1

من سبحته عما نزهته عنه او من التسبيح بمعنى بمعنى الفراغ من الشغل
لانك جعلته فراغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله لفظ براسه
مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة
الى الله تعالى بحيث لا يقطع عنها في اللغة الفصيحة وقد يستعمل سبحان
عند التعجب و السر فيه ان التنزيه البليغ يلزم التعجب من
بعد ما نزه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعده من هذا فتارة يقصد
التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة بعكس كما تشهد به موارد الاستعمال
وانتصابه دائما بالفعل نصم متروك اظهاره تقديره اسبح الله ثم
نزل منزلة الفعل فسد مسده و دل على التنزيه البليغ من جميع
القبائح التي يضيفها اليه اعداؤه وهو هاهنا جملة معترضة لكونه
بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب وقعت في اثنا الكلام لنكتة
التنزيه على ما صرح به الشارح في اواخر الباب الثامن والسوا
الوسط والكسل بكسر السين وتخفيف اللام جمع سحل بفتح السين
وهو الدلو اذا كان فيه ما البته والاستنهاض لشي الامر بالنهوض
اي القيام لذلك الشي والرجل جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل
والفرسان اعني الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل حالته
في استعانته لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه
بحال من استعان بجنده من الخيالة ومن الرجالة على اعدائه
في مطلق الاستعانة وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشارة
الى طرح الاوراق باباه السابق كما لا يخفى على المصنف والغائر
المتكبر من فتر يفتر فتورا و السنوح الظهور نحمد الله ايجاز
ما جمعت عقيب رجوعي واضافتي اليه ما ذكرت متلبسا بحمد الله
كنزا منصوب بها لتضمنه الصيرورة مدفونا وهو صفة كاشفة
للكنز لان الكنز المال المدفون ومن في من جواهر الفرائد بيانية
وليست في مثل هذا المقام زائدة للتاكيد كما توهمه الجوهري

صف

اذ لا يجوز اسقاطها بخلافها فيما جاني من احد والظرف مستقر متعلق
بالكون التام لا المنافض لتسلسل التقديرات وهو صفة للكنز
والمشحون المملو والتحفه ما اتحفت به الرجل من البر واللطف والجمع
تحف وحضرت الرجل قربه وفناوه وهو كناية عن نفس الرجل
والعليه فعليه من العلو وهو الارتفاع والخدمة مصدر من
خدمه يخدمه بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة
باب الدار وجمعها سدد والسنيه فعليه من السنا بالمد وهو الرفعه
والملجا والملاذ واحد وهو المعاذ وحصن حصين بين الحصانة والبا
ني بالنبي للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم
وهي الصداقه والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ
على اخوة بكسر الهمزة وضمها واكثر ما يستعمل الاخوان في الاصدقا
والاخوة في الولاده وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الذي خلا
ودهم عن شوب النفاق يشيعوني اي يجعلوني مصاحبا بصالح
الدعا من التشييع او من الاشاعة يقال اشاعكم السلام اي جعله
صاحبا لكم وتابعا والشكر الثنا على المحسن بما اعطا من المعروف
يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا في الصحاح ولا يتعدى
الى المفعول الثاني البته صرح به الثقاة فلا استقامة لما جوزه
الشارح والمحشي في شرحهما المفتاح في قول الشاعر

سا شكر عمرا ان تراخت منيتي ❊ ايادي لم تمنن وان هي جلت

من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحه هذا
والباني بما عاينت على ما بعض النسخ للمناسبة ما عانيت والكد الشدة
في العمل والعنا بالمد المشقة ومعنى المعانات اي حصول المشقه
كشيدن فعانيت العنا على ما هو مال المعنى مثل نتا هيت غاية
الوسع في احتماله للوجهين ولو قرا عاينت من المعاينه لكان اظهر لكن
الرواية لا تساعد وتضرع الى الله اذا استكان وتذلل اليه طالبا المعروفه

وكذا

وكذا العرض وفي المصادر التضرع زاري كردن والناكب من نكب على الطريق
اي عدل كطلب ودخل والمبين من الابانة وهي الظهور وهذا اي المحصلون
الموصوفون بالصفات المذكورة لعمري اللام للابتدا حذف خبره وجوبا
لسد جواب القسم مسده تقديره لعمري قسمي والعمر بفتح العين وضمها
البقا ولا يستعمل في القسم الا بالفتح ثم قوله لعمري يمكن ان يحمل على حذف
المضاف اي لواهب عمري وكذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله كقوله والشمس
والليل والقمر ونظايرها اي ورب الشمس الخ ويمكن ان يكون المراد بقولهم
لعمري وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه فقط
لانه اقوى من ساير المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى لوجوب
البر به وليس الغرض اليمين الشرعي وتشبيه الله به في التعظيم حتى
يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح
به النووي في شرح مسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر ان كان
اعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه كما صرح به
بعض الفضلا وقد قال عليه السلام ان الله ينهاكم ان تحلفوا بابايكم
فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وعن ابن عباس رضي الله عنهما
لان احلف بالله تعالى فاثم خير من ان احلف بغيره فابر ونحو من ابن
مسعود رضي الله عنه مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور
لا باس به ولهذا شاع بين العلما كيف وقد قال عليه الصلاة والسلام
قد افلح وابيه وقال عز وجل من قايل لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون
فهذا جري على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله والعز
خلاف الذل والمراد به القله لان العزة نقيض القله غالبا والمرام
مصدر ميمي من رام يروم روما وهو ها هنا بمعنى المفعول والمعنى
ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب في
الوجوب وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن قلة الطالب ضرورة
لانه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبيه كثيرا لكان الطالب له

ايضا كثيرا ففيه نفي للمروم بنفي لازمه وقد يجعل هذا اشارة الى الحق
المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور
او بمعنى الغلبة اي الحق المبين قليل الطالب او غالب لطالبه لان الحق
يعلو ولا يعلى ولو ابقي المصدر على معناه الحقيقي لكان الظهر اي لكن المبين
قليل طالبه والطباع والطبع والطبيعة السجية التي يجبل عليها
الانسان واللدد شدة الخصومة والجدال الخصومة وليهنا تني
الخ فان قلت المذكور في كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة الشرط
للايذان بان الجواب مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام
المؤذنة وتسمى الموطئة ايضا لانها وطئت الجواب للقسم اي
مهدته له والشارح جعل الجواب هاهنا للشرط لقرينة الفا فهو
مخالف لمذهب الجمهور الا ان يبنى على مذهب الفرا قلت اللام هاهنا
زائدة لا موطئة للقسم كما في قوله لئن كانت الدنيا علي كما ارى تباريح
من ليلى فللموت اروح والثنا الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا و
الحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك من توصف النكرة
به لان اضافته لكونه بمعنى المحسب غير حقيقية كذا في الكشاف يقال
احسبه الشي اذا كفاه وفي الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب المثوبة
مطلق الثواب كما نقله الازهري ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار
ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما في الصحاح من انه جزا الطاعة نعم
انه اكثر استعمالا في الخير كما صرح به ابن الاثير في النهاية والجزيل
العظيم والاجل الاخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع
قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله يحتمل ان يكون
الظرف اعني قوله بحمد الله مستقرا في مواضع الحال من فاعل افتتح
لا صلة الافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس بالتسمية في
وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تنافي وحينئذ يتم التحميد والتسمية
في التعلق بالافتتاح سوى انه اورد لفظه بعد التيمن فيها رمزا الى

ان با

ان با باسم الله للملابسة ظرفا مستقرا حالا من فاعل عامله المقدر
وان جهة التلبس هي التيمن بذكره ودلالة على ترتيب علم الله
والمناسب لما ذكره الشارح في حواشي التلويح ان يجعل قوله هاهنا
بعد التيمن اشارة الى ان متعلق البا فعل التيمن لكن الحق الحقيق بالقبول
وعليه المعول انه الفعل المخصوص اولا فهاهنا وبالجملة خصوصية
كل فعل شرع في حد لوله متبركا بها ولذا التزم حذفه في كلام الحكيم
تعالى وتقدس ليكون متلفظا كل من شرع في فعل متبركا بالتسمية
عين ما في القران اذ لو اتى به فيه لخالفه تسمية من شرع في غير القراة
او للاشعار بانه موضع ينبغي ان لا يقع فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر
الفعل المستدعي للفاعل لفاته ذلك المقصود ولهذا قال بعضهم
التقدير باسم الله ابتدا وتقدير الفعل تقدير الفعل الخاص لدلالته
على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية اميز بالمقام واوفى
في تاديه المرام من تقدير ابتدي اذ غرض المومن تلبس جميع اجزا الفعل
بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحبه الشارع لكن لما تعذر ذلك تحقيقا ولا
حرج في الشرع جعل طريقه كونه المشروع فيه متلبسا بها كما في النية
حيث اعتبر تحققها في ابتدا العبادة تحقيقا وفي جميعها تقديرا ولذا
ذكر الابتدا في حديث البتار لا لان المقدر فعل البدا وقد يستشهد
على تقدير الفعل الخاص بقوله عليه السلام في خطبة يوم النحر
ومن لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عليه الصلاة والسلام باسمك ربي
وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عليه الصلاة والسلام باسمك
احيى وباسمك اموت فانها تدل على اوجهية تقدير الافعال الخاصة
وفيه انه مبني على تعلق الجار بتلك الافعال الظاهرة وهو في حيز
المنع فليتامل هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا فنسبة
الافتتاح حينئذ الى الحمد فقط مع تاخره عن التسمية اشتغال بافادة
الخفي واعراض عن ذكر الجلي وتلويح الى ان تاخر الحمد عن البسملة

لا ينافي وقوع الافتتاح فلا تعارض بين حديثي الابتدا بالتحميد
والابتدا بالتسمية حقيقة لا لان البا فيهما للاستعانة والاستعانة
بشي لا تنافي الاستعانة باخر كما ظن اذ حمل البسملة على الاستعانة
لا يكيف بجنس التادب لانه يفضي الى جعل اسم الله تعالى اله والالة
لا تكون مقصودة لذاتها وحمل بالحمد في الحديث عليها يقتضي خروج
الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان الابتدا امر عرفي يعتبر
ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل فانه
وان كان شيا واحدا لكنه وحدة اعتبارية او لان الاول محمول على
الحقيقي والثاني على الاضافي اقتدا بالكتاب والاجماع الواردين على
تقديم التسمية واحتياطا في العمل لما ان في التسمية جهة التحميد
الا انهم لم يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا ولهذا
ثبت التعارض الظاهر بين الحديثين واحتيج الى التلفيق او لان المناسبة
لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعالى **قوله** اذا بعد ما لوح الى
تعليل الافتتاح بهما بعمل موجب الحديثين اشار الى تعليل الافتتاح
بالحمد بوجه اخر فقوله اذا مفعول له للافتتاح واورد عليه
ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في اخر الكتاب فكيف
يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله والاخبار
عن ثبوت شي ليس له اي بذلك الشي فلا يكون قوله الحمد لله حمدا بل
اخبار به اجيب الاول بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد
في هذا الوجه ربط العتيد الذي هو تلك النعما وجلب المزيد الذي
هو التاليف وهما حاصلان بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصد
ولهذا قال من شكر نعمايه مع تقدم الحمد ايما الى قوله تعالى لئن
شكرتم لازيدنكم وليس المراد ان الحصر ها هنا من قبيل الشكر لاختلاله
بالتنبيه على الاستحقاق الاتي كما سيجي بل المراد ان الحصر على مجموع الصفات
الذاتية والانعام يتضمن الشكر والتعليل لملاحظة ذلك المتضمن

فتدبر ولا يخفى انه اذا كان القصد ذلك الربط والجلب كان تقديم
الحمد على المطلوب الذي هو التاليف واجبا فعلل الافتتاح بالحمد
بالاداء المذكور ايما الى هذه النكتة على انه سيجي ان الاطراد والانعكاس
غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء لا يقدح فيه
حصوله بغير هذه الطريقة **وقد يجاب** بانه تعليل الافتتاح باختيار
ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص ويرده العرف الظاهر بين
تقديم الحمد والتحميد المتقدم وبانه تعليل لحمد الله لا الافتتاح وفيه ان
المقصود بالبيان الافتتاح بالحمد فابقاوه بلا علة وجعل العلة
للتقييد يا باه الذوق السليم وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن
اداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه ان كون التقديم على تاليف الكتاب
حق شكر النعما مستبعد ثم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب
لا حلهما لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق ها هنا مثله فما شكرنا
حق شكرك كما سنذكره الان وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع
المحامد لله تعالى عين الحمد كما ان قول القايل الله واحد عين التوحيد
وبان القول المذكور وانشا له اخبار واقع موقع الانشا اي مستعمل
في معناه مجازا ان الظاهر ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام
لان المخاطب به هو الله تعالى وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى
الحمد لله الحمد لك يا رب مقصود المتكلم المتلفظ به انشا تعظيمه
تعالى بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين
الاخبار والانشا كصيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة
اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى الانشا لمصلحة الاحكام واثبات
النقل في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا **قوله** لحق
شي مما يجب عليه من شكر نعمايه يحتمل ان تكون الاولى تبعيضية والثانية
بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى به عليه الى
ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا

كما صرح به في كتب الاصول وصرف اللسان الي تعظيم الله تعالي بجعل منه
ويحتمل العكس والمعني شي هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه اذ وجوب
العرفي يتضمن وجوب اللغوي لكن الانسب بهذين الوجهين التعرض
لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفي ويحتمل ان تكون من بيانية في الموضعين
فالاولي بيان الشي والثانيه بيان لما يجب والمراد بالشكر اللغوي والمقصود
علي التقادير ان المصنف ادي شيا من الشكر كما هو حقه بصفا اعتقاد
وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الي ان قوة الحامد تفي ان
بحق شي من الشكر وان لم يقدر علي ان يشكره حق شكره **قوله** هو الثنا باللسا
او زد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثنا لا يكون الا به واما
قوله عليه الصلاة والسلام لا احصي ثنا عليك انت كما اثنيت علي نفسك
فمحمول علي المجاز والحامل عليه قصد المشاكله واجيب بانه بيان للواقع
وتوطية للفرق بينه وبين الشكر مقابلة قوله فيه سوا كان ذكر باللسان
الخ وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثنا علي ما ليس باللسان
مجازا وهذا اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو المسمي
في اصطلاح الاصوليين ببيان التقرير فلا يراد ان صرف اللفظ الي حقيقته
لا يحتاج الي دليل والحق ان اختصاص الثنا باللسان غير مجزوم وبه بل
المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في تفسير قوله تعالي واذكروا ما فيه لعلكم
تتقون وغيرهما من الكتب ان الثنا هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا
ثم ذكر في المحل ان الثنا الكلام الجميل لكن بعد تسليم اختصاص الكلام
باللفظ وقال عز من قائل وان من شي الا يسبح بحمده واكثر الاشيا لا لسان له
قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب اللغات يحمل
امثال ما ذكر عندهم علي المجاز **قوله** علي الجميل لم يتعرض للمحمود به لدلالة
الثنا عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر المحمود عليه اللازم في المختصر
لكن يقول له سوا تعلق بالنعمة وتركه هاهنا قيد بقصد التعظيم
ايضا لما ذكر من دلالة الثنا فان قلت اذا اثني احد علي ظالم علي ما فعله

سكـ

من نهب الاموال وقتل النفس بغير حق علي قصد التعظيم فالظاهر انه حمد
ولا يلزم هذا الحامد لان حمده لم يقع في محله مع انه ليس علي الجميل قلت
لو سلم فالجميل اعم من ان يكون جميلا في الواقع او عند المثني والظاهر ان
الحامد في الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا ويصوره بصورته
فان قلت انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عممه
المحمود به علي الاشهر ووجهوا اختياره علي المدح بانه يشعر بالاختيار
الذي هو القاعدة العظمي في اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت
اللؤلؤة علي صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد به فليس بمطرد
قلت اجاب الشارح في شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اي الفعل
الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار علي ما صرحوا
به فان قلت فيلزم ان لا يكون الثنا علي الصفات القديمة حمدا اذ
استناد تلك الصفات الي الذات ليس بالاختيار والا لزم حدوثها
علي ما هو المشهور المقرر في علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل
الافعال قلت لما كانت الذات كافية في اقتضا تلك الصفات جعلت
بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها ولان تلك الصفات
مبدا الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود
عليه فعل اختياري في المال وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما
في قوله تعالي عسي ان يبعثك ربك مقاما محمودا واما الاضطرار الي ما ذهب
اليه الامدي من جواز اسناد القديم الي المختار وتجويز ان يحمد
علي تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الجبائي فمما
لا يفيد في هذا المقام اذ لا يفيد الفعليه كما عرفت علي انه لا يصح
فيما يتوقف عليه الفعل الاختياري كالعلم والقدرة والا تسلسل
او تقدم الشي علي نفسه ويمكن دفع اعتراض الفعليه بان اهل اللغة
يطلقونه الفعل علي الصفة ولهذا يطلقون علي العالم اسم فاعل
فتامل **قوله** سوا تعلق بالفضايل ام بالفواضل سوا اسم بمعني

الاستوي يوصف به كما يوصف بالمصدر ومنه قوله تعالى الى كلمة
سوا بيننا وبينكم و هو هاهنا خبر والفعل بعده اعني تعلق الح
في تاويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله الزمخشري في قوله سوا
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه بالفضايل وتعلقه
بالفواضل سيان وسوا لا يثنى ولا يجمع على ما في الصحاح ثم الجملة
اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض بقي هاهنا شبهة وهو
ان ام لاحد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين
احدها فالصواب الواو بدل ام او لفظه او بمعنى الواو وكون ام
بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب
بما ملخصه ان سوا في مثله خبر مبتدا محذوف اي الامران سوا ثم الجملة
الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم تذكر الهمزة بعد سوا كما في مثالنا
او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة
ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم
والتقدير مثلا ان تعلق بالفضايل او الفواضل فالامران
سوا والشبهة انما تزداد اذ جعل سوا خبرا مقدما وما بعده مبتدا ثم
الضمير في قوله تعلق راجع الى الثنا اشارة الى عموم الجميل المتعلق والرجوع الى
نفس الجميل يوجب ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم
حساس سوا تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع الى الحمد فمستبعد جدا
او الفضايل جمع فضيلة وهي كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهي المزية
المتعدية والمراد بالتعدي هاهنا التعلق بالغير في تحققه وجوبا كالانعام
اعني اعطا النعمة لا الانتقال كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر ابدا اصلا
لان المحمود عليه فعل اختياري ابتدا كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا قوله
والشكر فعل الى اخره فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد
مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان
مظنة ان يقع في ذهن السامع ان الشكر لعله هو هذا المفسر وبين الفرق

تخليصا

تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة ولبس المراد ان الحمد في هذا المقام
من قبيل الشكر والمادة مادة الاجماع لان الشارح صرح بان في هذا المقام
تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذي اتى للاستحقاق
بصفاته الذاتية فالحمد هاهنا على صفاته الذاتية مع صفة الانعام فكيف
يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ هاهنا
حمدان احدهما بازا الصفة الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله تعالى
والاخر من التعليق بالانعام ويعبر كل منهما على حاله ويجعل الشكر متخذا
في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى
الموضوع في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمبني كما لا يقدح في
دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز
ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد
نفسه او بفعله اذ يكون المبني بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى
الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وهاهنا بحث وهو ان الانبا
على الشي لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم
معتبر في الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبي عن بقوله يقصد به تعظيم
قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر
لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام عوضا عن الاضافة
اي انعامه قوله او اعتقاد او محبة بالجنان عطفه على سابقه باو وعطف
لا حقه عليه بها يدل على ان مرد الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر
ولا ينافيه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني والعمل
الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد ولم يخالفه افعال الجوارح
في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم ان المراد من الاعتقاد
التصديق جازما او راجحا ثابتا ام لا وقيل بل المراد به الجزم واعلم انهم
صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال واعتقاد
اتصافه بصفات الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة

ولا بمجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمته فلا تعطف المحبة على الاعتقاد
ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر في الابدا ووسط
الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا الي ان خير الامور اوسطها **قوله**
او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل
انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا
قوله وحده حال من اللسان على تاويلها لكن فيه سيبويه اي منفردا
وذهب الاصمعي الي ان التعريف فيه وفي نظايره للعهد الذهني لا
الخارجي والمعهود الذهني نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملتها كما سيجي فلا
يحتاج الي التاويل وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول
مطلق للحال المقدرة اي يتوحد اللسان بكونه مورد الحمد ~~حمدا~~ الوحدا
وعلى هذا يكون تاكيدا للنسبة الحصرية المستفادة من ضمير الفصل
في قوله هو ~~وعلى هذا~~ يكون قيدا اللسان وعند الكوفيين نصب على
الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره ليعم النعمة وغيرها اي الانعام
بها اذ الفواضل هي المزايا الغايبة بالشخص متعديه الي غيره **قوله**
على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للموصف وان كان المتبادر
ذلك حتي يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا
يتحقق عدم صدق الشكر في هذه الصورة بل هي للسببية والمعنى
على الوصف بازا العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية
غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازايه حمدا وقد اشترط اختيارية
المتعلق فيه قلت الشجاعة قد تطلق على اثار تلك الملكة ايضا كالخوض
في المهالك والاقدام في المعارك وهي المرادة هاهنا **قوله** والله اسم الذات
المراد بالاسم هاهنا ما يقابل الصفة واللقب والكنية فان قلت وضع العلم بازا
ذاته فرع تعقله وحيث لم تعلم حقيقته تعالي لم يتصور ذلك قلت
لا نزاع في وقوع تعقله تعالي بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية
والفعلية علي قدر ما ظهر منها بالنبض الالهي وانما الممتنع تعقله

بكنه

بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم كما في وضع الاعلام للمعني الخاص
على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق
تعالي اما اذا كان واضعه فعلم غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشي
قد تقال على حقيقته وقد تقال على هويته الخارجية وقد تقال على ما يقابل
الوصف والمراد هاهنا هو الثاني وهو يستعمل استعمال النفس واستعمال
الشي ولذا يجوز تانيثه وخص بالذكر في تعيين الذات من صفاته
العلي الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه
به ولا نطوابه على ساير صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن
كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال
لجنابه تعالي توطية لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد
جمع محمدة بكسر الميم مصدر بمعني الحمد **قوله** ولذا لم يقل الي قوله لتحقق
الاستحقاقين اي لكون لفظ الله علما للذات من حيث هو لا صفة
مخصوصة من صفاته تعالي علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق الذات
من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بانه
لا اشعار في الكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق
امر باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه سلم ذلك فانما هو
اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح هاهنا بقوله
على ما انعم **والجواب** ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لا من
تعليق امر باسم يدل على منشائيه مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه
بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يغيره على ان لفظة الله
تعالي لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك
الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم
التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل لما
نعرض اضراب عن المقدر كان سايلا سال بان هذا الابهام لا يضر اذ
الاختصاص ثابت في نفس الامر ولهذا تعرض المصنف لصفة الانعام

فقال ليس الامر كذلك بل انما تعرض الي امره وهاهنا بحث اخر وهو ان
الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد
في حواشي الكشاف فقد اندرج الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر
واجيب بان ذلك كالتصريح بانه ادي الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من
ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتامل ويمكن ان يجاب بان الاستحقا
الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فانها لما لم تكن غير
الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام على ان
الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر
الانعام تخريجا بالاستحقاق الوصفي وايما الي ان كل صفة من صفاته تعالى
مستقلة في افادة الاستحقاق هذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي
انه قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك
ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان العبودية وصف مقتض ذاته كوجوده
ولزوم تعلق الحمد بالفواضل ام الفضايل لا يقتضي ان لا يستحقه المعبود لذاته
ان يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر قوله
قدم الحمد لاقتضا المقام مزيد اهتمام سياتي في تقديم المسند اليه انك
تعمد الي اسم فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه وتوخره اخرى فتجعله
فاعلا كل ذلك يستدعي نكتة ولا حاجة في ذلك الي اعتبار انه موخر في الاصل
او مقدم فسوا اعتبر الحمد موخرا في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا
او مقدما بان يكون احمد حمد الله ليستقيم بيان النكتة فلا وجه للاستصعاب
بان النكتة انما هي العدول عن موضعه الا للفاعل والحمد فان رتبته لانه مبتدا
ثم انه لم يرد باقتضا المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس
مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم
بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح تاليفه يقتضي اهتماما بشان الحمد
واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد بمعونة المقام
اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزايد على اهتمام غيره في نفسه
لان البلاغة

لان البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى المقام مع فصاحته
لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات ورب
الارض وقوله وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى وله الحمد في سورة التغابن
الي غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد في هذه الايات مع ان المقام مقام حمد
والجواب منع ان المقام في الاي المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه
تعالى واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف
كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشاف اشارة الي دفع ما يتوهم من ان في
تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود في هذا المقام ويويده تصريح
صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفين في قوله له الملك
وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكره من اقتضا المقام لتقديم الحمد معارض
بان الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضا المقام منضم مع تصريح
صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من
التقديم مع وجود المقتضي ان قلت فما وجه ما ذكره في سورة التغابن قلت
عبارة هناك ليدل بتقديمهما وستعرف النكتة في اعتبار التخصيص الحاصل
بالتقديم فان قلت لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجي من ان
المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب
وخطا والمخاطب هاهنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب
المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي
ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد قوله بان فيه اي في الحمد لله بتقديم
الحمد وهذا اعني ارجاع الضمير الي ما ذكرنا هو المناسب لكلام العلامة
حيث قال اجرا صفات الربوبية والانعام بجلايل النعم ودقايقها والملك
على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله
دليل على ان من هذه صفته لا يكون احد احق منه بالحمد والثنا عليه بما هو
اهله من او بهذا يظهر الح اي بتصريح صاحب الكشاف بان في الحمد لله دلالة
على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يظهر ان ليس لنفيه الاستغراق بناء على

انه مناف لمذهب الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس
يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما في انهما ينافيان بحسب الظاهر
قاعدة خلق الافعال وكل منهما يقبل تاويلا تندفع به تلك المنافاة كما ذكره
الفاضل المحشي فلا ترجيح لاختيار احدهما على الاخر من هذا الوجه نعم بينهما
فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد احدهما لتلك القاعدة ابينة
ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة التزامه لاختصاص الافراد ولكن بهذا
القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا يخفى على
الفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق
بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني الذي هو
من فروعه كما هو الظاهر في المشبه به اعني العراك في ارسلها العراك
وما ذكر من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على
تعريف الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل
بالاستغراق قد يراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم
جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما لله وانتفاؤه عن غيره فيستلزم
ثبوت جميع الافراد والسر فيه ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى
التخصيص يتضمن معنى النفي فيكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق
النفي فتعم ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق
معنى اللام يمنع كونه مرادا في المقام اما المنع الاول فظاهر كلامه
فيه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به الشارح في
شرح الكشاف يدل ايضا على ذلك ولانه حصر في المفصل فائدة اللام
في التعريف والتعريف في العهد والجنس واما المنع الثاني فلانه مفهوم
من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه من جواب قولنا فان قلت من اين
يفهم الخ فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا ما ذكروا من كون الحمد
في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق اما باعتبار المنع هـ
الظاهر او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف

في الحمد

في الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف اللامي في الجملة لا طلب بيان مدلوله
الوضعي ونظيره قوله اولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة
على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم مفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان
حصلت صفة المفلحين الخ فانه اراد بمعنى التعريف هاهنا احد صورة حيث
ردده بين العهد وغيره وسيجيء تصريح الفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره
من فروع التعريف الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكروا ان كان مخالفا لما ذكره
الشارح والفاضل المحشي في حاشيتيهما له لكنه هو المناسب لكونه بيان مراد
المقام لا بيان مجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر هذا اذ لو حمل على انهم عللوا
بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنسي دون الاستغراق لزمهم
حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالرأي وهو مستبعد من تلك الفحول
على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب
الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع
لفظ لمعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام فاذا اثبت ان التعليل
الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس
دون الاستغراق ظهر ان باقي الوجوه المذكورة هاهنا حقها ان تساق ايضا
لذلك ليلائم سابق الكلام ولاحقه على ان الشارح رد في شرح الكشاف على
الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق في الجملة عند
الزمخشري مع بطلانه ولم يورد الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما هاهنا
بما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد ورودا ظاهرا
ما اورده هناك على الوجهين الاولين فلو كان دون الاستغراق كما
ينبئ عنه ظاهر قوله من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق
لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان
اختياره وتسميته اولى في غاية البعد فعلى هذا ابتنى الشرح في كلامه
فاورد على الشارح ما اورد فان قلت من اين يفهم عن صاحب الكشاف كون

الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق قلت قبيل من قوله وهو
تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض
المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف
الطبيعة بالاشارة الى تعريف الحقيقة من حيث هي هي وصاحب الكشاف
جار ها هنا على الاصطلاح المذكور لقرينة الاستغراق ها هنا في مقابلة
والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو المذكور في التلويح
وفي بحث تعريف المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي ولما ما ذكره
الفاضل المحشي من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض
لانضمام الاستغراق وفيه ايضا تعسف اما اولا فلانه صرح بالجنس
في سورة العصر ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا
على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت الاستثناء قرينة
قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق وفي المقامات الخطابية قلت ادعاء
كون قرينة الاستغراق مما نحن فيه كنار على علم يرفع هذه التفرقة
ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة المدعي كونها نارا على علم القرينة
المجوزة للاستغراق والاستثناء في الاية الكريمة قرينة موجبة له
فالفرق ظاهر واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض لانضمام
الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من
حيث هو اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس
من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال
في قوله اختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص الحامد بقي ها هنا
بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين الفناري في تفسير الفاتحة حاصله
ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على
الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب
الكشاف مستفاد من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في
الاثبات لا الثبوت كما عرف واثبات الجنس للمذكور لا الغير

لاينافي

لاينافي ثبوته لغيره ولو عند المثبت ولذا قال السكاكي وقد يكون الخبر
عام النسبة والمراد تخصيصه بمعنى نحو جاءني زيد وعمرو ذهب وهذا
بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء منها للغير المذكور
عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قائل بالاختصاص
الثبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في
قوله ها هنا ايضا الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوتي فلا
ينفي الاستغراق سواء حمل الاختصاص الحمد وانه على الثبوتي او الاثباتي
لمنافاته مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص الثبوتي مبني على التاويل
ولا ضرورة ها هنا مع ان اظهار مذهبه وارادة التصلب فيه مناسب
لاوايل كتابه الا ترى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق
القران ثم غيره الى انزل ذكرها الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم قوله
والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات اورد عليه ان الجملة
الاسمية وان دلت على الدوام الا ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة
عليه اما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لتصريحهم بدلالة اسمية خبرها فعلية
نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددي واما ان قدر
باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم
الفعل والجواب ان المفيد ها هنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول
والاسمية التي خبرها فعلية انما تفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول
المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع كونه للحدوث ونقول
يكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت
ايضا ونقول نص الشارح في اواخر الباب الثالث على ان زيدا في الدار يحتمل
الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة التصريح
بما ذكرته هذا ولقائل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله
المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال نحمد الله ليفيد تجدد صدور
الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه

انقاب النفس دون الثبوتي لانها اذا اعتادت الشي الفته ولاشك ان
افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار ظرفيه الحمد
وترجيحها جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثا
فالمناسب انختار الجمله الاسمية كما في سورة الفاتحه فان الربوبية
صفة ثابتة للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعليه صرح به
بعض الافاضل **قوله** والفعل انما يدل على الحقيقه دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النايب
على المنوب عنه في الدلاله وان جاز قصوره عنه فلا يرد عدم دلالة
المصدر على النسبه والزمان وهاهنا بحث وهو ان المحققين صرحوا
بانه قد يقصد في المقامات الخطابيه بمثل قولنا فلان يعطي الي الاستغراق
كما سيجي في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب
عنه المصدر من ذلك القبيل **والجواب** ان ذلك الفعل المنزل منزله اللازم
اعني الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في فعل الحمد مما لا
يحسن بل لا يصح وهو ظاهر **قوله** ففيه نظر لان النايب مناب
الفعل بدون المصدر المنكر كاف في نيابة الفعل فيجوز ان يكون
تعريفه لزيادة معني هو الاستغراق ففي العبارة مساهلة ولم يرد ان
المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتي يرد عليه انه قد ينوب عنه
ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال
مقدمة مطويه فالمعني واللام وضع للاشارة الي تعيين مدلول مدخوله كما ذكر
في الوجه الذي اختاره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعي
بما ذكر في الاستدلال فاثباته بتغيير الدليل وضم مقدمة اخري تسليم الاعتراض
في التحقيق **قوله** وعند خفا قراين الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق
هاهنا القرينة المجوزة له المرجحة والا لكان المعني حينئذ للجنس هو الشايع
في الاستعمال مطلقا اي سوا وجد القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت
كما لا يخفي على الذوق السليم ولا يخفي عدم استقامته والفاضل المحشي انما

انما يدعي

انما يدعي تحقق القرينة المجوزة وكونها كنار على علم **واعلم** ان مبني الكلام
هاهنا على مذهب صاحب الكشاف لان الشارح بصدد توجيه كلامه
وقد حصر في المفصل فايدة اللام في التعريف والتعريف في هذا العهد
والجنس فلا ينافي ما ذكره في التلويح من تقديم الاستغراق على الجنس
عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليين من ان الحمل على الجنس
في نحو والله لا اتزوج النساء مبني على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوي الكل
لصدق قضا لانه نوي حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الانتصاف
من ان اللام ظاهرة في العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينه وتوقف
العهد والجنس عليها **قوله** وعلي ان اللام لا تفيد سوي التعريف
خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح
بان الحمل عليه يحتاج الي الاستعانه في الخارج فليس بين هذا الوجه
وبين ما ذكره الفاضل المحشي بقوله والسبب في اختياره الجنس ان
دلاله اللفظ على الجنس وعلي اختصاصه بالله تعالي لا يحتاج فيها الي
الاستعانه بالمقام كبير تفاوت فلا وجه للاختيار احدهما دون الاخر
فان قلت غرض الفاضل المحشي الي هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس
يقوم مقام اختصاص جميع الافراد الخ والشارح خلو عن ذلك ولذا رده
قلت قد اشار فيما سبق بقوله وبهذا يظهر الي اخره الي هذا المقام و
لعله التفي عن ذكره هاهنا بما اشار اليه سابقا مع انه لا غايته يعتد
بها في ذكر قوله وعلي اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد كذلك الاختصاص
علي ما صرح به نفسه في احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك
الافادة لا تتفاوت حالا في الجنس والاستغراق بقي هاهنا بحثان **الاول**
ان الدليل المروي عن صاحب الكشاف الذي نقله الشارح بقوله وعلي
ان اللام الخ هذا منقوض اجمالا لتخلف الحكم عنه في صورة العهد الخارجي
مع انه من معاني اللام عنده كما صرح به في المفصل اذ لا يقال اللام لا تدل
الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقه او الفرد

وكلامه

المنتشر فاذن لا يكون ثمة عهد خارجي لا يقال لهناك وضع اخر للمجموع
بازا المعهود لانا نقول نلا يبحثه بالدليل المذكور وحده كون اللام للجنس
بل ينبغي ان يتعرض لعدم الوضع في المجموع بازا الافراد فان قلت ذلك معلوم
لا يحتاج الى البيان **قلت** فكذا المقدمة المطوية في التعليل الثاني التي
اشرت اليها هناك **البحث** الثاني ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة
والاستغراق لا يجتمعان في مقام واحد بحسب اقتضا ظاهر الحال لانهم
ذكروا ان المعرف باللام اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة فان لم يكن هناك
ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد حمل على الحقيقة
وان كان حمل على الاستغراق والعهد الذهني فظهر منه ان ارادة الطبيعة
انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد
اما ان لا يكون هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا ولا يكون نادرا
مختارا على الاستغراق وان كان نقلا وجه لقصد الجنس فضلا عن ان
يترجح بعدم الاحتياج على الاستعانة بالمقام ويمكن ان يتوجه لاختيار
الجنس بان يقال المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى
الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر رمزا الى ان الثبوت
على وجه الاختصاص مقتضى طبيعة الحمد لا لازم وجوده مع ان فيه
دلالة على اختصاص جميع الافراد **قوله** على ما انه الظاهر انه ظرف مستقر
خبر بعد خبر ليظهر تحقيق الاستحقاق فيه لغو متعلق بالحمد فصل بينه
وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتي فرع من الوصف كما قيل
فتدبر فوله بعد تعسف **قوله** فقد تعسف وجه التعسف اما ارتكاب
ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما في الوجه الاول فان حذف
المبدل منه لا يجوز في غير الاستثناء عند الجمهور وصرح به ابن الحاجب
لفوات ما هو المقصود اعني التوطئة والتمهيد واما ارتكاب
ما لا يحسن كما في الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان
كان الطريقين في انفسهما لكن لا لطف لبيان ما علم بما لم يعلم مدحا

وهاهنا

وهاهنا وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل اعني علم منزلة المصدر عطفا
على الموصول وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان وقد يجرد
في بعض المواضع لاحدمد لوليته مجازا الثاني ان يكون ما لم تعلم
تفسيرا للضمير المبهم المحذوف الثالث ان يكون من قبيل وضع الظاهر
المضمر العايد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته
وايضا الاصل الحقيقة فما لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما الثاني
فلعدم جواز حذف الضمير المبهم مثل ما ذكر في عدم جواز حذف
المبدل منه واما الثالث فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله
على نكتة سرية **قوله** امكن من مكن بالضم مكانة يريد ان الحمد على
صفة المنعم اشد تمكنا في القلب كما دل عليه تعريفه واما الحمد على
نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على ان اثر تلك الصفة **قوله** لقصور
العبارة عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصه بشي دون شي مجموع
الامرين علة واحدة لحذف مفعول الانعام ونقد برهان التعرض
للمفعول اما على سبيل الشمول تفصيلا او اجمالا واما بطريق التعرض
للبعض فالجزء الاول من العلة ناظرا الى الاول والثاني الى الثاني
ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كلدا عم من ان يكون حقيقة
كما في التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها او ادعاء كما في الاجمال
وانما اختير في المختصر لفظ الابهام والمراد به الاشعار اذ الوهم احد
اقسام مطلق الشعور والادراك اما الى اعتبار القصد في الخواص
والمزايا كما تقرر عندهم فهو دي ما في الشرحين واحد وتوهم المخالفة
وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان اي اختصاص الانعام
بشي دون اخر واختصاص الحمد على انعام دون اخر ولا يقدح في
التوهم افادة تعليق الحمد على اسم الذات الاستحقاق بجميع الاصناف
المذكورة فافهم وقوله دون شي معناه متجاوزا شيئا اخر وسيجي تحقيقه
في بحث العصر **قوله** لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن الظاهر

ان تكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة
واحدة لمطلق الحذف فتكون هي ايضا علة عدم التعرض للبعض
واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى
ما ذكر يحصل في صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف
لمجرد الاختصار هذا ولك ان تقول نزل انعم منزلة اللازم بقطع
النظر عن تعلقه بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابية
المقام انتساب فعل الانعام الى الله تعالى على وجه العموم في افراد
ذلك الفعل فيكون متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون
مراد الشارح هذا فتدبر **قوله** ثم انه صرح ببعض النعم الى اخره
شروع في شرح قول المصنف وعلم الى قوله فصل الخطاب فبين اولا
على الاجمال ثم نزل اجزاءه على التفصيل حيث قال فقوله علم الى و ثم
للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت
امس اعجب يراد ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب او للتراخي
في الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال
مطلقها وسيجي في مباحث الفصل والوصل زيادة تفصيل لهذا
ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة ذكره في مقابلة عدم
التعرض بالمنعم به وتقتضي الاشارة في الموضعين فيما بعد وببعض النعم
نعمة اللسان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المبين
لها ونعمة المعجزة المصدقة لدعواه وتلك النعم بعينها هي الاصول
والمراد بالايما الى الاصول الايما اليها بما هي حيث انها اصول او يقال
الايما لمجموع النعم المذكورة لا يقتضي الايما لكل واحد منها فانه
اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض موحى اليه يصدق
على المجموع من حيث هو مجموع انه موحى اليه وليس ذلك باعتبار
التغليب كما لا يخفى وتجويز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان
يجعل الابهام للتعظيم ثم التكلف في كون التصريح وحده ايما

الى تلك

الى تلك الاصول مما لا يلتفت لان تبيين الشارح اصالة تلك النعم
ثم تنزيل كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد منبها الى الدعا المعاوني
الرسول ثم تغيير الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة معاونيهم ليست
كاصالة تلك النعم صريح في خلافه **قوله** بتبعا و نون استيناف جواب
لسوال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون في هذا الاجتماع ويمكن ان يكون
حالا من ضمير اجتماعه مع بني نوعه والاول اقرب **قوله** في الكتابة
مشقة يعني يمكن ان يخلق الله علما ضروريا في كل احد بحيث يعلم
دلالة كل نفس على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان في الكتابة
مشقة لاحتياجها الى ادوات تعسر حضورها في جميع الاوقات وايضا
الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الكلام فقد يلزم ان يطلع على
المراد من لا يراد اطلاعه عليه **قوله** وهو المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر
فالمعرب يغني عنه او بمعنى الخالص من اللكنة فالاظهر تركه
ايضا اذ المراد بالبيان هاهنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون
فصيحا بالمعنى المذكور ولعله اراد بمعنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا
قوله ثم ان هذا الاجمال شروع في بيان اصلية نعمة القوانين
ونعمة البعثة والمعجزات لينزل عليه ما ذكر في الصلاة ولتبيين
المناسبة بين ما ذكر في الصلاة وبين ما ذكر في الحمد **قوله** يتفق
الجميع عليه ضمير عليه يرجع الى المعاملة والجمع العدل باعتبار
ما ذكر او الى العدل فقط **قوله** لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة
وانما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير المقابلة والعدل
اما باعتبار كل واحد وكذا الكلام في قوله بل لا بد لها حيث لم يقل
لهما وقيل في الافراد ملاحظة تقييد المقابلة بالعدل ثم ان النحاة
قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة
ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العربا بل في عبارات بعض

العلما كأنهم جعلوه بمعني المغاير **قوله** بل لا بد لها من قوانين
اي لا فراق منها من قولهم بد بيده بدا اي فرقه والتبديد التفريق
والتبدد اي التفرق او لا عوض منها من البد وهو العوض ثم الجار والمجرور
اعني لها متعلق بالمنفي اعني بد علي قول البغداديين حيث اجازوا
لا طالع جبلا بنون تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجري
مجراه في الاعراب وخرجوا علي ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لا
مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والبصريون اوجبوا في مثله تنوين
الاسم لكونه مضارعا للمضاف معربا مثل لا خيرا من زيد وجعلوا
متعلق الظرف فيما بني الاسم فيه علي الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا
هو خبر المبتدا اي لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدا
محذوف اي البعد المنفي من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية التبيينية
لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين
متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بعد من قوانين وقد اشار الشريف
في اواخر بيان المفتاح الي ان الظرف في مثله خبر لا حيث قال في
قوله لا تلفي لا شارته ان لا شارته ليس معمولا للتلفي والا لوجب
نصبه علي التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقس علي ما ذكر
نظاير هذا التركيب **قوله** وهي المعجزات المعجزة امر خارق للعادة
اظهره الله علي يد مدعي النبوة تصديقا له في دعواه وهو كما يسمى معجزة
باعتبار المعجزة يسمى اية باعتبار كونه علامة دالة علي صدق الدعوى
قوله واعلي معجزات نبينا محمد هو القران اما انه معجز فلما ذكر في
الكتب الكلامية واما انه اعلا فلانه مفتاح يفتح به باب الشريعة
المشتملة علي السعادة في النشاتين ولانه باق علي وجه كل [illegible] ان
دابر تين الكتب علي كل لسان بكل مكان وفي بعض النسخ واعلي معجزات
النبي علي ان يكون اللام للعهد او للاستغراق وقوله الفارق بين
الحق والباطل ايما الي ان قوله وفصل الخطاب اشارة الي المعجزة
قوله

قوله من عطف الخاص علي العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها
علي حالة لنعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه
والاستهلال اول صوت الصبي ثم استعير لاول كل شيء فبراعة
الاستهلال بحسب المعني اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح
كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء
لكنه يسمى باسم المسبب تنبيها علي كماله في السببية ثم البراعة هاهنا
وهو المنطق المعرب عما في الضمير وباعتبار انها نشاركه البيان المذكور
في الاسم كما سيجي وان اختلف البيانان في المعني وهذا المقدار يكفي لبراعة
الاستهلال واعلم ان عطف الخاص علي العام يشتمل علي امرين افراده
بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق العطف والمنبه علي جلالة
نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكر الشارح في اواسط الباب الثامن
من ان ذكر الخاص بعد العام انما يكون تنبيها علي فضله ومزيته
اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف او الابدال ثم كون
افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالته باعتبار انه يومي الي ان
الخاص بلغ في الشرف والكمال الي حيث ترفع عن الدخول تحت
العام **قوله** كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان
حيث خصه بالذكر من بين ساير النعم التي اوصلها الي الانسان بعد
خلقه وايضا ذكره في اوايل السورة المشتملة علي تعداد النعم
وقرنه بتعليم القران وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان
والضمير في اليه راجع الي الجلالة باعتبار انه بمعني الشرف او
بانه مؤول بان مع الفعل **قوله** ما لم يعلم مفعول ثاني لعلم والاول
محذوف اي علمنا ولا ضير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب
حتى لا يجوز الاقتصار علي احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار
عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان
مفعوله الاول عين الثاني لانهما من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان

القول بان الانفصال وقع على كل المفعولين وان علم منزله اللازم
ومن البيان متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل
تكلف مستغنى عنه لجواز التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا
بغير المعلوم تخصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم
ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي يجوز كما
سبق مثله وعن الشارح ان المراد ما لم نكن نعلمه باحتها دنا **قوله**
رعاية للسجع قيل عليه تحصيل رعايته بان يقال وما لم نعلم من البيان
ثم ورد بان تركيب اخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي
تقدم فيه وعلم على ان فيه ايضا ارتكاب خلاف الظاهر من وجهين كما لا يخفى
قوله خير من نطق انما اختار خير من نطق على سائر الصفات المادحة
له عليه الصلاة والسلام ليناسب ما ذكر في الحمد من التعرض لنعمة البيان
واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض
وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى **قوله** للشارع
المتقن للقوانين اشار بوصف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له ايضا
لما كان عليه الصلاة والسلام واسطة في وصول نعمة الاسلام الينا
مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء له تلو الثنا على
الله تعالى **قوله** على ما فسره في الكشاف فالمراد بالال هاهنا بمعنى اخر
وقد مر في شرح الديباجة قيل الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب
الانبياء عليهم الصلاة والسلام وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل
عليهم الصلاة والسلام فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما
او خصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله واحكامه والرسول هو
الانسان المبعوث بملاحظة الرسالة اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب
مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع الرسول كما هو
المشهور وان نوقش فيه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فليتامل
قوله ولفظ اوتي الخ اما دلالته على انه ليس من عند نفسه فظاهر

واما دلالته

واما الدلالة على انه من عند ربه فبملاحظة ان انبا الحكمة لا يصلح الا
من الله كان قوله وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله مستغنى
عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا لسابقه **قوله** اشارة الى المعجزة اراد
بالمعجزة المشار اليها القران فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق
تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطا
عبارة عن المعجزة كما يتبادر الى الاوهام من ظاهر الدليل لان
المراد به هاهنا اما الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام و
القول بالاعجاز في غير القران غير ظاهر لتصريحهم بان باقي الكتب
ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمها وسننهم القولية فالامر ظاهر
قوله فصل الخطاب البين من الكلام انما لم يقل الكلام البين
كما قال في المختصر الخطاب المفصول رمزا الى ان اضافة الصفة على الموصوف
بمعنى من البيانية **قوله** يتبينه من يخاطب به ولا تلتبس عليه
اي يعلمه لانه روعي فيه جميع ما لا بد منه الى الافهام فالتبين هاهنا
بمعنى العلم والفهم ولهذا عدي بنفسه ولما الذي بمعنى الظهور
فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول
القران وفيه من المتشابهات لا يتبينها من يخاطب بها وتلتبس عليه
واجيب بان المراد به ما هو المراد بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب
فيه وسيجي تحقيقه في مباحث اخراج الكلام على خلاف مقتضى
الظاهر وقيل معناه انه خطاب خالص عما يوجب الابهام
وصعوبة فهم المراد مما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب
ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من ان الراسخين
في العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطا
توجيه الكلام نحو الغير للافهام فمخاطب البارى يجب ان يفهم
ما خوطب به وهم يتبينونها ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب
بها هو الرسول عليه السلام وهو يتبينها والله اعلم

قوله او بمعنى فاصل قيل ابقا الفضل على معناه الحقيقي الذي هو
التمييز ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب
بما عليه ائمة المعاني على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قولها نما هي
اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا ابقي على معناه الحقيقي
كان مضافا الى معموله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا
عقليا وما سينقل عن الشيخ في نسبة المصدر الى ما تقدمه مما هو له
لا فيما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت اعجبني عدل السلطان ولم ترد بالعدل
العادل بل ابقيته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة حقيقية
لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز انما هو نسبة الاعجاب اليه
واما اذا قلت اعجبني سلطان عدل فاعتبار التجوز في نسبة العدل
الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف ثم ابقا الفصل على حقيقته
على ان لا يرتكب تجوزا اصلا ليس ببعيد فتدبر قوله اصله اهل قالوا
ابدل ابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الفا لان قلب
الهاء ابتدا الفا لم يجز في موضع اخر حتى يقاس عليه ولما قبلها الهمزة
فشائع قوله بدليل اهيل وجه استدلال البصريين ان التصغير
يرد الاشيا الى اصولها ولم يسمع في تصغير آل الا اهيل ولو كان
اصله غير اهل لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه
بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله بالتشريف فيجوز قصد
تحقير من له خطر او تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير
بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة ولما القول بان التصغير يجوز ان
يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد يناقش فيه
بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به قوله خص
استعماله في الاشراف ومن له خطر يريد ان له تخصيصين الاول انه
لا يضاف الى غير العقلا فلا يقال آل الاسلام وال مصر وامثالهما والثاني
انه لا يضاف الا الى من له خطر قيل لما ارتكبوا في الاول التغيير

اللفظي

اللفظي بتغيير الها ارتكبوا التخصيص الاول ليوحيا بالملايمة بين اللفظ
والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة
بسبب قلبها الى الالف الذي حرف خفيف نقص قوي فارتكبوا التخصيص
الثاني جبرا لهذا النقص قوله اظهار جمع ظاهر كصاحب واصحاب
اورد عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اظهار جمع ظهير بمعنى ظاهر
كعدل بمعنى عادل وقال الحق ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما
نص عليه الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة
واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب ككتف وانما ردوا المثل
المشهور اعني اجناوها ابناوها اي الذين جنوا على هذه الديار هم الذين
بنوها فقد قال الجوهري اظن ان المثل جناتها بناتها الا ان يكون
هذا من النوادر على ما يجي في الامثال وقد يقال مراده كون الاظهار
جمع ظاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغي فلا مخالفة بين كلاميه
قوله وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة
وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه وعليهم الصلاة والسلام
ولكنها اخص من الاصحاب لكونها الغالبة لاستعمال في اصحاب الرسول
كالعلم لهم ولهذا انسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند
جمهور المحدثين اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول عليه الصلاة
والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروي عنه وقيل او راه
الرسول والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا الرؤية بما ذكروا العرفي
بحسب العرف والظاهر ان المراد هاهنا كل مسلم مميز صحب النبي
صلى الله عليه وسلم ولو ساعة واما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب
الجنة واصحاب النار فيعرف من تجدد رتبة الصحابي من صحب الرسول
وجده واخذ عنه وهم عند وفاته عليه الصلاة والسلام مائة الف
واربعة وعشرون الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه وعليهم السلام
قوله جمع خير بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خير

مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز من خير بالتخفيف
مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث واخير لكونه مخففا
اخير من وافعل من لا يتصرف منه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل
التعجب غير المتصرف كما تقرر في النحو **قوله** اصله مهما يكن من
شي فمهما مبتدا ومعناه لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط
وخبره فعل الشرط وحده والجواب او مجموعهما على الاختلاف ويكن
تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شي بيان له وفايدته
زيادة البيان والتعميم لا ان من زايدة وشي فاعل يكن لبقا المبتدى
بلا عايد اذ التقدير مع الاستغنا تكلف لا يصار اليه وقد يقال مهما
خبر يكن على انها ناقصة وشي اسمه ومن زايدة لان الشرط غير موجب عند
ابي علي والاول هو الوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان
اصل اما مهما يكن الخ مبني على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد
منطلق معناه مهما يكن من شي فزيد منطلق انه في الاصل كذلك
وقال البعض الا ان قصد مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتجويز
ان اما بتقدير لزوم فاتها لما قبلها لا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل
ان يكن في الدنيا شي فحذف الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم
وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي **قوله**
بعد الحمد والثنا ينبغي ان يريد بالثنا الثنا على الرسول بذكر الصفات
المادحة له في ضمن الصلاة والا لكان المناسب ان يقول بعد الحمد
والصلاة كما في المختصر **قوله** موقع اسم هو مبتدى يريد به
مهما والدليل على اسمية عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف
في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية فقال يجوز تذكير الضمير الراجع
اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم علي والسهيلي ومن
يشعون انها حرف ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب
النحو واعلم انما ذكره هاهنا من كون اما واقعا موقع المبتدا والشرط

تخالف

تخالف لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما
ثمود فهديناهم الاية حيث قال ثمة اصل اما زيد فقايم مهما يكن من
شي فزيد قايم فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شي واقيم
مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم تقع الا موقع اداة
الشرط ويمكن دفعه بينا به على المذهبين في هاهنا بحث اخر وهو انه
يفهم من كلامه هاهنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل عليه قوله
في المختصر والعامل فيه اما لنيابتها عن الفعل والاوجه تعلقه
بالجزا لان المقصود الاصلي من مثل قولنا اما زيد فقايم ان القيام
واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى هاهنا ان التاليف لازم لوقوع
شي ما بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود المذكور انما يلايم تعميم الشرط و
اطلاقه لا تخصيصه وتقييده فليتامل **قوله** لزمته الفا اللازمة
للشرط غالبا في المشهور ان لزوم الفا لاما كلي لا تحذف عن جوابها
الا في ضرورة الشعر كقوله اما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد
لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لاما كليا وان كان للشرط
اكثريا لدلالة على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج
الى دليل فهذا اللزوم الكلي في اما يحقق فرعيتها لان في الشرطيه ولا
يستلزم جزئيتها على الاصل وقد يقال لزومها ايضا لاما اكثري **قوله**
لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا اللزوم هو محمول ما لا الزام اي الزموها
لصوق الاسم اذ لو بقي على ظاهره لزم ان لا يحذف اللام من المفعول
له اعني قضا لان اللزوم صفة للموصوف والقضا من قضيته حقه
اي اديته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل
وهو من جملة الشروط لحذفها في المشهور ثم الظاهر ان قوله اللازم
مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدا لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان
للانسان ويلايم هذا التوجيه قوله وابقاله لقدر الامكان فان
اللازم للمبتدا لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون

اللازم لنا يبه ايضا ذلك ولما لم يمكن لتعين حرفية اما جعل الصوف
الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك
كله وقد يروي مرفوعا صفة للصوف ولصوق الاسم له معنيان احدها
هذا الذي ذكر وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعني الاول
وبضميره المستتر في اللازم المعني الثاني علي طريقة الاستخدام واعترض
علي لزوم لصوق الاسم بقوله تعالي فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فاما المتوفي فالاسم الصق
لها تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة
جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا **قوله** لما ظرف بمعني اذ الاظهر
ان يقول بمعني اذ كما قال ابن مالك لانها مختصان بالماضي وبالاضافة
الي الجملة **قوله** يليه فعل ماض ان قلت في قول الشاعر
اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم قلت
سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وها بمعني سقط والجواب محذوف
تقديره قلت بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت
اليه والمعني لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه **قوله** والوجه
ما تقدم وهو انه ظرف مستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه
بمعني الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران
علي المعني واعترض ابن خروف علي مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني
امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع
في اليوم لا يكون واقعا في امس واجيب المعني لما ثبت اليوم اكرامك
لي امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالي ان كنت قلته فقد علمته
فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعني ان ثبت اني كنت قلته
قوله وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف هاهنا مقدر عطفا علي المضاف
السابق اعني علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته
مقام المضاف في الاعراب كما هو مشهور او مجرورا علي تجويز من

ابناء

ابناء علي اعرابه لان توحيد الضمير في به يعرف لا يلايمه بل اراد ان توابعها
معطوف علي المضاف اليه السابق اعني البلاغة بان تكون البلاغة
علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعاني والبيان
ونحو ذلك ويكون علم البلاغة من قبيل اضافة العام الي الخاص كعلم النحو
فيلزم الاستخدام في ضمير توابعها وان تكون الاضافة في المعطوف عليه
بيانية وفي المعطوف لامية علي المشهور وسيذكر الشارح في اخر المقدمة
ان عم المعني علم البلاغة والتوجيه الخالي عن شائبة التعسف ان
يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان
كما يفهم من قول الشارح في اخر المقدمة وسموا علم المعاني والبيان علم البلاغة
لكان مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا علي البلاغة
وافرد العلم المضاف اليهما يكفي في افراد ضميره وهاهنا بحث وهو ان
الزمخشري حصر علم الادب في كتابه المسمي بقسطاس العروض في اثني عشر
قسما علي ما اشار اليه السيد في مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما
براسه بل جعله ذيلا لعلم البلاغة وكذا السكاكي فلم عده المصنف فنا
براسه وجعله من الفنين الذين هما الغاية القصوي من العلوم الادبية في قرن
واحد وايضا جعل هذه العلوم الثلاثة من اجل العلوم معللا بان كشف
الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة
في الكشف المذكور علي المذهب المنصور وهو ان اعجاز القران لكونه
في اعلا طبقات البلاغة وايضا لانسلم دخل البديع في معرفة دقائق
اللغة العربية بل النحو اقرب في ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه
في الافادة والجواب عن الاول ان الحق في عد المصنف اذ لا يخفي ان
البديع له موضوع يتميز به عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة
في موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا فجعله علما مستقلا من
العلوم الادبية اوجه وعن الاخيرين ان البديع لما كان تابعا للمعاني
والبيان غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجري التعليلان بنا

علي ذلك قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم ان التغليب بحصر الكشف
عن وجوه الاعجاز وكذا بحصر معرفة دقايق العربية في هذا الفن
مقتضي اجليته من العلوم العربية التي تتعلق بالنظم من حيث
ان لها دخلا في افادة البلاغة في الجملة قوله بل جعل طايفة من
العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعل التفضيل اعني اجل
ليس من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به
الزيادة علي المضاف اليه كما تقرر في النحو مع ان اضافته سوي
الي الضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه
لاشتراط الدخول علي مذهب الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولي
وابي علي حيث ذهبوا الي ان الاضافة لفظية بمعني من الابتدائية
اذ لم يبق فيه فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجهه
علي مذهب من وهو ان الاضافة معنوية بمعني اللام كما في القسم
الاول المتفق علي كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يتعرف
المضاف اليه فيه بالاتفاق وفي القسم الثاني باختلاف وان ابيت
الا ان تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة
فاول الطايفة بالجمع حتي لا تفوت المطابقة لمن هو له الواجبة
في هذا المعني قوله وجعله من هذه الطايفة وفي بعض النسخ وجعلها
علي تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم الثلاثة قوله
اذ به يعرف دقايق العربية اي اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف
ليوهم ان دقايق الفنون الادبية باسرها تعرف بهذا العلم فيفيد
هذا الايهام تفخيما لشانه قوله واسرارها فالضمير راجع
الي الدقايق لان الاصل رجوعه الي المضاف فيما لم يكن لفظ الكل
وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية
والسر هو الدقيق ايضا فاسرار الدقايق بمعني دقايق الدقايق
كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة

عما هو

[illegible]

عما هو ادق واخفي فيكون تقدير الكلام اذ به يعرف
المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كانت ادقية
العلوم المستلزمة لادقية الطريق الموصل اليه كان علم البلاغة
وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع ولا احتيا
الي التزام طي مقدمة هي مناط التفريع ومصبه وهي ان دقايق العربية
ادق دقايق قوله وبه يكشف قد مرت اشارة الي رجوع الضمير الي
العلوم الثلاثة لكنه بطريق التغليب اذ لا دخل لعلم توابع البلاغة
في الكشف المذكور علي المذهب المنصور ثم ان المصنف قدم في اللف
بيان اجلية هذه العلوم علي بيان ادقيتها لكونه ادخل في مدحها ولعله
في النشر دليل هذه المقدمة اخني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة
الاخري اعني قوله اذ به يعرف لكون معرفة دقايق العربية واسرارها
وسيلة الي ذلك الكشف مقدمة عليه في الوجود قوله في نظم القران
حال من وجوه الاعجاز من اول الاعجاز لصحة اقامته المضاف
اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القران
استارة فيكون من قبيل قوله تعالي فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال
في حاشية الكشاف عند الكلام علي هذه الاية حنيفا حال من المضاف
اليه للاطباق علي جواز ذلك اذا كان المضاف جزا من المضاف اليه
او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذ
اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هندا
قايمة واختلفوا في عامل هذا الحال فقيل معني الاضافة لما فيها
من معني الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم
حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد
بالوجه المذكور واما المجيء ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون
عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار بقوله والصحيح الي اخره
الي بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معني الاضافة بالطريق

المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء معني
بل يلزم تجويز وقوع الحال من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما
يجوز في الصور الثلاث التي ذكرها ابن مالك في الفيته حيث
قال ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله
او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا

قوله لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر
السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان اني يكون
واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول للموضوع او سلبه
عنه فقط ولمي يفيد مع التصديق المذكور سبب نسبة المحمول
الي الموضوع بالثبوت او السلب في نفس الامر فالاستدلال بالحمي
علي تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اولي واقوى
ومعرفة اعجاز القران بالبرهان اللمي علي الوجه المختار وهو ان
سبب اعجازه كونه في اعلا مراتب البلاغة انما يحصل علي التحقيق
والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغه وان كانت المعرفة المذكورة
بالبرهان الاني حاصلة من علم الكلام فلا غبار في كشف الاستار
عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سوا كانت اللام في قوله لكونه
في اعلا مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد
بالاعلي الاعلي النوعي وهو مرتبة من البلاغه يعجز المخلوق عن
الاتيان اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلي
وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف علي كونه في الطرف
الاعلي قوله ليقتفي اثره اي يتبع النبي صلي الله عليه وسلم في طريقته
او يتبع طريقة النبي صلي الله عليه وسلم وقوله فيفاز بنصب عطفا ليقتفي
او رفع اي فهو يفاز قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل
المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه
الاعجاز لا يجوز يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي كون معلومه
الذي

الذي هو مسايله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم
فيها علي القران بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصي ما ثبت ان يكون القران
من جزئيات موضوعات مسايله وهذا انما يفيد شرفه لشرف
الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم
علي ما قبله بقوله لكن معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا
فلو اكتفي بحسن الغاية لحسن ولو ادعي ان معلوماته في انفسها
من اجل المعلومات لكان كلاما اخر لا مساس له بما نحن فيه اذ
ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور علي ما قبله فيما ذكر والجواب
ان كلام الله اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف
كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القران اعني اعجازه عند قطع
النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد هذا العلم ايضا اشرف فقوله
وهذا لا يستدعي كون معلومه الي اخره ممنوع والحصر المستفاد
من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة
المسايل اما بواسطة دلايلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف
والثاني موجود هنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشارح ما يعلم منه
هذا العلم لا المسايل كما توهم بقرينة افراده علي انه يتم الكلام
ح ايضا وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته الحصر المستفاد من اضافة
المصدر علي ما سيصرح به الشارح في قوله بمقتضي الحال هو الاعتبار
المناسب اضافي بالقياس الي المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم
بوثاقة الدلايل كما صرحوا به علي ان اضافة المصدر للحصر ليس
بكلي وسيجي الكلام عليه ان شا الله تعالي قوله فان قيل كيف التوفيق
بين ما ذكر الي اخره يريد ان الكلام المصنف مخالف لكلام المفتاح من
وجهين الاول ان المصنف حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم
لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القران معرفة
انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفي

ان اسناد الادراك الي الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الاسناد الي السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المصنف اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فوقع الوجه الثاني وادرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولي فان المصنف حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا تري انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام كلا الحصرين وانما تظهر المخالفة بملاحظة ان ادراك الاسناد الي الذوق اسناد الي السبب كما اشرنا اليه **قوله** ولو بالذوق المكتسب منه الذوق علي ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح الشارح في تهذيب الباب السابع بان لو هذه تقييد كون ضد الشرط المذكور اولي بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزا كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم هاهنا قلت بعد تسليم لزوم هذا المعني في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق هاهنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار اولي علي تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولا كما لا يخفي **قوله** وقد اشير الي هذا اي الي ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم **قوله** لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق علي قول البغداديين لما فيه من معني الافضا والا طول بدل من محل اسم لا لانه مبتدا في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجودا وخبرا و بدل من الخبر المحذوف علي من راي ان يجوز حذف المبدل منه في باب الاستثنا ويمكن ان يكون

يكون الظرف مستقلا خبرا فالا طول بدل منه او صفة لاسم لا والا طول علي ما ذكر من الوجوه **قوله** لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء علي انه لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الي المحكمات وهو العمدة الكبري في معرفة معاني القران كما ذكره الفاضلان في شرحيهما للمفتاح فالبعدية علي الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلي الثاني رتبية شرفية ثم ان قوله اكشف يروي مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض علي الشارح بان في نقل قوله لا علم بعد علم الاصول الي اخره اختلالا لا دني المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرا منهما علي المراد لمراد الله تعالي من كلامه ولا اعون علي تعاطي متشابهاته ولا انفع في درك لطائف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرا اي اعون وانفع علي معني لا علم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعني النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرا لا يكون قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين فنقل الشارح عبارة المفتاح علي الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف وكل منهما ينافي حصر الكشف في العلمين وليس المدعي اللزوم العقلي بل المفهوم العرفي الذي هو المعني في علمنا هذا فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم الكل كيف ولو اجري الكلام علي ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا اذ انتفا اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفا العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد

آنفا عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن في عبارة الشارح وان لم يكن
كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص
في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون
من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا
كان مقدما على المعطوف عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف
به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ
ايضا قد ثبت القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ
بهم والعطف في قوله تعالى الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا
ليس من عطف المفرد على المفرد ولو سلم فالتقييد بملاحظة متعلق
العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه
وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن
الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل
بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا الى تمييزه
عنه في اصله مع المبالغة فيه ايضا فيحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل
في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه الاختصاص فيحصل كمال التفضيل
وهذا المعنى الاوضح في افعل في صفاته تعالى اذ لا يشاركه احد في اصلها
حتى يقصد التفضيل نحو قوله الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله
تعالى حكاية عن يوسف رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقوله
عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان
ومثله ما كثر من انه يحصى واعظم من ان يضبطه القلم فمعنى الاكشف
في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان في الكشف عن كل
علم متزايدين فيه الى كماله نعم الى اخره نعم تصديق للخبر السابق
وهو انه لا اكشف من هذين العلمين وقوله لا يمكن اشتباه في جواب
سؤال له نشأ من الكلام السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال
الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال
هل

هل يمكن لواحد من العلماء بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز
بكمال حقيقته لمهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة
بجميع قواعد هذا العلم ونكته واسراره ما دون منها وما لم يدون سواء
كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا فلا يدخل كنه بلاغة القرآن
تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد
الفنين لارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله
اذ لا تقريب له وان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولك ان تجعل
منشأ السؤال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كمال الكشف ثابت
لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة فتقديره هكذا هل يمكن
لواحد بالكسب او بدونه من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته
لمهارته في علم البلاغة او سليقته وتجعل الجواب نفي الامكان العادي
مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة في
ان ارباب البلاغة السليقية يعرفون القواعد المتعارفة المذكورة
في هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم في موارد الكلام وان
لم يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشي
في شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب
الصناعة المعاني مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة وان قدرت
في قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اي بلطايف هذا
العلم اي اللطايف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا
التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الخ حصرا حقيقيا كما هو الحق
لا اضافيا فان قلت هلا زعمت فيما سبق عدم التقريب في التعرض لاحوال
ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير ان يجعل منشأ السؤال المقدر
الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون وفي ههنا بحثان الاول
ان المفهوم من كلامه انه لو حصل الاحاطة لغير علام الغيوب لدخل كنه
بلاغة القرآن تحت علمه وفيه منع لان الذي يعرف بهذا العلم هو ان

نعم ان احكام الفلاني تقتضي لاعتبار الفلاني ونحو ذلك لا يعرف ان
القران معجز بل لابد مع ذلك ان يعرف ان ما لابد منه في تحقق الاعجاز
متحقق في الامور المتحققة في القران والامور التي يجب رعايتها مرعية فيه
حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كمية الخاطبين وكيفيتها
واشتمال القران على اعتبارات مناسبة لها على ما ينبغي وهي مما لا يعرف
بهذا العلم الثاني انه اذا اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه في
المفتاح ينبغي ان يعرف الخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لابد حل
كنه بلاغة القران الا من علمه محل تامل وتشبيه وجوه الاعجاز
في النفس الخ استعارة بالكناية عند المص ان يشبه شيء بشيء في النفس
فيسكت عن اركان التشبيه وهي المشبه والمشبه به ووجه
التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه
شيء من لوازم المشبه به ويدل به على ذلك التشبيه المضمر في النفس
والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد
كما ان للوجه معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق
المرادة بها هاهنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شيء يلائم
المشبه به ان كان في الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه
استعارة او المعنى الحقيقي ان كان فيه مجاز مرسل كما في قوله عليه
الصلاة والسلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن ترشيح
لليد وهو مجاز عن النعمة قيل ذكر الاستار على الوجه الثاني من هذا
من هذا القبيل لان المراد بالوجوه على هذا التوجيه هو العضو المخصوص
واثباته للاعجاز مجاز عقلي بل كل استعارة تخييلية كذلك عنه
المص وفيه تامل اذ الظاهر من شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح
انما يكون للمجاز اللغوي لا العقلي هذا واعلم ان هذا العدل من البيان
يكفي هاهنا واما تفصيل المذاهب الاخر المشار اليها بقوله وقد جرينا
على اصطلاح المص وما يتفرع على ذلك من الابحاث فيجي في البيان

ان ساعدنا

ان ساعدنا التوفيق الالهي والقران فعلان بمعنى المفعول الخ
ما قال قرات الشيء قرانا جمعته وقرات الكتاب قراءة وقرانا تلوته
ثم الظاهر من كلامه هاهنا ان المصدر بمعنى القران جعل ولا بمعنى
المفعول اي المقرو ثم نقل الى المجموع المتلو اعني الكلام المنزل على نبينا
محمد عليه الصلاة والسلام ويمكن ان يكون نقله حال كونه باقيا على معنى
المصدري ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه
وسلم بيان الشخص الذي جعل لفظ القران علما له لا تذكر ما يعنيه
ويكفي في تعيينه العهد في لام الكلام والنبي لكونهما معهودين عنه
المسلمين وليس المراد تعريف القران حتى يجب ان يزيد ويقول
المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف كما في شرح الكشاف ليخرج
شواذ القران ومنسوخ التلاوة والاحاديث الالهية ونظمه
تاليف كلماته النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك وفي الاصطلاح
تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ المترتبة المنسوقة المعتبر
دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي ولهذا
اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى
وقد يطلق على جمع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ على حسب
ما تقتضيه العقل في الصحاح ليكون محكمه كتب ذلك اي قدره وعدده
وكلمة حسب اذا كانت مجرورة بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا
فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول فلذلك
اختار النظم على اللفظ اي لكونه جامعا للفظ والمعنى ملحوظين في
النظم وفي الاعجاز ايضا وقد تعالى انما اختاره عليه احترازا من سوء
الادب اذ المعنى الاصلي للفظ هو الرمي والاسقاط وتاليف الشعر
ليس بمعنى اصلي للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل يتفرع عليه كمعنى
التكلم للفظ لان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان

كلماته كالدرر تحتمل الاستعارة ان تكون مكنية بان تشبه الكلمات في النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا وان تكون مصرحة بان يشبه ترتيب الكلمات في النظم بترتيب الدرر في السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين على ان يكون قوله لطيفه وصفا مقيدا او ما في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعاء ان المشبه عين المشبه به على ان يكون وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات النزان بالدرر على ان يكون قوله واشارة الى بيان توجه اللطائف لا اشارة الى فائدة زائدة كما في الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور تقييدا كما في الاول تغمده الله برحمته بغفرانه يقال تغمد السيف اي جعله في غمده اي غلافه وحاصل المعنى ستر الله عيوب ذنوبه وحفظه من المكروه كما يحفظ السيف بالغمد من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما لزم ان يكون ايضا هو كتاب لان افعل التفضيل هاهنا اعني اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق على بعض المصنف يرشد اليه قولهم الكتاب الاول في المكاتبات الكتاب الثاني في الاهاجي وغير ذلك ولو سلم فهو من عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض تمييز من اعظم لا من المشهور وان كان فيه دلالة على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون حينئذ نصا في المقصود وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار اخر من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة قد تستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد هاهنا وقد تستعمل بمعنى الطريقة والطرف كما سياتي

فلكل

فلكل مسئله مراتب الخ دفع لما قيل من ان الترتيب وضع كل شي في مرتبته واذا كانت الكتب المشهورة مشتمله عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعني احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل بحسن الترتيب لجواز ان تقع المسئلة موقعها اللائق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحسن المذكور بالقياس الى كتب اخر فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كما في عليك به كان بمعنى استمسك لان الباء لا تزاد في المفعول معونة للعامل كما ظنه الرضي ثم كتب الشيخ مصداق لما ذكر سواء كان هذا المقال في قوله وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب تتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر ام الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشي بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشيا لتفرعه بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث جمعهما بعد ما انقطع فتشاشرت لاليه وهو تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة وليس له هاهنا كبير معنى فلذا لم يلتفت اليه ثم لعل المراد بقوله تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب والزوايد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى الكتب المشهورة يتعلق بمحذوف تفسير لما الفائدة العامة في حذف الشي ثم تفسيره زيادة تمكنه في القلب لان الشي اذا تبين بعد تطلب النفس اليه يكون اوقع فيها قوله سواء كانت الفعل دون ما المصدرية معه فان قلت لم اختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية بان مع

معه فان قلت لم اختص المصدر بتفسير ان المصدريه قلت لان ان حرف مصدري اعرق في المصدرية من ما اذ الاخفش ذهب الى انه اسم تقتضي عايد اليه وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدريه فانها تختص بالفعل الذي تنزع المصدر عليه في العمل وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق وهو موصول الموصول اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد كالذي واخواته وصلته جملة خبريه وحرفي وهو ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كان وما المصدريتين واختلف في لزوم كون صلته جملة خبريه والاكثرون على جواز كونها امرا ونهيا قال الفاضل المحقق الرضي والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما يؤولان بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي وانما فات الدليل بالصيغة فقط على ان فوات الامرية في الموصوله بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصوله بالماضي والموصوله بالمضارع عند التقدير المذكور ثم هذا الموصول لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه لحرفيته كما حقق ثم كون الصلة مبينة للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بها يقتضيان كونهما كشيء واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا او بعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزءها لا بين اجزاء الصلة فيجوز تقديم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت الا مع ما يجعله في تاويل المصدر فيبطل اتصاله بما يتضمن المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيته درهما زيد او كما لا يجوز تقدم

ثم ان مصدريتها ان المخففة من الثقيلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في قوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها لا ذا فيهم الدعا من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا مثل سقيا ورعيا

نفس

نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقديم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء بل انما تقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الاخر فالوجدان يقال على ما قبله وانت خبير بانه اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي جزؤه بعضا ان يقال تحقق ان بعضا من اجزائه على بعض باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما تقدمه فيلزم تقدم الجزء على نفسه وعلى ذلك اللفظ ايضا اذ ليس للتقدم على اللفظ نفسه الا التقدم على جميع اجزائه وبها فيما اتضح ذلك كما حققته ونظير الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيف الشيء بالمرتب الاجزاء في الواقع واشارة الى منشا لزوم الفساد وبهذا التوجيه يتبين رجوع الضمير الى الجزء ايضا او كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف ههنا اسم الزمان او المكان وبشبهه الجار والمجرور لانه يحتاج الى الفعل بمعناه احتياج الظرف ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا او لان كثيرا من المجرورات ظروف زمانيه او مكانيه فاطلق الظرف على عموم المجرورات اطلاقا لاسم الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاقا لاسم الاخص على الاعم قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة وجه الاستدلال بالاية الثانية ان المقصود بالنهي اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المقصود انما يظهر بجعل الظرف معمولا للرافة متقدما عليها واما وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي فاما ان يكون جوابا لسؤال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحلم اعني ما عمل الحد الذي قدر فيه السعي قيل مع من فقال مع ابيه كما ذكره

كانه

على

الجمهور وفيه ان ذكر الجزئيات الجواب قبل ذكر منشا السؤال مما لا وجه
له وإما ان يكون حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره صاحب الفرايد
اي بلغ السعي كاينا معه وفيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد بلغ
حد ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوايجه بحيث كان الصحبة
بينهما في السعي لا انه بلغ سعيا مصاحبا اباه اي سعي ابيه على
تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق السليم وما اورد على
هذا القايل من ان الحال المتوسطة بين العامل والمعمول
انما تقع على المقدم عند عدم القرينة المعينة فلا بد عليه لانه
زعم القايل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية
من فاعل بلغ اذ لا فايدة يعتد بها في قوله معه حينئذ كما اعترف
به المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه انه
يقتضي ان يكون بلوغ الحالة اولا والولد في مرتبة السعي معا
والقول بان المراد بالسعي المسعى وهو المراد الجيل المقصود
اليه بالمسعى فلا بحذ وفيه في اللغوية تكلف لا يصار اليه ثم
في الاستدلال بمن تقدم معمول المصدر عليه بقوله فلما بلغ معه
السعي نظر لان الكلام في تقديم معمول المصدر المنكر والسعي
مصدر معرف والفرق ظاهر لان سر عدم جواز التقدم على
ما ذكر تاويل المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل في المنكر
دون المعرف كما تقرر في النحو فلا يترتب لما ذكره والتقدير
تكلف فيه عبث وهو ان تقدير الفعل في الاية المذكورة
بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقديره
المصدر المتقدم على ان يكون المصدر مفسرا له من فنون البلاغة
لما ان بيانه كما سيجيء في المصباح مع ابيه في حداثة سنه امر
مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون
معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان يراد بمعنى على ما ذكره في مغني اللبيب

مجرد

26

اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مراده عند ملاحظة
المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يسعى مع السلطان اي يسعى
عنده ولم يرد ان السعي صادر من السلطان ايضا اذ حينئذ
لا يرد ذلك المحذور الذي ذكره في اللغوية بل يكون حاصل المعنى
بلغ في صحبة ابيه متحلقا عنها له بلا انفكاك من اول وجوده الى
اوان حد السعي حيث كان مستقلا في طاقته وهذا معنى منقول
قال بعض الفاضل للتحقيق الوجه الراجح في المصدر انه لا يتقدم
معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظرف لا خفاء صورة
التوسع فيه مع ان التراجح تقدم معمول الظرف
مطلقا ان المصدر يترتب عليها مطلقا اذا قصد نكتة مقتضية
لتقدم معمول الظرف عليه بعدم في علم البلاغة بلا تكلف
لان البلغاء يتفتنون الى لطف المعنى بحيث كان لما ارتكبوه
وجه سائغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا
متقدما على المصدر فان وجدنا فيه نكتة يحصل بتقديم
معموله حملناه معمولا له والا حملناه على وجه اخر بحسب اليق
الاقوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا
بمحذوف يفسره هما اذ ليس فيه نكتة التقديم فيه سوى
السجع وليس هذا اولى الى دفع لما يقال من ان التقدير
ضروري لان المصدر موول بان مع الفعل قال اولا ان هم
مرجحا بها لا يجوز تقديمها في حيز عليها عند الجمهور فكذا ما
هو في حكمه فاجاب بان ليس كل ما اول بشيء يعطى حكمه
حكم ذلك الشيء الا ترى ان المتاول به ههنا هو ان مع
الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر لان
المناسب ان يكون المأول يشبه حكمه حكم ذلك الشيء فيما اوله
لاجله وتاويل المصدر عند العامل لاجله حاجته ان لا يعمل النقصان

مشابهته الفعل بعد مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو
مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل ولذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل
عليه كمدلول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك
يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف ههنا الحقيقي اعني الزمان
والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما بدليل انه حكم
بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع
في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما
لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة
الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ففي شبهه المحمول بواسطة الحرف
اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا
اتسع في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد يراد اطلاق الظرف على
شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند
البعض كما في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون اي انتفى بنعمة
ربك عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم
وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها ثم المراد من قوله
مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل
في الظرف بان مع الفعل لما سبق من الاشارة اليه من ان ذلك التاويل
لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر
لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل لظاهره فان قلت
فان قلت كان المناسب ان يقدم هذا الجواب الاول لان حاصله منع
لزوم التاويل وحاصل الاول تسليمه فلم عكس قلت لان التاويل
هو المشهور فلذلك قدم تسليمه هذا وقد يجعل قوله مع ان الظرف
الخ اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على ان المصدرية اذا كان
مصرحا بها وليس بشيء اذ لا ترتيب حينئذ لقوله مما يكفيه رائحة الفعل منه
لان عدم تجويز تقديم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا على الضعف في
العمل

العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف بكفاية رائحة الفعل بل مبناه لزوم
تقدم جزء الشيء المترتب الاجزاء عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة
نفس الفعل لا رائحته   ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها
اما ان يكون ما لم يتسع قائما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل
المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع
المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع
المفعول به   وهو الزائد المستغنى عنه في العبارة مسامحة اذ قد
ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد
متعينا كما في قوله تعالى فعاودني [illegible] صداع الراس والقلق فانه
الراس زائد لان الصداع مخصوص به والتطويل ان يكون اللفظ زائدا
على اصل المراد لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما في قوله والفى
قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على
التعيين ظاهرا لما سيأتي اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سيأتي بمعنى
الزائد ليس بمناسب ظاهرا لما سيأتي اللهم الا ان يقال الزيادة فيه
ثانيا بمعنى الزائد كما يشعر به تمثيل المص للحشو المفسد بالندى في قوله
ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو الظاهر وان كان في عبارة الشارح
نوع عنه سيجي الفرق بينهما في باب الاطناب اللام في الفرق للعهد
والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي
ذكرناه الان وما ذكره ههنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم
اللغوي لا الصدق فان المودى واحد وقد يمنع بان التطويل على
ما ذكره ههنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على
اصل المراد دون الثاني فالكلام الذي محله حشو وليس بتطويل اذ لا بد
فيه ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصيته لا فيه وانت خبير بان المراد
بالزائد في الحشو ايضا هو الزائد على اصل المراد وهو المعتبر في النفي
فتامل   ثم اعلم انه يصعب على تقدير التقصيد يكون الكلام الخ وانت
خبير تنبيه على ان المصدر اعني التقييد من المبني للمفعول

ما بلا الاقتصار لمانعه من التطويل متنوّرا الى الايضاح والتجريد اختار
في الاول لفظ المقابل وفي الاخيرين لفظ الاقتصار ايما الى ان الاحتراز
عن الاخيرين اهم منه لاحتراز عن الاول وارادبا الاختصار ما يقابل
التطويل ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة فمنه اندفع ما قيل في لف
الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث
ويمكن نظاير هذا في النشر اعني ما بذكر الاختصار لان مولفه مختصر
وتلخيصه وقدم مناط النقد على مناط الحشو يعانه للسجع التي تختصر
اختار القسم مختصرا اختار الفتن على اختصريته مع ان مولفه اختصار
اشعار بان ليس مطمح نظره اختصار مصنفه السكاكي بل ارتنا لبيق مختصر
تنقيح ما فيه تنقيح ما فيه جعل القسم الثالث طرفا للقول بمذهبا على
ان الالفاظ والبسط المعاني والنقص باعتبار امصانحهما المرادو او باعتبار
اشتماله على الامثله والشواهد اوقول فيه ثم المراد تنقيح ما في القسم
الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه
المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلم العروض والقوافي
ورفع المطاعن من القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني
والبيان كما نص عليه السكاكي عند شروعه في هذه المباحث وهي حكم
كلي ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء
الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما بالانطباق الاشتمال وفي قوله
على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي
قوله ليتعرف احكامها منه تصريح بذلك المضاف المحذوف فاللام فيها
لام المآل بمعنى التعريف فقضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها
ليتعرف تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام
جزئيات موضوعها استخراج تلك الاحكام منها بالقوة القريبة
بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى يحكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد
من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتايج وفروعا وتلك

القضية

القضية تسمى اصلا والاستخراج تسمى تفريعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن
ان يحمل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضميره يطبق
على جزئياته تجشيما استخدام لانه راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى
القضية وان كان المراد بالظاهر فتكلف الا ان قول الشارح فانه
ينطبق على ان زيدا قايم يلايم التوجيه الاول ولا ينعقد ان لا ترتكب
في الكلام حذف ولا استخدام بان تشبه النوع التي هي النتايج بجزئيات
الكلي في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها
ثم تطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم المراد به القضية
استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالانطباق
الاشتمال كقولنا كل حكم القيت الى المنكر يجب توكيده قال الشارح
في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد عربية مولدة
الخ واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكد واكده بمعنى ويقال
هذه لغة عربية مولدة الخ والظاهر ان قوله هذه عربية مولدة استيناف
كلام في بيان لغته وكذا لا تتمه بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان
صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول ذكر في
المغرب ان التوكيد بمعنى التاكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد
صاحب الديوان ما ذكره الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قايم اي
ذلك القول يشمل على الحكم ان زيدا قايم او يصدق مفهوم موضوعه عليه
بان يقال هذا الكلام القي الى المنكر فان قلت هذا الكلام القي الى المنكر
ان الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوعة وان كان
موكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد وهو تحصيل الحاصل قلت نختار
الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بنا على ان معنى الكبرى وكل
كلام القي الى المنكر يجب ان يجعل موكدا اي مشتملا على التاكيد حين
الالقا فلا يقصد وجوب لحوق التاكيد الى الملقى حتى تتعين خروجه
عنه ويلزم تحصيل الحاصل في المثال المذكور فتامل فيما اخر من

الامثلة تتفرع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل
او كلام البلغا نقل عن الشارح انه قال الاحضنة بالنظر الى انه يلزم من
الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة وانا تكون الامثلة
للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارجي عرضي حتى لو اعتبر
ذلك فربما يكونه تباين بين يريدان الاحضنة هاهنا باعتبار ان كل
ما يصلح شاهدا يصلح ان مثالا لا العكس كلي لجواز ان لا يكون المثال من
كلام من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين
اذ لو اشترط في كل منهما ان لا يقصد به الغرض المقصود من الاخر
مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلي في الصدق ايضا لكن يكون اخرى
الذي يقصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط هو
كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الا انه
يراد من قوله حينئذ كذا الصلوح لان يذكر له فحينئذ يكون الشواهد
احص منها ايضا ولذا قال وربما لكن لا دليل على تلك الارادة بحثه
بحث في قوله وانما تكون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر
خارجي بحث اذ لو اراد انه خارج عن مفهوم المثال والشاهد فلا دخل
له في الاحضنة فهو ممنوع وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم
دخله في الاحضنة لان هذا المفهوم مختص ايضا عنوان الاعراض على
ما عنها لا اثر له انه لو قيل الماشي الضاحك احص من الماشي اذ قد اعتبر
في الاول قيد زايد هل يتوهم ان يقال ذلك المقيد خارج عما صدقا
عليه فلا دخل له في الخصوص فتدبر ولم لا عطف على النعت ويجوز
ان يكون حالا من فاعله من الاول وهو التقصير يجوز ان يكون ال في
كلام المص على معناه الحقيقي اعني لم اقصر من غير احتياج الى التضمين معنى
المنع كما في المتعدي الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول وذلك
بانه يكون جهدا حالا من فاعله بمعنى مجتهدا او مصدرا للحال المقدر اي
لم آل مجتهدا او مجتهدا اجتهادا اذ يفهم منها عدم التقصير في الاجتهاد

على

على انه يجوز نصبهما تنازعهما في تحقيقه والعامل هو الاول او يكون متعلقا
بآلو وعند الحال او ما اقصر في جهدي في تحقيقه ولا يجوز ان يكون تمييزا
عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا فاعلا في المعنى اي لم يقصر اجتهاده
في تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل فلا يكون
الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق مخالفا له في التعدي
كما اشار اليه السكاكي في قوله بمعنى طاب عمرو في طاب الفرح عمروا ومثل
الفرح ما نحن فيه قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعل للتفجير
لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعني لم اقصر انما يلاقي في الاشتقاق التقصير
الذي معناه الالو لا تقصير الالو وهو تقتضي تلك القاعدة المهدة هنا
ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك فيكون جهدا مفعوله اي لم اترك جهدا ونقل
عن ابي البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا
منصوبا على الخبرية بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المص على هذه
الوجوه بنا على ان تعديته الى المفعولين لتضمنه معنى المنع وعانه الشيوع
فكانه رجح المجاز المشهور وحذف هاهنا المفعول الاول هو ما كان
الخطاب اي لا امنعك اذ الامر العام اي لا امنع احدا مثلا اي المختصر
قيل اي يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل اضافة المصدر
الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف او نصب على
المصدرية او الحالية من الفاعل او المفعول اي نضيفه اضافة المصدر
الخ او اضافتها الترتيب الى ما ذكر اضافة المصدر الخ او اراد المصنف
ترتيب السكاكي انه سيضيفها الى الفاعل ومضافا اليه ثم انه قدم اضافته
الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر في كتب النحو من ان الاول
اكثر كما علم او وقت تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر
فعلين اعني ونبه ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعني تقريبا وطلبا
وجعل كلاهما مفعولا له للفعل الثاني كما هو الظاهر لكونهما في المعنى
الواحد اذ المراد بقوله تقريبا للتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من عبارته

وكذا المراد بالثاني فلا وجه لجعله مفعولا لمجموع الفعلين بل انشر اللف
كما لا يخفى وان يؤول الفعل المنفي الى قوله بل الامر اخر قيل في الحسان
اوفى مساهلة اذ الفعل المنفي لم ابالغ وهو ليس بمؤول كما ذكره بل المجموع
كما صرح به في شرح المفتاح فالاظهر ان يقال وان يؤول لم ابالغ واجيب
بان الاصطلاح لم يتحقق لضرب ولم يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة
بالنظر اليه اما بالنسبة الى المعنى اللغوي ثم ان وجه الملازمة
المستفادة من قوله وان يؤول الخ خفي لذا قد ذكر الشارح نفسه
في شرح المفتاح وغيره من كتبه ان بعضهم ان القيد قد يتوجه الى
النفي فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت كما في بعض
اشته اعتزازا واجيب عنه بانه قد تقرر في كتب النحو ان المفعول
لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا
له تنبيهه منه ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له لم يجب ان
يكون واحدا فلو لم يؤول الفعل المنفي بما هنا بالمثبت كتركنا وتنفيف
او ما يؤدي مؤداهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التعريب
فلا يصح نصب تعريبا لانه فعل المعرب والانتفاء ليس فعلا له فيضعف
اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا ويلزم
المحذور المذكور وهذا الجواب بمعزل عن التحقيق لابتنائه على كون
القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح في شرح المفتاح في بحث
تعريف المسند اليه باللام الى ان هذا التاويل جار في كل مقام توجه
القيد فيه الى النفي فالتحقيق الذي لا محيد عنه ان يقال معنى
حرف النفي لا يكون صالحا لان يقيد بشيء لتضمنه ملاحظة المقيد
من حيث كونه موصوفا بتقييده كما في القيد وقد صرح الشارح
في بحث الاستعارة التبعية بان الحروف لا تصلح للموصوفية
جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفي ضعيف
لا يعمل في المفعول له ولا في الظرف عند جمهور النحاة الا اذا اول

بالفعل

بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث من المغني فيمكن ان
يكون هذا الكلام مبنيا عليه وبهذا التوجيه اندفع اعتراض
بعض الفضلاء بان التاويل بتركه لا يجدي نفعا لاقتضائه ان يتوجه
الترك الى ذلك القيد الزائد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف
على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد
الزائد وعكسه امران مفوضان الى المقام غير انا لم ابالغ اذا لم يتاول
بالفعل المثبت تعين توجيه النفي الى المقيد لما عرفت من عدم قابلية
معنى الحرف للتقييد واذا اول يحتمل رجوع القيد الى الاثبات لاقتضا
سوادر المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح بالنظر الى المتبادر
اذ يجوز الا ان النفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تعالى
ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة وغير ذلك
وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفي القيد واثباته كقوله تعالى
ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار
متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فظهر لك بما قررته
ان القيد اذا لم يكن قيدا للنفي يشتمل على معان ثلاثة وهذا مما ذكره الشارح
في شرح الكشاف **قوله** واذا دخل على كلام فيه تقييد الخ هذه العبارة
من الشيخ مشعرة بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي
ولا خفاء في تكلف هذه العبارة ثم لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس
قوله وان يبقى له حصصا حتما يحتمل ان يكون الظرف اعني له خبرا ليبقى على
ان يكون من الافعال الناقصة بتضمينه معنى الصيرورة كما ذكره
الفاضل الرضي في امثاله وخصوصا بمعنى خاصا حالا من ضمير يبقى
الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل
العكس ويجوز انه يكون على الاول خصوصا نصب على المصدر وخاصا
به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول خصوصا نصب على المصدرية
بانيا على معناه يخص حكم النفي بالقيد خصوصا **قوله** مثلا اذا لم يأتك

القوم اجمعون كان لنفيا للاجتماع الظاهر ان النسخة اجمعين على
الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ
التي رايناها لكان تاكيدا فلا يدل على الاجتماع في زمان كما يصرح
به الشارح في بحث تاكيد المسند اليه ولو زيد بالاجتماع الاجتماع في
اصل الفعل دون الزمان لم يظهر ايضا فائدة رجوع النفي الى القيد
اذ المعنى الماخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد حينئذ والا لكان اجمعون
تاسيسا لا تاكيدا فلا ينتفي وقت حينئذ في المؤدى سواء رجع النفي الى القيد
ام الى المقيد فتدبر **قوله** لقد افرط المصنف الافراط التجاوز عن
الحد ويقابله التفريط وفي المثل الجاهل اما مفرط او مفرط **قوله**
وتلويحا تاما وتعريضا تاما ذكر الشارح في البيان نقلا عن
صاحب الكشاف ان التعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره
كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام
الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به ما يريد
فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح
حيث قال قائلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح
هناك اليه ذلك المذكور من القواعد وغيرها او القواعد والشواهد والامثلة
بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره **قوله** ولقد اجد اي
اتى بامر عجيب حسن ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث
نسب الزيادة الى خطا بجمعه وشان الزوائد ان تحذف **قوله** وسميته تلخيص
المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه **قوله** لا يقتضي التخصيص قال بعض
العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان يكون معناه انا
اسال الله لا غيري لان ما الفت لا يصلح ان يلتفت اليه غيري فضلا
عن ان ينيل النفع به فيكون المراد استحقار مؤلفه ويجوز ان يكون
القصر اضافيا اي انا اسال لا معارضي ولا حاسدي من علما الزمان وكلام
ليس بشيء اما الاول فلان الاستحقار مؤلفه بحيث يدعي عدم صلاحيته
لان

لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح مختصره وترجيحه
على المفتاح الا بتكلف واما الثاني فلانه ليس هاهنا من يعتقد
شركة معارضيه وحساده له في التخصيص حتى يحتاج الى السوال
وترجيحه الحسن وذلك ايضا ظاهر قوله ولا للتقوي قيل عليه
يجوز ان يكون التقديم للتقوي اشارة الى انه على رجا الاجابة
من الله اذ قد يرجوا ان يثمر عمله ولا يخيب سعيه فهو مجتهد
باقصى وسعه مع ما فيه من الايما الى انه لا يعتمد على ما بالغ في وصف
مؤلفه بل سال الله الانتفاع به **قوله** وكان قصد جعل الواو
للحال الغرض من جعل الواو للحال اي تكون الجملة قيد جميع الافعال
مثل التاليف وما عطف عليه **قوله** فاتى بالاسمية ولو اتى
بالفعلية لكان العطف اظهر وان اختلف الجملتان في المضي
والمضارعة لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف غير المناسب
في المعطوف عليه واعترض عليه بان مال جعل الواو للحال جعل
الجملة حالية فحينئذ لا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم
بل يكفي ان يقال اسال الله تعالى والجواب ان قصد الاسمية فحينئذ
اقرب فلا يحصل الغرض المذكور ولا كذلك توهم العطف على
الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا
نقول وقوعه في اخر الكلام مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من
انتفا مقتضى التخصيص والتقوي انتفا جهة حسن التقديم
مطلقا لجواز ان يكون المراد بيان موصوفية المسند اليه بمضمون
الخبر دون وصفية الخبر كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب
ويشرب الزاهد قلت قوله انا اسال الله انشا للسوال لا اخبار
عن اتصافه به ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام
في بيان حال المصنف بل في بيان حال افعاله مثل التاليف والترتيب والتسمية
والسوال **قوله** حال من ينفع قيل اي من المجموع والتقدير اسال

الله الانتفاع به كما ينامي فضله فالحال مبين لهيئة المفعول
والعامل فيه اسال وليس فيه تقديم ما في حيز ان المصدر به عليه
قوله اي يحيى وكافي بريد ان الحسب بمعنى المحسب وقد سبق
بيانه في اواخر شرح الديباجه ثم المراد من قوله اما الكناية في جميع
المهمات حتى في اجابة هذا السوال وفيه المبالغة او الكناية
في ذلك وفيه انتظام الجمل لما ذكر العلامة في اياك نستعين
ان الاحسن ان يراد الاستعانة بتوفيق الله على اداء العبادة ليتلائم الكلا
قوله فعلى هذا كان الانسب ليناسب التعليل الذي يتضمنه
الاستئناف الموكد في قول المتن الله ولي ذلك لان المعلل الذي يتضمنه
الاستئناف هو سوال النفع منه تعالى فقوله كما صرح به
صاحب المفتاح وغيره اي في قسم النحو المحوج الى النقل مخالفة ما ذكره
الجمهور من ان المخصوص اما مبتدا والانشا به خبر له مقدم عليه
او خبر مبتدا محذوف قوله ثم عطف الجمله على المفرد ان صح باعتبار
الى قوله لكنه في الحقيقه من عطف الانشا على الاخبار تقدير الكلام
على ما اشار اليه الشريف في اوائل بحث الاستعارة من شرح المفتاح
بان يقال ثم عطف الجمله على المفرد وان صح باعتبار كذا لا يصح
ها هنا وانما يصح اذا لم يكن في الحقيقه من كثير الوقوع وقد يقع
الاموقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا انه بخيل ولكن
ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر
مقدر حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر عين المذكور
كما تقول في المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لا غنا
عنده وانما يكون عنده غنا لو لم يكن بخيلا لكنه بخيل وقس
على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم عطف الانشا على
الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصه على القصه بدون
ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح

في مباحث

32

في مباحث الفصل والوصل بان المصنف والسكاكي لا يسلمان
ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف في قوله
تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا او بشر الذين امنوا وهما ينكرانه
ولئن قدر ان معطوفا عليه انشا فلا وجه لرفع اعتراض الشارح
من جانب المصنف بما ذكر وليس مراد الشارح المدقق نفي مثل هذا
التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرح الكشاف عند الكلام على
قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز عطف الاخبار
على الانشا باقتضا المقام في مباحث الفصل والوصل باعتبار
عطف القصه على القصه واستحسنه ونص في اول احوال المسند
على جواز ليت زيدا قايم ومنطلق بعطف الجملة الثانيه على مجموع
الجمله فكيف يتصور منه ان يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض
على المصنف وبهذا التوجيه اندفع ما اورد على الشارح من ان رد
هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القران
حيث قال تعالى وما واهم جهنم وبيس المصير وهذا وقد اجاب الفاضل
المحشي عن قول الشارح لكنه في الحقيقه الخ بان ذلك جايز في الجملة
التي لها محل من الاعراب وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله
تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية
لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا ونعم الوكيل وليس هذا
الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد القول اذ لا يشكل من به مسكة
في حسن قولك زيد ابوه رجل صالح وما افسقه وعمرو ابوه
بخيل وما اجوده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر في المعطوف
فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا
ونعم الوكيل او مبتدا اي قالوا حسبنا الله وهو نعم الوكيل جمع وجود
هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على
جواز عطف الانشا على الاخبار اللهم الا ان يقال التاويل خلاف

الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا التقدير محل تامل او نقول هذه
الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح والخطاب في قوله وكفاك
متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال حينئذ
لما جوزت التقديرين فالمجوز في كلام المصنف مثله فلا وجه للاعتراض
عليه واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية
الواقعة خبرا لم يكن عطفها اجودة وحدا فيه من عطف الانشا على
الاخبار اصلا ولا عطف جملة ونعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة
التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذي متعلقه
جملة انشائية ولا كلام فيه اللهم الا ان يقال مراده تصحيح عطف
الانشا على الاخبار به ظاهرا لكفايته في توجيه التركيب الذي استصعبه
الشارح فتامل ورد على المحشي ايضا باحتمال ان يكون الواو من المحكي وما
نقل عنه من انه لا مجال للعطف حينئذ الا بتاويل بعيد لا يلتفت
اليه وهو ان يقال التقدير وقولنا نعم الوكيل ممنوع لجواز العطف
على الخبر المتقدم لحتى حسبنا الله وفيه نظر لان التكلف الذي لا يلتفت
اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظة قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا
بلا ضرورة داعية اليه فلو عطفت الجملة على حسبنا ولا يخفى ان كون
الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده لكان تكلفا [illegible] الاصحاب
لات الموجودة في توجيه التركيب من حمل الواو المذكورة على الاعتراض
واما ثالثا فان قوله وهو حسبي ونعم الوكيل انشا كقولنا الحمد للباري وان
المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله وانا اسال الله وهو جملة خالية
لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشا عليه وامثال هذا قد
كفانا الخلخالي وغيره مونتهما واذ ليس في ذكرها فايدة زائدة فالاحرى
ان لا يشتغل بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه
العطف ونسيى لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة
الشارح نوع قدح في التركيب والله اعلم قوله على راي اشارة الى ما

قيل

ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف
على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح قوله
او ان الشروع في المقصود في الصحاح الاوان الحين والجمع اونة كزمان وازمنة
والاظهر ان مراد مقصود الكتاب ولهذا ادخل المقدمة فيه مع اخراجها
عن مقصود الكتاب ولهذا العلم ثانيا والمراد من المختصر في قوله في هذا
الفن اما فن البلاغة فاندراج البديع بطريق التغليب ولما في البلاغة
مع توابعها فالاندراج اظهر قوله الثاني المقدمة اخره في التقسيم
لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان لبساطته بالنسبة الى [illegible]
الاول لاشتماله على اقسام قوله غير الخطابي نادية المراد لم يذكر قيدا
يخرج الاحتراز عن التعقيد المعنوي اعتمادا على المقابلة او على الشهرة
او لان ذلك الخطابي كيفية النادية لا عينها قوله فهو ما يعرف به وجوه
التحسين غير الاسلوب تنبيها على فايدة البديع قوله وعليه منع ظا
هر
فيه فيما اسقط التقرير المنع ان قوله والاول فهو ما يعرف به وجوه
التحسين ممنوع لم لا يجوز ان يكون شيا اخر وتقرير الدفع انا تتبعنا
مقصود الكتاب ولم نجده غير المقدمة والفنون الثلاثة واعلم
ان الشارح جوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا
الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم لكلي لثبوته
في جزئياته ورده الشريف بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام
الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من التقسيم تحصيل الاقسام لا تعدية
احكامها الى المقسم اذ لا يعقل ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة
احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل الاستقراء دليل نفس القسمة فانها من
قبيل التصور ولا تعلق له بالدليل اصلا كما هو معترف به بل نجعله
دليل انحصار المقسم في الاقسام وهو من قبيل التصديق فالمقسم
اما البديهي والنظري وكما ان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى
المقسم لا يتاتى الا بعد حصول الاقسام كذلك حصره فيها قوله والحق

ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المصنف قال في اخر
الايضاح بعد ذكر المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره
من اصول الفن الثالث وبقيت اشيا يذكرها في البديع بعض المصنفين
منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا
الي تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه او لكونه داخلا فيما ذكرناه
مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا باس
بذكره لاشتماله علي فايدة مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيان فعقدنا
فيها فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه **ولا يخفي** ان فيه
نصا علي دخول الخاتمة في الفن الثالث لانه جعل ما ذكر في الخاتمة تتمة
لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فيتعين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل
في الفن المتعلق بالبلاغة وراجع الي تحسين الكلام البليغ والا يتعين
اهماله وليس راجعا الي المحسنات الذاتية بل الي العرضية وهو
البديع **قوله** صار كل منهما معهودا فعرفه لا يخفي ان اللام في الفن الاول
مثلا لا يكون اشارة الي علم المعاني والا للغي الحمل في الفنون كلها
بل الي ما يحترز به عن الخطا في تادية المراد مثلا ولما كان الحمل
مفيدا في الفن الثاني والثالث لبعد العهد اجري الفن الاول
مجراهما سوقا للفنون الثلاثة علي نسق واحد ولو لم يذكر التعيين
في الاول لعزب العهد كما فعل صاحب المفتاح لكان اظهر ثم مبني الكلام
علي كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والا فالمذكور فيما سبق احد الامرين
المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال بنا علي كفاية الذكر التقديري
في العهد الخارجي لما انجر كلامه في اخر المقدمة الي انحصار المقصود
في العلوم الثلاثة يفهم السامع اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب
التصانيف ان هناك فنونا ثلاثة او ما يجري مجراها ليقع كل منها
بازا علم من العلوم الثلاثة وقد علم ايضا ان بعض تلك الفنون يقع
اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازا علم المعاني او غيره
اذ التقديم

34

اذ التقديم الذكري في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد علي المقدمة
مع تاخره في الترتيب فافاد المصنف ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني
فعلم بهذا التقدير ان كلا من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الانتساب
كما في زيد اخوك **فان قلت** فالمغوية لازمة كما في الفن الثالث
اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت ممنوعه والسند بعد
العهد **قوله** ثم بيان معني الفصاحة اشارة الي ان المراد بمقدمة
الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح **قوله** وانحصار
علم البلاغة اي المسمي علم البلاغة او العلم الذي له زيادة اختصاص
بعلم البلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف علي بيان معني الفصاحة
والبلاغة وذلك اشارة الي البيان والمراد به بيان النسبة بين
المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ما ذا وغيرهما **قوله**
ماخوذة من مقدمة الجيش اي منقوله عنها او مستعارة ويمكن
ان يكون كل منهما منقولا من قدم والتا علي ما عرف في لفظ
الحقيقة من الوجهين فهنا هنا ثلاث احتمالات وظاهر كلام
الزمخشري في الفايق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة الجماعة
التي تتقدم الجيش من قدم بمعني تقدم وقد استعير لاول
كل شي فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف ويشعر كلام
المغرب بالثالث حيث قال وتقدم بمعني ومنه مقدمة الجيش
ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول علي احد الاحتمالين
الاولين قطعا ثم المقدمة قد تجعل من قدم المتعدي لان هذه
الطايفة لا تشتمل لها علي سبب التقديم كانها تقدم لنفسها او لا
نادتها البصيرة تقدم من يعرفها علي من لم يعرفها لما يتوقف عليه
مسايله اي شروعا كما صرح به في المختصر والا بطل طرده بالمبادي
قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد من المعرفة مطلق

الادراك اعم من التصور والتصديق فتكون في الحد اي التعريف بمعني
التصور وفي الغاية والموضوع بمعني التصديق قال بعض الافاضل
التمثيل علي راي القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير المذكور
ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم
ولغي التوقف عليها واما علي رايه فليس مقدمة العلم الا التصور بوجه
ما والتصديق بفايدة ما ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هرب
عنه وهو الاحتياج في توجيه قولهم المقدمة في كذا او كذا الي
تكلف ولم يطعن فيه بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم
البعض واما ذكره من انه لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب
فانما هو بالنظر الي قولهم المقدمة في كذا وكذا والا فلا وجه لمنع كونه
التصور بوجه ما مع فرينه مقدمة العلم عنه بمعني ما يتوقف عليه
الشروع مطلقا قوله لطايفة من كلامه الخ قال صاحب الكشاف
في اوايل سورة النور الطايفة الفرقة التي يمكن ان تكون جماعة
واقلها ثلاثة او اربعة وهي صيغة غالبة كانها الجماعة الحافة
حول الشي وذكر في اواخر سورة براءة ان الطايفة اسم لجماعة تطوف
بالشي وتحيط به واقلها اثنان او ثلاثة وعند مجاهد الواحد فما فوقه
وبهذا فسر ابن عباس رضي الله عنه قوله تعالي فلولا نفر من كل فرقة
منهم طايفة لانه اسم لقطعة من الشي واحدا كان او اكثر وقيل لانه مفرد
انضمت اليه علامة الجماعة اعني التا فروعي المعنيان فاطلقت
علي الواحد وعلي ما فوقه وهذا المعني هو الانسب بالارادة هاهنا
والمراد من الكلام اللفظي لا العقلي علي ما عرفت ولما قوله في شرح
الرسالة وهي هاهنا امور ثلاثة كما في بعض النسخ فاما
بتقدير مضاف او دوال امور ثلاثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ
علي المعني تجوزا العلاقة بينهما مع ان منصب الغرض هناك دفع
اشكال التوقف منه لا الظرفية ايضا وما ذكره كاف في دفعه او باطلاق

اسم المعني

اسم المعني علي اللفظ اعني اطلق الامور المذكورة واراد دوالها والقرينة
في الكل ما سبق من اشارته هاهنا وتصريحه في شرح المفتاح فانها الا
فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ يلزم الحذف في
قوله لا ارتباط له بها اي بمعانيها اذ المقاصد انما ترتبط بمعاني تلك
الطايفة من قول وانتفاع بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف
في موضع واحد اعني قوله لطايفة اي لمعاني طايفة اولي قلت
بعد ما عرفت ان الشارح نص علي ان مقدمة الكتاب عبارة عن
الالفاظ وطريق الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ يحتج
الي ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة
علي الطايفة المذكورة لا يحتاج الي اصطلاح جديد لعدم توقفها قصره
من دفع الاشكال عما وقع في اوايل الكتب علي ذلك ولا الي نقل عليه من
كلامهم كما لا يحتاج اطلاق الفن مثلا علي جزء من الكتاب اليهما
مع وجود علي ما ينهض عليه من نقل الكتابين والله اعلم والقول
بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة
علي مقدمة العلم حتي يكون من قبيل تسمية الدال باسم
المذكور بما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين الموفق الاول
في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف عليه الشروع في المسايل
فاذا جاز اطلاق المقدمة علي ما ليس بمقدمة العلم فلا يجوز في اطلاق
مقدمة الكتاب علي دوالها واذا تحققت ما تلوناه عليك تيقنت
اندفاع اعتراض الفاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم
ان تكون كل مسيلة من مسايل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة
الثاني انا نلتزم بطلان اللازم كذلك ان تقول العرف تسليم بطلان اللازم علي
تقدير تحقيق الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطايفة
من مقاصد الفن فلا يصدق علي المسايل ممنوع قوله ولعدم خرق

لفظا

البعض الخ ان قلت فما محصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان
مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف أمام
المقصود فما لم يقدمه وان حصل منه الانضباط والانتفاع لا يصدق
عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فهل يجوز
اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلا او بعضا قلت
نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف عليه الخ ثم وجه
اندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف
بيان للمعاني والمظروف الالفاظ كما اشار اليه سابقا واما اندفاع
الاول فلان مقدمة الكتاب لا يجب كما اشار اليه سابقا واما اندفاع
ان يكون مدلولها موقوفا عليه الشروع فيجوز تأخيره فان قلت
هذا الدفع انما يصح اذا لم تكن معرفة الغاية مما يتوقف
عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية
العلوم الثلاثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع
التصديق بان له فائدة مخصوصة تترتب عليه واما
الاعتقاد بما هو غايته وفائدته في الواقع فلا كما صرح به المحشي
في حاشيته الصغرى ان قلت فما التكلف الذي احتاجوا اليه
في التفصي عن الاشكالين قلت اما التكلف في دفع اشكال التوقف
فالقول بان المراد الشروع بالبصيرة لما كان يحصل بايراد ما ذكر
في اوائل الكتب وبالتفصي منه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق
على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة عليها اللهم الا
ان يقال المراد بتوقف البصيرة على نوعه بحيث يحصل به
في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود البصيرة
ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلاثة وبالاثنين
وبالواحد فلا محذور فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين
قلت

قلت ان ضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضرر لحصول الموقوف
عليه والا فلا نسلم الحصول فتامل واما في دفع اشكال الظرفية فلعله
اراد به ما ذكره المولى في شرح المفتاح من انه في تجريدنه والمعنى
ان هذه مقدمة تجردها هذه الثلاثة ونستنبطها منها او اراد به
بعض ما اراد به الشريف قوله لا فائدة في ذكرها الا الاطناب
المراد من الاطناب بمعناه اللغوي اعني التطويل والكلام من قبيل
التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة
الاولى قوله تنبئ عن الابانة والظهور العطف تفسيري وفي الجا
اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور واما كون معناها
نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح عدم الجزم
في ذلك حيث قال فصح العجمي فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن
وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة اذا انقطع لبنها وهاد حلص
لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللبا عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوءه
وكل واضح مفصح وافصح الرجل عن كذا اذا خرج منه ثم كلامه
وقول الشارح وافصح بها اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر
وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث
قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدمي اللازم
له فايراد الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى
اللغوي الامر العدمي محل نظر وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر
بان معناها الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة لغة وقولهم
فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم تلحن واصله
من فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لبا قوله يوصف بها
المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل
لان المصنف صرح بان البلاغة يوصف بها الاحتراز فقط
وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد ثم ان

الفاضل المحشي رد التاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج
حينئذ في تعريف فصاحة المفرد الي قيود اخر يختل بدونها
فاختار التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد حينئذ
الاعلام المركبة مع جواز امتيازها علي تنافر الكلمات كامرحة
امرحة فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لا نسلم ان
امرحة اذا سمي به كان كل من جزئيه كلمة حتي يوجد فيهما تنافر
الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني حينئذ عن
المحققين اذ لا يقصد به هذا الوضع معني اصلا **قوله** وقصيدة
فصيحة في النظم القصيدة ما حوى ذه من القصد لان الشاعر يقصد
تجريدها وتهذيبها والتا علي ما عرف في نظائره من الوجهين
او من القصيد وهو المخ الغليظ الذي يتقصد اي يتكسر اذا اخرج
من قصبته لسمنه فشبهوه بها كما يستعار السمين للكلام
الجزل الصحيح والغث للردي منه والتا للوحدة وقيل القصيدة
من قصدة الكلام اي اقتطعت قيل لا يسمي الابيات قصيدة حتي
تكون عشرة وقيل حتي تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة **قوله**
ولم يسمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوي اذ
لا يلزم من عدم الوصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدي
واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازا بقرينة
السياق فيتناول المركبات التقييدية **قوله** واعلم انه لما
كانت الفصاحة الخ توطية لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله
وحينئذ لا يتوجه الاعتراض الا ان الانسب حينئذ ان
يذكر قوله ولذا كانت البلاغة الي قوله وكان كل من الفصاحة
والبلاغة الخ في حيز الشرط قرينا للشرط الاول بقول
في الجواب جزم المصنف بان الفصيح كذا والبليغ كذا كما لا
يخفي ثم هذه المقدمة هي التي بنا عليها الشارح رحمه الله الحكم
بالتسامح

بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعني
اللغوي الذي ذكره الشرفان ثم تم الدست ثم المراد بالقوانين
القوانين اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد
بالجريان علي القوانين الجريان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون
فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو ادرج الجريان علي
القوانين في كثرة الاستعمال لكان انسب بقوله وقد علموا حيث
اقتصر فيه علي كثرة الاستعمال **قوله** وقد علموا ان الالفاظ الخ
قيل ولا بد ان يضم الي قوله وقد علموا او علم المص ايضا لان علمهم
لا يكون سببا لجزم المص ولا احتياج الي ذلك لدخول المص في
الجماعة **قوله** وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل
عنه رحمه الله ان وجهه كون الخلوص لا زما غير محمول لكون الفصاحة
وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص وان
صح ان الفصيح هو الخالص وان استقام في الجملة لقصد المبالغة
وادعي كونها نفس الخلوص ورده الشريف بان هذا الوجه يقتضي
عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين علي ما هو
المشهور والوجودي المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات
وجواز صدق العدميات علي الوجوديات كما في قوله البياض
لا سواد ويمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص
انسب بالمعني اللغوي واجيب عن الاول بان كتب الادب مشحونة
بالتعريف بالمباين لا غراض منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح
والتعريف ايضا من المتفقين علي جوازه وعن الثاني بان مراده
نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز حمل العدمي علي الوجودي
بطريق التفسير وبان للسائل ان يقول اني اردت بالوجود الموجود
وبالعدمي المعدوم لا ما اجعل السلب جزء من مفهومه ولا شك
ان المعدوم لا يصح حمله علي الموجود لاقتضا الحمل الاتحاد في الوجود

على ان فيما ذكره من المثال مناقشه لانه ان اريد بالاسود
عدم السواد فهو لا يحمل على البياض لان البياض لا يكون فردا
للعدم وان اريد به معنى غيره فهو ليس بعدمي وعن الثالث
بانه لا يخفى على من له قدم في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف
بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة
وجزالة وما يؤدي معناه لا مجرد انه ليست فيه لغتية كيت
وكيت وان كان الثاني لازما للاول ويرد على الاول ان الجان
انما يعتبر في التعريفات اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به
الشارح والمحشي في الموضع المذكور من شرحيهما للمفتاح والامر
فيما نحن فيه على خلاف ذلك ان لم يشتهر ان الفصاحة ما ذا حتى
يبنى على ذلك مسامحة في التفسير بالخلوص كيف والمدعي انها عين
الخلوص وبالجملة لا يخفى على المصنف عدم جواز مثل هذا
المجاز لا خلاله بما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله
وان صح ان الفصيح هو الخالص يأبى عن الحمل على ما ذكرتما
لا يخفى وعلى الثالث انه لا خلاف في جواز حمل العدميات
بالمعنى المذكور على الوجوديات ولذا اختاروا في تعريف
الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدقا
عليه ذات واحدة وجواز صدق المفهومات العدمية
على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه **قوله** لتسهيل الا مر
تعليل للتسامح وقيل العلة الاولى تعليل للنسخ والثانية
تعليل له ايضا بملاحظة التعليل الاول والمعنى ان
التسامح المبني على التعبير باللازم سببه تسهيل الامر ولك
ان تقول العلة الاولى علة للحكم بالتسامح والثانية لنفس
التسامح ثم وجه التسهيل في التعبير باللازم المذكور ان معرفة
الخلوص عن الغرابة تحصل بمطالعة بعض ابواب الصحاح

وغيره

وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس تحصل بمطالعة
مختصر من مختصرات الصرف واما معرفته لكثرة الدوران بين
الحروف العربية فيحتاج الى تتبع تراكيبها حاد الاعراب الخلص
المنتشرة جدا ولا يخفى ان الثاني اشق **قوله** نحو لما كانت المخالفة
راجعة الى اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد تطلق عليه ايضا
كما سيظهر وانما لم يتعرض لمرجع التنافر لانه دخل له فيما قصد
لكونه في المفرد والكلام واحد وهو سلامة الحس **قوله** كأنهما
حقيقتان مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون الاتحاد في
الحقيقة محزوما به وهو الكون المذكور كما هو الظاهر من
كلامه هاهنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه
في شرح المفتاح ويحتمل ان يكون مترددا ثم قوله لتعذر جمع
الحقائق المختلفة لا ينافي فيما ذكرناه لان معناه ان جمع الحقائق
المختلفة متعذرة فكذلك ما هو في حكمها اولان الكلام هناك
في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وهاهنا في الفصاحة
باقسامها الثلاثة والبلاغة بقسميها **قوله** لمعان محصولها
قيل الظاهر ان يقول لمعنى محصوله اذ لا تعدد لبلاغة
اللفظ اللهم الا ان يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك
اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان وتفسير بتفسيرات يكون
محصولها ومرجعها شيئا واحدا **قوله** ولا يوجد قدر مشترك
هذا عذر عدم تفسير مطلق الفصاحة ايضا ومعناه انه لا يوجد
قدر مشترك باعتبار اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لا
مشترك لفظيا الا ويوجد من حقيقته قدر مشترك كالجسمية
والجوهرية قوله لان اطلاق الفصاحة الى اخره تعليل لقوله
ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرا مشتركا
وقوله ولا يخفى لعذر توضيح لتعذر تعريف المطلق والمشترك

اللفظي بمثال الجزئي لا استدلال علي الدعوي الكلية اذ لا احتياج الي
الاستدلال وكيف يعرف المطلق فيها لا مطلق فيه فليتامل **قوله**
نظرا الي الظاهر يحتمل ان يكون ترددا في ذلك ويحتمل ان يكون
جزما بعدمه وان كونه مشتركا لفظيا مبني علي الظاهر واعلم
ان المراد بتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد تعذر
ان يعرف الشي علي وجه يعرف عنه تمام حقيقة كل من مختلفي
الحقايق المختلفة لا انه يتعذر التعريف بوجه يندرج فيه
مختلفات الحقيقة لوجوب اندراج الانواع تحت تعريف الجنس
وان اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد
قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع
علي الوجه الاول كما يناسبه قوله علي وجه يخصه ويليق
به لكان اظهر **قوله** يطلق المعني اطلاق المطلق علي المشترك
اللفظي بالنسبة الي معانيه لا يخلوا عن تسامح فتامل **قوله**
وحينئذ لا يتوجه الاعتراض الخ فيه تنبيه تسامح لان الاعتراض
علي قوله فنقول كل واحد منهما يقع صفة الخ بملاحظة قوله
لم اجد الخ لا علي هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب
اليمن علي المصنف في حال حياته والجواب للمص لنفسه فان
قلت عبارة الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة
اقوال مختلفة لم اجد فيها ما يشفي الغليل منها ما يصلح لتعريفها ولا ما
يشير الي الفرق من كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف
بهما المتكلم ومقتضي هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسامها
بهذا الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا واذا
كان التفسير المذكور ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان
مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب
المصير الي جواب المص من ان المراد الناس المعهود دون قلت
المستفاد

المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس في تعريفهما
وبلغت المص من ان المراد الناس المعهود دون قلت المستفاد من عبارة
الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس لا تصلح لتعريفهما ولا لتشير الي الفرق
بين كون الموصوف الخ ولا ينافيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم واستعمالاتهم
الفرق من اعتباراتهم وان لم تفد عباراتهم المذكورة في صور التعريف
فلا اشكال **قوله** فالفصاحة الكائنة في المفرد اشارة الي ان الظرف
اعني المفرد مستقر صفة للفصاحة وانما قيد المتعلق نكرة مع تصريحه
في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة لا معهود الذهني في حكم النكرة لان
القياس وان اقتضي ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني
ثم ان تقديرا المعرفة ناشئ من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي
لا من دلالة الظرف وقد نبهت في مباحث الحمد علي ان اسم الفاعل
في مثله بمعني الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم
حذف الموصول بعض صلته فان قلت الفصاحة وان لم تكن بمعني المصدر
الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفا لغوا
متعلقا بها بذلك الاعتبار قلت ليس ذلك معناها مطلقا بل
باعتبار اضافتها الي المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعني الخلوص
عند تعلق الظرف به كما لا يخفي واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز
تعلقه بها باعتبار تضمنها معني الحصول والكون كما جوز تعلق الثاني في
قوله تعالي هل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله
تعالي وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ففيه
ان المراد من تضمن معني الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به
ولو في نفس الامر لم يكف في العمل والاجازة عمل زيد رجل في الظرف
وان كان افهامه منه باعتبار نسبته الي محله وموصوفه فتلك النسبة
اما بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية
الثاني ممنوعة كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة المذكورة حيث
نسب النبا الي الخصم والحديث الي ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة

خالية عن التنبيه الى موضوعها لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة
فلا وجه لقياس الفصاحة على الامثلة المذكورة فليتامل قوله
ومخالفة القياس اللغوي اي ما لم يثبت ومخالفة القياس الصرفي
وان كان المراد ذلك ايما الى ان منشا القياس الصرفي استقرا
اللغة قوله حتى لو وجد من الكلمة شي الى اخر اشارة الى ان المعنى على
السلب الكلي لا على رفع الايجاب الكلي ولهذا نقل عن الشم انه
لو عاد من في قوله والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن قوله
يوجب ثقلها على اللسان لثقل بكسرات وتحريك القاف ضد الخفة
وهو مصدر وبتسكينه الحاصل بالمصدر والاول هو المراد
ها هنا قوله نحو الهعخع هو بكسر الها وفتح الخا وكسرها نبت اسود
وفي تكملة الصحاح ان الرواية تركها بزعم الهعهع بضم العينين المهملتين
بينهما ها وبالخا المعجمة وقيل انها الخعخع بخائين معجمتين مضمومتين
وعينين مهملتين وانما لم يذكر المصنف في مثال المتنافر ما هو في النهاية
لانه اذكر الادنى للاحتراز عنه فما هو في النهاية ينبغي ان يحترز عنه
بطريق الاولى بخلاف ما لو عكس وهكذا في الغرابة قوله جمع غديرة
في التلخيص الغديرة العقيصة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه
المراة من قدم راسها غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت قوله والضمير عائد
الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث
كقنو النخلة المتعثكل وقد يروى غدائرها فالضمير راجع الى الحبيبة
ثم الفرع الشعر التام والمتن الظهر واسود صفة لفرع وكذا فاحم وهو
الشديد السواد كالفحم والاثيث الطويل الكثير الاصول كذا في التلخيص
من اث النبات يوث اثاثة اي كثر والتف والقنو كباسة النخلة وهو
بمنزلة العنقود من الكرم والمتعثكل بمعني كثير العثكال بكسر العين صفة
للقنو والعثكال وكذا العثكول بضم العين الشمراخ وهو ما عليه البسر
من عيدان القنو يقال تعثكل اذا كثرت شماريخه قوله الى العلى جمع

العلما

العليا بضم العين والقصر تانيث الاعلى قوله جمع عقيصة ويحتمل
ان يكون جمع عقصة بكسر العين وسكون القاف كرهمة ورهام صرح
به في الصحاح وقد يروي بدل العقاص المداري وهو جمع مدرى وهي
خشبة ذات اطراف يدري بها الطعام وينقي بها الاكداس والمراد بها في البيت
المشط وفي التعبير بالمداري مبالغة لا تخفى قوله وهي الخصلة المجموعة
من الشعر الخصلة بالضم لفيفة من الشعر وفي اساس البلاغة ومجمل
اللغة ان العقيصة خصلة تاخذها المراة من شعرها فتلويها ثم
تعقدها حتى يبقى التواوها ثم ترسلها ثم سكون العين وفتحها لغة في
الشعر لكن الفتح اجود كذا في التلخيص قوله يعني ان ذوايبه مشدودة على
الراس بخيوط فان قلت من اين يفهم هذا الشد يعني من البيت قلت
يفهم من مستشزرات خصوصا اذا قرئ على صيغة المفعول ويفهم
ايضا من العقاص لان العقيصة شعر ذات عقاص وهو الخيط الذي
يعقص به اطراف الذوايب كذا في المجمل وفي قول الشارح رحمه الله المجموعة
دون المجتمعة يشعر بما ذكر وبالجملة العقاص على تفسير الشم هي الغدائر بعد
ان شدت لا غير فظهر ان مراد الشاعر ان شعر ممدوحه ينقسم الى ثلاثة اقسام
لا الى اربعة كما توهم قوله والغرض بيان كثرة الشعر ولهذا جمع العقاص
مع افراد المثنى والمرسل تنبيها على ان العقاص مع كثرتها كانها تغيب في مثنى
واحد او مرسل واحد من جهة كثرتهما قوله وزعم بعضهم الى قوله لزال
ذاك الثقل النزاع هو الخلخالي ثم المشهور ان الحروف المهموسة هي حروف
ستشحثك خصفه والمجهورة ما عداها وجمعها ظل قو ربض اذ
غزا جند مطيع والشديدة حروف اجدك قطبت والرخوة ما عداها
وماحدا حروف لم يروعنا وهذه الحروف تسمى الحروف المعتدلة بين الرخوة
والشديدة واختار صاحب المفتاح ان المجهورة هي الحروف المجموعة في قولك
ندك انزجم ونطايب ووجه الضبط مذكور في اوائل بحث المجاز من شرح
المفتاح للشريف قوله وتفوقه ولان الرا المهملة الخ يعني لو كان

منشا الثقل ما ذكرت لكان مستشرف ايضا ثقيلا مع انك تحترف
بعدم ثقله ولو منع عدم التنافر من مستشرفات لكان ما ذكره الشارح
ابطالا لا امر زايد هذا وفي شرح الايضاح لشمس الدين الكسادي
انما لا يوجد الثقل في مستشرف لان الرا المهملة وان كانت مجاورة
الا ان مجاورة الفا التي هي من حروف الذلاقة ازالت الثقل الحاصل من
توسط الشين بين ما ذكر هذا وقد اجيب عن النظر بان مراده هذا
القايل ان الثقل ناش من اجتماع الشيئين مع التاييد والراي بمعنى ان منشا
الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك
اليه قوله ولو قال مستشرف لزوال ذلك الثقل لانتفا هذه الحروف المخصوصة
وفيه نظر لان توصيف الزاعم الحروف المذكوره ببيان انواعها العو
صرف حينئذ كما لا يخفى على الذوق السليم وانما المستفاد منه ما ذكره الشارح
المحقق قوله ومن البعيده ما هو بخلافه اضافة البعيد الى الضمير
الراجع الى المخرج لفظيه ولهذا دخلت اللام في المضاف نحو هو من قبيل
العطف على معمولي عامل واحد لا على الطريقة السابقه كما في قولك
رايت رجلا في المسجد وفي السوق عمرا لان قوله ومن البعد عطف على
قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلافه عطف على قوله غير متنافر
ومثل سايغ ثم ان الضمير في قوله بخلافه راجع الى غير المتنافر
بدليل ان قوله يلمع مثال للمتنافر لكن لا يكون هذا حينئذ دليلا
على الجزء الاول من المدعي وهو ان ليس التنافر بسبب بعد المخارج
بل يكون دليل الاول بسنتفاد من قوله بخلافه علم حيث وجد فيه
البعد بلا تنافر هذا ولكن القول بان نحو الحم اشهد ونسخه بخلاف
غير متنافر وقوله يلمع متنافر مما لا يخلو عن اشكال قوله كالهعخع اي اسرع
في السير قوله لا يوجب انتفا الكل هكذا وجدنا عبارة الشرح في اكثر
النسخ وفي بعضها انتفا وصف الكل والظاهر ان لفظ الوصف سقط
في النسخة الاولى عن قلم الناسخ للشرح او عن قلم الناسخ للنسخه التي وقعت

في نظر

41

في نظر الشارح لكن ينبغي ان يحمل كلام المويد حينئذ على ما ذكر بتقدير المضاف
اذ لا يلتزم عاقل كون فصاحة الكلمة وصفا لجز فصاحة الكلام فان
قلت قوله في الرد لا وصف يوبد النسخة الاولى وان الشارح حمل كلام المويد
ما يتبادر منها اذ ليس في كلام المويد على النسخة الاخرى ان فصاحة
الكلمات وصف لجز فصاحة الكلام بل انها وصف لجز الكلام وانما هو
على النسخه الاولى حيث اراد منها بالجزء نفس الكلمه وبالكل فصاحة
الكلام اذا الكلام في انه لا يلزم من انتفا فصاحة الكلمه انتفاء
فصاحة الكلام فيوجب ان يريد بالكل تلك الفصاحه ليتم
التقريب قلت معنى قوله لا وصف لجزيها ان ما ذكر من التاييد
انما يتم اذا كانت فصاحة الكلمة وصفا لجزء فصاحة الكلام خارجا
عن التقريب وليست كذلك لان المويد ادعاه وبنا عليه
التاييد فتامل قوله لانه ممنوع اي وقوع مفرد غير عربي
في الكلام العربي واما ما يتوهم من ان الاستبرق فارسي والقسطا
رومي والمشكاة هنديه مع وقوع هذه الكلمات في القران
فممنوع لجواز توافق اللغتين والصابون والتنور ولما لم يكن
لهذا المنع عن ضعف لما صح النقل عن فحول الصحابة والتابعين
لوقوع العجمي فيه واتفق النحاة على وقوع العجمة في ابراهيم
ونوح بادرالي التسليم واشار الى ان عدم خروج الكلام المشتمل
على غير العربي عن العربية ممنوع والى ان معنا قوله تعالى
انا انزلناه قرانا عربيا عربي الاسلوب والنظم على ان الضمير
في انزلناه قد يرجع الى السورة باعتبار كونها قرانا واطلاق
القران على بعضه شايع ثم تنزل وسلم ان معنى الابد عربي
المتن لا الاسلوب والنظم فقط لكن ادعا ان ذلك باعتبار اكثر
الاجزا فانه يجوز ان يوصف الكلام الذي هو كل حقيقة بما هو
حقيقة اغلب اجزايه ولما كان هذا مظنة ان يقال فلم يجب توصيف

الكلام بالفصاحة على سبيل التغليب ايضا دفعه بان الفرق
ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون
عربيتها في عربيته ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا فصاحة الكلم
في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا واشتراطهم
فصاحتها في فصاحة عدة من افراد الكلام مسماة باسم خاص كا
لسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم الى اخره وبهذا
الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج السورة عن الفصاحة
باشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض الاوهام وربما
يقال انهم اشترطوا في فصاحة الكلام كون كل كلمة من كلماته فصيحة
والكلام يشمل السورة بتمامها بل القران فقوله في توجيه المنع
الاخير واما اشتراطهم الى قوله غير ثابت ممنوع لكن الشارح اطلب
على سبيل التنزل **قوله** مما يعود الى نسبة الجهل او العجز لانه
تعالى ان كان عالما بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد
الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم او علم على ايراد الفصيح لكنه
لم يورده لزم الجهل في الاول والسفه في الثاني وهو نتيجة
الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه العوفي بان
نختار الثالث ونمنع لزوم السفه لجواز ان يختار غير الفصيح
لحكمة ككون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او
غير ذلك مما لا نطلع عليه قال وعرضت على الشارح فاستحسن
وقد يجاب بان القران انما اوتي به معجزة ويتصدى لها الرسول
عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة بالفصاحة
ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه
من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا
وهو الجواب ليس بتام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة
في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا وربما يقال الى اخره

مع ان

42

مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة بعدم
فصاحة كلمة منها **قوله** غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية كما
يصرح به الشارح وغيره بمعنى لا ولهذا انتظم لغيره **قوله** ولا
لوسمة الاستعمال مع جعل اعادة النفي المستفاد من غير كما في قوله
تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق
بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور المعنى
وعدم ما نوسية الاستعمال المخلين بالفصاحة انما هو بالنظر الى الاعراب الخلص
من سكان البوادي وبالنظر الى المولدين **قوله** على ذي جبنة الجنون
كقوله تعالى ام به جنة والجنة الجن والناس وكلا المعنيين
جايز الارادة هاهنا وفي بعض الروايات على ذي حبة تبل وهو
المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيحا والمعنى اجتمعتم على كاحتما
على من لدغته حية **قوله** هاجت به مرة في الصحاح هاج
الشيء يهيج هيجا اي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف
على الاول اما لغو والبا للتعدية او بمعنى في او مستقر حال من فاعل
هاجت وهي على الثاني زايدة في المفعول ثم ان المراد بهيجان
المرة كون متأثرا عليه تعبيرا عن المسبب بالسبب **قوله** نوب عليه قوم
النوب الطفرة وتعلق عليه به ليتضمن معنى الاجتماع **قوله**
فانفلت من الانفلات وهو الخروج **قوله** ومقلة وحاجبا مزججا عطفا
على واضحا في البيت السابق وهو اراما تبدت واضحا فلي اغر براقا
وطرفا ابرجا قيل انه ان اسم امرأة والفلج تباعد ما بين
الثنايا والرباعيات والاغر الابيض والبريق اللمعان والطرف
العين والابرج بين البرج وهو عظم العين وحسنها من باطنه والمقلة
بياض العين مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة **قوله** مرققا لم
يطولا اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح و
واعتبر في الاساس في تفسير المزجج الاستقواس ايضا وربما يوجد

علم

ذلك بما قال حسان بن ثابت رحمه الله في مدح رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعينين دعجاوين من تحت حاجب ازج كمشق النون من خط كاتب
فان التشبيه بالنون المشقوقة اي المكتوبة مدا انما يحسن باعتبار
الاستقواس وانت خبير بان هذا انما يتم اذا جعل كمشق
النون صفة لا كاشفة لا مبينة لازج ولا صفة للحاجب بالجملة
قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس
مسلم الا ان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة الى اعتباره
في الازج كما لا يخفى قوله اي كالسيف السريجي او كالسراج بيان لحاصل
المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان يقال فعل تدريجي
لنسبة الشيء الى اصله نحو تممه اي نسبه الى تميم فمسرج بمعنى منسوب
الى السريجي والسراج اي بالمشابهة فوجه الترجيح هذا ووجه البعد
ان مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فاحوج الى البعيد وقد يخرج على ان فعل قد
يجي بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقوس اي صار كالقوس وبمعنى
صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المراة صارت عجوزا وبمعنى
صيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذو ورق فمسرج على
الوجه الاول بمعنى الصائر مثل السريجي والسراج وعلى الثاني الصائر
احدهما على معنى التشبيه اي مثل احدهما وعلى الثالث الصائر
ذا سراج فهو مختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجه الثالث انه
ينبغي ان تكون العبارة حينئذ مسرجا على صيغة اسم الفاعل
لان سرج على هذه الوجوه الثلاثة لازم لا يشتق منه اسم المفعول
وهذا مترتب من سرج الله وجهه الى اخره الاشارة الى المعنى الثاني
اي قوله كالسراج في البريق ووجه القرب والفرق ظاهر قوله وانما
لم يجعل اسم مفعول منه الخ حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم
مفعول من سرج الله وجهه ليلا يكون مما احتاج الى تخريج وجه بعيد
له حتى يكون غريبا وحاصل الجواب الاول انهم لم يعبروا على استعما

سرج بمعنى بهج في الاصل لكونه مولدا مستحدثا من السراج فلم يعتبروه
اللغات الاصلية فقوله لاحتمال انهم لم يعثروا وقوله وان يكون
هذا مولدا وجه واحد والثاني من موضع التعليل للاول ويؤيده
الذي وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب
الثاني اعني قوله على انه لا يبعد الخ ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون
من الغرابة المخصوصة اعني ما يحتاج الى تخريج الوجه البعيد بان
يكون معناه جعله كالسراج فلا يعتبر جعل مسرج منه عدم كونه
مما احتاج الى تخريج الوجه البعيد وقوله ولما صاحب لحلل اللغة
ايرادا على الجواب الثاني هكذا يجب ان يفهم هذا المقام قوله
لا يقال الغرابة الخ حاصل الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة لجواز
ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب ينفر الطبع عنه
فتعريف الغرابة بها تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم
وانما انث غريبة في قوله فالغريب يجوز ان يكون غريبة لكون الغريب
عبارة عن الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب
بالتاويل المشهور واما قوله وهي بحسب قوم قوم فهو على حذف المضا
اي بحذف بحسب قوم دون قوم ووجه ذكره تضعيف ان الغرابة غير
الوحشية لانه قد يكون لفظ بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون بالنظر
الى قوم اخر كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر
الى كل من له ذوق سليم قوله بل الوحشية قيد زائد لفصاحة
المفرد تاكيد لما سبق من عدم حسن التعريف المذكور وقوله لفصاحة
متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد ومعتبر فيها
سلبا زائد على الغرابة اي ليس عينها ولا داخلها فيها فلا يحسن تفسيرها
به غايته انه يلزم من سلبها سلبه وليس المراد انه ينبغي ان يزاد في
تعريف فصاحة المفرد قيد اخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد
عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص عن الخاص فلا يكون

ذكره واجبا ويتكلف ويتكلق في الجواب بانه مبني علي الاعراض
عن الخصوص وادعي المباينه او بان مراد المعترض انه لما كان
هذا القيد عنده اخلّ في القيود الثلاثه ولاعبنها والخلوص عنه
معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلابد من ذكره في تعريفها حتي يرد علي
منع اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف
حدا تاما او بانه لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق لجواز ان يكون
الخصوص من وجها **قوله** لا نا نقول حاصل الجواب اختيار الشق الثاني
وهو ان المراد بالوحشيه غير ما ذكره المعترض وابطال لادعا عدم كونه
مخلا بالفصاحة والعنا رجع فقر وهو الموضع الخالي من الما والكلا
قوله استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها التعليق بالموصول
وما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم فيستفاد من هذا
الكلام ان استعارة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظه تلك الحيثية
فيتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي رايناها استعيرت والاظهر
استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منصوب بقي هاهنا بحث
وهو ان المتفاد مما نقله الشارح ليس الا اعتبار عدم الانس في الوحشيه
واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جز التفسير
الوحشية ولا يفيد لزوم عدم الظهور لعدم الانس لان اعتبار
الملزوم في شي لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف
الوحشية تعريف رسمي فيجوز ذكر اللازم او يقال اعتبار عدم ظهور
المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم في
موضع اخر لم يذكره لان ما ذكره هاهنا كاف فيما قصده من ان
الوحشي يطلق علي غير ما ذكره المعترض **قوله** والوحشي قسمان
الخ هذا ايضا يدل علي ان الوحشيه تطلق علي غير ما ذكره المعترض
لانهم جعلوا الغريب الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما يشتمل
علي تركيب ينتفر الطبع عنه لزوم اشتمال الغريب الحسن علي
ذلك

يعني فاسد كما هو ان قوله يعلم الوحشي الى الجزء يدل على ان المراد بها ذا لتعمق معنى الوحشية بالتفسير المذكور كانت مخالفة للفصاحة تتقرر ولذا ان نرد الى الجزء يدل على خلافه تلك [illegible]

ذلك لوجوب اعتبار القسم في الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان
يجاب استعماله ايضا على العرب ثم قوله وهو ان يكون مع كونه
غريب الاستعمال الخ اما على حذف المضاف اي ذو ان يكون او
قوله ان يكون مؤول بالمصدر والمصدر باسم الفاعل اي الكاين
كذا الما صرحوا به في قوله تعالي وما كان هذا القران ان يفترى
وقد نص ابن هشام علي هذه القاعده في اواخر المغني فليتكل علي ذلك
سند واعلم ان مورد القسمه في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى
الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال ولا الوحشي
الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين المعنيين يخل بالفصاحة
مع ان احد القسمين المذكورين فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم
منهما ولذا قال والوحشي قسمان لم يقل قسمان لئلا يتوهم ان مورد
القسمه المعنى الذي ذكر سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى
ولا مانوس الاستعمال مطلقا سوا كان بالنظر الي الاعراب الخلص
اي بالنظر الينا او هو اعم مما ذكر الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه
يخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس
الاستعمال بالنظر الي الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمه
فيما بينهم والدليل علي عموم مورد القسمه ما ذكر جعل الغريب الحسن
قسما منه مع تصريحه بانه ليس بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام
غير مخل بالفصاحة علي الاطلاقه بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر في
التفصيل الذي نقله الشارح عن القوم وهو القبيح السمع والثاني
هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي
قسمان الحصر فتدبر **قوله** مثل شرنبث الشرنبث الغليظ
اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذا الشرابث بضم الشين
قال سيبويه النون والالف زائدتان وان الاسم في معنى نحو شرنبث
وشرابث واسحنفر اتسع واقمطر يومنا اشتد قال ابو عبيدة القمطرير

مجمع

واقمطر يومنا اشتد قال ابو عبيد القمطر المجتمع واقمطرت العقرب
اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها **قوله** وهي في النظم احسن مما في النثر
قيل الضمير راجع الي الامثلة المذكورة لا الي مطلق الغريب الحسن
ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القران
والحديث احسن في الشعر اطلخم الليل اي اظلم وجحنت اي تحيرت وتكبرت
قوله وقولنا غير ظاهرة المعني ولا مانوسة الاستعمال تفسير
للوحشية شروع في المقصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشية
الي اخره وما ذكره سابقا كان توطئة لهذا الرد فان قلت اذا كان
هذا تفسير الوحشية فما فايدة توسطها في العين قلت فايدته
التنبيه علي ترادف الغرابة والوحشية **قوله** ظاهر الفساد لان
الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة
الدوران لا تجامع عدم الانس في الاستعمال **قوله** او ما هو في حكمها
اي في حكم المفردات وهذا القيد لاندراج نحو مسلموي بفك الادغام
في تفسير المخالفة اذ لو لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون مسلموي فصيحا
اذ ليس علي خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات الفاظهم
ولا جهة اخري لعدم فصاحته **قوله** كوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل
للقانون علي حذف المضاف اي كقانون وجوب الاعلال في نحو قام
وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير نحو عور
من العور بفتحتين وهو ذهاب احدي العينين والاستحواذ الظفر
والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليه الشيطان اي غلب قال ابو زيد
هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به علي الاصل كاستصاب واستصوب
وامثالهما وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد
قطط اي شديد الجعودة ورجل قطط الشعر وقط الشعر بمعني ومثل
قطط سرر في قوله تعالي سرر مرفوعة وشرر في قوله تعالي انها
ترمي بشرر كالقصر ففك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط

ان يقال

ان يقال مخالفة القياس ان كانت لعلة كرفع اللبس كما في فك الادغام
من طلل وسرر وامثالهما فهو غير مخل بالفصاحة وان كانت لمجرد النبو
عن الواضع كابي يابي فكذلك والا فهي مخلة كما في اجلل ومثله **قوله**
وال وماء يعني ان اصلهما اهل وماه بدليل اهيل ومياه فقلبت
الهاء همزة علي خلاف القياس **قوله** وما اشبه ذلك من الشواذ قيل
كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يخالف القياس بالنظر
الي القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة تحت
القانون المتاخر فتدبر **قوله** بل المخالفة ما لا يكون ما مصدرية
ولهذا اوقعه تفسيرا للمخالفة وانما اضرب عن التفسير الاول
لانه لا يحتاج فيه الي استثناء الشواذ الثابتة في اللغة **قوله**
الحمد لله العلي الاجلل البيت للراجز تمامه الواحد الفرد القديم الاول
وقد يروي غير ذلك **قوله** والقياس الاجل اورد عليه ان عدم الادغام
لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصي ما ثبت به الجواز
وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة لان هذا الانتفاء يلزم من عدم كون
الكلمة كثيرة الدور علي السنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه
الشاعر الا تري ان استعمال الجرشي جائز قطعا الا انه مخل بالفصاحة
فكذا استعمال الاجلل جائز في الشعر كما ذكره سيبويه في الكتاب
لان الاعراب الخلص يتحاشون من استعمال امثاله كما يتحاشون من
استعمال تكأكأتم وافرنقعوا **قوله** قيل فصاحة المفرد خلوصه مما
ذكر ومن الكراهة في السمع فيه اشكال وهو انه كلام ذكره المص بعينه
في الايضاح وقد ذكر فيه ايضا بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا
فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجي ففيه تصريح
بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وحده في كلام الناس ويبطل
ما ذكره الشم في دفع اعتراض اليمني وتعيين جواب المص بان المراد بالناس
الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي فان اجيب بان التعريف علي الوجه

المذكور لم يجده في كلام الناس بل وجده مع قيد مستدرك لقال لو
سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى وقد نقل ١٢ ايضا
والجواب انه لا يقطع من هذا الكلام ان المصنف وجد تعريفهما في كلام
القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم بعرضه
على علما زمانه او على تلامذته وبين لهم ما اخذه وهو قول الفصاحة
عندهم يكون اللفظ جاريا الى اخر ما ذكر فيما سبق فاورد عليه انه ينبغي ان
يزاد قيد اخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع ومن كثرة
التكرار لانهما يخلان بكثير الدوران بينهم فنقل ايرادهم في كتابه
ورده تنبيها للغاية على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج
الى ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب اليمن كما يشهد به
الذوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا **قوله** لموافقته اسمه
اسم امير المؤمنين الاظهر في العادة ان يقال لموافقته لان الموضع
الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه يعتد بها ثم كون
الاسم مباركا يجوز ان يكون لا لاشتقاقه من العلو واللقب على
شعر بمدح او ذم والكنية ما صدر باب او ام مثلا والاسم ابهم **قوله**
لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لم يرد دخولها تحت
مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها بل اراد
يصدق الغريب على الكريه في السمع لان البلغا يتحاشون عن استعماله
فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال فيخرج عن تعريف الفصاحة
بقيد الخلوص عن الغرابة لا يقال فكذا المتنافر داخل تحت الغريب
فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول يجوز ان ذكره لكونه داخلا في مفهوم
فصاحة المفرد وجانبا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة عن الكراهة
في السمع ولو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره
في التعريف اذا كان حدا تاما واما اذا كان التعريف رسميا فيجوز
ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض الشارح

لعذين

لعذين الامرين حتى يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد ارادة
الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه
فاغمض عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة
المفرد دون الاخر مشكل **قوله** لظهور الجزئي اما من قبيل تكاكأتم
الى اخره يريد ان الذوق السليم حاكم بان مثل الجزئي وهو الذي يشتمل
على الكراهة في السمع من احد القبيلين اي اما مشتمل على عدم ظهور
المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهة على
الذوق لا ان الجزئي بخصوصه كذلك بل المقصود من الترديد هاهنا
لتاكيد الدخول وافادة امتناع الخلو وان جزم فيما سياتي بكون الجزئي
مثلا من قبيل الثاني وكيف لا وهو بصدد بيان دخول الكراهة
في السمع تحت الغريب وتسليم دخول الجزئي في القسم الاول لا يلايمه ويمكن
ان يقال المجزوم فيما سياتي بكونه من قبيل الثاني غير المردد فيه
هاهنا بل المجزوم خصوصه الجزئي والمتردد فيه مطلق الكريه
في السمع بقرينة السوق وستعرف ان مطلق الكريه في السمع
لا يلزم ان يكون كريها على الذوق فان قلت كلام الشارح يدل
على ان الكراهة في السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها
في كل من القبيلين والحال ان مقابله تكاكأتم بالجحيش يدل
على ان تكاكأتم ليس من قبيل الوحشي الغليظ وقد قال الوحشي قسما
والقسم المعاب استعماله هو الوحشي الغليظ قلت قد نبهناك
على ان الوحشي ثلاثة اقسام فقسمان منها مما يعاب استعماله وان
ليس المراد حصر الوحشي في القسمين **قوله** الاول انها ان ادت
الى الثقل فقد بينا فيه بان الكراهة في السمع ليست مودية الى الثقل
بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول لانها ان نشأت عن الثقل
الخ **قوله** وضعف هذا الوجهين ظاهر اما الاول فلان عدم التادي
الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لا مر اخر

بان يكون الفصحى كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان
احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال
واما الثاني فلانه قد اورد النظر في المتن فينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن
ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت
يعتمد على مقطع من مقاطع الحروف مشهور بين الادبا ولا يلتفتون الى
الى التدقيق الفلسفي قوله راجعه الى النغم النغم بفتحتين جمع نغمة وهي
الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا
في الصحاح قوله فكم من لفظ فصيح الى اخره فيلزم من اعتبار القيد المذكور
ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله
كلفظ ضيزى من ضازه يضيزه ضيزا اي ظلمه واصل ضيزى ضيزى
الا انه كسر الفا لتسلم اليا كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم يات وصفا
قوله ودسر هي خيوط يشد بها الواح السفينة وقيل هي المسامير واحدها
دسار والدسر واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسامير
دسرا لانه يدفع بها منافذ السفينة قوله وفيه بحث لانه قد يعرض
الى اخره وايضا لهذا القايل يجوز القرار عن اشتمال القران على غير
الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القران من غير الفصيح يجب تنزيهه
عن الكريهة في السمع كما لا يخفى على المصنف هذا ويمكن ان يستفاد من
البحث الذي اورده الشارح اعتراض على المصنف ايضا اذ يلزم ان لا
يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون خالصا عن الغرابة
مثلا لكن عرض له ما يمنع اختلال غرابته بفصاحته فهو فصيح مع
عدم صدق تعريف الفصيح عليه اللهم الا ان يقال معنى التعريف خلوصه
عن الغرابة التي تكون سببا لقبحه وعلى هذا سائر القيود وحينئذ
يندفع الاعتراض هذا وقد اورد على الشارح انه صرح فيما سبق ان تنافر
المخرج ليس سبب للتنافر لوقوعه في القران وفيما سيأتي ان مجرد
الجمع بين الحاء والهاء في امدحه وكذا الكثرة التكرار وتتابع الاضافات

لا يخلان

لا يخلان الفصاحة لوقوعهما في القران مثل فسبحه ومثل ونفس
وما سويها فالهمها فجورها وتقواها ومثل داب قوم نوح فيتجه عليه
ان الواقع في القران لا ينافي كون هذه الامور من اسباب الاخلال ويستطلع
على جوابه ان شا الله تعالى قوله كما سيجي في الخاتمة من ان لكل مقام
مقالا لا يحسن فيه غيره ومصداقه ما ذكر الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية
من ان الشي قد يكون غير فصيح فيلحقه امر يجعله فصيحا كقوله
تعالى الم تر كيف يبدي الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدا يبدا
بل لا يكاد يسمع ابدي قال كما بدانا اول خلق نعيده ولكن فصح هنا يبدي
لما حسنه من التناسب مع قوله يعيده قوله حال من الضمير في خلوصه
فيكون مبينا لهيئة الفاعل وقيد النفس الخلوص فهاهنا تقييد للنفي
لا نفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه
يكون العامل فيه الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فتكون
ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت
اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على
الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة معه قوله واحترز به عن
زيد احلل الى اعترض عليه بانه يصدق على مثل القسمة ضيزى
وهذه دسر وكيف يبدي الله الخلق ثم يعيده انه خالص
عن الامور الثلاثة حال كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه
الثلاثة كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما اذا عرض ما يمنع
السببية مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها
كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة في الحالتين فيشمل تعريف
تعريف الكلام على نمط قولهم الكريم من يسخوا في حال تمكنه فانه
صادق على الفقير الذي لا تمكن له لكنه بحيث اذا حصل له تمكنه
يسخوا وجوابه انه مبني توجيه الشارح على رجوع القيد الى النفي
كما اشير اليه فيما سبق وطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان

يعتبر النفي اولا ثم يعتبر القيد فهاهنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة
اولا ثم تقييده بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفي الامور
الثلاثة عنه والحال ان فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفا ويجعل
ذلك الانتفا البته لها وهذا لا يصدق على قولك كيف يبدي الله الحق
قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته لانتفا الامور الثلاثة
عنه لتحقق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة منشا الاشكال
ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك الكريم من يسخو اسح المكنة ومنشا
الاندفاع مكنه وقد صرح الشارح المحقق في شرح المفتاح بان التعويل
في ذلك على العزابي **قوله** ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات
الخ الاظهر في الرد ان يقال القيد حينئذ اعني مع فصاحتها قيد
للنفي وهو انتفا لا انه العامل في ذي الحال وهو الكلمات فيكون
من قبيل ادخال النفي على كلام فيه قيد فيرجع النفي الى القيد بمقتضى
القاعدة السابقة فلم ابالغ تقريبا ويكون المعتبر في فصاحة الكلام
انتفا فصاحة الكلمات مع وجود التنافر مع وجود فصاحتها وهو
عكس كلي للمقصود ولين تنزل عن ذلك فلا اقل من ان يصدق
التعريف على صورة وجود التنافر مع انتفا فصاحة الكلمات
فما ذكره هنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا مبني على التنزل او على ان
ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت
عليه فبحث الم ابالغ وما ذكره في المختصر مبني على الاكثر هذا لم
ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات
مخل بالفصاحة علم اخلال التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق
الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة مردود بما
ذكره الشارح المحقق في الحواشي الاولوية على اطلاقها ممنوعة ان
في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاو

غير معتبرة في التعريفات قطعا هذا وقد يجعل قوله مع فصاحتها
صفة لمصدر يدل عليه الخلوص اي فصاحة الكلام خلوصه من
الامور الثلاثة خلوصا كائنا مع فصاحة كلماته وهو قريب من
الاول المختار فتامل والله اعلم **قوله** المشتهر فيما بين معظم
اصحابه الخ الاشتهار لا يجي لازما ومتعديا في الصحاح والديوان لغلات
فصيحة اشهرها الناس فالمشهور على وزن الفاعل والمفعول **قوله**
لفظا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكما كان او غيره فيتناول
الاضمار قبل الذكر معنا وحكما وكثيرا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ
والحكم ومن ثم قال المختصر لفظا ومعنا وحكما **قوله** اعني ما تصل
بالفاعل المراد بالفاعل هو المقدم على المفعول به بقرينة الشوت باللام
للعهد وابن جني بسكون اليا وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان
ابن جني ونقل عن سيبويه ان جني معرب كني وليس اليا فيه للنسبة
كذا ذكره الدماميني في شرح المغني واعلم ان الشيخ عبد القاهر نصر مذهب
الاخفش في المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك في شرح التسهيل ومن
هنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة
مستندا بان الشيخ قدره في هذا الفن وهو المرجع في امر الفصاحة
والبلاغة وكلامه حجة مطلقا **قوله** جزى ربه عني الخ عن
هنا للبدل كما ذكره ابن هشام في قوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي
نفس عن نفس شيئا العاويات جمع عاو من عوي الكلب يعوي
عوا اي صاح وقد يروى العاديات والعوجع العادي وهو العدو
قوله وقد فعل اي فعل الله ذلك واجاب مسئلتي قيل المقصود
منه اظهار الرغبة فان الراغب اذا تناهت رغبته في حصول
امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا **قوله** ادي اليه
الكتيل صاعا بصاع قيل الضمير في ادي راجع الى شخص مذكور فيما
سبق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير في ادي راجع الى شخص

مصعب وفي اليه راجع الى اصحابه فقصد الى قيل كل واحد منهم
كما حققه في شرح اللب ونظره قوله تعالى وان لكم لعبرة نسقيكم مما في
بطونه فان الضمير في بطونه راجع الى الانعام وقوله صاعا بصاع حال من
ضمير فادي والاصل مقابلا صاعا بصاع ثم طرح مقابلا فبقي صاعا مقامه
ثم الحال ليست هي صاعا وحده بل مع قوله بصاع لان معنى المنسوب عنه يحصل
من المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد في تكملته فاه الى في مجمع الامثال جزاه
كيل الصاع بالصاع اي كافاه احسانه بمثله واساته بمثلها قوله
اي رب الجزاء الذي الرد مبنيا على تقدير المصدر في نظم الكلام كما ظنه الشيخ
في شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود في ضمن الفعل هذا ويمكن
ان يقال الضمير في ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكي
كما في قول امرئ القيس تطاول ليلك بالاثمد قوله عن كبر على هنا للتعليل
كون ما بعدها سببا لما قبلها كما في قولك فعلت هذا لامر كذا ويجوز ان
يكون بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه
اي ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء ابي الغيلان بعدم رعايتهم حقوق
ابيهم ولهذا لم يرجع الضمير الى المصدر بان يكون المعنى بنو الجزاء كما يقال ابن الوقت
وابو الفضل وامثالها بمعنى ملابسته وملازمته وما في قوله كما يجزي مصدرية
و سنمار رجل رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة لنعمان بن امرئ القيس فلما اتمه
القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبني مثلها لغيره وفي مجمع الامثال هو الذي
بنى اطم لاحيحة بن الجلاح فلما اتمه قال له احيحة لقد احكمته قال اني لاعرف
حجرا لو نزع لانتقض الكل فسأله عن الحجر فأراه فدفعه احيحة من الاطم
فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع كما يجزي استحضار لذلك الفعل
الشنيع وهو مقابلة الاحسان بالاساءة وسيجيء انه من قبيل المجاز قوله
الا ليت البيت خبر ليت محذوف وجوبا لوجود شرط الحذف وهي قيام الجملة
الاستفهامية التي سدت مسده فهو في شعري مقامه كما قال ابن الحاجب
والتقدير ليت علمي حاصل بجواب هذا السوال واما الجملة في قوله شككت

هل زيد قايم فقيل انه منصوب بنزع الخافض اي شككت في جواب هذا السوال
قوله على ما جرى بالجيم والراء المهملة قيل هو من الجريرة وهي الجناية ويحتمل
ان يكون من الجر وقد يروى بالحاء المهملة والزاي المعجمة من الحز وهو القطع
قوله فشاد عليه وانما لم يجز هاهنا رجوع الضمير الى المصدر المدلول عليه وهو
اللوم والى ان على سنن الالتفات لان مقصود الشاعر قوم زهير فان الذوق
السليم يفهم من هذا البيت تحريض اقاربه على لومه ولومهم على ترك لومه
والله اعلم قوله وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجايب المخلوقات ان
من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فقال ذلك الجني
هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان تكون للحال وان تكون للعطف ثم ان القرب
بمعنى المقارب والاضافة لفظية وكونها اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان
باقيا على معناه الحقيقي او نقول قرب ظرف لخبر ليس اي ليس كائنا قرب
قبر حرب والكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون مزاجها
عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من
كون المسند اعني خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حرب
والمسند اليه اعني اسمه نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على
كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع الضمير في قوله قرب قبر مع ان الاظهر
ان يقول قبره قربه لزيادة التمكين قوله اي قوم ابي تمام قصيدة يعتذر
فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافقي اذ قد اتهمه جماعة
بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومتبرئا مما
نسب اليه وما قبل البيت المذكور اعيذك بالرحمن ان تطرد الكرى
بعتبك عن طرف امرئ صادق الود أألبس هجر القول من لو هجوته
اذا لهجاني عنه معروفه عندي قوله الواو للحال الظاهر ان الاولى
ان يجعل للعطف على المستكن في امدحه الثاني لوجود الفصل على نمط قوله
اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدي وان اختص في الجملة
ان يكون مقابله كذلك الا ان الدلالة على مشاركة الود في المدح مقصوده في

المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ولو يريد رواية نهايته لا
مجاز جميعا بل لا مع فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر ممدوحه
سببا لمدح الورى اياه وفيه على تقدير صحة السببية من القصور في شان
المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب في باب الشرط عند النحاة الافضاء في الجملة
ومدح الشاعر قد يكون مفضيا الى مدح الورى بان يشعر بعد الاوصاف
الجميلة ويوافقه في ذلك الحاضرون المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح
الورى على مدحه بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون للشي
اسباب كثيرة كما سياتي في بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فما فايدة
معنى على تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخي مدحهم عن مدحه
وانه معنى مقصود في المقام فان قلت يؤدي العطف الى اتحاد الشرط والجزا
بناء على لزوم كون كل من المعطوف جزئي على حاله قلت يعتبر العطف
اولا ثم التعليق بالشرط **قوله** وفي استعمال اذا الخ رد على الزوزني
حيث دعي ان الدالة على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان
الابهام المذكور انما يحسن اعتباره في جانب المدح ثم في اختيار متى في جانب
المدح وهو سور الاتصال الكلي واختيار ان المفيد للاتصال الجزئي في جانب
اللوم لطافة لا تخفى **قوله** مما عابه الصاحب وهو اسماعيل بن عباد صحب
ابن العميد في وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة بن بويه ولقب بالصاحب
لذلك وقيل كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل
عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابي
في الكتابة قال الثعالبي كان الصاحب يكتب كما يريد والصابي كما يؤمر ويراد
بين الحالتين بون بعيد هذا وقد اجيب عن تعقيبه بانه اذا جاز استعمال
اذا في موقع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم في مقام الهجو اشارة
الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا انزلت
مرحة فغايته ما يتصور في شانه اللوم واذا المنة لا يشارك في احد في لومه
فغيه من المبالغة وغاية الادب ما لا يخفى **قوله** لما بين الحا والهـا

من التنافر

من التنافر اي تبين خصوصيه هذين الحرفين والمنفي فيما سبق حصول
التنافر من نفس قرب المخرج وجوده في صورة قرب المخرج حتى يتنافر
كلاما كيف وقد صرح هناك بان ما عده الذوق السليم ثقيلا متعسر
النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وقد صرح
بان الهعخع من المتنافر مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق
ليس ان قرب المخرج لا دخل له في حصول التنافر بل ان قرب المخرج وليس
علة تامة بل يشدك اليه استدلاله على هذا المدعي بوجود القرب مع عدم
التنافر في الحيش وغيره فانه انما يفيد عدم كونه علة تامة لا عدم دخله
فافهم **قوله** ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل
فان قلت يجوز ان يطرا هناك ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراض
بان العلة التامة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الحا والها مع عدم ما يمنع السببية
لان انتفا المانع جزء من العلة التامة لا مجرد الجمع بينهما وهو الذي استدل
الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا يلزم من عدم كون مجرد امدحه
غير فصيح بالمعنى المذكور ان يحصل عدم الفصاحة من تكريره لجواز حصوله
من نفس امدحه مع انعدام ما يمنع السببية قلت يدفع الشارح اللزوم المذكور
بل ان الامر كذلك في نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق **قوله** نافر كل التنافر
اورد عليه انه مثال لما هو دون المتناهي في التنافر على ما سبق فكيف
يقال انه نافر كل التنافر واجيب بانه كلام وقع في المحاورة فيحمل على المبالغة
وبان المراد به التنافر الكامل كما في قولك زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا
يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد بالمتنافر هاهنا هو النفرة لا المعني
الاصطلاحي والتعبير بدعها للدلالة على الكمال لان الفعل اذا تشارك فيه
الفاعلان يجي كاملا **قوله** وفي الثاني حروف منها لا انه لم يحصل التنافر
من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع
الحايين والهايين وفي عدالها من الحروف مع كونه اسما تغليب **قوله** لجمع
سطل قيل هذا انتظير لتنافر الالفاظ وتنا بينها بتنافر المعاني وتباينها

لا تمثيل ولا يخفى بعده **قوله** انما يخل بالبلاغه لعيس المراد انه يخل
بالبلاغة البته كيف ولو جمعت تلك الامور في مقام يقتضيه لم يكن مخلا
بها قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها واليه اشار بقوله اولا بقوله
بالنسبة الى الحامي **قوله** اي يكون الكلام معقد دفع لما يورد على المصنف من
ان التعريف المذكور تعريف للمعقد لا التعقيد وهذا الدفع اقرب من القول
بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب المثل الى المعين والمقصود
جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد **قوله**
على ان المصدر من المبني للمفعول هاهنا بحث شريف ذكره الحبر المحقق في شرح
الناسخه ينبغي ان يتنبه له وهو ان جميع المصادر تستعمل اما في اصل النسبة
وتسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او
حسية كالهيئة المتحركة الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصل بالمصدر وتلك
الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والنائمية من الحركة والقيام او
للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره
تسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدر المعلوم
وقد يكون مصدر المجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر
والا كان كل مصدر متعدي مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى
الحاصل بالمصدر استعمال الشي في لازم معناه **قوله** تقديم او تاخير
المراد بتقديم اللفظ عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني او
تاخيره عن ذلك المحل وهما الاجتماعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الاخر
بناء على ان التاخير من لوازم التقديم **قوله** فان سبب التعقيد يجوز
ان يكون الخ ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه
مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله هين عند ارباب البلاغه فلا
حاجة الى جعل قوله الخلل خارجا عن التعريف بيانا للسبب الغالب
توجيها لكلام المصنف ثم فيه توطية لما يجي من قوله بهذا التقديم شايع
في الاستعمال لا يكاد اوجب زيادة في التعقيد ومنه رد لاعتراض الزوزني

حيث

حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم
ووجه الرد ظاهر **قوله** ويجوز ان يكون التعقيد الى اخره معطوف على ما
قبله بحسب المعنى كانه قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من
اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا ببعضها **قوله** فذكر ضعف
التاليف والتعقيد اللفظي يغني عن الاخر وما سبق كان توطية لهذا
الدفع وانما لم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف
التاليف لوضوح فساده وصولها اعني عن التعرض له فان قولك
جاني احد بالتنوين مشتمل على الثاني دون الاول **قوله** والا فالمختار
البدل لا لما ذكر بن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثنا
يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف
في عامله لنا لا للعرب ونحن نقفوا كلامهم بل للقصد الى التطابق بينه
وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه ايذانا لكونه من تمام المنسوب
اليه ولان البدل المقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثنا
فانه فضله **قوله** يوجب قلقا في المعنى اي اضطرابا نقل عن الشم
انه قال لان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفي ان يكون
المماثل له حيا يقاربه او بالعكس وهذا في الظاهر متدافع لا تقتضايه
وجود المماثل والمقارب مع عدمه ويفتقر الى ان يقال لهذا السلب
بنا الى عدم المحكوم عليه ولكن بهذا قلقا في كلامه وهذا مبني على ان
المقاربة بمعنى المماثلة كما لا يخفى وربما يناقش فيه بان المقارب
من الشي ما يكون قريبا منه لا ما يكون مثله فلا قلق في التوجيه لصحة
نفي المقارب عن المماثل وعكسه ويجاب بان الاستثنا لا يصح حينئذ
لا تقتضايه ان يكون المملك مماثلا ومقاربا غير مماثل على انه لا شبهة
في ان المقصود نفي المماثل للممدوح ونفي المماثل عن المقارب وعكسه
لا يفيد من هذا المقصود شيئا هذا وقد يناقش ايضا بعد تسليم
ان المقاربة بمعنى المماثلة بان انتفا وصف المحمول هاهنا اعني الحي

التلازم يستلزم لانتفاء الموضوع وهو المماثل ففيه نفي للملزوم بنفي
لازمه وهو ابلغ كما اشير اليه في قوله فما في لبس كمثله شي فكنيه بعد فلفا
وانه من باب البلاغة فتدبر **قوله** تفيد فصلا بين البدل والمبدل
منه لجيء ان فيه سببا اخر للتعقيد غير ما ذكر **قوله** للخلل في انتقال
الذهن الاظهر ان يراد ذهن المتكلم لينا سب قوله لخلل في النظم
فالتعليل لقوله وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة الخ مع ان
الامر بالعكس باعتبار معنى الظهور اي يظهر ذلك الخلل بالايراد المذكور
ويجوز ان يراد ذهن السامع فتعليل عدم ظهور الدلالة به مع ان
الامر ايضا بالعكس بالاعتبار المذكور للخلل ايضا وان يراد الاعم من
كل منهما بان يجعل قوله في انتقال الذهن على حذف المضاف اي في طريق
انتقال الذهن السامع واعترض على الوجه الاول بانه يلزم منه ان يكون
الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون
تاليف الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه
لا تعقيد فيه ولا خلل لا غرض تتعلق بذلك كامتحان الافهام والتعمية
في المرام ونحو ذلك والجواب ان قصد التعمية والالغاز بالكلام الكلام
الموضوع للافادة يعد خللا في تصرف الذهن عند البلغا ولهذا
صرحوا بان شيا من المعميات ليس بفصيح واقتصروا في تعريف
البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مردود كما صرح به الشريف
في شرح المفتاح فتامل **قوله** لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى
الوسايط الكثيرة يجوز ان يكون الجمع المعرف باللام في الموضعين
محمولا على الجنس على ما ذهب اليه ايمة الاصول حيث لا يصح الاستغراق
ولا عهد فلا يلزم تعدد اللوازم والوسايط في كل مادة ووصف الوسايط
بالكثرة ح بالنظر الى المواد وان يكون باقيا على معناه بان يراد بمقابلة
الجمع بالجمع انقسام الاحاد على الاحاد فانه يجوز ان لا يكون ذلك الانقسام
على السوا بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم

دوابهم

دوابهم يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ما له من الدابة سوا كانت
واحدة او متعددة وهو الطف لصونه الكلام سالما عن المحذور وبلا شبهة
اذ لا يلزم تعدد اللازم والواسطة في كل مادة وان لم يجوز فكذلك لانه
حينئذ يكون اخذا بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
على انه اذا علم من البيان المذكور وجود التعقيد في ايراد لازم واحد
مفتقر الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد اكثر
من ذلك مع خفايها اولى وكذا فيما قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه
في الكلام تنبيه بالادنى على الاعلى فان قلت اذا اورد لازم واحد
غير مفتقر الى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم
يحصل التعقيد ولا تعرض له في الكلام قلت عدم التعرض له
لندرة مثله لي في قوله وذلك لايراد اللوازم البعيدة بحث وهو
ان هذا الايلايم مذهب المصنف فان الانتقال في المجاز والكناية
عنده انما هو من الملزوم الى اللازم والفرق باشتراط القرينة
الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي في الاول دون الثانية فالانسب
على مذهبه ان يقال لايراد الملزومات البعيدة فتامل **قوله**
سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا اختار العبارة الدالة على الاستقبال
وضعا يعني للبس دلالة على ان البعد وان كانت وسيلة الى القرب
الذي هو المقصود للعشاق الا انه من حيث انه بعد في نفسه خليق
بان يسوف طلبه ولمثل هذا النكتة اضاف البعد الى الدار والقرب
الى ذات المخاطب **قوله** وهو الرواية الصحيحة لثبوتها بنقل الصحيح
عنده ولان ما ذكره الشيخ من معنى البيت هو الصحيح وهو مبني على الرفع
قوله من الكابة والحزن الكابة سو الحال والانكسار من الحزن
وتركيب الرجل بكاب كعلم يعلم كابة وكابة مثل رافة ورافة **قوله**
ابكاني الدهر بما يسخطني ويا قوم فلما ليسرني بما يرضي والبا في
قوله بما يرضي في نفس الكلمة لا يا المتكلم بان يكون قبلها نون الوقاية

بدليل مطلع القصيدة وهو انزلني الدهر على حكمه من شامخ عالي الى خفض

قوله لكنه اخطأ في الكناية الى تحقيقه ان كل حقيقة جرت عادة البلغاء في التجوز منها الى معنى دائما كما يكنى عن الجود الى بخلها بالدموع او ان ارادة البكاء لا انتقال الى غيره وان كان مع علاقة صحيحة كما عنه الجمود البكاء مطلقا وعنه الى السرور محتمل ليس بمقبول لانه غير منقول حتى يرد عليه انه لا يشترط النقل في احاد المجاز عند المحققين بل لان تعارفهم على خلافه يمنع الاذهان عن الانتقال لغير هذا الانتقال فيما بينهم فاعتبروا المانع في حقهم بالنسبة مطلقا واما اذا لم يعلم تعارفهم فيه فيجوز الانتقال عنه الى مجاز فيه المجوز المعتبر ايا ما كان كما في اصول البدايع وبهذا التحقيق ظهر وجه تخطئة الشاعر وان اجعله من استعمال المقيد في المطلق لا يفيد

قوله حال ارادة البكاء هذا القيد مفهوم من عبارة المجمل والمذكور في الصحاح ان العين الجمود ما لا دمع لها مطلقا

قوله قال الحماسي البيت الحماسي منسوب الى الحماسة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بها هاهنا الكتاب المشهور المنسوب الى الامام ابي تمام حبيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم فاذا قيل هذا البيت حماسي يريد انه مذكور في ذلك الكتاب واما اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب ثم البيت المذكور لابي عطا السندي يرثي بن هبيرة وهذا الذي اجبر الامام ابي حنيفه رحمه الله على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له كتاب ولا يخرج شي من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحبسه وضربه فقال رحمه الله دعوني حتى اشاور اخواني فامر بتخليته فركب مطيته وهرب الى مكة

قوله بجاري دمعها اي بدموعها الجاري وانما فصل اليوم الى واسط وهو بلد للتوضيح وباقي المعنى ظاهر

قوله من باب استعمال المقيد في المطلق الى اخره وقد قيل عليه فعلى هذا لا يكون في البيت ايراد اللازم البعيد وارادة الملزوم لان مرتبته الاولى ايراد الملزوم

وهو القيد

53

وهو القيد وارادة اللازم وهو المطلق وقد يجاب بحمل اللوازم في سر على التقليب وبان البيت مثال لمطلق الخلل في الانتقال لا لخلل في الانتقال من اللازم الى الملزوم

قوله ثم كنى به عن المسرة اورد عليه ان الصواب ان يقول المسرة بالسرور لان المسرة مصدر ميمي منه البتة يقال سره مسرة واما السرور فقد يجي لازما ايضا كما يشهد به تتبع كتب اللغة واجيب بان المسرة هاهنا مصدر من سر مبنيا للمفعول وبان المعنى ان الجمود كناية عن مسرة تنشأ لمن قام به هذا الجمود وبان المراد بالمسرة اثرها مجازا عن الفرح والسرور

قوله لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة وهذا بخلاف الايهام الذي عد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما يعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجمود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والا لزم خروج اكثر الكنايات المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار خارج عن حيز الاعتبار لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات ان ادت الى التعقيد فلا نسلم اعتبارها عندهم كيف وقد صرحوا بانه وكذا اللغز غير معتبر عندهم لاشتمالهما على التعقيد ولهذا لم يذكرها السكاكي والمصنف

قوله حتى يجيء الى السامع انه يهمه من حاق اللفظ اي يتوقع في خيال السامع انه فهم المعنى المراد من وسط اللفظ والمراد انه فهمه قبل تمام الكلام لغاية ظهوره على زعمه واعترض عليه بانه يفهم منه لزوم كون الجامع في الاستعارة ظاهرا وسيذكر ان الجامع اذا ظهر بحيث يفهمه غير الخاصة تسمى مبتذلة ويشترطون في قبولها ان يكون الجامع غامضا دقيقا فبين الكلامين تدافع واجيب بان غموض الاستعارة ودقة جامعها لا ينافي وضوح طريق الانتقال بان لا يكون مانع لغوي او عرفي

قوله واما الكلام الذي ليس له الى جواب عما يقال من ان هذا انما يتم اذا كان للكلام

معنى نأى واما اذا لم يكن فلا **قوله** فنجد هنا طلب البعد الى اخره
اورد عليه ان الفراق والهجران كانا حاصلين حال الاخبار فيلزم طلب
تحصيل الحاصل وان لم يكونا حاصلين فالوصال حاصل فلا وجه لطلب
البعد لحصوله للزوم طلب الحاصل اجيب باختيار ان البعد حاصل حال
الاخبار لكن المطلوب استمراره ليتم الوصال على ان طلب البعد يجوز
ان يكون في الاستقبال كما يدل عليه قوله فنجد هنا اطلب الى زمان
الاستقبال مبهم لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو
حر وسيلة الى الحاج عنده **قوله** وان رفعته كما هو الصواب يدل
على ان رواية النصب خطأ وقد بينا وجهه وقد يوجه بان سكب
حينئذ في محل نصب الطلب في الاستقبال ويكون المعنى اني لست اطلب
البكا الان وانما اطلبه في الاستقبال ولا يخفى ان البكي والحزن ينبغي ان
يكونا شعار العاشق المهجور غير منفكين عنه في حالة الاحوال فلا يليق
بحاله عدم طلبه في الحال فيكون خطأ في نظر البلغاء وانت خبير بانه
لا معنى لطلب الحزن في الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده
فيه **قوله** لكنه اكتب عليه اي اقبل عليه غاية الاقبال من الكب
على وجهه سقط عليه ثم هذا للاكباب والملازمة على التكب مستفاد
من صيغة المضارع الدال على الاسم او بقرينة المقام **قوله** ولا معنى
لما فيه من التكليف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض
المطلوب في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المرء انه مطلوبه ورد ان
من تظرفات الشعر يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه بناء على
ذلك الامر التخيلي فلا معنى للاعتراض عليه قال ابو الحسن الباخرزي

ولكم تمنيت الفراق مغالطا ۞ واحتلت في استثمار غرس ودادي
وطمعت منها بالوصال لانها ۞ تبني الامور على خلاف مرادي

وقيل لان الاستقباليه معتبرة في نسلب فارادة الحال في تسكب مع وجود
علامة

علامة الاستقبال فيه وارادة الاستقبال في لتجمدا مع عدمها فيه خارج
عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال في تسكب على تقدير الرفع
كما صرح به الشارح وحينئذ يجوز ان يعطف على مجموع ما طلب ويراد الحال
تسكبوا اما ارادة الاستقبال في لتجمدا فلا صحة ايضا تسكب الدموع
الخ والانصاف ان ما ذكره القوم في معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح
وان انكشاف حقيقة الحال يتوقف على انكشاف حال الشاعر كما صرح
به الفاضل المحشي وقد يقال مراد الشاعر مراد لنفسه ترك لمراد محبوبه
لان مراد المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب الهجران فيما لفعال وما
يتبعه كما قال

اريد وصاله ويريد هجري ۞ فاترك ما اريد لما يريد

والمقصود من الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال وبهذا يظهر
معنى قوله لتتقربوا والله اعلم **قوله** ذكرا لثاني مرة بعد اخرى وكثرته
ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا
يتعدد بذكر الثاني ثلاث مرات فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة
التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا مجموع الذكرين
وان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث
الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشيء ثلاث مرات فقد كثر التكرار
وان كان المراد بالكثرة معناها العرفي بناء على ان ذكر الثاني تكرار
بالنسبة الى الاول وتكرار اخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام في
ذكر الاول والثالث وبان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافة
المسبب الى السبب اي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار
وكثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا **قوله** ستعرفني
الى اخره الاستعاذة ~~الاستعانة~~ الاستعانة وتانيث الفعل لان المراد
بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعي كما اوما اليه الشارح بقوله سبوحي
ضبه اي في السبوح المذكور والتانيث فقيل المراد بقوله ستعرفني

اسعدتني لانه اراد الاخبار عما صدر عنها في بعض الحروب لكنه عدل الى
المضارع استحضارا لصورة الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار التجددي
بقرينة المقام **قوله** والمراد الشدة من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم
قوله وهو شدة عدو الفرس قيل هنا تفسير مفهوم اللفظ بالنظر
الى المراد لا بالنظر الى اصل اللغة فان السبوح في اصل اللغة من السباحة
في الما واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به في الاساس بقوله
ومن المجاز فرس سابح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق هاهنا بقوله
كانها تجري في الما وفيه تامل لان المفهوم من كلامه ان المراد بالسبح
في هذا المقام حسن الجري والحق ان كلامه هاهنا لا يخلوا عن تكلف
ولو اكتفي بقوله وارادتها الخ ولم يتعرض للشدة كما في المختصر لكان
اولى **قوله** وعليها متعلق بها اي بشوا هد لكن بجمعها بتضمنها
معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد الا في الضرر
قوله فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتدا والظرف خبره مقدما عليه
قوله حمامة جرعى بنصب حمامة لانها منادى مضاف وهي ارض ذات رمل
كذا في الاساس واما في الصحاح فقد قال الجرعى لفظ الرمل المستوية التي
لا تنبت فيها وقصرها للضرورة اي لضرورة الوزن والا فالاصل جرعا
بالمد تحمرا وتبيضا **قوله** وهي ارض ذات حجارة الجندل بسكون النون
وفتح الدال لفظ الحجارة كما صرح به في الصحاح واما الارض فان الجنادل
الجندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعا على لفظ الارض ناسب
ان يراد من الجندل لفظ الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على
المحل فالتفسير بالنظر الى المراد **قوله** كذا في الصحاح اشارة الى الرد
على الزوزني حيث فسر الجرعاء فانت بحيث تزين سعاد وتسمعين
كلامها وقد صرح في المختصر بانه مخالف للعقل ايضا ووجهه كما قيل
انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم بحيث يرى المخاطب ويسمع
كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسجع اظهار النشاط فالبلابل

تترنم

ك ك

تترنم عند مشاهدة الاوراد فالمعنى ح ما ذكره الزوزني وما ذكره الشيخ
انما يتوجه اذا كان الغرض من الامر بالسجع اسماع الصوت واما حديث
المخالفة لكلام الصحاح فهو ايضا مدفوع بان ما ذكره في الصحاح معناه
اللغوي وما ذكره القايل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الان جعل
فلان كابيا بمحل رويته فلان كناية عن كونه رايا له **قوله**
لان كلا من كثرة التكرار الخ قوله فلا يخل بالفصاحة اعتراض عليه بانه
قد استضعف قوله من وجه نظر المص على من يشترط في فصاحة المفرد
الخلوص عن الكراهة في السمع بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا
مما لا وجه له واجيب بان الكراهة في السمع معنى مناسب للاخلال
لان الفصحا كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون
استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضا الكراهة في السمع
الى الثقل في اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات
والتكرار فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما بها وانما اخلالهما
لافضايهما الى الثقل بشهادة الذوق لا يقال التكرار مثل الكراهة
في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني يجب الاحتراز عن الاول
صونا للكلام الفصيح عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه
تكرار مخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار الذي نحن فيه المخل
بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد
منه كما يشهد به امثلته بل المراد منه صورة التكرار وربما
يلتزمه الفصيح لنكتة ولا تخل فصاحته بخلاف الكراهة في السمع
بقي فيه بحث وهو انه يجوز ان يكون كثرة التكرار مودية الى الكراهة
في السمع والى الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول
الشيخ لكنه اذا سلم من الاستكراه مستكرا ملح **قوله** ان الكريم بن الكريم
الحديث قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف
والفضائل ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع له شرف

النبوة والعلم والجمال والعفة وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا
والدين **قوله** قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره من جهة
النظر وتوطية لقوله وما اورده المصنف في الايضاح **قوله** يا علي بن حمزة
البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيار القثاء وليس بعربي
اصيل ثم الاظهر ان المعنى على القلب اعانة خيارة في ثلجة والمقصود
وصفه بالبرودة فان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج نقا
البرودة واما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الخيار فحتى لا يحمل
على القلب فخبر ظاهر الا ان يجعل في بمعنى مع وفي بعض النسخ خيارة بالحاء
المهملة المفتوحة نحو باب الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود وصف
بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض اللينة اسرع في الاضمحلال
قوله ثم قال لا اشكال اي قال الشيخ لان الصاحب صرح به في الايضاح
قوله كقوله فظلت الخ البيت لابن المعتز من قصيدة مطلعها
ذهبنا الى الخمار ~~والليل~~ غابر بغلالة ليل طرزت بصباح غابر
اي غابر والغلالة ثوب رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع
ايضا استعيرت هاهنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفية
والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجوم بصدد الغروب
وكان ذهابنا في وقت بقي من الليل بقية رقيقة كالغلالة تحت
فيها تباشير الصبح كالطراز ظلت مامة اي دامت وهو مع تدبير
تنازعا في ايدي جاذر والجاذر جمع جوذر بفتح الذال وضمها وهو
ولد البقرة الوحشية والعتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجيد
واضافة دنانير الى الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه
اي وجوه كالدنانير في الصفاء واللمعان وملاح جمع مليح صفة بعد
صفة للجاذر لا للعتاق احترازا عن وقوع الصفة المشبهة موصوفة
كما صرحوا به في قولهم شجاع باسل وجواد فياض **قوله** ومنه الاطراد
هو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى ابائه واجداده على ترتيب وجودهم

وولادتهم

وولادتهم والبيت لربيعة بن ابي ذؤاب قاتل عتيبة المذكور
اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اي هدمت كما لجاز ثل
الله عز وجل عرشهم اي هدم ملكهم وثللت بصيغة الخطاب
قوله وما اورده المصنف في الايضاح الخ ما ذكره الشيخ هاهنا من قوله
نظرا الى قوله ثلاث هو الذي اورده المص في الايضاح والضمير
في بانه جعل وفي نظايره للمصنف ووجه الاشعار الاول انه اورد
كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة بن
عمارة من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن
الاول صفة لعلي والثاني لحمزة ووجه الاشعار الثاني انه
تناول تتابع الاضافة الغير المرتبة انما علم بايراد كلام الشيخ
مستشهدا به فلما علم بايراده ذلك الثاني علم ان المصنف انما اراد
الحديث بعد ذكر كلمة التكرار وتتابع الاضافات معا لانهما جميعا
ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا علي بن حمزة البيت وقوله
فظلت تدير الكاس من قبيل تتابع الاضافات مع انها فيهما مستناه
هذا وتحقيقه لا ضرورة تلجي الى حمل كلام المصنف على انه اراد تتابع
الاضافات ما ذكره بل اراد به صورة تتابع الاضافة سواء كان في ضمن
حقيقة الاضافة كما في البيت او لا كما في الحديث فانه في صورة اضافات
متزنة اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين
كونه مضافا الى ما بعده في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير
حاله كما هو عليه الان ثم الاشعار الثالث مسلم لكن باعتبار جعل
قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات الصورية فيه
مثله كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عتاق دنانير الوجوه ملاح
متضمنا صورة الاضافة ايضا فيستفاد اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح
لسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة
وبخلاف الحارث في البيت لكونه في صورة اسم الفاعل فليتامل **قوله**

لا يقال ان من اشترط ذلك الى القايل هو الخلخالي وذلك اشارة الى الخلوص
عن كثرة التكرار وتتابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات
لما يلزمه من ثقل الاسما المجرورة مثلا وهو حاصل في الوصفية كما نبهت
عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها في الافعال الغا حينئذ كلام **قوله**
وبشاعة شي بشيع اي كريه الطعم **قوله** والا فلا وجه لاخلالهما بالفصاحة
كيف وقد وقعا في التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار
وتتابع الاضافة انما يخلان بالفصاحة لاجل ما يورثان الذهن من الثقل لا
لاجل نفس ذاتهما فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه للاعتبار كونهما علة تامة للاخلال
والا لما وقعا في التنزيل وفيه نظر **قوله** ورسم القدما الكيف بانها هيئة
انما قال رسم لان الغاية في الاجناس العالية الرسم الناقص فانما لم يحملها
على القول بامتناع تركبها من امور متساوية لانحصار اولا ولا نرسم ثم رسما
ثم تانيث الضمير فيما بينها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الخبر او باعتبار
انه مقوله والهيئة في اللغة الشارة والصورة كذا في الصحاح ولما كان
شان الصورة ان تكون حاصلة لذي الصورة اعتبر الحصول في معنى
الهيئة المطلقة على العرض **قوله** ولا نسبة لذاتها اي لا تكون هيئته
ملابسا في اقتضائه اياها بواسطة الغير اذ ما من عرض الا وهو يقتضي النسبة
بحسب الوجود وهو الحصول في الموضع وهذا بخلاف الاعراض النسبية
فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهياتها سواء كانت النسبة جزءا
لها او خارجة لازمة لماهيتها قوله الا ان الفرض الى الذوق السليم
يقتضي ان يقول بدل قوله الا ان لان لانه علة للتقارب او يقول بدل
قوله متقاربا بالمفهوم حتى يظهر فيه وجه الاستثنا **قوله** فائدة
فيه انه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات عن التعريف
قوله والفعل والانفعال لان الفعل عبارة عن تاثير الفاعل ما دام
مؤثرا والانفعال عبارة عن تاثر الشي ما دام متاثرا وهما ليسا
بقارين كما ذكر في الكتب الكلامية وجوابه ظاهر اذا حمل الاقتضا

على الاستلزام

57

على الاستلزام مطلقا فتامل **قوله** ليدخل فيه الكيفيات المقتضية
للقسمة قيل فيه نظر لان لا تقتضي هناك اصلا غاية ما في الباب ان
تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها فتامل **قوله** والاحسن
ما ذكره المتاخرون نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظ الهيئة
والشارة من الخفا وان النقطة والوحدة وان دخلتا على تعريف القدما
واما الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاخراجها وان جعلت من الاين
فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج
الزمان بقولهم لا يقتضي قسمة لانه نوع من الكم ثم حمل الاثر والظاهر
منه انه تجوزا فعل التفضيل عن معناه اي حسن عند معنى التفضيل
لكن قد تقرر ان تجريده انما يجي اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلاثة
قوله عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعراض النسبية على المذهب
المشهور وهو ان النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ
يقال حينئذ تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يتو
عليه فيدخل في تعريف الكيف وانما تم على المذهب الغير المشهور
وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا ان يفسر الغير
بالخارج وتصورها بتصور ركنها فيندفع الاشكالان الا انه
يقام التعريف يابا عن مثله ويمكن ان يجاب عن الاخير بان يوقف
النظر بمعنى التطرق في حد ذاته والا لما جاز انفكاكه مع انه ليس كذلك
الا ترى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص اخر **قوله** والا قسمة
احترازا عن الوحدة والنقطة على راي من يجعلهما من الاعراض فيهما
بكل الاجناس وتخرجهما عن الكيف بل من المقولات التسع قايلا ان لم تحصر
الاعراض فيها بل الاجناس العالية وهما ليسا بجنسين لما تحتهما **قوله**
اقتضا اوليا هذا القيد في التحقيق متعلق باقتضا القسمة لتندرج
الكيفيات التي اقتضت القسمة بالواسطة وقد يتوهم تعلقه
بالاقتضا مطلقا ويجعل فايدته في اقتضا النسبة الاحتراز عن خروج

فقف

الكيفيات المنقسمة بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانها تنقسم
القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات ولهو ... بانه
لا ينقض هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا **قوله** ان اختصت
بذوات الانفس قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص اضافي
اي بالنظر الى الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات
كالعلم والارادة ثابتة للمجردات والواجب على ان القائل بثبوتها للواجب
والمجردات لم يجعلها مندرجة في جنس الكيف ولا في الاعراض وقيل المراد
ما يتناول النفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية
الصحة ومقابلها وهما يوجدان في النبات ايضا بحسب قوة التغذية
والتنمية **قوله** ان كانت راسخة اي مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنه
اصلا او يعسر زوالها **قوله** اشعار بان الفصاحة الخ يعني لو لم يقل
ملكة لم يوجد في اللفظ اشعار بذلك وان امكن ان يستفاد من اللام الاستغراقية
الكائنة بمعنى المقصود **قوله** حالتي النطق وعدمه هذه عبارة الايضاح
ولما كان ظنه ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال يعتبر لزم عدم تسمية
المتكلم فصيحا حالة السكوت مع ظهور فساده فسرها بقوله سواء الخ
دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة
انما تحصل بكثرة الملازمة واعلم ان قوله او لا ينطق به قط من مصنفات
المصنفين لان قط انما تستعمل في الماضي واشتقاقه من قططته اي
قطعته ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري واستعماله
في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب
المسائل ثم ملازمته للنفي ليس امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب
قال في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى او بدون النفي
ومنه قول بعض الصحابة رضي الله عنهم قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم الصلاة اكثر ما كنا قط وامنه واما ملازمته للماضي فلم اطلع على
خلاف فيه **قوله** وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق فيكون الاستغراق

الاستغراق

الاستغراق الحقيقي بان يعتبر اولا التقييد المقصود بمقصود من
له تلك الملكة اي بما يقصده في زمان من الازمنة او في الزمان
الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر ذلك
وفي عدم جواز الاستغراق الحقيقي اذا لم يعتبر التقييد المذكور تامل
فان قلت اي حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع ان لفظة الملكة
تغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده
بلفظ فصيح قلت الالتزام ممنوع لجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر
الى نوع من المعاني كالمدح او الذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق
اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير
كاف في كون المتكلم فصيحا **قوله** ولو قيل بكلام فصيح الانسب للسياق
ان يقول بمركب فصيح وكذا الانسب له ان يقول فيما سيأتي دون مركب
بكلام فصيح **قوله** ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة الخ فانه
لا يمكن حينئذ الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلا الاول دار والثاني غلام
ونحو ذلك لم يكن الملقي لنفس الاجناس فقط كما لا يخفى على المنصف
ثم الحسبان في قوله ليرفع حسبانها مصدر حسبه يحسبه بالضم
حسبا وحسابا وحسبانا وحسابة اي عدده ويرفع اما على صيغة الخطاب
اي ان ترفع ايها الملقي وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اي على الحاسب
من قولك رفع فلان على العامل رفيعة وهو ما يرفعه من قصته
ويبلغها او على صيغة الغائب اي ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب
عددها الى صاحب المال مثلا **قوله** سهو ظاهر وجهه فيما نقل
عنه بان ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة الشمول
لا صحابها ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس
بشرط في الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك البعض بانه يجوز
ان يكون لحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ
بليغ يجوز ان يكون لا رادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في

الجواب من ان الاقتدار علي اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة واما
ما ذكره بعض الاصحاب الحواشي في تقرير الجواب من ان المقتضي
اعم من الموجب والمرجح ومقتضي العدول ها هنا امران احدهما موجب
وهو لزوم اشتراط البلاغة في الفصاحة وثانيهما وهو حديث الشمول
فلا فضلا عن الظهور وفيه نظر لان حديث الشمول موجب ايضا
لا مرجح كيف ولو خالف اللفظ بليغ للزم كون تعريف فصاحة المتكلم مختلا
قطعا كما يظهر بتقرير الشارح وجه العدول عن كلام فصيح فتدبر
وقد يدفع بان العرف والعادة يقتضيان بان العدول عن قيد في
التعريف الي اخر لا حادة الشمول انما هو حيث يصح وقوعه الا انه
يفوت فايدة الشمول فان قلت هذا التعريف عنه يا ابن الظاهر
انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه علي الادراك ونحوه مما
يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه بقيد الملكة اذ لا شي من المذكور
ملكة وان اراد به تعريف الملكة علي ان قوله يقتدر بها علي التعبير
عن المقصود صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للملكة فلا نسلم
انه تعريف يجب ان يراعي كونه جامعا مانعا فتامل **قوله** قلنا لا نسلم
ان هذه اسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه
تاثير المؤثر **قوله** مطابقته لمقتضي الحال المراد بها المطابقة في
الجملة اذ لا يشترط في اصل البلاغة المطابقة التامة **قوله** الحال
هو الامر الداعي الي معرفة المركب الاضافي يحتاج الي معرفة الاضافة لانها
بمنزلة الجزء الصوري له والي معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرض
لتعريف الاضافة للعلم بان معني اضافة المشتق وما في معناه اختصاص
المضاف بالمضاف اليه باعتبار معني المضاف مثلا مقتضي الحال ما يختص
بها باعتبار كونه مقتضي لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة
المضاف من حيث انه كذلك يتوقف علي معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة
المضاف اليه من حيث انه كذلك متوقف علي معرفة المضاف فلم لم تعتبر

هذه

هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم انه
تسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو فعل القلب
مبالغة في التنبيه علي ان التكلم علي الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا
اقترن بالقصد والاعتبار حتي اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام
بطريق الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الاخص في لفظ الخصوصية
النسبة اذ ح يكون الخصوص صفة ولما كان المعني علي المصدرية الحق اليا المصدرية
لذلك والتا للمبالغة كما في علامة واما اذا ضم الحال اليه فيحتاج الي ان
يجعل المصدر بمعني الصفة او الي ان يجعل اليا للنسبة مبالغة كما في احمري
والتا للمبالغة فافهم **قوله** وهو مقتضى الحال ليس جزا من التعريف
حتي يلزم الدور بل هو تعيين المضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير
اما راجع الي الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها
او الي نفس الاعتبار مبالغة **قوله** مع فصاحته فيل لو قال الا اذا اقتضى
الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضي ما ينافي الفصاحة اذ
ارتفاع شان الكلام لكن بني الكلام علي الكثير الشايع ولم يعتد بالنادر القليل
والجواب منع بلاغة الكلام المذكور **قوله** الحال والمقام متقاربا
المفهوم اه الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقامات
الكلام متفاوتة بالمدعي وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك
الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام من
قيام السوق بمعني رواجه فذلك الامر الداعي مقام التاكيد اي محل رواجه
او علي تشبيه حسن التاكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه
من قيام العود بمعني استقامته وانتصابه او لانه كان من عادتهم
القيام في تناشد الاشعار وامثاله فاطلق المقام علي الامر الداعي لانهم
يلاحظونه في محل قيامهم **قوله** وايضا المقام تعتبر اضافته الي المقتضي
حكم الكرو فلا فقد تضاف الي المقتضي بالكسر نحو قوله فيما سيأتي مقام
المقام مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الي المقتضي بالفتح لامية واضافة

الحال الى المقتضى بالكسر بيانية **قوله** فعند تفاوت المقامات
تختلف مقتضيات المقام ... الخ قيل هذا ايضا حكم اكثري اذ قد
يتفاوت المقام ويتحد المقتضي كما ان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان
التنكير وقد يقال التنكيران مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ
الشي في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني عكسه والمراد بالاعتبار
في قوله ضرورة انه الاعتبار الخ المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف
المعتبر باختلاف الاعتبار فلا دور فتامل **قوله** ثم شرع معطوف على
متوهم اي قال كذا ثم شرع ومثله شايع قوله اما الى نفس الاسناد الخ قدم
الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزا صوريا به يحصل الخبر وعقبه بالاعتبار
الراجع الى ~~الاسناد لكونه~~ المسند اليه لانه العمدة الكبرى **قوله** باجزا الجملة
فيه بحث لان الاجزا ان اريد بها الاجزا المصطلح عليها وهي التي يعتبر في انعقاد
اصل الجملة خرج بها المفعول به ونحوه وان اريد اعم منها لا ينحصر في الاسناد
والمسند اليه كما ذكره **قوله** تاكيدا واحرا التفصيل لقوله وجوبا لكن نهيدكه
وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد
من اجزايها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم
الا ان يقال عدهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزايها اذ التغليب
باب واسع **قوله** لكونه محذوفا الخ فيه نظر لان هذه الاحوال ليست
مختصة باجزا الجملة بل تجري في غيرها وان لوحظ في الحكم بالاختصاص المذكور
اضافة الكون الى ضمير المسند اليه لم **قوله** او الى المسند كما ذكره
ويمكن ان يكون على حذف المضاف اي كمثل ما ذكر بل هذا المعنى يستفاد
من لفظ الكاف فا ليتامل **قوله** او غير مخصوص كالمبتدا في قولك في الدار
رجل وكالفاعل في نحو جاءني رجل وما ذكره ابن الحاجب ان الفاعل مخصوص
بالحكم المتقدم فمردود بان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم
كان الحكم على غير المختص فان قلت ما الفرق بين الفاعل والمبتدا حيث
جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما

هو المشهور

هو المشهور قلت ان في تنكير المبتدا اخلالا بالغرض من الكلام وهو الافهام
لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر يتنفر السامع عن استماع
حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انتفى الاحتمال فلا يمكن ان
يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم **قوله** على المسند اليه اي
الذي اسند اليه وهو المسند فالصفة مسندة الى الضمير المستتر الراجع
الى الموصول لا الى الظرف الذي بعده حتى يلزم قصر الشي على نفسه
قوله كونه مفردا فعلا او غيره فعلا اي كونه مفردا موصوفا بالانقسام
الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا جعل زايدا على
اعتباراته فلا يرد ان الكون مفردا غير فعل موجود في المسند
اليه وكذا ما يتوقف له الى غير ذلك فلا معنى لجعله زيادة على اعتباراته
انه وفيه بحث اذ لا معنى لعد الانقسام المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه
السياق بل المقتضي هو الانقسام والاولى في الجواب ان الكون مفردا
غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للمقام
فلذا لم يتعرض له في الفن فلا اشكال اصلا فليتامل **قوله** بمتعلق
مغيرا المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن متعلقات الفعل بالكسر
على الاظهر والاقيس كما سنذكره في موضعه ان شا الله تعالى ولا يرد
ان يقال قد يكون للمسند اليه متعلقات نحو الضارب زيدا في الدار
بالسوط ضربا شديدا عمرو لان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي تضمنه
الصفة وهو مسند لا يقال ذلك الى احوال المسند ولو سلم فيما ذكر بناء على
قوله ان يقال الى اخره قد يشكل على هذا الجواب قولهم ضربني زيدا قايما
ولعله لذلك بادر الى التسليم **قوله** على الوجه المذكور في بابه الظم
انه قيد للايجاز والا لما ناسب لا المساوات ايضا اذ لا اقسام لها
قوله مقام الخ هذا اشارة الى القسم الاول وهو المختص باجزا الجملة
وقوله ومقام الفصل اشارة الى القسم الثاني وهو ما يكون مختصا بجملتين
فصاعدا وقوله ومقام الايجاز اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون

مختصا تبني بما ذكر ثم المفهوم من كلام الشارح ثم شرع الى الثاني فقوله فمقام
الى اخره للتفصيل ويجوز ان تكون للتعليل **قوله** اي خلاف كل منها
ظاهر العبارة مشعر بان الضمير في خلافه راجع الى كل المذكور سابقا
الا انه يستدعي كون مقام التنكير مباينا لمقام خلاف التقديم وفساده
ظاهر فالصواب ان يقال اي خلاف نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر
عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه
الاربعة على سبيل البدل وملاحظة الخصوصية واعتمد فيه على ظهور
المراد **قوله** وتداشالي المفتاح الى العرض من نقل كلام المفتاح التنبيه
على مراده فانه قد خفي على بعض شراحه والضمير في قوله لكونها راجع
الى الايجاز والاطناب او الى لفظ كلا مثلا الى المعنى كما في قوله تعالى
كل من فلك يسبحون **قوله** وكذا خطاب الذكي فصله عما قبله لان هذا
باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام ثم الظاهر ان المراد
بالخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدري ليكون مقتضى الحال ويناسب
الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال فالاضافة لادنى تلبس اي الخطاب
الذي له تعلق بالذكي معتبرا الى الخطاب الذي له بالغبي بسبب
الامور المذكورة في ان مقام الاول يباين مقام الثاني **قوله** وكان
الانسب الى اخره انما لم يقل وكان الصواب لانه الطم ان الذكي
على ما ذكره الشارح اعم من الفطانة مجازا ان يريد به ذلك اطلاقا لاسم
العام على الخاص بقرينة المقابلة وانما لم يقل ان يذكر مع الذكي
البليد لان الفطنة انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها
ورود الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب
اللغة واما بحسب الاصطلاح فقد تستعمل الذكاوة يقال رجل ذكي
وفلان من الاذكيا يريدون المبالغة في فطانته مع ان فيها اختاره المص
رعاية حسن السجع ثم ان هذا البيت [illegible] من مبتدعاته بل تبع
فيه صاحب المفتاح **قوله** ولكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق بالظرف
والمتقدم

المتقدم اعني لكل كلمة او بمضاف اي لو ضع كل كلمة اخرى الاظهر ان
يقول او ما في حكمها وانما تركه اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر
قوله صوحبت معها اورد عليه ان حق العبارة صوحب معها او صوحبت
بدون معها لان صوحبت ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة
هي الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما في قولك لهند ممرور بها
وان جعل من صاحب زيد عمرا فالثانية واجيب بالمصير الى تضمين صوحبت
معنى الجعل والتصيير اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة وبان
صوحبت مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي اوقعت المصاحبة معها
ثم المقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة المصاحبة الجعلية الحاصلة
بسبب التاليف لا المصاحبة الكائنة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق
او غيره **قوله** ليس لها مع ما يشارك الى تفاوت المقامات في هذا القسم يدل
على تفاوتها فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى ولهذا لم يتعرض
له اقترانه بالشرط اي باداته وقد يقال المراد بالفعل هو الجزا فلا
حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق يؤيد الاول **قوله** ان المراد بانما
الخ دفع لما يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمقصود لان الكلام في
الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان المصاحبة ايضا في الكلمة **قوله** هكذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل
كلمة مع صاحبتها الخ اعادة لما سبق اذ ليس حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضي
لهذا المسند اليه المعرف يباين المقام المقتضي له مع المسند اليه المنكر وعلى
هذا ولما كان الافادة خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة
الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة
والتجنيس وغيرها انما يأتي بجعل كلمة مصاحبة لاخرى وان يجعل قوله
وكذا وكذا خطاب الذكي الخ اشارة الى مسائل البيان بناء على ان البيان
متعلق باحوال الدلالة من حيث الوضوح والخفا وذلك باعتبار فهم
المخاطب ولا يخفى ان قوله فمقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الذكي

حبة

اشارة الي مسايل علم المعاني فتحصل الاشارة الي الفنون الثلاثه علي
الترتيب لا يقال هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام علي المحسنات
البديعة داخلا في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف المشهور
فيما بين علما المعاني لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضي الحال سوا كان المقتضي المحسنات البديعية او غيرها فمباحث
تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن العرضي الزايد علي اصل البلاغة
من البديع ومن حيث ايجابها الحسن الذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضي
الحال من المعاني ثم لما كان اقتضا الاحوال اياها لا يخلوا عن ندرة لم تشتهر
منهم القول بايجابها الحسن الذاتي اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع
انهم نبهوا بذكرهم في المعاني ان من المحسنات ما يكثر اقتضا الحال اياه كالا
لتفات والاعتراض والتجاهل علي ان ساير المحسنات ايضا يجوز دخولها في
البلاغة اجيب بان ذكره ليتناول ما لا يتضمنه النظم السابق منه ان لا ان مع للفاء
حكاما لبس لهاع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان تطام ليس له مع اذا
الي غير ذلك مما لا يحصي فغيره لتعميم ولا يبعي في عرفهم اعادة علي ان جعله اشارة الي
مباحث البديع لا يخلوا عن بعد لعدم ظهور اطراده في كثير من المحسنات مثل
التورية والايهام والمبالغة ونحوه مما لا يكون بين الكلامين فليتامل **قوله**
وارتفاع شان الكلام الخ اعترض علي المقدمة الاولي بان نفس المطابقة
للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب
لا لارتفاع شان الكلام فيهما وانما هو بزيادة المطابقة
وعلي المقدمة الثانية بان انتفا المطابقة سبب لانتفا الحسن
راسا لا لانحطاطه في الحسن المستلزم لثبوت اصله وكذا قال
السكاكي واذا تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه علي انطباق
تركيب الكلام علي مقتضي الحال وعلي لا انطباقه اجيب بان اصل
الحسن الذاتي يحصل عند المصنف بالفصاحة فيرتفع شان
الكلام بالمطابقة وينحط بعدمها وقد يجاب بان المراد بقوله
ذالحسن

في الحسن من حصوله وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة علي الحسن
في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط وفي اخذ هذا من
العبارة تكلف وتعسف لان المتبادر للفهم من قوله في الحسن
انما هو الظرفية لا السببية فلا يصار اليه كما انقلا عن النحرير
ولان الارتفاع شان الكلام الخ مصدر مضاف للعموم فيقتضي ان
يكون جميع الارتفاعات بالمطابقة والانحطاط بعدمها وهذا علي
تقدير التسليم في جانب الارتفاع كيف يستقيم في جانب الانحطاط البتاية
في الجملة اذا كان الكلام فصيحا والاقرب منه واقرب منه في
الجواب عن الاول ان يصار الي حذف المضاف في قوله بمطابقته
اي بحسب مطابقته فكلما ازداد المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم
منه تحقق الارتفاع في الحسن في اول مرتبة المطابقة وعن
الثاني بان المراد باضافة العدم الي مطابقته الجنس اذ لا في الاضافة
لمعاني التي تاتي لها اللام كما سياتي فيكون علة الانحطاط جنس
عدم المطابقة لا عدم جنس المطابقة وهذا الجنس متحقق في فرد منه بان
تترك مطابقة واحدة تامل **قوله** اولا بالذات اولا منصوب علي الظرفية
بمعني قبل وهو حينئذ منصوب لا وصفية له ولهذا دخله التنوين
مع انه افعل التفضيل في الاصل بدليل اولي والاوايل كالفضلي
والافاضل وهذا معني ما قاله الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه
تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول
لقيته عاما اولا معناه في الاول من هذا العام وفي الثاني
قبل هذا العام والباء في لذات بمعني في وهو معطوف علي اولا
اي في ذات المعني بلا واسطة **قوله** لكونه اشارة الي ما سبق
المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالفصاحة في قوله والبلاغة
في الكلام الي قوله مع فصاحته والدليل علي ان الاشارة بعد التقييد
وان كان الكلام حين ما ذكر هناك مطلقا انه لا ارتفاع لغير الفصيح

فان قلت لم يجعل اشارة الي الكلام البليغ قلت لان قوله وانحطاطه
نعوتهما بمنعه اذ لامعني لان يقال انحطاط شان الكلام البليغ لعدم
المطابقة وهذا ظاهر **قوله** الحسن الذاتي الداخل في البلاغة
اراد بالحسن الذاتي الحسن الذي منشاه لا ان الحسن داخل في ماهية
البلاغة وانما وصفه بالدخول في البلاغة مجازا بمعني ان منشاه
يخرج عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار منشاه اعني المطابقة
داخل فيها لان البلاغة هي المطابقة مع الفصاحة **قوله**
وبه يصرح لفظ المفتاح اي يكون مقتضى الحال التاكيد الطلاق مثلا
لا الكلام الموكد والمطلق وسيجي تمام البحث في تعريف علم المعاني
قوله لان اضافة المصدر تفيد الحصر لما ذكر الرضي من ان
اسم الجنس اذا استعمل ولم تقم قرينته تخصصه ببعض ما يقع عليه
فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من الاستقراء لكلامهم فيكون
المعنى هاهنا ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب البتة فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع
لغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بتلك المطابقة ثم نفي تلك
الكلية فان قلت لم يجعل كل من المقدمتين قرينته على عدم
ارادة الاستغراق في الاخري فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الي
التنافي والبطلان قلت لانه لم يكن ما يلزم ما يلزم في حملهما على
ظاهرهما وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا
قوله فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال
واحد المتبادر من الكلام والمنقول عنه في الحواشي ان المراد
وهو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة فحينئذ
يكون قول المصنف فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل
الحمل الحاكي وسيجي بيان تفصيله وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار
المناسب للدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتاكيد الحكم
دون

وات

دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا ما يتناول المساوات
قوله والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع
الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما فالحاصل
الحصرين لبطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار والعموم مطلقا
ان يبطل الحصر في الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر
في الشي يستلزم وجود المحصور في جميع افراده وانتفاوه في غيرها
ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص
تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين ليس اولى من الاخر في الصدق والا
لم يلزم بطلانهما على التقدير بين الاولين ايضا فعلم ان لا فرق بين
بين التقادير الثلاثة في كون اللازم بطلان احد الحصرين او كليهما ويمكن
ان يجاب بانه لا شك ان بطلان الحصر في العام باعتبار جزوه الايجابي
وبطلانه في الخاص باعتبار جزوه السلبي فحينئذ نقول اذا بطل
الجزء الايجابي وبطلانه في الخاص من الحصر في العام لم يمكن ان يبطل
الحصر في الخاص بواسطة لان بطلان الحصر في الخاص هاهنا بواسطة
ثبوت الحكم في غيره وحينئذ لم يتحقق ذلك واذا بطل الجزء السلبي
من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر
في العام بواسطته بخلاف العموم من وجه فان بطلان كل من الحصرين
فيه باعتبار جزئه السلبي وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع ان تبطل
الجزء السلبي من الحصر الا بواسطة حقيقته جزوه الايجابي
والدنيا في الفلم ولا تدفع الا بما اثبات او تقوية احد الحصرين
بالتصدق في صورة العموم المطلق دون التباين والعموم وجه
فتامل **قوله** وفيه نظر وجهه على تقدير ان يكون المراد بكونهما
واحدا ما يتناول المساوات ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يوجب
لا يوجب ان يتناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الاتحاد بالمعنى
السابق احد الحصرين او كليهما ووجهه على التقدير ان يكون الاتحاد في

المفهوم هو المدعي انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساوات ومع احتمالها لا يثبت
الاتحاد وقد يجاب عن النظر علي التقدير الاول بان معني الحصرين ان مطابقة
الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع ومطابقة مقتضي الحال كذلك
فيلزم التساوي بينهما الا الاتحاد كما لا يخفي وعلي التقدير الثاني بان معناهما
سببيه مطابقة الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببيه مطابقة
المقتضي من حيث هي مطابقة المقتضي فيلزم اتحادهما في المفهوم وهذا يتم
ان ساعد الخصم علي ان المعني المذكور يفهم من الحصرين **قوله** الذي يسميه الشيخ
الناظر بالنظم حيث يقول الخ حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معني النظم في مواضع
من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل بموجب قوانينه وهو
معني التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم المفسر اذ الاشتراك
خلاف الاصل وكذا المراد بالتوخي هو ذلك التطبيق بالتوخي هو ذلك التطبيق
ايضا فان قلت التوخي هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة
السبب مقام المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتتبع ثم المراد من وضع
الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو ايضا ان يكون ذلك بحسب الاغراض التي
يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله ثم تعيين هذه الامور المذكورة الي اخره
ويدل عليه تصريحه بذلك في التفسير الاحمر وايضا لما كان تمام علم
النحو بعلمي المعاني والبيان كما ذكره الشريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن
ان يقال اراد الشيخ علم النحو بتمامه ثم لا يخفي ان معرفة تلك المعاني لا تتو
قف علي معرفة علم النحو واصطلاحاته حتي يلزم ما ذكر من ان تراكيب
البلغا السليقيين عن حلية النظم وهذا ظاهر **قوله** فيما يترجح
بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر ان بين ظرف لغو متعلق بيترجح
بمعني يتردد ولو مجازا كما نقل من الشارح وجعله ظرفا مستقرا اي
دايرا بين كما قيل يحتاج الي تقدير لا في يترجح والا فلا يستقيم اذ استواء
ان في المشكوك لا الراجح وفي بعض النسخ يتردد بدل يترجح ثم لا يخفي
اذ في الثانيه مجمة الدور بين مجموع الامرين لا بين كل واحد منهما

قوله

قوله وباذا فيما علم عدا اذا من الحروف علي سبيل التغليب لم وقع
في كلام فخر الاسلام وغيره وهما منهم ان اذا اذا استعمل في امر علي
خطر الوجود كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل يكون حرفا لا اسما
لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق علي ان استعمال الحرف في
معني الكلمة شايع في عبارات المتقدمين **قوله** في الجمل التي تسرد
اي تنسج وتنساق بعضها مع بعض يقال فلان يسرد الحديث
سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع اذا نسجها
قوله بل وهذه اللفظة الخ معطوف علي قوله وهو في لفظ اظهر في غاية
الشيوع وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام
السابق كما هو الشايع ازالة لها جملة **قوله** والي هذا اشار المصنف
اي الي ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ انفسها من حيث هي
بل تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام **قوله**
بالتركيب ذهب السكاكي الي ان لا افادة في المفردات فعلي هذا
يكون قوله بالتركيب تاكيد المعني الافادة **قوله** وذلك لما مر الي اخره
بيان لوجه تفريع رجوع البلاغة الي اللفظ باعتبار افادته المعني
الثاني تفريعا علي تعريفها السابق **قوله** او غير مطابق اراد به
عدم المطابقة عما من شانه ذلك وهو المفهوم في عرفهم من الوصف
بعدم المطابقة اذ لو اخذ بمعني السلب مطلقا للزم ارتفاع
النقيضين اعني المطابقة وسلبها **قوله** علي ما ذكر في الكشاف [illegible]
يكون حالا تاكيدا معني الكثرة وكون العامل ما يليه ابا الانتصاب
علي الظرفيه فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الايه صفة مصدر
محذوف اي شكرا قليلا ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال هاهنا مع
ان وصف التسميه بالكثره علي معني الاطلاق كما يقال زيد يسمي
انسانا شايع لا حاجة الي تذكير الوصف اعني كثيرا حيث لم يقل
تسميته كثيرة الي تاويل بلا ضرورة ولهذا جوز فيما سياتي من قول

المصنف وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه كلا الامرين على ان الا
تضاف على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى الغرض فلهذا اشار
الى وجه اخر من الاعراب **قوله** وفي هذا اشارة الى في قوله فالبلاغة
راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى ذلك
فصاحة ايضا **قوله** والاعجمي والعربي العربي منسوب الى الاعجم وهو
الذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد بالعربي خلافه وفي شرح
الكشاف للقطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية
والموافق لكتب اللغة ان العرب هم هولا الصنف المقابل للعجم والاعراب
منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليها اعرابي لانه لا واحد له فلو
اسقط الواو العاطفة من والعربي لكان احسن كما لا يخفى **قوله**
وحينئذ لا تناقض لتغاير محل النفي والاثبات حاصل توفيق المصنف
على ما ذكره في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه
ان البلاغة ثابتة للفظ صفة له باعتبار افادته المعنى عند التركيب لا
صفة لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف
اللفظ بها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد
عن اعتبار التركيب وبهذا ظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات
الالفاظ واثباته ونفي كونها من صفات المعاني واثباته فان كلام
الشيخ يوهم التناقض من وجهين والشارح انما يتعرض لدفع الوجه الاول
وقد يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بنا على اطلاق الفصاحة
على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ
دون المعنى السابق المشهور واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة
الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة
الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة الخ يابى عن حمل
الفصاحة على المعنى المشهور فتامل **قوله ولا نزاع ايضا في ان الموصوف**
بها عرفا هو اللفظ فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول
كما سيصرح

كما سيصرح فكيف يوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ كوصف الرجل
بحسن علامة على معنى كون اللفظ بحيث يدرك على تلك الفضيلة ككون
الرجل بحيث يحسن علامه لا ينال فليحمل كلام المصنف على هذا وان صح في نفسه
لكن لا يصلح توفيقا لكلامي الشيخ فان مراده لم يبين الا بيان محل الفضيلة **قوله**
والشيخ ينكر على كل الفريقين اي ينكر على اطلاق كل منهما ويفصل **قوله** على
معناه اللغوي قيل عليه يلزم منه ان لا يكون كثير من الاقوال البليغة
المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعنى الاول الشرعية والعرفية
مثلا بليغا واجيب بان مبنى التقييد باللغوي على ان هذا القسم اكثر فلا
بنا في وقوع المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية معاني
اول **قوله** دلالة ثانية اي واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى
دلالة اللفظ على المعاني الاول لا ان للمعنى الاول دلالة تتوقف معنى
قوله كذلك المعنى حاصله وبواسطته فالدال على المعنى المقصود هو اللفظ
ايضا لكن بواسطة المعنى الاول فوصف هذه الدلالة بانها ثانية خ ظاهر
ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعا كما صرح به الامام
في نهاية الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز واما دلالة اللفظ على المعنى
الاول فقد تكون وضعية وقد تكون عقلية كما بين تحليله الان
ومن حكم بانها وضعية بلا اشكل فكانه اراد بالوضعية ما للوضع مدخل
فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو الذي يريد المتكلم
اثباته او نفيه وسيبويه في قصده التبليغ وغيره كاثبات الشجاعة
مثلا **قوله** بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على
حذوها اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة
للحال والمقام ثم ان الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب
بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع انه الترتيب الثاني ارشادا
الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي المقصد والاعتبار دون
التلفظ والاخبار كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار معنى الخصوصية

عة

مع انه نفس الخصوصية المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون الكلام توخي معاني
النحو فيما بين الكلم حيث دل على كونه من خواص اللفظ **قوله** والخواص
والمزايا والكيفيات المشهور انه الخواص عبارة عن الامور المستفادة
من التراكيب لا لمجرد الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات
المعتبرة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعاني الاول من قبيل
المجاز او اصطلاح كما يشعر به الشيخ رطلق الى فاحمهم **قوله** من الاوصاف
الراجعة اليها فيل عليه كيف تكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من
الاوصاف الراجعة الى المعاني الاول وهي المعاني اللغوية ولا فضيلة
لها اصلا اجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي اللغوية بان المعاني
الاول محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق
على حذوها على وجه ينتقل منها الذهن ترتيب المعاني الاول على
الوجه المخصوص منشأ الفضيلة ومناط البلاغة بلا اشكال
لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف مبني على ان اللفظ
صوت يعتمد على مخارج الحروف والحنا دانه كيفية عارضة
للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء من تموجه ولا يلزم قيام
العرض بالعرض الممنوع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف
اصواتا امورا موجودة بحيث يثبت انهما صفات الالفاظ
والمعاني آه لا وجه لحمل تلفيق المص على هذا بان يريد باللفظ في
قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ المعنى الاول ويكون المعنى
فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى
الثاني ولا يحمل المعنى في قوله باعتبار افادته المعنى على المعنى الاول
لان تفريع قوله فالبلاغة راجعة الى على تعريف البلاغة يأباه فان
البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها عبارة
عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ومقتضى الحال هو المعنى الثاني
كدفع الشك ورد الانكار **قوله** المعاني الثواني التي جعلت مطروحة
في الطرف

في الطرف توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره يشتركان
في ان كل واحد منهما يخاطبه بما له رد انكاره لكن البليغ يعرف كيفية
ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره
بخلاف غير البليغ فترتيب المعاني الاول هو المنشأ للفضيلة بلا
ريب **قوله** والسبب انهم لو جعلوها يعني ان السبب في ارتكاب التجوز
انهم لو جعلوا ~~الفلاحة~~ الفصاحة والبلاغة وما شاكل ذلك اوصافا
للمعاني لم يفهم انها صفات للمعاني الاول لاحتمال ان يراد المعاني الثواني
لجعلوها نعوتا للالفاظ وارادوا بها المعاني الاول واعترض عليه
بان المعاني كما يحتمل الثواني حين اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل
عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب
الترجيح لا يقال المعنى مشترك بين المعاني الاول والثواني واللفظ
مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر
فائدة العدول لانا نقول معنى ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا
كان دائرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا
في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل على كونه مجازا فيه اولى لان
التعبير عن معنى بلفظ يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ
يدل عليه بالاشتراك لعدم قيام القرينة المعينة للمراد في كلا
الاستعمالين على ان كون المعنى مشتركا لفظيا بين المعنيين ممنوع
واذا كان مشتركا معنويا كان اطلاقه على احدهما بخصوصه مجازا
ايضا ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات للمعاني لم يفهم
~~الفهما~~ انفهاما ظاهرا انها صفات المعاني الاول لان للمعاني الثواني
لها دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط
عن درجة الاعتبار عند البلغاء لما سبق فيتردد الذهن بين المعاني الاول
والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات للالفاظ اذ عدم كون المنطوق
منشأ للفضيلة اظهر فيتبادر الذهن الى ان ليس المراد اللفظ نفسه

ل

ولما كانت العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحذف فيهما
اقوى واظهر يتبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح قوله
فجعلوا كالمواضعة الى قوله والخاصية التي تحدث فيه قيل عليه
المفهوم مما تسبق استعمال الالفاظ في انفس المعاني الاول والمفهوم
من هذا اسنادها الى الصورة الحادثة فيها وبينهما تناف فكيف يجعل
هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء من قوله فجعلوا اجيب
بان الشيخ يطلق على المعاني الاول الخصوصيات والصورة ونظائرها
مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على انفس تلك المعاني
ويصفون الالفاظ بالبلاغة وما شاكلها الا ان مدار موصوفها على
ما في تلك المعاني من الصور والخواص فكان المعاني الاول نفس
الخصوصيات وبهذا صح التفريع وفيه نظر لان هذا يشعر بان
المراد هنا بالصورة والخاصة نفس المعاني الاول وقوله حدثت
في المعنى مانع من الحمل على ذلك والاظهر في الجواب المصير الى حذف المضاف
اي بحمل الصورة والخاصة فقوله وقولنا صورة الخ دفع لما يتوهم
من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولكم وهم يريدون الصور التي
حدثت في المعنى قوله وهذا نبذ مما ذكر الخ اي قليل واعلم ان
الكلام الذي نقله الشارح من دلائل الاعجاز لم يذكر فيه على هذا الترتيب
بل بعضه مذكور في اوائله وبعضه مذكورا في اواخره ولهذا حكم البعض
بان في نقل الشارح اختلالا ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله قوله تنافر
الحروف وسلاستها منافرتها اي ملايمتها للطبع وسلاستها سهولة التلفظ
بها قوله الجاحظ هو ابو عثمان بن عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ
المشهور صاحب الكلام والجدل والتصانيف المختلفة وهو من اهل
البصرة احد شيوخ المعتزلة دخل بغداد واقام بها مدة وكان
تلميذ ابي اسحاق النظام مات سنة خمسة وخمسين ومائتين قوله كما
يمتنع ان والفصاحة عبارة عن كون اللفظ الخ هذا هو الاعتبار الذي حدث

منه

منه المعنى الثاني للفصاحة فهو من عداده والا فان جعل بعضا ثالثا
للفصاحة بطل الحصر الذي يتبادر من كلام الشيخ قوله كما يمتنع
ان يوصف بانه دال قيل اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك
الفضيلة كما دل عليه السياق او اراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن
بالمعنى المشهور الذي يثبت للفظ الوضعي اعني الدلالة اللفظية وهو
فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق في قوله ثم يجد لذلك المعنى
دلالة ثانية على المعنى المقصود قوله اليه تنتهي البلاغة
كذا في الايضاح ونسبه اي الايضاح توطئة لدفع ما يوهمه قول المصنف
من كون قوله وما يقرب منه عطفا على حد الاعجاز كما سيأتي قوله وهو
ان يرتقي الكلام في بلاغته الخ يشير الى ان اعجاز كلام الله بارتقائه
في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الراي الصحيح لا باخباره
عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرفه العقول عن المعارضة
والا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس
والملك قوله فان قيل ليست البلاغة الخ فان قلت ان حمل السؤال على
منع تحقق الاعجاز في كلام الله تعالى كما يشعر به قوله لم لا يجوز الخ يكون
الجواب خارجا عن القانون لان منع السند لا سيما ان كان اخص لا يفيد
اصلا وان حمل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز
حتى يعارض قلت اسقطها دليله لخفائه فيه اغنى عن ذكره فهو
ملحوظ واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة
كافل باتمام هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهور وهو
علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير
كافل باتمام الفصاحة بل يتعلق الكلام لعدا يحمل على المعنى العام
تغليبا لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المختصة مع الحس
السليم كما سيجيء ان شاء الله تعالى قوله وكثير من مهرة هذا الفن الخ
الظاهر انه يتعلق بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة فلا

بإتمام هذين الامرين فالاولى تقديمه على قوله ولو سلم ولو جعل
المهارة اعم من الاحاطة فلا باس في تعلقه بالجواب الثاني قوله فشي
لا يفهم من اللفظ فيه بحث وهو ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ انه
لا يفهم منه صريحا فمسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمله فممنوع
فممنوع **قوله** واما الثاني فلا يدفع الفساد اما اذا اخذ الاعلى
حقيقيا فظاهر واما اذا اخذ نوعيا ما يقرب من نهاية الاعجاز
لا يتناول المرتبة الاولى بل الاسفل ولا الا المراتب التي بعد المرتبة الوسطى
لان القريب في النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى
على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما
اولا فلان ذلك انما هو في احكام التي لا تخص طبيعة النوع اذ لا يصح زيد
وعمرو وبكر وخالد الى اخر افراد الانسان نوع واكون طرفا اعلى نوعا
انما هو لطبيعة الاعجاز لان عدم المجاوزة ماخوذ في مفهومه كما
سبق واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح فبجميعها
لا ببعضها ومن ههنا ظهر ان قوله على ان الحق الا وجه اخر لابطال
الجواب الثاني كما هو المتبادر لبيان الفساد المذكور بمعنى بناء
على ان الحق الخ **قوله** يؤيده قول صاحب الكشاف الخ وجه التاييد
ان القياس رجوع الضمير الى المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق
فضمير عنه في قوله وبعض قاصر عنه راجع الى حد الاعجاز فلا
يخفى ان الانسب حمل قوله تمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى
يتحقق استيفاء مراتب الاختلاف فقد اثبت بمجرد القصور عن
حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى المرتبة
ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة
على المخصصة لم يجعل قول صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل مؤيدا
انه هذا واعترض الشارح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير
مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثير صفة الاختلاف وقد جعلها

صفة

صفة للمختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض
صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه كما فعل صاحب الكشاف
قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث
اما اولا فلان الاختلاف بكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض
قاصرا عنه يوجد في القران ايضا فان مقدار اية وايتين لا يجب ان يكون
معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير
الله على ما هو المفهوم من الاية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه
بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله تعالى على الكلام المعجز
وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما
وقع به التحدي واقله ثلاث ايات وذلك لان المقصود الاختلاف
الذي ليس في القران وكون بعض قليل من القران غير معجز مشهور
لكن شهرته مؤنة لتقييد البعض بالزائد عليه وعن الثاني بانه
مبني على التنزل وارخاء العنان على نمط قوله تعالى وان كنا صادقين
يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل وبان المقصود نفي كون القران من
عند غير الله كلا او بعضا والمعنى لو كان القران من عند غير الله
كلا او بعضا لكان بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور اي يكون
بعضه الذي من الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي من غير عند الله
قاصرا عنه **قوله** ومما الحمت الخ لا يخفى ان المراد بالاعلى على توجيه
الشارح الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبته والاقرب ان يجعل
قوله وما يقرب منه مبتدا محذوف الخبر اي وما يقرب منه كذلك
اي هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا اولى مما ذكره
الشارح بحسب اللفظ وان اتحد المؤدى لسلامته من العطف على
المبتدا بعد مضي الخبر والعطف على احد المذكورين واما حذف
الخبر لعدم قيام القرينة فاشيع هذا وقد يعترض على توجيه الشارح
بوجهين احدهما ان سوق كلام المصنف يدل على ان مراده بقوله وهو حد

الاعجاز بيان للطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما
ماذا اعتبر البيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكره الشارح يفوت
هذا المقصود بل يتعين حد الاعجاز دالة الطرف الاعلى وما
يقرب منه وثانيهما انه لا ينافي وصف البلاغة القرآنية
وتقريره ان الله تعالى عالم بكيفيات الاحوال وكمالاتها فيلزم ان يكون
كلامه المشتمل عليها في اعلا المراتب الا ان بعضا منه بقلته
يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت
الايات في البلاغة كما اشار اليه من قال ومريبان در فصاحت كي
بود يكسان سخن گرچه بود گوينده چون حافظ وچون اصمعي
ز كلام ايزد بيچون كه وحي منزلست كي بود تبت يدا مانند يا ارض
ابلعي قلت التفاوت في الايات بالنظر الى ان الاحوال المقتضية
للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها اوفر من
المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقدح في ان يكون كل
منها في الطرف الاعلى اي في مرتبته من البلاغة لا بلاغة فوقها
بالنسبة الى تلك الاية لوجوب اشتمال كل اية على جميع مقتضيات
الاحوال التي في نفس الامر بنا على احاطة علم الله تعالى بجميعها فتامل
وفي بعض شروح الايضاح ان قوله وما يقرب منه عطف على الاعجاز
والمراد بحد الاعجاز البلاغة في مقدار سورة انما يقرب منه البلاغة
في مقدار اية وايتين فكان للبلاغة طرفان اعلى وهذا البلاغة القرانية
وعلى هذا يتعين الطرف الاعلى اي بقسميها اعني في مقدار سورة
وفي مقدار اية وايتين فانه البلاغة القرانية كما هو المقصود قوله
ولا يخفى ان لبعض الايات تاييدا لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى
وما يقرب منه فان جميع الايات واقعة في مرتبة الاعجاز مع ان بعضها
اعلى فالمراد ببعض الايات التي حكم عليها بامتناع المعارضة ما يكون
مقدار اقصر سورة والسكوت عن التقييد للشهرة كما نبهت عليه

فيما

فيما سبق قوله اي طرف للبلاغة نقل عن الشارح انه صرح بذلك اي
بالطرف تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة احترازا عما وقع
في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه عبارته
لا يقال الطرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته فلا يكون داخلا فيه لانا
نقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل
ايضا على ان قول المصنف وما دونه ملتحق عند البلغاء باصوات الحيوانات
صريح في الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملتحق
عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملتحق باصوات الحيوانات فهو
عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه كل مرتبة كانت من المراتب
التي دونه او مرتبته تحته بلا واسطة فانه المتبادر عند الاطلاق
وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر في تعريف الطرف الاسفل على الطرف الاعلى
ولا على المراتب المتوسطة قوله باصوات الحيوانات عرف الحيوانات
اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح منكرا ولا
حملها على ما ذكرنا بجعل التنكير للتحقير او النوعية ولعله اقرب مما ذكره
الشريف من ان التنكير للقصد الى غير معين وقوله تصدر عن محالها حال
من الاصوات لا يقال يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول
هو الفعل وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف
الجر اداة لوصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور ومحله منصوب المحل بالفعل
وبهذا الاعتبار وقع ذا حال وما يقال في امثاله من ان الجار والمجرور في محل
نصب مساهلة في العبارة اتكالا على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف
للشريف وما في بحسب ما يتفق اما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات
وحصولها بلا عناية مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة اي بحسب
ما يتفق منها من الامور التي لا تقتضيها قوله سوى المطابقة والفصاحة
هو غير متعرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اشارة الى ان اخرية
تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة او فيه والمراد تبعيها وجوه

دنا برها فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغه سوا اعتبر او لا الحكم
على الوجوه بالمتابعه ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة و
للآخرين او بالعكس **قوله** وفيه اشارة الى اخره صرح في المختصر بان الاثار
والاشعار المذكورين بلفظ تتبعها وسوق كلامه ها هنا يشعر بان الاتباع
باعتبار واسنادها الى توصيف الوجوه باخرها لا يلتفت اليه فتامل **قوله**
لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه ان المراد انه
لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفه ولا تسميته بسببها
باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغه والفصاحة فيقال بليغ فصيح
ولا يقال مرصع ولا مجنس فلا يرد ان وصف مجنس من صدر منه الترصيع
بالمرصع صحيح وقد لنا البعض من هذا ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم
موصوفا بصفة جاز ان تجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك
لان هذه الوجوه اوصاف للكلام فلا محالة تكون تابعه لبلاغته
لا لبلاغة المتكلم سوا جعل المتكلم موصوفا بصفه ام لا وانت خبير بجواز
تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم **قوله** ملكه يقتدر بها
على تاليف كلام بليغ اي في اي نوع اراد من المعاني والقرينه على ارادة
هذا المعنى ما تقدم في تعريف فصاحة المتكلم فان علاحظته
يكشف عن المقصود ها هنا بطريق المقايسه وهذه وان كانت غاية
في التعريف لكن لا بد من المصير اليها اذ الملكة التي يقتدر بها على تاليف
الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمدح مثلا لا يجعل صاحبها بليغا
على ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل
على المتبادر واعتبار العموم في الكلام البليغ بنا على ان النكرة قد
تعم في الاثبات لتزييد المقام او في التاليف بنا على ان اضافة المصدر
تفيد العموم منظور فيه لاستلزامه انتفا البلاغة في البشر مثلا لان
من الكلام البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار على تاليفه
خارج عن طوق البشر ولين قيد يوسعهم يلزم ان لا يكون متكلم بليغا

الا ان لا

الا ان لا يكون فوقه بليغ لان الا بلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر
عليه من هو دونه في البلاغه وفساده بين اي فسادا اعتبار العموم
في الكلام البليغ او في التاليف بنا على ما ذكر بين **قوله** انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان اي له زيادة اختصاص بالبلاغه كما ان الوجه
باسم هذين الامرين العلميين لم يكن للانحصار المذكور معنى فلينا حل
قوله وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة لان البلاغة
لما علم انها لا تنحا وز عن الفنون الثلاثة **قوله** وفيه تعريض بصاحب
المفتاح الخ وذلك لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعاني والثاني من البيان
فلا تتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المصنف ماخوذ من كلام
ابن الاثير في المثل السائر لكن رجح كلام صاحب المفتاح بان البلاغة كمال
متنوع للبليغ به يمتاز عن غيره وتحصل الاثار المختصه به ورعاية الفصاحة
ليست كمالا متنوعا للبليغ من حيث هو هو بليغ بل هي امر مشترك بينه
وبين غيره وفيه نظر ان غاية ما في الباب ان تكون الفصاحه للبليغ كالحيوان
للانسان **قوله** وان كل بليغ كلاما كان او متكلما هذا من تعميم المشترك بتاويل
ان كل مسمى بليغ **قوله** اي ليس كل فصيح بليغا يشير الى ان المراد بالعكس
اللغوي لا الاصطلاحي اذ الموجبة لا تنعكس بالمعنى الاصطلاحي الا الى
موجبة جزئية **قوله** وهو ما يجب ان يحصل الخ هذا من قبيل الاستخدام
لان المرجع ها هنا مصدر ميمي لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى والتعبير
المذكور انما هو للمرجع بالمعنى الثاني وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول
ثم المراد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل للامتناع بالغير لا الامكان
الذاتي المقابل للامتناع الذاتي فلا يتجه امكان الممكن لا يتوقف على شي
قوله اي طباق الحكم للواقع ولا طباقه فيدل عليه هما عين الصدق
والكذب فكيف يفسران بمطابقة الخبر الواقع وعدمها ومطابقة

الحكم وعدمها تصلح مرجعا لها **قوله** عن الخطا في تادية المعنى المراد
اللام في الخطا للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوي بقرينة
قوله وما يحترز عن الاول اي عن الخطا في التادية علم المعاني اذ لا
يحترز به عن التعقيد المعنوي على انه قد بينا ان الخطا بسبب التعقيد
المعنوي ليس في التادية بل في كيفيتها ولو قال عن الخطا في تطبيق
الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر **قوله** والا لربما ادى المعنى الخ اعترض
عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطا عدمه فعلى تقدير
انتفاء ذلك العدم اعني وجود الخطا يتعين تادية المعنى المراد بكلام
غير مطابق لمقتضى الحال البتة فلا وجه لايراد كلمة ربما ها هنا سوا
حملت على التقليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون
المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز عن الخطا المذكور فلا
اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال في بعض الاحيان
وهو مناف للبلاغة اذ تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال
والجواب ان تلك التادية اي انتفاء عدم الخطا على تقدير ذلك الانتفاء
اما ان يتعين ام لا فان كان الثاني فالامر ظاهر وان كان الاول فليحمل
ربما على التحقيق فانها قد تستعار له كما نقله الشارح في مباحث الشرط
عن ابن الحاجب ويمكن ان يقال المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز
ان الاحتراز لازم فالنفي المستفاد من قوله والا فهو نفي اللزوم اي ان لم
يكن الاحتراز لازما لربما كان معدوما وكان الخطا متحققا وقد يجاب
عن الاعتراض المذكور بان المراد بالاحتراز عن الخطا المذكور محافظة
النفس عنه المجامعة لانتفائه اذ لا عبرة بمجرد عدم الخطا اذا لم
يكن عن محافظة وقصد والتادية بكلام غير مطابق ليس لازما لانتفاء
هذه المحافظة البتة بل قد توجد معه فلفظ ربما اذن بحاله ويكون
للتكثير **قوله** والى تمييز الخ الانسب بقوله الى الاحتراز عن الخطا
ان يجعل المرجع ها هنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة **قوله**

ويدخل

ويدخل في تمييز الكلام الفصيح الخ فيه لم قدر موصوف الفصيح الكلام
حتى يحتاج الى هذا العذر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اصلا اجيب
بان بلاغة الكلام انما تتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح وتوقفها
على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام الفصيح عليه فلهذا
قدر الكلام الفصيح وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانهما
حقيقتان مختلفتان فلو قدر المصنف ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ
الفصيح كالجمع بين معنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه وايضا لم يبق
وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره **قوله** على ما
صرح به اي في الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى ذينك
الامرين فلما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين مرجعا
لها اجيب بان وجهه هو الايماء الى ان مرجعيتهما لبلاغة المتكلم باعتبار
مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يقال وجهه ان الخطا في تادية
المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى الحال المنكر به في حين من احيان البليغ ولا
يدل على انتفاء بلاغته اعني الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض
الاحكام لا ينافي الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطا ليس مرجعا لبلاغة
المتكلم ولا ينافي وجود الخطا المذكور اياها بل انما ينافي بلاغة الكلام
الواقع هو فيه ولا يعرف ذلك الا ترى ان امرأ القيس بليغ بلا شبهة مع
ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات البيت
قوله وفساده واضح اذ الغرض من النفي ما يتاخر عنه ويترتب عليه و
انتفاء الخطا المذكور وكذا تمييز الفصيح من غيره موقوف عليه بلاغة
الكلام متقدم عليها كما اشار اليه في تفسير المرجع ولو سلم تاخره وترتبه
عليه لم تتقدم الغريبة ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن
الخطا وتمييز الفصيح من غيره وهو ظاهر جدا بل الغرض من جعل
الكلام بليغا اتصافه بالحسن الذاتي وارتفاع شانه على ان البلاغة
وصف الكلام وتعليل وصف الكلام بما ذكر لا يخلو عن سماحة كما لا يخفى

على الفطن قوله لان غاية ما علم مما تقدم الخ يعني ان المعلوم من تعريف بلاغة
المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز والتمييز
نفس الفعل او متوقفهما عليهما ان اريد بهما التمكن منهما ولم يعلم كونهما
غرضين منها فتفسير المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التفريع بقوله فعلم
قوله على الاتصاف بهذين الوصفين لم يرد به الاتصاف بالفعل بالحيثية
الادعائي اذ الاقتدار المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا تتوقف على الاحتراز
بالفعل مثلا بل على كونه بحيث يحترز لو ليفهم قوله فهو انه مركب الضمير الاول
راجع الى التحقيق والثاني الى التمييز والجملة اعني اجزاؤه تمييز السالم صفة
لمركب هذا وما يقال من ان تمييز الفصيح عن غيره كلي لا كل وان هذه الامور
جزئياته لا اجزاؤه بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه الامور والجزء لا يحمل
عليه كله فليس كما معتدا به لان المراد تمييز الفصيح من حيث انه فصيح
لا بتمييز ذاته من حيث هي ولا نسلم صدقه على كل واحد واحد منهما ولو سلم فليكن
محمولا على التشبيه قوله وكالسراج معطوف اجتمعتم اي وبخلاف لفظ كالسراج
وهذا ناظر الى سرجا كما ان اجتمعتم ناظر الى تكأكأتم قوله منه ما يبين العبارة
ان بعضا واحدا يبين في احد هذه الاشياء وان المبين واحد منها لبعض اخر فقيل
هو من قبيل اللف والنشر بكلمة او كما في قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى
فيكون كلمة ما كناية عن جميع التمييزات الحاصلة بهذه الاشيا اذ يحصل لكل
منها البعض من تلك التمييزات واعترض عليه بان التبيين الاعلام لا يعني
الاعلام بالتمييز الذي يسره بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم به لعلم واجيب
بان المراد ها هنا اظهار وجوده العيني في المعنى عبارة عن الاكمال الاول
هذا الا ينفتح من قوله او يدرك بالحس فينبغي ان يراد يحصل بالحس على سبيل
التجوز قوله لان من تتبع الكتب المتداولة الخ رد لما اورد عليه الزوزني
من انه لم يذكر في متن اللغة اي من الالفاظ ما يحتاج في معرفته الى ان يبحث
عنه في المطولات فكيف يقال ان تمييز السالم من غيره يعرف في علم متن اللغة

ووجه

ووجه الرد ظاهر لكن المناسب لهذا التقدير ان يقول المصنف
منه ما يستفاد من علم متن اللغة كما لا يخفى وايضا لفظ الثاني عبارة
عن التمييز وليس لقولك التمييز يبين في علم كبير معنى على انه لو قال
ما يستفاد لم يحتج الى زيادة كلمة كان قد يكفي ان يقال ادرى الحس قوله
قد يطلق على جميع اقسام العربية اي فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام
العربية ولم يتعين المراد قوله او في علم التصريف الخ اعترض عليه بان
المخل بالفصاحة هو مخالفة ما ثبت عن الواضع وذلك لا يعلم من الصرف
اجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون
انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف ما ثبت عن الواضع
قوله والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون سببه
اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق
واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف يتبين في علم النحو
ودفع بما يقال ان النحو باحث عن الوضع الاصلي لكل كلمة وان الاصل
هو اثبات كل شي في موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف
كما لا يخفى قوله والغرض من هذا الكلام ما يبين الى اخره اي من قوله
والثاني منه ما يبين الى اخره وقوله ويحترز عطف على يبين والضمير
فيهما راجع الى ما المقدر اثنت لكونه عبارة عن المعلوم والحس ولا بد
من اعتبار اخر وهو معلومية كمية الامور التي يجب ان يحترز عنها
ليترتب على ما ذكر فقوله ليعلم ان مجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار الامور
المذكورة لا يعلم ان الباقي اي شي قوله لمكان مزيد الاهتمام اما مصدر ميمي
بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من باب الكناية مثل قولهم تغيبت
عنه مقام الريب قوله بعض الخطا في التأدية الاقرب في توجيه
عبارة المتن المصير الى حذف المضاف اي ما يحترز به عن متعلق
الاول قوله ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الاول بالمعاني فلانه
باحث عن افادة التراكيب خواصها التي هي معان مخصوصة ففي التسمية

اشعار بتعلقه بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه متعلق بايراد
المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع
فلانه يتعلق بامور بديعة واشيا غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما
واما تسمية الجميع بعلم البيان فلتعلقه بالبيان اعني المنطق الفصيح المعرب
عما في الضمير وبه يتبين وجه تسمية الاخرين بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل
ناسب البعض بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب والله اعلم **قوله**

الفن الاول علم المعاني

ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق
رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون احتيج الى تقدير المضاف
اما في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني والفن الاول الفاظ
علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ فتسميه المدلول
باسم الدال او عكسه اي تسمية الدال باسم المدلول **قوله** لكونه منه بمنزلة
المفرد من المركب كلمة من في الموضعين ابتدائية الا ان الابتدا باعتبار الانفصال
والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشيا عن البيان متصلا به بمنزلة المفرد حال
كونه ناشيا من المركب ومنفصلا به وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان
ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه **قوله** بعد رعاية
المطابقة لمقتضى الحال لا ان علم البيان متوقف على علم المعاني فان من لم يعلمه
بها يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن
المورد بها مطابقا لمقتضى الحال غايته ان لا يكون بليغا **قوله** طبعا الاظهر
انه صفة مصدر محذوف بتقدير النسبة اي تقدمها طبيعيا ومثله
لا يجعله تمييزا لا يخلوا عن تكلف **قوله** وقبل الشروع الخ لم يقل وقبل
الشروع في مقاصد العلم والتنبيه الاتي مع ان الاول ان مقدمة على الشروع
فيهما لان التنبيه الاتي من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر من الاشارة
اذا لم تقابل بالصريح كثيرا ما تستعمل في المعنى الاعم الشامل للصريح فلا يرد ان
التعريف وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار **قوله** فهي مسائل الخ
ان حمل على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفا في الخبر فظاهر وان اريد

تطبيقه

تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يعبر به التد
فيكون المبتدا نكرة موصوفة بفعل فيجوز دخول الفا في خبره **قوله**
فعليه ان يعرفها بتلك الجهة اراد بمعرفتها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها
بها وبالوجوب العرفي الذي مآله اعتبار الاولى والاخلق اذ لا مانع
عقلا من ان يتصورها بما يعمها وغيرها ويندفع الى طلبها من حيث
انها جزئي لذلك ويتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيما
اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفا معرفة الكثرة المحاولة تحصيلها بجهة
الوحدة المخصوصة اما بانتفا معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ
يمتنع طلبها حينئذ ولذا لم يتعرض له واما بانتفا معرفتها بخصوصها
بان يعرفها بامر شامل او يتصور كل واحد افرادها بالتفصيل وعلى
التقديرين لا بأس من فوات ما يعنيه وتضييع وقته فيما لا يعنيه
اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به فظاهر واما
على التقدير الثاني فلان الكثرة اذا لم تكن محصورة يصرف اوقاته
او تحصيل شرط الطلب اعني تصور المطلوب ولا يتفرغ منه الى تحصيل
المطلوب فيفوت ويضيع الوقت في غير المطلوب وان كانت محصورة
فلانه يصرف كثيرا من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يتسع
باقي الوقت لتحصيل المطلوب او يمل عن تحصيل الشرط فيتقاعد
عن الطلب ويلزم الاعراض لا يقال الطالب اذا تصور الكثرة بما يعمها
وغيرها كيف يقال فات مطلوبه يعني تلك الكثرة انما تكون مطلوبة
اذا تصورها الطالب بخصوصها والمفروض تصورها بوجه عام فليس
المطلوب الا مجمل هذا المفهوم العام مراداة لملاحظته لانا نقول
ان احدا اذا اراد تحصيل ما يعصم ذهنه ~~العام مراده ملاحظته~~
عن الخطا فلا شك ان مطلوبه في نفس الامر هو المنطق واذا اعتقد
ان هذه العصمة تحصل باي علم كان من المعقولات فشرع في الحكمة
باعتبار انها علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في الحال وهو

العصمة المذكورة ندفانة وهو ظاهر **قوله** اي ملكة يقتدر بها على
ادراكات جزئية حمل العلم هاهنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام
في قوله وينحصر في ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراد
بالادراكات الجزئية اما الالتفاتات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية
فان كلا من الالتفاتات ادراك ولو سلم انها جزئي باعتبارات متعلقته
جزئي من مطلق الاصول وهذا هو المناسب لقوله الاتي بها يتمكن من
استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها واما ادراكات جزئية متعلقة
بمواد مخصوصة مستفادة من تلك الاصول فان الملكة لما كانت وسيلة
الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة منها صح انه الملكة يقتدر
بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال الاطلاق العلم على الملكة يقتضي
ان من علم مسايل المعاني بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا
نقول اثبات عالميته بالمعاني بمعنى حصول مسايله له لا ينافي نفيها
بالمعنى الاخر اعني الملكة واعترض على تعريف علم المعاني بانه صادق
على البلاغة المكتسبة الا ان يقيد بالحيثية اي من حيث يعرف بها
تلك الاحوال فحينئذ تخرج ولا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية
بل هي ملكة من حيث يقتدر بها على تاليف كلام بليغ لكن يلزم من هذا
ان يكون علم المعاني بمعنى الملكة والبلاغة في المتكلم متحدين
بالذات مختلفين بالحيثية **قوله** بيان ذلك ان واضع الى المفهوم من
كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار لا على ملكة الاستعمال
انه لا يحصل لاحد علم المعاني بمعنى الملكة الا بعد تحصيل جميع
المسايل وصيرورتها مخزونة لديه والظاهر انه يكفي ان تحصل كيفية
للنفس يتمكن بها من استحضار ما كان مخزونا عنده من المسايل واستحصال
ما كان مجهولا له منها كما اعتبر التهيؤ التام في الفقاهة هذا ان
قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما لزم
ان واضع الفن بعد ان حصل له ملكة الاستحصال وتحقق الاصول واستنباطها
بتجشم

[illegible]

لنظر

قال النسجي التعبير بان الملكة كاملة للتعريف قال وعلقته
ائمة كون مسايله بالنحو ثم اذا
عنا النحو على الاجمال بحيث له
توجه اليها الحالة الاولى
حالة اخرى متميزة تمكن له حالة
بالوجدان ثم اذا فصلها تحصل
ثالثة والمشهور في كتب القوم
ان تلك الحالة تسمى عقلا
بالفعل والحالة الثانية تسمى علما
اجماليا وهو حالة بسيطة هي
مبدأ التفاصيل المعلومات والحالة
الثالثة تسمى علما تفصيليا
وكلامه يدل على ان الحالة البسيطة
في عبارته غير المفهوم منها في
عبارة القوم انتهى

تجشم كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما بهذا
المعنى وان كان عالما بمعنى احراي مخطور في ذلك **قوله** كونها جهة
ادراك اذا حمل العلم على الاصول والقواعد صح تشبيهه بالحياة ابحث
لانها مقتضية الى الادراكات الجزئية فالحصر المستفاد من تقديم لنرابا
الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك المطلق جهة
للادراك المطلق ثم الادراك المخصوص قد يكون جهة لادراك مخصوص
اخر كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول فليتامل **قوله** فلان
بيع النحو يعني ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو هاهنا هو الملكة وان كان
النحو عبارة عن المسايل **قوله** ان له حالة بسيطة اجمالية يمكن ان يقال
مراده التنبيه على الملكة المذكورة بما يحصل تنبيهها من العلم الاجمالي لا
التمثيل بها فلا يرد ما ذكره الفاضل الحنفي **قوله** والعلم للكلي او المركب
سواء كان باعتبار تصور ماهيتهما او التصديق باحوالهما وكذا الكلام
في المعرفة **قوله** دون علمته منقوض بقوله عليه السلام ان من العلم كهيئة
المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يقال بعد تسليم ثبوت هذا
الكلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او من علي كرم الله وجهه ان
الباء بمعنى اللام مجازا لا اصالة العلم اي العلماء المخلصون كما اشار اليه
بقوله عليه السلام من اخلص لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع
الحكمة من قلبه على لسانه والداعم **قوله** ثم ذهل عنه ثم ادركه
ثانيا قيل المراد ذهول يفضي الى نسيان محوج الى كسب جديد والا
فالحاصل بعد الذهول التفات لا ادراك الا مجازا والحق ان الذهول
زوال الصورة عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكا وان كان بلا
كسب جديد ثم ذكر الشارح في اوايل الكتاب الاول ان التفات الذهن الى
ما هو مخزون عنده واستحضاره اياه لا يسمى علما الا انه امر عرفي والتحقيق
ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هناك الى تسليم علميته **قوله** والمصنف جرى

علي استعمال المعرفة في الجزيات بدليل قوله في الايضاح الذي هو كالشرح
لهذا الكتاب قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من
تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزيات والغاني فقال يعرف الخ
للتفريع لا للتعليل حتي يرد عليه ان مجرد استعمالها في الجزي لا يوجب
اختصاصها به لصحته علي تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص
معتبر في ذلك الاصطلاح ويجاب بان ترك العلم الي المعرفة يستدعي نكتة
والجريان علي ذلك الاستعمال يصح نكتة له **قوله** ادراكات جزيية
هي معرفة كل فرد فرد من جزيات الاحوال المذكورة جزيية المدرك
يستلزم جزيية الادراك بالاضافة الي ادراك الكلي لان ادراك الكلي
كلي لا ادراك الجزي ولهذا تعرض لجزيية الادراك واشار بالتفسير
الي ان جزيية الادراك بجزيية المدركات ولا لمقتضي الاصطلاح السابق
هو تخصيص المعرفة بالجزيات بحسب الظاهر كون متعلق المعرفة
جزيا لا نفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من التاكيد اللفظي
وقد يجعل من قبيل وصف الشي بنفسه قصدا الي الكمال والمراد كل فرد
منفرد عن الاخر وحاصله معرفة كل فرد علي سبيل التفصيل والانفراد
دون الاقتران وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال
معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة
في الاثبات قد تعم كما سيجي انشا الله تعالي ويحتمل علي حذف المضاف
وهو كل بتلك القرينة **قوله** بمعني اي فرد الخ اشارة الي ان الاستغراق
عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل **قوله** او البعض
الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض
المطلق اذ لا جهالة فيه بل وجه الفساد فيه حصول هذا العلم لمن عرف
مسالة منه كما صرح به وبالبعض المعين الحذف والاضمار ونحو ذلك او
الثلاثة والاربعة ونحوها ثم عدم الدلالة موجودة في البعض الغير
المعين كما لا يخفي **قوله** لكل من عرف مسيلة منه قيل المراد منه ان الثلاثة
متضمنة

متضمنة لثلاثة احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة
الجمع فلا يلزم من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسالة واحدة
مطلقا **قوله** وكذا المحسنات البديعية هذا مبني علي المشهور واما
علي ما حققه فيما سبق من المحسنات قد يقتضيها الحال فلا تخرج
ما ذكر وعلم البديع انما يخرج من التعريف حينيذ بالحيثية المرادة
كعلم البيان بعينه **قوله** وهو قرينة خفية يعني وصف الاحوال
بما ذكر اما كونه قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف بصفة وما
في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق فاذا قيل اكرم الرجل
العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال
لكون اللفظ يطابق بها مقتضي الحال فينساق الذهن الي اعتبار
الحيثية واما الخفا فواضح **قوله** عبارة عن معرفة هذه الاحوال
هذا علي حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال
قال للزوم ان يكون معرفة هذه الاحوال عين علم المعاني لم يحتج الي
ذلك **قوله** وهذا واضح لزوما ودفعا دافعا وقد يناقش بانه انما يلزم
اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزيية
علي حذف المضاف وانت خبير بان علم المعاني ليس عبارة عن تلك
الاحوال من حيث هي بل من الحيثية المذكورة فالاحتياج الي قيد
الحيثية باق فتامل **قوله** وليس مقتضي الحال الا تلك الاحوال
بعينها حاصل السوال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقد يجاب
بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزيية كالتاكيد المخصوص في ان
زيدا قايم وبمقتضي الحال الخصوصيات الكلية كالتاكيد الكلام مطلقا
واما القول بان المراد بمقتضي الحال الكيفية العارضة للالفاظ بسبب
الاحوال كالكيفية الحاصلة في زيدا عرفت من تقديم المفعول الكيفية
العارضة للالفاظ به فيما لم يذهب اليه احد **قوله** قلت تسامحوا الي اخره

حاصل الجواب ان الاتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي
المكيف بكيفية مخصوصة لا نفس الاحوال وبالمطابقة صدق المطابق
بزنة المفعول على المطابق بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المنطقيين
فانهم يقولون الكلي يطابق للجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم
هو المطابق بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين ثم المعنى
الاحوال التي بسبب اشتمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيات
الكلام الذي هو مقتضى الحال **قوله** والا فمقتضى الحال عند التحقيق
كلام موكد استدل عليه في شرح المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني
على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف
او التقديم او التاخير وعورض بان قولهم انكار المخاطب وتردده
وخلو ذهنه يقتضي تاكيد الكلام وجوبا واستحسانا وتجريده
عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحال المقتضية للذكر للحذف
للتعريف للتنكير الى غير ذلك محكم فان المقتضى نفس تلك الاحوال
والتوكيد يجعل على الحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحال
في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف
واما ذكر من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض
المقتضيات كالمؤكد انواذا ان التعريف عما يذكر فوجه حمل
الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل
والقول بان المقتضى نفس التاكيد والتعريف لا ذاتيهما مرفوع
بان مرجع اقتضائهما اقتضاء ذاتيهما وبانه لما جعل الالتفات
مسموعا التعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا
على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي لا الكلي الذي جعله مقتضى الحال
فلما احتيج الى التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق
للتصريح في معظم المواضع اولى وان وجد التفاوت بين التاويلين بان

في احدهما

76

في احدهما اعطاء الكلي حكم الجزئي الذي هو عينه في التحقيق وفي الاخر
اعطاء المسبب حكم السبب الذي هو غيره ويرد على الاول بعد تسليم
ان المقتضى ذاتهما انه ينبغي ان يكون المطلب مخصوصا بزيادة كخفته
او كثرة او نحوهما وليس بظاهرها هنا والاظهر حمله على تقدير المضاف
او التجوز في النسبة الايقاعية او جعل الذكر مجازا عن الايراد من قبيل
ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكر في الاجمال والتفصيل وعلى الثاني
انه منقوض بالحذف والطي ونحو ذلك اذ لا يصح انه متعلق بالمذكور فجعله
مذكورا اللهم الا ان يحمل على ان الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه
ان يكون مذكورا في هذه الحالة ولا يخفى بعده **قوله** انه كلام موكد
قيل انما لم يقل كلام موكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد اشارة الى ان
الحال انما يقتضي خصوصية في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه
بنحو ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل المقتضي الموكد
لا نفس التاكيد لا مر دعاه اليه على ما سبق **قوله** واحوال الاسناد ايضا
الى جواب عما يتوهم من ان احوال الاسناد غير مندرجة فيما سبق لعدم
كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن وضمير ايضا راجع الى احوال
اللفظ **قوله** تتبع خواص تراكيب الى تحقيق معنى التعريف وفوايد
قيوده يستدعي نوع بسط فليطلب من شرح المفتاح للشريف **قوله**
لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي في الايضاح وهو انه قوله
وغيره مبهم ويجب صيانة الحد وعن الالفاظ المبهمة لان المصنف
لم يذكره استقلالا بل نوربه الوجهين السابقين حيث قال على ان
قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به فكانه لم يعتد به وقد
حقق الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان **قوله**
والثاني انه فسر التراكيب الحاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول لانه
اخذ فيه تراكيب البلغاء ومعرفتها تتوقف على معرفة البلاغة المتوقفة
لمجهوله الماخوذة في تعريفها التراكيب فان اراد بها تراكيب البلغاء

ابي ذكر المانع

اشار اليه

فتقرجا الدور في تعريف البلاغة وبقيت مجهولة لان التعريف الدوري
لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة اجهلت تراكيب
البلغا الماخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على معرفة
البلاغة وان اراد غيرها ولم يبينه كانت الجهالة بحالها وعلى
هذا التقدير لا يرد ان يقال لزوم الدور او ذكر المجهول في تعريف
البلاغة لا يكون سببا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكر فلا
احتياج الى بيان لزوم الدور في تعريف المعاني نعم يرد ان قوله
وقد عرفتها في كتابه الخ يشير الى ان لزوم المحذور الزامي يبتني على
تعريف السكاكي للبلاغة بما ذكره فلا يصح سببا لعدول المص عن
تعريف المعاني بما ذكر لعدم تعريفه البلاغة بما عرفها به السكاكي
وقد يوجه بانه لما كان لزوم المحذور في تعريف المعاني على التقدير
معتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جد
في الهرب عن الدور فعدل عنه **قوله** كما صرح به في كتابه حيث
قال في اخر القسم الثالث واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان
معرفة خواص تراكيب البلغا ومعرفة صياغة المعاني الخ **قوله** تعريف
المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التي لا تخل بالمقصود
لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة او الاصول والقواعد او ادراكها
والمعرفة ليست منها والغرض ان المعاني ملكة مفيدة لتلك
المعرفة او اصول وقواعد مفيدة اياها ولو اريد بالتتبع الملكة
المبنية عليه لكان اظهر **قوله** تنبيها على انه معرفة حاصلة
الخ مبني على احد المذهبين وهو انه اذا استعمل السبب في المسبب
او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص او السبب المخصوص مثلا
اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق
النبات **قوله** حتى ان معرفة العرب الخ وكذا علم الله وعلم ملائكته
ثم هذه العلوم وان كانت تخرج عن التعريف بقوله ليحترز الخ
جعل

جعل جزا منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر على ان في
ذكر التتبع فوايد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه
على طريق العلم **قوله** بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشار الى منع ذلك
بان يقال قوله وهي تراكيب البلغا ليس جزا من التفسير بل التفسير
قوله الصادرة عمن له فضل تمييز وهذه جملة معترضة لبيان ان
هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغا فلا يلزم منه اخذ البلغا في
تفسير التراكيب **قوله** واقول لا يفهم من قوله توفيه خواصها الى اخره
حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور ومنع صحة
لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر
بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان المفهوم
من التادية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون
التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هي بلوغ
المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بحمل كلام غيره على
ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان
ركيكا اللهم الا ان تحمل التادية على تقريرها وكشفها على التعبير
سوا كانت مقاصده ام لا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المصنف
فيكفي له تبادر تراكيب المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف
ولا حاجة له الى ان ينفي انفهام غيرها مطلقا فقوله لا يفهم الى اخره محمول
على المبالغة في مقام المحاورة كما سبق مثله والمناقشة في العبارة بعد
وضوح المقصود ليس من داب المحصلين **قوله** معنى تطبيق الكلام لمقتضى
الحال اراد به معنى تطبيق كلامه له والا فقد ذكر في شرح المفتاح في قوله
تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يولده وتطبيقه
ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتتبعه وتطبيقه ان يحمله على
ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفية وقد صرح
بان المراد توفية خواص تراكيب لنفسه فتامل **قوله** تراكيب ذلك المتكلم

قال الشريف في شرح المفتاح وليس ينبغي اذ لم يعرف لها خواص حتى يبين انها وقد يجاب بان الاصل في تعريف الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجي في احوال المسند اليه من هذا الكتاب وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغا لا محقق في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظاهر واما اذا اريد اشخاصها فلان المعنى يكون وايرادا مثال التشبيهات والمجازات وامثال هذه كثيرة مستعملة ليقال فعلت ما فعلت وقلت ما قلت ولا يشتبه المراد منها على احد له مسكة من الادراك فتجوز ارادته في التعريف وكذا الحال في توفية خواص التراكيب فانها بمعنى توفية انواعها او امثالها ثم تراكيب المتكلم مفهومة من قوله تاديه المعاني اذ المعنى بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتراكيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة حقها في علم المعاني وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المطروحة في علم البيان على وجهها قوله كيفية تطبيق اي كيف يولف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال قوله وينحصر المقصود الخ لا يخفى ان ضمير ينحصر في عبارة المتن راجع الى علم المعاني لكن لما قال المصنف في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب وينحصر المقصود الخ اورد الشارح لفظ المقصود تاسيا به وتنبيها على ان المنحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا يظهر اخراج الاشيا الثلاثة وان عدت مندرجة في علم المعاني تغليبا لشدة اتصالها به بحيث دونت معه فلفظ من بيانية في التحقيق فعلى هذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل انحصار الكل في الاجزا وارتباط قوله والا لصدق علم المعاني حيث لم يقل يصدق المقصود من علم المعاني بما قبله واندفع ما يقال ان المنحصر هو المقصود من علم المعاني وصدقه على كل باب ظاهر فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشيا الثلاثة خارجة عن علم المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى اقحام المقصود لاخراجها وان اجزا العلوم ثلاثة كما تقرر الموضوعات

والمبادي

والمبادي والمسايل فلا يكون الكل اعني علم المعاني منحصرا في الاجزا الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصود على جميعه بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذي هو بعض من علم المعاني المتناول ولو بحسب التغليب والتسامح له ولغيره من الاشيا الثلاثة والمبادي والموضوعات لاستقام الكلام ايضا قوله وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى انه انه يجوز حمل العلم على الملكة والحصر على حصر المسبب في السبب كما قيل مع بعده فتامل
قوله وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات في الابواب الثمانية اصول وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى انه يجوز حمل العلم على الملكة والحصر على حصر المسبب كما قيل مع بعده فتامل قوله لا محالة مصدر ميمي بمعنى التحول من حال الى كذا اي يحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجودة والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها معتبرة تاكيد الحكم قوله قايمة بنفس المتكلم لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي ايقاع النسبة او انتزاعها وفي اضرب مثلا هو طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا متاصلا كساير صفات النفس لا انها معقولة لها له حاصلة صورتها في ذهنه للقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجابه لا مجرد تصوره كذا نقل عن الشارح في قوله ثم تعلق احد الجزئين بالاخر مسامحة اذ النسبة بهذا المعنى قايمة باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب او بحسب الظاهر او المراد قيامها لولا المانع او ان من شانها القيام بها والقرينة ما سيصرح به الى على ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم يكون باحد الامور الاربعة من ان قول الشاك والمجنون والنايم والساهي كلام اذ من البين انه لا قيام للنسبة بالمعنى المذكور بنفس من بها قوله لانه لا يتمهل النسبة الانشايية ولو اريد بايقاع

النسبة احداثها في الكلام حتى يشمل الانشا فان من اوجد التكلم
باضرب اوجد النسبة المشتمل هو عليها للغي ذكر الانتزاع لغوا
معتمدا للمعنى مع انه مخالف للاستعمال ولو ارجع النفي في قوله
والا فانشا الى القيد والمقيد جميعا مع انه خلاف الظاهر لكفوان
يقال ان كان له نسبة فخبر والا فانشا فتامل **قوله** سوا كان ايجابا
اوسلبا المضاف محذوف اي تعلق ايجاب اوسلب والا فنفس
التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى **قوله** في احد الازمنة
الثلاثة فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار الاستقبالية نحو سيقوم
زيد يلزم ان تكون كلها كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها في الحال
تطابقها **قوله** تطابقه او لا تطابقه لتكثير المغايرة وتمهيد للبيان
المذكورة في التنبيه الاتي لا انه مدار الفرق بين الخبر والانشا
كما لا يخفى **قوله** فالكلام خبر من حيث احتماله للصدق والكذب
كما انه قضية ومسالة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه يشتمل
على الحكم ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه **قوله** والانشا
لكن نسبة خارج كذلك المقصود ارجاع النفي الى القيد الا وللجزئية
على ما اشتهر انه لا خارج للانشا **قوله** اذا كان فعلا او معناه اراد بالفعل
الاصطلاحي وبمعناه ما يعم المتعارف وهو ما يفهم منه معنى الفعل
لا بصيغته كحروف التنبيه واسما الاشارة ونظايرها وشبه
الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك بصيغته **قوله** ولا جهة
لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق
في الاعتبار دوا وفرق الانشا لعلى اللطايف كما سيصرح به لنفسه
في اول احوال الاسناد **قوله** ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام
بالبليغ اجيب بان الغرض التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ في
مفهوم الاطناب ولو لم تقيد الزيادة بكونها لفايدة لم يفهم اعتبارها
في مفهومه وان كان كذلك في نفس الامر **قوله** ومن رام اليه قوله

قوله لا انه مدار الفرق الخ هذا ممنوع بل يجوز ان يكون الكلام مدار الفرق بنا على ان المراد تحقق مطابقته او لا تحقق ح في الانشائية تطابق او لا لا كلام تحقق مطابقتها ولهذا قال شيخ الاسلام في حاشيته على المختصر كما يقال قد يكون لبعض الانشا خارج نحو اذ به قايم بل يكون ذلك في جميع الانشاءات لان النسبة بين كل امرين في الواقع اما ثبوتية او سلبية على طريق الحصر العقلي لانا نعرف المقصود فارج بعدم مطابقته عارك كاذب صادق والاكاذب انتهى وقال شيخنا الشمس بعيد في شرح العوايد وقد يقال النسبة خارج تطابقه او لا الا انه لم يقصد منه المطابقة بينهما وجودا او عدما ولا يلتفت اليها فتامل لكنه تحصيل

فمفاد كلامه اكثر واظهر رد على الخلخالي واشارة الى ان كلام المصنف
ايضا فاسد في نظر ارباب الفن لقصوره عن افادة ما يهمه **قوله**
مخل بابا سادسا هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب
المصنف فالباب السادس هو الانشا وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم
من الترتيب السابق المذكور في المتن ولا يخلو الكلام عن الاشارة الى ان
الترتيب الاقرب هو الذي ذكره لا ما ذكره المصنف **قوله** ولذا لم يقل
احوال القصر اي لكون القصر والفصل والوصل احوالا في انفسها واما
الانشا فلما وسط بينهما لا قتضا سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة
بطرفيه ولظهوره لم يتعرض له **قوله** هذا البحث بالتنبيه
اي علم من وسمه وسما اذا اثر فيه بسمة وكي والهما عوض عن الواو
وانما قوله لانه قد سبق منه ذكر ما انشا رالى ان التنبيه انما يستعمل
فيما يتعلق به ضرب من العلم سابقا اوكان في حكمه كالبديهيات
او انه يستعمل فيما لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما يتعلق به علم سابق
في حكمه **قوله** فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف
الخبر بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر عن الشي
على ما هو عليه فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة
على معرفة الجزء واعترض عليه الشارح في شرح المفتاح بان اللازم
فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا فساد تعريف الخبر
على التعيين كما هو المدعى كما هو المدعي وانت خبير بان ما ذكره حق
بحسب نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما على التعيين
مثلا يقال فيما نحن فيه اخذ الصدق في تعريف الخبر غير صحيح لانه
مفسر بالخبر فاخذه في تفسيره دورا وكذا نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر
لان الصدق ماخوذ في تفسيره فاخذه في تفسير الصدق يوجب الدور ثم
المراد من الاخبار المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدي بعن لا الاتيان
بالجملة الخبرية حتى يعود الدور وهو بالبنى على ما اختاره في شرح المفتاح

النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفي فالاخبار والكشف عنها على ما هي عليه صدق وعلى خلافه كذب ونحوا صحيح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد دون اخبرت عن نسبة القيام اليه **قوله** تعريف لما هو صفة المتكلم اورد عليه ان معنى صدق المتكلم فقد اتحد الصدقان والغرض في هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين واجاب الفاضل المحشي بان الصدق والكذب وان اتحدا في التعريف على ذلك التقدير يمكن الخبر يتعدد فيهما كما ذكره فلا دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين مستلزم وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه معرفا لما هو صفة الكلام لا يقال صفة المتكلم غير صفة الكلام بحسب الظاهر فيصح التعريف بحسبه لانا نقول تسليم اتحاد الصدق والكذب ينافيه واما ثانيا فلانه لا غرض للمعترض من لزوم الدور لا لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتلخيصه ان الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين لا يصح دافعا للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت ان القول بان المعرف بالخبر على الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا بالاهم وترك ما يلزم فان الواجب تعريف الصدق الذي وقع جزءا من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا لو سلم لا يرد على الشارح وانما يرد على من عرف صدق المتكلم اذ ثبت ان هذا التعريف منه في صدقهما ان اجزاء تعريف الخبر فلبتأمل **قوله** اي مطابقة حكمه قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع الى الخبر فيدور قلت ذكر الضمير تسامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للواقع والحق ان المقصود هو الايماء الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطته يصف الخبر بهما **قوله**

وهو الخارج

وهو الخارج الذي الخ اراد به خارج ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان كما سيأتي وقد اشار اليه في شرح المقاصد **قوله** بيان ذلك الخ المراد بوقوع النسبة ثبوتها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر ان خبران قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر بالاسم باعتبار ان الشيئين ادرني راجع اليهما ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام فالغائب بقوله ثم قطع النظر دال خلافه عليه حكما لكن لا نرم عليه محموله وهو الظرف المذكور ووقع في موقعه ادخل عليه الفا وهي في الحقيقة زايدة في الخبر على مذهب الاخفش وقوله اما بالثبوت في موقع الصفة لمقدر المعنى دال على وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك واما الواو في لا بد وان يكون فهي اما داخلة بين اسم لا وخبرها لتاكيد اللصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام **قوله** لمطابقة هذه النسبة الظاهر انها هي النسبة التي يدل عليها الخبر وكلامه في كتبه يدل على انها وقوع النسبة اولا وقوعها والشريف جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور مطابقتها مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والموقوع باحد الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان تتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول مصرحون بان اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا شك ان القضية محتملة للصدق والكذب فليتأمل **قوله** للمعرف الظاهر الخ فيه الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفي الثاني ما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا لنسبة خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل

لا ما يرادف الاعيان فقوله للعرف الظاهر علة لانتفا القدح وقوله
فانا لو قطعنا النظر الى بيان وجه العرف وسكتنا عن بطلان المثال الثاني
مع ان العرف يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج في الموضعين وان
كان الظاهر الا ان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة
غير عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا لنسبته الخارجية ما
يرادف العين لم يتحقق الصدق مثلا فيما حكم فيه بالامور العقلية
على العقلية ايجابا اذ ليس شي من طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن
ان ينسب احدهما الى الاخر في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة
الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس لمطابقة
الخارج المذكور البتة لانه متصف بالامكان سوا وجد في الخارج او لم يوجد
ولا ضرورة الى حمل الخارج في عبارة الشارح على ما يرادف الاعيان
حتى يرد خروج امثال هذه القضايا ونحتاج الى الجواب بان المعتبر
في اللغة والمتعارف الواقع في محاورات البلغا هو القضايا الخارجية
فلا ضير في خروج غيرها عن الضابطة فتامل **قوله** قيل مطابقته
لاعتقاد المخبر فيرد على النظام قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع
اما ان يكون اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت
المطلوب وان كان الثاني بطل قولكم صدق الخبر مطابقته لاعتقاد
المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد كذبته جوابه انا نختار الاول ونقول
صدق هذه القضية المخصوصة بمطابقتها للواقع لا يستلزم
ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبكم وانما
يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة الواقع فتامل **قوله** اللهم الا
ان يقال الخ قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف
وكانه يستعان في اثباته بالله تعالى و... وجه الضعف هاهنا انه
خلاف المتبادر وانه يوهم جريان الكذب في الانشاات وهو مخالف
للاجماع فليتامل **قوله** فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه وهو كلام

لنسبته

81

لنسبته خارج ان لم يشترط كون تلك النسبة كاينة في اعتقاد القايل
به **قوله** وتمسك النظام الخ التعريفات وان كانت من قبيل التصورات
ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا
حد لذلك الشي او رسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر
الى الدعوى الضمني فلا اشكال **قوله** فلو كان الصدق عبارة الخ فيه
ايما الى ان الاستدلال به وان اثبت مذهب المستدل في جانب
الكذب حيث جعل مناطه عدم مطابقة الاعتقاد اذ اشتراط مطا
الواقع صحة لا يذهب اليه وهم لا يثبت في جانب الصدق اثباتا
ظاهرا الا لنفي مذهب الخصم ولا يثبت مذهب المستدل لاحتمال
كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد مع الواقع جميعا ثم اذا
انظم اليه عدم القايل بالفصل بين كون الكذب انتفا مطابقة الاعتقا
وكون الصدق مطابقته لاستقام في الجملة **قوله** وهو ان شهادتنا هذه
عن صميم القلب يريد ان كون هذه الشهادة عن صميم القلب كما انه
خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب
الله اياهم راجع الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم
فلا يصح الاستدلال بالاية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان
واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما سياتي من انه قد يوكد الخبر
بالنظر الى لازم فايدة اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم
هذا وقد يقال التوكيدات انما يوكد الحكم الذي دخلت عليه وكذا
لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل في نشهد بل في انك لرسول الله فالو
ان يجعل الحكم المتضمن الذي اشعرت به التواكيد هو ان اخبارهم
بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره في شرح المفتاح
ويجاب بان التواكيد وان دخلت في المشهود به لكنها تشعر
بان الشهادة عن صميم القلب ولا منافات بينهما **قوله** ليس بشي
لظهور انه ليس بخبر بل انشا كما صرح فيما سياتي بان حاصل

الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله تعين
حمل قوله ليس لشي علي ان المذكور لا يصلح للمسند اليه كما هو المعروف
في امثاله لكن يرد ان يقال يجوز ان يكون نشهد اخبارا بالشهادة
في الحال او علي الاستمرار كما ذكره في شرح المفتاح لا انشا لها ولو سلم كونها
انشا لما جاز رجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبارا بصدوره
عنهم كما جوز في شرح الكشاف مثله في قوله تعالي ولهم عذاب اليم
بما كانوا يكذبون **قوله** وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا الخ
اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة تتضمن
قولهم هذا مسمي بالشهادة اي جزيا تها كما يقال الانسان و الفرس
يسمي كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية المتضمنة كاذبة
نظرا الي مدلولها العرفي وهو صدورها عن علم ومواطاة ولذا قال
في الفوايد الغياثية لا تسميته شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا
مراد القايل بان المراد الكاذبون في تسميتهما شهادة والمناقشة
في العبارة ليست من داب المحققين فاندفع النظر وقد يقال لا يتعين
رجوع التكذيب من الله تعالي الي كون الاخبار مسمي بالشهادة عرفا نظرا
الي مدلوله فلا يكون هذا رد اخر بل يرجع الي الوجه الاول **قوله**
فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل الخ اذ لا معني لان يقال لا نسلم ان رجوع الكذب
الي قولهم انك لرسول الله لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الي زعمهم
حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه
ان صحة استدلال النظام موقوفة علي رجوع التكذيب الي المشهود
به يعني قوله انك لرسول الله بالنظر الي الواقع فحاصل الجواب انا لا
نسلم رجوع التكذيب الي المشهود به بحسب نفس الامر لا يجوز رجوعه
الي الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا
كلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان القايل المذكور لم يصرح بقيد
في نفس الامر اعتمادا علي انه المتبادر كما لا يخفي علي المنصف فهو بعد

لا وجه

لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المومن علي الصلاح **قوله**
واعلم ان ها هنا وجها اخر لم يذكره القوم هذا الوجه ماخوذ مما ذكره
الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والحلف بكسر اللام
مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلاث في القاموس
بمعني القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني
اكثر وقد يجي بمعني الظن فيتعدي الي مفعولين والمراد رجوع
الكذب الي قولهم لم يقولوا ذلك والا لانتقاض التفرق وسلولا اسم
ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية و التانيث وقوله ما اردنا
الي ان كذبنا رسول الله صلي الله عليه وسلم اي ما اردت حتي انتهي
الي تكذيب رسول الله صلي الله عليه وسلم اياك والمقت البغض هذا وقد يقال
معني الاية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا تعتمد
عليهم يا محمد بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك
فان الكذوب قد يصدق **قوله** الجاحظ انكر بيان للحاصل
المعني واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل لحذف فعله اي
قال الجاحظ لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة فزعم فهذه اقسا
ستة لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث
قال في تقرير مذهب الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد
المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد وعدمه فالاول هو
الصادق والثالث هو الكاذب والثاني والرابع كل منهما ليس بصادق
ولا كاذب لانا نقول كل من الثاني والرابع يشمل قسمين لان عدم
اعتقاد المطابقة اما بانتفا نفس الاعتقاد او بانتفا تعلقه
بالمطابقة ومتي علي عدم اعتقاد المطابقة فالاقسام المذكورة
في الايضاح ستة ايضا **قوله** مطابقته للواقع مع اعتقاد انه مطابق
اشار الي ان مطابقته للخبر لا للواقع لئلا ينفك نظم الكلام
لان ضمير مطابقته في تقرير المذهبين راجع الي الخبر باعتبار حكمه

ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من ذلك الضمير والمعنى موافقا
لما في الايضاح الصدق مطابقة الخبر اي حكمه للواقع مقرونا ذلك
الخبر مع اعتقاد مطابقته له ثم الضمير في معه راجع الى مطلق
الاعتقاد المذكور وكونه متعلقه في جانب الصدق مطابقة الوا[قع]
وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام **قوله** ويلزم
الاول الخ قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ جواب
سوال مقدر تقديره ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع
والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شي منهما ولم يثبت
هذا مما ذكرته حيث لم تذكر مطابقة الاعتقاد في الاول وعدم
مطابقته في الثاني وتقرير الجواب انه يلزم في الاول اي مطابقة
الواقع مع اعتقاد المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المعتبر
في مذهب الجاحظ وهو الشرط في المطابقة للواقع ومحصله لزوم
مطابقة المجموع فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق
الواقع والاعتقاد على هذا ظاهر اذ لو لم يتطابقا لم يلزم
مطابقته للاعتقاد المفهوم بقرينة المقام وكذا القياس في جانب
الكذب ولا يرد ان تعليل اللزوم بالتوافق باطل لان اعتقاد
المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع
والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة السما تحتنا للواقع ثم
ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في القدر المفهوم من الخبر فلا يرد
مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت
رجلا فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الاعتقاد والواقع
فليتامل **قوله** فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى رد
ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من ان الخبر ان طابقه
الواقع واعتقد المخبر بذلك المطابقة فصدق وان لم يطابقه و
اعتقد عدم المطابقة فكذب وان طابقه واعتقد عدم المطا[بقة]

اولم

او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة فوجه الخبط انه ترك قسمين
من اقسام الواسطة وهي المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا و
عدمها مع عدمه **قوله** وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلخالي
حيث زعم ان مذهب النظام يحتمل الواسطة واما الخبط باعتبار
توهم ان المشكوك ليس بخبر تحرزا عن لزوم الواسطة مع انه
خبر ولا يلزم الواسطة فليس خبطها في نفس تقرير المذهب
وهو المفهوم من العبارة فتامل **قوله** وقد وقع في شرح المفتاح
الخ عبارة المفتاح في بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض
الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه كذلك سواء كان
ذلك الاعتقاد او الظن خطا او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله
تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك هذا البعض فذكر
العلامة في شرحه ان ما ذكر مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم هو المعهود
يعني المطابقة للواقع والضمير في قوله لا طباقه راجع الى الحكم
الغير المطابق للواقع له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد
خطا او صوابا لا يلايمه اذ على تقدير كونه خطا فكيف يكون الحكم
المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وكذا ان الاية
المذكورة لا تكون متمسكا له مع انه يلزم اختلاف الراجع والمرجوع
اليه وقوله يقضي منه العجب اي يبلغ الى نهايته ويؤدي منه
العجب او يحكم به **قوله** واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى
افترى الاية هذا حاصل المعنى والا فلا قرب ان قول المصنف
بدليل متعلق بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ كذا مستدلا بدليل
قوله تعالى افترى بفتح الهمزة اصله أأفترى حذفت الهمزة الثانية
وابقيت الاولى لانها علامة **قوله** بالحصر والشرح عدل عما في الايضاح
حيث قال فانهم حصروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم للرسالة الى ما في
ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا في الامرين خبر البعث

سوليل قوله تعالي حكاية هل ندلكم علي رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق
انكم لفي خلق جديد افتري الاية وغايته ما يقال ان حكم خبر البعث
ودعوي الرسالة واحد عند هولاء الكفار فترديد احدهما بين الامرين
يستدعي ترديد الاخر فافهم قوله علي سبيل منع الخلو اراد به المعني
الاعم الشامل للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما يكون
علي سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس
الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين وانما محط نظرهم مجرد
منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين مجرد الكذب
والكذب مع شناعة اخري فليتامل قوله لكان اظهر اشارة الي ان
هذا اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره ظاهر ايضا اما الاول فلان
عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي تجويزهم اياه حتي ينافي الترديد
بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المصنف كما اشار
اليه الشارح ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث
لا يجوزونه فلا يجوز ان يراد باحد شقي الترديد لا يستلزم التجويز
لم في اصرهذا المعني من عبارة نوع خفا قوله وايضا لا دلالة
لقوله ام به جنة علي معني ام صدق فيه بحث انه لا يلزم من
عدم ارادتهم بقولهم ام به جنة ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق
عليه الصدق ولا يخفي ان المفيد للمستدل هو هذا فليتامل قوله
فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا وليس بخبر مثل الاولي
الواو مكان او لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما وهو
مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر
معني الترديد واما اذا كان المراد فقرا منا ره عليه الصلاة والسلام
بالبعث علي الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظا واو القضية
منفصلة حقيقية في نفس الامر كما سبق فلا يتصف اخباره عليه
السلام عندهم الا باحدهما علي ان او تجي بمعني الواو قوله دونه

بحث

بحث قال الفاضل المحشي وذلك لان الانحصار في الانشا والخبر
انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بحقيقة علي
زعم هذا القايل وان الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام
المجنون واسطة بينهما انتهي وفي التوجيهين بحث اما في الاول فلان
الكلام عند ارباب المعاني ما يشتمل علي المسند والمسند اليه كما يدل عليه
قولهم المشكوك والموهوم خبر علي ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر
المجنون كذلك فلا معني لزعم القايل واما الثاني فلان الحصر
فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان
لنسبة المدلولة خارج فخبر والا فانشا فلا ثالث اصلا الا ان
يعتبر اصطلاح فلا يسمع قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمي خبرا
لا يذهب عليك ان الوهم ان مقصود هذا البعض نفي الفرق بين هذه
النسبة الخبرية والتقييدية في احتمال الصدق والكذب
لا التفريد بين الخبرية والانشائية والمراد بالنسبة في قوله
لا فرق بين النسبة بما يتوهم كونها موردا للايجاب والنفي في الجملة
حتي يخرج النسبة الانشائية من البين وضمير عنها راجع الي تلك
النسبة فلا يتجه علي قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمي خبرا ان النسبة
في اضرب بهذه المثابة مع انها لا تسمي خبرا قوله وفيه نظر لوجوب
علم المخاطب الخ توجيه النظر ان الظاهر من عبارة ذلك البعض
حيث اورد لا النافية للجنس والاستثناء المفيد لعموم
المستثني منه نفي الفرق بينهما من جميع الوجوه سوي التعبير
والمفهوم من قرينة المقابلة بالمشهور نفي فرق يختلفان به
في الاحتمال وعدمه فاشار الي رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب
الخ والي رد الثاني بقوله بمحل الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما
ما يوجد في بعض النسخ من قوله فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث
هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة

في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان
علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو فقيله
ضرب الشارح عليه الخط لعدم استقامته لان المدعي احتمال النسب
التقييدية لهما من حيث ذاتها وماهيتها ومعلوميتها للمخاطب
وكذا كون تلك المعلومية مستفادة من نفس اللفظ لا يقدح في ذلك
في ذلك الاحتمال كما ان الاخبار البديهية محتملة لهما مع كونها معلومة
وان كانت تلك المعلومية مستفادة من خارج اللفظ وقيل حاصله ان العلم
بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن
الخبرية فعدم احتمالها ليس لاعتبار امر خارج عن ماهيتها الوضعية
بخلاف الاخبار البديهية فالنسبة التقييدية من حيث هي هي اي
من حيث مفهومها بتمامها ماهيتها الوضعية لا تحتملها والخبرية من حيث
هي هي تحتملهما لخروج المانع المذكور اعني المعلومية من ماهيتها
بحسب الوضع فتامل **قوله** حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها
اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني
انتعلمين يضب انا حرشته من قبيل القصر افرادا وقلبا والثاني
ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا لان قوله انا
حرشته صفة مميزة لضب فلو كانت معلومة للمخاطب لم
يتصور ان يزعم ان غيره بالصيد او شاركه فيه وجوابه ان
المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيليا بان ينزل المخاطب العالم
منزلة الجاهل لوجود مخايل الجهل الثاني ان صاحب الكشاف
اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى ان المتقين
ان حمل على المعنى الشرعي بان جعل خطابا لمن عرف تفصيله كانت الصفة
مادحة والا كانت كاشفة وقد صرح به الشريف في حاشيته له فيفهم منه
ان الاوصاف قبل العلم بها قد تكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص

الاوصاف

٨٥

الاوصاف في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل
لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل **قوله** كما ان الاخبار بعد العلم بها
اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اخبارا كما اذا
كان المراد لازم فائدة الخبر بخلاف حافظ للتورية ويمكن ان يقال
مراده ان الاخبار بعد العلم بها قد تكون اوصافا لا انها كذلك دائما بقرينة
ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه
وجواز الجهل لا الى وجوب عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة
انه ناظر الى وجود العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيه انه اخبار البتة
لا اوصاف احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة الخ المراد بها جرى مجرى الكلمة
المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات وبالحكم
المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي المفسر بالاسناد حتى يتوهم
الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائره
وبالمفهوم في قوله لمفهوم الاخرى ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى
يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم بل المفهوم اعم
مما هو بطريق المطابقة للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث
الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب بل الظاهر ان التعريف مبني على ما
سيذكره الشارح من ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هي الجزاء
مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب
فالخبر عندهم منحصر في الحملي **قوله** للقطع بان المسند والمسند
اليه من اوصاف اللفظ هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه
ظاهر الصناعة واما بالنظر للغرض الاصلي والمقصود الاولي وما يراه
ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني وبتبعيتها
في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف
المعاني ثم اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنييه واما اعتبارات
المسند والمسند اليه فانما تظهر جريانها في الالفاظ فهذا يصلح وجها

للاولوية كما لا يخفي **قوله** هو الذي يتصور على البنا للفاعل على من تقرر
الشي اي صار ذا صور **قوله** اظهار للتحسر لان استعمال الكلام المذكور في اظهار
التحزن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة
للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فان كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فمجاز مرسل والاية المذكورة من قبيل الثاني لان الشخص اذا اخبر
عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزمه اظهار التحزن والتحسر فهو من قبيل
ذكر الملزوم وارادة اللازم والي هذا اشار بقوله الشارح في بحث الاستعارة
التمثيلية ثم قوله اظهار تغليب لمتعدد اي في امثال ذلك اظهار **قوله**
وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين عدم كون هذه الاية للاخبار
بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين والثاني
الاستنكاف والباء في بنفسه للتعدية اي يرد فعه نفسه **قوله**
ومثل هل يستوي الذين يعلمون اشار بالتنصيص على ان المثالية الي ان
الاستفهام الانكاري الذي في حكم الاخبار منتظم في السلك المذكور **قوله**
وامثال هذا اكثر من ان يحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا
عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب الشارح بان
كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة
من الاحصاء ورده الرضي بان من اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعل
التفضيل بدون الاشيا الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد ثم اجاب عن اصل
الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سومح في العبارة اعتمادا
على ظهور المراد ويمكن ايضا ان يوجه كلام الشارح بان من التفضيلية
محذوفة كما في قوله تعالى فانه يعلم السر واخفي والمعنى اكثر من غيرها فيصير
التقدير وامثال هذا اكثر من غيرها متباعدة في الكثرة من الاحصاء
فيصير التقييد بر وامثال هذا فتامل **قوله** قومي هم قتلوا المصراع
للحارث ابن وعلة الذهلي اخره فاذا رميت يصيبني سهمي وبعد هذا
البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي

وامية

وامية اسم امراة كانت تلومه علي ترك الانتقام من قوله وقيل اسم
رجل وحرف النداء محذوف اي يا امية واخي مفعول قتلوا ورميت
مع يصيبني تنازعا في سهمي اللام الاولي في كل من مصراعي من المصراعي
البيت الثاني موطية للقسم والاخيرة فيه داخلة علي جواب القسم
والجلل من الاضداد يقع علي الصغري والكبري والثاني هو المراد
البيت والسطوة الاخذ بعنف كما مر وظاهر المعني ظاهر **قوله**
اما الحكم او كونه عالما به او زد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة
كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا
ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل
من الطرفين يجب ان يستلزم عين الاخر ونقيض اللازم لا يستلزم
عين الملزوم بل نقيضه ثم لو كانت ارادة الانفصال داخلة
في نفس القصد كان ينافي الثابت في الخبر اما قصدا فادة الحكم
او قصدا فادة لازمه لم يرد ان تلازم بين القصدين ولا يجوز
انتفاؤهما ممن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده اجيب
بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور في المنفصلة اللزومية
والعنادية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا علي اشار في المنهج
الثالث من منطق الاشارات الي ان المنفصلة غير الحقيقية اما
غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رايت اما زيدا واما عمرا
والعالم اما ان يعبد الله او ينفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا
القبيل لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فيه بحث لانه
لانه ان اراد بايقاع النسبة ضم احدي الكلمتين الي الاخري فهو
لا يفيد لان البحث ليس في افادة ما هو من اوصاف اللفظ وان اراد ما
حقيقة الايقاع اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة
فلا نسلم امتناع القول بعدمه فانه دلالة الجملة الخبرية علي ذلك
الايقاع وضعية لا عقلية فجاز ان يتخلف مدلولها عنها والجواب

حمل الادراك على المعنى الاعم **قوله** فان قلت قد اتفق القوم على
ان مدلول هذا الخبر لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعي
كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع
له حقيقة ترتيب السوال على ما قبله نظرا لان المذكور فيه ان المراد
بالحكم المفاد وهو الوقوع وهذا لا يقتضي كونه مدلولا وضعيا
للخبر حتى يتوجه السوال فان القائل يكون مدلول الخبر هو
الايقاع قائل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذي يدل عليه
الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف في شرح المفتاح
فليفهم **قوله** والا لما وقع ادخال اللام الفاصله بين جواب ما يتمحض
للشرط وما يتضمن معناه على جواب ان الشرطيه المتمحضه له بناء
على تشبيهها بلو شائع في عبارات المصنفين **قوله** عن معناه الذي
وضع له الاولى ان يقال على معناه الذي دل عليه اذ لا محذور في
الاول مطلقا كما في المجاز **قوله** وحينئذ لا يتحقق الكذب
الظاهر انه بيان لبطلان الثاني اعني قوله ولما صح ضرب
زيد الا ونحو وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه لو صح
لم يكن الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع
مثلا مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع لئلا
يلزم اخلاء اللفظ من الموضوع له حينئذ لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول
الخبر في الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر عند من يقول بان
مدلوله الوضعي هو الايقاع مثلا بانتفائه في الواقع بل هو بانتفاء
النسبة التي يشعر بها ذلك المدلول وان تحقق نفسه فلا محذور
قوله وللزم التناقض في الواقع الظاهر من العباره انه معطوف
على قوله لما صح فهو ثالث الوجوه التي استدل بها على ان مدلول
الخبر حكم المخبر بالثبوت او الانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضي
ان يكون معطوفا على قوله لما صح لان لزوم التناقض ناشئ عن عدم

صحة

صحة ضرب زيد في حال من الاحوال الا في حال وجود الضرب كما لا
يخفى وها هنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول
الخبر الاثبات او النفي اذ لما لم يجز اخلاء اللفظ عن معناه الوضعي
لزم تحقق النفي والاثبات عند الاخبار بامرين نقيضين لا يرتفعان
عند الجهل البسيط والمتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا نقول لا خفاء
في وجود التنافي بينهما واجتماع المتنافيين كاجتماع النقيضين فليتامل
ثم في قوله للزم التناقض مسامحه لان التناقض لازم البته والاظهر
ان يقول للزم اجتماع النقيضين ولا يدفع المسامحة قوله في الواقع
اذ التناقض لازم في الواقع الا ان يكون المراد لزومه بين الامور
المتحققه في الواقع لكن العبارة لا تساعده كما لا يخفى ولو حمل
على حذف المضاف اي وجود التناقض في الواقع على ان المصدر اعني
التناقض بمعنى الفاعل اي المتناقض لكان تعسفا **قوله**
فلا نظاهر ان العلم الخ فان قلت تقرير الجواب بهذا الوجه لا يخلو
عن نوع قصور لان من حمل ما يهم المجيب تصحيح جواز الشك عند سماع
الخبر على تقدير كون مدلوله ثبوت المعنى او انتفاؤه وليس مبنى
الشبهة هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشيء ثبوته في الواقع حتى
يتم التصحيح بمجرد منع هذا الاستلزام كيف ولو سلم استلزام العلم
بثبوت الشيء الجزم بانتفاء نقيضه وان لم ينتف في نفس الامر لكان
عدم جواز الشك بحاله فالاظهر في التقرير ان يقال كون مدلول
الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه لا يستلزم الخبر بثبوت مدلوله
في الواقع حتى ينافي الشك لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه
بل يستلزم العلم به بالمعنى الاعم المجامع للشك قلت مدار الجزم بثبوت
الشيء او انتفاء نقيضه عند فهم ذلك الثبوت من الخبر وكون مدلوله
ذلك مثلا ليس الا عدم جواز تخلف المدلول عن الدليل وان العلم بثبوت
الشيء اللازم عند سماع الخبر من كون مدلوله ذلك الثبوت مثلا لا يستلزم

جزم ثبوته في الواقع حتى بيا في الشك لان ذلك العلم بالمعنى الاعم فتامل
قوله وكانهم ارادوا الخ هذا انما يفيد لتوجيه تعيينهم كون مدلول
الخبر الثبوت مثلا لا توجيه حكمهم بان مدلوله الحكم بكذا مع انه
مذكور في السوال مدعي اتفاق القوم على ذلك اللهم الا ان يقال هذا
الاتفاق انما استفيد من اتفاقهم على ذلك المعنى لعدم القايل بالواسطة
لا من تصريحهم به فلا وجه مرادهم من النفي ظهر انعدام الاتفاق المذكور
فتدبر قوله فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد ليس بقايم تناقض لان التناقض
تحقق المتناقضين لهذا مبني على ما ذكره سابقا من انه يمتنع ان يقال
انه لم يرفع النسبة وقد عرفت ما فيه على ان معنى التناقض بينهما هو
انهما لا يصدقان ولا يكذبان وقد عرفت ان الصدق والكذب
ولو عند القايل بان مفهوم الخبر الايقاع او الانتزاع بتحقق النسبة
التي يشعر بها احدهما لا بتحقق نفسه فلا يلزم فيهما ذكره صدق
المتناقضين قوله بل المراد انه يحتمله من حيث هو والاحتمال بهذا
المعنى موجود بالنظر الى الصدق ايضا غايته انه لا تساوي بين الاحتمالين
فلا محذور في تعريفه بما يحتمل الصدق والكذب ويسمى او فايدة
الخبر اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن فلا يرد عليه ان فايدة
الشي ما يترتب عليه والحكم الخارجي ليس كذلك بل المترتب على الخبر علم
المخاطب بذلك على ان فايدة اللفظ ما يستفاد اي يعلم منه وهو الحكم
الخارجي ولو سلم فاطلاق فايدة الخبر على متعلقها لا محذور فيه قوله
وهي بدون الاولى لا تمتنع ذكر هذه المقدمة هاهنا استطرادي
اذ لم يذكر في المعلل اعمية اللازم المذكور حتى يحتاج اليها بل المذكور
فيه مجرد اللزوم بينهما وقد نبه بقوله ان الفايدة الاولى بدون
الثانية تمتنع ثم ليس باستطرادي في كلام المفتاح لانها لم تذكر في صورة
التعليل قوله اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد اراد انه
كناية باللازم عن الملزوم فان مجهولية المساوات لازمة للازم الاعم
اذ المساوات

اذ المساوات فيه فلا علم بها وانما حمله على ذلك لان اللازم الذي نحن بصدده
اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم يقل كما هو حكم اللازم الاعم لئلا يتوهم
اختصاص الحكم بالاعم الوقتي المتبادر من تلك العبارة مع انه يعم الاعتقادي
ولان الكناية ابلغ من التصريح كما تقرر وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى
حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه فاللازم المجهول المساوات محمول على مفهوم
الظاهر متناولا لقسمية اعني المساوات والاعم وفي هذا الحمل تنبيه على
ان اللزوم فيما نحن فيه باعتبار العلم لا باعتبار التحقق في نفس الامر
اذ لا يلزم من وجود الملزوم اعني الحكم في نفسه وجود الخبر فضلا عن
كونه عالما بقي ان يقال حكم اللازم المجهول المساوات هو ان العلم بوجود
الملزوم يستلزم العلم بوجود اللازم بدون العكس والعلم فيما نحن فيه
انما اعتبر بالنسبة الى نفس الملزوم واللازم لا الى وجودهما ولو قيل الفايدة
هو الحكم من حيث وجوده في ذهن المخاطب ولازمه كون المتكلم عالما به
من حيث وجوده فيه لصح معنى اللزوم بلا تكلف قوله وهو بدون الملزوم
لا يمتنع فان قلت حكم اللازم الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناع
بدونه فان تحققت معنى العموم انما يظهر في صورة الوجوب قلت وجوب
الوجود يستلزم عدم الامتناع فكل منهما حكم اللازم الاعم اذ ليس المراد بحكم
الشي هاهنا الا ما يتفرع عليه قوله وزعم العلامة لما كان اللزوم المذكور بين
الامرين المذكورين باعتبار العالمين كان اللازم والملزوم في الحقيقة نفس
العالمين ولهذا فسر العلامة اللازم واللزوم بالاستفادتين بمعنى العالمين
ثم ما ذكره الشارح عن العلامة وكذلك عبارة المفتاح ظاهر في ان المستفاد نفس
الحكم والاستفادة المضافة الى الحكم ليست الا العلم به فلا حاجة الى صرف الكلام
على ظاهره ولهذا قال الشارح في شرح المفتاح كون فايدة الخبر نفس الحكم
هو الموافق للغة فان فايدة الشي انما تطلق على ما يستفاد منه لا على نفس
الاستفادة وحكم فيما بعد بان ما ذكره العلامة موافق لما اورده المص هكذا ينبغي
ان يفهم هذا المقام ثم اعلم ان موافقة كلام العلامة موافق لما اورده

المصنف بالنظر الى الظاهر الكافي في المقامات الخطابية فان الظاهر من كلام
المصنف حمل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه حمل
الاولى والثانية على العالمين لا بطريق القطع لجواز ان يكون نفرضه
في التنبيه للعالمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما وان كان اللازم والملزوم
نفس الغابرين فافهم **قوله** بذلك الحكم من الخبر نفسه قيد به لان علم الحكم
بالمشاهدة مثلا لا يستلزم وجود الخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر
عالما به **قوله** لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم اي بالحكم المخصوص من حيث خصوصه
فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبرنا بشيء علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون المخبر
عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله تعالى قد احاط بكل شيء علما **قوله**
ولا يخطر ببالنا الى اي فلا يصح قولكم ان سماع الخبر كاف في حصول الثاني منه
ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول **قوله**
وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لا بد من التفات
النفس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل
الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر فهم المعاني المقصودة من المتكلم
فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد به قطعي او ظني فانه
يسمى علما في العرف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم قاصد بالخبر
تفهيمه اياه **قوله** ويمكن ان يقال الظاهر ان مراده جعل
الفايدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم ايضا موافقا لما في المفتاح
واعتبار اللزوم باعتبار تحقق الفايدة وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد
لفظ الامكان لما في اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه
لكنه دون التكلف الذي ذكره الفاضل المحشي في تصحيح الاحتمال الاخير
لان الظاهر ان فيه فوات التناسب ايضا ولعل هذا الحمل لكلام
الشارح اقرب مما ذكره الفاضل لان في ذلك فوات التناسب ومخالفة
لكلام المفتاح ولا شيء منهما في هذا واما مخالفة كلام المصنف فمشترك
وكونهما فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان احدى المخالفتين تؤنس بالاخرى
كما لا يخفى

كما لا يخفى فليتامل **قوله مستحضرا** للخبر اي المضمونة على حذف المضاف
قوله منزلة الجاهل ذكر المحشي ان هذا وان تناول بحسب مفهومه قسما ما
ثلاثة الا ان الظاهر المراد به تنزيله منزلة خالي الذهن كما صرح به في
المفتاح وفيه نظر لان الخالي في عبارة المفتاح بمعنى الخالي عن العلم بالفايدة
نفيا وهو الخلو عن الحكم والتردد والانكار ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة
المفتاح مما يرجح قصده الى التعميم ثم الظاهر ان يبقى هذا على عمومه
ويعتبر تخصيص غير المنكر في قوله وغير المنكر كالمنكر بما سوى العالم
لا بالعكس كيلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم في
مثله والله اعلم **قوله** وان كان عالما بالفايدة فغفل عنه ان المراد
بالفايدة لازم فايدة الخبر لانها فايدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد العلم بها
لا يقتضي عدم القصد الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج
الى الجواب بان مبنى التخصيص على انها هي العمدة وفي بعض النسخ بالفايدة
فالامر اظهر **قوله** ومثله هي عصاي غير الاسلوب ايماء الى انه ليس
في تنزيل العالم منزلة الجاهل بل مثله في ان في كل منهما سوق المعلوم مساق
غيره ومع هذا لا يخلو عن سوء ادب والاظهر ان يقال المراد من السوال
استحضار ماهية العصا بصفاتها لتظهر المباينة البعيدة بين المقلوب
والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام بل بصدد جوابه
قوله ولقد علموا لمن اشتراه اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف
وفي لمن اشتراه لام ابتدا كما علمت لزيد قايم ومن اشتراه مبتدا خبره
ما له في الاخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام في لبيس جواب قسم
محذوف وجزا الشرط محذوف كما اشار اليه بقوله لو كانوا يعلمون لامتنعوا
ويحتمل ان تكون لو في الاية للتمني مثلها في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية
فيفيد ايضا نفي العلم بطريق لحن وكيف تجده اما حال من ضمير عليك او من
كلام رب العزة اي مقولا في حقك او في حقه واما حال من ضمير تجده وهو
استيناف في موقع جواب الامر وحاصل معنى الاية لعل الله لقد علم اليهود ان من

تبن

اشتري كتاب السحر والشعوذة اي استبدله واختاره على كتاب الله
تعالى ما له في الاخرة من نصيب من الثواب اصلا ﴿ولبئس ما شروا به انفسهم﴾
اي حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشرا اي بثمرته وما يترتب عليه
من انه لا خلاق له لامتنعوا عنه واعلم ان مساق الكلام التقبيح حالهم بنفي
تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الاية على ما اشير اليه ان من
اشتري كتاب السحر ما له في الاخرة نصيب اصلا لانه ليس له نصيب واجر
على ذلك الشرا ولا يخفى ان هذا نهاية المذموم به فيتحد متعلق العلم
المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غايته المضرة المستفادة من
كلمة بئس الموضوعة للذم التام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون
الثاني في المباحث **قوله** يعني ان شئت ان تعرف الخ لما كان غرابة
تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشي منزلة
الجهل به مع قطع النظر عن المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشي منزلة عدمه
مع قطع النظر عن خصوصية العلم اورد ابتين لاثبات هذا الامر الغريب
والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفائدة وعلى هذا القياس
في زيادة التعجب في الاية الثانية فتامل **قوله** لا اعتبار ان خطابيه
اي اقناعية يفيد ظنا بكونه غير عالم **قوله** لان هذا كلام يلوح
عليه اثر الاهمال تعليل للنفي كما ان قوله بنا تعليل للمعني ووجه
الاهمال ان هذا الخبر ليس بملقى اليهم بل الى الرسول واصحابه عليه
وعليهم السلام وايضا سلب علمهم بردائة الشرا ينافي اثباته في صدر
الاية على انه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم بردائة الشرا منزلة الجهل
لان ارتكاب الشرا انسب بعدم العلم من مقابلة اعني جعلهم بذلك
الجهل وايضا اعتبار ان هذا الخبر الملقى اليهم تعسف **قوله**
لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام قد عرفت جريان هذا التعليل
في الاول ايضا **قوله** وما رميت اذ رميت روي عنه عليه السلام لما التقى
الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصا في وجوه المشركين وقال

شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا اشتغل بعينه فانهزموا فانزل الله
﴿وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى﴾ ووجه تنزيل الرمي الصادر عنه عليه
السلام منزلة عدمه ان اثر ذلك الرمي لما لم يكن يترتب على فعل البشر
جعل الرمي الصادر عنه صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفي
باعتبار الحقيقة والاثبات باعتبار الصورة وهو مراد من قال اي
ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعني ان القيد بين للمنفي والاثبات
للمنفي والمثبت حتى يرد لزوم عدم موارد النفي والاثبات على شي واحد
واما من قال في معناها وما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا فقيل مراده
التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية وان كانت
مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص هذه الرمية معجزة بخلق
الله تعالى لما وجدت عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل
لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات لظهوره ثم المراد من الاية والله
اعلم تنبيه المومنين على انه لا ينبغي لهم الدخول عن الله تعالى والا
بمثل هذا الفعل البديع الذي تطيش بفعله ولو كسبا اولو الاحلام
بمقتضى الجبلة فيظهر نكتة التخصيص ولا يرد جريانه في جميع الافعال
فتامل **قوله** واذا كان قصد المخبر ما ذكره فينبغي الخ اشارة الى ان الفا
في فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى وجه التفريع تو
المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب احد الامرين ينبغي له
ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به افادته لا انقص منه ولا
ازيد حذرا عن اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا
وان كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان
زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وقد ظهر بهذا التقرير تفرع هذا
الكلام على ما قبله ولم يحتج الى ان يقال في توجيهه ان ما ذكر من الانحصار
حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ ولا شك في تفرع هذا على ما ذكر
من ان قصد المخبر الخ واما توسط قوله وقد ينزل العالم الخ بين الاصل والفرع

بتهاج

صح

فلانه لدفع ما يرد على الاصل من ان قصد الخبر لو كان ماذكر لما جاز القا
الخبر الي العالم بهما فقرر الاصل اولا بدفع ما يرد عليه ثم اشتغل
بذكر الفرع واعلم ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني
الخلو والتردد والانكار ظاهر بالقياس الي فايدة الخبر يعني الحكم
واما بالقياس الي لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن الموكد
دون اعتبار التردد والانكار وتحقيقه بما لا مزيد عليه لكن
فيه بحث لان اعتبار التجريد لاعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة
الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الي ما يقصد بالقائها حتي يصح اعتبار
الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل المحشي اخرج
تلك الجمل عن المحلية بالقياس الي لازم الفايده فكيف يمكن اعتبار الخلو
والتجريد بالنسبة اليه فتدبر **قوله** هل هي واقعة ام لا قد
تقرر في كتب النحو امتناع ان يوتي لهل بمعادل وصرح المصنف في اول الباب
السادس بامتناع قولك هل زيد قايم ام عمرو ويجي الشارح هناك وجه
الامتناع فهذا التركيب من الشارح اما بنا علي ما ذهب اليه بعضهم من ان
هل تقع موقع الهمزة فيوتي لها بمعادل مستدلا عليه بقوله
عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان
يكون ام في الحديث منقطعة بان استفهم اولا ثم اضرب وقال بل ثيبا
واما من قبيل اطلاقات المصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم كاستعمال
قط في المضارع المنفي في تفسير تعريف فصاحة المتكلم وفي قوله هاهنا
لا يجتمعان فقطع انها انما تستعمل في الماضي المنفي **قوله** ليس بشي لا يخفي
ان توجيه الشارح مبني علي ان مراد المصنف من الحكم ادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ومن ضمير فيه الراجع الي
الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها علي سبيل الاستخدام اذ لا معني للتردد
في التصديق ومراد الواهم انه لا ضرورة الي ذلك فيراد بالحكم المعني
الثاني ويستغني عن قوله والتردد فيه بنا علي ان خلو الذهن

عنه

عنه بينا ول باطلاقه عدم التصديق وعدم تصوره ايا ولا يخفي
ان ماذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن من تصور
النسبة ليس بشرط للاستغنا عن الموكد فانه اذا تصور المخاطب
نسبة ولم يتوجه الي حالها ولم يلتفت الي نفي ورايها كان في حكم
خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغنا عن الموكد
انما هو اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس بصحيح **قوله**
علي لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الي مصدره بالتاويل المشهور
حصل الاستغنا عن الحكم المذكور من الشارح مبني علي انه الرواية
وانه المناسب لقوله فيما بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه
للمتكلم والمخاطب والا فالبنا للفاعل فيه وكذا في ان يقتصر جايز
ايضا سوا ارجع الضمير في استغني الي المتكلم او المخاطب **قوله**
واسميه الجمله اي صيرورتها اسمية وهي في مقام العدول عن
الفعلية فلا ينافي عد المصنف في الايضاح الجملة الاسمية من نظاير
الجملة الابتدائيه وتذييل فيها اعتباران اعتبار افادتها اصل
الحكم الدوامي الثبوتي واعتبار تاكيدا لحكم بواسطة تلك الافادة والقاد
الي خالي الذهن انما هو مع قطع النظر عن الاعتبار الثاني بل لضرورة
اداء الحكم الدوامي الذي هو مقتضي الحال المقام وعدها من الموكدات
بالنظر الي الاعتبار الثاني فلا منافات **قوله** وحروف العلة اصطلاح
النحاة علي تسميه حروف مفتقرة فيما بينهم مثل ان وان والبا في مثل
وكفي بالله شهيدا ونظايرها حروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال
الثابت وحروف الزياده لانها تزاد في الكلام فان قلت يجب ان لا تكون
زايدة اذا افادت فايدة معنويه اعني التاكيد قلت انما سميت
زايدة لانها لا تغير اصل المعني بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعني الثابت
وتقويته فكانها لم تفد شيا ولما لم يلزمه الاطراد في وجه التسمية لم يتجه
اعتراض الفاضل الرضي انه لم يلزمهم ان يعدوا علي هذا ان ولام

ولام الابتدا او الفاظ التاكيد اسما كانت ام لا زوايد قوله مترددا
فيه طالبا له فيه استخدام لان المراد بضمير فيه الحكم بمعني الوقوع
او اللاوقوع وبضمير له الحكم بمعني الايقاع او الانتزاع وههنا بحث
وهو ان المخاطب اذا تردد في انك تصورت قيام زيد او انكرته فقد
تصورت قيام زيد او قيام زيد متصور ولم يتصور من السامع تردد
او انكار في ذلك فاي حاجة الي التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا
ان يخصص القاعدة بغير نظايرها او يعتبر الدلالة علي حال
السامع فتامل قوله ظن علي خلاف ما انت تخبره به فقد اراد
بالظن ان له ميلانا الي الجانب الاخر من غير ان يحصل الجزم بالحكم
فلا يلزم اندراج المخاطب في المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص
بان يكون عالما في التاكيد ودليل في المسيلة الاستقرا فلا يرد
اطلاق من بعده حسن التاكيد في الجملة الملقاة المتردد السايل
مطلقا لكن اعتبار هذا القصد القدر من التفاوت في التردد حتي
يفرق في مقابله بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا في مقابلة الانكار
المتفاوت بين اداة واداة لا يخلوا عن استبعاد قوله فاما ان
يجعل مجرد الجواب اصلا فيها الخ اراد به جعل مجرد الجواب اصلا
مقتضيا لا يراد ان لقرينة قوله لانه يودي الخ فاندفع ما قيل
من ان كون مطلق الجواب اصلا اي ان لا يقتضي عدم استقامة الاجزاء
بدونها بل الامر بالعكس الي نري ان قولهم الاصل في المبتدا التعريف
معناه ان المبتدا لا يتصور بدون التعريف لا ان التعريف لا يوجد
بدون المبتدا هذا واعلم ان قوله يوجب عدم الاستقامة فتامل
قوله موكدا بان واسمية الجملة ان قلت قدر التاكيد بقدر الانكار
والكافرون انكروا في اول الامر انكارا واحدا فما وجه التاكيدين
قلت يجوز ان يكون الرسل علموا انهم بما جرت عادة المرسلين الاولين و
بتماديهم في الضلال ان انكارهم سيجيء وزعم ادني المرتبة فهي
في نفسه

نفسه فاكدوا بتاكيدين قوله موكدا بالقسم وان والجملة الاسمية
وبعد المصنف في الايضاح القسم في الاية من الموكدات فلعله قصد ذكر الموكدات
التي من جملة اجزاء الكلام الملقي وقوله ربنا يعلم من جملة مستقلة قوله
فالبشرية في اعتقادهم انما يتنافي الرسالة لانهم يزعمون ان المناسبة
بين الانسان والرب لغاية تنزهه وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة
بين الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون الملك رسولا من الله تعالي
ومرسلا لانسان كامل وبهذا اسقط ما يقال البشرية كما تنافي الرسالة
من الله تنافي الرسالة من رسول الله بناء علي وجوب كون الرسول من جنس
المرسل فينبغي ان يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس
المجانس مجانس قوله مبني علي ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخر
هذا التاويل انما يحتاج اليه علي ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق
الظرف الثاني اعني في المرة الاولي بقوله اذ كذبوا وتعلق اذ كذبوا
بمقدر هو في موقع المفعول بحكاية اي حكاية رسل عيسي عليه السلام
الايضاح او بحكاية فلا اذ ليس في الكلام علي هذين الوجهين دلالة
علي ان تكذيب الجميع في المرة الاولي ليكون المعني كما قال الله تعالي حكاية
عن الرسل في المرتين لا ينافي ارادة هذا قوله لاتحاد المرسل والمرسل
به قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة اتحاد
المرسل به لان تكذيب الخبر تكذيب للمخبر سوا تعدد الخبر او المرسل
اولا ولا يحتاج دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل
مدخل فيه لم يتحد الخبر واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص
قد لا يقابل بالانكار رسوا اعتقادا في ذلك الرجل واذا بلغه الخبر
عن غير كلامه بل يقع الانكار علي ان المرسل به اذا كان مطلق
قولهم انا اليكم مرسلون لم يكن بد من ملاحظة وحدة المرسل
قوله فجعل مقتضي الظاهر مقتضي الحال فيه بحث وهو ان هذا انما يصح
لو لم يعتبر في مقتضي الحال اقتضا حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض

تعريف بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بان
يكون على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام ليس
ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا اشكال ان المتبادر من
مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف يجب حمله على المتبادر
وما ذكره هاهنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب
مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر المراد في التعريف
قوله على انه لا معنى لجعل انكاره الخ قيل عليه اذا اريد بجعل الانكار
كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تامله ارتدع عن انكاره يتضح المعنى
اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة انكاره يقتضي التاكيد
وعدم معرفة الملاحظة الاعتبار الا بالتاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظة
واعتباره يجوز ان يعلم باخباره **قوله** فيجعل غير السائل اي يجعل
الخالي كالسائل لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد
وجوبا للدلالة على التنزيل المذكور وان لم يجب في السائل ابتدا واما
عكسه اعني جعل السائل كالخالي فلا وجه له فان اعتبره الفاضل
المحشي في الضابطة التي ذكرها لان ترك التاكيد يجوز في السائل فلا
يخل بالبلاغة فلا يعلم به ولا ينزل يلزم منه تنزيله منزلة الخالي فتامل
قوله له اي للخبر فعلى هذا تكون اللام زايدة كما في ردف لكم او على تضمين
الاستشراف معنى التهيؤ اذ لا يجوز ادخال لام التقوية في المفعول به
اذا تقدم عليه الفعل ولو رجع ضميره الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه
قوله لانه يشير اي حقيقة الخبر وخصوصيته الظاهر ان هذا المعنى بالنسبة
الى الملوح مطلقا لا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كون الاشارة في بعضها
الى خصوصية الخبر والظاهر ان الاية الكريمة من هذا القبيل اذ الامر
بصنع الفلك بعد دعايه عليه السلام بقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين
ديارا من شانه ان يجعل المخاطب مترددا في خصوصية الاغراق قبل التلبس
ان يقول قوله تعالى لن يومن قومك الا من قد امن مع قوله واصنع
الفلك

الفلك باعيننا وقوله تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعا نوح عليه السلام
بقوله تعالى رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا يدل على انه محكوم
عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسايل فان قلت المذكورات لا تدل على
سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب لانها يجوز ان يكون على سبيل
التهديد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار به فالاولى ان ترجع فايدة ان فيه
الى المتكلم بان تدل على عظيم سخطه عليهم فتامل **قوله** وقال الشيخ
عبد القاهر الى قوله ويغني غنا الفا فعلم ان ما ذكره الشريف في اواخر
الفن الاول من شرح المفتاح من ان إنّ لا دلالة لها على السببية الا عند
قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم ان المكسورة الدالة على التحقيق
فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فليتامل
قوله من عرض العود على الانا وقد يجعل من عرض الجارية
على البيع فيكون الغرور على هذا ابرحه ووجه التاكيد انه وان عرض
الرمح متهيا للقتال الا ان معه رماحا واحدا فكانه اعتقد ان مع بني
عمه ايضا رماحا وانكر تعدد رماحهم حين صار مغرورا وعجبا
بهذه الصفة والفصل للمتقدم كما لا يخفى **قوله** امارة انه لا رمح
فيهم واحدا اعترض عليه بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز
ان يكون امارة على خلوه هنه بل هو الانسب بعدم مبالاته واوثق بظاهر
حاله ومثل هذا يرد على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن
العمل لا يبعد من امارات الانكار والجواب ان عرض الرمح لما يكون اثر العجب
متفرعا عليه لا يكون اثر الانكار ايضا بحر المقام خطابي لا يطلب فيه اليقين
فكما يجوز تنزيل عارض الرمح مثلا منزلة الخالي يجوز تنزيله منزلة المنكر
لكن الثاني انسب لزيادة تعبيره فبهذا استكت البيت عليها وكذا الاية
الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون وحمل الاية على تنزيل غير المنكر منزلة
وجه اخر ظاهر وهو تعدد المؤكد فلنا لم يعد اسمية الجملة في الاية
من المؤكدات قلنا لما تحقق من ان المؤكد اسميتها لا مقام العد ولعل العلية

هو

ولاضرورة في حمل الاية عليه **قوله** ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك
في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي لكن الظاهر ان ترك التاكيد لا يدل
علي هذا الاحتمال لتنزيله منزلة السايل فان التاكيد معه غير واجب نعم
يدل علي مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السايل منزلة الخالي فانه لا يعلم
فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال ان انزل
المنكر منزلة السايل يجب تاكيد الكلام الملقي اليه ولا دلالة لهذا التنزيل
بخصوصه وفيه ان الظاهر كون الكلام جاريا علي مقتضي الظاهر
الذي هو التاكيد مع المخاطب المنكر ويحتمل تنزيل اسوا الانكار منزلة اضعفه
فليتامل **قوله** اما ان يكون معلوما او محسوسا عنده اراد بالدليل مصطلح
الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه مطلوب خبري لا مصطلح
المعقول وهو ما يلزم العلم به العلم بشي اخر فظهر وجه توقف الارتداع علي
التامل وتجويز كون الدليل محسوسا ولم يكتف في المعينة بوجوده معه
في نفس الامر لان ذات الدليل ان لم تكن معلومة للمنكر ولو كانت بحيث ان
تاملها ارتدع عن انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد
كون ذات الدليل معلومة فلو لم تعتبر معلوميته خصوصيته او تفسر
لم يتحقق وجود الدليل معه بذلك المعني ويتحقق الشرطية اعني ان تامله
ارتدع عن انكاره اذ لا تقتضي تحقق المقدم مع ان جعله كغير المنكر ليس
بحسن بلا اشتباه فاعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفي **قوله** مما لا ينبغي
ان يحكم به لا يخفي ما في هذا التقرير من سوء الادب فالاولي ان يورد
السوال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل
ظاهره لكثرة المرتابين **قوله** فيكون نظير التنزيل وجود الشي منزلة
عدمه الا ان في التنزيل لبس صلة للنظر حتي يرد ان الاية حينئذ
مثال لذلك التنزيل لا نظير له ويحتاج الي الجواب بان المراد بالنظير المثال
مسامحة مع ان المقام ينبو عنه بل لام الاجل فالمعني يكون نظيرا لما نحن
بصدده لانه نزل وجود الشي منزلة عدمه فتامل **قوله** احدهما ما ذكر
في السوال

94

السوال فان فيه اعتراف بعدم كون الاية مثالا لما نحن فيه **قوله**
وحينئذ لا يكون مثالا لما نحن فيه فيه اي لمجرد الاعتبار المذكور وهو
تنزيل وجود الريب منزلة العدم واما ان انضم اليه اعتبار اخر مثل
ان يقال جعل وجود الريب منزلة عدمه لوجود ما يزيله وقيل
لا ريب فيه بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لانكارهم
وجود المزيل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه ان نزل وجود ريبهم
منزلة العدم صار معدوما اساسا بحسب الاعتبار فلا وجه للاعتبار
ما يترتب عليه من الانكار **قوله** وهو انه ما نفي الريب فيه بمعني
ان احدا الخ عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفي ان احدا لا يرتاب فيه
وانما النفي كونه متعلقا للريب ومظنة له ولما كان المفهوم من ظاهرها
نفي عدم الارتياب والمقصود نفي الارتياب اشار الي توجيهه بان فاعل
نفي مستتر عايد الي الريب والبا محذوفة من ان كما هو شايع والتقدير
ما نفي الريب بان احدا لا يرتاب فيه فيؤول المعني الي ما ذكره وقد يوجه
بان المحذوف هي اللام الجارة والمعني ما نفي الريب لان احدا لا يرتاب
فيه ورد الفاضل المحشي في حاشية الكشاف علي الوجهين بان عبارة الكتاب
اب عنه وذلك ان النفي متوجه الي التقرير او لعلة فلا يقابله قوله
وانما النفي كونه الخ بل الواجب ان يقال وانما نفي لكذا او علي معني كذا
ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه هاهنا بقوله وقيل النفي الخ وحكم بان
المقابلة تصح حينئذ الا ان الكلام في استعمال النفي بهذا المعني وفيه
بحث لان المنفي في قوله انما المنفي الخ ليس بذلك المعني فلا تصح المقابلة
ظاهرا والتكلف في تصحيح الاولين اقل من التكلف في هذا فتامل **قوله**
لكن ينكره كثير من الاشقيا قيل الظاهر الاية ليس مما نحن فيه اصلا
لان مقالة ارباب الفن صريحة في ان الاعتبارات المذكورة بالنسبة الي المخاطب
لا السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب هو النبي صلي الله
عليه وسلم لقرينة الاية حيث قال عز من قايل والذين يومنون بما انزل اليك وما

انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول لكل من تلقى الكلام لاحتمل
تغليب غير المرتابين وهم المومنون على المرتابين **قوله** لكنه ترك تاكيده
لانهم جعلوا الخبر المذكور لا يقال لا التي لنفي الجنس واسمية الجملة تفيد
ان التاكيد كما صرحوا به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول لا التي لنفي لما
ذكرته تفيد تاكيد استغراق النفي واثره راجع الى المحكوم بمعنى ان لا يخرج
شي من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انها
انما تكون موكدة في مقام العدول ولا جزم بذلك في الاية بالتيقن وقد
يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية
في انه ان كان هناك موكد اخر تحمل اسمية الجملة من الموكدات والا فلا
وبان انكارهم ينتفي زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان ينبغي ان
يوكد بغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد وان قيل وهذا الاينافي جعل
الانكار كلا انكار فتامل **قوله** وهو انه كلام معجز نبل الضمير ليس براجع
الى ما معهم حتى يتوجه عليه ان المفهوم من كلامه السابق حمل الدليل على
مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله على مصطلح اهل التطويل راجع الى
مصدر ربنا مدلولها اي تاملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق **قوله**
انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني فالمستعمل صحيح لان التاكيد المعنوي
لا يوكد الحكم فلا يرفع انكار المخاطب بل السهو والتجوز وقد رده بما نقله
عن الشيخ وان رأى انه يرفع الانكار كالتاكيد اللفظي بعينه **قوله**
دفعا لتوهم التجوز قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي
لا يرفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد فلا يرفعه ما هو بمنزلة
من حيث هو كذلك والجواب انا لا نسلم تصريح الشارح بذلك على اطلاقه
بل انما صرح في تاكيد المسند اليه بان التاكيد يحث في مثل جاءني زيد نفسه
لا يرفع التوهم المخصوص وهو ان الجائي عمرو انما ذكرت زيدا على سبيل
السهو وقد اشار اليه بلفظ هذا حيث قال بعد تقرير التوهم المذكور
ولا يرفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه

وكذا

وكذا بالكل واجمع لا يرفع التوهم المذكور الا انه لا يرفع توهم السهو مطلقا
كيف وقد صرح هناك بان كلا منهما في قولك جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم
ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وصرح في مباحث
الفصل والوصل بان لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب صادرا من
غيره ويدفع دفع تصريحه هناك ايضا بان وزان لا ريب فيه وزان نفسه
في جاءني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من غيره هو السهو لا التجوز
ثم لا يخفى ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد صدور فعل بنشامنه
لتعجب المتكلم ويتوهم ان مثل هذا الفعل انما صدر عن ملابسه
زيد لا نفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد بطريق السهو لم يستبعد دفع
المتكلم بقوله اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام **قوله**
لكن المذكور في دلائل الاعجاز الخ فقيل الجواب الحاسم لمادة السوال ان يقال
التمثيل على قول من يجعل لا ريب فيه خبر ذلك كما ذكره صاحب الكشاف
وما في الفصل والوصل مبني على ما اختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة
المصنف عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة المقتاة لنفس لا ريب فيه
فان المناسب لهذا الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد
يجاب من اصل السوال بانه لا اشكال فيهما بل صريح مفهوم ذلك الكتاب
ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما يستلزم الاخر فبالنظر لهذا المعنى
جعله الشيخ من قبيل الاعادة للتثبيت والقوم انما عدوا من الموكدات
الاعادة الصريحة فلا اشكال فتامل **قوله** قلت لعل وجهه ان ايراد
الكلام الا يمكن ان يقال هذا توجيه لكلام السكاكي على مقتضى تعريفه
الكناية وهو ان يذكر اللازم ويريد الملزوم ولهذا حمل الكناية
على الايراد المذكور اعني ذكر الكلام الدال على اللازم مرادا به الملزوم
ويمكن توجيهه على تقدير ان يجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ
على ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار المخاطب
لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في عرف البلغا

هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعني الملابس لا
وهو تنزيل المنكر منزلة غيره فانه يستلزم ما ذكر استلزاما واضحا
ولو ادعا وعلي هذا القياس الكلام الموكد المورود في مقام خلو ذهن
المخاطب فنفس الكلام المورد كناية علي تقدير كونها نفس اللفظ
وذكره علي تقدير كونها نفس اللفظ وذكره كما عرفها السكاكي نحو قوله
يلزمه ايراد الكلام معناه يلزمه معني الكلام المورود وقوله لا يسوق
الكلام مع المنكر علي معني ان الكلام المسوق مع المنكر فعلي هذا الايراد الانتقال
الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال علي اللازم ويراد به الملزوم
وليس فيما ذكره الشارح الا الانتقال من نفس اللازم اعني الايراد
المذكور الي الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يدل الكناية
علي ما هو المقصد الاصلي للمتكلم وكان مصب الغرض من ايراد لفظ
يدل علي عدم انكار المخاطب مثلا تنبيهه علي ان معه ان تامله يزول
انكاره لا ان المتكلم نزله منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل
ايضا ذلك التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما حققته
لم يلتفت اليه الفاضل المحشي وقال مشيرا الي ان كلام الشرح ايضا لا يخلوا
عن توجيه الاوجه ان يقال الخبر المجرد عن الموكد مثلا يدل في عرف البلغا
دلالة واضحة علي عدم انكار المخاطب فاذا القي الي المنكر واريد ان معه
ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعا فقد اطلق ما يدل علي اللازم اعني عدم
الانكار واريد ما يستلزم اذا تامل وعلي هذا القياس نظايره بهذا غاية
توجيه كلام الفاضل المحشي وفيه ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق
لازم لما هو مدلول عرفي للخبر المجرد لا نفسه والا لكان القاوه الي
العالم علي مقتضي الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي له خلو ذهن
المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم
للعلوميه ما ان تامله ارتدع عن انكاره بشرط التامل بل مناف لها
فلا تتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما تتحقق اذا اطلق ما يدل
علي نفس

علي نفس المعني العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القا المجرد الي المتردد
علي انه ربما يدعي مما ذكره من قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعمل فيه
اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعني العرفي مدلولا مطابقيا
الثاني انه يجب في الكناية علي مذهب السكاكي ان يكون الانتقال
من التابع الي المتبوع وعامة اللوازم المكني بها علي تقرير متبوعات
للملزوم وما هنا ليس كذلك اذ الانكار ان الملزوم المكني عنه في صورة القا المجرد الي
العالم هو عدم جريه علي موجب علمه والمكني به اللازم خلو ذهنه
فالاول تابع والثاني متبوع لان عدم العمل تبيع عدم العلم وان الملزوم
في القا الموكد الي العالم مثلا ملابسته لاما وان الانكار الظاهرة واللازم
انكار المخاطب والاول تابع لان الانكار باطني والملابسة ظاهرة والثاني
متبوع كما لا يخفي ويمكن ان يدفع بما فصل في شروح المفتاح من ان اللازم
في الكناية يجب كونه مساويا للملزوم او اخص حتي يصح الانتقال منه الي
الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا لا ينافي في القا
المجرد الي العالم مرادا به عدم العلم لان الجهل مدلول الخبر المجرد اعني خلو
الذهن اخص من عدم العلم فلا يحتاج فيه الي ما يجعله متبوعا فليتأمل
الثالث ان جواز ارادة المعني الحقيقي شرط في الكناية وما ذلك
الا بانتفا القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة
موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة
له علي انه لم يرد بالقا الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون
كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب الحقيقة
لا ينافي الخلو بحسب التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر
يظهر امكان ارادة المعني الحقيقي الذي هو شرط في الكناية
وايضا العالم الذي يلقي اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن
في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كانت ممتنعة بشرط
اتصافه بالعلم علي ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة المعني الحقيقي

ن الجملة ولو في محل اخر باستعمال اخر ولا يضر عدم الجواز ارادته في المحل
الذي استعملت فيه كما في قوله تعالى على العرش استوي كناية عن
الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على سرير لم يلزمه
ان لا يكون ما نستعمل على قرينة لعظمة كناية بالطريق المذكور
مثل ان يقال ايها العالم الصلاة واجبة قوله في المهد ينطق
البيت وبعده ان الهلال اذا رايت نموه ايقنت بدرا منه في المعاني
قوله الجد بفتح الجيم الحث والنجابه الكرم وساطع البرهان من
قبيل من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضح
الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله اثر مبتدا
خبره ساطع البرهان قوله الشرب في الصحاح اشراب الى الشي اشرابا
بامد عنقه لينظره قوله دفعا لتوهم التخصيص فان قلت قد صرح
بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظاير ولذلك صح اسناده
وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهه قلت
دفع التوهم جزما بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة
بكون لا ريب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر في التمثيل
والاستثنا بذلك الاعتبار لا نص فيه فتوهم التخصيص باق
بلا شبهة قوله وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون
لما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولا متردد قوله كان مع
المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظاهر ان كان الاولى ناقصة
خبرها انه لا يكون بتقدير اليا او بتقدير ذو ان جعل الظن
بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها
وخبرها خبرانه والاخريان تامتان وقد تجعل الاولى ايضا
تامة وقد تجعل زايدة مفعوله انه لا يكون خبرانه قوله
بل لا يصح بدونها معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل
لا يجيى ضمير الشان بل لا يصح مع هذا الحكم يختص بالجملة الشرطيه

الشرطيه

وقوله لا يشكل عدم بالبعد الى القول الذي ذكره الشارح فيتامل الا ان يحمل على

الشرطية كما اشار اليه الشيخ في دليل الاعجاز ودليله الاستقرا فلا يرد
قوله قل هو الله احد على راي من جعله ضمير شان كما توهم قوله
لان تصلح مبتدا كقوله ان شواء البيت اراد بالمبتدا المحدث عنه
ذكر الخاص وارادة العام بقرينة الامثلة فان النكرة فيها البيت
مبني اي الاصطلاح والبيت لسايب بن ربيعه والشوا اسم
من شويت اللحم شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو
والبازل ها هنا اسم البعير الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك
في السنه التاسعه وربما كان في الثامنة والجمع بزل كحمر وبزله
ككمل وبوازل والامون الناقة الموثقة الخلق التي امنت من
ان تكون ضعيفه وخبران قوله بعد اربعة ابيات من
لذة العيش والفتى للدهر والدهر ذو فنون بريد ان كلما
ذكروا ان كان يتلذذ به العايش لكن الفتى هدف للدهر
والدهر ذو ضرب وتارات كما يذهب يرجع وكما يسلم يقتل وكما
يصفو يكدر قوله ان دهرا يلف الخ الشمل المتفرق المنتشر
ولفه جمعه وسعدي اسم حبيبة الشاعر وقيل اسم موضع والبا
على الاول سببية متعلقته بيلف اي بسبب وصالها او بتملي
اي بسبب قربها وعلى الثاني بمعنى في والمتعلق بحاله اي
يجمع في هذا الموضع التفرقه الكاينه او يجمع التفرقه الكاينه
فيه قوله وقد يترك تاكيد الحكم المنكر الخ لا يخفى انه لا حاجة
الى اخراج هذا المثال المذكور عن الضابطة السابقة فان قولهم
مع المومنين انما من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه
من مزيل الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان حديثهم امر ظاهر
لا ينبغي ان يشك فيه لثبوته بالادله الظاهرة فلا حاجة
الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر
كالمنكر لاستعمال الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجالستهم

والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم
اياهم **قوله** ليس بجديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف
هكذا فان قلت ليس ما خاطبوا به لم كان مخاطبتهم المومنين بالجملة
الفعلية وشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس ما خاطبوا
به المومنين الخ وفيه نظر لان السوق يدل على ما خاطبوا به شياطينهم
جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكد فيدل على ثبوت القوة
والوكادة للكلام الذي خاطبوا به المومنين مع انه لا تاكيد فيه
قطعا وتجريد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي انما يجوز
في المشهور اذا لم يستعمل باحد الامور الثلاثة وقد استعمل هاهنا
بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي
بل معناها اللغوي ولا شك ان للكلام الصادر عن العاقل الغير
اللاغي قوة ووكادة في الجملة **قوله** اوحديون جمع اوحدي بالحاق
ياء النسبة للتاكيد كاحمري كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته
في معنى الوحدة واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه
قوله اما ان تفسهم الخ اما تعليل لمقدر اي فتركوا التاكيد
اما لكذا واما لكذا واما للنفي المستفاد من قوله لا في ادعا
الخ والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ
الكشاف حيث قال وذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا
في ادعا انهم اوحديون فيه قوله مبنية للتاكيد اي موضع
التاكيدية له الذي يتحقق ثبوته فيه مفعله من معنى ان
التاكيدية لا من لفظها فان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال
ابو زيد انه لمئنة من ذلك اي مخلقة ومجردة وفي الاساس فلان
مبنية للخير ومعناه اي موضع لان يقال فيه انه لخير وعسى
ان تفعل خيرا **قوله** انه لدفع الايهام اي ايهام رجوع الكلام
الى كونه عليه السلام رسول الله لكن فيه بحث ولهوان هذا الايهام
انما يندفع

انما يندفع بما ذكر لو كان في الاية الكريمة ما يشعر بكون قوله
والله يعلم انك لرسوله من مقول قول الله تعالى الا بطريق الحكاية
ولا مشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المنافقين بان
يجعل جاريا مجرى القسم كما في ربنا يعلم انا اليكم مرسلون ويكون فايدته
بالنظر الى لازم فايدة الخبر كما في باقي الموكدات المذكورة في الاية والجواب
اذا انه مثل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه
كان لغوا من الحديث غير مستعمل في العرف اصلا واما اذا قيل
زيد ارسل عبدا الى فلان وعمرو يعلم انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا
في مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله والله يعلم انك لرسوله اذا جعل
من كلام المنافقين كان من قبيل الاول بخلاف قول ربنا يعلم انا اليكم
لمرسلون فانه من قبيل الثاني لان المعنى مرسلون من رسوله والفرق
ظاهر فلا تغفل **قوله** ولذا ذكره بالاسم الخ يريد ان وضع الظاهر
موضع الضمير يقتضي نكتة وهي هاهنا التنبيه على ان مورد القسمة
غير الاسناد المذكور اولا وقد يجاب بسلوك الوتيرة في عنوان
بحث التشبيه ايضا فان التشبيه الدلالة على المشاركة وصرح الشارح
هناك بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي
فلذا عاد اسمه المظهر وبان ما يقال المعرفة اذا اعيدت كانت
عين الاول ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل
في المعرفة المعادة ان تكون عين الاولى كما ان الاصل في الضمير ان يعود
الى عين ما سبق ثم ان الاصل الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول
بان يعود الى ما في ضمن المذكور من المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر
على المضمر لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو يعني المجاز غير
مختص بالخبر يدل على ان مورد القسمة هاهنا هو الاسناد الخبري
لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص
لانا نقول بل هو ازالة لما عسى ان يتوهم من كون المراد بالمعرفة

المعادة عين الاول عقلا عما استمر عليه داب المص في مثله
ما بينهم **قوله** فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجازا اشارة
الى ما اختاره في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ومن الناس
من يقول امنا بالله الاية من ان مضمون الجار والمجرور في مثاله مبتدا
وما بعده خبر لا بالعكس وقد سيذكر انه هناك فلا يرد ان يقال
محط الفائدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت في هذا المحل
دون الاسناد الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلي منه لكان
كلاما بمجرد الذوق ولا يفيد معنى مقصود في مثل التركيب كما لا
يخفى **قوله** كما جعله عبد القاهر حيث قال في دلائل الاعجاز في الحقيقة
حد العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو
عليه في العقل وواقع موقعه وفي حد المجاز العقلي كل
جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في العقل بضرب
من التاويل **قوله** وفيه نظر لان علم المعاني الخ حاصله
ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما يقتضيه الحال
لا يقتضي دخولهما في تعريف علم المعاني والا لكان اللغويان ايضا
داخلين فيه اذ يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث
عنهما من حيث انه بهما يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس
كذلك وقد يوجه النظر بمنع كونه من الاحوال المذكورة فانه
من احوال الاسناد حقيقة سيما عند المصنف وليس كسائر احوال
الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى
وفيه نظر لان الحقيقة مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد
من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احواله ايضا واليه نظر
المصنف واما اللغويان فهما قسما اللفظ لا من احواله ايضا
فكان هذا هو مناط الفرق عند المصنف فتامل **قوله** متعلق
بالظرف لنيابته عن عامله وقد يعتبرون العامل في مثله
عامل

99
بق
عامل الظرف والحال واحد **قوله** لكن نفي خارجا عنه ما لا يطا
الاعتقاد سوا طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان نسبة
نفي الخروج الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد باعتبار تغليب
ما لا يطابق شيا منهما عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله
ما هو له حتى يكون باقيا على الخروج لعدم زيادة قوله عند المتكلم
وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان معنى ضمير التعريف وقوله
ما لا يطابق فاعل خارجا اي نفي التعريف على هذه الحالة وهي انه
ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبير بان المفهوم
الظاهر من نفي التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له
في زمانين اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس الامر
كذلك بالنسبة الى ما طابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب
لازم كما لا يخفى **قوله** وذلك بان لا ينصب قرينة الخ كانه
اراد بنصب القرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل
قرائن الاحوال فافهم **قوله** سوا كان مخلوقا لله تعالى او لغيره
الخ الظاهر انه مبني على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد
مخلوقة لهم والمراد بالصور عنه الظهور منه فيتحقق الصدور
بهذا المعنى في الموت ونظيره ومثال كون المسند مصدرا للمجنى
ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد **قوله** كقول المومن انبت
الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل ينبغي ان يعتبر
في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يحمل
على المجاز فتامل **قوله** لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى
ان القيدان في يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلي
اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الافعال كلها لا ينصب
قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون حقيقة سوا عرف المخاطب
في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده

لا لمن لا يعرف حاله في نفس الامر بقي ها هنا تامل وهو ان
المعتزلي اذا قال قولا خلق الله الافعال كلها الي عالم بحاله وجا
يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة
اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الي شخص **قوله** والاول لا يكون
اسناده الي اخره فيه نظر لان المفهوم من كلامه ان هذا
القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان التفسير السابق لقوله
عند المتكلم في الظاهر قد بينا وله هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة
من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة قوله
بل ينسب قايله الي ما يكره اي الي الحماقة والجنون **قوله** بنا علي
سهو او نسيان الفرق بينهما ان السهو ما يتنبه صاحبه بادني تنبه
لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن
المدركة والحافظة معا فيحتاج الي تحصيلها ابتدا والمفهوم مما سياتي
من كلام العلامة في توجيه قول صاحب المفتاح غير مشوب بتجوز ذكر
ونسيان ان السهو يطلق علي الجهل الابتدائي بان يعتقد علي ما لا ينبغي
وبهذا قد يجاب عما قاله الفاضل المحشي بالنسبة الي السهو فكان
قوله في المشهور اشارة اليه فتامل **قوله** اعتمادا علي انه يفهم مما ذكر
في تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التاكيد وبل فيه انه لا تاويل
في تعريف الحقيقة لتقابلهما وان لم يكن فيه تاول ونصب قرينة علي ان
المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره علي وفق اعتقاده **قوله**
علي بخرفوتها فانما هي اقبال وادبار المصراع للخنسا من قصيدة ترثي
بها اخاها صخرا حيث تقول فما عجول علي بو تطيف به لها حنينان
اصغار واكبار لا فتم الدهر منه كلما ذكرت فانما هي اقبال وادبار
وما باحزن مني حين فارقني صخر وللدهر احلا وامرار وان صخرا لتاتم
الهداة به كانه علم في راسه نار **م** العجول الناقة الواهلة التي فقدت
ولدها والبو جلد فصيل حشي بتبن لتدر الناقة لبنها عليه تسليا

منها به

منها به وتطيف من الاطافة في الصحاح اطاف به اي الم به وضمير به راجع
الي البو والمجرور في به الي البو والاصغار والاكبار جعل الشي صغيرا
او كبيرا وهما ها هنا بمعني المفعول بيان للحنينين واحلي الشي جعله
حلوا وامراره جعله مرا وا تمام الاقتدا **قوله** الي شي مغسول اي خال
عن المزايا والخصوصيات كالشي المغسول الذي غسل فذهب نقوشه
المستحسنة والشابه العالم بالاساليب والنابه المبالغة قوله وجوابه
ان لفظه ما في التعريف عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما
بعد وله ملابسات شتي يلابس الفاعل والمفعول به الخ فانه اشارة
الي تفسير التعريفين كما يدل عليه قوله بعده فاسناده الي الفاعل
والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة الخ **قوله** والاسناد الي المبتدا
عنده ليس بحقيقة ولا مجاز الخ فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد
بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول الحقيقيان لا اللفظيان ولهذا
قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الي الملابس الذي هو المفعول
من ان ضمير العيشة فاعل لفظي وفي جري النهر وصام نهاره وبني الامير
المدينة انه اسند فيها الي الملابس الذي هو المكان والزمان والسبب معلوم
انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ بل هي فاعل
بحسبه ولا شك ان الناقة فاعل حقيقي للاقبال فيدخل قولها هي اقبال
في تعريف الحقيقة ولا يمنع جعل ما عبارة عن الملابس المذكور فالاولي
ان يشار في الجواب الي ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من
قوله سابقا في صدر دفع اعتراض المصنف عن السكاكي وكذا قول الشيخ
عبد القاهر الخ ان كلامه حجة علي المصنف ويعترض عليه بمخالفته
بكون الاسناد الي المبتدا خارجا عن القسمين عند المصنف لا يدفع الاعتراض
لتصريح الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز العقلي وقد يجاب عن الاول بان
المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي ليس بل
الاصطلاحي وبالمفعول ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي

والاسناد الي المنفي ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف
وعن الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة علي المصنف وانما ذكره فيما سبق
للمنع ان قولنا الانسان جسم لا يسمي حقيقة في الاصطلاح

فنمت وما ليل المطي بنايم … لقد لمتنا يام غيلان في السري

والسري هو السير في الليل ومعني البيت ظاهر وجوابه ان معناه يرد عليه
انه يستلزم انه ما صام النهار بل الانسان فيه مجاز فانه لو ادي بصورة
الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الي غير ما هو له قطعا مع انه
حقيقة **فالصواب** في الجواب علي ما نقل عنه رحمه الله ان يقال
نختار الشق الثاني من السوال وقوله فقد دخل في التعريفين من المجاز
العقلي الخ ممنوع اذ لو اريد بما صام نهاري افطر نهاري لم يكن اسناد
الي ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعا وان اريد نفي الصوم
عن النهار حقيقة فهو داخل في تعريفها ولا ضير واما انهار ك صائم
فان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفي النهار بحقيقته كان قولك انهارك
صايم ام انت وكون الصوم المسند الي النهار بمعني واحد في الصورتين ليس
بقادح في المقصود **قوله** ويسمي مجازا حكميا اما تسميته مجازا حكميا وان
كان المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرا او تقديرا
او لان الحكم اشرف واما تسميته مجازا في الاثبات وان كان المجاز يقع في
النفي ايضا فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات علي ما ذكره الشارح او لان النفي ما لم يجعل بمعني الاثبات لا يكون مجازا علي ما نقل
عنه واما تسميته اسنادا مجازيا فاما باعتبار الاشرف او لان الاسناد بمعني
مطلق النسبة ثم ان المجاز خص بذكر هذه الاسما وان امكن امثالها في
الحقيقة اعتبارا بشانه لكثرة فوايده **قوله** اي غير الملابس الخ
تفسيره ما هو له بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو
له وهو مساو لملابس غير ملابس هو له وانما لم يقل الي ملابس لا يكون له
ايماء الي انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون

الاسناد

الاسناد حقيقة كما سيجي ولو قال اسناده الي ملابس لا يكون له لم
يفهم هذا المعني **قوله** بتاول لا يخفي ان قيد التاول يغني عن قيد
غير ما هو له اذ التاول فيما هو له وكانه انما لم يكتف به لان دلالته علي المعني
المذكور التزامية مهجورة في التعاريف **قوله** يطلب يوول اليه من
الحقيقة او الموضع الذي يوول اليه من العقل يريد ان التاول
طلب المال والمال اما مصدر ميمي بمعني المفعول اي المرجوع بمعني المرجوع
اليه علي الحذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة بيانية
وفي من العقل ابتدائية ومن العقل حال اي تطلب الموضع كاينا من
جهة العقل محضا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر وحاصل الكلام
انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلي
اي ان موضعه ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتي يكون علي ما هو
في العقل ان لم تكن موجودة علي ما جوزه الشيخ وسياتي فان **قيل**
لو اقتصر علي الشق الاول لم يلزم منه ان يكون لكل مجاز حقيقة
في نفس الامر لان تطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان
تطلب ولا يظفر بها فلا حاجة الي الشق الثاني قلت نعم لكن ايراد
الشق الثاني تنبيه الي ان المال قد يكون عقليا صرفا لا تحقق
له في الخارج ولو اقتصر علي الاول لربما غفل السامع عنه **قوله**
وحاصله ان تنصب قرينة اشار الي ان نصب القرينة ليس معني
التاول ظاهرا لانه تطلب الحقيقة كما حققه وليس معني
نصبها لكن تطلبها بعد الاسناد الي ملابس غير ما هو له ليس الا
لنصب قرينة مانعة من ارادتها وفيه بحث اما اولا فلانك اذا قلت
جري النهر واردت اثبات الجري له حقيقة لصدق عليه انه اسناد
الي غير ما هو له علي ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة
قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة وان كان كلاما كاذبا واما
ثانيا فلانه اذا حمل التاول علي نصب القرينة لم يكن لقوله

ولابد للمجاز من قرينة فايدة بعتد بها فلابد ان يجعل حاصل التاول
ملاحظة مناسبة ما اسند اليه لما هو له في الحقيقة ومناسبته اياه
كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها
بالتاول والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر ان قوله
والقصد بيان للتاول وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف
المجاز كما لا يخفا واما الثاني فلان نصب القرينة انما يحتاج اليه من جهة
المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتاول انما يحتاج اليه
لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما
حاصل الاخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المراد بنصب
القرينة ملاحظة دلالتها على المراد وهذا مفقود في المثال المذكور
وعن الثاني بان ذلك ذكر توطية لتقسيم القرينة الى لفظية وعقلية
وعن الثالث بان علما هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء
لمفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين فالظاهر
ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التاول على نصب القرينة
على الوجه الذي ذكره ولا يقدح في هذا كون القرينة لاجل فهم المخاطب
قوله اي للفعل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به
معنى الفعل ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخواته لا يناسبه
وان اراد الاكتفا عليه لكونه اصلا ويكون المراد اي للفعل ومعناه
ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر ولا معنى لجعله ملابسا
لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا
يلابسان المفعول به اذ هما لا ينصبانه ويمكن ان يختار الثاني
لا يلزم من القول بملابسته الفعل ومعناه الامور المذكورة ملابسة
كل منها لكل منها بل التفصيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد
وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين
وان كانا مصدرين كما في قولك اعجبني قتل الضرب فليفهم قوله

لان الفعل

لان الفعل لا يسند اليهما وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع
بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى
قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد
اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه
وهو ليس بماخوذ في مفهومه ولو سلم انه ماخوذ فيه فالمتغير بعد
الاسناد هاهنا ليس الا النصب واما في المفعول معه فمع تغير نصبه
باسناد الفعل اليه يتغير شي اخر معتبر في مفهومه فكذا التعليق
في الباقي وهذا القدر يكفي جهة لتجويز الاسناد الى احدهما دون الاخر
قوله اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة اراد بالفاعل
ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل
انبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني للفاعل الى ما هو له
قوله وغير المفعول في المبني للمفعول الخ فان قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة
وفي الدار زيد للتاديب حقيقة مع انه اسناد الفعل المبني للمفعول
الى غير المفعول به فينتقض التعريفان طردا وعكسا قلت بل هو اسناد
الفعل المذكور الى المفعول به بواسطة قوله واسناده الى غيرهما
للملابسة مجاز لا يرد عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار للتاديب
حقيقة مع انه يصدق عليه ان الاسناد فيه الى غيرهما ويمكن
ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب بقرينة
السياق فقد فرق بينها وبين ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور الذي
اسند اليها الفعل فيما ذكر على ان نقيد الملابسة بالمعنى الذي ذكره
يرفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانت
خبير بان هذا الجواب يرفع دخوله في المجاز ولا يرفع خروجه
عن الحقيقة فلا يبعد ان يجعل قوله فاسناده الى الفاعل الخ على
التمثيل وبنايه على الظاهر الاعم الاغلب قوله يعني ان ذلك الغير
يشابه اغا في الملابسة بمشابهته ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها

ديب

لاجل ح

بملابسة الفعل لغير ما هو له مع انها لا تكفي لاسناده اليه لان المصنف
اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز بطريق الا
ستعارة حيث قال في الايضاح واسناده الى غيرهما لمضاهاته
لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة ان يكون علاقتها
المشابهة ولعل الباعث على اختياره ان من ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل
واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة
المذكورة **قوله** وانما الغرض تشبيه الخ لا ان فيه استعارة اصطلاحية لانها
لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ **قوله**
كقولهم عيشة راضية مذهب الخليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى
ذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر ولهذا يشكل بقول
النحاة لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها
للمبالغة لا للتانيث كعلامة **قوله** فهو بمعنى المفعول اي بحسب المعنى
المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى التاليف ولهذا لم يقل
والصواب ان يمثل الخ **قوله** ودا هية دهيا الداهية الامر العظيم
ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من عظيم نوبه قال ابن السكيت دهته
داهية دهيا ودهوا وهو توكيد لها **قوله** احدهما وصف الفاعل
الخ السوال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما سبق وانما اعادهما هنا لان
الغرض الاصلي فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود
اصالة هاهنا لبيان انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما **قوله** والاليم
هو المعذب فوصف به فعله الالم الوجع فان جعل الاليم بمعنى الالم على
صيغة الفاعل اي المتوجع فالمعذب على صيغة المفعول والا فان فعل
المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل لملابسة وقوعه
عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اي الموجع
مثل السميع بمعنى المسمع كما اشار اليه في الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل
لكن صاحب الكشاف اشار في تفسير قوله تعالى بديع السموات الاية الا

ان الفعيل

ان الفعيل بمعنى المفعل ليس بثبت **قوله** واسند الى المفعول بواسطة
فيه بحث وهو انه لو جعل المفعول الذي ذكره المصنف في الملابسات
شاملا للمفعول بواسطة وملابسة الفعل اياه بواسطة الحرف فاي حاجة
الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة في التصريح ازالة الغلط
والادعى ان يجعل ذلك من قبيل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره
قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف الخ يدل على ان المعتبر عنده هو تلبس
الفاعل على المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا ما ذكره في توجيه الضلال
البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح عنه وبهذا ظهر ان الاقرب
من الاحتمالين الذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى **قوله**
او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور الخ حاصل هذا الوجه
ان المجاز العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية
الا ان التعريف المذكور شاملا وله ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور
بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام او الملتزم له ويحجم
منع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا
التوجيه يضمحل ما اورد عليه من ان تعميم الاسناد الصريح واللازم
بما في كون التعريف للمطلق لانه ح يكون للمجاز العقلي في الاسناد خاصة
لم يحتاج الى جعل الضمير في قوله وهو اسناده الخ راجعا الى المجاز العقلي
المذكور في ضمن المجاز في الاسناد السابق حيث قال ومن الاسناد مجاز عقلي
لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد في هذا الاسناد معناه المتبادر
لا مطلق النسبة وان التعميم مساوي للمعمم فتامل فان قلت كيف يوجد الاسناد
الضمني المجازي في مثل قوله كوكب الخرقا فانه مجاز عند الشراح قلت
باعتبار ما تقرر من ان في النسب الاضافية اشارة الى نسب خبرية فالاسناد
الضمني في المثال المذكور مثلا هو المدلول عليه بقولك الكوكب للخرقا
اذ معناه الكوكب يختص بها بناء على الحيثية التركيبية في الاضافة اللامية
موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بان المضاف اليه

قوله وقد يكون كناية لا يخفى ان قوله سل الهموم من قبيل لا تطيعوا
امر المسرفين ونحوه فنى الكلام اشارة الى تحقق المجاز في مثله باعتبارين
جعل الامر مطاعا وجعله امرا فالاول صريح ايقاعي والثاني مكني اسنادي
وربما يدعى ان ليس فيه الا مجاز واحد وهو المكني الاسنادي لان ايقاع السلب
على الهموم مثلا انما يكون مجازا لتضمنه كونها محزونة قوله على ما يفهم من
ظاهر كلام السكاكي والمصنف اي اختصاص المجاز العقلي بالاسناد اما
انفهامه من كلام المصنف فظاهر واما انفهامه من ظاهر كلام السكاكي
فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به الظاهر حمل الكلام على المصطلح دون اللغوي
قوله افادة للخلاف لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ للخلاف ليظهر تعلق
بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعني افادة ليتعلق به اللام
في للخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة
وضع قوله ولقائل ان يقول الخ اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكي
لان نحو قول الدهري انبت الربيع البقل يندرج حينئذ فيما عند العقل
لانه حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف لو قال خلاف ما عند
العقل كما زعم لخروجه بلفظ الخلاف لا يقال يجوز ان يندرج قول الدهري
فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج في خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار
ان المخاطب هو الموحد في عقله اثبات الله البقل لانا نقول نحو كسى الخليفة
الكعبة يندرج حينئذ في خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار المذكور
فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصل في ذهن المخاطب كسى ورسله
مع ان السكاكي جعله مما لا يندرج فيه فلذا حكم ببطلان العكس وتصوير
الكلام في صورة تصور السامع مجرد كسى الخليفة من غير ان يخطر بباله كسى رسله
تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف ويجاب عن اصل الاعتراض بان المراد
بقوله لئلا يمتنع طرده وعكسه ان وجه العدول عن خلاف ما عند
العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه هاتان الفائدتان
معا يعني عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس ولا كذا لك المعدول

عنه

عنه اعني قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو
عدم امتناع الطرد لا يحصل منه الاخر قوله وعلى هذا كان الانسب
الخ فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا تخلو عن مناسبة وذلك
بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما
كان خلاف الظاهر كان الانسب لسياق الكلام ان يقول ليخرج نحو قول
الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه ولئلا يمتنع عكسه اذ لا يقول
ليخرج نحو قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه وانما لم يتعرض
له الشارح لظهوره مع تعلق الاعتراض به كما لا يخفى قوله
ما ذكرت من تقرير الكلام المصنف مشعر الخ عبارته عبارته صريحة
في ان المشعر بما ذكر ما ذكره الشارح في تقرير كلام المصنف لا كلام المصنف
نفسه فالمشعر قول الشارح في اثناء تقرير كلامه بل يخرج قول الجاهل
ايضا فلا يبطل طرد تعريفها نحو قول الجاهل ايضا فتامل قوله
وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة
يعني ان الغير في تعريف المجاز واقع موقع ما هو له في تعريف الحقيقة
فتقييده بما هو له في تعريف الحقيقة بقوله عند المتكلم في الظاهر قرينة
على تقييد غير ما هو له في تعريف المجاز بذلك وهذا ظاهر عند من له
ذوق سليم قوله فقد خرج نحو قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول
الجاهل اليه فاستوفيه بحث لان قول الفلسفي لمن يعرف حاله العالم
حادث قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذي فيه انه اسناد
الى ملابسه غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر مع انه ليس بمجاز فلا يصح
قيد التاول ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما في اخراجه
مع انفراد كل منهما بفائدة خاصة غاية ما في الباب ان اسناد الاخراج
الى القيد الاول كان اولى وبهذا القدر لا يتاتى الحكم بضياع القيد
الثاني وفساد اسناد الاخراج اليه اللهم الا ان يقال الكلام في الاسناد
المعتد به ومثل ذلك غير معتد به قوله قلت اراد بالاسناد الي

الخ قال الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا ماهو له اذا اطلق يتبادر منه
ماهو له في نفس الامر كما اشرنا اليه لا ما هو اعم منه ومتناول الاقسام
المذكورة وان صح تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد في التعريف قيل الحق انه
غير وارد لان غير ما هو له لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان نقيض
الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث
قال اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم يدل على ان الشارح لم يحمل الغير
على معنى النفي كما في قولك ضربني من غير ذنب اي بلا ذنب بل حمله
على معنى مغاير لما هو له فنصرة الشارح بان غير ما هو له سلب ما هو له
ونقيضه نصرة بما لا يرتضيه المنصور ثم كان الظاهر ان يقول
الفاضل المحشي يرد عليه ان قولنا غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو
له في نفس الامر لا غير ما هو له الذي اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه
قوله اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر فكانه
اراد ان المبادر مما هو له ما هو له في نفس الامر كذلك المبادر من غير ما
هو له الغير في نفس الامر قوله وحينئذ يدخل نحو قول الجاهل
اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع البقل قوله
ما لم يعلم او يظن لم يعد المصنف حرف النفي في يظن اشارة الى ان التركيب
من قبيل عطف المنفي على المنفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم والظن وهذا
العموم انما يتحقق بذلك كما في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا ولو
اعاد لربما يتوهم انه مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى
على احد المنفيين واعادها الشارح اشارة الى ان يظن مجزوم معطوف على
نفس الفعل المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد تجعل
او بمعنى الى كما في قولك لالزمنك او تقضيني حقي او الا كما في قولهم لاقتلنك
او تسلم فالمعنى ان الحد منتف ما دام انتفاء العلم الى تحقق الظن او الا ان
يتحقق فان الحد يوجد حينئذ ايضا قوله يخفي لم يعلم ولم يستدل
عليه فيه بحث لان قوله بعد عدة ابيات الم تر لقمان اوصى بنيه واوصيت

عمرا

عمرا ونعم الوصي بنيه يدل على ان الصلتان السعدي موحد لم يقصد باسناد الا
شابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي ظاهره بل دلالته اظهر من دلالة
قوله الى اليوم افناه قيل الله اه على ان ابا النجم لم يرد ظاهره ذكره انه
قد يناقش فيه بانه انما يتم لو لم يكن اسناد الافناء الى قيل الله بالمجاز بنا
على انه السبب وان كان موضوعا بما سنذكره الان قوله وانه
المبشري والمعبد الخ وجه الدلالة ان من كان يأمر الله وارادته وانه
طلوع الشمس وغروبها في كل يوم بامر الله تعالى وتقدس يكون مثل
المسلم قائلا بان الابدا والاعادة والانشا والافنا من الله تعالى فان
قلت لم لم يعكس بان يحمل قيل الله تعالى على المجاز قلت حمل كلام القائل
على الصلاح وما يقتضيه النظر الصحيح امكن قوله وصيغان قد يقال
لان الامثلة التي ذكرها المص من هذا القبيل والا فيجوز ان يكون حقيقتين
عقليتين نحو انبت الله بفصل الربيع ومجازين عقليين نحو اجرى
النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر اطاعة فلان واجرى
الله اطاعة امره قوله وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية
الناميه فقيل شباب الزمان ليقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها
لا بالزمان فلا يصح ارادته منه واجيب بان المصير الى حذف مضاف اي
وقت ازدياد قوى الارض وليس يعني ان الوقت ايضا لا يقوم بالزمان
بل بنفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدي فانه قد يجي متعديا
ويجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان القوى بقي في كلام
الشارح بحث وهو ان تفسير الاحيا بتهييج القوى النامية في الارض
لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد قواها النامية اذ امعنا لقولنا
ازدياد قواها النامية تهيج القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد
غير هذا التهييج والاولى ان يقتصر في تفسير الاحيا على احداث النضارة
وما يناسبه مما يصلح اثر الشباب الزمان بالمعنى المذكور قوله وانحصار
الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف فيه بحث لجواز كون

طرفي المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عند المصنف قسم لكل
من الحقيقة والمجاز وان كانت الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول
المص واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراد حصر اقسامه
باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باحتمال الطرف مطلقا
قلت فحينئذ لا اشكال على مذهب السكاكي ايضا ولا يدفع بحمل
المجاز على غير مصطلحة وهو المستعمل في غير ما وضع له مطلقا
لاندفاع الاشكال بمثله عن السكاكي ايضا فتامل **قوله** واما على
مذهب السكاكي ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون
المسند في المجاز العقلي جملة كما في زيد صام نهاره ونهاره صائم والجملة
من حيث هي جملة لا تكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه
صرح في تعريفهما بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده في الاربعة وحمل
الكلمة على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف ان يحمل على المتبادر
ويمكن ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح عنده بالكلمة انما
هو للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما الكثر
دورانا واشهر استعمالا لا على قياس ما قاله الشارح في تعريف المجاز
العقلي من انه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او نقول
المراد بالكلمة اللفظة الواحدة وما في حكمها والقرينة على كل من
الامرين انه قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها والاستعارة
الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب
قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والقول بجواز كون
القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهري كما تقرر عندهم واذا ثبت
وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز
باعتبار الاستعمال في الموضوع له وقد يجاب ايضا بان الحكم الذي
يرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره او اسناد اسم
الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية او الفعلية الى زيد فانهم

قوله

106

قوله نصب على انه مفعول به لتتقون او لكفرتم على تاويله بجحدتم
اي على الظرفية اي فكيف لكم بالتقوى في يوم القيامة ان كفرتم في الدنيا
وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب بالآية هم الكفرة فالمعنى
على بقاء الكفر وقوله يوما يجعل الولدان شيبا بدل اي يوم القيامة
او نصب بتقدير واعني وذكرنا ثانيا لتفخيم شان ذلك اليوم وهول
له **قوله** اجر نصف هذه الامثلة عما قبلها لان المرجو في الاولين
ايقاع الامر والنهي على غير ما حقه ان يوقعا عليه لاسنادهما كما في السوابق
وفي الاخيرين انشاء معابر للامر والنهي **قوله** اي من جهة
العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان
على التمييز من نسبة الاستحالة الى القيام وقد سبق منا تحقيق قوله
ولم الجهد انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز في الاصل قد يكون
مائلا في الفعل المذكور في الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه من هذا
القبيل فان العقل او العادة هو المحيل وبهذا يندفع كلام الفاضل
المحشي ولك ان تقول ايضا المراد هاهنا باستحالة الشيء هو الحكم بكونه
محالا وعده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف وهو السامع لقرينة ان قرينة المجاز عدا السامع
ظاهر الكلام محالا فقوله عقلا او عادة تمييز عن هذه النسبة
اعني النسبة الى الفاعل اي عد عقله او عادته تامل **قوله**
لا ان العقل داخلي وطبعه وفي بعض لان العقل داخلي ونفسه
وهو سهو من قلم الناسخ لان الشيء الذي داخلي للعقل ونفسه بمقالة
يعده محالا قد يكون بحيث يدعيه جماعة فلا يصلح مثاله قرينة
للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى الا بتمحل **قوله**
ليست مما يستحيله العقل اي بالبديهة على ما هو معنى الاستحالة
العقلية بتفسيره هاهنا وان كان قول الدهري مما يستحيله العقل
بالنظر الصحيح **قوله** بجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فيدل عليه بلزوم خلو

الوضع عن الفايدة وكان عبثا وانه محال والجواب منع انحصار
الفايدة في الاستعمال فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم
اذ العبث مرادا به ما لا يقصد به فايدة غير لازم او ما لا يترتب
عليه غير محال **قوله** بمعرفة فاعله او مفعوله اما اول معرفة
لنفس الحقيقة اي لنا بمعرفة الفاعل والحروف الحقيقي اشارة
الي ان ليس المراد معرفة لنفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو
لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفا وقيل
لانه لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر
كذلك في الوضعين ورد بان الكلام في المعرفة لا في الوجود ومعرفة
الشي لا يتوقف علي وجوده **قوله** اي يزيدك الله حسنا في وجهه
قيل الزيادة مجاز عن الاظهار اذ لا معني لا يقاع زيادة الله
علي الحسن الكاين في وجهه المحبوب وقيل المضاف مقدر اي يزيدك
قوله سوي الحق قيل صرح به الشارح المحقق رحمه الله بخطه بنا علي ان
المراد بالفاعل الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح استثنا الحق
منه وانت خبير بان الحمل علي الانقطاع ما له مساغ **قوله**
بالاعتبار اذ لا قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل المسند
في الكلام كالاقدام وبمعنى لازمه الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند
بالنظر الي المقصود كالقدوم ولا يلزم من انتفا الاقدام عدم
استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ ملخصه ان الاقدم
مستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات
بل ينتقل منه الي القدوم الذي هو المقصود الاصلي فحينئذ لا يكون
اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية من الحقيقة دون المجاز كما اشار
اليه السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما
حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه وبهذا التقرير سقط ما قيل
ان اراد بمعني اللفظ مثلا في اقدمني جيئه قادما فلا نسلم انه موجود
علي الحقيقة

علي الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فالاعتبار اذن
الي سلمنا وجوده لكن لا يستلزم انتفا المجاز في اللفظ وانما يلزم اذا
كان الموجود المعني الحقيقي للاقدام والحق ان قول الشارح اذا كان معني
اللفظ موجودا علي الحقيقة لم يكن مجازا فيه لفسه يدل علي ان
مراده بالمعني الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله فان
القدوم موجود حقيقة لا يطابق المعلل الا اذا صير الي ما نقل من انه
من ان الاقدام المسند الي الحق مجازا حاصل معناه القدوم لاجل الحق
فالقدوم هاهنا بمعني حقيقي للاقدام المسند الي الحق مجازا ولا يخفي
ما فيه من التعسف والاوضح ان يقال المراد بمعني اللفظ المعني الذي يرجع
اليه اللفظ اي اقدمني وهو القدوم بقرينة ما سبق فليتامل **قوله**
اذ لا معني لقولنا خلق من شخص يدفق الماء قيل لا نسلم ذلك لجواز ان
يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالي خلقكم من نفس واحدة اجيب
بان هذا المعني وان كان صحيحا في نفسه الا ان هاهنا ما يمنع عن
الحمل عليه وهو وصف الما بكونه من بين الصلب والترايب اذ لا
معني لوصف الشخص بذلك وهو مراد الشارح من قوله اذ لا معني
لقولنا الخ اي لا معني لذلك القول في الاية المذكورة لوجود
ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفا بالظاهر **قوله** ولو مثل
بقوله تعالي فما ربحت تجارتهم او بقوله فنام ليلي الخ اوله يا رب
قد فرجت عني همي والشغب بتسكين الغين المعجمة تهيج الشر
ولا يقال شغب بفتحها **قوله** كالاستخدام اي كما هو حكم الاستخدام
وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الاخر
او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالاخر الاخر فقيل لما لم يكن للنهار
معنيان لان النهار الذي ادعي كونه صايما ليس شيا غير النهار جعله
شبيها بالاستخدام لا منه وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه بل هي
كما في قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما في الاول فلان سوق الكلام

علي ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبه فهذا عين
الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه وهو
في الحقيقه لعرليف المشابهة التي بين ذلك المعروف وبين المثال كما ذكر
في المواقف فالاقرب في الجواب الحمل علي حذف المضاف اي كسا بر الاستخدام
علي ان صحة تشبيه الماهية الكليه بجزيها يستلزم صحة العكس ولا محذور
نعم المشهور في العبارة الاستخدام بالخا المعجمة والدال المهملة من الخدمة
كان جعل المعني المذكور اولا تابعا وخادما للمعني المراد ويجوز ان يكون
بالذال المعجمة مع الخا المعجمة او المهملة وكلاهما من القطع كان الضمير قطع
عما الامر حقه من الرجوع الي المذكور قوله ويستلزم ان لا يكون
بالبنا لهامان الخ يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن نظايره بجعل المسند
علي المجازي بايهامان سرلي بالبنا مثلا فيصح النداله والخطاب معه
لولا ما فيهم من كلامه في تقسيم الاستعاره بالكنايه لهذه الصورة ايضا
قوله وجوابه ان مبني هذه الاعتراضات الي كون مذهب السكاكي
ما ذكره الشارح المحقق ظاهر لمن نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراضات
المص نعم يرد علي السكاكي ان الاثبات الحقيقي يمتنع قيامه بالقادر
الادعاء حقيقه فيضطر الي القول بالمجاز العقلي بالاخرة فيصير
سعيه في نفي المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة بالكنايه
طائعا قوله اعتراض قوي هو انه قسم المجاز العقلي الي
المجاز المرسل والاستعارة وقسمها الي المصرحة والمكنية فيكون
المكنية مجازا مع ان المنية في قول الهذلي وان المنية انشبت اظفارها
مستعملة في الموت باد عا السبعيه له فيكون مستعملة فيما وضع له
بالتحقيق وفي غير ما وضعت له بالتاويل وربما يجاب عن ذلك
بانه ليس بخارج عن المعني الموضوع له اذا اعتبر معدا امر خارج
صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنيه مستعملا
في غير ما وضع له وفي نظر لان المنيه جعلت فردا من السبع لانها
احذت

احذت مع السبعية حتي تكون مركبه وهاهنا بحث وهو انه
يمكن تقرير نظر المصنف علي وجه ينبني علي الاعتراض القوي
المذكور في علم البيان بان يقال لكون هذه الامثله المذكورة من الاستعا
بالكنايه يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه به لا المشبه
لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقه علي ما هو المذكور في علم
البيان لكنه ثابت بانها من المجاز فلا يراد المشبه بل المشبه به
واذا اريد المشبه به صح ما ذكره المص هاهنا فعلم ان مبني النظر
المذكور في هذا المقام علي الاعتراض القوي الموعود ببيانه
في علم البيان قوله اولا حق لجين الما وجه انبائه عن التشبيه ظاهر
لا بمعني لا اعتبار الاستعارة فيه قطعا فتعين ان المقصود منه
التشبيه بخلاف قولنا نهاره صايم فانه نوع ما يقال من ان نهاره
صايم ولجين الما كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال
علي ذكر طرفي التشبيه غايه الافتراق ان الاول من باب اضافة المشبه
الي المشبه به والثاني في عكسه فالفرق بانبا احدهما عن التشبيه
دون الاخر تحكم قوله فقد زرا زراوه علي القمر اوله لا تعجبوا من بلا
غلالته البلا بكسر البا والقصر مصدر بلي الثوب يبلي بلا اي صار
خلقا واذا فتحت بالمصدر مددت قال العجاج والمرء يبليه بلا
السربال كر الليالي واختلاف الاحوال والغلالة شعار تلبس تحت
الثوب وتحت الدرع ايضا وزر بمعني شد من زررت القميص ازره
بالضم زرا اذا شددت ازراره عليه والازرار جمع زر بالفتح كالاثواب
جمع ثوب او جمع زر بالضم كافرا جمع فرخ وزر القميص معروف
قوله مع اشتماله علي ذكر الطرفين اما اذا رجع ضميرا زراره الي المحدود
فظاهر واما اذا رجع الي الغلالة بتاويل القميص كما قيل فلان ضمير
غلالته راجع الي الممدوح فذكر الطرفين حاصل باعتباره قوله
انما هي في ضمير راضية فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها

لم يصح جعلها صفة لعيشة الا بجعل العيشة بمعنى الصاحب
اذ التعبير بخلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور
قوله في اضافة المسمى الى الاسم وقيل بالعكس ورد على الاول
بان المضاف اليه ضمير والضمير قد لا يرجع الى الاسم وعلى الثاني بان
الصوم يمتنع ان يسند الى اللفظ **قوله** لو صح ذلك لوجب عند القايلين
الى منع الملازمة لجواز ان يقولوا بصحته لاحتمال وجه اخر غير كالمجاز
العقلي واجيب بان مبنى الكلام على انكار السكاكي المجاز العقلي حيث
اعتقد اعتقاده ما صدر عن البلغا مما يرى من المجاز العقلي
ليس فيه التجوز في الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ
ليس معنى انكاره المجاز العقلي ان احدا لم يدع ان ما وقع في كلام
البلغا من امثاله من قبيل المجاز العقلي بل ان البلغا لم يقصدوه
بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي بل
ان البلغا فمراد المانع انه يجوز ان يكون عدم توقف صحة
مثل هذا التركيب عند القايلين بالتوقيف على السمع لادعا كونه
من المجاز العقلي وان كان هذا الادعا مردودا عند السكاكي تامل
قوله الباب الثاني اعني الامور العارضة له من حيث انه
مسند اليه اراد بالامور العارضة له الاحوال التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة
على ذلك ما سبق في تعريف المعاني فلا يرد ان الوضع من الامور العارضة
للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انه لا يبحث عنه في هذا الباب
اصلا **قوله** لذاته اي لذات المسند اليه بقرينة السياق
وقوله لا بواسطة الخ توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز
عن الامور العارضة بالواسطة المذكورة **قوله** معرف او منكر قيل
هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون
المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف هاهنا عارض للمسند
اليه

اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه لمسند معرف والجواب انه
لم يقع في الباب الاول من هذا الكتاب ما ذكرته من البحث ولو كان بحثا
متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح الا ان مراد المصنف بالاحوال
التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب بالبحث عنها واورد ها
فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه كذلك **قوله** لتاخر
وجود الحادث عن عدمه اراد به عدم السابق وانما لم يعتبر عدمه
اللاحق المتاخر عن الذكر مع ان الحذف اسقاط فمناسبة للعدم
اللاحق اقوى لان الواقع هاهنا في نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق
انه لم يات بالمسند اليه اصلا لا انه اتى به ثم اسقط نعم في لفظ الحذف
اشعار بذلك كما سيجي لكن اختيار هذا اللفظ ايما الى ان المسند اليه لكونه
الركن الاعظم كانه اتى به ثم حذف لا انه كذلك في نفس الامر ثم هذا
الوجه لما اقتضى تقديم الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي الاحوال
لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم **قوله** وهو ان يكون السامع
عارفا به لوجود القراين قيل ضمير هو راجع الى قابلية المقام باعتبار
انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا وضمير به
راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال افتقار الحذف الى
قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثري اذ قد تترك القرينة الدالة
على المحذوف لتذهب نفس السامع الى اشيا ولا الى ان يقال اراد به حذف
ما سوى الفاعل في المبني للمفعول لما سيذكر انه لا يحتاج الى القرينة
بل الى الغرض الداعي فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة في الصورتين
غاية ما في الباب ان القرينة الدالة على تعيين المحذوف مفقودة
ويرد عليه بعد ما في اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقوا عد
من الركاكة ان تلك القرينة لا تكفي بالنسبة الى عامة المواضع بل
لا بد من قرينة تدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها **قوله**
مع اشارة ضمنية الى الاول اذ قوله للاحتراز عن العبث مشعر

بوجود القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية انما تظهر بملاحظة
عموم هذه النكتة يعني الاحتراز عن العبث وهذا مبني على ان قوله
والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان عموم النكتة فقط
فتأمل قوله والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون
ذكره عبثا فيه بحث اذ لا منافات بين كونه الركن الاعظم من الكلام
وكون ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما المنافات
بينه وبين عدم الاحتياج اليه لنفسه والجواب ظاهر للمتأمل قوله
وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة اي الظاهر الذي هو القرينة
والفرق بين التوجيهين ان نفي العبث في التوجيه الاول بناء على كونه
الركن الاعظم وعلى الثاني على جواز تعقل الغرض به وان في التوجيه
الاول جزما بانتفا العبث نظرا الى انه الركن الاعظم وفي الثاني جواز
انتفائه نظرا الى جواز تعلق الغرض به قوله فاما في الحقيقة فيجوز
ان يتعلق به غرض الخ فيه بحث لان الكلام في مقام الحزن وعلى ما ذكره
من يتعلق غرض المتكلم به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض
حفظ الفائدة فقط قوله من حيث الظاهر انما قال من حيث
الظاهر لان التعويل بحسب الظاهر الحقيقة يكون عند الذكر
ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الامارات نصبها الواضع
تختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في نفسها ولا دلالة بحسب
ذواتها كذا في شرحه للمفتاح وانما لم يذكر هذا القيد اعني من حيث
الظاهر في قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايما الى
كثرة مدخلية العقل فكانه مستقل قوله لاستقلاله بالدلالة
اي في الجملة كما في العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا
فلا تنافي قوله فيما سيأتي ولا عند الحذف على العقل قوله
لان الدال على الحذف ايضا في اي ليس الدال عند الحذف مجرد
العقل فلا ينافي ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر

من عدم

من عدم استدلال اللفظ بالدلالة فان قلت الحصر غير صحيح
في نفسه لجواز ان يدل بالقرائن على ذات المسند اليه مع قطع النظر
عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا في نفسه الا ان ما ذكر
بنا على ما هو المعتاد من ان فهم المعاني قل ما ينفك عن تخييل الالفاظ
حتى كان المتكلم يناجي نفسه بالفاظ مخيلة فالقرائن انما تدل بحسب
العادة على لفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله
فالآخرة على وزن الثمرة بمعنى الاخر يقال لها عرفت الا بآخرة اي
اخر كذا في الصحاح ومنه لفظه اخرى وهي الاخر بتضمين قوله
قال كيف انت قلت عليل اخر سهر دائم وحزن طويل اي حالي
سهر دائم قوله للاحتراز والتخييل المذكورين يراد للمحافظة على الوزن
او للتنبيه على ان شدائد الزمان ومصائب الهوى جعلته بحيث
لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض قوله هل يتنبه
ام لا لعيبي عند حرف المعطوف وابن العاطف لان المعطوف
جزء المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محقق
النحاة على ان احرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم
في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة ههنا مذكورة لوجود ما ينوب
عنها كذا لمعنى البيت واما حديث اتيان المعادل لام المتصلة
فقد سبق الكلام عليه فلا نعيده قوله او لايهام صونه عن
لسانك قال الشارح في شرح المفتاح الايهام الايقاع في الوهم وهذا
مجرد اختلاف في العبارة لان الاول من الصور الخيالية والثاني
الوهمية وقد يقال اراد بقوله لا يهام ان الصورة المذكورة امر
وهمي وهي مختص لا تحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين
فان له ثابتة ثبوت في الجملة ومما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر
من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صونه عن لسانك
وعكسه يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سمع المخاطب وعكسه

قوله او لتعيينه فان قلت اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث بحاز انه لا يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك ساير النكت التي يمكن اجتماعها **قوله** من غير السامع الحاضر بل ٧حقا ان الظاهر ان يقول من غير المخاطب قوله رمية من غير رام في مستقصى الامثال الجار الله ان اول من قاله الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمي الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب اسم جبل فلم يصدها اياما لم يمكنه وكان يرجع مخفقا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فقال له ابنه مطعم فرجعا الى الصيد فرمى الحكم مهاة فاخطاها فلما عرضت الثانية رماها مطعم فاصابها فقال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لصدور الفعل من غير اهله قوله بشنشنة اعرفها من اخزم المصراع ٧ بي اخزم الطاي الشنشنة الخلق والطبيعه وابو اخزم جد حاتم الطاي او جد جده مات وترك بنين فوثبوا يوما على جدهم ابي اخزم وادموه فقال ان بني زملوني بالدم شنشنة اعرفها من اخزم يشير الى ان اخزم ايضا كان عاقا والترميل التلطيخ بالثياب **قوله** او على ترك نظايره العرف بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند اليه واتباع الاستعمال الوارد على ترك نظايره ان الاول ٧ يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياسي وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلاما فيه حذف المسند اليه في احدها قياسا وفي احدهما من غير قياس وتكلمت بكلام يماثل مراعيك على هيأتها فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بالقياس **قوله** فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا وجهه ما اشار اليه الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى هو لكنه في الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور

فاذا ذكر كلمة لا اشكال ان القصد الى التعيين يحان يقصد اليه الاحتراز عن العبث

بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين ما قبله من شدة الاتصال التزموا حذف المبتدا ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقويه للافتنان في الدلالة على ما ذكره من الاهتمام **قوله** اي الملة او الحالة الخ اعترض عليه بان الموصول لكونه اسما ٧ صفة ٧ يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول مثلا وقوله يهدي للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره مع بيان النكت كثير في الموارد **قوله** و٧ مقتضي للعدول عنه فان قلت سياتي ان هذا كله مع قيام القرينة والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتضي للعدول **قلت** المقتضي قصد الاحتراز بالفعل ٧ مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم **قوله** ومنه واولئك هم المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانيه جاعلا هم المفلحون خبرا لاسم الاشارة الاول وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سوا كان المسند عند حذفه مسند اليه اخر ام لا **قوله** كما ثبت لهم الاثرة قال الشارح في شرح الكشاف كما ثبت في موضع المصدر لقوله ثابتة والفاء في هي زايدة والاثرة بفتح الهمزة والثا التقدم والاستبدا واسم من استاثر بالشي استبد به وقوله في تعبيرهم متعلق بجعلتا وبالظرف الواقع موقع المفعول اعني المثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل لمثابة ٧ن اهله ينصرفون في امورهم ثم يثوبون اليه ومعنى على حيالها على انفرادها واستقلالها واصله

حوال بمعنى حول الشيء وتغيرت هو اله وبحاله اي بازاله انتهى ولم
يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدا اعني فهو لرجوعه الى
الاشرة التي تصلح ان تكون عاملا ولك ان تقول الاقرب حينئذ
ان يتعلق بالخبر المسكن في الجزاء اعني ثابتة باعتبار رجوعه
الى الاشرة ايضا لئلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي
الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسرا لمقدر الخبر كما قيل
وحاصل المعنى ان تكريرا ولبكل احاد اختصاصهم واحد منها على حدة
فيكون كل منها مميزا لهم عن عداهم ولو لم يتكرر لربما فهم اختصاصهم
بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد **قوله** حيث الاصغاء مطلوب
لو بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل في حق البارئ
فلا يلائم التمثيل بقوله هي عصاي كما هو الظاهر **قوله** هذا كله
مع قيام القرينة اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند
اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لتلك النكتة كما سنذكر مثله
الان **قوله** ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه المراد بعموم
نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا
لان ينسب الى متعدد اما لعدم قرينة تعينه واما لتعارض القرائن
واما حمله على ظاهره ففيه ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص
كان في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم
الا ان يقال كما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون
العموم لبعض ما يصلح لان المتعدد وارادة التخصيص لمعين في هذا البعض
حال اخرى مقتضية لم يذكرها **قوله** نحو خالق كل شيء قد عرفت ان
المراد بعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد ذكرت عبارته
في شرح المفتاح على ذلك واما ما اشعر به تمثيله هاهنا لما لا يكون
عام النسبة بقوله خالق لما يشاء من ان المراد بعموم النسبة عمومها في
نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه فالمناسب
للاحتراز

للاحتراز عن الخصوص في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه
بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص النسبة في هذا
المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه في نفسه بل لملاحظة
خصوصه في هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من الجواب واندفع ايراد
الفاضل المحشي **قوله** والجواب ان المقتضي الخ اورد عليه ان ذكر المسند
اليه حينئذ يكون تصحيحا للكلام لا لاعتبار امر زائد عليه وقد تقرر
بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزائدة على اصل المراد
وسيجيء لهذا مزيد بحث **قوله** وحقيقته التعريف جعل الذات مشارا
به الى خارج قد يقيد الخارج بالمختص ويجعل فائدته الاحتراز عن الضمائر
العائدة الى ما لا يختص بشيء قبله نحو ارجل قائم ابوه والظبي كان ام حمارا
ونحو ربه رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فان لهذه الضمائر
نكرات اذ لم يسبق اختصاص لمرجوع اليه بحكم ولو قيل رب رجل كريم واخيه
ورب شاة سوداء وسخلها لم يجز لان الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة
بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضي على ما نقله الفاضل المحشي وفيه
بحث من وجوه الاول ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى
معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه
وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه
نكرة **الثاني** انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار التخصيص
الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب
شخص كريم واخيه ورب كريم واخيه تحكم بحث اذ لا اعتبار بالتخصيص
اللفظي **الثالث** ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير
الخارجة ومعنى الخصوص فيها تخلف **الرابع** انه كثيرا ما يغتفر في
الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ثمه كل شاة وسخلها بدرهم واي فتى
هيجاء انت وجارها ولا يجوز كل سخلها ولا اي جارها اذ لا يضاف كل واي

الي معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في القاعدة
الثانية من الباب السادس من كتاب المغني فلابد في صحة رب رجل واخيه عند
الجمهور وامتناع رب رجل كريم واخيه اما الاول فلان المذكور في كتب النحو وجوب
نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن السراج
واكثر المتاخرين وفي البسيط انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفرا
والزجاج وابن طاهر وخروف واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة
اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال **قوله** اشارة وضعية قيل
هذا احتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو قولك جاني رجل
تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الي مختص وفيه نظر
لان الاشارة فيما ذكر بالوصف اعني تعرفه او هو اخوك والكلام في الاشارة
باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في تلك الاشارة
قوله فتعريفه لافادة المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت
ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه الي **قوله** وكلما ازداد المسند اليه والمسند
تخصيصا ازداد الحكم بعدا ثم انسبه البعد هاهنا الي نفس الحكم وفيما سبق
الي احتمال تحققه تفننا في العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة
من لفظ كلما انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم
البينة للمسند اليه فلا يكون مفيدا لبعد الحكم بعد كقولنا الاثنان نصف
الزوج الاول **واعلم** ان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا ما يشمل
لازم فايدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي هو فايدة الخبر فقط والمسند
اليه والمسند فقط علي ما يتبادر من السوق وذلك لان تخصيص المسند والمسند
اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم الذي هو فايدة الخبر كذلك يفيد بعد
احتمال تحقق لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفايدة في
قولنا زيد حافظ للتوراة ابعد في احتمال التحقق بالنسبة الي لازم
الفايدة في شي ما موجود والفايدة في افادة اللازم في الاول اتم منها
في الثاني **قوله** لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة يريد ان التخصيص

والتعيين

والتعيين في المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين من حيث هو
معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينا في نفسه الا ان التعين
ليس بمعتبر في وصفها **قوله** وقد يترك اي الخطاب مع معين الي
غيره اشار الي ان ضمير يترك راجع الي الخطاب ويحتمل ان يرجع الي الاصل
اي يترك الاصل ذهابا الي غيره ثم حق العبارة علي ما ذكره في شرح المفتاح
ان يقال المعين اذ يقال خاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال خاطب معه
اللهم الا ان يقال يجعل الظرف مستقرا اي كائنا مع معين او الكائن
معه فينبغي ان يجعل الكائن بمعني ما من شانه ان يكون كما لا يخفي علي
الذوق السليم وقوله الي غيره اي مما لا ومتوجها الي غيره **قوله**
علي سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثني فيكون العموم
علي سبيل البدل ظاهرا واما اذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين
ان يعم جميع المخاطبين علي سبيل الشمولية لكن قيل لم يوجد في القران ولا في كلام
العرب خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر **واعلم** ان ضمير الخطاب
موضوع بالوضع العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته علي
ما هو المختار وهو موضوع لمعين كلي لكن شرط استعماله في جزئياته
المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به معين يكون مجازا علي كلا التقديرين
قوله تناهت حالهم القطعية في الظهور الي الشنيعة الشديدة من
قطع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اي شنيع شديد يجاوز المقدار ومراد
المصنف من الحال في قوله تناهت حالهم فظاعة امرهم وقباحة شانهم ووصف
الشارح اياها بالفظاعة بناء علي ما نقله من المرزوقي في اثنا التمثيل
للمجاز العقلي من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشي يشتقون
من لفظه ما يتبعونه به تاكيدا وتنبيها علي تناهيه من ذلك كشعر
شاعر واشباهه ويجوز ان يعتبر حذف المضاف اي خبيثته اي فظاعة
حالهم القطعيه او حالهم القطعية من حيث فظاعتها وعلي كل من التوجيهات
لابد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله ولو تري

مع جوابه المحذوف اعني لرايت امرا فظيعا ونحوه لا يقتضي وقوع منذرها وهو رؤية كل احد لبدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل لمكان القصد بخطاب يؤدي الى العموم على كمال ظهور شناعتها لهم لدلالتها على ان فظاعة حالهم لا تختص برؤية احد دون احد بل كل من يراها يراها فظيعة **قوله** لفساد المعنى ان العموم في المعدول عنه اعني ان اكرم او احسن اليه اظهر فان الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الظاهر لفائدة يفيدها الظاهر المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذي هو خلاف الظاهر فاسد محض كما ترى وقد يوجه تعليق الظرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان المتبادر منه تحقق صورة الخطاب من غير تحقق معناه الحقيقي فكانه قال اكتفي بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه الحقيقي ليفيد العموم يعني عدلنا بهذه الصورة عن المعنى الحقيقي ليتاتى لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تاتى لنا هذا **قوله** يشعر بذلك لفظ المفتاح حيث قال فلا يريد مخاطبا بعينه كانك تقول ان اكرم او احسن اليه قصدا الى ان سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان قوله قصدا بمنزلة قول المصنف لقصد العموم والاحتمال لقوله بعيد لا يريد **قوله** ما وضع لشي مع جميع مشخصاته وذلك بانهم لاحظوا المشخصات بما يمنع به تصوره الشخص عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العلم لذلك الشي مع تلك المشخصات التي جعل هذا المفهوم الكلي مراة لملاحظتها فلا يضر تفاوت المشخصات زيادة ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية الموضوع له كما توهم **قوله** لاحضاره اي المسند اليه قد سبق الى المسند والمسند اليه ها هنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى فقوله لاحضار محمول على الاستخدام او على حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه في الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ

تلفتت

تلفتت الى المعنى وان كان حاضرا فيها كما صرح به في حاشية شرح المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يرد به احضاره ولا ان المسند اليه في نحو لكن جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهنه فلا احضار ثانيا بضمير الغائب والا لا فائدة في الاتيان بالضمير ولو قال بدل لاحضاره للاخبار عنه بعينه باسم مختص لكان اظهر قوله بعينه حال من مفعول المصدر اي ملتبسا بعينه وشخصه قوله فانه يمكن احضاره بعينه ابتدا بكل واحد منها الا المعرف بلام العهد الخارجي يحتاج الى العلم وان سلم انه لا يحتاج الى تقدم الذكر فالاحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتدا كما زعم واعتذر بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة **قوله** هذا القيد مغني عن الاولين فيه بحث لانه اذا ترك القيد ان الاولان يكون الكلام هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اي بالمسند اليه فلا نسلم ان قوله باسم مختص به يغني عن قوله بعينه وابتدا كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاني له درهم باسم مختص لان لفظ رجل مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين من افراده من حيث هو معين وح يكون مجازا وبحثنا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير من المراة مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج بهذا القيد ولا بقوله ابتدا بل بقوله بعينه ومما جاد به الشريف في حواشي المفتاح عن الثاني من ان للمعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كسائر المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد المنتشر مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القرائن الخارجية على ما ياتي

تحقيقه لا يقال فالتكن الكلام عند ترك القيدين الاولين هكذا و بالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين اي الشخص المانع تصوره عن وقوع الشركه فيه ومع الحيث لانا نقول سوال الاغنا انما يتوجه اذا كان قيد من قيود التعريف على الوجه الذي ذكر فيه معنيا عن قيد اخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد القيد على وجه يسقط الاحتياج الى قيد اخر وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضميره في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا المعين من حيث هو معين على ان في هذه الصوره المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين متحقق فلا اغنا اصلا ولهذا التقرير ظهر ان قول الشارح في تقرير السوال لان الاسم المختص بشي معين ليس الا العلم فيه سماجة وانما مقتضى السوق ان يقول لان الاسم المختص بالمسند اليه **قوله** قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود الخ توجيه الجواب انا لا نسلم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصار الاختصاص في الجمله والرحمن مختص به تعالى بطريق الغلبه والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا لذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع انه ليس بعلم لوقوعه صفة فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر الى مفهومه كلي في الاصل او بقوله ابتدا ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظاهر ولو سلم ان الاسم المختص بشي ليس الا العلم بناء على ان يراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع فلكن الغرض الاصلي من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب انهما بعدما ذكرا لذلك الغرض اسند الشارح اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس بمحذور وبما اشرنا اليه من توجيه الجواب المعني اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه والابتدا بخلاف ما وجهه الفاضل المحشي لا يدفع استدراك قيد الابتدا اصلا كما لا يخفى **قوله** لا نقول هذا موقوف الخ اي خروج الامور

المذكورة

المذكورة بقيد الابتدا موقوف و طيما ايما الى بقيد التعبير المذكور لانه لابد من اعتبار الاولية في معنى الابتدا وقد قصد الاشاره اليه بقوله ولو اريد بذلك الخ لكن هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فالاحضار بالرحمن احضار باسم مختص وليس بعلم لفظه لتوقفه على الغلبه وخصوص الاستعمال و وجهه توقف خروج الامور المذكورة على تفسير ابتدا بما ذكره انه لو فسر بابتدا كما ذكر الشارح لم يخرج لما تحققته في الاعتذار السابق **قوله** وبعد اللتيا والتي اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا بقي على فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف في اخره كما فعلوا في نظائره من الذيا و ذيا و ذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانهما كيت وكيت حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كني بهما عنه وفي ذلك من تفخيم امره ما لا يخفى **قوله** وما سواه انما وضع ليستعمل في شي بعينه فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شي بعينه يدل على دخول العلم فيه وقوله هاهنا ما سواه انما وضع الخ يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه **قلت** المراد من التعريف السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سوا كان الموضوع له كليا او جزئيا ومما ذكره هاهنا بقوله وما سواه انما وضع لمفهوم كلي ليستعمل الى اخره بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع عام والموضوع له خاص وهو المعينات التي جعل المفهوم الكلي مراة لملاحظتها عند الوضع فتدبر **قوله** ولا يخفى على المصنف ان الوجه ما ذكرنا اولا وذلك ان قيد الابتدا على ما ذكره هذا القايل يخرج ساير المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص به فايدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره الشارح فالاسم المختص وان كان مخرجا لها لكن يكون لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام معنا بل يسند اليه اخراجه ليعتد به في الذكر على الاختصار في العلم ليس فيا اول

زمان ذلك بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقدم العلم به وان
اغمض عن ذلك فالاحضار اول زمان الذكر متحقق في ضميري المتكلم
والمخاطب اذ لا يتوهم فيهما فيه الا التعيين فليتامل **قوله** نحو قل
هو الله يحتمل ان هو مبتدا والله خبره واحد خبر ثان او بدلا
من الله بنا على حسن ابدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة
اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل عنه كما ذكر الرضي ويحتمل
ان يكون هو ضمير الشان والجملة خبره ونعتبر الاحد به بحسب الوصف
بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العباده ونظايرهما
او بحسب الذات اي لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين تظهر فايده
حمل الاحد عليه تعالى ولا يكون مثل زيد احد **قوله فالله اصله الاله**
حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف تنبيه عليه لما كان الاصل هو
الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما
معا في الاصل وجوابه منع بعد تسليم عدم جواز اجتماع العوض والمعوض
عنه ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله من الحكايه لا من المحكي
ومراده ان الله اصله اله منكرا كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل
حرف التعريف في خبر المبتدا افادة للحصر كما في زيد الامير كما اشارة
الى عدم ارتضائه به قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه
يليه بمعنى تستر واحتجب ووجه عدم الارتضاء ما ذكر في شرح الكشاف
من ان كثرة دوران اله في الكلام واستعمال اله في المعبود واطلاقه على الله
رجح جانب الاشتقاق من اله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكي فنقول
ان المضاف محذوف اي عوضت منها لا زمه حرف التعريف اذ لا يقال
لاه كما صرح به القطب في شرح اللهم الا على سبيل الشذوذ والاول هو
الاظهر وفي هذا الوجه يتعين حذف الهمزة على غير قياس اذ قياس
حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة متوقف على وجود
اللام المتوقف على حذف الهمزة لان العوض لا يوتى به الا بعد المعوض عنه

فلوكان

فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور **قوله**
ثم جعل علما اي بعد حذف الهمزة واما قبله فقيل الاله بتعريف
باللام من الاسما الغالبه لكن لا الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم له با
لغلبه لكن اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير بحذف الهمزة وصار الله
محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها
علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم
على الثريا فتكون الغلبة تحقيقية وبعده لم يطلق على غيره اصلا فتكون
الغلبة تقديرية **قوله** لما افاد التوحيد اي بحسب دلالة اللفظه
قوله فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام فان المراد
والحال انما هو في المعبود بحق وهو المقصود بحصر الوجود فيه
لكثرة المعبودات الباطله فلا يخالف ما في شرح الكشاف من ان اله
بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق
فانه هناك بصدد بيان المعنى بحسب الوضع **قوله** في الوجود او
موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا ولم
يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على
نفي مغايرة الله عن كل اله الذي يفيده الاستثنا المفرغ الواقع
موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه
رد الخطا المشركين في اعتقاد تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو سلوك
الطريقة البرهانيه لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس
لان المقصود بالكلمة التوحيد وهذا اثبات الوجود له تعالى ونفيه
عن اله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت
فالكلام لا ينفي الامكان عن غيره تعالى **قلت** ذلك النفي مستدل عليه
بدلايل اخر وليس بمقصود بالبيان هاهنا على ان المتردين لا يدعون
امكان غيره تعالى بدون الوجود **قوله** كما في الغاب الصالحه لمدح او
ذم ثم توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان اللقب

علم بشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا واما الكنية علم صدر باب
او ام وما سواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق بين اللقب والكنية
بالحيثية فاشعار بعض الكنايا بالمدح او الذم كابي الفضل وابي
جهل لا يضر **قوله** وفي التنزيل تبت يدي ابي لهب غير الاسلوب
لان العلم هاهنا مضاف اليه في الظاهر والتمثيل لمجرد كون المقام
مقام كناية وقيل لفظ يدي مقحم فالعلم مسند اليه في الحقيقة
وتنكير جهنم في يدي جهنمي **قوله** انتقال من الملزوم الى اللازم
الخ لكن المنتقل عنه مجازي اللفظ اذ ليس معنى ابي لهب بحسب الوضع ملا
بسة بل والده وسيجيء في فن البيان ان شاء الله تعالى ان الكناية قد
تكون مبنية على المجاز وبالعكس **قوله** انما هو بحسب الوضع الاول اعني
الاضافي دون الثاني اعني العلمي قال الشارح في شرح المفتاح في قوله
تبت يدي ابي لهب لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى بابي لهب
لكن لينتقل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمي هذه عبارة
في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب قوله هاهنا وهذا اللزوم انما
هو بحسب الوضع الاول الا ان يحمل قوله هنا انما هو بحسب الوضع
الاول على الحصر الاضافي ليتلايم كلاماه اي ليس اللزوم بحسب
الوضع العلمي فقط بل يجب ان يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا
مبني على ما هو الظاهر من منشا اشتهار ابي لهب بكونه جهنميا
ما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي واما اذا جعل
الاشتهار المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في نظاير حاتم
على ما قرره الفاضل الحشي فلا احتياج الى توسط الوضع الاضافي **قوله**
ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هاهنا في الشخص المسمى به لينتقل
به الى الجهنمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي على ما حققته
مما ذكره في شرح المفتاح فلا ينافي قوله سابقا الا ان هذا اللزوم
سابقا الخ اعترض عليه بانهم شرطوا في الكناية ان يكون المقصود
هو المعنى

هو المعنى اللغوي والمعنى الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا
واجيب بان توهم العدول انما ينشا من الغفلة عن وجه العدول عن الاسم
الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال فهم الوصف عند اطلاقه على الشخص
من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية عليه على سبيل التشبيه
او استعمال الكناية في مجرد معنى الخفي فتامل ففي هاهنا بحث وهو ان **قوله**
يجب ان يعلم مناقض لما صرح به في البيان في اثنا فايدة القيود المذكورة
في تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح
لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر في شرح
المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تعريف الكناية
طريقين احدهما ان استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادته
الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا
بل لينتقل منه الى غير الموضوع اللازم المقصود فما ذكره في الشارح في البيان
مبني على المذهب الاول بناء على ان المصنف مال اليه كما اشار اليه الشارح
في بحث الكناية من هذا الكتاب وما ذكره في قوله وما يجب الخ مبني على المذهب
الثاني **قوله** او ابهام استلذاذه الخ ذكر الشارح في شرح المفتاح ان
الاحسن ترك الابهام الى الاعلام ونحوه وعليه اطبق شراحه وفيه بحث
اذ في لفظ الابهام نكتة شريفة مفقودة في لفظ الاعلام وهي الايماء
الى ان التبرك والاستلذاذ في كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر
والاحوال المقتضية له بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ابهامهما حتى يتعين
الحكم في الاعلام ونحوه بطريق الاولى ولو بدل لفظ الابهام بالاعلام
لفات هذا الابهام **قوله** وغير ذلك مما يناسب اعتباره مثل التنبيه
على غباوة المخاطب لانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه
قوله لان المخاطب يعرفه مولو له بالقلب اعني اشارة الى ان التعريف
انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الا دبا المعرفة ما يعرفه
مخاطبك **قوله** بخبر الموصول وذو اللام سوا خلافا لابن كيسان وفي السلخ

فان ذي اللام اعرف من الموصول عندهما واما الكوفيون فعندهم الموصول
اعرف من ذي اللام **قوله** ولذا صح جعل الذي يوسوس الخ هذا انما
يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بنا على ما تقرر من ان الموصوف
لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يمنع اعرفية ذي اللام
كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج وكانه بني الكلام على ان انتفا اعرفية
ذي اللام من الموصول ظاهر ولذا لم يتعرض لها غيرهما بخلاف العكس والاستدلال
بالاية ناظرا اليه **قوله** وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه
خلافا للمبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده
لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الي المضمر ولا يوصف المضمر **قوله**
فانه مضروب لكم وذلك اشارة الي انه لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا
حقيقيا بل يحصل لنقص الشيوع **قوله** لانه موضوع لانسان لا لخصوصية
فيه اي لم يعتبر في اصل وصفه التخصيص وان جاز ان يتخصص
بحسب العارض كما في الصورة المذكورة **قوله** لعدم علم المخاطب بالاحوال
المختصه به سوا الصله الكلام على تقدير اقتضا المقام كون المسند اليه
معروفا نحو المقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في معظم
البحث فلا يرد انه لو جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين
الموصول نعم الرجحان في الجملة كان في المقتضي فلا يتوجه ان ما ذكره
لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجري عليه
الموصوف نحو الرجل الذي قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما
في الاقتضا رعليه مع افادة المقصود ارجح على ان اجرا الموصول لا محالة
انما يكون على قسم من اقسام المعرفة غير الموصول فهذا انما يتم اذا
اقتضا المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى
فتدبر **قوله** الذي كان معنا امس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا
مصاحبنا امس رجل عالم فلا بد من امر اخر يخرجه يرجح طريق الموصولية
اذ الظاهر ان المقتضي اما موجب واما مرجح ولا يكفي مجرد الملايمة

والمناسبة

والمناسبة **قوله** لقلة جدوى الخ انما لم يجعل عدم التعرض لما ذكر بانه
اذا لم يكن للمتكلم علم بغير الصلة لا يتاتى منه الحكم على الموصول بشي والا
كان الشي معلوم الثبوت له لان المراد بالاحوال التي فرض انتفا علم
المتكلم بها هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه لتعيينه عند
افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصلح ان يجعل عنوانا للموضوع والا
الحمل فتدبر **قوله** او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الي ان
المراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد الموصول سوا كان غاية لقصد
حصولها وفايدة تترتب عليه كزيادة التقرير اولم يكن
كذا وهاهنا بحث وهو ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد
اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق اخر لا استهجان فيه
فلا بد من انضمام شي الي الاستهجان ليترجح اختيار الموصولية على ما سواها
من الطرق نعم ذكر في شرح المفتاح ان الاقتضا يتحقق بمجرد الملايمة
والمناسبة فلا تزاحم في المقتضي والمقتضي لكن لا يخفي ان المناسب
ان لا يطلق الاقتضا الا اذا كان للمقتضي رجحان في الجملة كما ينبي
عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح
اللهم الا ان يكتفي بالرجحان بالاضافة فكلما كان المضاف اليه اكثر
كان الاقتضا اتم واوفر **قوله** اي تقرير الغرض الخ وجه تقديمه
على الغرضين الاخيرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له
وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره
اولي **قوله** واورد حكاية شريح وهو ان رجلا اقر عند شريح ثم انكر
فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل ليعدل عن
نسبة التصريح للعنق بنسبة الحماقة الي المنكر لكون الانكار بعد الاقرار
ادخالا للعنق في ربقة الكذب فهذه المقالة متعلقة باستهجان التصريح فان
جعلت الاية لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام رهينا وان
اختصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل

اجنبي فان قلت لبس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الاية مثالا له
المستهجن التصريح باسم المراة في الحكم بالمراودة والاستحبال في طلب الرائقة
في طلب الواقعة قوله ولقد نهزت مع الغوات الخ نهزت بالدلو اي ضربت
بها الماء في البير وحركتها لتمتلي الغوات جمع غاو والاسامة اخراج الماشية الي
المرعي والمسرح المال السايم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الي
الموصوف وقيل سرح اللحظ بمعني النظر السريع الجار في القصد عليهم من قولهم
امر سريح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح ناقة سرحت ومنسرحة
والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصير العنب ونحوه
والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم كذا في الديوان وفي الصحاح
انه جزاء الاثم وحاصل المعني صاحبت مع الغوات وسعيت في تحصيل لذات
هو النفس حتي بلغنا قصي ما يبلغ الانسان في شبابه فغاجات ووقعت
ان حاصل ما سعيت كان اثما وظلالا وذنبا ووبالا قوله الذين تروثهم
البيت بضم تا الخطاب من الاراة التي تتعدي الي ثلاثة مفاعيل هو
الرواية ايضا وان جاز الفتح بان يكون من الرواية بمعني الاعتقاد والغليل
ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش والصرع في اللغة
الالقا علي الوجه للاهلاك فالهلاك فيه اما حقيقي او عبارة
عن هلاك الاموال وعوارض الانفس كالامراض علي سبيل المجاز فاشار
الي الاول بقوله تهلكوا والي الثاني بقوله او تصابوا قوله
وجوابه ان العرف والذوق /ه وقد اجيب ايضا بان التنبيه علي الخطا
الذي ذكره هو اما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطا او يفهم في
العرف خطا المخاطب في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلي كلا التقدير
لا خفا في تحقق الايما فيه وانكاره مع اثبات التنبيه المذكور متدافع
ولكنه يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معاني الموصولية
ومقتضياتها لا في معاني الكلام الذي فيه الموصول قوله الي وجه بنا
الخبر ظاهر قوله فيما سياتي فان فيه ايما الي ان الخبر المبني وانما
قدم ابنا

والامتنان

ترجم

وانما قدمنا البنا اشارة الي ان ايما الموصول الي الخبر من حيث ايراد المتكلم
وبناوه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشي
قوله كالارصاد في علم البديع وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة
او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله تعالي وما ظلمناهم ولكن
كانوا انفسهم يظلمون قوله الي التعريض بالتعظيم اه اعترض عليه
الفاضل المحشي بان حصول هذه المعاني التي جعل الايماء ذريعة اليها
يحصل بلا ايما بالمعني المذكور كما اذا اخر الموصول وبدل الجملة الاسمية
بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه المعاني يمكن تحصيلها
من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغني عن اعتبار
الايما واما الثاني فهو موقوف علي اعتبار الايما قطعا مثلا تعظيم شعيب
عليه السلام علي وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة
الخسران الي مكذبيه ولا حاجة في ذلك الي اعتبار الايما ومن نفس الموصول
ايضا بان يعتبر ايماؤه الي ان الخبر من جنس الخيبة والخسران فيتوسل
الي التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايما لم يكن لك ان تصل اليه
من نفس الموصول كما لا يخفي ولا شك ان الكلام في معاني الموصول لا مجموع الكلام
الذي يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض قوله فاشكل عليه
الامر نحو ان الذي سمك الخ اجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده من
العلة علة اسناد الخبر الي المبتدا وبنايه عليه لا علة ثبوته
له فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايما الي علتها
من جهة ان ترتيب الحكم علي المشتق وما في حكمه يفيد علية الماخذ ففيه
ان ذلك الترتيب انما يدل علي علية الماخذ لثبوت الخبر لا لاثباته واسناده
انه يكون حينئذ جعل الايما ذريعة الي التعظيم مثلا لان التعظيم انما
يتوصل اليه بذكر العلة كما اعترف به لنفسه سوا اومي الي العلية
ام لا واما ثانيا فلان الظاهر ان الباعث في نفس الامر علي ربط الخبر في قوله

تعالي ان الذين يستكبرون بيان سوء عاقبة المتكبرين وفي قول الشاعر
ان الذي سمك السما البيت بيان رفعة شان الشاعر وهكذا في البواقي
لا انه كما لاحظ المتكلم استعمال الكفار بحث مجرد ذا الاعلى ربك في قول
جهنم بهم ولاحظ سمك السما رحل مجرد ذلك علي ربطنا الشرفي لهما فان
هذا البعيد جدا كما لا يخفي علي المصنف فتامل **قوله** ومن الناس من اقتفي
اثره الي اراد به العلامة الترمذي وقد نبه هناك في اوايل تقسيم الاسناد
الي الحقيقة والمجاز ان الشارح المحقق يعتبر في مثل هذا التركيب
مضمون الجار والمجرور مبتدا وما بعده خبرا اي بعض الناس يقول
كذا لا بالعكس حتي يرد انه لا يتصور لمثل هذا الاخبار فايدة ويمكن
ان يجاب في مثل هذا المحل بوجه اخر وهو ان الاخبار بالبعضية للتعجب
واستعظام ان يختص بعض من الناس باتباع غيره في هذا الكلام
فانه بيا في الانسانية بحيث كان ينبغي انلا يعرض اتصف له من جنس
الناس لكن لو سلم صحة هذا التوجيه لا يطرد في جميع المواضع كما لا يخفي
بخلاف التوجيه الذي ذكره الشارح **قوله** وسوق الكلام ينادي علي
فساد هذا الراي اذ ايثار لفظة ثم واسم الاشارة الغريبة في قوله
ثم يتفرع علي هذا بعد الاشارة البعيدة في قوله ويومي بذلك الي
جعل المسند اليه موصولا لا يكاد يصرح بالاشارة الي الايما **قوله**
الي محسوس غير مشاهد فيه اشارة الي ان حق الترتيب تقديم المحسوس
علي المشاهد وان تابع القوم في العكس حيث قال الي مشاهد محسوس
وقد يقال فيه بتقديم الما المشاهد علي انه يكفي وحده لاشتماله
علي معني المحسوس ثم ذكر المحسوس دفعا للتوهم ان يراد بالمشاهد
المعلوم يقينا لكثرة استعماله فيه ولو مجازا **قوله** واما الغرض الموجب
او المرجح فقد اشار الخ وارد عليه ان كل ما اشار اليه المصنف غرض
مرجح لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه في اخر البحث حيث قال اولانه
لا يكون طريق الي احضاره سوي الاشارة الخ الي الغرض الموجب ويمكن

ان يقال

ان يقال قصد اكمال التمييز غرض موجب فتامل **قوله** من نسل شيبان
شيبان بن ثعلبة بن ذهل قبيلتان كذا في القاموس والذي في الصحاح
وشيبان حي من بكر وهما شيبانان شيبان بن ثعلبة وشيبان بن ذهل
ابن ثعلبة وقد جوز ابن جني في التنبيه علي مشكل الحماسة ان يكون وزن
شيبان فعلان من شاب يشيب وان يكون فيعلان من شاب يشوب
نحو الوا وبعد قلبها يا كما في سيد ثم قوله من نسل شيبان اما خبر ثان
او حال علي سبيل التداخل او الترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا
ببزر اي ممتازا بانهم فليس يحسن لان مقام المدح يقتضي ان يثبت للممدوح
الفردية في المحاسن بالقياس الي ساير الناس لا بالقياس الي نسل شيبان
فقط كما لا يخفي الا ان يبني الكلام علي ادعا اشتهار ان نسل شيبان ممتاز
عمن سواهم بالمحاسن فتبصر **قوله** وهما شجرتان بالبادية يمكن ان
يقال انما لم يقل شجرتان مع ان الضال بتخفيف اللام والسلم نوعان من الشجر
والمفرد الضالة والسلمة ايما الي ان المراد بالضال والسلم الذي حكم علي نسل
شيبان انهم يقيمون بينهما افراد من ذينك النوعين يعني انهم كانوا كذ
لك
في نفس الامر وهذا كما تقول رايت رجلا اذا رايت زيدا **قوله** وعلم المعاني
من مباحثه الخ والحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخله
في معاني اسما الاشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر توطية لما يتفرع عليه
من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يعتبرها البلغا بحسب
مناسبة الالفاظ في القلة الحروف والكثرة والتوسط كان من علم المعاني
قوله وعلم المعاني من حيث انه الخ فيه هذا هو الحق واما ما ذكره الفاضل
المحشي من ان ذلك جار في الالفاظ كلها فجوابه الالتزام ولا ضير الا تري
انهم بحثوا عن علمية المسند اليه وتعريفه بغيرها وتنكيره وجميع
ذلك يدل علي معانيها بحسب الوضع الا انه اذا اعتبر فيها ما ذكرنا
من الاعتبار حصل امر زايد علي الوضع يتعلق به نظر علم المعاني

تتأمل قوله عقب المشار اليه وهو الذين يومنون بالغيب قيل
عليه ان الذين يومنون من جملة ما يدل على الاوصاف فلا يناسب
ان يجعل مشارا اليه لعدم صحة التعقيب بل المناسب ان يقول
وهو المتقون اجيب بان المراد ذات الموصول من غير ملاحظتها
بمضمون الصلة بقرينة عدة الايمان من جملة الاوصاف
التي عقب بها المشار اليه وانما لم يعبر عن تلك الذوات بنفس
الموصول لقبح ذكره بدون الصلة واما عدم جعله المشار اليه هو
المتقين فمبني على ان الذين يومنون يمكن ان يجعل منقطعا عن
المتقين على سبيل الاستيناف مرفوعا بالابتدا مخبرا عنه باولئك
على هدى من ربهم وان يجعل جاريا عليه كما ذكر في الكشاف فعلى
التقدير الثاني يحصل يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة
الى الاخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم واحد واما على التقدير
الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه هو المعنى الذي
اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبني عنه قوله عقب المشار اليه
باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يومنون لا معنى المتقين
وان اتحدا في الواقع فتامل قوله اولنحو ذلك مثل ان يقصد
شدة ذكا المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسيلة تخبير العقول
هذه المسيلة تحققه عندك يشير الى ان المسيلة التي تتحير فيها
العقول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك قال الشارح في شرح
المفتاح ومما يجب ان التنبيه له انما يوردني امثال هذه المقامات
من الايات والابيات من امثلة لا انوا لهم حتى يقيم باحتمال الغير وانه
لا متناع في جميع مثال واحد بين كثير من اللطايف والاعراض فان مبني
تلك الاقتضاءات وكون التراكيب لما يذكر من الاعراض على مجرد
المناسبات والا فمن اين للبشر ان مقصود المتكلم ما انسب اليه من
الاعتبارات فليحافظ على هذه النكت فانها مواضع تنفع قوله

واحدا كان

واحدا كان او اثنين الظاهر انه اراد فردا واحدا او فردين او افرادا
كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا
او فردين او اكثر ففيه مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة
الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المعروضة له الا ان تحمل
الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على
الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي هي الحصة مع العوارض
فلا تسامح في قوله واحدا كان الخ قوله كناية لهذا من اخذ الاثنا
الكناية المصطلح وهو الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة وهو
ان يعتني في صفة من الصفات اختصاصا بموصوف لتعين فتذكر تلك
الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة
بالمذكور كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للمذكور يعني لما كان التحرير
مختصا بالمذكور علم ان مطلوبها كان هو المذكور وهو ليس بمذكور صريحا
بل ذكر ملزومه وهو التحرير قوله اولا للاشارة الى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الموصوف او بيانية
اي مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضا الاشارة الى نفس
الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا ففيه
ايضا اشارة الى الحقيقة لكن بجوهر اللفظ بالالة قوله
يعني يطلق المعرف باللام الخ دفع لما يتبادر من ظاهر قول المصنف
وقد ياتي لواحد الخ من ان المعرف بلام الحقيقة في العهد الذهني
مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام في
ارادة الخاص ووجه الدفع ظاهر من كلامه والمتحد اما على صيغة
اسم الفاعل من الاتحاد بالحاء والدال المهملتين كما ينبي عنه قوله
في التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتخاذ بالمعجمتين
والمعنى واضح بقي ههنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر
عند الشارح كما سيصرح به فلا شك ان مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها

صح الاشارة بنفس الكلمه الي الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام
عليه من حيث هو حقيقته فاي حاجة الي ما ذكره من القرينة فتامل
قوله فجا العدد باعتبار الوجود وانما جا العدد باعتبار ان المراد
المفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذلك لا المعني المتخصص
قوله حتي تكلفوا اما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني معتبر في المعرف
دون المنكر وقيل حيث اولوا بالمعارف ما وقع صفة له من الجمل
قوله كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام قد يا تي
لواحد باعتبار عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام
فاما للاشارة الي المعهود بينك وبين مخاطبك واما للارادة نفس
الحقيقة قوله يعامل معامله النكرة كثيرا واعلم ان المصادر
التي ليس فيها شايبة الوحدة كذكري وبشري ورجعي اذا عرفت
بلام الجنس وقصد بها الي الماهية من حيث هي لا فرق بين منكر
الا باعتبار ان في المعرف اشارة الي حضورها دون المنكر علي قياس
ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني وكما يجوز
ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما
هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الا ان وروده
في الاستعمال غير متحقق بخلاف فان مشهور قوله
ولقد امر علي اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ثم حرف
عطف اذا لحقها علامة التانيث تختص بعطف الجمل وقوله
لا يعنيني بمعني لا يريدني بل يريد غيري من عناه اي قصده
واراده او لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه من عناني الامر
اي اهمني وفايدة ثم في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور
والاغضا كان الثاني اعظم من الاول تشبيها لتباعد ما بينهما
في الفضل بتباعد ما بين الحادثين في الوقت قوله لا توقيت

فيه اي لا تعيين يقال وقت اذا حدد وعين فان تعيين الحوادث
بالاوقات وحاصل المعني انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم
فصح لتوصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الي المعرفة لتوغله
في الابهام وقد يجعل غير معرفة بنا علي اشتهار المنع عليه بمغايرته
للمغضوب عليهم فيعرف حينئذ كما في قولك عليك بالحركه غير
السكون فعلي هذا الوجه ايضا يصح جعله وصفا للموصول سوا
كان فيه توقيت ام لا قوله قلت بل حقيقه حقيقته خبر
مبتدا محذوف والجمله عطف علي مقدر اي ليس هو مجاز كما قيل
بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له الماهيه المطلقة
والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي
ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع هو الماهية لا بشرط شي وهي
تتحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الماهية
لا بشرط شي والمفرد المنتشر انما فهم من القرينه وانما سمي معهودا
باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهدية بهذا الاعتبار
فسمي معهودا ذهنيا قوله ومثله كل مضافا الي نكرة مضافا
حال من كل لانه فاعل في المعني اي يماثله كل هذا علي مذهب
الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتدا فالامر ظاهر وفايدة
التقييد انه اذا كان مضافا الي المعرفه كان الغالب كونه لاحاطة
الاجزا لا الافراد كما سبا في ان شا الله تعالي قوله وجوابه انا
لا نسلم الي اخره كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي ان اردت
بعدم التمييز عدم الاشارة مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف والمشار
اليه في احدهما هو الحقيقه وفي الاخر الحصة وان اردت عدم الامتياز
في معني التعريف فامتناع التالي ممنوع وكيف الامتياز في معني
التعريف ولا معني للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الشارح

المحقق سلك جادة التحقيق وسكت الترديد اعتمادا على ظهور ان
انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث قسموا التعريف
الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر فيهما بان المشار اليه
ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة
فكانه جعل عدم بطلان التالي على الشق الثاني ظاهرا مفروغا عنه
ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوي
فتامل قوله وهذا المعنى غير معتبر الخ اورد الفرق بين المعرف
والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفتين اشارة الى جواب سؤال
مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني غير معتبر في اسما الاجناس
ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها
لانه جمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه بان عدم اعتبار الحضور ليس
اعتبارا لعدمه وانما المنافاة بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير
قوله واستغراق المفرد اشمل قد سبق تصريح الشارح بان اضافة
المصدر تفيد الحصر وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف
من صيغ العموم فهذه القضية كلية لا مهملة كما توهم وبذلك يتبين
وجه الاعتراض الا ان عبارة المفتاح مشعرة بجزئية الحكم حيث
قال واستغراق المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هنالك
ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال قوله بدليل صحة
لا رجال في الدار اقتصر في البيان على ذكر الجمع لانهام حال المنفي منه
ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل فقد صغت
قلوبكما بخلاف العكس قوله يا اهل ذا المعنى وقيتم شرا اخره
ولا لقيتم ضرا المعنى المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وعموم الشر بنا
على تاويل وقيتم بالنفي اي لا اصابكم والقرينة المشعرة بذلك اعادة
النفي في قوله ولا لقيتم قوله او مقدرة نحو لا رجل في الدار اشارة
الى ما ذكر النحاة في توجيه بنا اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه متضمن
للحرف

للحرف اعني من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس تنص في الاستغراق كما
نقله في الكشاف وان تقييد لا بالتي لنفي الجنس في قوله وانما اورد البيان
الخ للاحتراز عنها قوله ولقايل ان يقول لو سلم الخ قد تحققت
ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله
لو سلم اشارة الى منع كما ان الفاضل المحشي مونة تقديره وقد يقرر المنع
المشار اليه بوجه اخر وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فهو
ظاهر الفساد والا لكان لا رجل ولا رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل
ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا
يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهر بان يقال
المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد اعم واشمل
بمعنى انه يتناول في حكم النفي ما لا يتناوله الجمع فيه بادر الى التسليم ولم يصرح
بالنفي قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم الى قوله امتناع قولك
جاءني كل جماعة الخ فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له على
عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا راسه من الاستثنا المتصل
كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه فلا يدل
صحة استثنا الواحد عن الجمع المعرف باللام الاستغراقية عن ارادة
كل واحد واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور ممنوع والا فلا بد
من وجه الفرق بينه وبين المثالين اللذين جوز فيهما الاستثنا المتصل
مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه في شي منهما وغاية ما يقال وجه
الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزا المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثنا
المتصل في الاول بالنسبة الى كون المستثنى جزءا وفي الثاني بالنسبة
الى كونه جزئيا فقولك له على عشرة بالنظر الى الاجزا فيصح ان يقال
الا واحدا على الاستثنا المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات
فلا يصح الا زيدا على الاستثنا المتصل لان جزئي الجماعة جماعة فليتامل
قوله قلنا لو سلم الخ اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يتعلق هـ

الاستيعاب المجموع حتى ان معنى جاء الرجال جاء كل جمع ولعل وجهه ما اشار
اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان
الثلاثة مثلا جماعة فتندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقها
فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معتبرا
في الجمع المستغرق فلو اعتبر كل واحد واحد منها ايضا كان تكرارا محضا
وكذلك ترى الائمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد وما
بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان
مثل هذا واقع في التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القي فيها
فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها الى غير ذلك فلا وجه للعدول والتفصيل
ان يقال ان اريد بلزوم التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى
الحاضر في ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان يلاحظ الحاكم ثبوت الحكم
للثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت
الحكم في نفس الامر للثلاثة مرارا متعددة بحسب مقتضى اللفظ مع انه
ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اراد ان لنا ان نعتبر دخول الثلاثة
في الحكم باعتبارات فلا يضر ولا يكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله في الاستغراق
على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط حينئذ عدم تداخل الجماعة
واجزائها كيلا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجمع المستغرق
كل جماعة لما صح ان يقال جاء الرجال عند فرض انحصار الافراد في الثلاثة **قلت**
لو سلم تأتي حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكر مناقشة
في العبارة يندفع بان يقال المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما صرحوا بمثله
في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء مع جواز كونها بسيطة وبهذا
القدر لا يعدل عن الظاهر **قوله** حتى يصح جاء في جمع من الرجال الخ بنصب
يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد **قوله**
فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح الخ قد يجاب بان مراده انه لم يقل وهن
العظام لئلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على

نمط

نمط فلان يركبون الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور ونوع
شايع والاظهر في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام
كثيرا ما يستعمل في الكل من حيث هو كل ثم وهن المجموع عبارة عن
زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل
وهن العظام لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس
مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهن الا الشمول القطعي **قوله**
انه جمع ليتناول كل محسن اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح
لان هذا التناول موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد
يتناول تناولا ظاهرا لما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم **قوله**
لاحد من خلقه اي من اجناس خلقه اذ لا يطلق العالم على كل فرد
او نقول هذا المعنى مما استفيد من خصوص الموضع لا لان العالم اطلق على
كل فرد بل لان عدم الظلم للجنس يستلزم عدم الظلم لشيء من احاده **قوله**
وبالجملة فالقول بان الجمع الى اخره قيل عليه ان اراد ان كل جمع كذلك
لممنوع كيف وقد عرفت انه انما يستقيم في الجموع التي يستلزم ثبوت الحكم
لها ثبوته لكل من احاد مفرداتها وان اراد الجزئية فمسلم لكنها عين مدعى
صاحب المفتاح فانه لا يدعي الا الجزئية **والجواب** انا نختار الثاني ونقول
ليس الكلام نظرا الى الرد على صاحب المفتاح بل على من حكم بان الجمع
مطلقا لا يقتضي الاستيعاب المجموع ولا ينافيه خروج الواحد والاثنين
قوله ثم نفرق بين المفرد الخ لا يخفى ان هذا الكلام كان في الفرق بين
المفرد والجمع المعرفين بلام الاستغراق والفرق الذي ابداه في جانب
القلة ليس بينهما فان اللام في البيت المذكور ليس للاستغراق وكيف يصح
ارادة الواحد من المفرد المستغرق فكان التقريب مجردا عن الدلالة
الخ اعترض عليه بان دلالة المفرد على وحدة معناه بحسب الوضع
اذا قيل بوضعه للفرد المنتشر والمهمل فتامل فانتقال الذهن
من المفرد الى الوحدة ضروري بالنسبة الى العالم بالوضع فما معنى تجريد

عدم

المفرد عن الدلالة على معنى الوحده اجيب بان معناه اعتبار دلالته على معنى الوحده ولاخفا في انه على هذا التقدير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينه على تعيين المراد قوله مجردا عن الدلاله معناه مجردا عن اعتبار دلالة على الوحده ولا يلزم الجمع بين المتنافيين في الارادة بل في الدلالة ولا استحالة فيه عند قيام القرينه على تعيين المراد فقوله مجردا عن الدلالة معناه مجردا عن اعتبار الدلاله على الوحدة ولا يلزم من عدم اعتبارها الخلو عنها **قوله** للمحافظة على التشاكل اللفظي المراد من التشاكل الصيغتين على الجماعة فلا يرد وصف اسما الجموع كالقوم والرهط بالجمع الصيغي **قوله** ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع اي لكون المفرد المستغرق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ثم الظاهر ان هذا الامتناع بالنظر الى ظاهر ما يستفاد من اللفظ واما بالنظر الى تضمن كل فرد الدلالة على كل الافراد فالقياس جواز وصفه بنعت الجمع ميلا الى المعنى كما في الاخبار مثل قوله تعالى كل في فلك يسبحون اللهم الا ان يفرق بين الصفة والخبر فتامل **قوله** وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر الدينار اصله الدنار بالتضعيف بدليل جمع على دنانير وكذا الديباج اصله الدباج وكذا جمع على دبابيج وقد اشار في الصحاح ومن قواعدهم قلب احدى حرفي التضعيف عن عمر بن عبد العزيز لكاتبه وقد حكاه صاحب الكشاف طول البا واظهر السينات ودور الميم جمع سنه السين بناء على القاعدة الممهده ولما لم يتنبه شارحوه لهذه الدقيقة صاروا الى المجاز وانت خبير بان المجاز مشروط بالقرينة الصارفة عن الحقيقة والا ارتفع الوثوق **قوله** ولان النوع مولوع الخ الاشمال جمع شمل بالتحريك وهو الخلق ثم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاعتبار يمكن في الدينار الصفر والدرهم البيض ايضا فكل دينار مثلا يشتمل على اجزا وجوانب كل منها اصفر **قوله** لانها اخصر طريق اما بان لا يكون السامع عارفا بمه العلم او يكون طريق

بازاء التكسير ... [illegible]

طريق الاضافة اخصر بالنسبة اليه ايضا فان هو اي اخصر من عبد الله ونحوه مثلا **قوله** نحو قول جعفر بن علبة الحارثي الخ هو من شعر الحماسه قيل قال الابيات حين اخرج من السجن ليقتل والله اعلم وقوله هواي بثلاث يا آت لان اصله مهوويي فبعد القلب والادغام على القاعدة المعروفة اضيف الى يا المتكلم والركب اسم للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذفت احدى اليائين وعوضت عنها الالف المتوسطة وقد يبقى الهوى على معناه الحقيقي ولا يول بالمهوي ويراد ان العرض ساير بالعرض حيث يسير محله القايم هو به وهو القلب يسير متعلقه وهو الحبيبة فكانه قال روحي مع الركب اليمانين ذا الهب وجسمي بمكة موثق **قوله** لشان المضاف اليه والمضاف قدم المضاف اليه على المضاف لكونه مقدما في الاعتبار وان كان متاخرا في الذكر ثم لا يخفى ان هذا التضمن قد يوجد بغير صورة الاضافة كما في نحو لكه الذي هو عبد للسلطان عندي وكذا في نظيريه فالوجه ان لا تترجح الاضافة الا بانضمام الاختصار اليه وانما اقتصر المصنف في جانب التحقير على مثال تحقير المضاف لانه مع سابق يشعر بمثال تحقير المضاف اليه وغيرهما ولذا اطلق التحقير ولم يقيده بشي منها فتامل **قوله** ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها الخ فصله عما قبله لان المضاف ليس بمسند ثم قوله تضار ان كان في الاصل تضارر على البنا للفاعل بمعنى يطير فالبا من صلته اي لا يضر الوالدان بالولد بان يفرطا في تعهده ويقصرا فيما ينبغي له فوجه قوله فانه لما نهيت المراة الخ ظاهر وان كان البا للسببيه او يكون تضارر على البنا للمفعول اي لا تضار زوجة زوجها بسبب ولدها بان تطلب منه ما ليس من الرزق والكسوة ونحو ذلك ولا يضر زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ونحو ذلك وبه اتضح المعنى

علي كون البنا للمفعول فوجهه ان اضرار الزوج بالزوجة او بالعكس بسبب الولد يعود الي الاضرار بالولد **قوله** ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون الاستهزا احصل من الاضافة لعدم قول القايل بالكلام المذكور برسالته وجملة الموصول مع صلته موكده له كما لا يخفى **قوله** كوكب الخرقا تلميح الي قول الشاعر

اذا كوكب الخرقا لاح بسحرة ... سهيل اذاعت غزلها في القرايب

المراة التي في عقلها خفة وبها حماقة وكانت هذه الخرقا امراة تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتدا البرد تنبهت بمجي الشتا وفرقت قطنها الذي فيما يؤول اليه في قرابتها استعداد له السحرة بالضم السحر سهيل رفع بدل من كوكب او عطف بيان واذاعت بمعني فرقت **قوله** او لانه لا طريق الي احضاره سوي الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواه ولا نسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض المولي في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي هاهنا وانت خبير بان البحث في تراكيب البلغا والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح **قوله** وليس له عن طالب العرف حاجب يمكن ابقاوه علي معناه الظاهري فالمضاف محذوف اي عن احسان طالب العرف اذ لا معني للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعني مانع اي في شان طالب العرف ثم وجه حمل التنكير في الثاني علي التحقير سلوك طريقة البرهان في ادا المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض تلامذة الشارح من ان الوجه حمله علي ظاهره حتي يكون منطوقه الصريح انتفا الحاجب مطلقا عظيما كان او حقيرا لوقوع النكرة في سياق النفي **قوله** او التقليل نحو ورضوان من

الله

الله اكبر قيل الاولي ان التنوين في رضوان للتعظيم وهو مبتدا واكبر نعت له والخبر محذوف اي لهم رضوان الخ والجملة عطف علي جملة وعد الله المتقين المومنين والمومنات الخ وذلك لان فيه دلالة علي حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعداد النعم وبيان عظم نعم الجنة وجودة امكانها فترجيح شي من الاشيا عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله تعالى اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية فلينامل **قوله** ويجي للتحقير والتقليل اي التنكير مطلقا فصح التمثيل بقوله اعطاني شيا مع ان المنكر ليس مسند اليه **قوله** لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف او عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف عدم علم المتكلم بها لا يكون جهة للتنكير فتخصيص المتكلم ليس له كبير فايدة **قوله** احترازا عن التصريح بنسبة السامة الي عين الممدوح هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ منشاه تعيين اليمين التي نسب اليها السامة من الهند اي السيف المنسوب الي الهند وقوله لم تطل بيمينه ذكر احد اقسام المعرف بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام في وجود المانع عن مطلق التعريف وما ذكر انما يدل علي وجود المانع عن التعريف بالاضافة **قوله** من نبا المرة ونفس الكلمة اي مجموعهما او من كل منهما بواسطة انضمام الاخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من نبا المرة لا تنافي التعظيم لجواز اتصاف الواحد بالعظمة فكيف يدل علي التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت علي التحقير حملت الوحدة المستفادة من نبا المرة عليه ايضا علي التجرد الاحتمال واقتضا المقام كما في الحمد **قوله** وجوابه انه ان اراد ان لنبا المرة الخ اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة للتحقير والا لم يمكن حمله علي التعظيم في موضع ما بل نبط افادته للتحقير اقتضا المقام له واذا اوفى المقام حقه بسبب الكلمة او الصيغة او سببهما

معا انتفى الشرط فينتفي المشروط وجوابه ان المقام يلائم المبالغة
في التحقير كما لا يخفى فاتيا حقه انما يحصل بحمل التنكير ايضا على التحقير
وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتامل
قوله اي كل فرد من افراد الدواب الخ قيل ادم وحوى وعيسى عليهم
السلام وكذا الغراب والنار والعقرب والقفنس على ما صرح به في
حكم المستثنى يسكت عن الاستثنا لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة
معناها العرفي والضمير في فمنهم من يمشي الخ راجع الى الدابة بالمعنى اللغوي
على طريقة الاستخدام وقيل مبنى الاية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله
اذ التقدير كل دابة خلقها الله فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار
التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه لنفسه وفي هذا التقدير
انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا فيه لنفسه وبنا الكلام
على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف لا يخلو عن تعسف
قوله بل قصد صاحب المفتاح الخ مبني على ما ذهب اليه المص من
توجيه كلام السكاكي واتباع له والا فقد صرح في شرحه للمفتاح
بان الافراد الشخصي لا يلايم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه
الخ وان عبارة شرحه للمفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية ومما ينبغي
ان يتنبه له ان مبنى اعتبار الافراد في جانب الدابة والنوعية
في جانب الما بمعنى كل فرد او النوعية في الطرفين هو الملايمة بينهما
والا فيجوز اعتبار الافراد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الما
الهو مختص بنوع ذلك الفرد قوله يحتمل من غير توهم الخاطب الخ فيه
ان الاستثنا يقتضي الشمول المحقق لا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا
عن المتوهم قوله وللتقليل جعل له فيوما بخيل الخ لا يخفى ان في حمل
تنوين الخيل على التقليل مدحا له بالشجاعة وهو مدح للملوك مع
المدح ببسطة الملك وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التكثير
الذي ربما لا يكون مناسبا للمقام كما لا يخفى واما حمل تنوين الجود

على

على التقليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا اشتباه حقا عند ارباب
الذوق السليم قوله ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها
هذا عجز بيت المبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي اني تراك
امكنة وقوله او يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم
قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات الخ كون
ضمير الفصل مع تعريف المسند اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب
المنصور واجاز الفرا وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعيته
للمسند اليه المنكر والمسالة مبسوطة في مغني اللبيب وغيره واراد
من اعتبارات التوابع مثلا كون الوصف للمدح والذم والترحم على
ما اعتبره المصنف والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يوكد
بهما الا عند الكوفية بشرط ان يكون محدودا قوله لكثرة وقوعه
واعتباراته قيل عليه العطف بالحرف اكثر واعتباراته اوفر فلا
ينتهض ما ذكر سببا لتقديم ذكر الوصف على ذكره قوله يناسب قوله
واما بيانه فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري واما التابع
المخصوص فالتابع فيه عطف البيان لا غير قوله كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح في شرح المفتاح المراد
بالطول ازيد الامتدادين والامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما
او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريفي
الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته
الثلاث جسما فتامل قال الفاضل المحشي انما اعلى راي المعتزلة و
الحكما فان ذلك الوصف حد للجسم اي تعريف له على رايهم وفيه مع ذلك
اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في الجهات
الثلاث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم
او يراد بالطويل وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور يعم الاجسام
التعليمية وخصوص الخبر يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي

للمدح

اذ لا امكان للتعليمي عند من يثبته بهذا ظهر ان كون الوصف المذكور
اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشي على مذهب الحكما قطعا واما على
مذهب المعتزلة فتمشيتها غير ظاهرة ايضا لانهم قائلون بالجوهر
الفرد وتحيزه وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد
له اللهم الا ان يصار الى تعدد العلل او يقال المشار اليه هو علة الاحتياج
الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم **قوله** الالمعي الذي يظن بك الظن
كان قد رأى وقد سمعا قيل مفعولا الظن محذوفان اي يظنك متصفا
بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم وقوله بك لبيان موضع الظن
وكان قد رأى وقد سمعا حال من فاعل يظن الظن مشبها بالرائي والسامع
وهو اولى من جعله حالا من الظن بالمروي والمسموع كما لا يخفى **قوله**
اودى فلا تنفع الاشاحة الخ اودى اي هلك والاشاحة الحذر من امر
كائن لا محالة **قوله** وعند النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذا انتحى علم النحو
وتكلم فيه **قوله** والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
قال الفاضل قال الفاضل المحشي منشأ احتمال النكرات هو المعنى لان
رجلا يصلح ان يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر
على اختلاف الرايين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق بخصوصه هذا
الفرد وبخصوصية فرد اخر واما احتمال المعارف فانما ينشأ من اللفظ
وفي هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك في الاعلام الجنسية والمعرفات
بلام الجنس واعلم ان الفاضل المحشي حقق في اثناء البحث معنى كون الوضع
عاما والموضوع له خاصا ولعوائد الثلاثة ولا يخفى ان شيئا من الاقسام
التي ذكرها الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع
مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الوضع والموضوع له عاما
فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان
متعدده فغيما اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع خاصا
ان لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع فيكون الوضع والموضوع له عاما

غير

غير متصور

الا في لفظ وضع لمعان كليه باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر
الا ان ما ذكره الفاضل المحشي امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر
في الوضع اذا كان عاما يسمى الوضع عاما اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر
آلة لملاحظة شيء اخر او لم يكن كذلك بل كان ملحوظا بنفسه فليفهم **قوله**
لئلا يصير الوصف مخصصا قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا مانع
عن الحمل على المدح والذم ونحوهما اذ الظاهر انه لا تمانع في امثال
هذه الاعتبارات بل اراد انه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد
المعاني المذكورة **قوله** لبيان ان القصد الى الجنس دون الفرد
لم يرد بالفرد الفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد لا يحتمل هاهنا
اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية مع من نص في
الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي
بويده ما يذكره الشارح في بحث عطف البيان من ان الوصفين في الاية
ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد وهذا بعينه ما
ذكره صاحب المفتاح في هذه الاية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد
ينافي الاستغراق كذلك ارادة الجنس دون العدد ينافيه اذ الاستغراق
المصطلح لا ينافي الا بالقصد الى العدد **قلت** الاستغراق
متحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى وما الله يريد ظلما
للعالمين والمراد بعدم القصد الى العدد عدم القصد الى الاحاد
اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها
تنافي الاستغراق عدم جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري
عليها في الاية وان اريد نفي الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم
فيتحقق الاستغراق بذلك المعنى ومن ها هنا قيل باتحاد مودى
كلامي الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية
الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام
المفتاح ساكت عن ذلك لظهوره فمحصل الكلام ان زيادة التعميم هو

والاحاطة ناشية من اعتبار الجنسية وهي ناشية من اعتبار الوصف
الشامل للجنس والعموم الناشي من الجنسية سار في عموم الارض والخبر
به ظهور وجه زيادة العموم مع ان الجنس معموم واحد وانت خبير بان
حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف **قوله** تجب وقوع المفرد
مرفعهما نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فان لها محلا
من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها ورفع بان المراد صحة
الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب سداد المعنى فتامل **قوله**
قلنا مراده ان الصلة الخ ولك ان نقول مراد ان المجموع صلة بتقدير
القول وان منكم لمن قال في حقه والله ليبطئن **قوله** كما ان الشرطية
خبرا اراد بها جملة الخبر فانها يصدق عليها انها جملة منسوبة الى الشرط
وقد تطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزء **قوله** لان الاية في سورة
التحريم نزلت بمكة الخ اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بانه ينافي ما
سبق له ان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق ان كل شي نزل فيها يا ايها
الناس مكي ويا ايها الذين امنوا مدنية اجيب عن الاول بجواز كون تلك
الاية من سورة التحريم حكية غاية ان يكون الحكم بان السورة مدنية
بنا على التغليب وعن الثاني بان ما سبق كلام نقله عن ابراهيم عن علقمة
لا انه مختاره فان الجمهور على ان سورة البقرة مدنية وقد يجاب عن الاول
نزولها مرتين كما قيل في الفاتحة ولا يخفى بعده اذا لم ينقل عن احد من المفسرين
وانما هو احتمال مختص وعن الثاني بان المراد كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها
الناس فهو مكي اي متعلق بمشركي مكة وكل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها
الذين امنوا فهو مدني اي متعلق بالمومنين الكائنين بالمدينة سوا نزلت
الاية بمكة او بالمدينة وفيه ما فيه **قوله** قلنا يمكن ان يقال الاعتراض
عليه الفاضل المحشي بانه قدح بفوت غرض العلامة وقد فصله واوضحه
بما لا مزيد عليه لكن قد يجاب عنه بان مراد صاحب الكشاف بيان توجيه
تعريف النار في سورة البقرة مع انها نكرت في الاية الاخرى كانه قال انما

لم تنكر

لم تنكرها هنا مثل ما نكرت في التحريم لقصد الاشارة الى المعهودة واما
وجه التنكير في التحريم فلك ان تقول لقصد التهويل والحاصل ان مراد
صاحب الكشاف انما هو بيان وجه التعريف في احدى الايتين واما بيان
وجه التنكير في الاخرى فلا يدخل تحت القصد وح لا يتوجه اعتراض الفا
المحشي على الشارح وانت خبير بان ظاهر العبارة لا يساعده كما يشهد بذلك
الذوق السليم قدير **قوله** والمشركون لما سمعوا الاية **قلت** الظاهر
ان المشركين لم يعتقدوا بكون الاية من الله تعالى ولذا بقوا على الاشراك
بعد نزولها فكيف علموا ذلك بسبب سماع الاية قلت ليس المراد انهم جزموا
بان هناك نارا موجودة متصفة بالصفة المذكورة بل انهم علموا انتساب
تلك الصفة الى الموصوف المذكور وموصوفيته بها سوا طابق الواقع او لا
قوله ولم يبين ان اي موضع الخ قد يجاب بان مراد العلامة من الحكم
المحكوم عليه على المصدر بمعنى المفعول بواسطة فانه مجاز شائع لا يحتاج
الى نقل وسماع في احاده كاطلاقه على المحكوم به ونظيره استعمال السكاكي
نفسه في اول الفن الثالث في البرهان بمعنى ما برهن عليه والمقال
بمعنى ما بنا ونقل عليه فليفهم **قوله** بل في اخر بحث تاخير المسند
المتبادر منه ان تحقيق تقوي الحكم مذكور في اخر بحث الحالة المقتضية
لتاخير المسند وليس كذلك كما يدل عليه النظر في المفتاح بل هو مذكور في اخر
الحالة المقتضية لتقديم المسند فالمراد ببحث تاخير المسند المعنى اللغوي
اي البحث المتعلق بتاخير الفعل في نحو قولهم انا سعيت في حاجتك **قوله**
والا ظهر ان قول السكاكي الخ وقيل قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله
وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة بل بما قبله وقوله
ربما كان اعتراض كانه قيل ارادة رفع توهم التجوز والسهو والنسيان
يقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلق عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك
قولك انا سعيت في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز والسهو والنسيا
قوله وبهذا ظهر ان ما قال ان معنى كلامه اي كلام المصنف لا يدل على

كلامه في المختصر لا كلام السكاكي **قوله** او دفع توهم التجوز الى ان
قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على ان لا تقرير
في هذه الصورة مع ان التاكيد تابع يقدر امر المتبوع في النسبة او الشمول
قلت التقرير وان كان لازما في التاكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير
مغاير للقصد الى الامور المذكورة والمراد بقوله فللتقرير فللقصد
الى مجرد التقرير كما سبق من الشارح اشارة اليه فلا اشكال **قوله**
ولا يدفع هذا التوهم الخ اشارة الى التوهم المخصوص السابق وهو توهم السهو
في الاصل فان توهم السهو في الوصف مثل الاثنينية في الرجلان والعينية
في زيد يندفع به كما اشير اليه في الشرح **قوله** وها هنا بحث الا انه
بان كون مجازا مختلف فيه فان بعضهم يجعله حقيقة ويسميه حقيقة
قاصرة فلعل المصنف منهم وليس بشيء لان الحقيقة بهذا المعنى لا تنافي
المجاز المطلق كما ذكره في التلويح واما ما اشار اليه الشريف من حمل التجوز
المذكور على التجوز العقلي فبعيد ايضا لان التعرض لدفع المجاز العقلي
مع بعض المجاز اللغوي وعدم التعرض للبعض الاخر من غير ظهور مرجح
مستبعد جدا هذا ثم ان الحصر المستفاد من قوله لان كلهم انما يكون
نافيا اذا كان للمتبوع الى اخره ممنوع لجواز ان يكون احتمال عدم الشمول
بطريق السهو لا بطريق التجوز كما ذكره في جانب الرجلان كلاهما نعم
بين الموضعين فرق بان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة
ولا مجازا بخلاف القوم وغيره لكن هذا الفرق انما يفيد تعيين دفع
السهو في كلاهما لا تعين دفع المجاز في كلهم وقد اشار الفاضل المحشي
الى المنع المذكور بقوله يمكن ان يقال فحمل هذا الى اخره فلا تغفل
قوله لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا منع ذلك
مستندا بقول الشاعر شعر فجعلت مدفع عاقلين اماما
وجعلت اعمر راسين شمالا حيث اطلق عاقلين وراسين
على جبل عاقل وراست وجعلت العزا قوله تعالى ولمن خاف مقام

ربه

ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عليه السلام اذا سافرتما واذنتما
فليؤمكما اكبركما فان ضمير امكما للواحد لان احد المخاطبين ان كان اماما
فالماموم واحد وقد يتمسك له بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
اذ لا يخرج الا من البحر الملح الخ وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس
الخطاب للاثنين كما ذكر في التفاسير وسيجيء منا تحقيقهما ان شاء الله تعالى
وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وان كان فوق الاثنين
كما صرحوا به في قوله تعالى فارجع البصر كرتين **قوله** فانما يرفع
ذلك بتاكيد المسند عنه بحيث التجوز في مثله قد يكون في الهيئة التركيبية
لا المسند كما اشار اليه الفاضل المحشي فالحصر المستفاد من قوله
فانما يرفع وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه الخ فالبيان
الفاضل المحشي وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هنا
ابهام محقق حتى يحتاج في رفعه الى عطف البيان فان قلت عبارة
الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن ارم بن سام
ابن نوح عليه السلام عاد كما يقال لبني هاشم هاشم ثم قيل للاولين منهم عاد
الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخيرة فارم في قوله
تعالى ارم عطف بيان لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه
ومثله في التفسير الكبير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد اسم علم لهم
مخصوصا بهم تعسف وان محل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة
هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق الاية
حيث قال عز من قائل والى عاد اخاهم هودا الاية فما وجه ما ذكره الشريف
قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة هود هكذا فان قلت ما الفائدة
في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفائدة فيه ان يوسموا
عادا ان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم والاخرى ارم
فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من
السياق لم يكن اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا بني السؤال على اختصاص

لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل بقي في كلام الكشاف
بحث وهو ان ما ذكره في سورة النجم مخالف لما ذكره في سورة هود وفي
سورة والنجم حيث قال فيه عاد الاولى وما ذكره في السورتين انه عاد الاخر
اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية **قوله** ومما يدل على ان عطف البيان
الخ ان اراد به اعتراض على المص حيث يوهم كلامه لزوم اختصاص عطف
البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم كون مراده الاختصاص على الاطلاق انه
بيان على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ بن الحاجب من ان قولهم
عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة
ما عسى ان يتوهم من ظاهر كلام المصنف فله وجه **قوله** والمومن العائذات
الطير يمسحها مجزة الركبان مكة بين الغيل والسند والواو في والمومن
للقسم والمومن من اسماء الله تعالى ماخوذ من الامن والعائذات جمع العائذ
من العوذ وهو الالتجا والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل
ان جعل العائذات منصوبة بانها مفعول المومن او مجرور على احد
الوجهين بدل او عطف بيان ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها
والغيل والسند موضعان **قوله** قلت ليس في كلام السكاكي وقد
عرف عطف البيان في تتمة النحو بما يذكر بعد السيبين من الدال عليه
لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف ولا شك في ان هذا الحد لا يتناول
واحدا واثنين في هذين المثالين **قوله** على الجنسية والعدد المخصوص
ان فسر العدد بما يقع في العد او بما يساويه في الافراط وان فسر بنصف
مجموع حاشيتيه ~~في المقام الصالح~~ فالكلام مبني على التغليب اذ الاسم الحامل
لمعنى الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور **قوله** مثالا للوصف المؤكد
جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار صلاحيته في المقام الصالح لا انه
متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح في اله واحد
قوله لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في
الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات الواحد

كامر

كامر وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت
لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لاخللت بذلك الغرض كما لا يخفى **قوله**
وفيه نظر لانا لا نم الخ اشارة الى ان المقدمة المشهورة القائلة بان
المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض
والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا
تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني
به ان اعبدوا الله من ان قوله ان اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من
الضمير المجرور في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم السقوط فتبقى الصلة
بلا عائد على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم تضر لان العائد موجود
حسا فلا مانع والعجب انه قال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول
ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما
متممين لما يتبعانه ~~صالحا فلو ذهبت~~ لا ان اهدار الاول واطراحه واجب
الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول
لم يسد كلامك **قوله** بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل الخ هذا
بناء على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا
لا حظ المبدل منه حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر
صحة قيامه مقامه لزم اهداره بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل
اصلا وبهذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا يوسف الاوبهي رحمه
الله بانه ان لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل المقصود
الذي هو النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وان قيد بالتقييد الذي
في قوله تعالى وجعلوا لله الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى
فليتامل **قوله** نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل الاحسن ان يسمى
هذا النوع من البدل ببدل المطابق كما سماه بذلك بن مالك في الالفية
لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله
في من قرا بالجر فان المتبادر من الكل التبعيض والتجزي وذلك ممتنع

هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل علي معنى اخر
قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام الاضافة
في بدل الغلط لادني التلبس فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما
سمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه لتدارك الغلط وقد يناقش
في عدم وقوع البدل الغلط في فصيح الكلام بانه لتدارك الغلط وانه
لا ينافي الفصاحة بالمعني السابق كما في قولك جاني زيد بل عمرو نعم
لا يقع في كلام الله تعالي لا لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز
وقوع الغلط عليه سبحانه قوله قلت قد اخل هذا الخ يمكن ان يجاب
ايضا بان في البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا
لكونه في حكم تكرير العامل واما في التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو
الموكد لا غير ففي البدل زيادة تقرير ليس في التاكيد قوله وكان الاحسن
ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح قال الفاضل
المحشي واحسن منه ان يشار مع ذلك ذلك الي ما يتفرع علي اختلاف العبارة
وهو ان السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتدا في التمثيل ببدل
الاشتمال واردفه ببدل البعض واخر عنهما بدل الكل بنا علي ان
الايضاح في بدل الاشتمال اظهر منه في بدل البعض كما انه في بدل البعض
اظهر منه في بدل الكل مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه والمحصي
في الاوليين اظهر والمصنف لما اقتصر علي التقرير ابتدا في التمثيل ببدل
الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك من
بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه الاحسنية انما تتم لو ذكر الايضاح
وحده في عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح
علي التقرير والجواب ان قوله مع ان الكلام في مخصصات المسند اليه
جزء من العلة بل هو المتبوع في العلية بشهادة مع فلا يعارض
الظهور في الايضاح بالظهور في التقرير فافهم قوله للجمع المطلق الغرض
من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه لا تقييده بقيد الاطلاق

كما قيل

كما قيل في قولهم الماهية من حيث هي هي والمفعول المطلق فلا يرد
ما ذكر ابن هشام في مغني اللبيب من ان قول بعضهم معني الواو الجمع المطلق
غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع بلا تقييد قوله
اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع الخ هذا التفسير انما يظهر في عطف
المفرد علي المفرد واما في عطف الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو فلا وجه
له ولعل التفسير بالنظر الي المثال المذكور في المتن قال رح في شرحه للمفتاح
وقد تقرر في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتي تشترك في افادة الجمع في ذات
مثل قام وقعد زيد او في حكم مثل جاء زيد وعمرو او في الوجود مثل جاء زيد
وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعني قام وقعد زيد ينبغي ان يعد
من قبيل الجمع في الوجود بنا علي انه من عطف الجملة علي الجملة فانه من باب
التنازع وفاعل احد الفعلين مضمر فان قيل لعله جعله من قبيل الا
في الذات من جهة المعني قلت فح يلزم ان يجعل كل زيد كريم من قبيل الاشتراك
في الذات لا في الوجود وهو خلاف ما صرح به المحققون قوله من غير
تعرض لتقدم او تاخر او معية فيه اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية
لكان فيه تفصيل للمسند وما ذكره الفاضل المحشي واستغربه كلام الشارح
فيما بعد من ان المعتبر في باب العطف هو المتعدد والتميز بحسب الوقوع
في الازمنة اما علي سبيل التعاقب او التراخي يدل علي ان الوقوع مع المعية
ليس من التفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية ليس علي سبيل
الاستطراد الحكم بان المعتبر من التفصيل في باب العطف هو التعدد بحسب
الوقوع في الازمنة علي احد الوجهين بالنظر الي الواقع بنا علي ادلة لتأمر
عطف يدل بحسب الوضع علي المعية في الزمان المستلزمة لتعدد المسند
لانها لو وجدت لم يكن المفهوم منها التفصيل المعتبر في ثم قوله
الترتيب المعتبر في باب العطف الخ منقوض بحتى فان المعني المذكور غير معتبر
فيها اصلا علي ما حققه الشارح فاما ان يقال قصد المحشي بيان الاعتبار
بحسب الخارج ليتاسس عليه ما بحسب الذهن الذي هو المعتبر في حتى

او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع في زمان متراخ ايضا لكن
بحسب الذهن واما اعتبارها للعطف قوة وضعفا بامر خارج عن الوضع
يراعى في بعض موارده بحسب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل فتامل
قوله واحترز بقوله من اختصار الى اخره قال رح في شرح المفتاح وقد
نبهت فيما مضى انه لو لم يقيد في الصورتين يعني في تفصيل المسند والمسند
اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وقد
اشار به الى ما ذكره في اول احوال المسند اليه من ذلك الشرح من ان المناسبة
هي المعتبرة في هذا الباب وليس يلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه
الخصوصية ولا ان ينحصر المقتضي لها فيما يذكر من الوجوه ثم قال
فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون
امرا اخر سوى ما ذكر او ان ذلك المقتضي قد يترتب على حالة اخرى
قوله واحترز به عن نحو جاني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة يريد
ان فيه تفصيل المسند مع ان منشاه ليس العطف على المسند اليه
اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم وروده ان يقال قولكم ان
العطف على المسند اليه ليكون منشا لتفصيل المسند على ما هو حاصل
المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل من غير ان يكون العطف
منشا له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف لحصوله
بدونه ولك ان تقول في الاحتراز بنا على ان الضابطة الثانية ضابط
للعطف بغير الواو كما لا يخفى مال المعنى ان توجيه العطف بغير
الواو لتفصيل حاصل في المثال المذكور مع انتفا العطف بغير
الواو وكان في فايدة الاختصار الاول ولو قال واحترز به عن نحو جاني
زيد وجاني عمرو بعده بيوم او بسنة كما في المختصر لكان اظهر قوله
لترتب اجزا ما قبلها ذهنا التعرض للاجزا بطريق التمثيل لا الحصر
اذ المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره ان يكون معطوفها
بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت
السمكة

السمكة حتى راسها او كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة يجب
ان يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض ولو اشترط
الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تاويل المثال المذكور اعني مات كل اب
لي حتى ادم بان المراد مات ابائي حتى ادم قوله وكذا الاثبات
اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك القيد المراد
من الدخول المذكور التاخر في الاعتبار وفي الملاحظة لا انه وجد القيد
اولا ودخل الاثبات ثانيا بحسب الحقيقة حتى يرد عدم تاتيه
في قولك جاني زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال
انه كان كذلك ثم جي بجاني قوله من غير تفصيل للمسند لا يقال
اسما الفاعل مسندة الى الضماير المستترة العايدة الى اسم الموصول
فيه تفصيل المسند لانا نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند
الواحد وترتب افراده لا الى تعدد ما صدقات افراد المسند قوله
لانه في المعنى الذي ياكل فيشرب فينام فيكون من عطف الجملة على
الجملة لا من عطف المسند اليه قوله فلو سلم فلا دلالة فيما ذكره اه
قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية بشهادة
القيود والاحترازات فاللزوم في مثله واضح وقد اشار الشارح
فيما نقلت عنه في فايدة قيد الاختصار الى اندفاع امثال هذه
الاعتراضات فليكن على ما ذكر منكرا واعترض ايضا بان التفسير
السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل
المسند يجب ان يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال
من قبيل عطف المسند اليه وانه لتفصيل المسند وجب التزام انه لتفصيل
المسند اليه مع ان المسند اليه هاهنا واحد لا يقبل التفصيل المسند
اليه بنا على تنزيل التغاير بالوصوف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر
في محله فتامل قوله او انهما جاءاك جميعا فيكون قصر افراد كما ان الاول
قصر قلب وسكت عن قصر التعيين المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد

عن الخطا فنبه الي الصواب كما سيظهر ان شاء الله تعالي ثم انه جوز استعمال
لا في قصر القلب والافراد وفي دلايل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط
قوله لمن اعتقد ان المجي منتف عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما
يكون جازما بل ما يتناول الظن الضعيف الذي هو التوهم الفاسد
قوله لا لمن اعتقد ان زيدا جاك دون عمرو علي ما وقع في المفتاح فان
قلت لا مخالفة بين الكلامين لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد
انتفا المجي عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجي زيد دون
عمرو في صدر الكلام والاعتقاد ان علي الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت
لما كان المفروض اعتقاد المخاطب لملابسة بين المتعاطفين بحيث يتوهم
من انتفا المجي عن احدهما انتفاوه عن الاخر فاما ان يعتقد مجيهما او عدم
مجيهما فلا يتمشي التصوير المذكور كما لا يخفي قوله فلم يجعل به احد اي لم يذهب
اليه ذاهب لانه لم يظفر به في الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر
بلزوم استدراك الاثبات الذي بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل
المحشي من انه معترض بقولنا جاني زيد لا عمرو في قصر الافراد مدفوع بان
الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفا بقولك ما جاني زيد فيكون
لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفا بقولك ما جاني زيد بلا عمرو وحتي يكون جاني
لغوا واما صحة ان يقال من اول الامر ما جاني عمرو فلا يضر لانه تعيين الطريق
لتادية المعني المراد لا لتزام استدراك جزء من الكلام لصحة الاكتفا بجزيه
الاخر ولعل المتكلم انما لم يختر تلك الطريق لئلا يتلقي المخاطب بصورة النفي
او لغيره من الاعتبارات المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد الملابسة
بين المتعاطفين ونفي المتكلم المجي عن احدهما توهم المخاطب عموم النفي فا
لايجاب الذي بعد لكن دفع ذلك التوهم وظهر له فايدة معتد بها قلت
غرض الشارح نفي القول بقصر الافراد نظرا الي الاعتقاد الاول حتي يصح
ذلك في كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتعاطفين ام لا قوله
ومعني الاضراب ان يكون المتبوع في حكم المسكوت عنه علي ما ذكره ابن الحاجب

ولما

واما المعطوف بلا فلا يرد كما توهم الرضي لان التابع والمتبوع معا مقصودان
بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفي قوله وفي كلام ابن الحاجب
الخ قال بعض اصحابنا الحواشي صريح بذلك في الامالي قوله واما علي مذهب
الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الي التابع
علي مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع الوقوع
مثلا فالنفي علي مذهبنا صرفت حكمك من الاول الي الثاني وجعلت الاول مسكوتا
عنه قوله او للابهام كرفانا او اياكم لعلي هدي او في ضلال مبين
المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعوا اليه وهو في الاية لا يصرح بنسبة
الضلال الي المخاطبين لئلا يزيد غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع
في الشك في منه في اصل الحكم وهو ظاهر بما المذكور في معني اللبيب ان الشاهد
في الاولي وجه التخصيص عن ظاهر وها هنا بحث هو ان السكاكي جعل
هذه الاية في قبيل اسماع المخاطبين الحق علي وجه لا يزيد غضبهم وهو
ترك تخصيص طايفة بهم يجد طايفة اخري بالضلال ليتفكروا في انفسهم
فيوديهم النظر الصحيح الي ان يعترفوا انهم هم الكاينون في ضلال مبين
فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب
لا يتاتي منه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني صرح به في المواقف وغيره حتي جعل
بعضهم الشك من شرايط النظر فلما اراد النبي صلي الله عليه وسلم الحاقهم بمن
ورطة الجهل المركب هداهم الي طريق الشك ليتاتي منهم النظر الصحيح الموصل
الي الحق قوله والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما
فقط فان قلت قد مثل العلما التخيير بايه الكفارة والفدية مع امكان
الجمع قلت لا يجتمع الاطعام والكسوة والتحرير الاتي كل منهما كفارة
بل يقع واحد منها كفارة والباقي قربة متعلقة خارجة عن ذلك وكذا
الكلام في اية الفدية قوله عطف بيان لما قبلها وقيل بدل قوله
لانه يقترن به اولا فقد يقال دخول لام الابتدا عليه كما في قولك
ان زيدا لهو القايم يدل علي انه من احوال المسند دون ما بعده قوله

مختصا بالذكر لفظ مختصا هاهنا وفي قوله مختصا بان يثبت السند ليس
بصريح في المقصوص وهي دخول البا على المقصود والاولى تبديله بمنفردا
قوله بان يثبت السند لفظ يثبت على صيغة المعلوم من الثبوت لا على
صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت
لا الاثبات والفرق ظاهر وبهذا ظهر ان ما ذكره الفاضل المحشي قال كانه
قيل واما الفصل فهو لتميز المسند اليه من بين الاشيا الصالحة لكونها مسندا
اليه باثبات المسند له وهذا هو معنى قصر المسند على المسند اليه محل نظر
يحتاج تصحيحه الى تكلف بعيد والصواب ثبوت المسند له فتامل قوله
بل صرح في هذه الاية بان فايدة الفصل الخ هاهنا بحث وهو ان الفصل في
في مثل هذا المقام وان لم يجز ان يفيد القصر بحسب الثبوت والصدق
لكن لم لا يجوز ان يفيده بحسب ملاحظة العينية مثلا اذا اعتقد السامع
ان المتحد بجنس البطل الحامي هو عمرو لا زيد فقلت زيد البطل الحامي يكون
قصر قلب باعتبار العينية وعلى هذا القياس هم المفلحون والمتبادر
من كلام الفاضل المحشي وغيره ان ضمير الفصل في مثله لا يفيد القصر
اصلا نعم افادته لقصر الافراد ليس بظاهر فتامل قوله وقد يكون
لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه سوق الكلام يدل على
ان المراد بالتاكيد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه لكن ظاهر العبارة
يشعر بان كونه لمجرد التاكيد مشروط بكون الكلام مشتملا على تخصيص
حاصل بدونه وانت خبير بانه لا مانع لكونه للتاكيد وان لم يوجد في الكلام
اثر التخصيص اصلا اللهم الا ان يقال المراد انه قد يكون لمجرد التاكيد
في صورة يوجد فيها التخصيص اذا كان التخصيص حاصلا بدونه او يجعل
لمجرد التاكيد على تاكيد التخصيص ونبه لبعد قوله او قصر المسند اليه
على المسند سياق كلامه يشعر بان هذا القصر لو لم يحصل من غير الفصل
لا يمكن جعل الفصل له مع انه قد انكر سابقا زعم من يدعي ذلك واجيب
بان مبني الانكار فيما سبق تعليله بكلام الكشاف لا فادة اصله

الاان

الاان في جمله قول المصنف فللتخصيص بالمسند على قصر المسند على المسند
اليه ثم رده على من زعم ان الفصل يجي للعكس لبعض نبوه عنه وبالجملة
حمل الفصل في مثل الكريم هو التقوى على التاكيد ليس بمتعين لجواز
حمله على افادة قصر المسند اليه على المسند اليه اذ لا مانع من قصد الاختصاص
فيما يستقيم فيه ذلك قوله اي تقديم المسند اليه يريد به ايراده
مقدما على المسند على ما هو قبله كما يقال ضيق فم الركوة اي اجعله من اول
الامر ضيقا لا واسعا لا انه يكون واسعا ثم يضيق قوله ومراد صاحب
الكشاف ثمه اي حيث قال انما يقال مقدم ومؤخر لا العنا
قوله ويعرض فيه معنى اي يعرض في ذلك الشي معنى مناسب لاقتضا
العناية والحاصل انه لا بد من اسناد العناية الى شي يكون ذلك الشي مقتضيا
للعناية له بحسب المناسبات قوله ولا بد من تحققه تمل الحكم
الاقرب ان المراد بقوله لا بد الاولوية التي في حكم الواجب في نظر البلغا بقرينة
ان الغرض اثبات الاصالة التي بمعنى الرجحان وجد الاولوية تشعر به
العبارة لان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله
فالاولى ان يلاحظ قبلهما الحكم في الموضعين بمعنى المحكوم به والغرض دفع
ما اورده الفاضل المحشي فتامل قوله يعني تخرجت البرية الخ اعترض
عليه بان البعض قايل بالبعث والبعض منكر له وكل من الفريقين جازم
في مذهبه فكيف الحيرة اجيب بان الحيرة في كيفيته لا في اصله كما دل
عليه قوله وفي ان ابدان الاموات كيف تحيي من الرفات على ان الاختلاف
الصادر من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرة وان كان كل من الفريقين جازما
في مذهبه فليتامل قوله من الرفات الرفاة على وزن الغراب الحطام وهو
ما تكسر من اليبس قوله كذا في ضرام السقط المسقط في الاصل ~~اشتعال النار~~
ما يسقط من الزند عند الاقتداح سمي ديوان المعري به والضرام في الكشري في
الاصل اشتعال النار ودقاق الحطب الذي يسرع اشتعال النار فيه ايضا
سمي به شرح الديوان المذكور لصدر الافاضل قوله يعني بعضهم يقول

بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير
البيت مع ان الظاهر هو اللف والنشر المرتب ايماء الى ان مراد الشاعر
بالداعي الى الضلال هو القائل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ
ان ابا العلاء ملحد منكر للحشر ويومي اليه بيته المشهور عند من له ذوق
سليم وهو قوله يد بخمس مئين عسجد فديت
ما بالها قطعت في ربع دينار ولله در من رد عليه بقوله
عز الامانة اغلاها وارخصها ذل الخيانة فافهم حكمة الباري
قوله ولا القفنس هو على ما قيل طائر في بلاد الهند يضرب به المثل
في البياض له منقار طويل وهو حسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه
الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب
الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى من
رماده بعد مدة وقيل ثلاثة ايام مثله قوله لانه لا يناسب
السياق السباق بالباء الموحدة ما قبل الشيء والسياق بالمثناة التحتية
اعم وهو العبارة ها هنا قوله واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل
والتطير على زعمه وحاصل الكلام ان التقديم لتعجيل المسرة الحاصلة من التفاؤل
او تعجيل المساءة الحاصلة من التطير ولما كان تعجيلها متضمنا لتعجيل سببها
لم يتعرض له المصنف ويحتمل ان يكون علة للتعجيل نفسه وايا ما كان
ففي اقحام لفظ التعجيل ايماء الى قصور عبارة المفتاح حيث قال واما لان اسم
المسند اليه يصلح للتفاؤل فتقدمه الى السامع لتيسره او تسوءه وتوجيه
القصور على الاحتمال الاول ان التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه
او اخر ويؤيده قول المغربي سألت فقلت مقصدنا سعيد فكان
اسم الامير لهن فالا حيث جعل اسم السعيد تفاؤلا للنوى مع تاخره فكذا
المسرة المسببة عنه فالمقتضي لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل
التفؤل مثلا والجواب ان التفاؤل قد يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام
كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه وقد يكون

بمضمون

بمضمون الكلام كما يقال سعد في دارك فانه قد تفاءل بكون سعد
في داره ونفس هذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر
فلا يقتضي تقديمه على المسند والمصنف اشتبه عليه الفرق بين
التفؤلين وعلى الاحتمال الثاني ان المسرة مثلا ينفك عن التفؤل
اذ قد يحصل بذكر الاسم في اثناء الكلام فالمقتضي للتقديم تعجيل المسرة
الحاصلة من التفاؤل لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول
اصلها بذكر الاسم في اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة
من الاطلاق فتامل قوله والسفاح في دار صديقك السفاح في الاصل
بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من العباس رضي الله عنهم
قوله مثل اظهار تعظيمه بناء على ان التقديم في الذكر السابق
يشعر بالتقديم في الشرف والرتبة العقلية ثم ان الاسم ربما
يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب وصفه فاذا قدم لينبئ
تقديمه بحسب المقام من ان القصد الى التعظيم يستفاد زيادة
تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لا يشتمل عليه بل
يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة
قوله او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار فيه بحث لانا
لا نسلم ان التحقير في رجل جاهل يستفاد من التقديم بل من الوصف
حتى لو اخر المسند اليه لحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف
لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من
الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة
يفيد زيادة تحقير فتدبر قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح
او لان كونه متصفا الخ معنى كونه متصفا مستمرا عليه نحو لعن
من المتصفين المسمين قوله ثم لو قيل على المفتاح الخ هذا انما
يرد اذا كان مراد السكاكي ما ذكر واما اذا كان مراده او لانه موصوفية
المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر له

وهما اعتباران متلازمان لكن قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام
الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد
يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه قد يقع وصفا للزاهد
فيقال شرب الزاهد لم يرد **قوله** متى تهزز بني قطن الا الهز
التحريك والبعث وبنو قطن قبيلة والعواتق جمع عاتقة وهو
موضع الرداء من المنكب ورزان جمع رزين ككرام جمع كريم من رزن
الرجل بالضم فهو رزين اي وقور والالمام النزول وصفهم بالمضي في
الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون
والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقراهم
قوله اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف لا قوله جلوس
لاحتمال تقدير المسند اليه منه مؤخرا ولا قوله ضيف الا ان
ضيف فاعل فعل يفسره ما بعده **قوله** واجيب بمنع الاشتراط
قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه
في الحقيقة منع سند المنع وذلك ان حاصل الاعتراض انا لا نم
ان التقديم في البيت ليفيد التخصيص وانما يكون كذلك
لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع لا وفي الاستدلال بقوله ايه التفسير
دون التعرض للمنع **قوله** وما انت علينا بعزيز
صرح في المفتاح بوجود الحصر فيه وان المعنى ان العزيز
علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لا انت يا شعيب والدليل
على ارادة هذا المعنى مبسوط في شروح المفتاح لكن فيه
بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم
كان في الاصل موخرا على انه فاعل معنوي وان يدعوا الى هذا
الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد عرف
كما سياتي والظاهر ان انت على تقدير تاخيره بان يقال ما
عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد
اعني

اعني ان يعتبر ان انت تاكيد للمستتر في عارف هذا ثم قوله
علينا متعلق بعزيز لان الجار راعي الباء الزائدة فيجوز تقديم
ما في حيزها عليه وان ابيت فبمقدر يفسره بعزيز **قوله**
وما انت عليهم بوكيل اي بحفيظ لحفظ اعمالهم **قوله** غير مناسب
للمقام بل المناسب له التقوي والتقرير وتحقيق انهم خفوف
اذا نزل بهم الضيف واعترض عليه بانا لا نم عدم مناسبة
الحصر للمقام فان المعنى انهم يباشرون امر الضيافة بانفسهم ولا
يكلونه الى خدمهم كما هو الداب في وجه اكرام الضيف وتعظيمه
اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان يباشروا امر
الضيافة بانفسهم وبخدمهم لا ان يستريح خدمهم ويباشروا بانفسهم
مع ان العادة تابى عنه كما لا يخفى على المصنف على ان يفوت حسن التقابل
مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما
ح تنبيها على كمال رفعتهم فمع انه ركيك لا يستقيم في رزان كما لا يخفى ه
قوله بل التخصيص بالذكر فيه انه ح لا تعرض في كلام المفتاح
للتخصيص الحصري كما في مثل انا سعيت كما ذكره في تحقيقات
تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ها هنا على العقد
مع عدم الظهور في المثال اقل تكلفا في دعوى كونه مشروطا
بكون الخبر فعليا لا اشا هدلها بل هو مردود بتصريح ايه
التفسير **قوله** تخصيصه بالخبر الفعلي اي بنفي الخبر الفعلي
على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم في المثال الذي
ذكره نفي القول كما في انا ما قلت لكن هذا الكلام من المصر على
عبد القاهر كما يشير اليه الشارح في اثناء المبحث ثم المراد بالخبر
الفعلي الخبر الذي اوله فعل وقع على ضمير المبتدا لا المتضمن لمعنى
الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت
علينا بعزيز ليست خبرا فعليا **قوله** وصاحب المفتاح الا قال

الفاضل المحشي وهذا هو الحق وذلك لان التقديم الخ وانت خبير بان
ما ذكره يقتضي جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم اسما مظهرا
على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما سيجي **قوله**
لان التخصيص انما هو بالنسبة اه القصر المستفاد من قوله انما
هو اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في العالم فلا يقدح
فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القايل كما
في قصر التعيين نعم لم يتعرض له هاهنا وفيما ياتي في مواضع لقلته
بالنسبة الى مقابليه وعدم ظهور خطا المخاطب فيه كما نبهت عليه
في بحث العطف على المسند اليه **قوله** ولاما انا رايت احدا اي لا يصح
هذا المثال ايضا بنا على ما يتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان
امكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق
العرفي ولذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستهجان **قوله** لانه قد نفي
عن المتكلم الروية على وجه العموم لفظة على متعلقة بنفي لا
بالروية يدل عليه قول الشارح فيما سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل
عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص
قوله وفيه نظر لانا لا نسلم اه **اجيب** بان كلام المصنف لبيان حاصل
المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الروية الواقعة على كل احد
بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل عموم النفي لا نفي العموم
وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الروية الواقعة
على زيد والروية الواقعة على عمرو وهكذا فتامل **قوله** اذا
لم تكن همزته بدلا عن الواو بان يكون مهموز الفا وهذا احتراز
عن احد في قوله قل هو الله احد فان اصله وحد بمعنى واحد
ولذا استعمل في الايجاب بدونه وقد يقال ما همزته اصلية
لا يستعمل في الايجاب بدونه اصلا كلفظ ارم وارم بل المستعمل
فيه ما همزته منقلبة **قوله** ردا على من زعم انك رايت كل احد

واذا

واذا كان ردا عليه ينبغي ان يقدر في المثال المذكور لفظ كل ليطابق
الرد المردود فيصح قول المص لان المنفي هو الروية الواقعة على كل
احد هذا توجيه ما ذكره ذلك المعتذر وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت
ان مراد المصنف تخصيص نفي الخبر الفعلي والا لم يستقم كلامه اصلا
فينبغي ان يكون المثال المذكور على زعمه ردا على من اعتقد ان غيرك
وحده ما راى احدا او شاركك في عدم روية احد اذ لا يخفى ان خطا
المخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا
ولهذا قال الفاضل المحشي فكانه لم يفرق بين ما انا قلت هذا وانا
ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جا بدون كل
الا انه في الاثبات للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص لا يكون الا معه
فيكون معنى المثال المذكور غيرك راى كل احد لم يبعد واما ثانيا فلانا
لو سلمنا ان الرد للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة
على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لا نم وجوب
التطابق بانك اذا قلت لمخاطبك رايت شخصا ما فقال لك ما انا رايت
احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعي التطابق الصوري
فتامل **قوله** لان هذا الامتناع جار الخ هذا رد للوجهين معا وقوله
وايضا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا يكون بالوجه الثاني بقي
هاهنا مناقشة وهي ان جريان الامتناع في غير الصورة المذكورة
لا يكون وجها لفساد ما ذكره المعتذر لجواز ان يكون وجه الامتناع
متعددا مختلفا وانما يظهر الفساد اذا اجري الوجه المذكور في صورة
ولم يوجد فيها الفساد كما لا يخفى وقد يجاب بان المص هاهنا بصدد
نقل كلام الشيخ ما انا قلت شعرا وانا ما قلت شاع قوله ما ان رايت
احدا في قرن واحد ودفع عدم الصحة في الجميع على كون المنفي عاما
كما سيجي فيكون التخصيص في الدليل غلطا صريحا عند المصنف
فليتامل **قوله** لا على جميع الناس وان بني الامر على كون جميع نكره

في سياق النفي يكون توسيط كون احد بمعنى الجمع لغوا كما لا يخفى ان
قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص فهو الكل قلت لما لم يكن
الامتناع مختصا بتلك الارادة مع كونه خلاف المتبادر لم يلتفت اليه
الشارح **قوله** بل يكفيه ان يكون راي احد هذا الكلام مردود عند
الشارح بما سيحققه وانما اورده هاهنا من طرف القوم ولهذا
قال فيما بعده هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم
قوله وهي متعلقة بما نقله من بعض المحققين معترضا على الفاضل
العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال وقولنا
ما ان رايت احدا او رجلا يفيد عموم النفي الا انهما متحدان في المآل وهو
انه لا وجه لفساد المثال المذكور مختلفان في التقدير تقارب
فيه كما لا يخفى **قوله** فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير المتبادر
من المشاركة شركة المعينة فليس في الكلام اذا اشارة الى قصر التعيين
ومثله سياتي في كلام المص ايضا ووجهه ما نبهت عليه في بحث
العطف وربما يقال المراد من المشاركة اعم من شركة المعينة والبدلية
فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى **قوله** فزعم
انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير يريد انه اما قصر قلب او افراد
ثم ان انفهام التخصيص من التقديم بتنبيه من النحوي ذو طبع
مستقيم ويونسه ان تقديم المسند اليه يومي الى ان المخاطب اصاب
في اصل الحكم واخطأ في هذا القيد فكان الاهم عند المتكلم فقدمه وانتهاء
تخصيص لنفي لا لنفي التخصيص من قولك ما انا سعيت كما نبهناه
استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل عليه
لو وانفهام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخلة
عليها لو كما حققه الشارح في بحث لو **قوله** وفي هذه اشارة
الى الرد الخ اي في قول المصنف ولهذا لم يصح ما ان ضربت الا زيدا
فان تقديم لفظ هذا يفيد القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكره

لا ما ذكره

لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالتحري
لا بالوضع لم يقل وفي هذا التصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان
يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم **قوله** وجوابه
ان قد سبق ان مثل الخ رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه
باعتبار فاعله هاهنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما زيد فمسكوت
عنه لان الا لا يصح ان تكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ
في الاثبات كما عرف في النحو فتكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن
في الكلام اشعار بان زيدا ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض وفيه
نظر ما اولى فلان الا انما تحمل على غير اذا كان الموصوف بها مذكورا
فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف
هاهنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه
واما ثانيا فلان الا اذا لم تكن للاستثناء لم يتعين عموم المقدر فلا
يتم ما ذكره المص ايضا في وجه فساد المثال فيتم كلام الشارح الزاما عليه
قوله هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله هذا هو مبنى
التناقض فان تم تم الدست ولذا فرض الشريف في شرح المفتاح وحدة
الضرب فبنى التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر كلامهم يدل على
ان الامتناع كلي ومطلق والفرض المذكور ينافيه **قوله** وعندي
ان قولهم ان يتقيض النفي بالا الخ ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى
يتوجه عليه انه زاد في كسر الغارورة كما ذكر الفاضل المحشي بل ان هذه
المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المص
من مقدمتي دليل الشيخ لان تلك المقدمة التي ظاهرة الصحة بظهور
اندفاع ما اورده عليها واما هذه المقدمة فمنعها موجه ظاهر بحيث
يحتاج في دفعه الى اعمال روية ولو سلم فيبنى تفصيله فيما سبق اطلاعه
على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصحيح كتبه لا لحقيقة كلام
كلام الشيخ بحيث لا يرد عليه منع فتامل **قوله** هو فالاستثناء انما

هو من الاثبات الاستثنا المفرغ من الاثبات وان لم يجز ان يكون
من النفي لرجوعه الى الفاعلية لا للفعل بمقتضى القاعدة السابقة
ولا يجوز ان يحمل الاعلى غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثنا
من الاثبات والمستثنى منه المقدر كلا احد لان الاستثنا مفرغ على
نمط ضربه الا زيد **قوله** وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف
على مقدر والمعنى فقد يأتي لكذا وكذا اذا كان مثبتا وكذا اذا
كان منفيا **قوله** وليس اذا قلت سعيت الخ اسم ليس ضمير الشان
وخبره الجملة الشرطية او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس
وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون وهي تامة ان مع اسميه
وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وقد وقع في موضع الخبر
صفة سعي والواو نحو وقد وقع على حاشية بعض النسخ من تصرف الناسخ
لعدمها في عبارة المفتاح وفيقصد بالنصب معطوف على ان يكون
ثم ان السكاكي انما نفى الوجوب ها هنا اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم
لا لتحقيق الجواز **قوله** غير مشوب حال من السعي فيل فيه سماجة
لان انتفا الشوب بهذه الامور صفة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كذا
في شرح المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من كاف منك اي معتقدا
وجوب سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته او ادائه بتجوز
الخ فيدخل عدم الشوب تحت الافادة **قوله** والشارح العلامة
قد اورد الخ نقل عن الشارح انه قال لا اشك ان هذا الكلام سهو من
الشارح العلامة الا انه ردد بين التجوز والسهو والنسيان باعتبار
مشاكلته بسوق البيان **قوله** انما يستعمل لرد الخطا في الفاعل
هذا الحصر اضافي كما يشعر به قوله لا افادة وجود السعي فلا يتوجه
عليه ان هذا التركيب كما ياتي للتخصيص ياتي للتقوي
فلا وجه للتخصيص **قوله** فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه
الضمير انه راجع الى وجود السعي لا الى الافادة ولذا ذكره والمراد
من معنى

من معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم وباستعماله يحصل رد الخطا
في الفاعل لا ان معناه رد الخطا ابتدا وهذا ظاهر فالملزوم انما هو
بين وجود السعي وبين قصر السعي على المتكلم لا بين رد الخطا في الفاعل
وافادته وجود السعي لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما
وبهذا ظهر ان قول الفاضل المحشي الا ان لزوم رد الخطا في الفاعل لافادة
وجود السعي غير ظاهر وعكسه كان ظاهر محل بحث ويحتاج الى توجيه
على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فانما يسلم لزوم افادة
السعي لرد الخطا واما عكسه فلا وجه له في اعتبار قصر الافراد اصلا
لان اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا ينفيه عن
الاخر فليتدبر **واعلم ان الشارح** العلامة قال في شرحه ويجب
ان يعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاولين يعني سعيت وسعيت انا
لما لم يجب ان يكون في صورة علم السامع كاستعمال الثالث يعني انا
سعيت بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون اي استعمالهما
في صورة علمه ويكون حكمهما حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما
مشوبا بتجوز او سهو او نسيان هذا كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحشي وسكت
عن بيان حال سعيت الخ محل بحث لان الاظهر انه لم يتعرض لحال المثالين
لا في الابتدا بل قد تعرض لهما ايضا بقوله ويجب ان يعلم الخ **قوله**
فيكون مجازا قيدنا فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل
عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند ارباب المعاني اذ لم يوضع
اللفظ بازائه بل انما يفيده بحسب المقام كما صرحوا به والجواب
ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر
مسمى في علم البيان بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكناية تكون
اوصافا للالفاظ بالقياس الى الاغراض الاصلية في عرف البلغا
ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال **قوله** او باعتبار
انه معناه فيكون سهوا الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ

لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطاري على المعرفة
لاما ذكره العلامة من معناهما **قوله** فان كان قد نسبه الى الغير
لمساهلة كانه تجوزا يعني ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل الى
الغير باعتبار مجازي فنسبه الى الغير بذلك الاعتبار وكان تجوزا وفيه
بحث لان المخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير لمساهلته لم يكن مخطئا
اذ لا خطا في المجاز وقد ذكر اولا ان هذا التركيب انما يستعمل عند
خطا المخاطب في الفاعل وهل هذا الا تنافت وبالجملة هذا التركيب
انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطا في الفاعل واما
اذا اعتقد انه نسبه الى الغير مساهلة فلا **قوله** اذا بني الفعل
على معرف اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان بني على منكر
ولما سبق امثلة البنا على المعرف دون البنا على المنكر اختار
في الاول لفظة اذا الدالة على التحقق والثبوت وفي الثاني ان ثم
في لفظ البنا اشارة الى تقديم المسند اليه لان البنا يقتضي تقدم المبني
عليه الذي هو كالاساس **قوله** تخصيص الجنس المراد بالجنس ما
يحمل الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سوا كان جنسا باصطلاح
المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمراة فاذا قيل بجلي اخر تخصص
كاني رجل طويل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله او الواحد
منع الخلو لا الجمع ولما كان وجه تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا
حيث كان النكرة له دون تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط بينه
بما نقله عن الشيخ لكن قوله فيما سيأتي وقد يأتي للتقوي لكن بشرط
ان يقصد الجنس او الواحد كان التخصيص يخرج من هذه الافادة
فليتأمل فيه **قوله** رجل جاني المجوز لوقوع النكرة مبتدا كونها
فاعلا في المعنى لان المعنى ما جاني الا رجل كما بين في كتب النحو **قوله**
بهذا الكلام الجاري على معناه الظاهر ومتعلق بالمخاطب اي الذي
خوطب بهذا الكلام **قوله** واعتقد انه امراة ان اراد اعتقاد انه
امراة

امراة فقط كما هو الظاهر لا يكون في الكلام اشارة الى قصر الافراد
وان اراد اعتقاد انه امراة سوا كان فقط او مع اعتقاد انه رجل
ايضا ففي الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلاثة وهو الاوجه
وان كان الاول اظهر ثم انا في قصر الافراد لا يظهر في صورته نوع
القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجاني رجلان لا يجامع اعتقاد
انه رجل ولعل كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى
يمكن اعتقاد المخاطب به **قوله** ولعلنا نرد كلامه لما كان الانسان
غير متكل على عزم نسبه حاله بحال من يتوجى الفعل من جزمه وعزمه
على الفعل في المستقبل فاورد بصيغة الترجي الدالة على ترجيه من
نفسه على سبيل التجريد **قوله** فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر
عبارته مشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده قطعا وقد اشار
في شرحه الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان في عبارة المفتاح اشارة
الى ذلك وقد اشرنا نحن فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التي
ذكروها جارية في المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجاني هو الحق
الحقيق [illegible] **قوله** يعني الصور الثلاث يعني هو عرف وزيد
عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم هو ان الاول يحتمل الاعتبارين
اعني التخصيص والتقوي على السوي وحق الثاني الحمل على التقوي
والواجب في الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان لفظ
هو في المثال الاول يحتمل ان يكون مبتدا عن اصله من غير اعتبار تقديم
وتاخير فلا يفيد ح الا التقوي وان يكون في الاصل موخرا بان
يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز
انفصال ضمير الفاعل بل على انه تاكيد للفاعل المستتر واذا لم يكن
فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد ح التخصيص **واما زيد عرف**
فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار الضمير المستتر في الفعل
وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا في كلام العرب فتعين فاعليه

زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد التخصيص بل التقوي واما رجل عرف فلا
يحتمل الابتدا لفوات شرط المبتدا اعني التعريف او التخصيص فتعين
الحمل علي انه كان في الاصل موخرا بدلا من الضمير المستتر في عرف ثم قدم
فيفيد التخصيص البته وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان يكون من قبيل
الاضمار والتفسير فلا ضرورة في ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان
يقال قول السكاكي بالحصر فيه عند كونه مبتدا لا في كل تقدير فتامل
قوله واستثني المنكر اي من عدم جواز تقديره كونه موخرا كما في زيد
قام وحاصل الكلام ان ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر في
الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا في كلام العرب كما سبق
فلا وجه لحمل الكلام الشايع الكثير النظاير عليه فيما لا ضرورة فيه
ولهذا يحكم بعدم الجواز واما ما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير ويحمل
عليه قوله اي علي القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتدا قدم
عليه خبره وقيل نصب علي الذم او رفع عليه وقيل الواو حرف دال
علي كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث قوله علي ان رجلا بدل
من الضمير فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لا
يقول به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به
الاستعمال الشايع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع
في مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر لعرف رجل علي ان
يكون بدلا حتي ان رجلان عرفا يكون مقدرا لعرفا رجلان فهو
دايما في التقدير دون التحقيق كذا في شرحه للمفتاح وقد نبهناك
علي ان الكلام في ابدال الاسم المظهر من الضمير المستتر في الفعل
فلا يرد ان هذا النوع ورد في التنزيل وان قل فلم لا يجوز الحمل
عليه قوله اذ لا سبب له اي للتخصيص سوا اعترض عليه بان
صاحب المفتاح قايل بالقصر الفردي فلا حاجة الي ما ذهبت
اليه اذ المعني رجل واحد عرف لا رجال والجواب ان قوله بذلك
مبني

هره

مبني علي اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح
ويشعر به قول الشارح فيما بعده قوله لان المهر لا يكون الا شرا
ان الامتناع مبني علي ان الاهرار مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز
الي غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث القصر
الي انه يجوز مجامعة لا مع التقديم الدال علي القصر مع كون الصفة
في نفسها مما له اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص
لا يمنع القصر فكيف منع هاهنا ان يراد ان المهر شر لا خير بنا علي
الاختصاص المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا علي مجرد
الاختصاص في نفسه بل علي ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل
كما دل عليه كلام الفاضل المحشي قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف
اي لزم طلب وجه له والثاني فالوجه تفريع عليه وربما يجوز كون
الفا جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف علي
ما صرح به النحاة قوله بل امتناع تقديم التابع اولي لان الامتناع
ها هنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه علي المتبوع والثاني لزوم
تقديمه علي ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما
امتناع تقديم الفاعل فانما هو من جهة واحدة قوله وافق مقارنه
ضمير اي مقارن لاعتبار النسخ فلا يلزم بقا الفعل بلا فاعل ثم
الفرق بين نسخ التابع والفاعل بان في الاول لا يحتاج الي عمل اخر
بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الي الاثبات بالضمير الذي هو اجنبي
لا يجري في هذا المقام قوله يحتسب بها قبل المحاق بليلة قبل البيت
للثعالبي من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها لما راها محلاة ثم انكشفت
سوآتها بعد التزويج واول القصيدة

عجوز تمنت ان تكون فتية ... وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر
تروح الي العطار تبغي شبابها ... وهل يصلح العطار ما افسد الدهر
وما غرني الا خضاب بكفها ... وكحل بعينيها واثوابها الصفر

بنيت بها البنت العجوز المراة الكبيرة السن ولا يقال عجوزة والعامة
تقول لها وجمعها عجز بضمتين والاحدب دابّ اعوجاج الظهر والضمير
في بها راجع الى العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بنا والعامة تقول
باهله وهو خطا وكان الاصل فيه ان الداخل باهله كان يضرب عليه
قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بنى هذا كلامه فظهر
ان حق الكلام ان تقول بنيت عليها والمحاق ثلاثة ايام من اخر
الشهر ومحاق القمر خلو وجهه المواجه لنا عن النور الواقع عليه
من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض والمراد من قوله فكان
محاقا كله اظلام الشهر كله عليه من كمال النفرة قوله عليك
ورحمة الله السلام اوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ذات عرق موضع
وان قوله على وجهه اشارة الى وجه اخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا
على المستكن في عليك قيل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي اخر الباب
السادس من مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقدم المعطوف
عليه ولوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل
انه قياس انتهى كلامه واما ما ذكره الاتقاني من انا لا نم عدم الفصل
فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة في الظرف فالظرف
فصل مجوز للعطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه
اشارة الى ان جواز تقدير السلام بعد قوله عليك بان يكون السلام
الثاني مفسرا له وان يكون اشارة الى كون ورحمة الله وبركاته جملة
معترضة على حذف الخبر اي عليك ورحمة الله عليك السلام والوجه
الاول من الوجوه هو الذي ذكره في شرحه للمفتاح قوله لو كان
يشكى الى الاموات اسم كان ضمير الشان وخبره الجملة التي بعدها والى
متعلق بيشكى يقال شكوت الى فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني
الى الله وما في ما التي موصولة قائمة مقام فاعل يشكى ومن بيان له
والكمد

والكمد الحزن المكتوم قد اشتكيت عطف على كان لا شكاني جواب
لو والهمزة للسلب اي ازال شكايتي وسحار وقهد اسمان لموضعين
واعلم ان قوله وساكنه عطف على قبر مبني على ما هو الظاهر المتبادر
ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور فهو من عطف
الجملة والتقدير واشكاني ساكنه او يكون وساكنه بالجر على القسم
والضمير للقبر فافهم قوله وكذا رجل جائني بدل اصطلاحي فالسكاكي
خالف الاجماع النحاة في تجويز تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء
البيان في انكاره المجاز العقلي ويرد على هذا القائل ان السكاكي صرح
بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جائني لفوات شرط الابتدا فكيف
يقال انه بدل اصطلاحي عنده وكذا الكلام في غيره حيث بنى الكلام
نبه على ان الاول لمبتدا او مسند اليه على ان كلام السكاكي في اوايل الفن
الرابع حيث قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم
النظير وان لا يسوغه الا نية التقديم والتاخير يدل على امتناع تقديم
بعض التوابع في السعة ويدل كلامه ايضا في اوايل الحالة المقتضية
لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز تقديمه وعلى ذلك تعين الظرف
في مثل قولك في الدار رجل للخبرية وتعين نصب راكبا في قولك جائني
راكبا رجل قوله ثم لا نم انتفا التخصيص معطوف على ما قبله
بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا نم جواز تقديم الفاعل المعنوي
ثم لا نم انتفا الخ قوله لا يقال التنكير الخ جواب عن منع اعني
قوله ثم لا نم قيل انه كلام على السند قلنا هو مساو للمنع في نفسه
قوله لانا نقول قد ذكرنا الخ يعني ان تقدير التاخير على الوجه
المستبعد في المظهر لتحصيل الحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة
ولا ضرورة في النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتدا كالمظهر
المعرف والحصر فيهما يستفاد من الوصف كما سبق فالاعتراض بانه
يقتضي ان يمنع تقدير التاخير في انا قلت ايضا لصحة وقوعه مبتدا

كالمعرف وهم محض **قوله** والا فلا توجيه لكلامه اي وان لم يجب ان يكون
الحصر مستفادا من الوصف بل يكون لتقدير التاخير فلا توجيه لقول
السكاكي ان ذلك الوجه البعيد لا يرتكب الا عند الضرورة ولا ضرورة
في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتدا بالتخصيص بالوصف
قوله اذا لم يقصد به التخصيص النوعي اه قد سبق ان قصد التخصيص
الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار التاخير فلا تغفل **قوله** ثم لا نسلم امتناع
ان يراد المهر شر لا خير وقد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل آه لكن
يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة الحصر بنا على ما قرره
انما هو اذا اجري الكلام على ظاهره واما اذا كان بطريق التنزيل
لاعتبارات خطابية فلا حجة في امكان اعتبار الحصر وحسنه ثم لا
يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند سماعه بان سببه
الشر فالقائل ما يفيده اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل لاعتبارات
مناسبة وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي **قوله** ثم قال
ويقرب اه قد اشرنا في اوايل الكتاب الى ان ثم اذا دخلت على
الجملة تجي للترتيب في الاخبار وهو المراد ههنا والمعنى بعد ما اخبرك
عن قول السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله
ويقرب من هو قام اه فلا يرد ان حديث القرب في كلام المفتاح
مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم قوله لما لم يتفاوت
في الخطا الخ لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف
اي انا رجل قايم وانت رجل قايم وهو رجل قايم **قوله** ولا يخفى ما فيه
من التعسف وجه التعسف ان المفعول معه مقصور على السماع عند
سيبويه وهو الحايز قصبات السبق في مضمار العربية خلافا للاخفش
وابي علي والراجح فيما جاز فيه العطف والنصب هو العطف بالاتفاق
حملا على الاصل ففي جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه
وترك الراجح المتفق عليه مع ان المقام لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا

بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة في جملته قال الشيخ في شرح
اللب واعلم ان تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مفيدين احدهما
كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملته مقصود بالنسبة
والمعمول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له
فيها مثلا اذا قلت جيت وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا في
المجي اصل وانا تابع له فيه واذا اردت استواهما في المجي قلت انا وزيد
بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل في المعلول فيما نحن
فيه وهو القرب في التقوي بثبوت التقوي وعدم الكمال تتمة له والاصل
في العلة هو تضمن الضمير وشبهه بالخالي تتمة له كما صرح بذلك الفاضل
المحشي فاذا جعل وشبهه مفعولا معه يستفاد منه ان الاصل في العلة
هو الشبه وهو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل
المحشي **قوله** لكونه فيها فحلا عدل به الى صورة الى صورة الاسم فان
قلت اسم الفاعل حينئذ صلة ولا اعراب للصلة بل لمجموع الموصول في
وجه الاعراب الجاري عليه قلت لما كان الصلة في صورة الاسم الواقع
في التركيب واللام في صورة الحرف اجري الاعراب على الاسم المركب **قوله**
ولا عومل معاملتها في البنا حيث اعرب في نحو رجل قايم اورد عليه
انه ان اراد بالذي لم يحكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها في البنا
قايم مع الضمير كما صرح به الشارح فالاعراب في مثل رجل قايم ورجلا
قايما ورجل قايم لا بد له على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو
لقايم الذي هو اسم لا للمركب الذي هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية
الوضوح في نحو مررت برجل قايم ابوه فان المجرور بالوصفية
هو قايم فقط وان اراد مجرد قايم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء
الجملة لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وترك الكلام
واجيب بانا نعلم ولا معنى قطعا ان الخبر في مثل زيد قايم هو قايم مع الضمير
وان الاعراب الجاري على قايم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا

لكن لما امتنع اجراوه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك انما اجري
عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لقايم وحده استحقاق
الاعراب الذي اجري عليه منه قايم حتي يقال لا يلزم من اعراب الجزء
الاول ان يكون المجموع معربا والوصف في رجل قايم ابوه هو المجموع
المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجري الاعراب على جزء الاول لما ذكر
قوله واما قوله الثانيه فبان لم يجعل جملة رد عليه الشارح في شرح المفتاح
بان اثبتنا عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالي من الضمير من غير ان
يبين معنى يخرجه عن الكلام خارج عن القانون والتحقيق ان يقال
الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات والجملة ما اشتمل على
نسبة اصلية مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة
للام فانه ح مقدر بالفعل فيكون لنسبة اصلية بل على سبيل التشبيه
بالفعل لاشتماله على معناه وقد يجاب عن الرد بانه لا حجر في التقريبات
فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب متنوعة وفيه
ما فيه **قوله** واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعول
اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله
نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدا
ثم ان القطع بكون المفعول الاول للاتباع تابعا ثاني من خصوصية المقام
وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان
اللعنة وهي المفعول الثاني تابعة هذا وفي قوله اي جعل تابعا
لعارف المسند الى الضمير لعارف المسند الى الظاهر مسامحة اذ المراد
على قياس ما سبق لعارف المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر
مع ذلك الظاهر كما لا يخفى **قوله** ولعله سهو اذ الكلام في ان عارف
المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره مفرد لشبهه بالخالي عنه
فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثني ولا يجمع فكذا عارف اذا
اسند اليه بحث اخر لم يقع فيه الكلام ولا يساعده المقام وان كان

صحيحا

145

صحيحا في نفسه على ان العارف اذا اسند الى الظاهر فامتناع تثنيته
وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق التبعية **قوله**
لفظ مثل وغير واما لفظ نظير وشبه ونظايرهما فقليل الاستعمال
في المعنى المذكور ولهذا لم يذكرها ثم المجوز لوقوع مثل وغير مبتدا
تخصصهما بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلهما في الابهام على ما ذكر
في كتب النحو **واعلم ان الفاضل المحشي** فصل استعمالات مثل وغير بما
لا مزيد عليه الا ان قوله في اخر البحث وايضا لا معنى للتعريض بنفي الغير
ولا باثباتها محل بحث اذ قد يكون للتعريض بهما معنى مقبول اذا
اضيف غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي معين انه قدري
هربا من الاندراج تحت قوله عليه السلام القدرية مجوس هذه الامة فقلت
له غير القدري لا يقول بتعدد الخالق مريدا بالغير مطلقه حصل التعريض
لذلك المدعي بنفي الغيرة وحصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق
لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير سني مع بغضه ابا بكر رضي الله
عنه فقلت له غير السني يبغض ابا بكر رضي الله عنه حصل التعريض
له باثبات الغيرية والكناية واثبات عدم البغض لمن اضيف اليه
غير وهذا القدر يكفي لتصحيح اصل كلام النزاع فتدبر **قوله** لزم الثبوت
لذاته او النفي عنه بالطريق الاولى فان **قلت** اذا كان المراد ان من
كان على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء
عنه بطريق الاولى غايته التساوي **قلت** المراد بالكون على الصفة
التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت في من اضيف اليه
المثل اقوى فمعنى الاولوية ظاهر لانه لما ثبت الفعل مثلا لمشاركه
في اصل الصفة فثبوته له مع كون الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى
ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة لمن اضيف اليه مثل لفظ مثل حيث
كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبه به اقوى ولك ان تقول وجه
الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما

به

غيره

هو حكم الكنايات **قوله** من غير قصد الى ان انسانا لا هذا القيد
معتبر في جميع صور الكناية بغير فلك اذا قصدت **بقولك غيرك**
لا يجود سلب الاتصاف بالجود عن غير معين لا يلزم ان اتصاف المخاطب
به لجواز ان يكون المتصف به اعتبارا اخر **قوله** بان يراد بمثلك
وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل يعني يوجد في
هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون في الكلام
نوع خفا اما اذا اريد به انسان معين فظاهر لان ذلك المعين
يحتمل ان يكون زيدا او عمروا واما ان اريد المطلق فيوجد التعريض في مثلك
باعتبار ان ما صدق عليه مفهوم المثل غير معلوم ففي هذا الوجه حصل
فيه نوع خفا واما في الغير فغير ظاهر **قوله** اي لم يبق نشا من ارادة
التعريض حاصله انه لم يقصر بغيرها هنا امر مغاير لما اضيف هو
اليه بل اريد به معنى لا ولم يرد يكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة
التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية كما في ضربني
من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا القول ليس مما نشا
من كل ما في الوجود بل بعض الاشيا ليس منشا له فلما جعل غير ارادة التعريض
منشا له تعين ان ارادته ليس منشا له وعلى هذا القياس توجيه الكناية
في قولك ضربني من غير ذنب **قوله** لانها عن الكناية المطلوب بها نفس
الحكم يعني ان الكناية ثلاثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كقولك
طويل النجاد فان المطلوب بها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي اثبات
امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل
في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما
في قولك حي مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان
قوله قيل وقد يتقدم المسند اليه المسور بكل الخ قوله وقد يقدم لانه دال
على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر
الفعلي وما توسطهما من الاعتراضات فهو من تتمة المعطوف عليه فان قلت

المعطوف

المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك
ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الاخر **قلت** هو من قبيل
عطف التلقين كما يقال لك سأكرمك فتقول وزيدا اي قل وزيدا اشار
اليه العلامة في تفسير قوله تعالى قال اني جاعلك للناس اماما قال
ومن ذريتي ثم ان الضمير في قوله وقد يتقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند
اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح
ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان لفظ قوله لما افادت
جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل
صرح به الشارح بيانا لما في الواقع **قوله** فالتقديم يفيد عموم السلب
لم يذكر هاهنا اداة الحصر كما ذكر ان مفاد التاخير لان عموم السلب يستلزم
سلب العموم بلا والعكس **قوله** يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
ظاهر العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت انتفا القيام لكنه راعى كلام
المص حيث قال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم **قوله**
او حكم بنفي القيام اي بانتفايه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول
او نقول لمعناه او حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي
والاثبات فليس من دخول البا محكوما به **قوله** المستلزمة لنفي الحكم
عن الجملة بمعنى رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى
نفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض بجزم صدق مثل
لا يحمل هذا الحسب الكل مع صدق ليس يحمله البعض **قوله** انما
يعتبر نفي العموم لا عموم النفي هذا كما سيصرح به بنا على الاعم الاغلب
والا فقد يتوجه القيد في مثله الى النفي فيفيد عموم النفي وان ثبت
فاعتبروا الله لا يحب كل مختال فخور ونظايره **قوله** فالحاصل ان
التقديم الى اخره فيه بحث وهو ان قولك انسان لم يقم نفي لعموم القيام
بطريق الاحتمال فلو حمل على نفي العموم بطريق الخصوص بالبعض بعد
دخول كل لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس على ما ذكره الشارح فالدليل

السابق لا يتجه به الحمل علي عموم النفي ولا علي عدم الحمل علي نفي العموم
وان قولك لم يقم انسان نفي عام فلو حمل علي نفي العموم فلا يتجه الحمل علي
بذلك الطريق لم يلزم ترجيح التاكيد علي التاسيس فيتجه عدم الحمل علي
نفي العموم ولا يتجه الحمل علي نفي العموم بطريق الاحتمال ويمكن الجواب
بان المحتمل بحسب اللغة اعتباران احدهما حمل كل داخلة علي القضية
المنفية والثاني جعلها مدخولة للنفي والمدلول الصريح في الاول عموم النفي
وفي الثاني نفي العموم بطريق الاحتمال اذ لا دلالة في اللفظ علي الخصوص
بالبعض في الاثبات فلما انتفي احدهما تعين الاخر فليتامل قوله
وقد اهمل فيها كمية افراد الموضوع قيد لما قبله واشارة الي ان
الحكم في المهملة الافراد اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد
لم تبين كميتها فتخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها علي نفس
الطبيعة كقولك الانسان نوع قوله وهاهنا يجوز ان يكون
هيئة القضية الخ قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية
انما يستقيم لو لم تصلح للجزئية وهو ممنوع لما مر من الفرق بين لا رجل
بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف الاول
فالحكم بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول علي الاغلب
واجيب بان المدعي ان كل ما يفيد العموم فهو سور الكلية سواء كانت
تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وهاهنا لا اعتراف
القائل المذكور بكون النكرة في سياق النفي مفيدة للعموم ثبت كلية
القضية ولا يفيد عدم افادته ذلك في صورة اخرى قوله
كما انه في الموجبة سور الجزئية هذا بالنظر الي الاغلب والا
فقد سبق ان النكرة المنونة قد تعم في الاثبات كقولهم تمرة خير
من جرادة وقوله علمت نفس ما قدمت واخرت قوله
علي ما قال في الاشارات اه اي عدم انحصار فيما ذكره القوم وكون
التنوين سور الجزئية في الجملة بناء علي ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم

بجزم

بجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقال ايضا في الاشارات واعلم
انه وان كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام علي العموم فانه
قد يدل به علي نفس الطبيعة ايضا فهناك لا يكون موقع الالف
واللام موقع كل لكن يتم مقصود الشارح حيث فهم منه ان الالف
واللام يكون سور الكلية علي تقدير افادتها العموم والتنوين
سور الجزئية علي تقدير افادتها العموم والتنوين الخصوص
اذ لا مدخل لايجاب التعميم والتخصيص علي جميع الاحوال في نفس السورية
بل في نفي الاهمال مطلقا كما لا يخفي قوله ان كانت كلمة كل اشار بافحام
لفظ كلمة الي ان التانيث في قوله ان كانت كل داخلة باعتبار تاويل
كل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل في كل افراد الضمير
الراجع اليه وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شي
فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة الموت وامثالهما قوله وتقدم
التاكيد لان كل اصل فيه الظاهر ان الاصالة في التاكيد به مستلزم
كثرة الاستعمال فيها وقد صرح في اوايل البحث حيث قال فان عورض
بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو سلم
الخ قوله كما اذا قدمتها علي الفعل المنفي مبني علي ما وقع عليه
الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا مسامحة
نظرا الي ان المراد تقدمها علي مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا علي
الثاني فقط قوله فالاقرب ان يجعل الخ فيه نظر لانه ينتقض بمثل
ما ان اخذ كل الدراهم لانه معمول للفعل والمنفي مع انه داخل في
الشق الاول ويمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي يدخل عليه
حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك قوله وجعل الفعل منفيا
بها اي لم يجعله منفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول
علي مجموع حرف النفي والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله
لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم جواز التقدم

هناج

المذكور اقتضا ما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف
الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل كما يعيتها بخلاف
لم ولن فانها لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم
ما في جزيهما عليهما لجواز تقديم معمول الفعل المثبت عليه
واما لا فانها وان كانت كما في الدخول على القبيلتين الا انها حرف
كثر تصرفهم فيها وكما يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا
ذنب وقولك عزمت عليك ان لا تضربني يعمل ما بعدها فيما قبلها
واعلم ان الوجه الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل
الدراهم ما اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل ما كل الدراهم اخذت
كما نبهنا كما عليه فذلك لان المقرر في النحو امتناع الاول لا الثاني
ثم الظاهر ان المثال المذكور من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي
داخل حكما على الفعل العامل في كل فتامل **قوله** وفيه نظر لانا
نجد حيث لا يصلح الخ النظر مبني على ان قوله لا يصلح الا حيث يراد
يفيد الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في معنى اللبيب
من ان دلالة الصوره المذكورة على نفي العموم وثبوت البعض من
قبيل دلالة المفهوم وهي انما تفسير عندهم عدم المعارض والمعارض
موجود في الصور المذكورة اذ قد دل الدليل على تحريم مطلق الاختيال
اي التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى ان الله تعالى لا يحب
مطلق الكفار الاثيم اي الجاحد بتحريم الربا ونهى عن اطاعة مطلق
الحلاف المهين اي الذي هو كثير الحلف في الحق والباطل قليل
في الراي والتمييز او حقير عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهي
القلة والحقارة فمراد الشيخ اذا تاملنا في نفس الكلام حيث يخلو عن
الدلايل الخارجية وجدنا الامر على ما ذكر وهذا المعنى يفيده لفظة
اذا الدالة على تبعيض التقادير المفيدة بجزئية الحكم في بعض
الصور على قياس لفظة قد فتامل **قوله** قدمت على النفي لفظا

اشارة

المهتين

اشارة الى ان النفي المستفاد من لفظه والا متوجه الى القيد اعني
الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقدم كل عليه
ولا يرد ان انتفا الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفايه في الكلام راسا
لما قال له ذو اليدين هو عمرو بن عبد ود كذا وقع في التلويح للشارح
وهو خطا صريح فان عمرو بن ود قتيل كما فيها يوم الخندق وانما اسمه الخرباق
ابن عمرو كاله محمد المطيري لطف الله به وسمي بذلك لانه كان يعمل بكلتا
يديه وقيل لطول يديه وروى ابو هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلى احدى صلاتي العشي في الحضر وسلم في ركعتين فقام ذو اليدين
وقال اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال
ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على القوم
وفيهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال احق ما يقول ذو اليدين فقالوا نعم
فقام عليه السلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو واستشكل الحديث
بوجهين الاول ان قوله كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف
صدر عنه عليه السلام والثاني ان الكلام مبطل للصورة فلم لم يستانفها
والجواب عن الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشي
منهما لان عدم كون الشي يستلزم عدم الشعور به فيكون من قبيل
ذكر الملزوم وارادة اللازم كذا ذكره الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق
وفيه بحث ذكره بعض اساتذتنا وهو ان جواب ذي اليدين بقوله
بعض ذلك قد كان دليل واضح على ان الحديث محمول على معناه الحقيقي
فانه من اهل اللسان عارف بمراد النبي صلى الله عليه وسلم فلو كان مراده
عليه السلام المعنى المجازي لما اجاب بما هو جواب عن المعنى الحقيقي
لا يقال لعله قصد بكلامه المعنى المجازي ايضا لانا نقول يرفعه
سوال النبي عليه السلام من الصحابه بقوله احق ذو اليدين اذ لا معنى
لان يقال اشعرت فالحق هو الجواب الذي ذكره الشريف في شرح المفتاح
وهو ان المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا او يمكن ان يرفع

ح

قوله ... حينئذ فقوله ... اصلا فلا يصح عن النفي على اطلاقه

البحث بان حاصل كلام ذى اليدين انكم كنتم ما شرعتم لبني منها لكن بعض
ذلك قد كان قطعا ومثله متعارف كما لا يخفى على المصنف وعن الثاني
انه كان قبل نسخ الكلام في الصلاة لو تنبيها بين الدلالة بل لغو احتج بالحديث
مالك وان نفى واحد على ان الكلام في الصلاة ممن يظنها تنطبق بها
لا يبطلها لكونها وبله عند الحقيقة ما ذكرنا وان كان هذا التاويل محل
بحث واشكال لانه تحريم الكلام في الصلاة كان بمكة وحدوث هذا الامر
انما كان بالمدينة لانه رواية ابي هريرة وهو متاخر الاسلام وقد رواه
عمران بن الحصين بطريق احد وهجرته متاخرة بل ذكر النووي في
التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة قوله على من الذنوب اشارة
الى ان المراد من الذنب في قوله تدعي على ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد
ما ثبت ان ذنبا اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي في
قوله قال المص المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم
فيه نظر لان المطلوب هو القاعدة الكلية كما لا يخفى على الفطن فالمثال
الجزئي لا يثبته فتامل قوله وان يقع فيما اذا لم يكن الفعل الى امر
لفظا ان يقع يدل على جواز الرفع في محله والمذكور في مغني اللبيب
وغيره امتناع زيد ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل
وقطعه عنه وذلك غير جائز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن
سيبويه في قوله ثلاث كلهن قتلت عمدا يدل على جواز التركيب
المذكور قوله فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير
مفيد اشار الى ان الاحتجاج بالحديث معنى الثاني خاصة وفيه
بحث اذ لقائل ان يقول يجوز ان يفيد النصب لذلك العموم على
سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعدول الشاعر لا فادة القطع
ما لمقصود او لا يفيد النصب اصلا ويفيد الرفع على الاحتمال
فلا يثبت في مرجحين المدعي لان المعتبر فيهما الكلية والقطع كما
لا يخفى قوله ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اجيب بان ما ذكره

محمول

محمول على الاكثر الاغلب وليس بجلي لا بد لبيل قول علي كرم الله وجهه
فالبنيا الهدي كان كلنا على طاعة الرحمن بالبر والتقوى لاحتمال
ان يكون كان شانية والجملة هي الخبر بل لا بد لبيل قوله فيصدر عنه
كلها وهو ها هنا كما صرح به في مغني اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور
كليا بل جاز كونه معمولا للعامل لفظا ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا
لما قصده الشاعر من شمول النفي كما دل عليه سياق
كلامه لما اختاره وانت خبير بانه لو تم لدل على الجزء الثاني
من المدعي لا على الاول لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول
النفي والعدول الى الرفع لفائدة نزرة وقوعه معمولا للعامل
لفظي قوله واعترض عليه ابن الحاجب بانه لما اجيب عنه بان
سيبويه انما منع الضرورة الشعرية لا مطلقا فلا يتوجه
عليه ثبوت الضرورة من وجه اخر وليس بشي لان قوله وحذف
الضمير من الخبر جائز على السعة يدل على نفي الضرورة المطلقة
ها هنا قوله الا تاكيدا اي لمعرفة عند البصريين ولهذا
اجعل سيبويه كلهن في البيت المذكور مبتدا لا تاكيدا وجوز
الاخفش والكوفيون كونها تاكيدا لنكرة محدودة في اجزاء
اضيفت اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اصيفت هي اليه
مع الفعل جار على غير من هو له لما تقرر في النحو من عدم لزوم الابراز
عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم في الصفات مطلقا كان
الجملة اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء اذ لا يؤكد بكل الا ما اشتملت
على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به في كتب النحو
او في حكم المتقدم كما احذف المؤكد ونفي التاكيد كما جوزه
من والخليل او قدم التاكيد على المؤكد ان جوز في ضرورة الشعر
كما سبق فان في كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها اما لانها لم تذكر
او ذكرت متاخرة لكن في حكم المتقدم عما هي عليه وهو

كونهما غير معمولة لعامل لفظي ظاهر **قوله** هذا الذي ذكر تنبيه
على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المقتضية على تأويل ما ذكر
مقتضى الظاهر مبني على التغليب والاشتراك الخطاب مع معين الى
غيره الذي ذكر في مباحث الاعتبار من خلاف مقتضى الظاهر **قوله**
لقولهم اي قول العرب ابتداء من غير جري ذكر لفظا او تقديرا
ففيه ايضا وضع المضمر موضع المظهر بناء على وضوح الامر
والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر اي وضعا مثل الوضع
في قولهم وقد تقرر عندهم ان المماثل به لا يلزم ان يكون
مدخول الكاف بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها **قوله**
ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الخ
جانبهم لتراخي التفسير وتباعده في الرتبة عن الابهام **هذا**
ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح والذم العامين
في هذا الباب هو المبالغة والتفخيم فلما ارادوا زيادة المبالغة
والتفخيم ابهموا الفاعل اولا لتشوق النفس اليه وترغب في طلبه
قوله والتزم تفسيره الخ فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر
رضي الله عنه ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه
وساق الحديث الى ان قال ثم يجي احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت
بينه وبين امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك
التمييز الملتزم واين المخصوص **قلت** يخرج الحديث ان
يكون فاعل نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل
عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا وانت هو المخصوص
بالمدح ونظيره في حذف التمييز قوله من توضأ يوم الجمعة فبها
ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة لكن ذكر في مغني
اللبيب ان حذف التمييز شاذ في باب نعم **قوله** نعم رجلا السلطان
فانه لو قيل نعم السلطان بالفاعل لتحقق شرط الفاعلية وهو

التعريف

التعريف الذي يكون الكلام المفيد للمدح او الذم العامين
معه مصوغا في الظاهر على وجه لا ينكر في اول الامر كان مدح
شخص غير منكور من الاشخاص او ذمه فيه فايدة فان قلت
هذا ما لا يتمشى في قوله تعالى نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد
فاعل او مخصوص بالمدح **قلت** لا لان الاية تدل على ان
المخصوص محذوف وهو ايوب عم وفي مثله يجوز حذفه كما صرح
به **قوله** خبر مبتدا محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل منهما
قدر السؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه
اخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدا خبره محذوف
اي زيد ممدوح ولعل وجهه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن
المناسب للتفسير هو الاول لان هذا اذا الغرض تخصيص الممدوح
باسمه في جواب السؤال عنه مع انه معارض بان الخبر محط الفايدة
فلا يناسب الحذف ايضا الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد
شي مسده صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب
قوله لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص انما ذكر الاحتمال
لان الصحيح ايضا عايدا الى متعقل معهود عند اكثر النحاة
كما صرح به في شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه **قوله** ذرعها
سبعون ذراعا اي ذرعها اذ المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون
ذراعا ومنع من التمييز للتاكيد بناء على ان وضع التمييز لرفع
الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها
يعني طولها سبعون ذراعا **قوله** وقولهم هو او هي زيد عالم فان
قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا عايد في الجملة الواقعة
خبرا **قلت** لان هذه الجملة في حكم المفرد اي الشان هذا
الحكم او لان فايدة العايد ان يربط الخبر بالمبتدا لان الجملة
من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فلما لم يوجد فيها ما يربط

بالمبتدا وضمير الشان المبتدا عين مضمون الجملة فلا يحتاج الي الرابط
وكذا لا يحتاج الي الضمير في كل جملة تكون عبارة عن المبتدا نحو قولي
زيد منطلق و قوله عم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي
لا اله الا الله قوله مكان الشان والقصه بغير الي ان التذكير
باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصه قوله ويختار تانيث
الخ فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر في قوله تعالي ان تلكموا
الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكموا الجنة ليس كما ينبغي قوله
لم يسمع هي زيد عالم تعريض للمصنف حيث قال او هي زيد عالم وقد
يجاب عن هذا بان التذكير والتانيث امر قياسي سوي ما استثني
من السماع و قوله ليس بجيد علي رفعه فتامل قوله فقضاهن
سبع سموات اي خلقهن خلقا ابداعيا واتقن امرهن والضمير
في قضاهن مبهم تفسيره سبع سموات و قيل الضمير للسما السابق
ذكره علي المعني وسبع سموات حال و قيل السما جمع سماة والوجه
الاول هو العربي الفصيح قوله ليتمكن ما تعقبه في ذهن السامع
ان قلت هلا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان في قولك الشان
زيد عالم من غير التزام اختلاف الظاهر قلت لا لان السامع يفهم
من المظهر مفهومه المطلق بخلاف الضمير العايد فانه لا يفهم منه
الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره
فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اعم منه ولا مرية ان الشان
وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه تمكن لا يحصل من الشان
قوله ابو موسي البيت ابو موسي هو المخصوص بالمدح علي ما زعمه وقوله
جدك بدل منه والفا زايدة والاقرب ان ابا موسي مبتدا جدك خبره
والفا زايدة في الخبر علي ما جوزه الاخفش مطلقا وحكي اخوك فوجد
اما جواز زيادتها في البدل فلم اظفر علي شاهد والمخصوص بالمدح
محذوف علي نمط قوله تعالي نعم العبد اي نعم عبدا هو العبد وهذا
اولي

اولي لشيوعه بخلاف تقديم المخصوص مع التردد في موقع الفا
قوله انما يصح في ضمير الشان قيل لا يصح ايضا في ضمير
الشان سيما اذا لم يكن في مستهل الكلام لان السامع اذا سمع ضمير
الشان يفهم الرجوع الي ما تقدم تحقيقا او تقديرا ولا ينتظر
ما تعقب الضمير واعلم ان قوله ولا يخفي انما يرد اذا جعل التعليل
اعني ليتمكن تعليلا لوضع الضمير موضع المظهر علي ما ذكره وهذا
هو الظاهر لان صرف التعليل الي القاعده هو الوجه واما اذا تكلف
وجعل تعليلا لقوله وقولهم هو او هي زيد عالم فلا ورود له
وهذا ظاهر قوله اذ السامع ما لم يسمع الخ قيل لا نم ذلك لجواز
ان يجعله بقرينة اخري والغرض فيما يعلم ان فيه ضميرا اولم يعلم
انه لا يثني قوله لاشتهاره ووضوح امره حقيقه او ادعا
كقوله في المطالع زارته صهر ربيبت عجوزه ومن النجوم فلا يدو ونطاق

وبعده

والطوق من لعبي الحمام عهدته وطيا وجرة ما لها اطواق
ومن العجايب ان حملك مثقل وعليك من سرق الحرير لفاق

ولقد اتي بقوله في المطالع الي تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر
مقام المظهر والرواق ستر يمد دون السقف وهو مبتدا عليها
خبر كقولك في الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله الظلام
حال من الرواق وقلايد جمع قلادة وهي معروفة والنطاق شقة
تلبسها محجزة ولا بنيفق ولا ساقان تاتزر المراة بها فتشد وسطها
وترسل اعلاها علي اسفلها الي الركبه والاسفل يجر الي الارض وقد
يراد بالنطاق المنطقه التي تشد علي الخاصرة وهي انسب بالمرصع
لكن الشقه اليق بالمراة شبه ما في قلادتها ونطاقها من اللالي بالنجوم م
والمعني زارت الحبيبة وسمحت بوصالها والحال ان عليها رواقا
كاينا من الظلام اي كانت مستترة بالظلام من الايام وقلايد ونطاق

من النجوم والسرق شقه من الحرير واللفاق ثوب ملفق من
ثوبين **قوله** كم عاقل كم الخبرية المضافة الى مميزة المفرد
في موضع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعيت خبر **قوله**
زنديقا قيل معنى الزنديق الزندي والزندي اسم لكتاب مزدك
الذي ظهر في زمان قباذ واباح الفروج فقتله
قوله كافرا نافيا للصانع او قائلا بالاهين خالق الشر وخالق
الخير فينسب مثل هذه الامور الى خالق الشر ولقد رد على ابن
الراوندي من قال وجز المقال تكدر الاريب وطيب عيش الجاهل
ارشدك الى حكيم كامل **قوله** ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المفهوم من اختصاص شي بشي هو المغايرة بين الشيئين على
ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلوا عن البعد ايضا لان البديع هو
هو المخترع لا على مثال قال الجوهري ابدعت الشي اخترعته لا على
مثال والله بديع السموات والارض اي مخترعهن كذلك وكون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا كثير الجريان والنظاير في كل زمان وايضا
الحكم البديع هو الامر الغريب سوا كان ضد ما ينبغي ام لا **قوله**
عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا على اختصاص
ويكون كل من التحكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح
به في المفتاح حيث قال وذلك اذا كانت العناية بتمييزه اما لانه
اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد بالسامع
الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال
العناية بالتمييز بل يقتضي اسم اشارة سوا قصد به كمال العناية
بالتمييز ام لا جعله ام لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم
ورود السوال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد
اكمل تمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم
اعتني بالتمييز فقصد اكمل التمييز واورد اسم الاشارة **قوله**

قوله تعاللت كي اشجى البيت وما قبل هذا البيت **قوله**
فقبل وشك البين يا ابنة مالك ولا تحرميني نظرة من جمالك
وما بعده
فان ساءني ذكراك لي بمساءة فقد سرني اني خطرت ببالك
قوله فقبل امر للمخاطبة من الوقوف ووشك البين قرب البعد
والواو في وما بك علة حالية وتريدين قتلي في موضع الحال او
الاستيناف او البدل وقد ظهرت استينافا في جواب هل ظهرت
بهذا المراد **قوله** قل هو الله احد الله الصمد لم يورد العاطفة
بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فان الثانية كالنتيجة
للاولى وتعريف الصمد مع تنكير احد ليعلمهم بصمديته بخلاف
احديته **قوله** اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين
اعني بالحق يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر
موضع الضمير اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول كما يدل عليه
قاعدة اعادة المعرفة معرفا واما اذا فسر بالاوامر والنواهي
على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من الحقين له معنى على
حدة كذا في شرحه للمفتاح قيل الحق انه لا احتياج الى هذا الاشتراط
لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون
من باب الاستخدام وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام خلاف
الظاهر فلا يكون الموضع موضع الضمير في الظاهر والكلام فيه
قوله ثمن يرحم هو بالجزم ومن استفهامية اجرى للوصل مجرى
الوقف كذا في شرحه للمفتاح **قوله** ان العاصي اتيتك اورد
عليه ان حق العبارة ان العاصي اتاك لان العاصي لما كان
بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا للضمير
اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي

عبارة عن المتكلم لنفسه او رد ضمير المتكلم سبيلا الى المعنى قوله
على ان يكون العاصي بدلا هذا مذهب الاخفش والجمهور يابون
ابدال الظاهر من ضميري المتكلم والمخاطب مستدلين بلزوم
انفصاله البدل عن المبدل منه كما حققه الفاضل المحشي
لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف باللام من
من ضمير الغايب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا فتدبر
قوله وفيه ايضا تمكن من وصفه تدينا فيه هذا بان المقصود في
هذا المقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي في قولك ان العاصي
ايضا تمكن من الوصف المقصود ثم الاظهر ان يقول وفيه تمكن
من وصفه ايضا قوله كابنا من كان انا وغيري كابنا حال
من الرسول ومن موصوفه في محل النصب خبر لكابنا والعايد محذوف
اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب
اللباب وغيرهما واجيب بانه هاهنا سماعي ثبت على خلاف القياس
ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الى من لم يحتج الى ما ذكر وانا خبر مبتدا
محذوف او هو انا او وغيري او بدل من من كان على ان يكون من قبيل
استعارة الضمير المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت
والنصفه اسم من الانصاف قوله هذا اعني نقل الكلام الخ هذا التفسير
مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلق النقل
دفعا للتسامح قوله ففي العبارة ادنى تسامح لان معناه الظ ان النقل
عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بهذا القدر اعني النقل عن الحكاية
الى الغيبة وتساده بين قوله من يجبنه الى شماله وقيل ما خوذ
من التفات الانسان بيمينه ويسره وهو الانسب والوفق ظاهر
قوله وبهذا الحكم يشعر كلام المصنف في الايضاح اي بالشرط
المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سوال اورده لا انا نمنع
انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظ عنده

يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح به فيما بعد قوله نظرية
لنشاطه الشرطية بالهمزة الابراد والاحداث من طرا عليه اذا ورد
بابا التجديد من طريق الثوب اذا عملت فيه ما يجعله طريا كان
جديدا والنشاط بالفتح حركة السرور قوله منها انا زيد وانت
عمرو ونحن رجال فقيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه
وهو شرط في التعبير لانه اخبار بشي عن شي لا تعبير عن معنى واحد
بلفظين مختلفين فتامل قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا
اخره يوم النخيل غارة ملحاحا البيت للعقيلي قال ابن مالك في شرح
التسهيل اعراب الذين في لغة طي مشهور يقولون نصر اللذون
امنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر
في ان اللذون على هذه اللغة تكتب بلامين بخلافه في لغة من
الزمه اليا في جميع الحالات قلت قيل السر فيه هو انه حالة بنايه
شبيهة بالحروف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على
القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثروا عدم ظهورها
خطا في حالة البنا كيلا يرى حرف التعريف وشبهها فيما هو
فيه شبيه بالحرف واظهرها في حالة الاعراب لان شبه الحرف
انتفى ثم الظ ان الصباحا الضريح يجزء معنى صبحوا تاكيدا من
من صبحته اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينه
الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفيه ويحتمل ان يكون صباحا
مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول
صبحوا محذوف اي صبحوهم والغارة نصب على الحال اي مغيرين
او على التعليل اي لاجل الغارة وحاصل المعنى نحن اللذون اغاروا
صباحا في ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة من
الالحاح كالملحاح رحا لعلي الترادف والتداخل قوله بعد التعبير
عنه بطريق اخر اي بالنسبة الى الطريق الاصلي المتقدم على الاطلاق

قوله وما سبق الى بعض الاوهام الخ قد سبق ان الاسم المظهر طريق
الغيبة فلا تغيير في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الاية ولعل
الموهم بنى كلامه على ان المظهر وان كان الغيبة الا ان النداء للخطاب
تامل قوله انا الذي سمتني امي حيدرة البيت لعلي كرم الله وجهه
والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب غايب
سمته اسد باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا
وبعد هذا المصراع بالسيف كيل الصندرة والصندرة صاع كبير
قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازني الخ فيه
بحث لان الالتفات اتم وجوه التحسين للكلام فلا وجه للتقبيح
لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على
جانب اللفظ كما سيجي في قوله تعالى وانتم تجهلون على انه يورد عليهم
بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب العايد والاسما
الظاهرة كلها غيب سوا كانت موصولة او موصوفة صرح به في
شرحه للمفتاح فلو كان في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلام
هو على اعلى طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك بالاثمد
الابيات لامرئ القيس في مرثية ابيه والخلي الخالي من الهم والحزن
والرقاد النوم وله حال من ليلة اذا معنى لتعلقه ببات والنبا
الذي جاه هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف
للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر منه قيل قوله ليلك تجريد فلا يكون
التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه السيد في شرح الكشاف
ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه
ما قصد ما قصد من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد
المعنى ليحصل ما يريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه
بحسب ظاهره ويويد ذلك ما نقله الفاضل المحشي السمهني من ان
اباعلي وابن جني وابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس
بالتفات

بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان
عد تجريدا لم يكن التفاتا كذا ذكره الفاضل المحشي في حواشي الكشاف
وفي التاكيد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم
التعبير بطريق اخر كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال
تحقق التاكيد ممنوع كما لا يخفى على مصنف قوله او يكون الثاني في ذلك
اي في لفظ ذلك ويرد الوجهين ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع
الالتفات على الابيات قوله حيث لم يقل ذلكم لا يخفى انه في موضع
الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا المخاطب الاول
والانتقال ذلكم ففيه بحث اذ لا يلزم منه خطاب اثنين في كلام واحد من
غير تشبيه او جمع او عطف وسيصرح في بحث التغليب ببطلانه
على انه يناقضه ظاهرا ما ذكره في التلويح من ان افراد الكاف
في اولئك من اولئك هم الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة فاجلدوا
وان كان المخاطب بها الا يمة لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة
جايز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم
كلامه قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون
لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام وما لي لا اعبد هو حبيب بن اوس بن اسرايل
النجار وكان من اوليا الله تعالى فليس المراد بقوله تعالى وما لي لا اعبد
الاية مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابراز الكلام
في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض
ليتلطف بهم ويداريهم والعابرة المخصوصة بموقع هذا الالتفات
التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون قوله
وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من بنا جابي يعني ان كلا منهما
يخبر موافق لا صل المقصود فان من جاه الخبر المذكور هو المتكلم
وقوله جابي يوافقه والذي قصد بيان رجوعه الى الله هم المخاطبون
حثا لهم على عبادة خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق

هذا المقصود ولكن من حيث كون كل تعبير الاسلوب الذي قبله
يكون على خلاف مقتضى الظ في التحقيق قوله وقد قطع المصنف
بانه واورد الضمير راجع الى قوله من يناجاني قوله فصل لربك
وانحر كان لنا فايدة الالتفات في الاية ان في لفظ الرب ايضا
لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطا من الله
وايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم لما التفت بقوله
فصل لربك زال هذا الاحتمال قوله ولم يجي ذلك للغايب
والمخاطب في الكلام القديم قيل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظ
فقد جا في القران للواحد كما قالوا في قوله تعالى فنادته الملايكة
مع ان المنادي كان جبريل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام
ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى
ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدما من البلغا
لا القران المجيد بدليل ما بعده قوله وانما هو من استعمال المولدين
فان قلت قد جا مثل ذلك في القران المجيد حيث قال عز من قايل
يا ايها النبي اذا طلقتم النسا فطلقوهن فكيف يستقيم هذا الحصر
وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القران واردا على اسلوب المولدين
ولو في بعض المواضع ولا يلتزمه من له ادنى مسكة قلت هو من
باب تغليب المخاطب على الغايب اي اذا طلقت انت وامتك وانما
خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته وقدوتهم
او لان الكلام معه والحكم يعمهم بقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكشاف
والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا انه يكون
الجمع لتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستشهد له الزمخشري بقول
الشاعر فان شيت حرمت النسا سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى
ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع
للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامرين
في القران

ن القران المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على
ان الظ ان البيت الذي ذكره العلامة في موقع الاستشهاد من كلام
القدما فكيف يصح قول الشارح ولم يجي الخ تامل قوله طحا بك قلب
البيت يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شي والبا للتعدية والطرب
خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير
للتقريب وهو ظرف طروب او طحا وعصر حان او حين حانه على
الروايتين بدل من بعيد واشار بتفسير بعيد الشباب وعصر حان
شيب الى انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان
شيب ظرفين لشي واحد على الابدال وانما لم يجعل الخطاب في طحا بك
للحبيبة اعني ليلى اي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله تكلفني ليلى
التفات من الخطاب الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشايع وهو
طحا به قلبه ثم الظ ان يكون الكاف في طحا بك مفتوحة لانه وان
كان خطابا لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل لمدلوله
والتانيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح في قول
الشاعر تذكرت والذكرى تهيجك زينبا بان التا مفتوحة خطابا
لنفسه قول القاضي في تفسير قوله تعالى فلما را الشمس بازغة قال
هذا ربي ان تذكير المبتدا اعني هذا باعتبار الخبر يعني هي
محل نظر لان لا تقتضي تانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل التذكير
بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو
في لفظها والجواب ان يقال اذا اشتهر من صنف اطلاق لفظ مونث
عليه يلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر
التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير لهذا قال الله تعالى في
الاية المذكورة فلما افلت واحتاج صاحب الكشاف الى توجيه
تذكير اسم الاشارة في قوله تعالى ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى
ذات السورة بانه باعتبار الكتاب قوله او على انه خطاب
للقلب قيل اعتبار الالتفات في تكلفني بالنظر الى طحا بك لا يجامع

اعتباره بالنظر الي القلب المذكور اذ من شرط الالتفات صحة اجرائه
علي الظاهر وهو مفقود ها لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني
لم يمكن ابتنا الكلام علي اسلوب مخاطبه اذ يكون التقدير تكلفك علي
ان يكون الخطاب في تكلفه للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع
واجيب بان الشرط صحة اجرائه علي الاصل في الجمله وهنا يمكن ذلك علي
تقدير رجع التفات القلب الحاصل وان لم يمكن بدونه فانهم قوله
وقد شط وليها جمله حالية والمعنى تكلفني وصلها والحال انه بعد
قربها علي حذف المضاف والخطوب جمع الخطب بمعنى الامر قوله
حتى اذا كنتم في الفلك الاية فايدة الالتفات في قوله تعالى وجرين بهم
المبالغه كان الله يري حالهم غيرهم ويعجبهم منها ويطلب الانكار عليهم
قوله والله الذي ارسل الرياح مبشرات الاية فايدة الالتفات في
فسقناه التعظيم لانه فضل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة
ان لم يستعمل في كلام البلغا صيغه الجمع في الغايب للتعظيم حتى يتاتي هذا
المطلوب من غير التفات بان يقول فساقوه قوله ان يكون
المخاطب بالكلام اي من تلقى الله الكلام من تلقاه من المتكلم سوا كان
في الكلام حرف خطاب ام لا واعلم انه تلخص مما ذكرنا ان في الالتفات
اربعة مذاهب ووجه الضبط ان يقال لا يخ اما ان يشترط فيه
سبق التعبير بطريق اخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي
ومن تبعهما وعلي الاول لا يخ اما ان يشترط كون المخاطب في التعبيرين
واحدا ام لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور
قوله ومن عند الخليفه بالنجاح الجار متعلق بالنجاح المقدر
المفسر بما بعده او به نفسه لكون البا زايدة كما نبهت عليه
في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز اي بذي العزة بالنعمه من عند
الخليفه والمنادي في تقولك يا فؤادي محذوف اي خليفه والبيت
الغطا والارتياح السرور كانه اراد انك ذو نشاط في العطا قوله
فهذا احسن من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور
قيدا

قيدا اخر اعني وحدة المخاطب والفايدة العامة التي ذكرها الجمهور
لا تدل علي اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول ان لم يكن سامعا
تحقق تلك الفايده للخطاب الثاني التوجه الي غيره لم يوجد الالتفات
وان كان سامعا تحقق تلك الفايدة لوحدة السامع الكاينة فيهما واما
قول الشارح فيما سبق غير ما يترقبه المخاطب تطرية لنشاطه فبالنظر
الي الاعم الاغلب قوله هل نزحنكم البيت اوله
ابني كنانه ان حشوكنا نثيله لنبل بها نبل الرجال هلوك
هل نزحنكم البيت الكنانه هي التي توضع فيها النبال ونثرها الانات
علي وسطه والنبل الاول السهام والثاني جمع من النبل والنبالة بمعنى
الفضل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع نبل والهلوك مصدر هلك
كالدخول بمعنى الفاعل والالوك بفتح الهمزة الرسالة قوله
ورهق الباطل اي هلك ذهب يقال زهقت نفسه اي ذهبت وخرجت
قوله صرف الله قلوبهم الاية واردة في حق المنافقين وقد كانوا
صرف الله قلوبهم عن الايمان فالمراد بقوله تعالى صرف الله
قلوبهم تنبيها علي الصرف ومثله شايع فلا تحصيل للحاصل قوله
نقص الفتوا القص بالقاف كسر الشي حتى يتبين والفصم بالفا كسره من
غير ان يبين قوله حتى كان الخيام البيت المراد اظهار التحسر علي
فوت ذلك اليوم وانقضايه تصقل اي تجلى والمراد بالعارض الاسنان
بعد الثنايا والثنايا ليست من العارض قاله ابو نصر وقال ابن السكيت
العارض الناب والضرس الذي يليه وقال بعضهم ما بين الثنيه
الي الضرس قوله فلا صرمه يبدو والبيت صرمت الشي صرما اذا
قطعته وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم
قوله او تجديدا واحداثا قد سبق ان النظرية اذا كانت مهموزة
اللام تكون بمعنى الاحداث وان كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد
وفيما ذكره الشارح تخليط بين قوله الا صغا اليه متعلق

بالايقاظ على تضمين معنى الحث والتخصيص ويجوز ان يكون
على حذف المضاف لصاحب الاصغا ثم هذه الفايدة العامة
التي ذكرت لمطلق الالتفات سوا كان على مذهب السكاكي او الجمهور
لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلى
لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغا فلو ذكر شيا مما يصح
في حقه تعالى ايضا لكان انسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتي
اينما وقع صالح لان يتبصر به هذه النادرة بالنظر الى
نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليتامل **قوله**
وقد تختص مواقعه على زنة المجهول كانه متعد وقد
للتحقيق والبا في بلطايف داخلة على المقصور **قوله**
على طريق هو ان يجري الظرف مجرى المفعول به كقولهم
ويوما شهدناه سليما وعامرا وفي شرح الكشاف للقطب ليت شعري
لم لم تجعل هذه الاضافة حقيقية في كضرب اليوم قلت لتحصيل
عن غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب في
الزمان ابلغ من قولك مالك في الدهر وصاحب في الزمان وهذا
ظ **قوله** والمحذوف مفعول دلالة على التعميم قيل عليه
لو كان المالك الامر كله يحصل الدلالة على العموم **اجيب** بالمنع
مستندا الى ذلك باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد بكله
بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت الاختصار المطلوب
قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظاهر انه حمل
الرحمن على المنعم بالنعم الدنيويه والرحيم على المنعم بالنعم الاخرويه
ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البنا المقطع
وقطع فاعتبر الابلغيه باعتبار الكميه كما قيل يا رحمن الدنيا
لانه يعم المومن والكافر ورحيم الاخرة لانه يخص المومن وقد
يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفيه فيحمل الرحمن على المنعم بالنعم

الاخرويه

والاخرويه كانها كلها جسام واما النعم الدنيويه فحقيرة بالنسبة
اليها اي ذلك الضمير الظاهر ان يقال اي خلاف مراده الا انه
مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه الغير بمعنى انه
غير ما اراده **قوله** كقول القبعثرى اصل القصه ان القبعثرى
الشاعر كان جالسا في بستان مع جماعة من الادبا وكان الاوان
اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه
واقطع عنقه واسقني من دمه فاخبر الحجاج بذلك القبعثرى وهدده
فقال القبعثرى اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك الخ
القصة فانظر الى ذكاوة القبعثرى فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب
حتى تجاوز عن جريمته فاحسن اليه على ما يحكى فان قلت كان
المناسب لغرض الحجاج لاحملن الادهم عليك لان القيد يوضع على
لا بالعكس **قلت** هذا الاستعمال والتعديه امر وضعي يقال حمل على
الادهم اي قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه وتشبيه
القيد بالمركب على طريقه الاستعارة **قوله** من الاصفاد هو من الصفد
بالتحريك وهو العطا **قوله** من صفده اي قيده من الصفاد
بالكسر وهو ما يوثق به **قوله** الاولى بحاله اما لعدم اهليته للجواب
لما يساله او لعدم الفايدة فيه بالنسبة اليه **قوله** سالوا عن السبب
روي في الكشاف وغيره ان السايل اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلبة
ابن غنم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة
منهم الزمخشري فلذا قال سالوا بلفظ الجمع **قوله** حيث قالوا ما
بال الهلال الخ ولا يخفى ان حمل هذا القول على انه سوال عن السبب
دون الحكمة خفي جدا كما اشار اليه في شرح الكشاف **قوله** واجيبوا
ببيان الغرض اطلاق الغرض على حكمه فعله تعالى على سبيل
التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والا فافعال الله تعالى
ليست معللة بالاغراض عندنا **قوله** والصواب فقرع واما

الاية التي وقع فيها فصعق فلم يذكر فيها اليوم بل نظم ذلك ونفخ
في الصور فصعق وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على انه من القرآن
ولذا لم يقل نحو قوله تعالى **قوله** كقوله ان الدين لواقع الجزا الحاصل
قوله وح يكون معنى لواقع ليقع قيل هذا غير مستقيم لان اللام
تمحض المضارع للحال والمفروض هنا كون الاستقبال والجواب
بعد تسليم ان التمحيض المذكور هو مذهب البصرية ما ذكر في كتب
النحو من ان اللام ربما تكون لمجرد التاكيد كما في قوله تعالى وان ربك
ليحكم بينهم **قوله** قلت نعم ولكن فيها من الدلالة على تمكين الوصف
الى آخره كانت عبارة الجواب في اصل النسخه هكذا ولما توجه عليه النظر
المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال لكن اسم نجيبها لمعنى الاستقبال
بقوله نعم فيجي التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف
وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من غير خلاف مقتضى
الظاهر كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف لا في ان اسم
الفاعل والمفعول موضوعا الزمان الحال فيلزم بطلان
تعرفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كون الاستعمال
جاريه مجرى الوضع مجامع التبادر فعبر عن المتبادر بتحقيقه
وعن غيره بالمجاز وطورا بان الحال معتبر على القيد من الموضوع
لا الجزيئة ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد يقال اعتبار زمان الحال
بالنسبة الى الاستعمال الطاري على اهل الوضع لا اليه نفسه
لكن بعض ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى والمنقضي
وفيما لم يقع بعد مجاز لغوي فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل
الوضع ولا يخلص ح الا بارتكاب اعتباره بالقيدية فذلك
ان تفرق بين مذهب اهل العربيه والاصول وثانيا بانه قد
صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل
الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل والمفعول
فيما لم يقع

فيما لم يقع مجاز والمجاز قسيم الكناية اجيب بعد تسليم حصره
فيهما بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير موضوع له
قصور فيما اريد بها مجازا وظهر منه الحال في الذي اريد
بهما الكناية تشارك المعنى المجازي والكنائي في كونهما غير
موضوع لهما بقي ها هنا تامل وهو ان غاية ما لزم من جواب
الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ولو
ثبت بهذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظ
على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك وليس بظاهر
قوله وكذا الماضي عند الاكثرين اي وكذا اسم الفاعل والمفعول
مجازي في الماضي عند الاكثرين وقيل حقيقة واليه ذهب
ان نعية واختاره عبد القاهر وابو هشام وقيل ان
كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالتحرك والمتكلم ونحو ذلك فحقيقة
والا فمجاز **قوله** القلب من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا
وباطنه ظاهرا **قوله** ما هو في موضع المبتدا نكرة سواء كانت
محضه او مخصصه فان كون المبتدا نكرة محضه او مخصصه
سواء كان قبل دخول الناسخ او بعده مع كون الخبر معرفة لم يقع
في الجمله الخبرية في كلام العرب واما في الجملة الاستفهاميه
فقد جوزه من حيث زعم ان من في من ابوك وكم في كم مالك مبتدا وما
بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس وما زعمه الشارح
في شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من في من ابوك مبتدا وابوك
خبره هو بين فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله
تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا ونحو قولك
مررت برجل افضل منه ابوه بنى على ان افضل مبتدا وابوه خبره
قلت لنا ان نجعلها ايضا من باب القلب والكلام فيما هو جار
على الاصل بقي ها هنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتدا

نكرة في الجملة الاستفهامية على ما صرح به الشارح في شرح المفتاح
وفي بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سيأتي لم يوجد داع
من جهة اللفظ الى اعتبار التغليب في قوله الطيبي كان امك لكونه
جملة استفهامية يمتنع انه صرح بخلافه اللهم الا ان يقال المراد
انه واقع في الجملة الاستفهامية في الجملة وهو في جملة لكون
المبتدأ النفس الامر المتضمن للشرط لا في كل جملة استفهامية
فتدبر قوله ففي قبل التفرق للقطامي عمرو بن سليم التغلبي
من قصيدة يمدح فيها زفر بن حرث الكلبي وقد كان اسيرا له
فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من الابل والالف في ضباعا
للاطلاق ومرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح وقوله الوداعا عا
بتقدير مضاف اي موقف الوداع في الصحاح التوديع عند
الرحيل والاسم الوداع بالفتح والمراد الدعا بان لا يكون وداع
وفراق قوله لان المعروض عليه هاهنا انما قال هاهنا
اشارة الى ان المعروض عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك
اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد الاتيان بالعرض
الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على
الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهري والكسائي والزمخشري
وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحاق السكيت ان عكس المثال
المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال اخر لا قلب
في واحد منهما واختاره ابو حيان قوله فانك لا تبالي بعد حول
البيت الحول السنة ويروى بدله انه بري اوله فانك لا يضرك بعد
عام وقيل حول اسم رجل كانه يقول لمن هجاه فانك لا تبالي بعد موت
حول ما دعيت لنسبك من نسب او وضيع لان هذا هو الذي كان
يمنع الادعيا ما يدعونه وقد ذهب فادع ما شئت وفي حواشي المفصل
للزمخشري الطيبي مثل في الضعف والحيا رمثل في القوة ويدل

على ضعفه

على ضعفه ما في الحواشي ما بعد هذا البيت وهو
لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللؤم واختلط النجار
وعاد العبد مثل ابي قبيس وسيق مع المعلهجة العشار
ماج اللؤم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت
امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وكان بعضهم
صار وابا قبيس قيل اراد به ابا قبيس وهو النعمان بن المنذر
ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم وقيل اراد الجبل
الذي بمكة شرفها الله والمعلهجة تانيث المعلهج وهو الهجين
من الرجال وغيرهم يقال الرجل هجين اي ابوه خير من امه ورجل
هجين اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشرا بضم العين
والمد وهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيه الفحل وحاصل
هذا المعنى ظاهر قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة قد سبق
تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عائدا الى النكرة وكذا يجري احكام
المعارف ويقال تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا ما
ذلك الشيء لا شيئا قوله والضمير معرفة فان قلت الخبر هي الجملة لا
امك والخبر لا يكون معرفة قلت كان امك تلبس بجملة اذ لا ضمير
في كان على هذا التقدير لانه مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه فكذا المفسر
لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة عليه فالخبر ليس الا امك
وهو معرفة قوله والمعنى اظبيا كان امك حق العبارة ان يقول كانت
امك لان الفعل مسند الى مؤنث حقيقي من الادميين بلا فصل لكنه نظر الى
تقدم الخبر المذكر وجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث
واحدة يجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله
وفي التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اذ المعنى
جاءها باسنا فاهلكناها لان الباس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه
لكنه قلب الكلام مبالغة في تعليق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا

تنبل بحي الباس اي العذاب الاليم قوله عن نفس القلب
عن نفس القلب لطيفة مقبوله مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر
وهو غير مقبول الا بنكتة باعتبار ما يلزمه من الملاحة ايضا
وقع قوله يصف ناقته وقيل يصف جفنه مملوة بالثريد
الدهن كذا في شرح الايضاح اي وهو غلط واحرنشا
من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن بفتح السين
وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح في انه يصف
ناقته كما قال فلما ان مضت ثنتان عنها • وصارت حقة تعلو
الجذاعا • عرفنا ما يرى البصراء فيها • فالينا عليها ان تباعا • ولما
جهلوا لنتبعها لكي تزدادوا للسوء اطلاعا • فلما ان جرى البيت
قوله كما طينت وفي الصحاح بطنت لان القصر بطانة السياع
لا بالعكس قوله اي الطين المخلوط بالتبن كذا في الصحاح وفي
الاساس السياع بالكسر ما يطين به ويقال بالفارسية كل ما له
وبالفتح الطين وفي الديوان السياع بالكسر ما يطين به والطين
والطين ايضا قوله ولقائل ان يقول انه يمنى الى امر هذا
الايهام مسلم لكنه لا يطف هذه المبالغة في المشبه به اذ ليس
المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا
بل التمس ودفع الحشونات والحشوات بهذه المبالغة باردة وان البيت
محمول على تضمين التطيين معنى الالصاق والمعنى كما الصقت للسياع
بالفدن على طريق التطيين فلا قلب اصلا قوله على انه حال من الضمير
في انصرفت لكون الاضافة فيهما لفظية فلا يعرف المضاف بها قوله
اقدام غر واي مجرب رجل غر بالكسر اي غير مجرب والمجرب مثل
المجرس والمضرس الذي قد جربته الامور فاحكمته فان كسرت الرا
جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح قوله لان ما قبله من
الابيات يدل انه البيت لقطري بن   وما قبله لا يركبني احد الى الاحجام

متخوفا

متخوفا بيوم الوغى لحمام • ولقد اراني للرماح دريئة •
من عن يميني مرة وامامي • حتى خضبت بما تحدر من دمي •
اكناف سرجي او عنان لجامي • ثم انصرفت البيت الركون الميل والاحجام
بالجيم قبل الحا المهملة وبالعكس التاخر عن الحرب والكاه حرب بالكسر الموت
واراني على صيغة التكلم من الرؤية والدريئة على وزن الصحيفة حلقة
يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموز عن اسم بمعنى الجانب
بتربيته دخول من عليها دون هذه اعني الداخلة على عن زائدة عند
ابن مالك ولا ابتدا الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه
فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فاذا جئت
بمن تعين كون المقصود ملاصقا لاول الناحية وهي في البيت متعلقة
بفعل دل عليه الكلام اي اتاني الرمح من جانب البيت ولم يتعرض للبا
والظهر لعوبلا على العلم به بالمقايسة واو في قوله او عنان لجامي
بمعنى الواو قوله يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اخرج فيه
فيه نظر اذ لا يتعين كون قد صبت بمعنى جرحت حتى يصلح قرينة
لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الغيب على ما صرح به في الجواب المرضي
المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى وقد نلت من الاعدا ما اردت
ولم ينالوا مني ما ارادوا فحذف المفعول قصدا الى التعميم نعم كان
الانسب ح ان يقول ولم يصب الا ان يكون من قبيل الاسناد المجازي فليتهم
قوله والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي فان قلت بلوح هذا
الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثنا البحث غير مرضي مع انه
لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فالسر في ذلك قلت السر فيه هو
انه اذ جعل جذع البصيرة حالا من الضمير في لم اصب او مفعولا ثانيا له
يفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة فارح الاقدام حال كونه مجروحا او
حين اقدامهم فيكون الكلام قاصرا عن افادة المقصود واذا جعل
حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا القصور فلذا اختار

جواب المرزوقي لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كونه بصيرته
التي كان علمها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالحداث و هذا ظاهر
والاحسن في الجواب على ما هو الملايم لقولهم اقدام غرورا اي مجرب
بالاضافة في كلتيهما ان يقال وصف الاقدام بالقروح اشارة الى ان ارائه
وبصيرته امر حدث له وحصل وح بعد التجربة لا ما كان له قبل
تدرب الامور والتمرن عليها **الباب الثالث** احوال
المسند **قوله** اي قول ضابي بن حارث البرجمي قال الفاضل المحشي
يقال ضبات في الارض ضبا وضبوءا اذا اختبات فيها وقد يرد مثال
هذا التركيب بان المناسب ان يقول تقول بدل تقال او اي بدل
اذا ووجه ما ذكره ظاهر لكن انما يتجه مثلا اذا لم يقرا ضبات مثلا
على صيغة الخطاب بل هي على صيغة المتكلم فتامل **قوله** ومن يك
امسي بالمدينة رحلة البيت من قطيه حذف جزاؤه واقيم علته مقامه اي
من يك امسي بالمدينة فليس فاني لأمسي لاني غريب و الغريب عازم على
الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل
من سقوط حركة النون بعد الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة
استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل امسي اما ضمير راجع
الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال او لفظة رحله
وبالمدينة متعلق بامسى **قوله** لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي
الخبر هذا عند البصرية لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتدا وفي
خبر ان إن ولو عطف قبل مضي الخبر على اسم ان والمعطوف عليه مرفوع
بالابتدا يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند
الكوفية فالعامل في خبر ان هو الابتدا الذي كان عاملا قبل دخولها
فلا يلزم في العطف السابق المحذور المذكور **قوله** ولا يلزم ارتفاع الخبر
بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر لما عطف على خبر ان يلزم
كونه خبرا لان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما

صرح به

صرح به في مباحث الفصل والوصل فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض
ان خبره للمبتدا اعني المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق بحاله
وغاية ما يقال ان المعطوف على خبر ان في الصورة المذكور معطوف
عليه باعتبار محله وهو الان الرفعين مختلفان بالاعتبار كالنعم
في ذلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبرا للمبتدا لا خبر لان
ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
قوله والمحذوف خبره لا خبر ان لان قوله لغريب لا يجوز ان يكون
خبر المبتدا اذ لا تدخل اللام على خبره الا ان يجعل من قبيل ام الحليس
لعجوز شهربه اعني بتقدير المبتدا او يقال المعنى وقيار لهو غريب فيكون
في المعنى داخلة على المبتدا لكنه خلاف الظ فلا يرتكب بلا ضرورة
قوله وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف اي الوجه
الثاني من وجهي ارتفاع قيار وهو الذي قطع في الاية وجه اخر غير الوجهين
المذكورين في ارتفاع قيار وهو ان يكون الخبر المذكور للصابيون
وخبر ان محذوف مقدر قبل الصابيون وانه حذف لدلالة خبر
الصابيون عليه وربما يرجح هذا على ما قطع به صاحب الكشاف
بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين
هذا وتغيير الوضع وبان مذهب س في نحو لك زيد وعمرو قائم ان
الخبر الثاني وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه للترجيح
بان في تغيير الوضع نكتة شريفة ترجح اختيار جانب البلاغة
قوله مع كونهم ابين المذكورين ضلالا الخ الصابيون على القراءة
بالهمز وبدونها على الاعلال اي الخارجون من صبا اذا خرج
وهم قوم خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة
ثم مشركون ولذلك كانوا ابين المذكورين ضلالا وفيها اقوال
اخر واعلم ان المراد بمن امن في الاية من صح منهم الايمان فلا
يرد ان المذكور في صدر الاية الذين امنوا فكيف يصح ان يقال

الباب الثالث احوال المسند

قوله لامتناع العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم العطف عليه في مثل هذا المحل ان قوا شيها مراد ولا يلزم ح

من امن منهم لان المراد بما في الصدر المنافقون وقيل المراد بالمذكور في الصدر المومن علي التحقيق وبمن امن من امن وثبت علي الايمان ومات عليه والخبر المحذوف للصابيون كذلك والمراد بالتنبيه في قوله وفايدة تقديم الصابيون التنبيه هو التنبيه من اول الموهلة
قوله وجزا الاول محذوف مبني علي ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والا فيجوز كونه خبرا للاول بل للمجموع من غير مصير الي حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راض كما صرح بمثله في شرح المفتاح في قوله وقليل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم لنفسه وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في الخبر المطا
بق نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر
والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر فمحمول علي الحذف والاصل عامروه فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمة كقوله
اذا ما شاء ضروا من سوالهم ولا يالو لهم احد ضرارا وكذا قوله
ربا في بامر البيت اوله دعاني بها الصغا من لصوص وما دعا
بها والدي فيما مضي رجلان رماني بامر الخ والبيت لابن الاحمر وقيل لازرق ابن طرفة الباهلي تنازع هو مع قشيري في طوي عند الحاكم فقال القشيري هو لص ابن لص ليغوي عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروي ومن جول الطوي رماني ويروي من حال الطوي رماني والحال والحول ناحية البير من اسفلها الي اعلاها وقيل معني البيت علي هذين الروايتين رماني بامر رجع عليه مكروهه فكانه رماني من قعر البير فرجعت رميته عليه واهلكته ويحتمل ان يريد بالطوي ما طوي في القلب من الحقد قوله وخبر كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان قبيلا لا يقع صالحا للمتعدد فلا حاجة الي اعتبار الحذف وجواب ابي سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم لا يفيد هنا لان التزام المطابقة

اللفظية

اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها في جميع المواضع ويمكن ان يرجح قول ابن الحاجب بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا يجوز حذف خبر كان وقد يجاب عن الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحمله عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال هولاء غريب ولا يقال هذان غريب والوجه الفارق ان الجمع يودل بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد حتي يكون ذلك وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل بالمثني فتامل قوله فهو عنده اي الكلام عند جعل ربا خبر لو الذي وجعل خبر كان محذوفا قوله فما قبر معني البيت وارثيت سنرت والمنزع المملي من قولهم نزع الانا بالكسر ينزع نزعا اي امتلا واترعته انا ومعن بن زايدة الشيباني كان من اجواد العرب ممدوحا للشعراء زمانه حتي حكي محمد بن ابي بكر الرازي في ينابيع الحكم ان شاعرا حضر باب معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد فكتب علي خشبة ايا جود معن ناج معنا بحاجتي فليس الي معن سواك شفيع والقاه في الما الذي يجري الي داري فلما ابصرها معن واخذها وقرا البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويقرا البيت ويعطيه مائة الف درهم حتي استكمل الشاعر اربع مائة الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا علي ان اعطيه كل يوم مائة الف درهم حتي لا يبقي في الخزانة شي قوله كقولنا كان زيد قايما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحالة المقتضية لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفرد يحتمل علي مفرد يحتمل جملة اخري كما في قولك كان زيد قايما وعمرو قاعدا دقة فليتامل يريد ان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الي دقة لان عطف عمرو علي زيد كونه مسندا اليه لقايما وعطف قايما علي قاعدا يوهم كونه مسندا الي زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف

عمرو ومجرد كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا
مجرد كونه مشاركا لقايما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده
مقصودا بل ماخوذا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالاخر
الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف هنا على تقدير
العامل دون الانسحاب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح
المفتاح بني في تمثيله لصورة المساله التي ذكرها بالمثال المذكور بحث
اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان كاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا
النصب لم يكن الا من باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من
عطف المفرد لكن لا يكون مثالا اذ ليس فيها جملتان عطف المفردان ن
من احدهما على مفردين من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض
مفرداتها على البعض الا ان يحمل على التنظير او التمثيل لمطلق
عطف المفردين على المفردين وان لم تكن المفردات من جملتين
قوله وتقول زيد منطلق وعمرو جوز الشارح في شرح المفتاح لعد
تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون
من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب
س لان العامل في المبتدا هو الابتدا وفي الخبر هو المبتدا عنده
ح العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز
قوله والفاء في فاذا قيل للسببية ونحو الزيادي انها جواب
حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن
هشام في مغني اللبيب قوله ح يكون مفعولا به لا ظرفا هذا
مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا
واما ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح
فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به قوله ح لا يكون مضافا الى الجملة
كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف قوله لكنه لا يطرد في
نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام مشعر بان الوجهين
الاولين

الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور واما
اذا اضمر بان فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب ب
بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا
معنى لتقديره مقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد
الذي ذكره بجواز كون بالباب بدلا عن المكان بدل الكل من الكل
ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا غير جايز
والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون
بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب السيرافي
ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجات ظرف زمان فعلى
هذا يجوز ان تكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير
مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة
قوله وان في السفر اذ مضوا مهلا روي مثلا مكان مهلا اي ان فيهم
مثلا واعتبارا لمن بقي ويروى ان في كتاب سيبويه ان في السفر ما مضوا
مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون
حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف
تقديره اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلا له اي ان فيهم
مهلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع لهم ولك ان تقول انه ظرف
مقدم لمهلا يعني ان في المسافرين بعدا في زمان مضيهم وطولا ولك
ان تجعله خبرا بعد خبر وفيه وجهان اخران ذكرهما الشريف
قوله اي بعدا وقيل المهل الكثرة لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد
من المهل بقرينة المقام قوله لم يحسن او لم يجز قيل عدم الحسن على
تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفايها وفيه نظر
والظاهر ان كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغا لم يجز
عندهم قوله لانها الحاضنية اي الحافظة من حضن الطاير بيضه
اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه قوله تقديره لو تملكون تملكون

فقيل فيه جمع المفسَّر والمفسر وهو غير جايز والصواب ان يقول تقديره
او تملكون اجيب بانه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث
الفعل الثاني في مثله تاكيدا فقال على تقدير لو تملكون تملكون لفايدة
التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذ المقصود من الاتيان
بعد الظاهر تفسير المقدر يابى هذا الجواب اللهم الا ان يتكلف بكون
اول كلامه مبنيا على تقدير السكاكي ولما كان غير مرضي عنده عدل في
اخر الكلام الى ما هو مختار عنده من كون الثاني مفسرا فتامل **قوله** فيه
دلالة على الاختصاص وان الناس هم المخصوصون بالشح المتبالغ
منه فيه بحث وهو ان بروز قوله تعالى انتم تملكون في صورة المبتدا
والخبر على قياس انا عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما
اختصاصهم بالشح المتبالغ المستفاد من قوله لامسكتم خشية الانفاق
فلا يفيده البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المصنف **قوله**
ورجح حذف المسند اليه الخ فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة لترجيح
حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرها ياتي بالنظر الى المسند
المخصوص اعني اجمل اذ لو جعل المسند المحذوف حاصل لي لم يتاتي
الا الوجه الاول وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوم ركن
في الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى ساير الاجزاء ولا
كذلك المسند فانه كالركن الزايد بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزايد
اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفايدة فلا يناسبه الحذف **قوله**
وحمله على حذف المبتدا موافق له اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل
المحشي واما بحسب اللفظ فلان الصبر في كل منهما محكوم به **قوله**
والقرينة ها هنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه قيل هذا معارض
بان كثيرا ما يقول الانسان اذا سيل عنه عند اصابة مكروه ما امرك
في هذا امري صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدها قرينة ه
قوله على وجه يكون المبتدا معرفة اولى قيل هذا معارض بان الاصل
في الجزا

الجزا التنكير المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان
يكون المقدر فصبر جميل اجمل اولى اللهم الا ان يمنع كون اصل الخبر
التنكير المحض **قوله** وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل
من الجزع وبث الشكوى فيه بحث اما اولا فلانه ان فهم من الكلام كون
الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم الصبر
وهو الجزع وبث الشكوى بالطريق الاولى وسلوك طريق البرهان
فن من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم في تقدير
المبتدا لان المقصود من الكلام المفيد الزايد سواء كان في الاثبات
او النفي والقيد ناظر الى نفي ما يقابله فيفهم من قوله امري صبر جميل
ان امره ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره
ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل فيما سبق
بانه الذي لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل
ان الصبر الذي لا شكوى فيه الى الخلق اجمل ولا شك ان المفهوم منه
انه اجمل من الذي فيه بث الشكوى وهو عين الجزع فالقول
بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون الصبر الجميل اجمل من الجزع
وبث الشكوى محل تامل بل الظاهر ح ان يجعل جميل في صبر جميل
صفة مادحة لا مخصصة واما ثالثا فلان المفهوم من قوله
اجمل من الجزع وجود الجمال في الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل
كان الاقتران بمن اللهم الا ان يحمل جماله على ما فيه من ثلج الصدر
قوله لنا او في الوجود الهة ثلاثة فان قلت المتبادر فيما
اجتمع فيه النفي والقيد رجوع النفي الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون
المنهي هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالهة مطلقا فينافي
التوحيد قلت ما بعد الاية اعني قوله تعالى انتهوا خيرا لكم
انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفي القيد والمقيد
جميعا معا **قوله** كقولك زيد عندك ام عمرو قال الشارح في شرح

المفتاح لقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في هذا المثال
معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد لمشاركته في المسند المذكور
كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض
المذكور واجاب الشريف بان الظرف في المثال المذكور مشتغل
بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح في قولك زيد قام وعمرو
بخلاف قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام
وليس فيه ما يقتضي ربطه بما ذكره بزيد فقط ومن جوز ذلك فقد
جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصل او حاصل في الدار
وعمرو فيلزم ان يجوز زيد قايما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة
الظرف متغير بجعله جزاء عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال
على المعترض هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وهو انسبه وفيه بحث
ظاهر لان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك ازيد عندك ام عمرو
وجعل الظرف هو الخبر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه
بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو من حيث هو واحد
المذكورين كما في قولك ازيدا وعمرو قايم وقياسه على زيد قام
وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام
التي هي لاحد الشيئين او الاشيا وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا
البحث حيث قال ولو قيل زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون
في الدار خبرا عنهما بتاويل احدهما وكذا اذا قدم في الدار واما
مع توسطه فللامتناع ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني اللبيب
بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما
ذكرته لصح زيد قايمان وعمرو يتعدد بزيد وعمرو وقايمان قلت
ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن
ليشهد بجواز قوله ولست مقرا للرجال ظلامة ابا ذاك عم الاكرمان
وخاليا انتهى **قوله** جملتان مشتركتان ليس قوله مشتركا قيدا

احترازيا

احترازيا اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله اقايم زيد ام قعد
عمرو وامثاله لكان ايضا منقطعة عند جميع منا حزبي النحاة الا
ابن الحاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي وانما تعرض
للاشتراك لان المثال السابق كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير
الى ان قولك ام عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك
بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع مفرد
لعدامه وعدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف بين الجملتين
بتقديم الخبر في احداهما وتاخيره في الاخرى مع امكان الاتفاق
كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك دليل الانقطاع وتوجيه
كلام الشارح ان الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع من حيث
هو وعند انضمام الاختلاف صار الانقطاع مجزوما به
فتامل **قوله** قام منقطعة لا المتصلة للسوال عن تعيين
ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام ~~كل~~ هل وان
يكن احد المستويين في علم المستفهم يليها والاخر يلي الهمزة
والمنقطعة قد تكون بمعنى بل والهمزة للاضراب المحض سوا
دخلت على حرف كهل لك فيلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون
بل انت وعند البعض لا يسمى ام حينئذ منقطعة ولا متصلة ثم كون
ام منقطعة في صورة الاختلاف بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة
او بتقديم الخبر لا خلاف فيه اذ ليست هي والهمزة داخلتين على
المتساويين وهذا ظاهر ونص صاحب الكشاف على ان ام قوله
تعالى فلا يعتبرون ام انا خير متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان
المعادلة ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب كانهم اذا
قالوا لا انت خير كانوا عنده بصرا كانت منقطعة كما صرح به
س في الكتاب هذا واما في الصورة الاولى ان تكون منقطعة
لما ذكره بقوله لانك تعدد الخ فقد بر **وقوله** لان هذا الكلام عند

[illegible]

تقدير ثبوت ما فرض الخ فقيل لا حاجة الي هذا التوجيه لان
القرينه هي ذات السوال وهي محققة مذكورة في الاية وان
كان وصف السوالية مفروضا والمتبادر من قول المصنف سوال محقق
ان هناك سايلا صدر عنه السوال وتحقق منه الا ان ترك هذا
المصير الي المتبادر والنظر الي ما يقتضيه المعني احسن وذلك بان
يجعل تحقق السوال علي تحقق ذاته سوا تحقق وصف سواليته ام لا
هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه لا ينا
كلام المص فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسوال محقق
فاعتبر لصاق الجواب بالجوابية ويلزم اعتبار لصاق
السوال بالسوالية فالمراد بتحقق السوال تحقق سواليته ايضا فالتوجيه
لتوجيه هو ما ذكره الشارح علي ان المطلوب ان الاية حكاية لما يصدر
عن الكفار عند سوال النبي صلي الله عليه وسلم فتقدير الكلام لو
سالتهم قايلا الخ ليقولون كذا فالحذف في الاية التي وردت بطريق
الحكاية للحذف في المحكي لكونه جوابا لسوال بالنظر الي المحكي فلا
بد من تقدير ثبوت والجزا فليتامل **قوله** ولان القرينه فعليه
في الحقيقه جمله خلق الله السموات والارض لانه المشتمل علي
المسند وهو الذي يدل وجوده في الجواب وقولهم للسوال قرينه
انما هو باعتبار جزوه الذي هو خلق السموات والارض وقد يقال
حذف مسند المبتدا اكثر من حذف مسند الفاعل فالحمل عليه اولي
قوله كقولنا الله خلقها يوديه هذا المعني فقيل بل يوديه ايضا
الله خالقها ولا يتاتي الجواب عنه بانا نحمل علي جملتين لان اسم الفاعل
مع فاعله ويمكن ان يقال بعد تسليم الجواب عن النظر هو نحكم الجمله
في الاشتمال علي الزيادة علي ان القرينة تفيد ترجيح تقدير الفعل
علي تقدير اسم الفاعل وانما المقصود من الجواب المذكور ترجيح تقدير
نفس الفاعل علي تقدير خبر المبتدي **قوله** لظهوران السوال

تعليل للتعبير

للنفي المستفاد من كلمه الحصر في انما يدل اي لا بد علي ان تقدير الفعل
مقدما اولي لظهوران السوال الخ **قوله** ومن ثمة قيل الي قوله
ليطابق السوال قال الفاضل المحشي المطابقه حاصله معني علي
تقدير الحمل علي حذف الفعل المسند الي الفاعل المذكور لان السوال
وهو من خلق وان كان اسميا صورة فهي فعليه معني اذ الاصل
فيمن قام اقام زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولي
وانما وضع كلمه من الدالة علي تلك الذوات المفصله اجمالا
للاقتصار وفيه بحث لما تقرر في باب الانشا من ان المسول عنه
بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد الخ لكان الشك في الفعل
وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسوال
اسمية لفظا ومعني ثم انه منقوض بما اطبقوا عليه من ان ماذا
صنعت ان جعل جملة اسمية يجاب بالاسمية البتة وما ذكر في شرح
المفتاح من ان الاعتبار المذكور في من قام لا يتاتي فيماذا صنعت
اذا جعلت اسمية وبينه في الحواشي بان الفعل ها هنا مسند
الي المخاطب فليس فيماذا صنعت معني الفاعليه بخلافه في
من قام وما ذا عناه المجيب عنه بقوله عنا كذا محل بحث لان
ما ذكر في من قام من ان الاستفهام بالفعل اولي لا يخص صورة الفاعليه
فان قولكم من ضربته تقديره اضربت زيدا ام ضربت عمرا وبالجمله الفرق
بين ماذا صنعت علي تقدير كونه جملة اسمية وماذا الخ حتي
بالاسميه في الاولي والفعليه في الثانيه تحكم والا فلا بد من الفرق
فليتامل **قوله** والجواب ان حمل الكلام الاول انه جواب عن المعا   رضة
المذكورة بقوله ومن ثمة قيل لا علي النظر اذ هو اثبات لمدعي جمهور
النحاة بدليل اخر لا تصحيح للدليل السابق المنظور فيه وهو ظاهر
قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعليه عورض بانه كما
جا جملة فعليه كذلك جا جملة اسميه كقوله تعالي قل من

ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي
بان نفيه مانعا من تقديم الفعل ولو قصد التخصيص وهذا الجواب
انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما على مذهب
السكاكي فلا اذ لا يقول بوجوب التخصيص في امثال الصورة
المذكورة كما تقدم قوله في مرثية يزيد الجاحد المرثية على وزن
محمدة مصدر رثاه وتشديد الياء خطأ ثم المذكور في شرح المفتاح
للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشلي وفي شرح الرضي
انه لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض المتاخرين يحتمل ان لا
يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اي ليبك
يا زيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح
ياء ليبك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه
بحث اذ يحتاج مع فتح الياء ليبك الى ان ثبت الرواية بزيد في هذه الحال ل
فيكون منادى والا فالمعروف مع فتح ليبك للفاعل فتح يزيد على انه
مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نائبا عن الفاعل
لا منادى قوله اي يبكيه ضارع وقيل اي ليبكه وهذا اليق بالمعنى
وما ذكره الشارح انسب بالسؤال المقدر قوله وان لم يعتمد على نفي
لان الجار والمجرور فا قلت بل اعتمد على الموصوف المقدر اي شخص
ضارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق الجار والمجرور لا محذور ايضا
قلت ان لي علته الاعتماد على موصوف مقدر لا يتصور الا لعدم
الاعتماد ح لتصريح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم
الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا لتعيينا للذات التي قام بها المعنى
وهو مخالف لتصريحهم اللهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر
انما يكفي لعمله اذا قوي اي المقتضي لتقديره كما في يا طالعا جبلا
ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم
الفاعل لكن ثاني اعتبار مثل هذا المقتضي في كل موضع محل نظر

قوله

قوله ليس يتوهم من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس
سببا للبكاء بل هي بوصف المغلوبية فافهم قوله اي يبكي
لاجل اهلاك المنايا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق اذا اراده
الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف يصح قوله اهلاك المنايا
يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب ان المراد
بالمنايا اسباب الموت اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى
كثرتها قوله وفضله الخ ايما الى المقتضي للحذف بعد بيان
المجوز وهو القرينة قوله فعلم ان هناك باكيا كذا في اكثر النسخ
وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان
جملة اسمية والجمهور يعنونها وقوعها جواب لما فالوجه ان الجواب
محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا
قوله فقد اسند الى مفصل فان قلت قوله ليبك مجردا عن المسند
اليه يدل على موضوع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا فيحصل
تكرر الاسناد في صورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة بما
يفهم من الجمل المستقلة والكلام والكلم المسندة على ما لا يخفى وهو انما له
على ابهام الجمع بين المتناقضين فان قلت ذلك الابهام موجود في صورة
الحذف لان بناء الفعل للمفعول مشعر بان الاهتمام به لا بالفاعل
وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة
اخرى انما هو بسبب سؤال ناشئ من الكلام السابق فالمفهوم من بناء
الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود
وحصول الاهتمام به في الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور
لم يمكن ان يقال في بناء المفعول ابهام الجمع بين المتناقضين
حيث دل اول الكلام على عموم الامر واخره اعني قوله ضارع على خصوصه
فافهم قوله ولئن سألتهم من خلق السموات الخ فان قلت تقع
الكلام جوابا بالسؤال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب

بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله تعالى ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن الله واحد والذكر في احدهما لضعف
التعويل على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادها واتحاد المخاطب
مما لا وجه له والصواب ان الذكر ها هنا لزيادة تقرير المسند
قلت لما اختلف تيقظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال
لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب
والقرينة جريا على سنن البلغاء في تفننهم **قوله** ومنه قوله تعالى
بل فعله كبيرهم هاهنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريض يكون سببا
لذكر المسند لكن السؤال هاهنا اسمية لفظا ومعنى والجواب
فعلية محضة فما السر في عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيما
اذا صنعت وامثاله **قوله** وحصول التعجيب بدون الذكر ممنوع
اراد حصول قصد التعجيب من التركيب بطريق كونه خاصة له
على معنى ان يستفيد المخاطب ذلك منه فلهذا اشاره الى دفع ما اورده
المص في الايضاح من ان التعجيب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى
الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كمثا ومة الاسد مثلا
اذا كان مقتضيا للتعجيب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة
على المسند فالمتكلم لم يذكر ثم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجيب
منه فلا فاذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة
وحيث كان قصد التعجيب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان
عبارة المفتاح هكذا او قصد التعجيب من المسند اليه بذكره ومراده
ان التعجيب الحاصل بالذكر مع وجود القرائن ادخل من التعجيب الحاصل
بمجرد تحقق القرائن فاذا قصد هذا التعجيب فلا بد من ذكره وقد يقال
ما ذكره المص على تقدير تسليمه وارد عليه في سائر اسباب ذكر المسند
لان جميعها مشروط بوجود القرينة فيحصل الاعتراض بالقرينة والحق
انه غلط فان التعريض بعبارة السائل دال الاستلزام وبسط

الكلام

الكلام كيف يحصل في منها من القرائن وكذا الكلام في غيره **قوله**
فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اعترض عليه بان الجملة
الواقعة خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوي
الحكم فيدخل في هذا الضابطة الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد
معنى لكونه عبارة عن المبتدأ ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان
كان جملة صورة **قوله** اذ لو كان سببيا نحو جملة قطعا لا يرد عليه
نحو زيد قائم ابوه بناء على ان المسند هاهنا سببي مع انه ليس بجملة
لما سيجيء من انه ليس معدودا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي
ذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة **قوله**
بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد مع وحدة الفعل **قوله**
ليشمل صورة التخصيص اي ليشمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع
الضمير الى ما ليس بمذكور صريحا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه
الكلام واما قوله فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي فمعناه
على ما نقل عن الشارح والمحقق انه اشمل لان فيه نفي القصد الى التقوي
ونفي افادة التقوي بدون القصد ايضا بخلاف عدم قصد التقوي
فانه لا يدل على نفي التقوي بدون القصد والحاصل ان العموم ليس
بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعليق والاحاطة حيث
اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب
الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقيض الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص
بالمعنى المذكور وان كان وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع
ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل المحشي بكونه سهوا من طغيان
القلم **قوله** واجيب لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف
به نفسه ولو قيل مراد السكاكي لم يكن التقوي مقصودا مطلقا اي لا
في هذا المقام ولا غيره لاندفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب
ان كلام المفتاح محمول على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس

التركيب فلا محذور اصلا **قوله** وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او
انطلق لزيد فان قلت اذا لم يحكم بالثبوت له فكيف يكون مسندا
سببيا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشي للشي او نفيه عنه
قلت المراد بالثبوت المذكور في تعريف الفعلي المحكوم بانتفائه
ها هنا هو الثبوت الحقيقي ونفي الخاص لا يرد على نفي العام فلا
محذور **قوله** فلو اراد ها هنا الثبوت بالفعل حقيقة لا تقتضي
الى اخره قيد بالفعل لا طائل تحته فليفهم **قوله** واذا كان المجموع
فعليا فقد بطل اجيب بان معنى التعريف مسند يكون كذا والمجموع
المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه منطلق
ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه
نظرا الى الاب مع تغيير به نظرا الى زيد ولهذا يقولون زيد انطلق
ابوه بزيد منطلق الاب واما جعل الجملة خبرا فمن الاتساعات التي
لا تلتبس معانيها ورد بان كلام السكاكي في بيان ضابط افراد
المسند وجمليته فهو قائل بانه اذا كان في الكلام مسند سببي فمسند
ذلك الكلام جملة فتكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسندا الى زيد
عنده فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جمليته فتبطل ما عرفنا افراد
المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب به اعتبار لجانب المعنى مع قطع
النظر عن الالفاظ ما ذكره الشارح قول جميع اهل العربية حيث اجمعوا
على ان المسند في زيد قام وامثاله هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع ان
فيه رعاية لجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للفن حيث
يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية
ما يقال لا نزاع في ان الجملة مسند بناء على الظاهر والاصطلاح ولا في انها
ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصلاح تعريف
السكاكي كان له ان يقول مراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة
ولا يضر كونها مسندا اصطلاحا بناء على الظاهر التوسع **قوله** ثم استدل
على

على ان المسند الخ هذا امر عجيب اذ بعد القول بان المسند هو منطلق
بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بجعله المسند مع انه لم يحكم بثبوت
منطلق لزيد بل لابيه **قوله** وهذا ضبط لان اللازم مما ذكر الخ اجيب
بان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو انهم اتفقوا على ان اسم الفاعل ليس
بجملة فتعين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم
الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق
ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل مندرج في الثاني
وليس بشي لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عند
جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله
في حكم العدم وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك
كما لا يخفى على المصنف **قوله** نفي الجملة عبارة المصنف اوضح لو قوله
زيد منطلق ابوه فهذا بطل الاعتراض في عبارة المص رحمه الله دون
عبارة المفتاح **قوله** وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل رد عليه
بان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل لما مر من التعليل
بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتدا مثل
زيد قام لم يصح تقديمه والجواب عن الاول ان ليس المراد انه لو قدر باسم
الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند
الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك
في الدار زيد اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا
الا انه قدره بما هو المختار عنده وعن الثاني بان سبب عدم الجواز
الالتباس بالفاعل ولا الالتباس ها هنا لان الظرف غير معتمد
ولا يجوز اعماله على المختار **قوله** كان المسند في المثالين جملة ويجعل
التقوي ان فان قلت ما مر في عدم افادة زيد قائم التقوي حاصل
في زيد في الدار وانت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير
حاصل ان التقدير حاصل وحصلت بالفتح وحصلت بالضم وهذا

كاف في الافادة **قوله** لم يصح التركيب لان مستقرا ان جعل مبتدا
يلزم وقوع المبتدا نكرة مع انتفا الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق
الخبر بلا مبتدا اذ ليس هاهنا شي مقدر وانما قال حتى يكون
خالد مرفوعا به لانه مذهب الكوفيه الذي بني الكلام عليه **قوله**
وجميع ذلك ضبط لا يتشابه على هذه الامثلة لا فراد المسند
قوله لم يفسره لاشكاله وتغيير ضبطه اراد بالتفسير التعبير المتعارف
وهو ذكر مركب تقييدي دال على ماهية المعرف والا فقد تقرر في
المعقول ان قوله نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمماثلة في التحقيق
قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت الخ رد عليه الفاضل المحشي
بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف
كونه سببا مع ان جعل السببية احدى ضابطتي معرفة كون
المسند جملة يقتضي ان يعرف اولا كون المسند سببا حتى يتوصل به
الى معرفة كون المسند من الكلام جملة فلا طائل تحت هذا التفسير
وجوابه فيكون المعنى على انه اذا قصد جعل المسند سببا او
قصد تقوي الحكم يكون المسند جملة والا فيؤتى به مفردا فذكر
الجملة في تفسير المسند السببي الذي قصده حالة مقتضيه لا نتفا
المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضي لجملية
المسند كون المسند جملة علقت على ما هو مال المعنى فلا يخلوا عن
سماجة **قوله** هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه اذا رجع الضمير
الى كون المسند سببا فظاهر وان ارجع الى نفس المسند احتيج الى
تقدير اي ذو ان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء
من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند
مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل
واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تفسير الشارح للسببي خارج
عن تعريف السكاكي له مثل زيد مررت به وما بعده اذ ليس ما بعده
الفعل

الفعل اعني فاعله متعلقا بما قبله بسبب ما يخرج عن الامثلة عن
ضابط الجملة مع كون المسند فيها جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بنا
على ان الضمير يجري من الخبر الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة لم ينشا
من قصد التقوي **قوله** او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما
بعده الخ اما بحسب الظاهر او بحسب الحقيقة والمال ليتناول زيد
طاب ابا اذ المثال زيد طاب ابوه وانما صير الى ذلك لان الفرق بين
المسندين بجعل احدهما سببا دون الاخر تحكم ورد بمنع التحكم للفرق
بين خطيب اب زيد وطيب نفسه وان كان مستفادا من جهة ابيه
فان قلت يفهم من التفسيرين ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند
السببي مع انه في زيد طاب فعلي والفرق تحكم لان الذي اسند اليه
الفعل في كل من المثالين نفس زيد في المال اجيب بان الضمير لاحضار
الذي السابق والاسناد الى ذلك الحاضر واما في النفس فليس في تلك
النائبة فتامل **قوله** متعلقا بما قبله بسبب ما اعلم ان التعليق
قد يكون باضافته الى ضميره كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون
باضافته الى ضمير ما اضيف الى ضميره فيدخل زيد اخوه ضرب غلامه
لكن يلزم ان يكون ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد واخوه معا
قوله فالاول نحو زيد ابوه منطلق اورد عليه ان المسند في مثل
زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببا اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد
بالمبتدي تعليق اثبات اجيب بانه مول لمسمى بعمرو فيظهر
صحة تعليقه بزيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق ابوه يصح
زيد مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو **قوله** ولا يخفى انه سهو والا
لكان المناسب الخ قال الفاضل المحشي وايضا لا احتياج في ضابطة
افراد المسند الى تيس ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه في زيد
انطلق ابوه لان المسند هاهنا ليس فعليا كما حققته وليس المقصود
من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر ويرد

على ظاهره ان المسند اذا لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطه افراد
المسند فاي حاجة لاخراجه الى قيد اخر وغاية ما يقال في الجواب
ان السلب في قوله ليس فعليا متوجه الى القيد اعني كما تحققته
فيفيد ثبوت الاصل اعني فعليته بمعنى ان انتفا الفعلية عن
المسند المذكور انما يصح على ما تحققته واما على زعم المتوهم فهو على
انه لا يشترط ح في المسند السببي انتسابه الى شي اخر على وجه البنا
اعني تقديم المبني عليه فالفعلي الذي يقابله ما ليس كذلك وهذا
السلب يصدق بالانتساب لا على وجه البنا فيدخل المثال المذكور
في ضابطة الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد اخر يخرجه قوله
ويمكن ان يقال ان في قولك هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان
هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة في مثل اتيك خفوق النجم من تقدير
الوقت واما على مذهب من يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف
وكلا المذهبين مذكور في كتب النحو هذا وقد تقدر لفظ في في قوله
ان يكون بناء على كثرة حذف الجار في ان وان قوله والمعنى ان المسند
السببي يكون اذا كان الجملة قدر ظرف الزمان المضاف الى ما بعده
قدر له عاملا ضرورة وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا يكون
بناء على ان الشايع بعد اذا هو الماضي والمضارع قليل ثم هذا المعنى
على تقدير رجوع الضمير الى المسند وقوله او وقت كون المسند الى اخره
على تقدير رجوع الضمير الى المسند وقوله او وقت كون المسند الخ
الى قوله اذا كان المسند سببيا واعلم ان منشا استبعاد الشريف
هذا التوجيه هو ان اذ ليس بمذكور في الكلام وان المضارع بعده
قليل جدا ولهذا لما قدر المحذوف عدل من ان يكون الى كان فلا
يرد عليه انه اختار ناويلا من جنس هذا التاويل في حل قول
السكاكي واما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان
السامع الحكم بتوهم قوله وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك
كان

كان الاستاد المحقق يقول لو قرئ قبل بضم اللام لم يرد عليه
انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشي ظرفا لنفسه او ثبوت زمان
اخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لا م الظرفية ثم انه
يعود المهروب عنه في قوله وجوده بعد هذا الزمان سوا حمل
يترتب على الاستقبال او الحال وينبغي ان يعلم انه لو حمل يترتب
على الاستقبال يلزم محذورا اخر لان كون الترتب في الاستقبال
يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان المتكلم وقوله
وجوده بعد هذا الزمان يقتضي حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين
على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب
الحال على تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتامل ثم ان ما ذكرت
من التقرير وهو ايجاد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان
احسن من تقرير الفاضل المحشي حيث قال وكذلك يترتب دال على زمان
مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في المستقبل ويلزم
احد المحذورين اذ يرد عليه ان كون الترتب في المستقبل لا يستلزم
كون المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين قال الشارح في شرح المفتاح
هذا التدقيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان
تكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان
هو من اجزا الزمان الذي قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير الاعتباري
مصحح للظرفية في الجملة قوله والحال وهو اجزا من اواخر الماضي وا
وايل المستقبل تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب
الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويمشي
ويحج ويكتب القران ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير
ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القايلين بان الزمان
موهوم محض لا وجود له واما عند الحكما القايلين بان الزمان
موجود متصل فالحال عندهم هو الان عرض حال في الزمان لا جزء

منه فالان بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال فى زمان موجود
ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم فى ابتدا الزمان وانتهاوه
ولا بالنسبة الى الامور الاتية الا ان يقال الوقوع فى الاجزا المذكورة
ولو فى واحدة منها وقوع فى الحال **قوله** بخلاف الاسم نحو زيد قايم
فيه انه مخالف لما فى تعداد مثاله بخلاف مقتضى الظاهر ان اسم
الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال ولعلك اذا
تاملت فى بعض ما اسلفته هناك تطلع على التوفيق **قوله**
مع افادة التجدد الذى هو من لوازم الزمان الى اخره المراد بالتجدد
الحصول بعد ان لم ثم ارادة التجدد لازمه لدخول الزمان فى مفهوم
الفعل ان لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه
فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز كذا فى
شرح المفتاح للشريف **قوله** فيقتضى تجدد الكل وحدوثه ورد عليه
الفاضل المحشى بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث
والزمان وليس بمقصود وانما المقصود تجدد الحدث المقارن
للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان
الكلام فى الحالة المقتضية لكون المسند فعلا لا حدثا مقارنا للزمان
وفيه انه لم يرد بالمسند فى قوله فلتقييد المسند ما هو المسند حقيقة
اعنى الحدث على ما اشار اليه الفاضل فى البيان لم يكن لفظ التقييد
فى محزه لان احد الازمنة جزء من الفعل لا قيد فيه على ان جعل الغرض
افادة انضمام الزمان على ما هو المال بمعزل عن التحقيق كيف
وقول الشارح اى يتغرض الوجوه ويتاملها يجد منه ذلك التوهم
شيا فشيا ويصير منه النظر لحظة فلحظة يدل على ان المراد
افادة تجدد الحدوث فليتامل **قوله** اوكلما وردت الهمزة
للتقرير ان قدر المعطوف عليه استحضروني وللانكار
ان قدر لم يعرفوا والعامل فى كلما على الوجهين بعثوا قوله
شيا

شيا فشيا يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضى والحق انه
خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية الحدث
او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددى بحسب
المقام كما سينقله عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان
المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذى هو
مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان يفهم فى ضمن التقضى
فلا اشعار **قوله** ان فى على كل قبيل جانية وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يتم
لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والحامى
على كل مجد منيف **قوله** فالافادة عدمها الاظهر ان يقول فلافادة
مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة المدلول الوضعى
للاسم صريحا فان الاسمية لا تفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد
بل هى لعدم ما يدل عليهما فتامل **قوله** لا بالف الدرهم الخ من ابيات الحماسة
فايله حويت من النضر اوله ﻫ انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ﻫ
ظلت الى طرق الخيرات تستبق ﻫ وفى قوله لكن يمر الى تكميل حسن
اذ قوله لا يالف ربما توهم انه بانه لا يحصل له جنس الدراهم فازاله
قوله بترجيه الترجيه دفع الشى برفق كما فى تزجى البقرة ولدها
قوله اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم لا يخفى ان الاستثنا يقتضى
الاندراج وذلك بان يوخذ التقييد اعم من الظاهرى والتحقيقى فما
ذكره الشارح جواب تسليم ويمكن ان يقال لا نسلم الاندراج والانتقاض
فان المتبادر من التقييد كون القيد فضلة غير محتاج اليه فى تحصيل
اصل الجملة وهو مفقود فى باب الافعال الناقصة **قوله** لتقرير
الفاعل على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل التشبيه
او لتفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه
قوله غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحشى زاد الشارح
هذا القيد تبعا لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر

سى قولك موضوع للتقرير ان التقرير تمام الموضوع له فيدل
علي خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصه
لا التامة لدخول الصفة في مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان
الشارح لم يرد هذا القيد علي التعريف المشهور بل اورده في تفسير
قيد في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع ويمكن
ان يجاب عنه بانه لو حمل علي ذلك لزم تفسير اللفظ بما لا دلالة له
عليه ومثله غير مقبول سيما في التعريفات فلابد ان يحمل الزيادة
لخروج الافعال التامة واما ثانيا فلان اللام في قوله لتقدير الفاعل
علي صفة الغاية لا صلة الوضع كما زعم المحشي يدل عليه قول الشارح
علي انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فان الصفة
المشار اليها انما تتصف بالكون وهو غير التقرير وايضا المشهور
والمستفاد من الشرح والحاشية ان لكان دلالة علي الاستمرار ولصار
للدلالة علي الانتقال والتقرير المذكور لا يشمل لا علي الانتقال ولا علي
الاستمرار فكيف يكون مجرد معني الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام
علي ذلك المتبادر الذي ادعاه لم ينطبق التعريف علي الناقصه من
وجه اخر ان الزمان داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع
له هذا ثم غرض الشارح من ذكر الوجهين اثبات كون كان مثلا تبدا
بالنظر الي كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان علي ما في الوجه الاول
والكون المطلق علي ما في الثاني فلا وجه وجيها للحكم بالاستغنا عن
الثاني كما لا يخفي **قوله** وهذا معني قولهم الخ انما يكون معني ما ذكر
معني هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الي المعني بيانية واما
اذا لم تجعل كذلك ما يدل عليه قوله فان للفعل الخ فلا لانه اعتبر
فيما سبق انصاف جزئيها بمعناها لا بحكم معناها كما للحكم الا ان يحمل
علي حذف المضاف وهو الحكم **قوله** او عدم ارادة انه يطلع السامع
المراد بالسامع ههنا المخاطب بقرينة وان تكرمني قوله او
غيره

غيره من الحاضرين فتامل **قوله** اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك
جزا الشرط عند الكوفيه والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق
ان دخلت الدار سوا دخلتها ام لا ودال علي الجزا عند البصرية
وليس بنفسه لما سنبينه الان من ثبوت الصدارة بحروف الشرط
ولا يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط المعنوي ثم ان بعض
النحاة بل جمهورهم شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو
جزا في المعني واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه
قوله فالجزا ان كان جملة فالجملة خبرية قيل عليه ان الجزا في قولك
اين ضربتك تضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام
داخلة في المعاني علي الجزا كما صرح به الرضي فليست بخبر **قوله**
في نفسها الصدق والكذب اشار بقوله في نفسها الي ان الاحتمال يجب ان
يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا **قوله** بنا علي
انه في بحث تقييد المسند الخبري ولا يجوز ان يكون بملاحظة
التاويل علي ان يكون معني قولك ان جاك زيد فاكرمه ان جاك فانت
مامور باكرامه لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق
واما عند عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية
اليه **قوله** لان الحرف قد اخرجته الي الانشا محمول علي حذف المضاف
بقرينة السوق اي الي حكم الانشا وهو تغيير معني الكلام واحداث
معني فيه به تطرف اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يراد ان
نفس الشرط بدون الجزا ليس كلاما فضلا عن كونه انشا **قوله**
ولهذا لا يتقدم ما فيه خبره عليه لانها غيرت معني الجملة لا الاستفهام
واحدثت فيه معني الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معني الجملة
وكان حرفا فمرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام في اي
نوع من انواعه **قوله** فتعسف منه لحمله كلام المفتاح علي ما عليه
اهل الميزان تخليط للاصطلاحين فقول الشارح وتخليطه الي امره

في موضع البيان لوجه التصنيف قوله في انها قول جازم موضوع
الصدق والكذب اي لحتمل الصدق والكذب قوله عدم الجزم
بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد ادخل كذا مع ان الموت مجزوم
الوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت الموت لما كان غير معلوم
استحسن دخول ان عليها قوله او على ضرب من التاويل سوق المعلوم
مساق المشكوك لنكتة تقتضيه او كون المخاطب غير جازم فان
ان قد تستعمل في شك المخاطب كما تستعمل اما التفصيل المجمل الواقع في
ذهنه او غير ذلك مما يجي تفصيله قوله اصل اذا الجزم اقول المراد
بالجزم معناه الحقيقي واما المظنونات فانما تستعمل اذا فيها باعتبار
خطابي فليتامل قوله فليتامل لتطلع على الفرق بينهما في
ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان الوجود الشك وفي ان الوجود الجزم
بوقوعه قوله فنبه في المثال حيث قال ام لا من مراعاة حقه
قوله انما هو موقوع بوقوع الشرط الخ لا يستقيم الا بان يحمل على حذف
المضاف اي بوقوع نقيض الشرط بقرينة التمام قوله فاذا جاءتهم
الحسنة الاية او روى انه من كلام الله تحقيقا وتوضيحا لا يستعمل اذا
في المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع والاحتمال بالنظر الى حال الشي
في نفسه وفرض الكلام منقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد
والا فالنظر الى علم الله تعالى ليس الا بالوقوع او اللاوقوع قوله فان
تصبهم حسنة ولين اصابكم فضل من الله المراد بالحسنة في الاية
الاولى الخصب والرخاء وبالفضل في الاية الثانية الفتح والغنيمة
كما بين في التفاسير ان الاية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها
فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وانما استعمل الماضي في ولين
اصابكم فضل لان الشرط مع اللام الموطية يلزمه المضي لفظا لان الجواب
لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به فضلا ان لا يكون حرف
الشرط

الشرط عاملا لفظا وايضا بقوله الله ذو الفضل العظيم فهناك شايبة
تحقق النوع الذي يراد بقوله فضل من الله واما التنكير فللتعظيم
ونحوه كما اشار اليه الفاضل المحشي وبهذا يظهر اندفاع بحث الشارح واما
ليس مما يحتاج في دفعه الى تكلف كما يشعر به اللهم الخ في نسخة قوله
اذا لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليس بشي لان ما قبل
الاية وهو ولقد اخذنا ال فرعون بالسنين قرينة لما ذكر فيكون
عهدا خارجيا تقديريا كما اشار اليه الفاضل المحشي فيما سياتي وقد
يقال يكفي في العهد كون المعهود مشهورا بينهم متداولا لديهم بحيث
لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما في قولهم ادخل السوق اذا لم يكن في
البلد الا سوق واحد وهذا الاعتبار جار في الحسنة اذ التعاهد
ثابت بالنسبة الى الخطيب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو
بالنسبة الى قوم موسى لا المخاطبين بالاية وهو المعتبر في العهد الخارجي
قوله كثرة وقوع واتساعا المناسب لعبارة الكشاف التي مر ذكرها
ان يكون كثرة وقوع مفعولا له اي فكلمة لحصول الكثرة وقوعها و
اتساعها فان قلت ليس كثرة الوقوع فعلا للفاعل فكيف ينتصب
بحذف اللام قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار وان كثرة الوقوع
يستلزم الاستكثار عرفا على الفاضل الرضي لم يشترط ذلك قوله
وبهذا ظهر فساد ما قيل اي ما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب
الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذي فان قوله حقها ان يشكل فيها
دليل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور قوله مع جعل
النسبة القليلة غير قطعية الحصول لا يخفى ان قلة النسبة
مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما
هي قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها فان القلة
بالمعنى المذكور تؤكد الوقوع اذ الظاهر ~~الوقوع~~ ثم لا يخفى ان
القلة بالمعنى المذكور ان لا يخلو احد عن سببه ما في ايراد ان

الدلالة على عدم قطعية الحصول من يرد الدلالة على فضل الله بلا
شبهة **قوله** وان اراد العهد على مذهبه بنا على ان الحسنة المطلقة
الخ الظاهر من كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى
ع م لكن فيه نظر لان هذا الاعتبار عند السكاكي بالنسبة الى المخاطب
والمخاطب ههنا غير قوم موسى ع م وبالجملة لام العهد اشارة تدل
على علم المخاطب بالمعنى وقوم موسى ع م ليسوا مخاطبين فلا يكفي علمهم
بالحسنة في العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا فتامل
قوله وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة اي بما ذكر من ان المقدر
ان المراد الحسنة المطلقة او من بطلان ارادة العهد على مذهب
الجمهور وانما لم ينتظم بطلان بطلان كلام العلامة في سلك بطلان
كلام الترمذي مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام العلامة
طويل الذيل فلو قدمه على الشق الثاني من التردد لتباعد احد
الشقين عن الاخر وفي اختيار لفظ هذا دون ذلك اشارة الى تنويه
الشارح اليه وانه مما يقتضي التوجه اليه وحضوره لدى الناظر
لكونه متحفا بالابطال على توجيه هذا الفاضل ايضا على ان
لك ان تجعل هذا اشارة الى مجموع ما سبق من رد الشقين الا ان ابطال
بهذا انما هو باعتبار الشق الاول والدليل على ان العلامة حمل العهد
على مذهب الجمهور وتعريف الجنس الحسنة مطلقا وان الشارح
حمل كلامه على هذا ظاهر لمن يتامل في كلاميهما ادنى تامل **قوله**
هذه العطايا من الحسنات الجمع باعتبار جزئيات الخصب **قوله**
فيكون اسوا مراد الاسوية على ان في الحمل على الجنس لزوم ترك الذكر
على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوا من تركه على المعهود فقط **قوله**
واما من حيث هي فممتنع يرد عليه ان مراد العلامة هو ان المعهود
قد اعتبر منه كثرة الدور فيما بينهم وحضوره لديهم فيكون له
واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل

على

على الوقوع دلالة المعهود عليه وهو معنى قوله من حيث هو اي مع
قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا ما فهم الشارح اعني الجنس من حيث
هو لا في ضمن الانواع ولا في ضمن الافراد **قوله** ويمكن الجواب بان
معنى كونها معهودة الخ رد عليه الفاضل المحشي ان الحسنة اذا اريد
بها مطلق الخصب والرخاء لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف
جنس ضرورة كونهما من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكي
فلا يمكن حمل كلامه على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة
عن اللام الخصب مجازا لعلاقة العموم والخصوص ثم تعتبر دخول اللام عليها
فكان اللام قد دخلت على الخصب ابتداء فجاز ان يراد تعريف جنسه
وان يراد تنزيل حقيقته بمنزلة المعهود الحاضر كما هو مذهب السكاكي
في العهد واذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس
ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة صريح في حمل العهد على مذهب الجمهور فوجب ان يراد بالحسنة
منكرة مطلقها حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهوري وقد يتكلف
في الجواب عن الاعتراض بان الاطلاق المذكور المذكور في عبارة المفتاح
اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة على
الجنسية يحمل الحسنة المطلقة على اطلاق الجنس فالمراد بالجنس
ح اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد بقرينة
سياق الكلام فلا محذور فليتامل **قوله** ولهذا انكرت ليدل
تنكيرها على تقليلها ان اراد تقليل السيئة باعتبار نفسها بمعنى
ان يكون شيا يسيرا ففيه انه لا يكون ح قوله ولهذا انكرت في
حيزه لان ندرة الوقوع لا تكون باعثة لتنكيرها المفيد تقليلها
بهذا المعنى وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير
لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار

اليه فيما سبق **قوله** في قوله فاذا مس الناس هكذا في اكثر النسخ ولفظ
التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا فالغا ولفظ الناس سهو وفي بعض
النسخ الانسان بدل الناس فيندفع المنافي **قوله** فللمنظور الي المس
قيل هذا مناف لما اسلفه في بحث تنكير المسند اليه من ان لا دلالة
للفظ المس على التقليل بدليل قوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب
عذاب عظيم واجيب بان المذكور هاهنا منقول عن الايضاح وثمة
عن اعادة المنع اكتفا بما سبق وبان المنفي فيما سبق دلالة لفظ المس
على ترجيح ارادة شي من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب
من الرحمن لا نفي الانبا عن القلة والاظهر هو الجواب الاول اذ
الانبا عن القلة اذا كان مسلما تثبت دلالة لفظ هذا اللفظ
على الترجيح فليتامل **قوله** فلان الضمير في مسه للانسان المعرض
المتكبر اي الانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرح
المفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الي المطلق باعتبار ان
مس الشر لجنسه مقطوع به لان فيهم العاصي ان حيى الله تعالى ذكر
قبل هذه الاية لا يسام الانسان من دعاء الخير وان مسه الشر فيئوس
قنوط فقد اورد لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الي مطلق الانسان
فلو كان الضمير في الاية التي كلامنا فيها راجعا الي مطلق الانسان
ايضا لم يظهر نكتة في العدول الي اذا ثم ان الانسان لم يكن ماس
الشر اياه مقطوعا به وان ذلك القطع بملاحظة امر اخر كما لا يخفى
قوله ونا بجانبه يقال نا بجانبه اي بنفسه لما كان الجانب
مجازا والمعنى ابعد بنفسه وذهب بها عن محلها تكبرا وتعظيما
قوله كقولك لمن يكذبك ذكر ابو الحسن بن كيسان في تصريفه
انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت
له كذبت ولا يخفى انه لا يستلزم جزم القايل بكون فلان كاذبا حتى
برد

يرد على المصنف ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم بلا وقوع
الشرط فلا يكون من مواقع ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب
كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب وقد يقال لما كان
المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب بالا وقوع تعارض الرجحان فتساقطا
فبقي التساوي ولا يخفى انه وجه اخر مغاير لعدم الجزم من
المخاطب فتامل **قوله** كقولك لمن يوذي اباه الخ لك ان تعتبر
في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لا نفعله
من ايذا ابيه كانه اوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة
حال المتكلم كما هو الاصل في ان **قوله** اي انهملكم فنضرب
عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام اذا كانت في الجملة معطوفة
بالواو والفا او ثم نحو اولم يسيروا فنضرب عنكم الذكر ثم اذا ما وقع
ونظايرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة
قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر واخوا تها تتاخر
عن العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فاني تؤفكون
فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري
فزعموا ان الهمزة في الصور المذكورة في موضعها الاصلي والجملة
معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح اي
انهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا اشارة الي هذا المذهب ويويد
قول الجمهور ان الامر لو كان كما قاله الزمخشري ومتابعوه لجاز
وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه
ولم يجي ذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم
ثم ان الزمخشري جزم بما تقوله الجماعة في مواضع فقال في قوله
افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم وفي قوله تعالى ائنا
لمبعوثون او اباؤنا الاولون فيمن قرا بفتح الواو وان اباؤنا
عطف على الضمير في مبعوثون اكتفا بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام

قوله فمن قرا بالكسر واما من قرا بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاوه قلت
الجملة الشرطية وقعت حالا فاستغني عن الجزا لتجردها عن معني الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزا قوله او للاعتراض اشارة
الي تجويز كون صفحا مفعول له فان قلت الضرب بمعني الصرف نقل الله والصفح بمعني الاعراض فعل هولا فلا يتحد الفاعل
فلا يجوز حذف اللام على المشهور قلت المعني والداعي اعتبارا لاعراضكم فينطبق على المشهور قوله لان الحال
في هذا المقام يمكن ان يقال ان الاسراف واقع في نفسه ومحال بحسب النظر الي الايات القاطعة عن وعي حاله في نفسه وماله
بالنظر الي الايات القاطعة فجعل في مرتبة الشك والامكان الصرف قوله ومنه قوله تعالي قل ان كان للرحمن الاية
اي ان صح وثبت ببرهان نفي وحجة واضحة ان يكون له ولد فانا اول من يعظم ذلك واسبقكم الي طاعته والانقياد له
كما يعظم الرجل وكذا الملك لتعظيم ابيه قوله اي بجعل ان يكون للتوبيخ الظاهر ان المخاطب بالاية جميع من لم يومن وفيهم غير
المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبرا ولا بتغليب المرتاب على غيره قوله لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله الا
لا يستفاد من خبره كذلك المدعي مخصوص به كما صرح به الرضي لكن اعتبار الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من خبره فليتامل قوله ولا محيص عن هذا الاشكال اي لا مخلص
عن الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلا يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا عن الاية بوجه اخر قوله
ويكون معني الكلام بحيث يمكن تطبيق ما ذكره تغليب مشكوك الارتياب
على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا والظاهر

تناول

تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معني للاقتصار على تغليب مشكوك
الارتياب على مقطوعه بل الصواب تغليب المشكوكين على المستيقنين
ثم تغليب الكل علي المنكرين قوله وكانت من القانتين ان
اريد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو
الظاهر ففيه تغليب احد الجنسين على الاخر ونكتة التغليب
التي ذكرها الفاضل المحشي لا تختص ح بمريم ع م بل يعم جميع القانتات
وان اريد الذكور فقط فالامر ظاهر في الاية وجد احد غير التغليب
وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث فكذلك اللفظ كالجمع والنو
قوله بل لابتداء الغاية فلا يتعين التغليب ح اذ لا دليل على ارادة
امهاتها قوله لان الغرض مدحها بانها صدقت يعني ان الغرض
مدحها بالحسب لا بالنسب قوله كالعمرين فقيل المراد عمر بن الخطاب
وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان رضي الله
عنه نسلك سير العمرين ثم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من
الخلفا امهات اولاد وهذا المراد به عمر وعمر قوله والقمرين للشمس
والقمر وعليه قول المتنبي واستقبلت قمر السما بوجهها فارتني القمرين
في وقت معا اراد الشمس وهو وجهها وقمر السما يعني ان وجهها
لضيائه وشدة صفائه انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلت
كما تنطبع الصورة في المراة فراي العاشق برويته وجهها الشمس
والقمر في ان واحد وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه
لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهي وما ذكرناه امدح
وايضا القمران للشمس والقمر قوله فانه تغليب على المونث
اي وان كان اثقل ووجه كون القمر اثقل من الشمس حركته وسطه
قوله ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي بعض النسخ ابوان
وقمرين فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثاني
علي الازواج قوله ولو سلم فلا يكون مجازا وايضا جاز لان يجعل

احدهما مسمى بالاخر دايما ثم يول الاسم بمعنى المسمى به فيحصل
مفهوم تناولهما باعتباره فيكون معنى الابوين المسمين
بالاب كما في العلم وقدر بعضهم هذا التاويل في العلم بانه قليل
بخلاف تثنيته فالاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون
وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تسميتها وجمعها مجرد الاشتراك
في الاسم بخلاف اسما الاجناس **قوله** وجمع باب التغليب من باب المجاز
قال في شرحه للمفتاح واما بيان مجازية التغليب والعلاقة
فيه وانه من اي نوع من انواعه لم ار احدا حام حوله وههنا اشكال
وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان
فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل معنى مجازي اذ
اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان
هذه العلة في كل جمع والجواب ما اشار اليه الفاضل المحشي في
حاشية الكشاف وهو ان الجمع الممتنع انما يلزم اذا كان كل
واحد منهما مرادا باللفظ وهاهنا اريد به معنى واحد تركب
من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في
المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية
والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا
عرفا يقصد اليه باداة واحدة في استعمالات الالفاظ **قوله**
او لتعودن في ملتنا يمكن ان يقال عاد يجيء بمعنى صار فلا
يكون في الاية تغليب ولا يأباه قوله بعد اذ نجانا الله منها لان
النجاة عن الشي لا تستدعي سابقة الحصول فيه كما اشار اليه في شرحه
للمفتاح واما ما ذكره صاحب الفرايد من ان عاد لو كان بمعنى
صار لقيل لتعودن الى ملتنا يمكن ان يقال عاد يجي بمعنى
صار لقيل لتعودن في ملتنا لان عاد يعدى بالى لا بفي فجوابه
ان عاد اذا كان بمعنى صار لم تكن في من صلة العود بل تكون
خبرا

خبرا لعاد وقد يقال يجوز ان يكون يعتقد الكفار ان شعيبا
عم كان منهم لسكوته عن ابا طيلهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعو | دون
من هذا الوجه وهذا مبني على اعتبار الخواص والمزايا امثاله في
الحكي والظ اعتباره في الحكاية به فليتامل **قوله** انا وانت فعلنا
وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب التغليب مجاز كما سبق | ممنوع
وكون فعلنا او ضربنا مجازا اي هذا المعنى ممنوع لان هذا المتكلم
مع الغير كما هو وصفه والجواب انه لما عبر اولا عن زيد ومن في
قولك انا وزيد ضربنا باللفظ الذي يصار التعبير عن المتكلم وعنه
بطريق التكلم في قولك ضربنا بطريق المجاز لعلم لو لم يعبر عنه
اولا بطريق الغيبة بل قيل ابتدا ضربنا مرادا به المتكلم مع غيره
لم يكن مجازا والفرق ظاهر وكذا القياس في انا وانت فعلنا
فيمن قرا بتا الخطاب واما على قراة الغيبة فلا يحمل على تغليب
قوله غيرهم عم اذ لم يعهد في كلام البلغا تغليب الغايب وان كان اكثر على
المخاطب ولا تغليبا احدهما على المتكلم **قوله** من المكلفين وغيرهم الظا | هر
بالنظر الى المقام حيث سيقت الاية لبيان احاطة علمه تعالى بكل شي
ان يعم لفظ غيرهم لغير المميز من البهايم اما بان يحمل في قوله من سواك على
الاستعمال النادر كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على اربع واما يحمله على التغليب **قوله** اذ لا معنى لقوله اعبدوه لعلكم
تتقون اي لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا اما
لفظا فلما ذكره الشارح في شرح الكشاف ردا على تجويز القاضي كونه
حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا
في سلك المتقين الفايزين بالهدى من ان قوله الذي جعل لكم الارض
نعت اما موصول بربكم صفة له اومدحا منصوبا او مرفوعا فيكون
بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوي الدار فيلزم تو | سط
الحال من فاعل اعبدوا بين وصفي المفعول لتوسط بين العصا

ولجابها مع التعنيه فعليقا من الاقرب بالابعد واما معني فلان
البلاغة القرآنية تقتضي والله اعلم ان يعتبر من الاول غاية عباد
ما هو لذة لهم اعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوي وان
مفضيا الي الثواب علي ان التقوي عبارة عن الاتيان بجميع المامورات
والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم
تتقون باعبدوا صار المعني اعبدوا لعلكم تعبدون وهو
غير صحيح كما ذكره الافقسرائي الوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون
لعل استعارة للارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم
اتصافهم بالتقوي البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة
قوله ففي لفظ كم تغليبان فقيل عليه يلزم مجازين
في كلمة واحدة لارادة معنيين مجازيين والمحذور هو الثاني
دون الاول **قوله** فالخطاب مختص بهم استدل عليه بانه لو
كان المخاطب بالبث والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها
الانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب الامتنان علي الانسان
في نعمة البث كما لا يخفي وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان
في نعمة البث والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل
الامتنان سواء حصل الخطاب عاما او خاصا ثم لما كثر الانعام
لمنفعة الانسان كان لحمله سوق الاية حيث عطف قوله ومن
الانعام علي قوله من انفسكم المقيد بقيد متقدم اعني لكم وقد
تقرر ان القيد المتقدم علي المعطوف عليه معتبر في المعطوف
كان الامتنان في موقعه ولا يتفاوت ذلك لعموم الخطاب وخصوصه
اذ ليس سوق الاية للامتنان علي ان الانسان يجعله محلا للخطاب
حتي يفوت بمشاركة الانعام اياه في محلية الخطاب حسن ذلك
الامتنان كما لا يخفي علي متامل **قوله** لكم فيها دفء في الصحاح
الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن المراد هاهنا

مطلق

مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق
قوله انت بنظم الكلام مما قدروه لانه يجي بمعني هذه الاية
والانعام خلقها لكم والمناسب لهذه الاية ان يكون قوله تعالي
ومن الانعام معطوفا علي من انفسكم ويكون المخاطب في يذرؤكم
الانسان فقط ويكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا
يكون الابهام من قبيل التغليب **قوله** متعلق بعجره علي ان
يكون ظرفا لغواله لكونه عبارة عن حصول الشرط كما لا يجعل الضمير
الراجع الي ما يصلح للعمل عاملا في الظروف ويحتمل الحالية والو
صفية له بتقدير المتعلق نكرة او معرفة هذا وكانه لم يورد
تعلقه بالامر لعدم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة
وايضا اذا اعتبر الحصول الاستقبالي في المعلق دون المعلق
عليه يلزم تعلق الاتي بالحال وهو محال عقلا **قوله** ولا يجوز
ان يتعلق قبيل التعليق انما يتم بامرين مبتدا ومتعلق لان
معناه جعل الشي متعلقا بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان
يتعلق بجزءه الاول اعني الجعل لانه في الحال لكن لا مانع من
تعلقه بجزئه الثاني اعني المتعلق **قوله** لانه مفروض الحصول
في الاستقبال فيمتنع ثبوته فيه بحث لان بعض الاسمية يدل علي
التجدد لا الثبوت وهي التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح
به في اواخر هذا الباب فالتعليل قاصر عن المراد **قوله**
لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا لان فرض الصدق
اي التحقق في الاستقبال لا يتصور في الانشا ولقائل ان يقول
لم يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لان اداة الشرط
اخرجته عن كونه كاملا وهو خلاف المذهب المهم الا ان يقال
باعتبار الاصل وما كان عليه لذا قاله الحصاري **قوله** ان جعلت
كلتاهما او احديهما اسمية ظاهرة تقتضي جواز كون الشرط جملة

جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرح المفتاح م
فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك
في شرح التسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم
يجز لان ويمكن ان يكون المراد باحدهما هو الجزاء بخصوصه قوله

لبعضهم

فاعتد لاكرامي اياك امس هو بصيغة الامر على ما جوزه الشار ح
من جواز كون الخبر طلبيا بلا تاويل واما على ما اختاره الفاضل
المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرح المفتاح
من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم متعلقا
بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة
جزاء الى تاويل بالخبرية تحبني الا على ما ذهب اليه السكاكي من كون
الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله فيكون طلب الاعتداد
الخ بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظاهر والا
فلا تعليق حقيقة على اصل السكاكي فلا مخالفة بين كلامي الشريف
كما ظن قوله وتاويل الجزاء الطلبي اه وجه ذكر هذا الكلام في
هذا الموضع ان المناسب ذكره بعد قوله ويجب ان تتنبه الخ
انه لما ذكر ها هنا جواز مخالفته الظاهر لنكتة اشار الى رد
من جعل وقوع الطلبي جزاء من هذا القبيل وفيه بحث لان ما ذكره
ها هنا مخالف لما ذكره في شرح الكشاف في سياق تفسير قوله تعالى
فتلقى ادم من ربه كلمات من ان وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط
محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام قوله كما في قول
ابي العلاء المعري ومنها وطني الخ البيت من قصيدة مطلعها
معاني اللوامي تخصك اليوم الطلال ٥ وفي النوم مغنى عن خيالك احلال ٥
وبعد البيت المذكور في الشرح ٥ فان استطع في الحشر اتيك زائرا ٥
وهيهات لي يوم القيامة اشغال ٥ قوله فليبنع دال على الجزاء والظاهر
محذوف اي لم يبق حاليا واشتقاقه من نع الشي بالضم كعلم ابصار
لينا

لينا والبال القلب قوله اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى
اظهار الرغبة في حقه تعالى مجاز يحسن لان معناه اي اظهار الرضي
وقيل المراد اظهار كون الشي مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار
الرغبة القايمة بالمتكلم قوله اولا لا نسلم ان التعليق الخ حمد
عدم الاقتضا بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر منها التغير
من حال فوقك ان ضربت هو الربط في جانبي الوجود والعدم قوله
اولان الاية نزلت الخ وحاصله ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة
في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا تكون الاية هنا من ابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال عن الاية
الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان العبرة بعموم اللفظ لا
بخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلت
العموم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يخصص
بخصوص السبب وهو المراد مما تقرر في الاصول نعم لم يثبت
مفهوم المخالفة لظهور فايدة اخرى للشرط على ان الشارح شافعي
يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه سؤال فتامل قوله او للتعريض
قيل في سلوك الفايدة التعريض فايدتان الاولى هي ان من هو
اعلى مرتبة عند الله تعالى اعني النبي عم اذا كان الاشراك محبطا لعمله ٥
فما حال غيره والثانية اذلال المشركين حيث لا يجعلون في مرتبة الخطاب ٥
واعترض على الفايدة المرتبة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة
محمد عم ومن الذين قبله والجواب ان الفايدة بنبوة غير محمد عليه السلام
من الذين من قبله قوله فالخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم قيل عليه
سوق الاية يدل على عموم الخطاب لان الموحى اليه عليه السلام والى
الذين من قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت ليحبطن عملك
فالظاهر ان كون الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان افراد
الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب له عليه السلام ولكن ان

تقول ان الموحى الى الرنى من قبله هذا الكلام لكن بعبارة تلين
بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن
عملكم والله اعلم **قوله** بان ينسب الفعل الجاحد والمراد غيره لابد
ان يكون تلك النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فنحو لكن جاءني
زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في شي **قوله** ولا يخفى انه لا معنى
للتعريض لمن لم يصدر منهم الاشتراك وبما زعمه الخلخالي من ان
التعريض عام لمن صدر منهم الاشتراك في الماضي وغيره وذا يحصل
بصيغة المضارع اعني لئن تشرك ووجها لرد من لم يصدر منهم
الاشتراك لم يستحقوا التعريض فلا وجه للتعميم ولا طائل تحته
قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض
في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ
الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع لانه
لا يقع ممن اسند اليه طلب له وجه وتناسب ان يكون هو التعريض
بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه
للمفتاح فان قلت ان نكتة الجزم بوقوع نقيض الشرط هاهنا وان
كان باعثا لطلب النكته ان تدخل على المشكوك كما سبق والاشتراك
الانبيا مجزوم للاوقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكته **قلت**
الجزم بوقوع نقيض الشرط كما سبق الشرط هاهنا وان كان باعثا
بطلب النكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح نكتة له
وانما يصلح لو كان الاشتراك بالنسبة الى المعرض له مشكوكا لوقوع
وليس كذلك لما تحققته من ان التعريض بمن صدر منهم الاشتراك
فتامل **قوله** من الخفا والضعف اي عند المصنف اما الخفا فظاهر
واما الضعف لما توهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع
وقد عرفت انه فاسد عند الشارح واما لما ذكره المولى في من ان
اللام الموطية توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب

لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف
الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا وهنا
ايضا مرفوع بما ذكر مرارا من ان لا تنافي بين المقتضيات لجواز تعدد
علة انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط
تقوا التعريض **قوله** على وجه يعين قيل هذا اشارة الى انه
يتدرج في يعين على وجه لان الوجه الاول يعين بترك التصريح والوجه
المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك التصريح بنسبته اليهم فتامل
قوله ويسمى ايضا الاستدراج يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه
على تدريج **قوله** اي تمنوا تمنوا ان ترتد واعن دينكم اشارة الى ان
لو هاهنا حرف مصدر تجعل ما بعدها في تاويل المصدر بمنزلة ان الا
انها لا تنصب واكثر وقوعها بعد ود او يود واكثر النحاة لا يثبتونها
فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في قوله
تعالى تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده
مقدر تقديره يود لو ثبت ان بينه وبينها **قوله** وبانهما
وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه في
شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين حيث قال هناك بعد تقرير
كلام المفتاح وهذا حاصل ما قاله في الكشاف ويمكن ان يقال
الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين بالنظر الى التقريرين
فانه لو قيل مودي ما في الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم
كفر المومنين سابق على ما سواه من اظهار العداوة وبسط الايدي
وغيرها سبقا زمانيا ومودي ما في المفتاح ان لزوم ودادة كفرهم
للشرط المذكور اقوى واوضح فعبر عنه بلفظ الماضي الدال على
التحقيق والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد
بالقبلية في تقرير الكشاف القبلية الرتبية يعني ان لزوم الو
المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبة ويكون قبلهما

كانا محدودين هذا لكن الاظهر هو التغاير قوله لانها واضحة اللزوم
بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل على تحقيق مضمونه لا على تحقق لزومه
لغيره فكيف يدل على اختيار الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله
على تقدير وقوع الشرط وهو معنى تحقق لزومه له قوله فانه يجوز له
انتفاؤهما لدى المصادقة الخ اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء شيء منهما
قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل
في خبر الله تعالى فالملازمتان واضحتا اللزوم والجواب ان الكلام في ترجيح
احد الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى العبارة فلا محذور قوله
اذا ملكت فاسجح الاسجاح بالجيم والحاء المهملة حسن العفو قوله
واما انتفاء ودادة كفرهم جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا
لجواز انتفاء الودادة المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى
الماضي قوله ليكون مجموع الجمل الثلاثة لازما واحدا لم يصح ما في
المفتاح لابتنائه على كون الخبر الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة
اذ لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة لم يكن
الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليه واليهما اما قوله لكون
مجموع الجمل الثلاث فبالنظر الى ان الجزئين الاخيرين اذا كانا لازمين
للاول كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد
ولا يكون كل منهما مستقلا والحاصل ان صحة كلام المفتاح مبتني
على اثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول
اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة الى بعض وغاية
ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العداوة
بلا واسطة لزوما ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما
ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظفر والعداوة
والبسط ويلزمه الودادة بواسطة البسط لكن لزوما قويا بمعنى
انه قطعي عند تحقق الظفر والعداوة والبسط فليتامل قوله

وان

182

وان كان من الضرب الاول لم يكف في تقييد ودادة الكفر الخ اشار
الفاضل المحشي الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثاني
ايضا لان تقييد ودادة الكفر بالشرط المتقدم خال عن الفائدة لانها
حاصلة بسطوا اليهم ايديهم او لم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتيب
الودادة للمصادفة بعد بسط الايدي والالسن اظهر لان بسط الايدي
والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيودون ح ارتدادهم الى
دينهم ليرتفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في
الخطابيات قوله لا يقال الاية نزلت الخ حاصله انه لا احتياج الى حمل
الاية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة قوله فرضا
في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط قوله فرضا نصب على المصدرية اي
حصولا فرضيا او الحالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج
في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق
المندرج في مفهومه لفظا لانه حاصل في الحال ولا وجه لجعله ظرفا لحصول
مضمون الجزاء لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون
الموقوف مقيدا ايضا دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط ومصدر
له والمراد من الشرط الثاني الجملة الشرطية المعلق بها لا التعليق
كالاول ولهذا اتى بالظاهر قوله فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث
وهو انه اشار في اول الاجوبة عن الاعتراض المورود على قوله تعالى
ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط
لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط في بعض البسط تا يبدا
له تمام معنى نفي ترتب انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط هاهنا اللهم الا ان
يحمل احد كلاميه على انه نقل لكلام القوم والاقرب ان يقال الربط وجودا
وعدما معتبر بمعنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فا
المراد بالتعليق المخصوص اعني التعليق بطريق الوفق قوله
مع وضوح فساد كل منهما اما فساد جعل المعلق نفي الجزاء والمعلق

عليه امتناع الشرط فلانه يلزم ح ان يتحقق الجزا في مثل لو جيتني
لا كرمتك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا
يتحقق الاكرام فيه على تقدير المجي وبالجملة اذ الصواب تعليق الممتنع
بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع على ما ذكره ولا يجوز جعل ما
مصدرية في الموضعين فيكون تعليق الامتناع بالامتناع لان ما المصدرية
حرف عند الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير
الى الحرف تشبيها بالاسم وقد ارجع اليها فيما نحن فيه ويثبت لقوله
من مجي مخاطبك **قوله** لان تعليق الحكم الخ المراد بالحكم ما يدل على النسبة
وهاهنا التعليق المذكور في عبارة المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول
عليه بما امتنع **قوله** هذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم
فحقيقته رجوع الاكرام الى علم العالم والى جعل المكرم بحسب الظاهر
ذاته بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع
وان كان بحسب الظاهر ذات الممتنع بسبب امتناعه **قوله**
فعنده هي لتعلق الامتناع بالامتناع القطعي فيل لم يرد به كون
الامتنا عين طرفي الشرطية ولا ان المعتبر في طرفيها الامتناع بل
اراد ان لو لافادة التعليق اي الربط جزما بين الامتناعين وهذا
صادق على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزا لامتناع الشرط التعليق
القطعي الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض الفاضل المحشي وهذا وان
كان تعسفا اذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحا الا ان بعض الشر
اهون من بعض وانت خبير بان قول المحشي فالاولى اشارة احتمال التوجيه
قوله والمال واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي
صحة قولك لو وجد الجدار وجد البيت ضرورة امتناع وجود البيت
مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير تعليق الثبوت
بالثبوت مع القطع بالانتفا فكيف يصح وحدة المال قلت التعليق
في عبارة السكاكي بمعنى الربط وجودا وعدما فلا يصح عنده المثال
المذكور

المذكور قطعا فتامل قوله والسبب قد يكون اعم من المسبب
هكذا وقعت الرواية في اكثر النسخ وهذا وان امكن ان يصح بان
يكون المراد بالعموم كثرة الافراد لكن المذكور في نسخ شرح الرضي
نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد يكون اعم من السبب وهو
الظاهر فتامل **قوله** اما الاول فلان الشرط عندهم اعم ان
يكون سببا الجواب انه لا حاجة للشيخ ابن الحاجب في اتمام اعتراضه
على الجمهور على دعوى انحصار الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط
قد يكون سببا للجزا واعم والسبب الاعم لا يترتب على انتفائه انتفا
المسبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور
صادقة فمراده ان الاول سبب في بعض الصور والمناقشة
في ظاهر العبارة ليس من داب المحققين **قوله** وانتفاؤه اللازم يوجب
انتفا الملزوم من غير عكس اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله
النحاة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه
حتى يلزم عليهم الاعتراض بان انتفا الملزوم لا يستلزم انتفا
اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو
دال بحسب عرف اللغة على انه لم يقم زيد لم يقم عمرو ولان الاصل
فيما علق على شي ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز
القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح
ان تقصروا من الصلاة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جيتني اكرمتك
فقد دلت لو على ان المجي مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه
ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا ان كان هذا
انسانا كان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انسانا
لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال المذكور ونظايره واردة على
قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة **قوله** هي لانتفا مضمون
الشرط النقض بقولك لو كان هذا انسانا كان حيوانا بحاله اذ ليس

انتفا الحيوانيه في الواقع لانتفا الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا
لا يتم في صورة كون الشرط معلولا والجزا علة لو اضا العالم لطلعت
الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول باخري
نحو لو اضا الدار لطلعت الشمس فان قاعدة عدم العلة المعينة ليست
علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الي ما اشرنا اليه من امثال هذه الاسئلة
واردة علي قاعدة ارباب المعقول **قوله** ولو دامت الدولات
كانوا كغيرهم البيت من قصيدة مطلعها

لقد ان يثني الجرح لجام ۝ وان يملك الصعب الابي زمام
ابوعدنا بالروم ناس وانما ۝ هم النبت والبيض الرقاق سوام

قوله كغيرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكره
صدر الافاضل ومعني البيت يحتمل ان يكون ان تكون لو دامت
الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول والاقرب ان معناه
لو دامت الدولات الذين يرغبون عن طاعة الممدوح لكانوا
منخرطين في سلك رعيته لكن لما لم يبعد دوامها عصره فاستاطهم
قوله للدلالة ان العلم بانتفا الثاني علة للعلم بانتفا الاول
سوق الكلام يقتضي ان يقول او علي ان العلم بوجود الثاني علة للعلم
بالانتفا الاول لان ستثنا نقيض الثاني كما ينتج نقيض المقدم
كذلك استثنا عين المقدم ينتج عين الثاني وانما لم يتعرض لهذا
لان الغرض تعيين العلة والمعلول في صورة الانتفا فانه المتنازع فيه
علي ما سبق **قوله** لكن قد يستعمل علي قاعدتهم لا وجه لحمل الايه علي مقتضي
اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبه
الي اهل اللغة فيه لا محذور في حمل الايه علي هذا اذ لا نعبر في وقوع
الاستعمالات المجازيه بالنسبة الي اهل اللغة في القران وقد يقال
تخصيص المعني الثاني بارباب المعقول لكون اصطلاحهم مقصورا
عليه لا ينفي كونه معني او عند من عداهم وح لا ينافي حمل الايه

علي

علي وضع اهل اللغة حقيقة ايضا **قوله** وكم من غايب قولا صحيحا
ضد ربيت عجوز وافته من الفهم السقيم الظاهر ان كم خبريه
ويحتمل الاستفهامية وقولا مفعول لغايب لاعتماده علي حرف
الجر عند الامام المرزوقي وعلي الموصوف المقدر عند جميع جمهور
النحاة وقد سبق تفصيل متعلق بهذا المقام في اوايل احوال
المسند فليتذكر **قوله** في نحو قوله عليه الصلاة والسلام ووقع
في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك في الحديث وظاهر
انه عن النبي صلي الله عليه وسلم وقال القاضي بها الدين السبكي في
شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شي من كتب الحديث لا مرفوعا
ولا موقوفا لا عن النبي صلي الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة التفحص
وقال الدماميني سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه
بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم ذكر الحليه لابي نعيم مرفوعا عن
طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلي الله عليه وسلم يقول
ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه
قوله ما نفدت كلمات الله اي كلمات العلم والحكمة والمراد معلومات
الله وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري قوله لان
العرض مدح صهيب ولان ترتب العصيان علي الخوف غير معقول
انما المعقول عدم ترتب العصيان عليه **قوله** فوجوده عند
عدم هذا الشرط بالطريق الاولي وقد يستعمل لو لتقدير الجواب
علي كل حال من غير تعرض للاولوية نحو ولو ردوا لعادوا لما نهوا
عنه هذا وامثاله يعرف ثبوته بعلة اخري مستمرة علي التقديرين
والمقصود نحو لولا في هذا تحقيق ثبوت الثاني واما الاستناع في
الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس بمقصود **قوله** وقد تستعمل
لهذا المعني لولا ايضا الخ نحو لولا اكرامك الخ فان قلت ظاهر لولا
قوله عليه الصلاة والسلام لولا ان اشق علي امتي لامرتهم بالسواك عند

عند كل صلاة لتلبس بهذا المعنى ولا مجيئا المذكور من قبل في قول
على لمطلك عما عيد نبط امتناع الثاني بوجود الاول والا لانعكس
معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر فما معناها قلت التقدير
لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع
الثاني بوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما قيل في قوله تعالى
لولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك
لان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم لوجود
الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل الله عليكم ورحمته
لاضلوك ان هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال فافهم **قوله**
ولنا كلها ثالث دخل في لزوم الخ يعني ان الارتباط بالشرط وان كان
له دخل في لزوم الجزاء له لكن لا يلزم ان يكون ملاحظا للعقل عند
الجزاء حال الحكم بلزومه للشرط **قوله** هو نفي الاكرام الخ فيه بحث
لان المراد بنفي الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لو دخلت
الدار لا دعوك ممن قد دعا في عمره ومن البين انه ليس كذلك وان كان
الاكرام المخصوص بعدم تم الكلام لان نوع الاكرام منحصر في شخص
مخصوص مرتبط بالمجي ولا يلزم التكرار لان مراد القائل بالاكرام
المخصوص الذي يلزمه الارتباط ولو عبر عنه بالمرتبة ولا يلزم من
التعبير به ارتباط لان التعبير يجوز ان يكون لجهات اخرى مثل
الكونه اليوم ونحوه فتامل **قوله** وزعم ابن الحاجب الخ التفرقة
المذكورة على تقدير صحة مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني والا فالمثبت
معنى ضمنا والمنفي منفيت ضمنا فتامل **قوله** بخلاف النفي فانه
يفيد العموم فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكلي لا نفي الكل فلا يفيد
العموم فتقدير قوله فينا قض **قوله** اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفا
عدم العصيان لعمومه لكان العصيان ثابتا على كل تقدير
وقرينه المدح تدل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم

من القرينه

من القرينه المعنى الذي فهم من ظاهر جواب لو **قوله** وان لم يعتبر
بل اجري على اطلاقه الخ قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط
الاطلاق لجواز ان يختص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا تضر لانه يمكن
ان يقرر هكذا ان اعتبر الخصوص في المثبت فليعتبر في المنفي وقد
يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان
المطلق في المثبت انما يتحقق في ضمن فرد فبالحقيقة هو الجزاء فانتفاء
انتفا فرد لا ينافي ثبوت فرد واما المنفي فالجزاء فيه عدم شي
وعدم الشي من حيث عدم مضاف لشي مخصوص في محل مخصوص في زمان
مخصوص لا يتعدد افراد وهذا كلام حق لا يتجه عليه اعتراض
الشارح وانت خبير بان القول بعدم تعدد افراد النفي مما لا يلتفت فتامل
قوله فاستحالة **قوله** النتيجة ممنوعة اي استحالتها على تقدير
وقوع المقدم واما قوله والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر الى
استحالته في نفسه فلا تدافع بينهما **قوله** وهذا غلط الخ يمكن
ان يدعي ان لفظ هذا اشارة الى السؤال السابق لا الى الجواب فهذا
تغليط للسؤال وتقويه للجواب لم لا يريد لا يريد تشنيع الفاضل
المحشي وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد النظر الى سياق الكلام
لكن التزامه اهون من التزام فساده **قوله** وارد على قاعدة اللغة
ويجوز ان يستعمل على طريقه قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا اشارة الى انه لا خير فيهم بل اشرار **قوله** كلاما اخر
على طريقه لو لم يخف الله لم يعصه اعترض عليه بان المراد
من المراد من الاسماع ان كان المراد مطلقه يشترك الكافر
والمومن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان سماع
اجابة لا يتصور التولي على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم
يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقة فيجوز ان
يوجد المتولي في الجماعة المذكورة اعني بني عبد الدار بن قصي

عنادا ومكابرة **قوله** واقول يجوز ان يكون المتولي رد بان
انتفا المتولي لانتفا نسبه لا مدخل له في دفعهم بل المفيد له كونا سماعهم
سببا لتوليهم كما ان القيد له في قولك لا خير في فلان لو كان به قوة
لقتل المسلمين لا انتفاوه لانتفا بها وحمل كلام الحكيم تعالى وتقدس
على معنى لا يكون لبعض مشتمله الذي هو المتبادر لكونه مطمح
النظر لو دخل فيما سبق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد
لا يبلغ الانكار على من يسوق الكلام للانكار عليهم لا يستلزمه من له دربة
في صناعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الناصل المحشي ويمكن ان
يجاب بان بيان كون سبب انتفا التولي عدم الاسماع له مدخل
في الذم باعتبار دلالته على ان عدم توليهم ليس من صلاحهم في
الدرجة القصوى من الفساد بحيث لو سمعوا لتولوا وانما لم
يتولوا لعدم سماعهم فليتأمل **قوله** يعني لو جعلنا الرسول
ملكا لكان في صورة والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس
الى الجنس اميل وان البشر لا يطيق روية الملك وذكر الامام
في تفسيره الكبير من جملة وجوه الحكمة ان النبوة فضل من الله
تعالى فيخص بها من يشا سوا كان بشرا او ملكا وفيه بحث ظاهر
اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكره وقد يوجه بان هذا الحصول
الذي قدر كونه نبيا لما اشتمل على جهة التي به صورة والملائكة
حقيقة لانه تبدل منته لم يبعد ان يكون ذلك دليلا على ان النبوة
فضل من الله تعالى يخص به من يشا من عباده سوا كان بشرا او
ملكا وفيه بحث قدر كونه نبيا لما اشتمل على جهة التي به
صورة والملائكة حقيقة ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا
او بشرا كهذا المصور ايضا فانه بشر الآن ولا يخفى انه تعسف
وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقرون طاعة
البشر وربما لا يعذرونهم في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث
ظاهر

ظاهر لانه انما يتم اذا تبدل حقيقة الملك المقدر نزوله بحقيقة
البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقائق خلاف ما يفهم من كتب
التفاسير فان المفهوم منها تبدل صورته بصورة البشر لا حقيقته
بحقيقته فليتأمل **قوله** ويحتمل ان يكون لا يخفى على المصنف
ان سياق الاية لا يلائم هذا المعنى كقوله اطلبوا العلم ولو بالصين
لا يخفى ان الظاهر من قول المصنف فيلزم عدم الثبوت والمضي
في جملتيها لزومهما في استعمالها على قاعدة اللغة وهي انتفا
جزئيها لانه المذكور في المتن وهذه الامثلة التي ذكرها الشارح
لاستعمالها في الاستقبال على سبيل الندرة واردة على استعمال
اخر فظاهر انها يناسب المقام وكان ان اراد ايرادها الى
ان جميع الاستعمالات السابقة في الماضي **قوله** فيما مضى وقتا
فوقتا اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع
موقع الماضي افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا الى ان الانتفا
ملاحظ بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة توجد في العرف
وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاوها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت
في ان الاستمرار مستفاد منه تجددي لا ثبوتي **قوله** بدليل
قوله في كثير من الامر هذا كلام صاحب الكشاف لا يقال المفهوم من
هذا القيد ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله
فكيف يستدل به على ان مرادهم انه كلما عن لهم راي في امر كان
معمولا عليه لانا نقول المفهوم من الاية الكريمة انتفا الاطاعة
في كثير من الامر كيلا يقعوا في الهلاك واذ ليس في الاية تعيين ذلك
الكثير فلو لم يكن مرادهم الاطاعة في الجميع لم تكن الاية رد لان
السلب الجزئي لا ينافي الايجاب الجزئي فليتأمل **قوله** وتجدده
وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي
يقصده الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشي الفته

ولا تحب مفارقته **قوله** فهذا مخالف لما في المفتاح تبيل ما ذكره صاحب
المفتاح غير موجه بحسب المعنى ايضا فلا ضير في مخالفته وذكر
لان امتناع عنهم ليس باستمرار امتناعه عليه السلام عن طاعتهم
حتى لو لم يستمر بل اطاعهم في بعض امورهم لوقعوا في العنت ولما
وقوعهم فيه اذا استمر النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبون
كما في ارادتهم فيمتنع الوقوع لامتناعه الاستمرار وانت خبير
بان انتفا الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح في انتفايه باستمرار
الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتامل **قوله** على ابلغ وجه
واكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا موكدا ففيه
تاكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمومنين على نفي الاستمرار والثبوت
لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان بل حدوثه **قوله**
وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا لا يخفى ان الاولى ان يقدر
الجزا مستقبلا مناسبا للشرط اي لترى والنكتة التنزيل و
الاستحضار المذكوران **قوله** لانه كلام من لا خلاف في اخباره
الخ يعني ان في العدول الى المضارع تنبيها على ان لفظ المستقبل
الصادر عن من لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق
معناه وايضا لما كانت ايضا تلك الامور ماضية نا ويلا مستقبلة
تحقيقا روعي الجانبان معا فاتي بلو وصيغة المضارع **قوله**
وان جعل الخطاب للنبي عليه الصلاة والسلام ولو للتمني فلا
استشهاد عرض الشارح نفي الاستشهاد اذا جعل لو للتمني ولا
مدخل في ذلك لخصوص الخطاب بل انما تعرض له بيانا
لما في الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند جعل لو
للتمني ها هنا للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم كانه
قال ليتك ترى والتمني للرسول عليه السلام كما كان في الترجي
له في لعلهم يهتدون لانه تجرع منهم الغصص فجعل الله

له

له تمني ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة لتشتد بهم ثم الحق
ان الاية تمثيل الاستشهاد فان احتمال كون لو للتمني لا يدفع
الاستشهاد فتامل **قوله** بمعرب المكفوفة بما ذهب
البصريون الى انها حرف والكوفيون والاخفش الى انها اسم فقيل
مرفوع محلا بالابتدا ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب
اذ لا عامل لها لانها صارت دعة النفي والنفي لا يعمل فيه عامل
قوله في احد قولي البصريين والقول الاخر لهم ما ذكره ابو علي
في الايضاح او ما ذكر بقوله واما جعل ما نكرة الخ **قوله** فلا يخفى
ما فيه من التعسف وتبري النظم اما الاول فلان فيه تقديرا
بلا ضرورة داعية اليه واما الثاني فلفوات حسن ارتباط قوله
لو كانوا مسلمين بما قبله كما لا يخفى **قوله** ويجوز ان يكون مستعارا
للتكثير فتلك الودادة المستفادة من رب التوجيه المذكور اولا
بالنسبة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة
المستفادة في هذا التوجيه كثرة الودادة ~~نظرا الى~~ غلبته في نفسها
فلكل وجه ولا تنافي بينهما هذا وفي ايقارب على التعليل
التوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهي الايما الى ان مقتضى العقل
ان يحترز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبته ووبال وان كان نادرا
فكانه ادعى انه يكفي في مقام الردع من الكفر والتحريض على الاسلام
ان الكفار يتمنون في القيامة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لله
وامره تعالى عز وجل وكل حين عاينوا فوايد الاسلام
من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر من الدخول في دركات
الجحيم **قوله** كما في قالوا فتثير سحابا يحتمل والله اعلم ان يكون
التعبير بالمضارع ليكون اثارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان
ارسال الرياح وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار
اليه الفاضل المحشي في بحث الفصل والوصل **قوله** الى جعل الجملة

رة

م

الثانية اسمية كقوله تعالي ولو انهم امنوا الاية مبني علي ان الجملة
الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلاطباق محققي النحاة
علي انه لا يكون الا فعلية معني فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه
او لفظا ايضا واما معني فلان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم
واتقائهم ولا تنتفي بانتفائهما فالجملة اذا لم تجعل لو للتمني ان
الجواب محذوف وهو لاثيبوا ثم ابتدا الجملة الاسمية علي انها
جواب القسم مقدر قوله دلالة علي ثبات المثوبة واستقرارها
ففيه بحث لان الاسمية انما تدل علي ثبات مدلولها وهو كون
المثوبة خيرا لا علي ثبات المثوبة وما ذكر انما يتم لو قيل المثوبة
لهم وقد يتكلف ويقال الاصل في الاية الكريمة لاثيبوا
المثوبة فالجواب ما صوبه تقديرا ثم عدل الي مثوبة لهم
للدلالة علي ثبات المثوبة لهم واستقرارها علي تقدير الايمان
والتقوي ثم الي مثوبة من عند الله خير تحسرهم علي حرمانهم
الخير واكثر غبنا لمن سواهم في الايمان والتقوي الا انهما
فاندفع الاعتراضات الثلاث قوله لانه ظاهر علة لعدم
التعرض لما ذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضي الي المضارع
في الجزا فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام البلغا او للاكتفا
بافهام نكتته مما ذكر في جانب الشرط قوله واما الجملة الاولي فلا
تقع الا فعلية واما قول المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه
من الضعف ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان
يقال ولو القي قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل
دل عليه المعني اي ولو حصل قلم او ولو لوبس قلم وقد يروي
قلما بالنصب فالامر ظاهر لان التقدير ولو لابست قلما
هذا وقال الرضي ان شرط لو جا جملة اسمية في الضرورة قالوا
قال لو بغير الما حلقي شرق واعلم ان تقدير الفعل في نحو قوله

تعالي

تعالي ولو انهم امنوا واتقوا اي ولو تحقق انهم امنوا لوجهين احدهما
ما ذكره الشارح من باب الجملة الاولي لا تقع الا فعلية والثاني ان الشرط
جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد قوله
فلا اراده عدم الحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعقيب
المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد في قولك هو
البطل المحامي مع وجود تعريف المسند ومثله رايت بكاك الحسن
الجميلا علي ما سياتي فالاولي ان يراد قيد يخرج امثاله قوله
نحو ما زيد وسيا اي هو ملحق بالمعدومات فليس شيا حقيرا فضلا
عن التعظيم قوله يكون مزاجها عسل وما المصراع لحسان بن ثابت
رحمه الله من قصيدة يمدح بها النبي صلي الله عليه وسلم ويهجو ابا
سفيان صدره كان سبيئة من بيت راس ويروي كان سلافة وبيت
راس قرية ببني عزة ورمله اشتهرت بجودة الخمور قال
انها حول الشافعي رحمه الله والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة
للشرب واما المحمولة من بلد الي بلد فهي سبية بالياء لا غير علي ما صرح
به الجوهري وتبعه الشارح في شرح المفتاح ووقع في الشارحين ان
الجوهري وهم في ذلك هذا والرواية في البيت بالهمزة والسلافة و
السلاف ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر ويسمي الخمر سلافة وسلافا
وقد يروي البيت برفع المزاج ونصب العسل علي الاصل فارتفاع
ما بتقدير يوجد ما يروي برفعهن علي اضمار الشان واما قول
ابن السيد ان كان زائدة لحنا اذ لا يراد بلفظ المضارع لقياس
ولا ضرورة تدعوا اليه ذكره هنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور
علي انيابها او طعم غض من التفاح يصيره اجتنا نشبه ريقها بخمر
مزجت بعسل وما او بطعم تفاح طري كسره اجتناؤه من الشجر بكمال
نضجه ولطافته قوله لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة في تقديم
استفهام فقد سبق مثالي في اواخر الباب الاول في بحث القلب تفصيل

يتعلق بهذا المقام فليتذكر قوله لاستلزام الحكم عن الشي العلم
به فان قلت الحكم علي الشي كما يستلزم العلم بالمحكوم عليه يستلزم
العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا
معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل وجوب
تعريف المسند اليه بل اصالته وربما انه بنا علي وجوب العلم
به وكون المعارف بالمعلومية اقرب وبملاحظه اصالته
التنكير في جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيسهما
يثبت ما ادعي علي زعمه ثم الدليل المذكور علي اصالة تعريف
المسند اليه في جانب المسند معارض بما هو اقوي منه وهو
لزوم انتفا الفايدة في الاخبار بالمعرفة علي زعمه فلا ورود لما
ذكر قوله الثاني ان يحكم من الاحكام التي الخ فعلي الظاهر انه
يريد العلم بالحكم علي وجه انه حكم له لان علم ذات الحكم لا يستلزم
الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم التحكم علي ما له الحكم بالفعل
اي بتصميمه الي انه اكتفي بالجواز لكفايته في المقصود بقي ها هنا
ابحاث الاول انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كونه الفاعل
معرفة ايضا الثاني انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان
لان الحكم يستدعي العلم بالطرفين علي السوية ولا يتاتي الاعتذار
المذكور ها هنا كما لا يخفي الثالث انه يستلزم وجوب تعريف
المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه لو صح لكفي ان يقال
المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا
حاجة الي توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر به الخامس انه
اذا حمل الجواز علي عدم الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من
الغير يندفع ما يرد علي ان قوله جواز الحكم الخ قوله فبي الفعل
ايضا شيوع لان قولك جاني زيد الخ اجيب بان المحتمل للكون
علي حالة الركوب وغيره انما هو المجي المستفاد من جاني وهو اسم

لاجاني

لا جاني وكذا المحتمل في طاب لان يكون من جهة النفس او غيره انما
هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشيوع في
الحقيقة الا لاسم ولا يكون التعليل وهما وفيه نظر لان التقييد
للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح
تقييده باعتبار جز معناه كذلك يصح تخصيصه بمعني نقص
الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليفهم قوله
نحو قولك بالخزاشاره الخ لا يخفي ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة
لوجوده مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان بل لا بد من عدم
اشتمال المحكوم عليه علي المحكوم به وان اريد الا خربة جزا وكلا
لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير
في المفهوم بشرط الافادة وبشرط الصحة الاتحاد
الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد علي قوله
ليكون الكلام مفيدا النقض بقولك الحجر حجر لا يكون لك
الافادة بعد الصحة قوله انا ابو النجم وشعري شعري تمامه
لله دري ما احسن صدري تنام عيني وفوادي يسري مع العفاريت
بارض قفري نقل عن الشارح ان انا باشباع فتحة النون ليكون
مصراعا واحسن من الاحسان والعفاريت جمع عفريت وهو
الخبيث من الجن والمراد ها هنا الخيالات الفاسدة قوله قول
ابي فراس فان يكونوا برا من جنايته ابو فراس كنية الفرزدق
فالبرا اما بكسر البا علي انه جمع بري مثل كرام وكريم او بفتحها علي
انه مصدر في الاصل ولهذا لا يثني ولا يجمع او بضمها علي ابدال الضم
من الكسر كرجال ورباب علي ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير
سورة الممتحنة ثم لا يخفي انه يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو
البطل المحامي ومما ينبغي ان يعلم ان الجزا في البيت محذوف وعليته
قايمة مقامه والمعني فان يكونوا برا من جنايته في زعمكم فقد

كذ بثم لان من دخل الحابي هو الحاجب **قوله** لكن قوله بامر معلوم
الخ هذا النقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام في هذا الكتاب والايضاح
على هذا الاسلوب **قوله** فلفظ الكتاب ناظرا الى اصل الوضع
وما في الايضاح والتلخيص لكن بقي البحث في المخالفة بين
كلامي الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلافادة السامع اما
حكما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر اخر
معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال تفسير هذا
انه قد يكون للشي صفتان من صفات التعريف ورد الكلام
الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه
ولكن لا يعرف انه اخوه فيقول له زيد اخوك سوا عرف ان له اخا
ولم يعرف ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا فقد صرح اولا
بمعلومية الطرفين مطلقا سوا كان تعريف المسند بالاضافة
او بغيرها وحكم اخرا بان المسند اذا كان معرفا بالاضافة
لم يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه في انفسهما وان
امكن بما اشار اليه الشارح من ان الاول ناظر الى ما تقتضيه الاضافة
بحسب اصل وضعها والثاني ناظر الى ما طرا عليها في الاستعمال
لكن يرد عليه انه ذكر الكلام الثاني تفسيرا للاول فالتفسير لا يطابق
المفسر لما تحققت من ان المفسر يدل على ان الخبر في الصورة المذكورة
معلوم كذلك والتفسير يؤذن بخلافه على ان قول الشارح بلفظ
الكتاب ناظر الى اصل الوضع الخ مبني على ان المراد بالمعلوم المعهود
والمعهودية حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم
ان المضاف الى المعرفة كذا اللام والموصول سببه في الاقسام
فكلامه يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية
بل من الطارية بحسب الاستعمال وظاهر كلام القوم لا يساعده
فالصواب ان يصار الى ما ذكر الفاضل المحشي في وجه التلفيق وحاصله

ان المراد

ان المراد بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره والمراد من طرق التعريف
ما يعم الطريق الاصلي والعارضي بحسب الاستعمال **قوله**
صفتان من صفات التعريف الاضافة لادني ملابسة
اي صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان
مسمى بزيد وكون اخا لعمرو وكونه شاعرا البلد وامثالها **قوله**
وانهما كانا بحيث يجهل الخ اراد بيان نكتة التاخير على وجه
الاستقلال اهتماما والافبيان سبب تقديم احدهما المستفاد من
قوله فانهما كانا بحيث يعرف السامع الخ يتضمن بيان سبب تاخير
الاخر **قوله** فاذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين الى قوله ولا
يصح زيدا خوك عدم صحة زيد اخوك ليس لمجرد ان السامع عارف
بان له اخا وانه لم يعرفه على التعيين فيجب ان يقدم اللفظ الدال
عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سوا عرف
ان له اخا الخ كما نقله الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم في هذا
التصوير تعيين الاخ عند السامع وبهذا يقتضي موضوعية
ذلك ومحمولية ما به التعيين كزيد كما ان مراده في زيد اخوك
ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل
ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك في صورة معرفة
السامع وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا التقرير يسقط ما يقال
يفهم من قول المصنف في الايضاح سوا عرف ان له اخا انه يقال
زيد اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان
عرف ان له اخا في الجملة واردت تعيينه عندها قلت اخوك
زيد وهل هذا الا تناقض **قوله** وبهذا قيل في بيت السقط
جرض بجر الخ قيل امثاله من باب القلب وقيل لما جعل مبتدا قدم
على الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام **قوله** نحو تطولا تقوله
اولا اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب يدل على انه عرف

ان انسانا تادب فلا بد ان يقدم اللفظ الدال عليه ويقول النايب
زيد على ما تقتضيه القاعدة السابقة المقررة في اخوك زيد
والجواب عن طرف الزمخشري ان في تقييد الانسان بكون من اهل
بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن يعرفهم با
شخاصهم واعيانهم واسمايهم فقد استوى المسند والمسند
اليه في المثال المذكور اعني زيد النايب في المعلومية بطريق
من طرق التعريف وليس مقصود المستخبر الا العلم بالانتساب
فلك ان تسال ان اي شخص من تلك الاشخاص ثبتت له هذه
النوبة المعهودة وان تسال ان النايب المعهود هل هو زيد او عمرو
فلانه اعتبر هي في السوال المذكور اعني من هو مبتدا والضمير
الراجع الى النايب اعني هو خبرا له على ما هو المشهور وهو مذهب
سيبويه وجعل الجواب زيد النايب ليلايم المقصود والذي
هو ايراد النظير لقوله تعالى واولئك هم المفلحون قوله
على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل
اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام تكون
حاطة الاجزا كما تقول كل الرمان ماكول والمراد ها هنا الافراد
اي كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام تفيد الكلية فلا حاجة
الى الجمع بينهما والجواب انما تمنع كليته هذا الحكم كيف وقد قال
عز من قائل كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات
لا الاجزا وقال عليه السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه
ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام واريد الحكم على كل
فرد فهل يقال صرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد لها
وانما البيان الحقيقة حتى تكون تاسيسا كلا الامرين محتمل
بقي هاهنا ابحاث الاول انه على تقدير ابتنا القصر
على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان يراد قصر

الكتابة

الكتابة على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني
انا ذكر في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر في كل معرفة
بلام الجنس مع ان قوله والثاني قد يفيد جزئية الحكم الثالث
انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهية من حيث هي ولذا
لا تثنى ولا تجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظايرها
فينبغي ان يفيد حملها على موضوعاتها حصرها عليها ولم يقل به
احد ولك ان تجعل وجه النظر هذه الوجوه الرابع ما ذكره الشريف
ان المحمول في صورة كونه منكرا نحو زيد انسان لو كان صادقا
عليه الفرد وكان عين زيد لم يكن حمل ليس بطا هو لان تغاير
وصفي الموضوع والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن
فتامل قوله اما مخاضا واما عشارا المخاض الحوامل من النوق
ولا واحد لها من لفظها والعشارة بالكسر جمع عشرا وهي الناقة
التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم المخاض
ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع وبعد ما تضع ايضا قوله ليس معناه
انك الكامل في المحبوبية الى الفرق بين المعنيين المذكورين ان
في الاول ادعا حصر المحبوبية على المخاطب دون الثاني بل المتكلم
يسلم فيه ان المحبوبية موجودة في غير المخاطب لكن يدعي ان
تلك المحبات في جنب محبته كلا محبة وكم بين المعنيين لا يقال
ليس في المعنى الاول قصر جنس المحبة ايضا حيث صرح بان
المعنى الاول انك الكامل في المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية
المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به مآل المعنى في قصر الجنس
ادعا كما اشار اليه المصنف فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله
فيه هذا اسم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن ان يجعل من قبيل
ذو اللام العهد ينبغي ان تضاف المحبوبية امر ظاهر لا شك فيه
قوله كما في قولنا انت المظلوم لا يخفى جواز كون هذا المثال

من قبيل انت الشجاع لكن الشايع في الاستعمال والمعتبر عندهم هو ما
ذكره الشيخ **قوله** اذا قبح البكا على قبيل البيت اوله

الا يا صخر ان ابكيت عيني ۞ فقد اضحكتني دهرا طويلا
بكيتك في نسا معولات ۞ وكنت احق من ابدى العويلا
دفعت بك الجليل وانت حي ۞ فمن ذا يدفع الخطب الجليلا

اذا قبح البكا البيت **قوله** لان القصر وعدمه التقابل المحطوط تقابل
العدم والملكه اي عدم القصر عما من شانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره
ارتفاع النقيضين واعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف
مستدرك في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار
العموم لانه اذا وجب فيما من شانه ان يقصر كان وجوبه فيما قصر
بالفعل اولى بقي فيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون كليا كما
اذا قلت الحيوان ناطق فان ال فيه للعهد والمعهود بعض من
مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه شايبة الجنسية
لكن لام العهد عند ارباب الفن فيمكن القصر ان في هذا العهد **قوله**
ورد بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم قبل المنطلق بهذا
المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور
صار كالصفة في دلالته على المعنى قايم لغيره فالمبتدا هو الاسم
او معنا وبليه وهذا هو مراد القايل المذكور لامتناع كون المنطلق
ونحوه مبتدا او امتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق
ان النزاع لفظي **قوله** وانما المجهول عنده ايضا فيه بكونه صاحب
اسم زيد فيه بحث ان قد يعلم الانضاف بكونه صاحب هذا الاسم
فلا يحتاج الى التاويل ان المراد انضاف المنطلق قلت قد لا يعلم
من المنطلق المعهود بان يسمع ان شخصا ما في اهل بلده انطلق فا
شتبه عليه انه اي من الاعيان **قوله** لان الجزى الحقيقي لا يكون
محمولا البتة فيه بحث لان الحمل في غير ما يكون المحمول فيه امرا عدميا

مصر

مصر باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي بحيث
يصدق بهذا التعريف ينبغي ان يصح ولا شك ان التغاير والاتحاد
من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل اللهم
الا ان يقال ما ذكر خاصة اضافته للحمل فهو تفسير بالاعم لا بالمساوي
فان قلت لا شك ان المراد بالناطق ذاته لكونه موضوعا فيكون
حمل زيد عليه بلا تاويل حمل الشي على نفسه وهو ليس بمفيد قلت
لم لا يكفي التغاير باعتبار الوصف العنواني على ان عدم
الصحه غير عدم الافادة **قوله** والانشا ليس ثابتا في نفسه فلا يكون
ثابتا بغيره فيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي الثابت
في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار
الوارده على المستقبل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها لغيرها على معنى
اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد بعدم ثبوت الانشا في نفسه
انه حينيذ مع قطع النظر عن اللفظ ليس بثابت لانه ايجاد معنى
بلفظ يقارنه فلا يمكن ان يخبره بثبوته للمبتدا لانه يقتضي الثبوت
قبل الاخبار **قوله** لا ما يحتمل الصدق والكذب للاتفاق على ان
اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات
الجملة **قوله** انما هو في الخبر اي في الكلام الخبري والقضيه
الموجبه **قوله** الى ترى ان الظرف في نحو بين زيد واي
هنا ومتى القتال هذه الامثله ونظايرها مما النزاع فيه
اي مما الخبر فيه انشا لان الاستفهام في الحقيقه داخل على
النسبة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده
قوله وكذا في قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم انشا للدعا على
المخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم اياه وكذا نعم الرجل زيدا
انشا للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح وقد سبق منا في بحث وهو
حسبي ونعم الوكيل بحث اخر فليتذكر **قوله** وزيد كانه الاسد

ليس المراد التشبيه والا لاحتمل الصدق والكذب بل الشك مبالغه
في نجاعته او نقول المراد منه انشا التشبيه لا الاخبار عن شبهه اياه
فلا يحتملهما على هذا التقدير ايضا فليفهم قوله الوصف الذي يكون
بحال الخ البا اما زايدة والوصف مصدر والاول اولى لان الخبر ليس
بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى
قوله فاذا اجابعده الخ انما قال بعده لان الاصل ان يعبر به ويمكن
التقوير في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى قوله بضميره المعتد به يخرج عن
ظاهره مثل زيد ضرب ذلك الا ان يقال المراد الضمير وما يودي مواده قوله
فعلى هذا يختص التقوي الخ سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى
ما ذكره صاحب المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور في
التعليل بما يسند اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور فيه
هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ما ذكر ذلك التقييد كيف
وقول السكاكي في زيد عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت
ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل
التقوي محمول على اطلاقه فنقول في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه
ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع الضرب
على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع وتقوى الحكم وقس على
على ذلك نظايره وبالجملة انحصر السكاكي الضمير المذكور في التعليل
بما استند اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد
والتزم وجود التقوي في مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه انه
جعل المسند السببي قسيما لما يراد به التقوي فافهم قوله
وهو ان الاسم لا يوتى به معرى الى اخره لا يخفى ان الحكم بعد التوطية
والتقدمة لعم مثل ان زيدا قايم وما زيد بقايم وكان زيد
قايما وامثالها ولعل غرض الشيخ ليس يحصر في المجرد عن العوامل
اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التقوي عنده في الدار زيد قوله قلت

هو داخل

هو داخل في التقوي الخ فيه بحث اما اولا فلان اللام في قوله للتقوي
للغرض كما يرشدك اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق
ان لا قصد التقوي في صورة التخصيص اللهم الا ان يقال بالقصد التبعي
وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوي في جمل
جاني عند المصنف كما صرح به الشارح في مباحث تقديم المسند اليه
وحمل ما سبق على المصنف سهو في نقل كلام الشيخ لا انه مذهب المصنف
نفسه يأباه سياق كلام الشارح كما لا يخفى على المصنف قوله وبعد
تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو
المطلق والموكد هو العرفان المضاف الى المتكلم او غيره
قوله لما مر اي قصد الدوام والثبات في الاسمية والتجدد والحدوث
في الفعلية والاعتبارية المختلفة الحاصلة في الشرط قوله
لان الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لا
فتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا
ومحلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن
جهة التحقيق وليس في الاسم الا الثاني هذا واورد جماعة منهم ابن
مالك على ان من قدر الفعل نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت وقولك
اما في الدار لان اذا الفجائية لا يليها الفعل واما لا يقع فعل الا مقرونا
بحرف الشرط كوما ما ان كان من المغربي واجاب عنه ابن هشام
بان الفعل يقدر موخرا قوله ولانه قد ثبت تعلقها الضمير في
تعلقها راجع الى الظروف الملوحية لقرينة ذكر الظرف فيه وليتا
الذهن اليه كلفظ التعلق السابق ظاهرا ويرد على الدليل المذكور
ان الظرف الواقع صلة وقع موقعا لا يغني عنه المفرد بل اذا وقع
فيه مفرد يأول بالجملة والظرف المخبر به واقع موقعا للمفرد
بالاصالة واذا وقعت فيه جملة تؤل بالمفرد فلا يصح ان يعامل
احدهما معاملة الاخر قوله فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف

مقدور بالفعل لما اعترف بصحة المعنى على هذا التقدير فالبجعل ضمير
هي في عبارة المصنف راجعا الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية
بمساعدة المقام وليس في ذلك كبير تكلف لا بتركيب لتصحيح الكلام
وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة
بطريق الاستخدام قوله لا فيها غول في الصحاح غاله الشي واغتاله
اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها
ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع اخر
لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة الغول ان يغتال عقولهم
قوله اي بخلاف خمور الدنيا فيه بحث لان هذا مناقض لما صرح به
في بحث المساواة له ردا على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدا في ولكم في
القصاص حياة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدا المنكر
في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله
تعالى لا فيها غول معمولة بل سالبة لا يمكن ان يفرق بين المثالين
بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التاخير كما صرح به الشارح
في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم ليتخصص
المبتدا المنكر به ولا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد
صح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر
التاخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال القول بصدر
يصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم
وثبت ان في الاية تقديم ما حقه او المراد به النفي ايضا على
ما في مغني اللبيب لابن هشام فانظر التنوين في قول للتنويع
اذ ليس المراد القول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر
صح وقوعه مبتدا بلا تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه
التاخير مفيدا للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل
اذ تصحيح وقوع رجل مبتدا تقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه
كون

كون التنوين للتنويع والا فلا نسلم عدم افادته للحصر ابطا
قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل التخصيص عدم
افادة قوله تعالى ولكم في القصاص حياة اذ قد صرح ان التنوين
في حياة للتنويع فيندفع النظر الذي اورده في بحث المساواة قوله
فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل على العكس
يستدعي جعل التقديم لقصد المسند على المسند اليه والقانون
انه لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه سياق كلامه وصرح به
الفاضل المحشي ايضا فجواب مولانا يوسف المعين بناء على ان التقديم
لتخصيص قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت
نقل من الثقات قوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول قد
تبين فيما سبق ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي فهذا تذكير
لما سبق قوله من ان الاختصاص ها هنا ليس على معنى ان دينكم
الخ مبني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز
دين رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غيره من المؤمنين ودين المخاطبين
الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الشارح الى دفعه بان القصر اضافي
قوله بل على معنى ان المختص الظاهر ان العلامة لم يرد بالتخصيص
ها هنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل معنى قائم زيد
ان المختص به القيام دون القعود فان قائم زيد معناه قصر
زيد على القيام وما ذلك ذكره اذا احمل الاختصاص على معنى
القصر فقصر الاختصاص بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص
هو التعلق كما في قولهم الحلول هو الاختصاص الناعت
فمراده معنى قائم زيد ان الثابت له القيام دون القعود فعلى
هذا يندفع عن العلامة الخبر الثاني الذي ذكره الفاضل
المحشي فتامل قوله من ان الاختصاص ها هنا ليس على معنى
ان دينكم الخ مبني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور

ص

لنزم انه نعت له لا خبر اي توهما قويا لتقاصد الامرين في ذلك
استدعا المنكر في مقام الابتدا والوصف وصلاحيه الظرف له
فلا يرد جواز زيد القايم ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت
على ان المدعى التقديم فما حصل به دفع الباس فلا يرد جواز
ما ذكره لتحقق التباس المبتدا بالخبر على تقديم الخبر ثم كون
قوله لا منتهى لكبارها ثم لا يقدح بما ذكره لان احتمال الوصف
بعد وصف اخر يكفي لما ذكره ولو تقديم الظرف في البيت احتمال اخر
وهو الماهية لا تضر في التمثيل فافهم قوله لجواز ان يكون قايم
مبتدا ورجل بدل منه اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار ونحوه
ولا يجوز ان يكون رجلا فاعلا له لان الاعتماد شرط لعمل الرفع والنصب
عند محققي النحاة ولذا ذكر في اللب في تعريف المبتدا او مسند نعت
رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام او ما النافيه فليرجع الى شروحه
لا يقال قايم لا يصلح للابتدا لكونه نكرة مختصة والبدل ليس من
المخصصات لانا نقول بعد التنزل عما ذكره ابن الدهان يعتبر الخبر
مقدما نحو عندنا او في الدار قايم رجل او يجعل تنوين قايم على
الافراد والنوعيه فيحصل التخصيص كما في شر اهر ذا ناب على
انه قد جوز جمهور النحاة الابتدا بالنكره اذا كانت موصوفه
او خلفا من موصوف كما في قولهم ضعيف عاذ بقرمله اي رجل
ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قايم رجل
فتامل قوله فلا يجب التقديم كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده
الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة
نحو ما لعندي ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك انه لو اخر لاحتمل ان
يكون وصفا وانما لم يقدم في الاية الكريمة لان المعنى واي اجل
مسمى عنده تفخيما لشان الساعة وقد تضمن معنى الشرط المقتضي
للصدارة ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم
تكلف

قد تكلف في الجواب عن الايراد بان التخصيص بسبب تقديم
الحكم اي المحكوم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه
وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع ان حكمه بالخبر
على مخصص وليس المراد به ان المتكلم حكم اولا ثم عبر عن مخصص
ثم بتقديم الحكم عليه تخصيص المحكوم فتدبر قوله على تضمين شرق
معنى فعل متعد اوعلى كونه متعديا بنفسه على ما في الكتاب
وها هنا نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان اللفظ في صورة التضمين
مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه
بذكر ما هو من متعلقاته لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة
يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة بالعكس فان قلت اذا كان
المعنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور
فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور
بمعونه ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه قوله
وهو سهو اما الوجه السهو من التوجيه الاول فهو ان الغرض اضاءة
الدنيا بسبب هؤلا الثلاثه اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح
وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجهه
في الثاني فلان اشرق يجي متعديا بنفسه كما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى واشرقت الارض بنور ربها فلا تعذر بصحة المعنى
لاحتياج الى التضمين على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم ذوو
اشراق والدنيا مشرقة ببهجتهم وانعكاس اشعتهم سوا قصدوا
اشراقها ام لا وعلى هذا الوجه انهم متغلبون على اشراقها ام لا
وانارتها والاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح وقد يقال الاولى
ان يجعل ثلاثه مبتدا خبره محذوف اي لنا ثلاثه موصوفه بكذا
فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا
عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى

ان يكون الغرض الاصلي مدح الشاعر نفسه كما لا يخفي **قوله** بعثر عن خبط واشكال وذلك انه قال الي اخره افتر فلان ضاحكا اي ابدا اسنانه وكان تعريفه بعين لتضمنه معني الكشف هذا وقد بقي هاهنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعي السكاكي وانما الاشكال فيما تضمنه تفصيله فهذا الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد المصنف قول السكاكي بتمامه لا لعدم عده قصد افادة التجدد من مقتضيات تقديم المسند والاظهر ان ترك المصنف ذلك لظهوره فافهم **قوله** خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل المحشي اذا كان الاسناد في الدرجه الاولي فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخله فيه نقضا علي ما ذكره من القاعدة القائلة اذ الفعل يقدم البته علي ما اسند اليه في الدرجة الاولي وفيه بحث ظاهر وهو ان القاعدة ليست ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا ويقدم البته علي ما يسند اليه في الدرجة الاولي حتي اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجه الاولي علي الفعل كما في هذه الامثله لا يفيد تلك الجملة التجدد فتخرج الامثله بهذا القيد وقد يقال في توجيه كلام الشريف قول السكاكي ويقدم البته علي ما يسند اليه في الدرجة الاولي بيان لجعل المسند فعلا يعني اذا جعل المسند فعلا يقدم البته علي ما يسند اليه في الدرجه الاولي والحاصل ان ضابط كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا علي الاطلاق وقوله ويقدم البته علي ما يسند اليه في الدرجة الاولي بيان حاصل للمسند فعلا بقرينة قوله البته علي ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار علي كلام السيد رحمه الله وانت خبير بان عبارة السكاكي ليست نصا فيما ذكره حتي يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معني البته وجوب

تقديم

تقديم الفعل علي ما يسند اليه في الدرجة الاولي وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشريف هاهنا محل نظر وان اسناد السكاكي الاحتراز المذكور الي قوله في الدرجة الاولي من قبيل اسناد الشي الي الجزء الاخير من سببه وان كان وان كان المحترز به مجموع قوله ويقدم علي ما يسند اليه في الدرجة الاولي فتأمل **قوله** ولا طيف خيال بالنصب معطوف علي الضمير المنصوب في لم يروه وطيف الخيال مجيئه في النوم والمقصود ان المعترض لم ير موضوع السكاكي بعينه ولا بصورته الحاكية له **قوله** فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم القول بما ذكر وان مصرحا في كلام الشيخ الشارح الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلاثة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية تفيده **قوله** بل انما يكون ذلك اذا لم يكن ذلك الخبر جملة فعلية يريد ان الحكم الكلي انما يصدق اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكره اي بعدم كون الخبر جملة فعليه واما اذا كان كذلك فهي تفيد التجدد الا ان تنضم قرينة علي الثبوت كالعدول عن النصب فافهم **قوله** مما لا يخفي بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الي شي واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف خفا به مما لا يلتفت اليه حقيقة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الاخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد وبطريق القصر في المثالين المذكو **قوله** كالمجرور في قولنا ادخلت علي زيد فقام فان زيدا ليس بمسند اليه اصطلاحا لانعدام الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه **قوله** ليس الا بين المبتدا والخبر وبين الفاعل وعامله

ربك

وعامله واسنادجملة عرفت مثلا الى انا من الاول واسناد عرفت
الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرفت الى الضمير
المتصل المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين **قوله** لا يخلوا
عن اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على اولية اسناده الى
الضمير الخ **قوله** واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن زيد
عرفت حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال
ويقدم البتة على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجه
~~الاولى عن زيد عرفت حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول~~
لورد عليه نحو زيد عرفت فانه مفيد للتجدد مع انه خرج عن البيان
لا نعلم يقدم على اسند اليه وهو زيد بل انما قال في الدرجة الاولى علم
من هذا التقييد ان افادة التجدد انما تقتضي وجوب تقديم
المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه مطلقا وهو موجود في
نحو زيد عرفت **قوله** لان كل فعل مسند دايما واما الافعال المكنوفة
بما قبل فلما يكون فعله لم يلتفت اليها لانها قلما تكون **قوله**
واما ما يقال الخ يعني ان المصنف لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب
والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون جميع ما ذكر فيهما
يعني كل واحد واحد جاريا في كل واحد واحد مما يصدق عليه
انه غير هذا الباب الباب والدليل على ان مراد القايل
هذا انه مثل عدم جريان الجميع في غير البابين في قوله كالتعريف
في الحال والمعنى فانه التعريف يجري في غير المفعول به وهو
من غير هذين البابين فمراد هذا القايل ان يجري في كل واحد
واحد من غير هذين البابين فيرد عليه ما ذكرنا رح ....

الباب الرابع في احوال متعلقات الفعل

المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا اذ المراد بها معمولات
والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح

وسره

وسره ان التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف
وبالفتح هو العامل القوي **قوله** قد سبقت اشارة اجمالية يعني
في التنبيه السابق بقوله كثير مما ذكر غير مختص بهما الى اخر قوله واراد
بالاحوال بعضها بقرينة المقام وان كان الجمع المضاف ظاهرا في العموم
قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل الظاهر ان الظرف
معمول المضاف مقدر اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل
وادخل هاهنا كلمة مع على التابعين اعني المفعول والفاعل الذي
كل منهما قيد للفعل مريدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل في
هذا المعنى كما صرح به الشريف في حواشي الكشاف وان كان الشايع دخولها
على المتبوع ورعاية لامر خطابي وهو ان الكلام في متعلقات الفعل
من حيث هي مضافة اليه وحق المضاف اليه ان يقدم في الذكر
التفصيلي ثم جرى على الاستعمال الشايع دخولها على المتبوع **قوله**
والوجه هو الاول وان كان الثاني فيه رعاية امر لفظي مقتضى
لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولين من الضماير الاربعة الى شيء
واحد وكذا الثانيين ووجه الوجاهة التي احال به على التامل
ما فصله الفاضل المحشي عبر ان القايل ان يقول لا نسلم ان قوله
فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول لم لا يجوز ان يتعلق بالفعل
كما هو المناسب لقوله الفعل مع المفعول ويكون النفي متوجها الى
القيد اي اذا لم يذكر الفعل مع المفعول بل ذكر وحده والجواب
ان يرجح تعلقه بالمفعول بقول المصنف في الايضاح الذي هو
كالشرح لهذا الكتاب بعد قوله هناك حال الفعل مع المفعول كحاله
مع الفاعل واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدي اذا اسند
الى فاعله ولم يذكر له مفعول وبان خطع مطمح النظر والمقصود
بالبيان فيما نحن فيه عدم ذكر المفعول مع الفعل والتعلق
بالمفعول صريح فيه على ان فيما ذكره القايل مخالفة الاستعمال

التابع اعني دخوله مع عدم المتبوع في مواضع وبما ذكره الشارح والمحشي مخالفته في موضع واحد لنكتة خطابية كما نبهنا عليه **قوله** اي تلبس الفعل افادة تلبس الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اي تلبس الفعل بما ذكر وحده والمقصود واضح **قوله** ومن هذا يعلم الخ اي مما ذكر نقلا عن الايضاح من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وانه لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه في الايضاح بجهة التلبس بالمفعول هو الحجة في حمل المفعول في كلام المصنف نفسه على المفعول به قوله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل الخ هذا كلام ذكره المصنف في الايضاح وفيه جزازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له في ترتيب الجزاء المذكور اعني التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تامل **قوله** ويكون كلاما مع من اثبت له اعطا غير الدنانير كانه مبني على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفي الحكم عما عداه بالاتفاق لكنه تعسف مستغنى اعتباره في تقييد المفعول اذ لو اريد التخصيص لقيل الدنانير يعطي بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدنانير والغير به باعتبار ان الاعطا المثبت اعطا مجهول المتعلق فيكون مغايرا لاعطا تعين متعلقه بان الدنانير فيؤول المعنى الى ما اشار اليه الفاضل المحشي تامل **قوله** لا مع من نفى ان يوجد منه اعطا يدل على ان قوله هو يعطي كلام مع نفي الاعطا ان قلت فيكون ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت اسمية الجملة موكدة انه قلت فينبغي ان لا يجوز القا الاسمية الى خالي الذهن قلت قد سبق جوابه في الباب الاول **قوله** اما ان يجعل الفعل

كناية

كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بنا على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الادعا كاف فيها كما يجي تفصيله في البيان ان شا الله تعالى **قوله** المومن غر كريم الخ الغر بالكسر الذي يخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح الخا وكسرها هو الرجل الخداع الجريز تقول منه خبيث يا رجل تخب خبا لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذي هو بالكسر لا غير **قوله** لعلة ايهام ان القصد الخ افخام الايهام اما الى جواز وجود مرجح للحمل على البعض في الواقع وان تساوي الكل في تحقق الحقيقة فيصح الحمل عليها **قوله** افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله وفيه بحث من وجهين الاول ان الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثاني ان امر المقام الخطابي افادة مجرد التعميم في افراد الفعل ولا دخل له في افادة الجزء الاول وكل من الامرين هنين اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابي وما ذكره من كون الغرض كذلك فمن مستتبعات التركيب التي يفيدها وان لم يستقل منها وبهذا تبين سقوط الثاني ايضا فافهم **قوله** نصير هذا الفعل معرف بلام الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفي المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر القارنة عن الدلالة على الفردية ولو منكرا كرجعي وذكرى يمكن ان يحمل المقام الخطابي على الاستغراق لانه منزلة المعرف بلام الحقيقة وقد يقال الظاهر ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة المقام الخطابي من غير حاجة الى ضم التعريف **قوله** لا يقال ان افادة التعميم الى اخره قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد في صورة التنزيل نفس الحقيقة لكن لا من حيث

انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار
ليس اعتبار حقيقة الفعل في ضمن جميع افراده الذي اعتبر انتفاؤه
بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان تقصد الحقيقة في ضمن الافراد
وبين ان تقصد من حيث هي للتوسل بها الى ارادة التعميم كما انه
فان الثاني ابلغ قوله معتبرا في الغرض والمقصود فيه مراده
نفي دخوله في الغرض الاولي والمقصود من نفس الكلام وان
كان داخلا في المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض
الفاضل المحشي وانت خبير بان طي ما يرد عليه وفي اللازم
من الكلام مما لا يرتضيه اولوا الاحلام قوله لان ما ذكره من
الحصرين مما لم يشهد به نقل ولا عقل فقد نقل عن الشارح انه
قال اعلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل
فلان يعطي على ما زعم الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد حققناه
على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر بناء على التقديم فلا
يصح شرحا لكلام السكاكي على ما عرف من مذهبه انتهى كلامه واراد
بقوله واما الحصر بناء على التقديم الخ ان افادة التقديم للحصر
عند السكاكي انما هي اذا كان المقدم مضمرا او مظهرا منكرا كما
سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به
في شرح اللب للسيد وغيره فالحصر الاول ليس عند السكاكي
باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد
من المسند المحمول في المقام الخطابي على الاستغراق وهو الذي
اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فيكون غيره موجدا للاعطاء
والاخراج ذلك الفرد من الاعطاء عن كونه موجدا لفلان مع ان
المفروض انه يوجد كل اعطاء قوله اما انه لا يوجد الا الاعطاء
فما لا تسعه هذه العبارة اجاب الفاضل الهروي بانه يمكن
ان يحصل الحصر من المقام وغرض الكلام في صورة تدل قراين

المقام

المقام او الوقوع في جواب السؤال عليه فانه اذا ظهر خطاء
مصنف في مسألة دقيقة وقلت هو رجل نحوي يفهم منه انه لا يعلم
غير النحو مما له مدخل في تحقيق الدقايق او اسئلت عن شان فلان
وعما يشتغل به في حقايق الافعال وقلت يعطي او يكتب او غير
ذلك فهم انه مقصور على ما يجاوز ما ذكرت في جوابه ورد بان ذلك لا يصح
مطلقا ولا قرينة هاهنا على التقييد فلا يصح فيما نحن فيه قوله فان
لهذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلخالي
فانه سلك مسلك الشارح العلامة قوله اي هو مبصر وسميع واعمى
هذا بالحقيقة سبب للحزن والغيظ الكامن لكن جعل خبرا عنه
تنبيها على كماله في السببية فكانه خرج عن السببية وصار عين
المسبب قوله بل لا يبصر الرائي الا آثاره الخ وجه النظر في
ان الرائي لو ابصر غير آثاره لم يكن ابصار آثاره لازما لمطلق الرؤية
كما هو المدعى لتحققها بدونه في تلك الصورة وعلى هذا القياس
سماع الواعي وفيه تامل قوله فالفرق بين تعميم الخ جواب
عما توهمه الخلخالي من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم
المفعول فلا معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار
تعميم المفعول قوله وههنا وان عرض الخ يجوز ان تكون الجملة
الشرطية خبرا لمبتدأ والواو زائدة بينهما للتاكيد للصوق
ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء زائدة في الخبر
على ما يراه الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء لما مر
وقوله وان عرض تلازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع
لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل
كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين
لا في الوجود ولا في الاعتبار قوله فلا بد من ذكر المفعول الخ مبني
على ان المحتمل عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق

ما لحذف نكتته فما من قرينة قوية على تعيين المفعول جاز
الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز بقوله اذا كان
تعلق المشية بمفعول غريبا فحذفه غير مستحسن قوله
على ما سبق الى الوهم الخ وعلى هذا الوهم ينبغي ان يحمل في تفكرا
اول الفعلين المتنازعين اعني ابكي لا ثانيهما اعني تكثيت لان
الغرابة في تعلق المشية ببكا التفكر ومنشاؤها تعلق البكا
بالتفكر فاجعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشية فالمناسب
ان يدعي استفاده ما هو منشأ للغرابة مما ذكر صريحا قوله
بكا مطلقا يحتمل ان يقال المراد ان ابكا دمعا فحذف المفعول
للاختصار فلا يكون البكا الذي اراد ايقاع المشية عليه بكا
مطلقا قوله وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم بدليل قوله تعالى
ان الله لا يامر بالفحشا وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسول
بعثناه اليهم فلم يمتثلوا او يحتمل ان لا يكون له مفعول منوي
كقولهم امرته فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة في تفسير القاضي
وغيره قوله متعلق بقوله توهم انما لم يجعله متعلقا بالدفع
اقتفاء للايضاح حيث قال اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده
ولان التعلق بالدفع يوهم كون الدفع لا في الابتدا غير حاصل
كما ان التعليق بالتوهم يدل على ان التوهم في الانتهاء اعني بعد
ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة هي الدفع المطلق اعني
ابتدا وبقاء على ان نفس الدفع يشعر بالابتدائية لان الظاهر انما
انما يكون في ثاني الحال هو الرفع وان جاز استعمال احدهما
مقام الاخر مسامحة وقرانا رابضا الى جواز التعلق بالدفع
في الجملة بقوله ونصوري نفسه من اول الامر قوله وكم زدت قد
يروى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة المتكلم
فحينئذ يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن

صبره

صبره على الوقايع والبلايا قوله حزن انما قال بلفظ الجمع
وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة قوله
فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر الى اخره فان قلت هذا
التوهم مندفع بذكر المفعول لعدم تعديه الى العظم فلا يلجا
الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة تقديمه
على المفعول بواسطة وقد عرفت مانعيه مع ان ذكر اللحم اولا
لغو لا طائل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس في
المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا
الحذف كما تبادر اليه الذوق السليم في قوله بلغ السكين
العظم قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه
سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله
كما في قولك ضرب زيد وضربت عمرا او غيره كما في قول البحتري
فان قلت حذف المفعول يسوق الكلام على خلاف مقتضى الظا
واذا سبق عليه تبين كون المظهر مقام المضمر فانما يحصل ذلك النكتة
ولا يحتاج الى حذف المفعول الاول قلت الحذف اهون لكثرته
في المفعول الذي هو فضله قوله وعلس ذو الرمة الرمة
بضم الرا قطعة من الحبل بالية والجمع رمم ورمام وبها لقب
الشاعر واسمه غيلان فالبيت من قصيدة لبلال بن ابي بردة بن
ابي موسى يصف انا عرف نفسه بعلو الهمة وقلة الحرص والطمع
بين الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثنائي ولا اخزي اذا ما قيل
قوله ان يكون اصابها لا اي وقت ان يكون اولا يكون وانما
قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال اصابته المال واستحضارها
قوله لكن التامل الذي في يشهد الخ يريد بذلك ذكر المفعول
في قرينة اعني ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان المتبادر
الى الذوق ان المقصود تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية

بالبعض والتعميم انما يظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول
العام بالتنزيل كما لا يخفى قوله وها هنا بحث يندفع هذا
البحث بما سبق له في حذف مفعول الانعام حيث ذكر ان الحذف
لتذهب نفس السامع كل مذهب وقد وقع صريحا في شرحه
للمفتاح بما فصل الفاضل المحشي فالمراد بعدم تمكن احد الوجهين
عن الاخر الذي ذكره ذلك الفاضل عدمه في هذا الشرح هذا وقد
يورد على الفاضل المحشي انما ذكره نصرة للمصنف لا يناسبه تمثيله
بقوله والله يدعوا الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم
من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله تعالى غير
مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانفهام في كونه
من تلك القرينة فتامل قوله ولا حاجة اليه في بحث لجواز ان يكون
المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل
التعميم حينئذ من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير الحذف
ويكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى
ذكره عقيب قوله واما التعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ
الكتاب على ما ذكرته نصا صريحا لا يقدح قوله وقد عرضت
هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وها هنا بحث اخره
عن قوله واما لمجرد الاختصار مع امثلته لشدة ارتباط هذا القول
بالبحث السابق كما يدل عليه سوق الكلام قوله اذ لو كان الدعاء
المتعدي الى المفعول الى اخره المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدي
الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الاية
سموا بهذا او بهذا او اذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقل
في سبب نزول الاية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله
صلى الله عليه وسلم انك لتقل ذكر الرحمن وقد الله في التوراة
هذا الاسم فنزلت فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه

ويصح

ويصح الطلاق ايا انتم لو جعل الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه
على انه قد يجعل لفظا ولتخيير هو ان تدعوا بهذا الاسم
تارة وبذلك اخرى كذا في شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى
التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما روي عن ابن عباس رضي
الله عنهما في سبب نزول الاية وهو ان ابا جهل لعنه الله
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا الله يا رحمن فقال
انه ينهانا ان نعبد الهين وهو يدعوا الها اخر فانه جعل الاسمين على
المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية
المتعدية الى مفعول يناسب ما مر من سبب النزول وكلا السببين
مذكوران في الكشاف قوله وان صح باعتبار الصفات
الى اخره ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف
الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بينهما بحسب الذات والتغاير
بحسب المفهوم جاز في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات
لانه لم يقصد بها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات
المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول
العرم السيد والهمام كثير الهمة والليث الاسد والكتيبة
العسكر والمزدحم ~~موسى عليه السلام~~ موضع القتال قوله
ولما ورد ماء مدين الاية ضمير ورود راجع الى موسى عليه السلام
ومدين قرية شعيب عليه السلام والمراتان بنتاه عليه السلام
والذود الطرد قوله حتى كانتا تذودان غيرهما الخ تلخيص
ان يقول الذرائع باعتبار السقي نفي الامة لاجل انفسهم والذود
من المراتين لاجل انفسهما فلا مدخل لملاحظة خصوصية المسقي
وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين
لا ينافي عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد
في المعنى على رايهما كما زعمه الفاضل المحشي ونظير هذا ما ذكره

الناصل في قوله تعالى اقرا اما ثم ربك على ما سيجي واجاب جمال الدين
في شرح الايضاح بان الموضع كان مجتمع الناس للسقي ومجرد عدم
استقا لهما بالسقي واشتغال الناس به مع ذكر ضعف اسمهما كاف
في ايجاب الترحم وفيه ما فيه قوله فكان على المصنف ان يذكره بل
كان الاحسن ان يقول الى حكم الشارح اولا بوجوبه فقصر الافراد نحو
اضرب عمرا على وجه الترتيب مدعيا احسنية العبارة الثانية اعني
لافادة الاختصاص لاشتمالها على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاآت
ناجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن
دعوى احسنية ادراج قصر الانشاآت وهذا كلام جزل لا غبار عليه
هو دفع لما ذكره مولانا خسرو ثم الواقع في اكثر النسخ لم يدخل فيها
القصر بانواعها الثلاثة وكان تانيث الضمير باعتبارها وبل القصر بالحقيقة
القصرية والله اعلم قوله لا يخلوا عن تكلف ولهذا ان يقال ان الانشاآت
تستلزم نسبا خبرية فالخطا في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم
فيعتبر مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وامر بدا للجموع
اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم رد الخطا المخاطب قوله
ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيد على تاكيد سيجي تفصيله في مباحث القصر
في تحقيق المناسبة التي ابداها على بن عيسى الربعي بين انما والقصر
قوله فيتقوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل
هذا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون التاكيد والتقدير ولهذا
لا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ
فهناك تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع المفسر
والمفسر صريحا قوله انه من باب زيدا وهبته يريد انه من باب
الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان
ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير
ها هنا لا يصح ناصبا للاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع

توسط

توسط الفا بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه
مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب
الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير
في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفا
بالحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن من شي فربك فكبر وانما زحلقت
الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا في
شرح الكشاف للشارح والاقرب ان يقال اما مقدرة والفا فاجراوها
اذ قد تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهي وان
لا ما خاصة جواز تقديم ما بعد فايها فاليهم قوله وقد صرح في
المفتاح بان الفا للعطف على المحذوف على معنى كون الفا
للعطف كون لا يظهر وايا فارهبون اولى في افادة الاختصاص
من اياك نعبد وان جعل المقدر متعلقا بالمصدر على وجه المعنى
لان العطف مقتضي للتغاير الشخصي والاختصاص في شخص لا يبقى
قوة الاختصاص في شخص اخر اللهم الا ان تعتبر خصوصية الشخص في
الاختصاص المؤكد قوله لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا
العبادة الى اخره فيه بحث ابداه الشارح وهو انه يلزم منه
عطف الانشا على الاخبار اذ قد صرح في بحث تقييد الفعل
بالشرط ان الجزا ان كان انشا فالجملة انشائية مع ان قوله
تعالى ان ارضي واسعة جملة اخبارية ونقل في جوابه عن بعض
الافاضل بعد تسليم ان الواو للعطف ان قوله ان ارضي واسعة
في معنى الانشا وهو هاجروا فيستقيم العطف بلا تكلف على انه
سبق ان الشارح يجوزه قوله واقيم مقامه يلزم القيام وهو
زيد ان قلت هذا مناف لما تقدم في شرح ديباجة الكتاب من ان
اما قامت مقام مهما يكن من شي اذ قد علم من تقريره ها هنا ان
اما لم يقع الا موقع ارادة الشرط وعلم من تقريره في صدر الكتاب

انما وامعة موقعهما جميعا قلت مبني على المذهبين كما فصل ابن
الحاجب في الايضاح **قوله** ولذا يتقدم وبهذا يظهر انما اشار
اليه صاحب الكشاف والقاضي وصاحب المدارك في قوله تعالى فاما
الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمني من
ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل
بالمبتدا ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الظرف
متعلقا بمقدر والتقدير فاما شان الانسان اذا ما ابتلاه
ربه فيكون الظرف حينئذ من تتمة الجزء المفصول به ولا يبعد
امرا ثانيا كما في قولك اما احسان زيد الى الفقير فحسن **قوله**
ولذا يتقدم على الفا من اجزاء الجزاء المفعول والظرف الخ هذا التقدم
انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل بين حرف الجزاء لانه يتعلق
بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل اجزا ايضا فلا فيمتنع اما
زيد طعامك فاكل وان جاز اما طعامك فزيد اكل صرح به الفاضل
الرضي وغيره بليه قوله اعلاه وبهذا يظهر الى اخر القوله **قوله**
ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص
اي ليس الغرض الاصلي في هذا النوع هو التخصيص وان افاده
في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المصنف واما
نحو ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص **قوله** لانه لم يكن
عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة منه بحث لان هذا مبني على
كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بيانا لما
خصص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الاخر لان كون
القصر مبنيا على حال السامع انما هو في الاضافي كما صرحوا به
فحينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للتحقيق اللهم الا ان يدعى
انه لا يجيء تقديم متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافي كما
ينبئ عنه ظاهر قول المصنف سابقا وتقديم مفعوله ونحوه

علم

عليه لرد الخطا وان احتمل بقاؤه على الاكثر **قوله** لا لمجرد الاهتما
اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان
مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الله اهم لا سيما وقد قوبل
ها هنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام الذي لم يرض
الشيخ القت الاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجيء فانما
هو بالمعنى الاعم بدليل ذكره فيما لا يكون المقدم في نفسه نصب
العين **قوله وان عليكم لحافظين** ان جعل عليكم صلة
لحافظين فالتمثيل ظاهر الا انه يبقى ان بلا خبر مذكور فيحتاج الى
تقديره وان جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على التنظير دون التمثيل
لان الكلام ها هنا في احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما
حقه التاخير مطلقا قد يفيد لغير التخصيص **قوله** لا يحسن فيه
اعتبار التخصيص لان الحسن لا يتنفي نفي الصحة ولهذا حمل صاحب
الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص اي
لا تصلوا الا الجحيم ويمكن حمل الاية الاولى ايضا على التخصيص ادعاء
ومبالغة بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم بمنزلة
العدم **قوله** لمراعاة حسن النظم السجعي الصواب تبديل لفظ
السجعي بالفاصلة رعاية للادب **قوله** استشهد بما ذكره اي التنزيل
الى اخره الظاهر من عبارة المصنف انما ذكره لتفريع لا استشهاد
والا لكان الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة التفسير وهو
ظاهر **قوله** اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصا
او من غيره ولا ينافي هذا المعنى قوله ورا التخصيص كما لا يخفى فينطبق
الدليل اعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى **قوله** وفيه نظر
وجهه على ما نقل عنه رحمه الله ما اشار اليه فيما سبق انا لا نسلم ان القول
بالتقديم لرعاية الفاصلة والفاصلة مطلقا لا يفيد مع الاختصاص
الاهتمام ولانه لو فعل فقد رمز ما لعاد على موضوعه بالنقض اذ

الحذف ينبئ عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما
كالجمع بين الضب والنون **قوله** لانها اول سورة نزلت قال
الزهري اول ما نزلت اقرا الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت
هي المدثر وقيل هي الفاتحة واهل الحديث وفقوا بان اقرا اول
ما نزل مطلقا والمدثر اول ما نزل بعد مدة الوحي من الايات والفاتحة
اول ما نزل من السور **قوله** فكان الامر بالقراءة ام دون تخصيصها
المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي صلى الله عليه وسلم
كما هو الظاهر ولا يتصور تجويز القراءة بغير اسمه حتى يقصد اخراجه
وجوه القصر كذا في شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم
الله حالا اي متبركا باسم الله اذ لا يتصور منه عليه السلام التبرك بغير
اسمه تعالى فاما اذا جعله مفعولا كما توهمه الشارح من ظاهر عبارة
المفتاح فلا اذ يتصور منه عليه السلام ان يكون مقروه اسم الله تعالى
وغيره على ان فيه بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما
هو في القصر الاضافي فليحمل القصر على الحقيقي فلا محذور اللهم الا
ان يتعين الاحتمال الذي اشرت اليه من عدم تجيء تقديم متعلقات
الفعل الا الاضافي **قوله** وهو مبني على ان نتعلق باسم
ربك الى اخره لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة
دلالة على التكرير والدوام امر نادر لا يحسن تخريج التنزيل على ذلك
فالوجه هاهنا ما ذكره الفاضل المحشي وان كان فيه صرف عبارة المفتاح
عن ظاهره بنحو اصنع لان صرف عبارة السكاكي عن ظاهره صرفا
يسيرا باقتضا المقام احسن من بنا تخريج الاية على امر نادر فان المحققين
من النحاة منعوه وقد اشار اليه ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب
وفي مواضع اخر **قوله** والبا للاستعانة او للملابسة رجح الثاني
بكونه اكثر في الكلام من باب الاستعانة ولان في الاول جعل اسم الله تعالى
بمنزلة الالة التي لا تكون مقصودة بالذات ففيه ترك الادب

قوله

قوله اي اقرا القران فقد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت
لم يناسب هذا المفعول الذي قدره اللهم الا ان يصار الى
الروايتين الاخريين في اول النازل وانت خبير بان
الجمهور على جواز تاخير البيان عن وقت الخطاب وان لم يجز
تاخيره عن وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز تكليف المحال
فلا عبارة في التقديم المذكور **قوله** وهو بعيد على المذهب الصحيح
الخ اراد به مذهب الشافعي فان الشارح شافعي المذهب ثم هذا
التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصيص نابيا عن المقام بان
يحمل على الحقيقي على ما ذكرته والا فان حمل التقديم على التخصيص
الاضافي فقد عرفت منافيه وان حمل مجرد الاهتمام فهو وان صح
الا انه توهم لما هو نابي عن المقام ففي ما ذكره الشارح تضعيف
للفساد فضلا عن عدم الاستبعاد **قوله** فالفاعل على في نحو
ضرب زيد عمرا احترز عن نحو ضرب غلامه زيدا فانه حي مثلا
مقتضيا للعدول على عن ذلك الاصل **قوله** والمفعول مثلا
يستغني عنه الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي محتاجا
اليه تعقلا ووجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل ولهذا
القدر من الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا **قوله**
وقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم
المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره
ووجه تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بها ظا[هر]
ثم المكان لان احتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل
ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل
بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق
واعلم انما ذكره الشارح هاهنا من عدة المفاعيل على مذهب
الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الزجاج

اسقطهما واسقط المفعول منه مع ان ابن السراج اثبته كما في
في كتب النحو **قوله** الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت
كشيء واحد فيكون بمنزلة الجزء ثم التأكيد لكونه ادخل في التابعية
من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه فانه في
حكم المنحي والمضروب عنه ولهذا اصرح صاحب المفتاح اولا بان
البدل ليس موضعا للعطف لفقدان شرط العطف حكما وهو
تقديم المعطوف عليه وبهذا يتبين ان ما ذكره الشارح والشريف
في توجيه قوله فانه ليس واحد من الانواع الاربعة يعني البدل والوصف
والتاكيد والبيان موضعا للعطف بالواو من ان التقييد بالواو بناء
على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باي على ارائه وبل نحو
اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال لان ما ذكره
السكاكي من فوات شرط العطف حكما وكون تقدير سلب زيد ثوبه
على تقدير العطف سلب وثوبه تابع في العطف ببل واي فالظاهر
ان شيئا من الانواع الاربعة ليس محلا للعطف مطلقا فان قلت مرادهما
الصلوح بحسب تادية اصل المعنى قلت ان صح فانما يصح في اي
دون بل لتغيير المعنى عند اظهارها فالصواب الاقتصار على
ان التقييد بالواو بناء على انه المقصود بالبحث هذا وانما ادخل او في قوله
او البيان تنبيها على ان عطف البيان مع البدل من واحد واحد
حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبرتهما
من واد واحد لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف
يصح ثم تقديم احدهما على ما هو مادة المعنى قلت بل بقي العطف بالحرف
المتاخر عن الكل ثم يرد على ما ذكرته في قوله ثم المفعول معه الا ان
يبنى على المشاكلة او يقدر هكذا ثم ذكر المفعول معه فاتم **قوله**
مراد المصنف بالاهمية هنا الخ فيه نظر لانه قد عطف
عليه باو قوله او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى او

بالتناسب

بالتناسب وهذا العطف يابى تلك الارادة الا ان يبين فائدة
يعتد بها في الافراد بالذكر **قوله** لتوهم انه من صلته تكلم يمكن
ان يقال تقديم صفة الثانية لانها اهم والفائدة فيها اكثر لان
ايمانه مع كونه من ال فرعون مستبعد فافادتهم انه اهم **قوله**
وجعل السكاكي التقديم للعناية عبارة السكاكي هكذا والعناية
التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعان احدهما ان يكون
الخ فالمنقسم الى قسمين في عبارته نفس العناية الا ان انقسامها
الى القسمين يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلهذا قال الشارح وجعل
السكاكي التقديم للعناية ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل
الكلام الى اخره مسامحة لان ما ذكر سبب للعناية والتقديم لا
قسم منها فقد تقدر اللام اي احدهما لان يكون وقد يحمل
على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا لا يدفع الشارح فان
قلت ما فائدة تقييد المبتدأ وذي الحال بالمعرف باللام قلت
الاحتراز عن المنكر المحض وذلك لان التمثيل بمجموع قوله الاصل
هو التقديم ولا مقتضي للعدول عنه كما يدل عليه النظر في المفتاح
فلو كانتا نكرتين محضتين لوجد المقتضي للعدول عن التقديم
وان كان اصلهما التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني
راكبا رجل وانما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان التخصيص جعلها
في حكم المعرف **قوله** نصب عينيك بضم النون وفتحها اي منصوبا
قدامها من نصبت الشيء اقمته وجعلته تجاه عيني بحيث
لا يغيب عنها كأني انظر اليه دائما **قوله** لمن قال لك
ما الذي تمنى بدا الاولى ان لا تذكر الموصول ويقال ما يتمنى
حتى يكون ما مفعول يتمنى فيكون السؤال جملة فعلية مطابقة
للجواب بالفعلية على ما صرح به سيبويه فيما اذا صنف اذ على
تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما مبتدأ لان معمول الصلة

لا يتقدم على الموصول لما مر هنا في الاصول جمعا قوله وتقديم المفعول
الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركا الاية مبني على
ان لله مفعول بواسطة قدم على الذي بلا واسطة اعني شركا
وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا
شركا وهذا هو مختار السكاكي والقول المصور على ما حقق في شرح
المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول
اول لجعلوا وشركا مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق بشركا
فيجوز التمثيل بالاية على راي هولاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق
بشركا قدم عليه فان قلت هل يجوز على تقدير ان يجعل لله
مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول الاول اعني شركا
بان الاول منكر يستحق التاخير قلت تجوزه الشريف وكذا الشارح
في شرح المفتاح وجعلاه من قبيل في الدار رجل لكن لقايل
ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم الفعل مخصصا كما
ان تقديم الخبر يخصصه على ان اعتبار المبتدا به والخبر به باطل
في الحال وكذلك قيل قد يقع النكرة المخصصة اسم ان كما سبق اشارة
الشارح الى ذلك في قوله ان نشوا وشوة البيت قوله وتقديم الحال
اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا فان قلت يجب ان
يجعل قوله من قومه وصفا ايضا اما بتقدير متعلقه معرفة
بان يجعل للثبوت لا الحدوث وتكون اللام الداخلة عليه حرف
تعريف لا اسم موصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته
على ما مرت اشارة الى مثله او يجعل اللام في الملا للعهد الذهني
فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لا يقال لو اعتبر الملا في حكم
النكرة لم يقع الذين كفروا صفة له لانا نقول ممنوع اذ لوحظ في
التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة
المعرفة على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التوقيت

ايضا

ايضا فيجعل صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال بعيد بالنظر الى اصل
المقصود اذ لا يخفى ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما
في الاية الاولى فتقديم الوصف الاخر ها هنا لعارض واما الحكم
بان قوله من قومه حال بالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة
قوله مسوق للانكار التوبيخي الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان
التوبيخي يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم على ذلك
والابطالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفاكم
ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا في مغني اللبيب قوله
فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا الخ قد يقال تعلق الانكار باحدهما
باعتبار الاخر لا ينافي ان يلاحظ احد المتعلقين اصلا ومهما وان ثبت
فتامل في قولك اعطيته دينارا سائلا فان في اعطاء الدينار زيادة
مباهاة تقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول
دخل في تلك المباهاة والحاكم هو الذوق قوله والجواب انه ليس
في كلامه رده بعض شراح الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا
حاضرين في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل
واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما
نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة
لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب
ان تكون مختصة به ونصبيته العين مشتركة بينهما كما
تحققت واقول جعل السكاكي سبب التقديم كون المقدم من نفسه
نصب العين وكون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرا في الذهن
وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين
غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار
وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا لكونه نصب العين باعتبار اخر
مقتضيا لتقديمه والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه

والمعترض بمثل عنه او عن ما بدونه فان قلت الاهتمام الناشي
من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقدم
على مجرد المفعول بل على جميع اجزا الكلام وانما المقتضي له الاهتمام
الناشي باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاه قلت لا حجر
في التصرفات العقلية الذوقية فليعتبر في تاخير المفعول
الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل ولينظر في تقديمه
على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا محذور
اصلا **قوله** وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور الخ فيه مناقشة
وهي ان الاحتراز المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر فيوجب
كونهما نصب العين فيلزم ان يتقدم ما اخر اعني الدنيا في الاية
الاولى وموسى في الاية الثانية لا يقال الاحتراز يوجب كون
تقدم احدهما وتاخر الاخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت
ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقدم احدهما وكذا
تاخر الاخر مقدما وليس كذلك ولك ان تقول الموجب للتقديم
هو كون الشي نصب العين من جهة التقديم فتامل **قوله**
وان كان مناقشة في المثال لكنه حق قد تدفع المناقشة
لان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه انفهاما صحيحا بل قال
لتوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم
صحيح وانت خبير بان عبارة ابعد لهذا الدفع فانه قال
لاحتمل ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر على السامعين اهو من
قومه ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال البعيد المضمحل بادنى تامل
لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد لان يخاطب
بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة الدالة على ان من قومه ليس
صلة للدنيا اقوى من كثير من القرائن الحالية المصححة
للاستعمالات المجازية **قوله** وقد يجاب بانه تنبيه اشار بلفظ
قد

تدل على ضعفه لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات
على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة لا يقطع عرق الاعتراض
لانه انما يكون جوابا عن قوله وجه الحبيب اعني دون سائر
الامثلة من تقديم المبتدا على الخبر وذي الحال على الحال
ونظايرهما **الباب الخامس في مباحث القصر قوله يقال قصرت الخ**
اللقحة بكسر اللام واللقوح بفتحها هي الناقة الحلوب **قوله** وفي
الاصطلاح تخصيص شي بشي بطريق معهود اما على الاطلاق او على
سبيل الاضافة اي معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فهذا
معنى القصر فهو حقيقة اصطلاحية **قوله** اما ان يكون بحسب
الحقيقة ونفس الامر اي اخره الحقيقي هنا مقابل الاضافي كما
صرح به فيتناول الادعائي وقد فسره بوجه اخرجه ظاهرا
وكانه نظرا الى ان الحقيقي هو الاصل ولو اريد الشمول والاوضح ان يقال
لان تخصيص الشي بالشي اما بنفيه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد
يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر فيما هو كذلك حقيقة
وادعا فيتناول المعرف بالقصر الحقيقي الادعائي ولا يخفى انه
خلاف المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي
مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما حققه
الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف
به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على
اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسيمه
دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي المقيد للقصر
او الحصر والتخصيص في مقابلة الحقيقي وان اهل الميزان استعملوا
الاضافية المقيدة للخاصة في مقابلة في مقابلة المطلقة ولا مشاحة
في الاصطلاحية في المعنيين على ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر
لا لفظ التخصيص وكلام الشريف في لفظ التخصيص الاضافي قلت

باي هذا لتفرقته قوله انما سمي قصرا او تخصيصا لقلة جدواه
اي لقلة جدوى التصريح بالتقسيم قليل الفائدة وقد يقال كيف
يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وازالة
الغفلة الا ترى كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفا
ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم جريان
الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب في الحقيقي فانه فايدة
عظيمة لها نفع في مواضع وقيل الضمير في جدواه راجع الى الحقيقي
والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين يعني الحقيقي
لان بعض اقسام هذا القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد
يمتنع وقسمه الاخر وان كان جايزا الا انه غير وارد في الكلام وفيه
ان القصر الحقيقي الادعائي بقسميه كثير في الكلام والقسم الثاني منه
موجود فيه وان كان حقيقيا كقولنا لا واجب بالذات الا
الله **قوله** وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره يرد عليه ان عبارة
السكاكي هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف عند
السامع بوصف دون الثاني كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده شاعرا
او منجما وقولك زيد قايم لا قاعد لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح
فقوله عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشعر
به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا او منجما الى قوله من غير ترجيح فان
مقوله عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما
يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا او منجما الى قوله من غير ترجيح
فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا **قوله**
مثل زيد شاعر اي لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة
على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر فهو حينئذ من قصر
الموصوف على الصفة وسيمر عليك استعمال لا غير في كلا القصرين
وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا ادعائيا وان جاز ان يعتبر
قصرا

قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة **قوله** التي هي معنى قائم
بالغير ان اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قوله لتنصا
على العلم الى اخره فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة
ليس الا وان اراد به نفس اللفظ تسمية الدال باسم المدلول
او على حذف المضاف اي دال معنى يصح ذلك القول لكن الظاهر
ان اطلاق الصفة المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد
هاهنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشايعة **قوله**
تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول المراد بالذات ما يقوم
به غيره لا ما يقوم بنفسه والا لخرج عن التعريف النعت
في نحو قولك اعجبني هذا السواد الشديد وبالمعنى ما يقوم بغيره
ان قلت فيرد النقض بالبدل في اعجبني زيد حسنه لانه يصدق
على الحسن انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث
يقوم بموصوف قد قلت لفظ فيها يدل على وجوب التغاير بين الذات
والمعنى المدلولين وقيام الثاني بالاول فان قلت الحسن يدل على
المعنى بلا شبهة وعلى الذات اذ لا بد له من محل يقوم به قلت
ما ذكرت دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف
غير منعكس لخروج الوصف فيه جا القوم المجتمعون اذ المعنى المدلول
به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذي اضيف اليه غير في التعريف
ما هو المعتبر في باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع
والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم
التفرق وهذا المعنى الثاني وان توهم الزجاج والمبرد كونه
مدلول التاكيد الثاني في قوله تعالى فسجد الملايكة كلهم اجمعون
الا ان الشارح رده في بحث التاكيد **قوله** وكذا بين النعت والصفة
الخ قال الفاضل المحشي واما الفرق بين معنوي المعنوية
فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر

دقهما

القايم بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما مع انتساب ذلك
الامر اليه كالقايم هذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنى المعنوية
على ما يتبادر من تعريفهما كانت المباينة ظاهرة لا لما ذكره الفاضل
بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثاني نفس اللفظ
وان حمل اوله معنى المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل التوسع
كانت النسبتان على ما ذكره لكن ينبغي ان يصار الى الحذف في الموضعين
من عبارة المحشي بان يقال المراد ان المعنى الاول هو دال على نفس الامر
القايم بالغير والمعنى الثاني هو دال على ذات ما مع انتساب ذلك
الامر اليه وفيه بحث وهو ان اللفظ العارض مثلا يصدق عليه
انه معنى قايم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار
معنى هو المقصود فقد تصادق فيه معنيا المعنوية فالنسبة
بينهما العموم من وجه فما وجه الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار
قيد فقط في الاول من معنى المعنوية تعسف لا يصار اليه
بلا ضرورة فتامل في جوابه **قوله** والاول انسب لان اعتبار
المعنى الثاني في مثل ما زيد الا يقوم او قام ونحو ذلك من صيغ
الافعال يحوج الى ان يقال بتقديره الاخا بما وان المقصور عليه مفهوم
القايم لا نفس القيام ولا يخفى انه تكلف **قوله** من قصر الموصوف
على الصفة مبني على ان التاويل في جانب المقصود عليه ها هنا
هو الظاهر بكونه خبرا وقد يعكس ويعتبر التاويل في جانب
المقصور على معنى قصر الهوية على زيد وكون زيد على احتمال والاشتباه
على السامع فحينئذ يكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو
عن تكلف **قوله** لتعذر احاطة المتكلم بها لا لكثرتها حتى يتوهم
عليه امكان الاحاطة الاجمالية وكفايتها في القصر كما في ليس
في الدار الا زيد بل لان الصفات امور حقيقية خصوصا النفسية
فلا يقع من العاقل المتحري لصدق اثبات واحدة منها ونفي

ما سواها

ما سواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فالحسن حاكم
قوله الا ان يراد الصفات الوجودية فيه بحث لان من
الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احداهما عين الاخرى
كحركة الجسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا فليتامل **قوله**
نحو ما في الدار الا زيد الخ فيه بحث لان قصر الكون في الدار على
زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق
الهوايل والاسطوانة فيه فيؤول الى القصر الغير الحقيقي فالظاهر
في التمثيل ان يقال لا واجب بالذات الا الله فان قيل المتعدد
في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في الاستثنا
المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفي في كون هذا القصر حقيقيا
انتفا الكون في الدار عن جميع من سوى زيد من افراد الانسان
قلنا فحينئذ يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا
في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا الثوب
بلون الا اسود فيكفي في كون القصر حقيقيا انتفا ساير انواع
اللون عن هذا الثوب ولا محذور فيه انه قد ادعى سابقا
امتناع هذا النوع من القصر الى المحال **قوله** اي بالثاني ارجاع
الحصر الى الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل الى مطلق
القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي الاضافي
اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام البلغا وان جاز واذا عقلا
قوله متجاوزا صفة اخرى اشارة الى ان دون وقع حالا وذو
الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو
المخصص فانه مراد بحسب المعنى فهو في قوة الملفوظ واما
مكانها فليتامل فقيل حال ومعناه حال كونها مكان اخرى وفي
شرح المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف اي لصفة واقعة
بمكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر **قوله** ادنى مكان

من اثني الجار متعلق بادني باعتبار اصل المعنى كما يقال
ادني منه وقرب منه لا باعتبار المعنى المعنى التفضيلي
فلا يلزم استعمال افعل التفضيل بالاضافة ومن قوله
ولقائل ان قوله الخ يمكن ان يجاب بان المراد هو
الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد هنا ما لا
يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره قبله كان
يراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما نهاية
له حتى يتناول الحقيقي ولما لم يكن المصنف بصدد التعريف
كما سيذكره الشارح الآن لم يبال بهذا القدر من صرف الكلام عن
الظاهر قوله فان قلت تخصيص امر الخ حاصل هذا الكلام
كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكر بحوه غير واقع لابتنائه
على ما يوجد اصلا وفيه بحث لان المعتبر في التعريف المنع عن
جميع الاغيار الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس
تعريفا للنوع المنحصر ذلك الجنس فيه اللهم الا ان يقال تلك
قاعدة المعقول ولا يلزم توافق القاعدتين هذا ولك ان
تقول تقرر هذا الجواب بوجه يندفع عنه قوله قلت
هذا الاقتضاء الخ وذلك بان نقول المصنف او مكانها بعد
قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد المخاطب عكس
الحكم او تجويزه الامرين كما سيصرح به الشارح في النظر الاتي
في الصفحة الثانية فمعنى دون اخرى بهذه القرينة هو التجاوز
بحسب اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقي لعدم
وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستفاد من
دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت
الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب ولا يرد على هذا بحث
الفاضل المحشي فان قلت لو استفيد ملاحظة حال المخاطب
مما ذكر

مما ذكر للغي قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل
تصريحا لذلك المستفاد الضمني بقي ان يقال القصر الحقيقي
الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب قد يعتبر فيه كما سيشير
اليه قوله قلت هذا الاقتضاء مختص الخ ومما ينبغي ان يعلم
انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او
يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده
منجما وشاعرا مثلا او اعتقده على خلاف ما هو عليه من
الشعر والتنجيم او يتردد في امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على
ظنه خطأ او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون
كما يشير اليه الفاضل المحشي الا ان هذا القسم لخفته لم يتعرض
له قوله وهذا التقسيم لا يجري الى اخره يعني المدعى عدم جريانه
فيه على الاطلاق وبالكلية اي في جميع اقسامه والا فالدليل
المذكور اعني قوله اذ لا تعقل لا يعتقد الخ لا يدل على عدم
جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن ادعاء الاعتقاد
المذكور فيجري الاقسام المذكورة قوله بين ذلك اي بين
الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة وبين الاتصاف
بتلك الصفة الواحدة قوله والمخاطب بالاول كون المخاطب كذلك
ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط الاستعمال بحسب الغالب
قوله ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني
اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران ولولا عبارة
الايضاح لا يمكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا
معطوف على ما قبله بحسب المعنى كأنه قيل المخاطب في
القسمين من اعتقد الامرين لذلك او تساويا عنده قوله
ويسمى قصر التعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا
قائم وان له وصفا اخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين

احدهما فقلت له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين احد
المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اي الاقسام القصر هذا
قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة ينبغي
ان يقال ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة
بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معين قوله
وهذا ظاهر لا مدفع له قد يتعذر عنه بانه لما كان معنى الشركة
المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معا
كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان
فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما يستعمل فيه الكلمة
لا فيما يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد
الشركة وهو ما يستعمل فيه لفظه دون لان المناسب لا اعتقاد
الشركة تجويز الامرين وهو هاهنا مفقود لا تجويز احدهما الذي
الذي هو الموجود فليتامل قوله وغاية ما يمكن فقد اشرنا فيما
سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى
بتوجيه اخر ايضا لكن عبارة الايضاح ابعد عن كلا التوجيهين
كما تحققته الا ان يعتبر مثل هذا التمحل في عبارته ايضا فتامل
وقد يقال ايضا لما كان اعتبار المنافاة في قصر التعيين خفيا
واعتبار عدمها اخر جليا مذكور في كتب القوم خص البيان
بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على المنافاة وشرط قصر الموصوف
على الصفة افرادا ان هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على
الموصوف افرادا عدم تنافي الوصفين اذ لو كان الوصف مما
لا يصح قيامه بمحلين لم يتات اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين
ولندرته لم يتعرض له قوله وقلما يتحقق تنافيهما هذا
من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور
والاخفش يجيزه مطلقا قوله وايضا يخرج الى اخره قيل اشتراط تنافي

الوصفين

211

الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري لا كلي وقوله ليكون اثباتها
الى اخره معناه ان الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه
في الوصفين المتنافيين اكثر وقيل ايضا انما اشترط التنافي
ليتمكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات
مع قطع النظر من جزئيه الاخر وهو النفي على انتفاء الصفة
الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم
تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات صريح فشرط التنافي ليثبت
في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واكد فقيل ما فائدة
الجزء الاخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب
بانه للتنبيه على رد خطأ المخاطب وكل ذلك تعسف لا يخفى قوله
بل بالا لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد
المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها
فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة
لحمل احدهما على شرط الصحة والاخر شرط الحسن تعسف ظاهر قوله
بان لا يجتمع فيه الوصفان اي في نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب
عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافي الاعتقادي اذ لا وجه
لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم الى اخره
ويندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي
قوله وتعريف المسند انما خص تعريف المسند بالذكر بخصوصه
مع ان تعريف المسند اليه ايضا يفيد القصر توطية لقوله
مع التعرض لها فيما سبق لان المصنف لم يذكر فيما سبق افادة
تعريف المسند اليه للقصر بل ذكره الشارح فلا يصح ان يقال
انما ترك المصنف ذكره هاهنا لتعرضه له فيما سبق قوله فكانهم
جعلوا القصر بحسب الاصطلاح هذا الكلام مرتبط بقوله والمذكور
هاهنا اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر انما

لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن تخصيص يكون بطريق
من هذه الاربعة لا غيرها واما لانها طريق عاملة له قوله
لكنهما ليسا من غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ها
وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند
اليه والمسند ليظهر عمومهما على ان عموم طريق التقديم كان
تدعلم في الباب التابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره و
الاولى ان يقال ذكره تمهيدا لبيان احكام له غير مذكورة فيما
سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين
هاهنا قوله منها العطف قدمه على الطرق الثلاثة
الباقية لان النفي والاثبات فيه مصرح بخلاف غيره فان
النفي هنا في ضمن ثم النفي والاستثنا اصرح من انما وافرا التقديم
عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية وهاهنا
بحث وهو انه كما ذكر محي اللبيب قد يمتنع العطف على
اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قايما لكن او بل قاعد لان
لان العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل
اعتبارا لابتدا مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب الرفع
على اضمار مبتدي فقيل بل ليست بعاطفة وانما هي حرف ابتدا
فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعرا من قبيل القصر بالعطف
اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل هذا ويمكن ان يدفع
بعد النزول عن اعتبار عطف الجملة بالتزام بالتزام العطف
على المحل وزوال الابتدا بدخول الناسخ لا يضر عند بعض النحويين
ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق
كما سبق في اوايل احوال المسند والمسالة ايضا مفصلة في محي
اللبيب قوله وقلبا زيد قايم لا قاعدا اقتصاره على القصر
ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين لكن

المفهوم

المفهوم من دلايل الاعجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح
به الشارح قوله فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى فيه
منع لجواز ان يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس
حينئذ اللهم الا ان يقال طريق القصر يدل على ان المخاطب
يعتقد ثبوت المنفي او يجوزه وبالقرينة يتعين حاله قوله
وقد اجتمع النحاة الى اخره كانه يريد اجماع اكثرهم والا فابن
عصفور رعلي ان الخبر المقدم اذا كان ظرفا لا يبطل عملها وقال
ابو علي ان قوما جوزوا اعمالها اذا تقدم ظرفا كان او غيره
قوله اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العاملة يعني
انه لما امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها
كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل ايضا اما عند الحجاز
بين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا تعمل لمانع مثل الفصل بان وغيرها
فاجري حكمها في جميع مواردها على ما هو حكمها في اصلها طردا للبا
واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا انه قصد موافقتها
للغة العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة قوله فان قلنا
لا واحد يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق الى ان القياس يقتضي اشتراط
الشرطين في قصر الصفة افرادا وقلبا الا ان عدم الاشتراط للتنـ
قوله كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر اعلم ان الشيخ
صرح في موضع من دلايل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قايم لقصر القلب
لا لقصر الافراد دون هاهنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات
مطلقا مخصوص عنده بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل
الشيخ صرح قبيل ذلك الكلام بمجيه لكل من القصرين واما نفيه
لقصر الافراد في المثال المذكور فمن خصوصية ذلك المثال
وسره ان النفي فيه عرفا ما ينافي القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع
والاتكا ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق

ب

٢

ع

شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرته
اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فتنبه
قوله ومنها انما الموجب للحصر في انما بالكسر قائم في انما بالفتح
فمن قال بسبب افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في
انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي تأكيد
قال به في انما ايضا لذلك ومن هاهنا صح للزمخشري ان انما قال بالفتح
تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم
اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول
ابي حيان هذا انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله
ان دعوى الحصر هاهنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير
التوحيد مردود ايضا بانه حصر اضافي او خطاب النبي صلى الله
عليه وسلم انما المعنى ما اوحي في الربوبية الا التوحيد لا الاشراك
قوله دون الافراد ذكره تنبيها على ان المراد نفي دلالته عنده على قصر الافراد
لا نفي دلالته على قصر التعيين قوله وذلك لانه ان لا تدخل الا على
الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل عليها ان على المذهب الصحيح
قلت هي زائدة فلم تدخل في الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف
النافية قال الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذا لم تكف
عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فما
المانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة غير بني تميم
وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان العمل لغة
اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عمل ما انه ليس
بداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى عليك ان هذا بعينه ما ذكره
المحشي بقوله ويدفع هذا بانتقاض النفي بمعنى فتامل قوله
وحرم مبنيا للفاعل الظاهر ان مبنيا حال من المعطوف على
خبر المبتدا ويجوز تقدير كونه مضافا اليه حرم ليكون هذا خبر

قوله

قوله اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر الى آخره واما المصير الى
حذفه كما في محلا وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول وجعل
انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان اي ان
الذي حرمه الله عليكم الميتة ثابت فتعسف لا يصار اليه مع
وضوح الوجه الصحيح قوله لان ما فيها موصولة الخ واما جعله
من قبيل انما تميمي انا بان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير
محذوف عائد الى المبتدا المقدم رتبه ففيه تكلف مستغنى عنه
بوضوح الوجه الصحيح قوله نحو المنطلق زيدا وزيد المنطلق
ذكر المثال الثاني استطرادي والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد
والذي انطلق زيد واحد في المآل قوله لكنا نقول جعلها موصولة
الى آخره اتبع في هذا القول ابا علي الفارسي لكن رسم كتابة ما الموصولة
الانفصال ولهذا اختار الشارح في شرح الكشاف كون ما في الاية كافة
وانت خبير بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل
هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح
كما اشار اليه القاضي في تفسير واخر ال عمران نعم ان وجه الموصولية
قوية فالحمل عليه اولى قوله ولقول النحاة انما لاثبات
الى آخره لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر
في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي نقلها
الشارح عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر
لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى
القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا فما يدل على وجود الاول يدل
على وجود الثاني وكذا ما هو مناسب لذلك مناسب لهذا فتامل
قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان
يصح الى آخره هذا مبني على ما ذهب عليه ابن مالك من ان الضرورة
الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني

في معنى اللبيب بانه هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دايما و
لان الشعرا قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب
المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال
والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم ترد الا في الشعر
سوا كان للشاعر عنه مندوحة ام لا **قوله** على ان انا تأكيد
فان قلت كيف يجوز حينئذ عطف او مثلي على المستتر في ادافع
مع انه لا يصح ادافع مثلي قلت كما يجوز عطف زوجك على
ضمير المخاطب في قوله اسكن انت وزوجك الجنة مع انه
لا يصح اسكن زوجك وخلاصة انه يغتفر في الثواني ما لا
يغتفر في الاوايل وان شئت فاعتبر قولهم ضربتني هند
وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على انه لحذف الفعل وجعل
العطف في مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر او
يدافع مثلي تساعنا **قوله** لان قوله انا الزايد دليل على
ان التفرقة الخ يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه
في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا عنه
فلا يستحسن **قوله** في العدول عن لفظ من الى لفظ ما قد يوجه
ذلك بان المراد والوصف او ان قويا يدافع انا كما اشار اليه
اليه صاحب الكشاف ما ات بسورة الكافرين وغيرها
قوله لا اسلم ان الفعل غايب لما كان في الجواب المنع نوع
بعد اهمله في شرحه للمفتاح ان الاصل الانفصال اعطي
حكم الاسما الظاهرة فاسند اليه الفعل الغايب وبان
مجموع الا انا يتضمن معنى لا غيري فيجوز اسناد يدافع
اليه كانه قيل ما يدافع غيري ولا يخفى بعدهما ايضا
قوله باعمال الصفة الواقعة بعده اذ لا احتمال
اعتماد على شي سوى النفي **قوله** عن علي بن عيسى الربعي

هوى

هوى الكا برنحاة بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة لكنه
في حنيفة **قوله** وذلك لان قولك زيد جا لا عمرو فان قلت
ما ذكره من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف
دون قولك ما شاعر الا زيد وتميمي انا قلت تقييد المناسبة
يكفيه بعض الصور **قوله** اي تقديم ما حقه التاخير سوا بقي
بعد التقديم على حاله كما في زيد اضربت اولا كما في انا لقيتك
كذا في شرحه للمفتاح وهذا ظاهر على قانون السكاكي حيث
حيث يعتبر في التخصص كون ما الاصل تأكيدا كما سبق تحقيقه
الا انه غير ظاهر على راي المصنف فان تقديم المسند اليه
يفيد القصر عنده وان من قبيل القار فتقييد التقديم
بكون ما حقه التاخير غير مناسب هاهنا الا ان يبنى على
الاعم الاغلب **قوله** يجب ان يكون حاكما مستويا الى اخره
قد سبق منه اشارة الى ان هذا الوجوب بالنظر الى الاعم الاغلب
وان كان في القصر الاضافي قال الشارح في شرح المفتاح هذا
اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير
بمعنى ان المخاطب لو كان ممن يجوز عليه الخطا لكان كذلك لا بطريق
التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين ~~اهدنا~~
~~الصراط المستقيم~~ وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر
الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله
حكاية عن عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه
قصر قلب اضافي **قوله** والخطا تجويز كل منهما على السوية قال
الفاضل المحشي ان كان التجويز عبارة عن تردده وتشككه
فيهما وكذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطا بل الشك
ينافي الحكم لانه يقتضي وجهان احد الطريقين المنافي للشك وفيه
بحث لانه مبني على ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطا

لا يختصان الحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال
الاساءة الى من يحسن اليك خطا والاحسان الى المحتاج صواب
ومنه قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث لا
احكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل بان الانشا
متصف بالخطا مع انه لا حكم في الانشا بالمعنى المعتبر هاهنا فالا ولى
ان يقال في رد هذا الشق نفس التردد عند عدم عدم الدليل
المعين لاحد الطريقين فعل لا يوصف بالخطا بل لا يبعد ان
يقال ~~لاحد الطرفين فعل لا يوصف بالخطا بل~~ لا الخطا حينئذ
عدم التردد **قوله** زيد يعلم النحو لا غير حكى صاحب القاموس
عن السيرافي ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس
ولو كان مكانهما غيرهما من الفاظ الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز
ذلك مورد السماع وتبعه في ذلك بن هشام وحكى في مغني اللبيب
بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى بن الحاجب
لا غير وتبعه على ذلك كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس
غير وانشد الامام جمال الدين بن مالك رحمه الله في باب القسم
من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا به تنحو اعتمد فورنبا
امن عمل اسلفت لا غير تسال وهو تعقبه لا يستشهد الا بشاهد
عربي تامل **قوله** والمسطور في كلام بعض النحاة اي اخره ايراد
على المصنف حيث عد هاهنا من طرق العطف والمراد ببعض
النحاة ~~الى اخره ايراد على المصنف حيث عدها~~ هو الفاضل
الرضي **قوله** واجيب بان ترك النص الى الاخفا ما في هذا الجواب
هنا من التكليف وصرف الكلام عن المتبادر لان السابق الى
الفهم من اقتضا كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي
في طريق العطف كون العطف موجودا والاصل متروكا لكنه
اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد فان قلت اي حاجة
الى هذا

الى هذا التكلف فليحمل ايراد المثال المذكور اشارة الى
الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي و
مستثنا ايضا كراهة الاطناب وله نظاير كثيرة في المفتاح قلت
الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلاثة
الاخيرة واعلم ان كلمة غيره في ليس غير في محل النصب عند المبرد
على انه خبر ليس واسمه ضمير لا يظهر وتقديره ليس معلومة
غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره
محذوف والتقدير ليس غير النحو معلومه **قوله** وفي الثلاثة
الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير
الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب كما
سبق يترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيدا ضربت وما
ان قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر
عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما
ينفي لا بما يثبت **قوله** لان الحكم مختص بلا دون بل فيه
مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بل لا انه غير
مختص بها كما تشعر به العبارة **قوله** لا بها موضوعة لان
تنفي بها ما اوجبته للمتبوع فان قلت هذا الموضوع له
لا ينافي في قولك زيد قايم لا قاعد لان المثبت هو القيام
والمنفي هو القعود فلم يجد مورد الايجاب والسلب على ما
خلاف الوضع مع شيوعه قلت بل وارد على الوضع والمثبت
في المثال المذكور للمتبوع اعني قايم هو الاسناد الى زيد وهو
المنفي عن قاعد **قوله** فكان الاحسن ان يصرح الى اخره
اذا قلت ليس في الدار غير زيد ينبا درمنه ان ليس فيها
مما يجانسه غيره فقول المصنف بغيرها يتبادر من
ساير كلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح فانهم فهذا وجه

عنه بما ذكره الشريف **قوله** فقوله بغيرها الخ يعني ان ضمير غيرها
ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون
منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة المخصوصة
التي اوردناها على كلامك ونفيت بها شيا ومعلوم انه لا يمكن
نفي الشي بهذه المخصوصة قبل ايرادها **قوله** على ان يكون الثاني
تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا والكلام
فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد للثاني في عطف للاول
قوله استحسنه الفاضل المحشي وجه الاستحسان وظهر مما ذكره
ضعف قول الشارح في هذا المقام من شرح المفتاح من ان قولهم
هو يا تميمي لا قيسي فيه احتمال التخصيص والتقوي على السوا
قوله فيقال انما انا تميمي لا قيسي فان قلت عند اجتماع الطريقين
او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق او الاقوى
ففي مثل انما جاني زيد لا عمرو الى انما والعاطفة حينئذ
موكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم
وفي مثل انما زيدا ضربت وانما تميمي انا الى التقديم حتى يكون
زيدا هو المقصود عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا
في شرحه للمفتاح وحكم الشريف بان القصر في انما تميمي انا مستفاد
من انما ووافق الشارح في الباقي وان شئت فارجع الى شرح
المفتاح **قوله** غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك
ما جاني زيد ولا عمرو مع تقدم النفي المصرح به قلت الكلام في
لا العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة لان حروف
العطف لا يدخل بعضها على بعض **قوله** ويمتنع من الدالا الله
وانما احد الا وهو يقول ذلك وقد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثنا
في الموضعين اعني الا الله والا وهو وقد خط عليها في النسخة
المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه المناسب للسياق

اذ

اذ لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالا هو
مستدرك قطعا الا ان يقال جي بها على سبيل التاكيد ان كان
الاستعمال لا يابا عنه على ان فيه حينئذ منا قشة ظاهرة
وهي ان لو وقوع الا موضحا بها لم يجعل النفي في حكم المصرح
به فيجوز زيادة من ووقوع احد كما جعل المنفي في حكم
المصرح به في قولنا الى زيدا لا القيام لا القعود حتى امتنع
كما سياتي الا ان **قوله** نحو ظاهر كلامهم يقتضي جواز الى اخره
انما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقا
اوتيا ويلا **قوله** لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص منع
ذلك بان الاختصاص الواقع لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون
المخاطب جاهلا او منكرا ويحصل الفايدة لذلك ويمكن ما
يقال لا شك ان اصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابدا مناسبة
فيه فيكفي ان يقال اذا كان الوصف مختصا بالموصوف في نفسه
وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ موضوع للدلالة
عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا فايدة في تصريح النفي
بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين ففيه فايدة في الوجه
ظاهر فتامل **قوله** الا من يسمع او يعقل فيه اشارة الى ان المراد
بالسماع في الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع فان قلت
فاذا كان هذا الحكم معلوما لكل احد فما الفايدة في القا الخبر
والقصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوبا بالخطا وبالجملة
الاشكال الذي سيورده الشارح على ما نقله المصنف من دلايل
الاعجاز وارد هاهنا قلت اما القصر فحقيقي لا يقتضي ما
ذكر واما نفس الالقا فلعله بطريق التنزيل لاعتبارات
خطابية وحمل انما في جميع موارده على التنزيل بعيد كل البعد
ولذا اول كلام الشيخ بوجه اخر **قوله** فكان دلالته على القصر

اضعف من انما اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح
المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما
حيث حكم فان المفيد له في قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم
على ما نقلناه انفا وقد يلفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا
من وجه وقوة من اخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالته
على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار
ان القصر يفهم منه بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة
او لعدم احتياجه الى التاويل بخلاف انما وانت خبير بان
كلاميهما اذا اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه
اعني تعيين اسناد القصر في انما زيدا ضربت الى التقديم
فان قلت قوة التقديم باعتبار الذوق كما اشرنا اليه فيصح وجها
للترجيح اسناده اليه قلت فلا يتم ما ذكره هاهنا من قوله
ولم يذكروا هذا الشرط على ان جعل الاسناد الى الذوق سببا
للقوة تارة والاسناد الى الوضع سببا اخرى لا يخلو عن
تعسف فتامل **قوله** انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر
في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط على الشي يشرف عليه
ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله من السطر **قوله** وفيه
بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة الخ قد يجاب عنه بان
الشيخ خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة ثم عمم ولهذا قال
ثم ان النفي فيما يجي فيه النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل
ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل عليه النظر
في دلائل الاعجاز **قوله** مما يجهله المخاطب وينكره ان قلت
جهل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه لتخصيص
الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار
لان المراد به الانكار التام والاصرار كما يظهر من تحقيق كلام

الشيخ **قوله** فكان مراد الشيخ انه يجي الى اخره من نظر في دلائل
الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان تطبيق
كلامه على ما ذكره الشارح لا يكاد يصح **قوله** او قلبا نحو ان
انتم الا بشر مثلنا يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر
تعيين بناء على ادعا ان شان العاقل التردد الا ان الاول
الظهر **قوله** ولا منكرين لذلك ينبغي ان يزاد قيد اخر وهو
و التكلم كانوا عالمين بعدم جهل المخاطبين لان اعتبار التنزيل
انما يصح بعد علمهم بذلك **قوله** واما انما فيها بطريق القصر
فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر
انفسهم البشرية بل انما اثبتها ملتبسا بطريق القصر وصورته
قصدا الى مجرد الموافقة الصورية مع كلام الخصم هذا ويمكن
اجرا القصر على ظاهره بان يقال قصروا الرسل على
البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انهم يقصرون على البشرية
لا يتعدونها الى الملائكة فلستم رسلا لان الملائكة لازمة للرسالة
كما يدل عليه قولهم لولا انزل عليه ملك وانتفا اللازم يستلزم
انتفا الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية
لا يتعدونها الى الملائكة لكنهم منعوا لزوم الملائكة للرسالة
حيث قالوا ولكن الله يمن على من يشاء من عباده فتامل **قوله** ان انتم
الا بشر مثلنا لفظ ان هاهنا وفي قوله ان انتم الا بشر نقص فلعله
سهو من قلم الناسخ فان نظم الاية في سورة ليس ما انتم لا ان انتم **قوله**
على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين فقيل
يقال فلان متردد بين الصدق والكذب عندي اي انا متردد
في صدقه وكذبه وبهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى فمعنى كلام
الشارح ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
عند انفسهم كما لتردد بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر

حال المدعي وعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكوره اعني كما هو ظاهر الى اخره تكلف فليتامل **قوله** فالاولى بنا على ما ذكر فالمراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيهه مراده وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقربه يعلمه ويقربه بادنى تنبيه **قوله** شاركه رباعية كما مر هي وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بصواب وخطا **قوله** كاشتراك الاخرين في صحة المجامعة وكاشتراك الاولين في عدمها **قوله** انه يتعلق بهما الحكمان معا لا يخفى ان هذه المزيه تثبت للتقديم ايضا وانه يثبت بما ذكر من بينهما على النفي والاستثنا ايضا لان العلة المذكوره مشتركه بينه وبين العطف **قوله** واحسن مواقعها الى اخره قيل وجه الاحسنيه ان انما تستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فايدة جديدة تحسن موقع الكلام بكمال حسنا لا يوجد بدونه **قوله** ثم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت الى اخره مفعول استقريت محذوف اي اذا استقريت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما واقوى الموصوفين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب ولا يجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا لان المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت انما متصفا بان اقوى احوالها اذا اريد بالكلام بعدها بعد ذلك التعريض **قوله** سوى المفعول معه انما استثنا لان المفعول معه لا يجي بعد الا الا يقال لا تمش الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما

قبله

شبه المخالفة له نفيا واثباتا فالا تؤذن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولذا لم يقع من التوابع بعد الا الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما تقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول في الفرق بين قولنا ما جاني زيد الا وعمرو وبين قولنا ما جاني زيد الا وعمرا وحيث جاز الاول دون الثاني ان الواو في المفعول معه ليس الا الة لملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا يصح الفصل لان المقصور عليه يجب ان يكون معنا مستقلا بالمفهومية ~~فلا يصح الفصل لان المقصور عليه يجب~~ بخلاف مع فانه اسم ليستقل معناه بالمفهومية فافهم **قوله** ومنه قوله ان عمر لا اشتهي الخ اي من قبيل تقديمهما بجانبيهما لانه من قبيل قصر الفاعل على المفعول وعلى العكس وانتصاب مفعولا على انه مفعول لاشتهي لا على انه مفعول كارها لان لا دافع الحاجة فافهم **قوله** كان لم يمت حي سواك الخ البيت للاشجع الاسلمي من قصيدة اولها

مضى ابن سعيد حين لم يبق مشرق ولا مغرب الا له فيه مادح

وبعده

وما كنت ادري ما فواضل كفه على الناس حتى غيبته الصفائح

فاصبح في لحد من الارض ميتا وكانت به حيا تضيق الصحاصح

سابكيك ما فاضت دموعي فان تغض فحسبك مني ما تجن الجوانح

فما انا من رزء وان جل جازع ولا بسرور بعد موتك فارح

كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح

فان حسنت قبل المراثي وذكرها لقد حسنت من قبل فيك المدائح

المصابيح الاحجار العراض التي يسقف بها قبره والصحاصح جمع
صحصح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحان
والجوانح الاضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كما
الضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة
قوله لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الاقرب ان يحمل
على حذف المضاف اي لايهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس
الامر لان الكلام انما يتم باخره قوله واعلم ان تقديمهما
حالهما جميعا منعه بعض النحاة هم الاكثرون واختاره ابن
الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب
الا زيد عمرا لانه ان جوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون
التقدير ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا
الا زيد عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر
في احدهما فقط وان لم يجوز لزم فيما ضرب الا عمرا زيد
بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به
المحققون من النحاة من ان الا يمتنع ان يعمل ما قبلها فيما بعد
المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب
الا زيد عمرا ان يكون عمرا منصوبا بمضمر لما تحقق ويصير الكلام
جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب
الشارح في شرح المفتاح عن الاول ان الفاعل مضمر قبل الذكر
كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عائد الى
مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم فلا
يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة
وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقلته عن ابن الحاجب مع تفصيله
كما يدل النظر في النسخ قوله الظرف في قوله الى الخروج الى
هذا التوجيه هو ان الظرف في الاية معمول اتبعك فيكون
من جملة

من جملة والصفة المقصورة على الاراذل هي الاتباع المتعلق
ببادي الراي فقد قدم المقصور عليه على المقصور اي ذكر
قبل تمام المقصور الذي هو الاتباع المقيد وكذا القياس
في سائر الامثلة كما مر قوله اي اشتهي لا يخفى ان المناسب
لتقدير قامت في البيت الثاني ان يقدر ههنا اشتهي بدون
لا وكذا وقع في شرحه للمفتاح وان كان التقدير ولا اشتهي ايضا
وجه ظاهر لمتامل قوله والنوائح في البيت الثاني قد وقع
في بعض النسخ بعد قوله اي قامت النوائح هكذا وفيه بحث لان
الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف
ثم يتجه هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا
قيل ان عمرا في قولك ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه
قيل الى اخره قوله فمفرغ الفعل فيه اشارة الى ان المفرغ
في الحقيقة هو الفعل وتسميته الاستثناء به مجاز ثم الاولى
ان يقول فمفرغ العامل ليكون اشمل قوله ولئلا يلزم
التخصيص من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير
المستثنى منه عاما ومحصوله ان الا انما تدل على مخرج منه
مطلقا ونسبته الى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون
خاص لزم التخصيص بلا مخصص وبهذا اندفع ما يقال
لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا
منه وقد تقرر ان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك
الضرورة تندفع بتقديره خاصا فلم يحتج الى تقدير العام
قوله ولذلك نزلناه اي حملنا استلزام الا العموم في المستثنى
منه المقدر كذا في شرح المفتاح وهو المستفاد
منه والتحقيق ان من منشأ الحكم بان تانيث العمد للنظر
الى الظاهر مجموع الاحكام الثلاثة في كلام المفتاح وشرحه

لا يخلو عن تعسف وهاهنا بحث وهو ان تانيث الفعل في الايتين
وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الي الظاهر لجواز ان يقدر
المستثني منه في الكل مونثا بيان يقدر في الاية الاولى فعلة
وفي الثانية انسيا وفي البيت اعضا فليتامل **قوله**
وفي بيت ذي الرمه وما بقيت الخ صدر بيت ذي الرمة علي
ما في شرح المفتاح طوي النجز والاجرا زما في عروضها يصف
النوق بالهزال من السير والقمط طوي اي اضمر واهزل والنحز
بالنون والحا المهملة والزاي المعجمة الضرب بالاعقاب
والحث علي السير واجرار بالجيم والرا المهملة والزاي المعجمه
الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات فيها وقد نقح
هذه الاجراز علي انه جمع جرز وهي السنة المجدبه والفرض
بالفا والضاد المعجمتين علي وزن الفلس للرجل كالحزام
للسرج والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمه القويه والجرشع
من الابل هو العظيم القوي **قوله** وفيه اشكال الخ اجيب
بانه سمي علامات التانيث ضمايرا علي سبيل المجاز من باب
اطلاق احدهما وريد علي الاخر اعتمادا علي فهم السامع **قوله**
ليسند الفعل المنفي الخ هذا الكلام وارد في البدل فان
زعم وجه الجواز انتقاض النفي بالا فضي الفاعل كذلك
قوله فعلي مذهبه يكون هذا الخ رد الشريف هذا التوجيه
في شرح المفتاح بان قول السكاكي للنظر الي ظاهر اللفظ يابي
عنه اذ علي تقدير الابدال لا يكون الفعل في الظاهر
اللفظ مسندا الي المونث المذكور بعد الا فكيف يونث للنظر
اليه وقد تكلف بعضهم في دفعه بان معني الكلام انه انث
الضمير العايد الي ذلك العام بالنظر الي ظاهر اللفظ المذكور
بعده كان المسند اليه ظاهرا والابدال غير مبني علي
الظاهر

الظاهر قال فقوله بالنظر الي ظاهر اللفظ بافخام الظاهر مقولا
مناف واعلم ان هذا البدل في باب الاستثنا يخالف ساير
الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الي الضمير العايد الي
المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثنا
المتصل يفيد ان المستثني جزء من المستثني منه فيكون الاتصال
نايبا مقام الضمير والثاني مخالفة للمبدل منه في الايجاب
والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب الاستثنا **قوله**
كانبا علي حال من الاحوال ظاهره يدل علي ان المثال من قبيل
القصر القصر الحقيقي ولهذا استشكل بانه يودي الي المحال و
اجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل ماسوي الركوب
في حكم العدم **قوله** بل المراد حصر من ذلك اي من كونه المستثني
منه بحيث يصح اطلاقه علي المستثني والحاصل انه لابد مع ذلك
من مناسبه مخصوصة يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في
ما جاني الا زيد شي ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما
كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما صليت الا في المسجد
يقدر في مكان وموضع وعلي هذا القياس وخد بنا فتش في هذا
بنا علي ان التقدير للضرورة كما عرفت بان الضرورة اذا اندفعت
بالتعبير فلا حاجة الي تقدير القريب فان فيه زيادة علي الحاجة
ولك ان تقول هذا انما يرد اذا كان في تقدير الخاص زيادة
تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد صدق
عند من له ادني ذوق علي تقدير المناسب فتامل **قوله** وفي
الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء
في الحديث اشكال مشهور من جهة دلالته علي انه لا اياس الا في حال
الاتيان من قبل النسا والمقصود العكس وهو انه لا اياس البته
في تلك الحالة فاورد الشارح الحديث واشار الي جواب الاشكال كما

نزكي نعزاو يمكن ان يراد بالحديث النبوي ان ياس الشيطان
لا يوجد الامع الاتيان من قبلهن يعني ان الشيطان معتمد عليهن
اشد اعتماد حتى لا يقنط كليا قبل ان ياتي الى جهتهن فاذا اتا
ولم يقدر على الاضلال من جهتهن ايضا بعصمة الله سبحانه حصل له
القنوط اصلا وعلى هذا الاحاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى
تقييد الجهة بغير جهة النسا والله اعلم **قوله** وذلك لانه قصد لزوم
تعقيب الى اخره اشارة الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا مجردا عن
قدو الواو وحاصله ان النفي والاستثنا لما دل على لزوم الثاني
للاول كالشرط استعمل فيه واريد كلما ايس من جميع جهات اتيانهم
اتاهم من قبل النسا **قوله** الا على تاويل العزم قيل عليه هذا
التاويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنة حدوث مضمون
العامل بمضمون الحال واما اذا اعتبر مقارنة حدوثه او بقائه
فلا لان الياس باق وقت اتيانه من قبيل النسا وان كان حدوثه
سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد المنسو وان كان حدوثه سابقا
بالياس في الحديث الشريف قربه كما اريد بالموت في قوله عليه الصلاة
والسلام لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت فالمعنى ما قرب ياس
الشيطان من بني ادم الا حال اتيانه اياهم من قبيل النسا فانه
اذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وما
بقي منها وما بقي رجاؤه الا في هذا الواحد فان ينتفع به ايضا انقطع
رجاؤه بالكلية وحصل تمام الياس منهم **الباب السادس الانشا**
قوله لا اخبار فانه ايضا قد يطلق نفس الكلام على ما صرح به
في التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر **قوله** والمراد
هاهنا هو الثاني لقائل ان يقول قد تقدم في بيان حصر المعنى
الاول في ثمانية ابواب الانشا باب ثامن تلك الابواب وقد جعل
هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب ان يراد بالانشا هاهنا
ايضا

ايضا نفس الكلام ولذا اقسامه التي هي التمني وغيره بان يرجع
ضمير له في قوله واللفظ الموضوع له الى المعنى المصدري على طريقة
الاستخدام **قوله** واراد بها معانيها المصدرية يعني القا الكلام
المشتمل على التمني والقا الكلام المشتمل على الاستفهام وكذا **قوله**
لظهور ان ليت موضوعه الخ لا يخفى ان التعليل ليس للنفي فقط اعني
قوله لا للكلام المشتمل عليها والا لكفى ان يقال لظهور ان ليت ليس موضوعه
للكلام المشتمل عليها الذي فيه التمني بل هو للمثبت والمنفي جميعا اعني
قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا للكلام ومحصل الاستدلال
ان قول المصنف واللفظ الموضوع له الى اخره لا يصح اذا حمل الانشا على الكلام
اصلا ويصح اذا حمل على الالقا الذي هو من جزئيات الافادة او ملزوم
له بدونه بان تحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة
ايضا وهو الحمل على الاستخدام **قوله فالانشا ان كان طلبا** قد سبق ان
المراد بالانشا القا الكلام الانشائي والظاهر ان الالقا ليس نفس الطلب
فاما ان يكون المراد فالانشا ان كان القا كلام يدل على طلب واما
ان يقال الطلب الظاهر لازم الالقا المذكور فلهذا جعله قسما
منه ففي العبارة مسامحة لا تشتبه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحي
اعني القا الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب **قوله**
وهي على ما ذكره المصنف خمسة ومنهم من يجعل الترجي قسما سادسا
ومنهم من اخرج التمني والندا من اقسام الطلب بنا على ان العاقل
لا يطلب ما يعلم استحالته فالتمني ليس طلبا ولا يستلزمه وان
طلب الاقبال خارج عن مفهوم الندا الذي هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه
بد حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام لا يخفى ان المراد ان
كان طلبا يكون المطلوب به الخ على ما يدل عليه جعله من اقسام
الطلب ولا ينتقض بمجموع علمني وفهمني وان لم يعتبر قيد الحيثية
اذ الطلب نفس علم وفهم لا مجموع علمني وفهمني ولا مجرد علم وفهم

ان المطلوب بهما حصول امر في الذهن مطلقا لا في ذهن الطالب وبالجملة لو
اعتبر التقييد بالمفعول المخصوص حرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للقيد
فيه وان لم يعتبر حرجا بقوله في ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشي
من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث حصوله في ذهن
الطالب فهو الاستفهام الجاحزه ففيه نظر لان الانتقاض وان كان
مندفعا حينئذ ايضا على ما فصله في شرح المفتاح الا انه ينتقض
تعريف الامر حينئذ لان المطلوب يعلمني على هذا الجواب حصول امر
في الذهن لا في الخارج اللهم الا ان يقال المقصود بما ذكر تصحيح تعريف
الاستفهام وتصحيح تعريف الامر امر اخر فله ان يجيب في تعريف الامر
بالجواب الاخر او يكون مراده ايجاب تغيير سياق الكلام حينئذ
بان يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر في الخارج والا اي وان
لم يكن المطلوب به مطلوبا من حيث حصوله في ذهن الطالب تامل
قوله وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج اي في خارج ذهن
الطالب فلا ينتقض بمثل اعلم وافهم فان المطلوب بهما وان كان
حصول امر في ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب وفيه
بحث وهو ان المطلوب في النهي وكذا في بعض الاوامر هو نفس الامر
الخارجي لا حصوله سوا اخذ الحصول بمعنى الحصول في نفسه او
بمعنى نعته والحصول لغيره لان الحصول للغير في الخارج وان لم
يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات لموصوفاتها
في الخارج كما في زيد اعمى لكنه يقتضي حصول الموصوف فيه ويمكن
ان يجاب بان المطلوب في النهي مثلا حصول انتفا الفعل عن المطلوب
منه اعني المخاطب له في الخارج ولا شك انه موجود فليتامل **قوله**
فان كان ذلك الامر انتفا فعل فهو النهي هذا على مذهب من جعل العدم
مقدورا مطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمطلوب بالنهي
عنده امر وجودي وهو كف النفس **قوله** والا فهو الامر فيه بحث

لان الدعا

لان الدعا والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمطلوب بهما
حصول امر في الخارج وليس فيهما احدى حروف النداء مع انهما ليسا
من اقسام الامر حقيقة عند المصنف كما سيجي وان كان امرا عند
النحاة **قوله** منها التمني قدمه لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع
وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم
بالتمني لمناسبته له في الاحكام **قوله** وهو طلب حصول شي على
سبيل المحبة قيل ينبغي ان تقيد المحبة بالمجردة اي عن الطمع
احترازا عن الاوامر والنواهي والنداءات التي قد وجدت المحبة
فيها وقيد الحيثية المرادة تكفي في اندفاع النقض بها
قوله واللفظ الموضوع له ليت قد تحققت ان اللام للغاية
لا صلة للوضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية من حيث
تعلقها بها وتلك الهيئة ملحوظة لا قصدا وبالذات بل هي
من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة فلذا صارت
كلمة ليت حرفا لا اسما هذا على قانون تقدير الفاضل المحشي
لكن فيه بحث وهو انه لا بد في الانشا بان لا يتخلف مدلوله عن
لفظه ومن هذا قيل الانشا ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر
ان التلفظ بليت زيدا قائم لا يجب كونه ذا هيئة مذكورة واما
اذا كان الموضوع له نفس الطلب الظاهري فلا يرد شي لعدم
التخلف فتدبر **قوله** وطماعية هو بتخفيف اليا على وزن
الكراهية مصدر ثالث لطمع فيه طمعا وطماعة وطماعية فهو
طمع وطمع بكسر الميم وضمها **قوله** والا لصار ترجيا ويستعمل
فيه لعل او عسى ان كان فيه توقع يستعمل فيه لعل وان
كان فيه طمع يستعمل عسى والفرق بين التوقع والطمع ان
الاول ابلغ من الثاني ولذا اخر الطماعية عن التوقع وفيه
بحث لانه انما يصير ترجيا لو لم يتحقق فيه الطلب اذ لا طلب

في الترجي كما سيصرح به نعم يصير طلبا مقرونا بطماعية وليس
ذلك ترجيا **قوله** لو نا تيني فتحدثني بالنصب والتقدير
ليت اتيانا منك تحديثا ولا احتاج لو حينئذ الى الجزا لخروجه
عن معنى التعليق ولو رفع الفعل خرج المثال عن الباب وحينئذ
يجب ان يقدر الجزا ليقا لو على معناها **قوله** ذكما تعرض
نحو هذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال
الاول في موضع الثاني **قوله** سيد مفعل فيه التمني والترجي خلاف
ذلك كقول امرئ القيس ٭ تجاوزت احراسا عليها ومعشرا ٭
٭ علي حراصا لو يشرون مقتلي ٭ **قوله** وكثير ما يستغني الخ اي يستغنى
بها عن ذكر فعل التمني وان كان مقدرا يدل عليه قوله اي اود لو كان
قوله يطلب الفاهمزة فيه ضعف لان عادة العرب ان يبدلوا
الاخف من الاثقل وها هنا يلزم ان يكون الامر بالعكس **قوله**
مركبتين مع ما ولا المزيدتين اعترض عليه بان هذه الحروف انما
اخذت من هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب اذ لا فرق بينهما
عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان
هلا ولولا ماخوذة من هل ولا ولو ولا ولا يخفى فساده اجيب بان
قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى
انها ماخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرتي التركيب مع ما ولا
المزيدتين **قوله** لتضمنهما معنى التمني فيلزم المضمن المضمن
فيه وهذا المعنى اعني اللزوم هو المقصود بالتركيب والا
المتمنى موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو
اذا كانتا مفترقتين يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز
واذا ركبتا مع ما ولا الزمنا معنى التمني لا لافادته بل يتولد
منه التقديم في الماضي المخاطب والتحضيض في المستقبل **قوله**
على ما كان يجب ان يفعل المخاطب اي من حيث تركه ولو قال على
معنى

معنى انه كان يجب الى اخره ليكون بيانا للوم لكان اظهر **قوله**
ان يكون كل منهما في بعض النسخ بتثنية الضمير باعتبار
النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة **قوله** وقد يتمنى
بلعل اعنى قال قد يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام
الترجي على ما يشعر به قوله لبعد المرجو عن الحصول **قوله**
والاشفاق في ارتقاب المكروه اذا عدي الاشفاق بمن يكون
بمعنى الخوف واذا عدي بعلى يكون بمعنى العطف **قوله**
وبهذا يظهر ان الترجي ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في الترجي
ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه **قوله** لم يتبح
ازيد قائم كما قبح هل زيد قام فيد بعض شراح الايضاح قبح المثال
بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتي لذلك عند الشيخ عبد
القاهر والمصنف وانما قيد به دفعا للاهتمام وهل لطلب
التصديق وفيه نظر لان المثال حينئذ يكون ممتنعا لا قبيحا
وسيجي تحقيق الكلام فيه **قوله** وهذا ظاهر على ما عرفت
واما في ازيد قائم فلا الخ فيه بحث وهو ان لتقديم المرفوع
كما يجي للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول
بان ما ذكر في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم
فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول غالب دون تقديم المرفوع
قلت سيمنع الشارح كون غلبة الاختصاص علة للقبح كذا
هل عرفت عما اللهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في
تقديم المنصوب بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل له فالوجه
في القبح دون الامتناع ان يحمل على الاعتبار والتفسير كما سيجي
قوله لا يخلوا عن تعسف وجه التعسف ان معنى كون
السوال عما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق
بغيره كذلك لان السوال في انت ضربت زيدا متعلق بالفاعل

٢
المرجوا

على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك
اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السوال
كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب
بزيد او هل صار زيد متعلقا للضرب **قوله** ثم لا يرد
ذلك اي كون المسؤل عنه بالهمزة ما يليها **قوله** وهل
لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا
لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي والحاصل
انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق انه لطلب
نوع منه عين النوع المخصوص فتامل **قوله** امتنع هل زيد
قايم ام عمرو وقد سبق منا في اوايل بحث الاسناد الخبري ان
ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت
بكرا ام ثيبا على انه تقع هل موقع الهمزة فيوتى لها بمعادل
واشرنا هناك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث النبوي
عليه السلام منقطعة والمعنى بل اتزوجت ثيبا **قوله**
لان التقديم يستدعي الخ فيه بحث لانا نمنع الاستدعا
كليا بناء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام
قليل بعيد فكانه غير محتمل قلنا لا وجه في التقبيح
في الحمل على الاضمار والتفسير سوى البعد والقلة فيلزم منع
وجه الحبيبا مبنى على مازعمه فما سيأتي ولا قايل به فليفهم
قوله وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوا الحي
اخره اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد وجه جواز
وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما سيجي والجواب عن النظر
ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القايل هو لزوم تحصيل الحاصل
بناء على اختصاص هل بطلب التصديق واستدعا التقديم حصول
اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم
للاختصاص

للاختصاص المفيد لذلك ولا يلزم من هذا فتح وجه الحبيب
المبني على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه
وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم
اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم
يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت
لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل
بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن
لا للتخصيص بل لغرض اخر لكن ذلك قليل بعيد فيقبح
ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المصنف لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى
الاعم الاغلب فلا يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد
الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال لغير التخصيص لكان
المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا **قوله** لاحتمال ان يكون
زيد فاعل محذوف لكنه لبعده مستقبح **قوله** لجواز
ان يكون قبحه الى اخره هو كونها بمعنى قد في الاصل كما
سيجي الان وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح منحصرة
عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث
قال ولاختصاصه بالتصديق قبح هل رجل عرف الا انه قال
تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض اخر
قوله هل عرفت الدار بالغريين الغريان بفتح الغين المعجمة
وتشديد الرا المكسورة والياء هما قبرا مالك وعقيل نديمي
جذيمة الابرش **قوله** وحنت الى الالف المالوف حنت
بالتحقيق بمعنى حالت وعطفتني حنا بحنوا حنوا
وبالتشديد بمعنى اشتاقت من اشتاق حن حن يحن حنينا
قوله اتضرب زيدا وهو اخوك المراد هو من الاخوة

الصداقة والتآخي لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية
حالا موكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو **قوله**
قال الحماسي ساغسل البيت القضا اصله الحتم والايجاب ثم يستعمل
في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء يروى بالرفع والنصب
فاذا رفعت يكون فاعلا لجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون
القضا بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار عني باستعمال
السيف في الاعدا في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه
واذا نصبته يكون مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون
المراد بالقضا الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت
على جالبه وبعد البيت المذكور واذهل عن داري واجعل هدمها
لعرضي من باقي المذمة حاجبا ويصغر في عيني تلادي اذا
انثنت يميني بادراك الذي كنت طالبا يريد اني اترك داري واجعل
خرابها وقاية له لعرضي ويخف على قلبي تركها خوفا لخوف العار
ويقل عيني انفاق تلادي اي مالي القديم عند انصراف عيني
جابرة للمطلوب **قوله** لما سنذكره في بحث الحال
من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي ينافي الاستقبال
وان تنافيا حقيقة الا انهم استبشعوا علم الاستقبال
في صدر الجملة الحالية للتنافي بحسب الظاهر وفي الجملة
ولو بحسب اللفظ **قوله** كان لها مزيد اختصاص انما قال
مزيد اختصاص لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل
كما عرفت في النحو **قوله** ما موصولة ويجوز ان يكون موصوفة
والجملة صفته **قوله** اذ المضارع لا يكون الا فعلا فيه بحث
لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع تخصصه
بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون
دخولها عليه اكثر من دخولها على الاسما وغيرها حتى يتم ما ذكره

ونظير هذا

ونظير هذا ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون
دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع وغاية ما يمكن
ان يقال مراده ان الواضع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل
لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال فله بالنسبة الى هذا
الغرض مزيد خصوصية بالفعل والكلام بعد محل تامل
قوله والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي
مدلولات الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي
الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل
بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكمية
وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسبا
حكمية يصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انتساب
الى الازمنة واحتمال لاختصاص بعضها وضعا بخلاف المشتقات
لا بالنظر الى الجمل الاسمية المشتملة على تلك النسب **قوله** ادل
على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج ولانه المراد دون
حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب **قوله**
وفي هل انتم شاكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا الخ لا يقال
قد سبق في اوايل احوال المسند ان بروز قوله تعالى لو انتم
تملكون خزاين رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية حقيقة
فلم لا يكون بروز فهل انتم شاكرون في تلك الصورة وان لم
يكن اياها حقيقة تقييدا لابراز ما يتجدد في معرض الثابت
لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل
انتم شاكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها
فعلية فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا شك
انما هو بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على المطلوب مما هو
بحسب الصورة والحقيقة فقط فثبت ان فهل انتم شاكرون

وهو المدعى بقي هاهنا بحث اخر وهو ان هل اثم شكر وش
يفيد الاستمرار التجددي اما لبروزه في صورة المبتدا او الخبر
او لكونه اياها في الحقيقة على راي والاستمرار التجددي امس
بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر
على سبيل التجدد الاشق على النفس المستدعي لزيادة الثواب
كما مرت اشارة اليه في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فما
وجه العدول الجملة بفيد الاستمرار الثبوتي وكذا ان تقول
ما ذكر في النظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضي
منهم بما هو اهون عليهم والله اعلم **قوله** كقولنا هل
الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كانت
النسبة الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به
فهاهنا ايضا ثلاثة اشيا لكن لما كان المحمول والرابطة شا واحدا
بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا الى
قولنا الحركة دايمة **قوله** وجود شي لشي اراد بالثاني الاول
عبر الوجود بقرينة المقابلة والا فالمطلوب بهذا البسيط
ايضا وجود شي هو الوجود شي واعلم ان المفهوم في تحقيق
الفاضل المحشي ان لا يسال بحال المركبة عن الاحوال التي
تعرض للماهية من حيث هي هي موجودة كانت في الخارج
او معدومة ولعل ذلك بحث وضع اللغة **قوله** فان
المطلوب وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ او لا وجودها
فعلى النسخة الاولى يكون بيانا لحال المثال المذكور في المتن
وعلى الثانية لها ولما هو اليه بقوله او لا دايمة **قوله**
طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت العبارة في النسخ التي
رايناها والانسب بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا
كل منا او حمل ضمير الجمع على الواحد المعظم وهذا وان كان
شايعا

شايعا في المتكلم الا انه ينبو عنه المقام **قوله** اي حقيقته
التي هو بها اشار الى ان المراد بالماهية هاهنا هو الحقيقة
اعني ما به الشي هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور
الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل
البسيطة عليه **قوله** يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان
يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيه بحث
فان المطلوب بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام ما
هية الاسم حتى يقع في جواب الحد التام الاشبه في ان الطلب
التصديق بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور
وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن
بد من ان يكون المقصود به نوع خصوص لمفهوم الاسم وجود
ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك المفهوم
بخصوصه ليسال عن ذلك المفهوم اهو موجود ام لا ثم بعد
العلم لوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم
قبل طلبه بما الشارحة للاسم على اي نحو حمل فلم لا يكفي هذا
التصور في طلب وجوده لا يقال لما ذكره من الاقتضا بنا على
ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب
قطعي واجب عن نفس الامر باعتبار ان الاولى واجب في نظر
البلغا اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولى فتامل **قوله**
لا ماهية له ولا حقيقة كان اللاحق عطف تفسير لسابقه
قوله والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما تطلق
على الحقيقة الجزئية تطلق على نفس الوجود الخارجي وخلاصة
الكلام ان الماهية المرادة هاهنا ما به الشي المعنى المتعارف
اعني الوجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية ايضا بالمعنى
المراد هاهنا **قوله** صارت تلك الحدود بعينها حدودا

بحسب الذات والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة
الشي وعين الاسم بازائها فظاهر واما اذا تصورها ببعض
عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائه فالتعريف انما
يكون حدا اسميا بالنظر الى تلك العبارات فبعد العلم
بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه
اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك الشي فرسم اسمي قبل العلم
بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة هاهنا الى التقييد
لان المضاف اليه فيما ذكر من المثال ضمير لا اسم اشارة قلت
لعل اذا اضيف الى اسم الاشارة بل قال الجمار اليه وهذه
الاضافة محققة بحسب المعنى فيما ذكر لان هم عبارة عن
الاشخاص الانسانية التي شانها ان يشار اليها اشارة حسية
تامل قوله فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية الظاهر صحة
الجواب بالفرق بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا
وتعمم الاشارة الحسية بعيد قوله فاذا اضيف الى كلي فجوابه
كلي رد عليه بانه منقوض بقولنا اي رجل ضربك فيجاب بهذا
او بزيد فالحق انما اضيف اليه اي يكون كليا دائما لعدم
الاشتراك في امر عام للمتشاركين فيها فيما عداه واما الجواب
فقد يكون جزئيا اذا اريد بالتمييز التعيين الشخصي وقد
يكون كليا اذا لم يقصد ذلك قوله والغرض من ذلك السوال
التقريع لا حقيقة استفهام الرسول عليه السلام منهم عن كمية
المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا كانت كم منه على
اصله نحو كم درهما لك وكم رجلا رأيت لكان اولى وانما لم يبال
بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له ملحوظ
هاهنا ايضا قوله كما مر في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية
وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم

عند

عند المخاطب ربما يعرف المتكلم واما المقصود فهو مجهول في
كليهما فلهذا احتيج الى المميز المبين للمقصود ولا يعرف بحذف
الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب
بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من
مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه
لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره قوله
واقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة رده على ذلك
البعض وهو الفاضل الرضي وقوله بينة موقوع على الخبرية
مبتداوه ما قبله من النظم بتاويل هذه الاية واما مجرور على
انه من تتمة الاية واقول بمعنى اقرأ وكان الاية لوضوحها
في هذا المعنى بمجرد قراءتها كاف وقد يجاب عن هذا الرد
بعد التسليم ان الرضي يجوز كون كم في الاية استفهامية كما جوزه
ونبي كم الاستفهامية ومميزها بفعل متعد وقد دل عليه سياق
كلامه حيث قال اولا اذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها
بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك
المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا
من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل
كحال كم الخبرية بفعل متعد ثم قال وتدخل من في مميزها اما
في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم من قرية
واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر الى اخره وانت خبير بان عبارة
ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها
مع الفصل لا يلائم ما ذكر من الادراج ثم لو قيل وحال كم الاستفهامية
وجر مميزها على ما نقله هذا المجيب لكان الادراج ظاهر فتامل
والحق ان قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل
يويد الجواب بان مراده عدم العثور على جره بمن اذا لم يفصل

فتامل **قوله** وبايان عن الزمان المستقبل فيل اصل
ايان اي اوان فحذف احد اليائين من اي والهمزة من
اوان فصار ايوان فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا
فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو
يابي ان يكون اصله ذلك لانه تثقيل في مقام التخفيف اللهم الا
ان يقال الكسر عوض عن اليا المحذوفة والحق ان كون الاسم غير
متمكن يابي التصرف المذكور **قوله** مثل يسال ايان يوم القيامة
المضاف محذوف اي وقوع يوم القيامة فلا يلزم وقوع ظرف
الزمان خبرا عن غير الحدث **قوله** لعدان يكون انا لي موضع
الحدث وهو القبل دون الدبر في الاتيان رد على اليهود حيث كانوا
يزعمون ان من جامع امراته من دبرها كان الولد احول **قوله**
وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسما الاستفهامية
وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط فكلام
الشارح يشعر باختصاصها بطلب التصور لما وجه ذلك
قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة هاهنا و
لهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام الى اخره اي ظهر مما ذكر
في اول الباب التي هاهنا وام لم يذكرها هنا فلا يحتاج لها سكوت
عنها مع ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة
فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركة
لها قبلها في كونه مستفهما عنه بمقتضى العطف كما في ازيد
قايم او عمرو واما المنقطعة فلانا لا نسلم ان الاستفهام جزء معناها
ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة **قوله ولهذا**
يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي
لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجز وقوعها بعدها لاقتضائها
كمال التصدير كما صرح به في مغني اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة

لما

بالجيد

معطوفة بالواو او بالفا او بثم قدمت ايضا على العاطف كما
مر تحقيقه **قوله** ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به اخره
رئمان انف اذا ما ضن باللبن هذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل
ولا يفعله لانطوا قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس
الرشيد بحضرة الاصمعي برفع رئمان فرد عليه الاصمعي وقال
انه بالنصب فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع
والنصب والخفض بدلا عن الها وصوب ابن الشجري انكار
الاصمعي وقال ان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها
غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلا
لفعل من مفعول لفظا وتقديرا وفيما ذكره ابن الشجري نظر لجواز
ان يقال من طرف الكسائي انا نفي به زايدة في المفعول والتقدير
ما يعطيه العلوق ويضمن يعطي معنى يجود فحينئذ يكون
العطية نفس الرئمان كما في صورة النصب او يقال نزل يعطي
منزلة اللازم كما في يجرح في عراقيبها نصلي **قوله** وام
هاهنا بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة كما صرح به في حاشية
الكشاف **قوله** فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها قد
يجاب بان الثانية تاكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغني
قوله مما لم يجد احد حوله قد تصدى الفاضل المحشي لذكر
ما ينضبط به وجه المجاز في المحل لكن فيه بحث لانه لم يرد على ان
بين اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف
لقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم
معتبر في جميع انواعه فالحق ان العلاقة من البعض علاقة بعد
السببية ففي الاستنباط مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب
بوسائط وفي التنبيه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتامل
الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم واما ما ذكره في

صورة التعجب حيث قال الاستفهام عن سبب عدم رؤيته للهدهد
يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من المسبب ففيه خلاف فان
الاستفهام عن السبب يتسبب عن الجهل به والجهل به ليس
بمسبب عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال ما وضع
للمسبب في السبب ولا عكسه بل متركب من الامرين على ان
الاظهر في بيان اللزوم هاهنا ان يقال لما كان عدم رؤيته الهدهد
امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه
والجهل بسببه وادراك الغريب مع الجهل بالسبب يستلزم التعجب
لزمه التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوص العلاقة قوله
الم وفيم تنقلنا ركاب الجاحزة لفظهم في قوله الم مخففة
من ما الاستفهامية فانه يجب حذف الفها اذا جرت وابقاء
الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تبعت
الفتحة الالف في الحذف وتسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر
وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث تكلم على
قوله تعالى قال فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم
ان اثبات الالف اذا ادخل عليها حرف الجر قليل شاذ ورد بذلك
حمل ما في الاية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه سياق
كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة
على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه جوز في سورة يس
حيث تكلم على قوله بما غفر لي ان تكون ما استفهامية وقال
الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا
فالتعارض بين كلاميه ظاهر مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف
والله اعلم قوله والتعجب حالي لا ارى الهدهد انما حمل
على التعجب وقد تقرر ان الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على
الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل على حال نفسه
قوله

قوله وهو الذي قصده المصنف يدل على ذلك لفظه اذ لو حمل
على المعنى الاول لقال بالبلا المقرر قوله واجيب عنه بانه يدل
عليه ما قبل الخ رده بعض شراح الايضاح بانه دلالة لشي مما
ذكر على علمهم قطعا ويقينا كيف وقوله تعالى حكاية عنهم من
فعل هذا بالهتنا صريح في السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا
فتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل عدم العلم وانت خبير بان
كون قولهم من فعل هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت
قولهم انت فعلت لان هذا القول بعد ما قال بعضهم سمعنا فتى
يذكرهم يقال له ابراهيم والظاهر تحقق العلم بعد ما سمعوا هذا
مع ما صدر منه في الحلق على ان اهل التفسير ذكروا في قوله تعالى
فاقبلوا اليه يزفون اي يسرعون ان بعضهم قد شاهد وانه
يكسر الاصنام فاقبلوا اليه يمنعونه كما ذكره الشارح قوله
والانكار بالجر عطفا على التقدير وقوله كذلك حال من الانكار
اي حال كون الانكار مثل التقرير من حيث الابلا قوله واما
غيرها وان صح مجيئه الى اخره الظاهر ان فا جواب اما
محذوف مع الجواب وانه جائز في السعة والتقدير واما
غيرها فليس كالهمزة لانه وان الى اخره وقد سبق في اوائل
الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب في بعض النسخ واما
غيرها فان صح مجيئه للانكار فلا يجري فيه هذا التعليل فلا اشكال
قوله ومن اين تروى ما العراد من الرند مصراع بيت صدره
ونصبوا الى رند الحجاز وعرعره — وقبله
خليلي ان الحب ما تعرفانه — فلا تنكرا ان الحنين من الوجد
احن ولا انضا بالغور حنه — اذا ذكرت اوطانها بربا نجد
يحتمل ان يكون ما في ما تعرفان نافية ويحتمل ان يكون موصولة
والانضا جمع نضو وهو المهزول والغور موضع بالتهامة

وهو في الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والرند بالرا المهملة شجر طيب الرائحة ونصبوا اي نصبوا تميل **قوله** في قوله

ايقتلني والمشرفي مضاجعي

المصراع صدر البيت لامرئ القيس اخره

ومسنونة زرق كانياب اغوالي

المشرفي سيف قال ابو عبيد نسب الى مشارف اليمن وهو قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط المسنونة المحددة يقال سن السيف اذا احده ووصفها بالزرقة لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة **قوله** فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة منه ايما الى الفرق بينه وبين قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا والاشارة الى دفع اعتراض يتوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما تتخذ الهة على نمط قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا توضيح الدفع ان المنكر في الاية الاولى احد المفعولين حتى لو سقط ذلك المنكر صح ان يقوم مقامه ما هو غير المنكر وحينئذ يجب تقديم ذلك المفعول والمنكر في الاية الثانية كلا المفعولين حتى لم يكن محل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولهذا لم يقل اصناما تتخذ الهة ولا الهة تتخذ اصناما فتامل **قوله** كانه يعتقد قدرته على ذلك هذا مبني على ان قوله تعالى افانت تكره افانت تسمع لانكار القدرة على الاكراه والاسماع على معنى افانت تقدر على اكراه الناس وانت تقدر على اسماع الصم لا لانكار نفس الاكراه والاسماع كما هو المتبادر من ظاهر الاية والا فلا تقريب لجعل نفسه كالمعتقد القدرة **قوله** مراد منه تحقيق حكم الانكار

لم يقل

230

لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر هذا لان النفي دخل على كلام يفيد تقييد التقوية كما سبق تحقيقه في بحث لو حيث جوز حمل قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر على استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار **قوله** فكانه بني هذا على مذهب القوم واعتذر بانه اراد ان في الاية ما نحا اخر سوى ما تقدم وبان قوله في الفن الثالث في باب تقديم المسند واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس مما نحن فيه هو عرف في احتمال الاعتبار بين على السوا بل حق المعرف حمله على وجه تقوي الحكم وحق المنكر حمله على وجه التخصيص مرجوحا كما يشير اليه فيما سبق **قوله** فعلم ان التقرير الخ ايما الى ان شرط المصنف فيما سبق ايلاء المقدر للهمزة ليس كما ينبغي **قوله** الذكرين حرم ام الانثيين الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضان والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها اخرى واولادها تارة كيف ما كانت ذكورا واناثا او مختلفة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم والمعنى لو وجد التحريم كان المحرم اما هذا واما ذاك ولا حرمة في شيء منها فلا حرمة اصلا **قوله** عما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان لفظ كان بصيغة الماضي يشعر بان هذا معنى الانكار التوبيخي في الماضي ولا شك ان قوله او لا ينبغي ان يكون مع الانكار التوبيخي في المستقبل فينبغي معنى الانكار التوبيخي في الحال مسكوتا عنه محالا على المقايسة على الماضي ويمكن ان يقال المراد بقوله كان انه كان في الحال او في الماضي **قوله** افوق البدر يوضع لي مهاد مصراع بيت لابي العلاء المعري تمامه ام الجوزاء تحت يدي وسادا الاستفهام للتصوير وام منقطعة قدرا ولا ادعا وافتخارا ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى

الي ان جعل الجوزا او ساده لان الجوزا في زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول **قوله** وقول الشاعر وهل يدخر الضرغام
البيت لابي العلا من قصيدة مطلعها

يرومك والجوزا دون مرامه
عدو يعيب البدر عند تمامه

فيقول يطلبك العدو بالمضارة وبالمعاداة والحال ان الجوزا قبيل مرامه لا يحصل البكّ الا بعد الوصول اليه لانك فوقه رتبة ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو في عيبه اياك كعيبه البدر بعد تمامه **قوله** والافعل مصلحة فيه اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام علي حقيقته لم يصح لانه سوال عن خصوصية الوبال بقرينة علي ولا وبال فيه بل كل مصلحة فيه **قوله** من فرعون بفتح الميم ورفع فرعون علي انه مبتدا ومن الاستفهامية خبره او بالعكس علي اختلاف الرايين وليس المراد حقيقة الاستفهام اذ لا معني له وهو ظاهر بل المراد لما وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله من فرعون اي هل تعرفون من هو في فرط عتوه وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله **قوله** انا لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه اول الاية فارتقب يوم تاتي السما بدخان مبين يغشي الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مومنون انا لهم الذكري الاية روي ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال يملا ما بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المومن فيصيبه كهيئة الزكام واما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره ومعني الاية والله اعلم كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان

عند

عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر علي رسول الله صلي الله عليه وسلم من الايات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه **قوله** ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف بل قد يستعمل لاظهار معاندة المخاطب كقوله تعالي ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار تفخيم الشان كقوله تعالي عم يتساءلون وغيره **قوله** علي جهة الاستعلا واما قوله حكاية عن فرعون ماذا تامرون فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال انه اختضع فنزل نفسه منزلة من ينبغي ان يراد في التعريف فبدا خبر وهو طلب الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل علي جهة الاستعلا بالاشارة فانه ليس امرا عندهم فلو عرف الامر بانه طلب فعل هو ممر لولي خرج هو الصيغة التي وقع الطلب بها لم يرد شي **قوله** وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كف عن القتل اجاب الشارح عنه في التلويح بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الاقتضا ويرد عليه نحو اكفف اللهم الا ان يراد غير الكف عن المشتق منه من حيث انه مشتق منه او يقال ليس الدال علي الكف نفس الكف بل المجموع كما مر نظيره **قوله** رويد بكرا حركت الدال للتقاء الساكنين ونصب نصب المصادر وهو مصغر مامور به لانه تصغير الترخيم من ازواد وهو مصدر ارود ومعني رويد عمرا اي امهله ورويد قد يكون صفة نحو ساروا سيرا رويدا وقد يكون حالا نحو ساروا القوم رويدا وقد يكون مصدرا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم فعل بمعني امهل لا غير **قوله** ويختص بالفاعل غير المخاطب هذا الاختصاص

بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرا في امر المخاطب كما
ذكر في كتب النحو الصرف **قوله** وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر
الخ عبارة المصنف في الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى على المتأ[مل]
وما ذكره الشارح هاهنا اجود مما قيل في وجه النظر وعلى تقدير
تسليمه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور
لانها تصح بادنى ملابسة وانه يجوز ان تكون الاضافة الى الامر
لهذه الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها ايضا **قوله** بدليل
انهم يستعملون ذلك في مقابلة الماضي والمضارع قد يقال الاصل
والشايع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي
كالالفاظ الاستفهام وحرف الشرط وحروف النداء واسما الاصوات
وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص النسب التي بين اللفظ
والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي تسمية ها واما ونظيرهما بحروف
التنبيه اولى من تسميتها بحرف الاستفتاح لا فتتاحها صدر الكلام
وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ
الامر هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية
فهذا القدر كاف في الاستدلال على ان كون اضافة اللام بيانية
مستبعد جدا **قوله** وقد تستعمل لغيره كالاباحة عدم عد
المصنف الندب من الاعتبار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلا
شامل للندب عنده وان الاظهر عنده كون الصيغة موضوعة
للقدر المشترك بين الوجوب والندب وان كان مخالفا لرأي الجمهور
من حيث كونها موضوعة للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض
الفاضل المحشي على الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب
والندب الطلب على سبيل الاستعلا لا مطلق الطلب ودلالة
كلام المفتاح على نفي اشتراكه لا يصير حجة ملزمة على ان السكاكي
من علما المعاني لا الوصول وكلام الشارح مسوق لبيان اقوالهم

قوله لانه

قوله لانه ابلاغ مع تخويف قيل الاظهر ان يقال تخويف مع ابلاغ
قوله فاتوا بسورة من مثله صدر الاية وان كنتم في ريب
مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز
لا طلب الاتيان بسورة من مثل لكونه محالا وقوله من مثله متعلق
بقوله فاتوا والضمير المجرور لعبدنا لا للموصول فيما نزلنا لانه
يفضي الى ثبوت مثل هذا القران في البلاغة وعلو الطبقة
بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون على المأتي به فكان مثل
هذا القران ثابت لكنهم عجزوا على ان يأتوا منه بسورة او
صفة سورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور
السابق على هذا التقدير لان المعجوز عنه هو السورة
الموصوفة باعتبار انتفا الوصف واما التعجيز باعتبار
انتفا المأتي منه فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا
له في استعمال البلغا فلا اعتداد به **قوله** خاسئين
في الصحاح خسأت الكلب خسا طردته وخسا بنفسه يتعدى
ولا يتعدى **قوله** والتمني نحو قول امرئ القيس عد
التمني من القسم الاول المعتبر فيه انتفا الطلب مع انه
من اقسام الطلب كما مر بنا على ان الطلب المنفي في القسم
الاول هو الطلب من المخاطب يرشدك اليه انه
قال هاهنا فليس الغرض طلب الانجلا لانه لا يقدر
على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس الغرض ان
يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك
فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشي في الجواب ولواعج
الاشتياق تباريح الشوق توجعه واشتد احرقته وشدة
الوجد عن عشق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه
الضرب اي المه واحرق جلده ويقال هوى لاعج لحرقة

الفوز من الحب قوله حقه الفور والمراد من الفور وجوب
تعجيل المامور به في اول اوقات الامكان ومن التراخي جواز
تاخيره عنه لا وجوبه حتى لو اتى به لا يعتد اذ لا قايل به
فالتقابل باعتبار القيدين جميعا قوله والتكرار الفرق
بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية
مطلقا كما هو مذهب الجمهور وماهية الفعل تتحقق
بمرة واحدة والمقصود بالنهي انتفا ماهية الفعل والمتبادر
من ذلك انتفاوها في جميع الاوقات قوله وان كان راجعا
الى اتصال الواقع فالاشبه الاستمرار المراد من الاستمرار
مواظبة المخاطب على الفعل او الترك ما دامت موجودة
واتصال الواقع اعم منه فلا يكون لحوى الكلام انهما اذا
افادا استمرارا فالاشبه الاستمرار حتى يكون تكرارا كما ظنه
السكاكي في شرحه تامل قوله اللهم لا تشمت بي اعداي
الشماتة الفرح ببلية العدو ويقال شمت به بالكسر الشماتة
قوله لطلب الدوام والثبات لعله اراد بالدوام ابقا الفعل
الصادر مرة وبالاستمرار حدوث فعل مرة بعد اخرى
فبينهما فرق ولهذا لم يظهر هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار
السابقة ثم ان حمل الامر في الاية على طلب الثبات انما
يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما
ان اريد بها طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد كمال
النفس بحسب قوتها فالطلب على حقيقته قوله
مفهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب في الخا[رج]
وجود السبب الحامل واما كونه سببا عن ذلك الطلب في
الخارج فليس مفهوما منه نفسه بل من مقدمة اجنبية وهي
قوله لان العلة الغايية الخ لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة

فكلما

فكلما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالمسبب في قوله ودل عليه
ذكر المسبب هو الاشيا المجزومة بعد الاربعة وضمير يصلح راجع
الى المسبب وضمير عليه الى الطلب قوله واما قوله تعالى قل لعبادي
الذين الاية جواب عن سوال مقدر وهو ان اقامة الصلاة لا
تكون مسببة عن القول اذ كثيرا تكون متخلفا عنه فالمذكور
بعد الامر ليس يقيموا لا يصح جزا له فكيف الجزم وذهب
الفرا في الاية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة في الافعال
كاضمار الجار في الاسما وهو ضعيف لا يحمل عليه نظم القران
وان وقع في الاشعار نحو محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امر تبالا وقد يجاب ايضا بان الجزم على تشبيه بالجواب
كما قيل في قوله كن فيكون بالنصب عروض النزول
وقيل عرض محبة النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث
قال اذا قلت لمن تراه لا تنزل الا تنزل فتصيب خيرا
امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال
نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة
الحال الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا اياه قوله فلا
تحسين الا بالواو الحالية نقضه بعض اصحاب الحواشي
بقول ابي تمام

احاولت ارشادي فعقلي مرشدي
ام استمت تاديبي فدهري مودبي

وجوابه ان المراد انه عدم حسن مثل قولنا اتضرب زيدا
فهو اخوك على ان تكون الفا تعليلا للنفي الضمني والشاهد
بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح
ولا نقض لذلك بقول ابي تمام لجواز ان تكون الفا فيه تعليلا
للمقدر اي لا حاجة لي الى ارشادك لان عقلي مرشدي كما ذكره

مثله في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله
يضل من يشا حيث قالوا التقدير لا جدوى للتحسر وقوله
فان الله يضل من يشا تعليل لهذا المقدر لهذا وقد علل الشريف
في شرح المفتاح عدم جواز كون الفا في قوله تعالى ام اتخذوا
من دونه اوليا فالله هو الولي تعليلا للنفي الضمني بان
قوله فالله هو الولي ليس بمعنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو
ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام
من الجملة الاسمية التي خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام
لشموله الماضي على ان القرينة قائمة على ان مصب الانكار
نفس اتخاذ غير الله وليا من غير تقييد بالزمان خبر بر
قوله اي والهمزة للقريب ونقل ابن الخباز عن شيخه
انه للمتوسط وانما الذي للقريب يا وهذا خرق لاجماع النحاة
وهل يعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلما
قوله اسكان نعمان الاراك البيت نعمان الاراك بفتح
النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك
جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة يتخذ منها السواك والربع
المنزل قوله واما يا فقيل الخ القول الاول قول ابن الحاجب
والثاني قول الزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب
والبعيد على السوا ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل فان
قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لندا المتوسط وكذا اكثر
النحاة فكانه لم يوضع له حرف من حروف الندا مع انه
معنى ظاهر تمس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد
التسليم انه ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى الظاهر
فقد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه كخصوص
الروائح والطعوم التي اكتفي في التعبير عنها بالاضافة كرائحة
المسك

المسك قوله لا استقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة
المدعو نحو يا الله هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما
يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما قال يا من هو اقرب
الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور هاهنا
قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه قوله لكن مجموعهم في محل
نصب على الحال رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال ايها الرجل
مبتدا خبره محذوف اي مراد وبالعكس اي المراد الرجل قوله
اقري الناس اي اكثرهم قرى وهي الضيافة قوله انا معاشر
الانبيا اشارة الى قوله عليه السلام انا معاشر الانبيا فينا
بكا اي فكه كلام او الى قوله عليه السلام نحن معاشر الانبيا لا نورث
ما تركناه صدقة قوله تكشف الضباب بالضباب فالفتح جمع
ضبابة وهي سحابة تغشي الارض كالدخان تقول منه اضبب
يومنا قوله قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا قال الفاضل
الرضي الاولى ان يقال الجميع منقول عن الندا وانتصابه
انتصاب المنادى اجري الباب الاختصاص مجرى واحد ثم
يقول لكن جوزوا النصب ودخول اللام في [illegible] العرب
لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص
حرف الندا المكروه مجامعته مع اللام قوله في قوله انا
بني نهشل البيت لبشامة بن حزن النهشلي من قصيدة اولها

انا محيوك يا سلمى فحيينا
وان سقيت كرام الحي فاسقينا
وان دعوت الى جلى ومكرمة
يوما سراة كرام الناس فادعينا
انا بني نهشل لا ندعي لاب
عنه ولا هو بالابنا يشرينا

تقول انا مسلمون عليك ايتها المراة فعاملينا بمثله وان حدمت
الكرام وسقيتهم فاجرينا مجراهم فانا منهم وجلي تانيث الاجل
وسراة كل شي اظهره ووسطه الجمع سراوة وسراة الناس خيارهم
وادعي فلان عن بني فلان اي عدل بنفسه عنهم وادعي منهم اذا
انتسب اليهم والشرا يجي بمعني البيع وبمعني الشرا فهو من الاضداد
والمراد هاهنا البيع **قوله** وبما يستعمل فيه الندا الاستغاثه
نحو باللّه من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للما الخ قد تقرر في
كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة علي المستغاث به والمتعجب
منه مخصوصان من بين اخواتها بالدعا والاستحضار لتقويه
العوامل المقدر عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف
الندا القايم مقامه عند المبرد وحقها ان تكون مفتوحه
فرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه
له اذ قد يلي حرف الندا المستغاث له علي حذف المنادي
نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة علي المظهر ليوافق عملها
وان كان اصل ماهو علي حرف واحد البنا علي الفتح تخفيفا
وانما لم يعكس لان المدعو منادي واقع موقع الضمير فليفهم
قوله يا بانات حجري البيت لابي العلا من قصيده كتبها الي الجماعة
الاستقرابين عند كونه ببغداد مطلعها

لا وضع للرحل الا بعد ايضاع

فكيف شاهدت امضاي وازماعي

الايضاع السير السريع فكيف شاهدت حظا بلنا فته يشكو الي
فتورها والامضا بالجا المهملة والفا من الحفا مقصورا يقال
للدني رقت قدمه وحافره من كثرة المشي فهو حف بين الحفا و
احفاه غيره والازماع علي الشي العزم عليه وحجري من الحجر
والاناة علي وزن القناة الناي والاعلاس جمع حلس وهو كسا
يطرح

يطرح علي ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما
ينسج عريضا للتصدير اي الحزام في صدر البعير **قوله** وكقوله
يا عين بكي عند كل صباح تمامه جودي باربعة علي الجراح و
نجده قد كنت لي جبلا الوذ بظله فتركتني اضحي اليقين باجرد
وقوله يا عيني بكسر النون وحذف اليا والوقف عليها موقع ما الحرف
في الندا باب الحذف والا يجاز كذا ذكره المرزوقي وقوله بكي اما
بمعني اكثري البكا واما بمعني كرريه فان تضعيف العين
اذا لم يكن للتعديه يجي وتقيد البكا بوقته بوقت الصباح
اما انه يريد اجعلي سيدا اشغالك لذلك او لان هذا الوقت تجاير
بالاعدا وشن الغارات علي المناويين وقوله جودي باربعة
اي باربعة تنابل الراس وجوانبه والدمع يخرج من الشوون
وهي مواصل قبايل الراس وملتقاها جمع شان اي جودي
بدمعك كله وقوله قد كنت انتقل عن الاحبار اي خطاب
الجراح علي عادتهم في خطاب الموتي والاحد الاملس والضاحي
البارز **قوله** اي ينسب اليه الكذب اشارة الي ان يكذب
في عبارة المتن علي صيغة المجهول من باب التفعيل ويحتمل ان
يجعل كنايه كما بعض كما في المثال وقوله الثالث فان حمول
النظر الحوا المهدي المولي في المستقبل لازم لطلبه فعبر
باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكنايه ونحو ذلك
من الاعتبارات كان تقصد في قولك وفقك الله للتقوي
بدل قولك اللهم وفقه للتقوي الاحتراز عن شبهة الخطا
الي ما يكره من عدم اتصافه بالتقوي بالنظر الي ظاهر
اللفظ او ادخال السرور في قلبه كقوله تعالى اعطاك
زيد مقاما لمعطيه الي غير ذلك مما يهتدي اليه بالتامل
في الاعتبارات **قوله** الانشا كالخبر في بعض احواله فان مسند

رضاحي

طب

الانشا مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف الخبر اذ قد يكون جملة

الباب السابع الفصل والوصل

قوله لانه الاصل والوصل طارئ عليه ولان مدار الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدح في المدار به التخلف على سبيل الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي الذي الى فاعل بحيث لو اسند الى ضميره لتغير في التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها فقد اشبه الخالي عن الضمير فاعتبر كانه لم يرض لان يسند بل انما حصل له ذلك بحيث العارض فيكون اسناده عارضيا لا اصليا قوله فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما لما عرفت ببيان الاسناد الاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا يرد ايهام الزيادات لان اسناد الصفة فيه باعتبار تاويلها بالفعل قوله فانه اذا قصد تشريكه عطف الى اخره واما اذا لم يقصد التشريك فلا يعطف وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوهما قوله الا وهي واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بتاويل المفرد فلا يرد النقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان ولا بالجملة الحالية الخالية عن الضمير كقولك اتيتك والشمس والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله مقبولا بالواو ونحوه اي نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كالفاء التي صارت بمعنى الواو الواصلة وثم الداخلة على الجملة كما نقلنا في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معانيها المستعملة في مجرد التشريك مجازا فسقط بهذا ما اورده النحرير بتوله وهذا فاسد قوله لما بين

الكتابة والشعر من التناسب باعتبار ان كلا منهما على التاليف كما ذكرنا في اوائل الكتاب قوله لان لكل من الفاء وثم وحتى شيء بوقوع حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبي عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الان في التفصيل الاتي بان حتى لا تقع في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره في التفصيل لان شرط العطف بحتى المفرد في كتب النحو لا تحقق في الجمل قوله بخلاف الواو والحاصل الفرق ان لكل من حرف العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا في نفسه بتعين ذلك المعنى بينا في الجمل خصوصا ليشتمل ذلك المبين على فائدة العطف وكون مقبولا لعدم توقف القبول على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني هو احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل المشاركة في التحقيق مما لا يكاد يجدي واكثرها غير متناسبة بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضا فلا بد بين المتعاطفين من خصوصية جامعة قوله ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى احرة الصبر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا تشكل الباء لاني صورة الشعر واعتذر عنه العيب بان كرم ابي الحسين بسبب دفع مرارة النوى فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى وانفهمات كرم ابي الحسين حلو والنوى مر بينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف والاقرب ان يقال الجهة الجامعة بينهما يجوز ان تكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذان الامران مرارة النوى وكرم وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال مما يبدي منه الكلام من تشبيب وغيره الى المقصود اعني

المدح بالاملايمه كما ان عادة متاخريها التخلص وهو الانتقال
مع رعاية الملايمه كما سيجي في البيان ان شا الله فابو تمام لما اراد
احتبار هذه الطريقه عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى
لتقاربهما في حياله فليفهم **قوله** رغمت هواك عفى الغداه
هواكه وعفا مفعولا زعمت والغداه ظرف لعفى اي اندرس
وفيه ايذان بقرب الاندراس وضمير عما للديار وهو حال
من طلا لعليه على نمط لمية موحشا طلل فقدم فطلال فاعل
عفى الثاني واللوى اسم موضع والباء فيه بمعنى في ورسوم عطف
على طلال والسنن الطريقه لاعدت اي لا صارت وقوله
على الف ما لوف متعلق بحوم اي تطوف وتدور وهو خبر عنه
قوله لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان المعنى اللغوي
وهو الايضاح وهو موجود فيما في انما نحن مستهزيون سوا
حمل على التاكيد او على الاستيناف او البدل كما فصله الفاضل
المحشي اما على الاولين فظاهر واما على الثالث فلما سبق
في احوال المسند اليه في بحث الابدال منه فظهر ان الشارح
ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من
المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم قلت
فيه ايضاح بالنسبه الى الابهام المتقدم نوعي فيا على احتمال ان
ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر مثل ذلك في قوله
تعالى الا بعدا لعاد قوم هود **قوله** على معنى عاطف
سوا الواو واما العطف في الواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب
فاما لدفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى الثانيه واما للقصد
الى بيان اجتماع مضموني الجملتين في التحقق بحسب نفس الامر تقوية
للدلالة العقليه بالوضعية اذ بدون العطف توجد الدلالة
على تحقيق مضمونها عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه **قوله**
واو واما

واو واما وام الى اخره لا فرق بين او واما الا بحسب اللفظ
ويشترط في اما ان تتقدم قبل ما عطف بها عليه اما الاخرى
ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها بين
العامل والمعمول وبين احد معمولي العامل ونقل عن ابن عصفور
الاجماع على ان اما الثانيه غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو
العاطفه مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان لا اجماع بل الاكثر
على انها عاطفه وفي ايضاح المفصل ان العطف في مثل جاني اما زيد
واما عمرو وهو مجموع واما حيث قال لا يبعد ان تكون صورة الحرف
مستعمله حرفا في موضع وبعض حرف في اخر كما في ايا وزعم بعضهم
ان اما عطف الاسم على الاسم العرف بين او وام فهو ان وضع
ام للعلم باحد الامرين واو ليست كذلك فانت في ازيد عندك
ام عمر عالم بان احدهما عنده مستفهم عن تعيينه ولهذا يكون الجواب بالتعيين
ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو مستفهم عن ان احدهما
عنده ام لا ولهذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما **قوله** مايه الف
او يزيدون اختلف النحاة في هذه الايه فقالوا على ان او بمعنى
بل كما ذكره الشارح وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو ونقل
ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اذا راهم الراي تخير ان
يقول هم مايه الف او يقول هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير
بين شيئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ محصل ما نقل عن سيبويه
انه يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيا من القسمين المذكورين
بل يقول لهم ما يه الف وكان له ان يقول لهم ازيد من مايه الف ولا كذب
في شي منهما اذ ليس المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا
ينقص وانما المراد المبالغة **قوله** وحكم لكن قد عرف
فيما سبق اي في بحث العطف على المسند اليه **قوله**
وقد تغيد كون المذكور بعدها الى قال الفاضل الذي يعود كى

هذا الكلام وقد تجي الفا العاطفة للمفرد بمعنى الي على
ما حكاه الزجاجي من انه يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الي الثعلبية ونادا نوح ربه فقال و
في الاية وجه اخر وهو انه اريد بالندا ارادة الندا قوله
فجاها باسنا بياتا او هم قايلون بياتا حال البيات مصدر البيوتة
وقايلون من القيلوله وهي النوم في الظهيرة يقال قال يقيل
قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا
كانه قيل فجا اهلها باسنا بايتين او قايلين وانما خص هذين
الوقتين لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب
اشد وافظع قوله فان الاحضار يبتدي بتعقيب نزول
المطر قلت الاحضار يبتدي بتعقيب نزول المطر قلت ذكر
الشارح في بحث الاستعارة ان الفا موضوعة لما يعد في العاده
مترتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادة فقد
يطول الزمان والعادة تقتضي اعتبار المهله وقد يكون
بالعكس والاية من قبيل الثاني قوله ونحو ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون جوز في الكشاف عطفه على جملة
الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق ما خلق
الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وعلى جملة خلق السموات
والارض على معنى انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد
سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شي منه والظاهر ان
يعدلون على الوجه الاول من العدول وبربهم صلة كفروا وعلى
الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام
ووجه التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوف ثم الاستبعاد
وبين المعطوف عليه بها كما لا يخفى وانما لم يحمل على التراخي
لعدم مطابقته المقام اما على الوجه الاول فلان استحقاقه الحمد
مستمر

مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده ومعه فليس المعطوف هاهنا
متراخيا بالزمان عن المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فايدة
معتدا بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح الوا
وهذا مما لا حاجة اليه قوله فلا اقتحم العقبة الا بما اعترض عليه
بان لا لا يدخل على الماضي الا مكررة نحو فلا صدق ولا صلى ولا تكرر
في الاية واجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لا هاهنا بمعنى لم فالتكرير
غير واجب كما لا يجب مع لم وان جاز كما في الاية المذكورة واخرون
بان لا هاهنا مكررة تقديرا لانه قال تعالى وما ادراك ما
العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة ففسره بفك الرقبة
وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا اطعم مسكينا
ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة ولا اطعم مسكينا ظاهر
ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح
الا به قوله كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه البيت اجاب
ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل ادعا الترتيب
في السببية بان يدعي ان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب اتاه
ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان
قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا بابن
ذرى شرف كما علا برسول الله عدنان وقد رد عليه بان قوله ان
قبل ذلك تصريح بما ينافي هذا المعنى وذلك ان مضمون الكلام على
ما اجاب به ان سودد الاب سابق على سودد الجد بالتبعية
كما ان سودد الابن سابق على سودد الاب وهو ظاهر سوا جعل
قبل ذلك متعلقا بسادا وحالا من جده قدمت عليه اما على الا
ول فظاهر واما على الثاني فلانه اذا جعل قبل ذلك حالا من جده وجب
ان يتصف الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه يبين
لهيئة الفاعل حال كونه فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا قبل

ان بجامعة الا في الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية فتامل قوله احتمل ان يكون قولك دض الح قيل هذا انما يكون اذا لم تكن الجملة الاولى لا زمة للثانية اولم يوجد دليل اخر على عدم ارادة الرجوع اذ لو وجد لم يلزم العطف كما في قوله لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال لبس الاجملة في حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه للعجزه قوله تسكب فيه العبرات كناية عن الاشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكي للعجزه قوله وهو ان اخذلهم الى اخر حذ له خذلانا اذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه تخذيلا اي حملهم على خذلانه والتسويل التزيين يقال سولت سولت له نفسه امرا اي زينته له ومسند رجا الى ضمير العاعل في خذلهم يقال درجه الى كذا واستدرجه الي ادناه منه على التدريج وفي الكلام ايما الي ان حقيقة الاستهزا لا تتصور منه تعالى لانه عبث وجهل قوله وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية الجزا المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل فيها هو الجزا وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافته لكن فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا فان جعل اذا في قولنا اذا خلوت قرات القران مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الي ما بعدها ومعمولة لقراة فيكون الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزا اعني قرات هما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط لما في قولك ان خلوت قرات وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق في افادة الحصر باعتبار ان الشرط معمول للجزا وحق المعمول التاخير وهذا لا ينافي التزامهم لتقديم لاجل نكتة اخرى وان جعلت معمولة للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادة

اذ ليس

اذ ليس اذا حينئذ معمولة للجزا مقدمة عليه حتى يستفاد حصر الجزا فيها قوله سواء جعل باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا للشرط لا يضر بالنظر الى المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قولنا فيما سبق لما مر من انه تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية قوله ثم انه ليس بقطعي قد سبق منا في اوايل الكتاب ان الشارح ذكر في شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شي الابتداء ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ايضا بين القول بذلك في دلايل الاعجاز قوله فهو على ضربين قيل هاهنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني نحو ان عادا في الى الشعر صليت وتوضات وقوع مثله في كلام البلغا ممنوع قوله ثم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث لان الظاهر ان المقيد بالثاني مقيد بذلك الثاني فيلزم ان يفيد الاستهزا المقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو فالمحذور بحاله قوله لا على اخبارهم من انفسهم بانهم مستهزؤن بدليل انهم الحاضر فيه بحث لانا نسلم ان الجزا هاهنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم الا ان الاخبار المذكور هاهنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في حذف التاكيد في قوله تعالى انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزا يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من الضرب الثاني لتوهم ترتب الجزا على مجرد القول والاخبار بكونهم م

معهم فيفصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت انما يتوهم
دون نظرنا لحصر عائل عن فائدة التاكيد في انا معكم ودفع توهم
لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه
قوله فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال
فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن
اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه حينئذ هو العطف ايضا
فلم لم يعتبر ولم يتعرض له ولم يجعل الاقسام سبعة مثلا اذا سئلت
هل تشرب خمرا فقلت لا وتركت شربه يكون قولك تركت شربه
تاكيدا للنفي السابق ولم يوت بالواو لئلا يتوهم تعلق النفي بالترك
كما في قولك لا وايدك الله قوله اما الاول والثالث فلعدم
المناسبة اي مع عدم الايهام وانما ترك لدلالة السوق عليه
والا فعدم المناسبة ايضا موجود في الخامس مع وجوب الوصل
قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو
ان هذا المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن
العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شائع حسن
اللهم الا ان يقال حسنه ممنوع عند البلغاء وشيوعه في عبارات
المصنفين لا في كلامهم قوله فكل حتف امرئ يجري بمقدار
ادخال الكل على الحتف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض
وبالسيف وبالرمح وغيرها والا فالحتف امر واحد وانما لم يقل لحتف
كل امرئ مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث
يأتي فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب
ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس يجري بمقدار الله
لا يلائم غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح
الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه الذي امر كما اعتبر
صريحا في المضاف ايضا وهو الحتف لان المعنى على قول الشاعر
وغيره

وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة
في الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل
المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقول الشارح بلا يلائم غرض
الشاعر جدا قوله اي حبستها بالمرساة المرساة الذي الارسا
وهي الحديدة التي تلقى في البحر لتقف السفينة ويقال لها بالفا
رسية لنكر والضمير للحرب فانها مؤنثة سماعي يقال وقعت
بينهم حرب قال الخليل تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب
وقال المبرد الحرب قد تذكر وقيل الضمير للكتيبة وهي الجيش و
قيل للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اي السفينة
ولا تجروها لكي نقاتلها ونأخذها وما فيها من الاموال والاوجه ما ذكرنا
او لان المصراع الثاني بلا يلائمه اشد ملائمة قوله قلت
لما ذكر انه قد يكون الى آخره قال ابن هشام في مغني اللبيب لا حاجة
الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من
الاعراب اما في كلام الحاكي فانها جزء من المحكي اذ المحكي انما هو مجموع
الجملتين وذو المحل هو المحكي لا جزؤه واما في كلام المحكي عنه
فظاهر وكان هذا مما يمكن ان يصار اليه ها هنا لولا عدم المصنف
فيما سبق قوله تعالى انا معكم مما له محل من الاعراب واعلم ان خلاصة
مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان نقول ها هنا امران
الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل عنده فيما لا محل
له من الاعراب والمصنف مثل للامر الاول ولم يتعرض للثاني اذ لم
يورد في المثال الا المصراع وليس فيه الفصل فيما لا محل لها لكمال الانقطاع
فقول الفاضل المحشي كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس في كلامه
ما يفيده فطعا بل ما اشرنا اليه من ان تمثيل المصنف لمجرد كمال
الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان فيما له محل من الاعراب
واما قول الشارح فيما سبق لما كان ادوات الشرط لفظا ومعنى الخ

فتحقيق منه لوجه الفصل في المحكي لا توضيح لمثال المصنف ومراده
وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه
اندفع الاعتراض الاول من اعتراضات ذلك الفاضل **قوله**
او لانه لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية
والانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا لانقطاع بحيث
اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال اجتمع هناك للانقطاع
سببا **قوله** موكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها قيد اراد بكل واحد
من هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير في
موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع
والتابع هو الثاني باعراب سابقه فلا بد ان يكون للمتبوع
اعراب لفظي او تقديري او محلي مع ان الكلام ليشمل الجمل التي لا محل
لها منه **ولك ان تقول** المراد من قولهم هو الثاني باعراب سابقه لو كان
كذلك فيما لسابقه اعرابا وانه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان به في امر الـ
كان خلاف الظاهر والحق ان كون التوابع ما يتلوا السابق
اجرى على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به اللب
وشرحه للسيد يؤيده ان الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تعالى امدكم
بانعام وبنين بدل اصطلاحي من قوله امدكم بما تعلمون مع انه لا محل
لها من الاعراب كما ستحققه **قوله** وهذا المعنى مما لا يتحقق له في الجمل
قال الفاضل المحشي اي كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما
لا يتحقق في الجمل والا لكانت الجملة محكوما عليها به المتبوع لكن
الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من
عبارته ان ضمير به راجع الى كون التابع دالا فحاصل كلامه
ان الجملة الثانية لا تجري مجرى النعت والا يلزم ان يكون
محكوما عليها بكونها دالة على احوال متبوعها مع انه باطل
لان المحكوم عليه حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا

في نفس

241

في نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا
فلان هذا التعليل منقوض بوقوع الجمل بدلا وعطف
بيان مثلا فنقول لو كانت الجملة عطف بيان للزم ان يكون
محكوما عليها بكونها دالة على نفس المتبوع وهكذا نقول
في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن
معنى الجملة معبرا عنه بمجرد لفظها على قياس ما قيل الفعل
لا يخبر عنه ولزومها ممنوع واما ثالثا فلان هذا البيان يدل
على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا وقد صرحوا
بجوازه بعض الافاضل ان ضمير به راجع الى بعض احوال المتبوع
والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم
ان تدل الثانية على بعض احوال الاولى فيلزم ان تكون الاولى محكوما
عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه ايضا
الوجه الثاني والاظهر في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر
في شرح الفوائد الغياثية وذكره الشريف ايضا في شرحه للمفتاح
وغيره من ان المنعوت يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا
ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان
ولكن هذا ايضا لا يخلو عن اشكال اذ قد سبق ان ليس المراد
بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون
الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع في ان يتصور الذوق
السليم بين الجملتين تصويرات مختلفة حسب اقتضاءات
مقاميه بنشاتها اعتبارات متفاوتة فتارة تصير الجملة
بمنزلة الصفة للاول وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد
كرر الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز الاشارة الى هذا من جملتها
انه قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان
هذا الا ملك كريم وذلك ان قوله ان هذا الا ملك كريم مشابك

لقوله ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلاثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتاكيد ووجه هو شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو انه اذا نفي ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس ما سواه اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس اخر واذا كان الامر كذلك كان اثبات ملكا تثبيتا وتعيينا لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على المعنى الاصطلاحي لم يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان لان عطف البيان بمنزلة النعت في المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه **قوله** ان لم يكون الم جملة مستقلة او طايفة من حروف المعجم مستقلة الاول على تقدير ان يكون الم اسم للسورة ثم في هذه العبارة مسامحة لان كون الم طايفة من حروف المعجم مستقلة لا ينافي كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتدا محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النطق او مصدر كالاعجام وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة **قوله** وهاهنا وجوه اخر خارجة عن المقصود مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور في الكشاف وتفسير القاضي وغيرهما **قوله** وانه الذي يتساهل في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامة تقوله لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس **قوله**

مما يرمي

مما يرمي به جزافا الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اي اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية فارسي معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبرة وتيقظ ونصبه على المصدر اي يرمي به رمي جزاف اي رميا بطريق الجزاف **قوله** فوزانه وازن نفسه الوزن مصدر قولك وازن الشي الشي اذا ساواه في الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبته التي اذا كان مساويا بالمرتبة في امر في امر من الامور وهو المراد هنا **قوله** اي هو هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدا محذوف وانما لم يجعله محذوف الخبر على تقديره فيه هدى لفوات المبالغة المطلوبة **قوله** فوازنه وزان زيد الثاني اعترض عليه الفاضل المحشي بان الانسب حينئذ عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لا شتراكهما في التاكيد به لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن تبين منه وجه عدم العطف في قوله تعالى فسجد الملايكة كلهم اجمعون مع اتحاد كلهم واجمعون في التاكيد للملايكة نليتامل **قوله** ولكن ذكر ان الخ يعني ان كلام الشيخ يدل على ان لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المصنف ومن تبعه من كونه بمنزلة التاكيد المعنوي **قوله** اي النوع الثاني من كمال الاتصال ان يكون الخ قال في شرح الفوايد الغياثية وفي كون المفصل في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العاريه على المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ذلك الحكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه **قوله** وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب اي التمييز لمجموع الامرين المذكورين لا يجري في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فانه لا يجري فيها التمييز

الفاضل

بني منها وقد اشار الشارح المحقق الى الحقيقة فلا يرد ما يقال
من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم تحقق
كون الثاني مقصودا بالنسبة مع جميع الجمل سواء كانت ذوات
محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد
صرفا لقصد النسبة اليه ليس معنى بدل الكل بلا مرية هذا وفي
شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل
الكل من الكل حيث قال في نحو قوله لنا فتعنا بالاسودين تمعا
بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطية
له كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان
كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية تبعا لها كانت الجملة الثانية
عطف بيان للاولى او تاكيدا لها قوله نحو امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام في الجمل التي لا محل
لها من الاعراب وقوله تعالى امدكم بما تعلمون في موضع النصب
لان اول الاية واتقوا الذي امدكم بما تعلمون قلت لو سلم
ان الكلام في ذلك فلا نسلم ان الجملة الاولى هاهنا مما له محل من
الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة على ما
شار اليه الشريف رحمه الله في اواخر الحالة المقتضية لتقديم
المسند في شرح المفتاح او للموصول وحده والصلة لا محل
لها كما ذكره ابن هشام في الباب الثاني من كتاب المغني فدلالته
عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب
عنه لانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة لو
فيقول طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر
هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم
الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي الذي هو من
اقسام الطلب بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل
واياما كان

واياما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهي لا نفسه اللهم الا
ان يقال مراده ان ذلك مبني على من لا يفرق بين طلب الفعل
من الغير وارادته منه لا بين الطلب والارادة مطلقا فحاصل
كلامه ان من يقول طلب الفعل من الغير ارادته من يقول
طلب الكف من الغير كراهة الفعل منه فتامل قوله والتاكيد
بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق
المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون
سببا لاصل الدلالة لا داعيا الى ان يكون استفادة الكمال فلا تغفل
من النون والمفهوم من قول المصنف لا تعتني اوفي بيان وجه
المراد دلالته عليه بالمطابقة مع التاكيد اذ يكون التاكيد سببا
لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه او
في لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراده الكامل من الكمال
في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان
درجات الكمال متفاوتة ودلالة لا تعتني على الكمال البالغ غير وجه
كونه اوفي بيان اصل الكمال فيتحد موردا الكمالين فتدبر
قوله وتقريب من هذا ما يقال الخ قد بين الفاضل المحشي وجه
التقريب بان اللفظ اذا فهم منه مقصدا وصريحا غير الموضوع
له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم يصل الى
حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال
اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير الموضوع له وكانت
القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن
اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا يقتصر على
الامرين المذكورين بل يقال فهم غير الموضوع له قصدا صريحا
اما لاحد الامرين المذكورين او لكون القرينة في غاية الوضوح
قوله ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر الذي يقتضي الطلب

عن ضده بمعنى انه جزوه كما ذهب اليه جمع وقد صرح به ا
الشريف في شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده البعض من ان
معنى تضمن الامر بالشي النهي عن ضده اقتضاوه واستلزامه عقلا
لان هذا النهي جزء ذلك الامر ثم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه
انما هو دلالة ادحل على اظهار الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل
بدل المقصود دلالته على كمال ذلك الاظهار والفرق واضح واعلم ان
مجرد كون الامر بالشي متضمنا للنهي عن ضده لا يكفي في كون التضمن
المذكور اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهي هو
الكراهة وهو ظاهر **قوله** وزان جنسهما من العجف الدبار
حسنهما يريد انه في حكم بدل الاشتمال وهذا ظاهر
على توجيه المصنف واما على ما ذكره من يقول الامر بالشي يتضمن النهي
عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل البعض من الكل **قوله**
لان عدم الاقامة مغايرة للامتثال اراد المغايرة ذاتا ومفهوما
والعزات وان لم تتحقق في الجملة الا انه اعتبر حاصل المعنى فينزل
منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا تنافي كون الثاني
بدل الكل بل هي شرطية **قوله** فوسوس اليه الشيطان
الاية عدي الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانهاء والالقاء واضاف
الشجرة الى الخلد بادعاء ان الاكل منها سبب لخلود الاكل وحقيقة
وملك لا يبلى لا يلحقه نقصان فضلا عن الزوال **قوله**
اقسم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكره العلامة في الفايق
ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة
دبرة عجفا نقبا واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحا وجعل يقول وهو يمشي خلف
بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اللهم ان
كان فجر فقال عمر اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك
فوطع

فاذا هي نقبا عجفا فحمله على بعير وزوده وكساه وفي بعض الروايات
ما ان بها مكان ما مسها الوبر خراجة الظهر والعجف الهزال والنقبة
بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة **قوله** لانا اذا
قطعنا النظر عن العامل الى اخره فيه بحث وهو انه لا يجوز ان
تكون الوسوسة لادم عليه السلام مبتنيا بقول مخصوص وهو
الفعل المقيد بالمفعول والحاصل انه يجوز ان يفسر الفعل المقيد
بالمفعول والحاصل انه يجوز مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت
المفسر عام قلت المفسر هو اعتبار الفاعل اي اعني وسوسة
الشيطان لا عام ايضا فتامل **قوله** يسومونكم سوء العذاب
يقال سمته خسفا اي اوليته اياه واوردته عليه **قوله**
بحيث طرح الواو هنا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه تخصيص
الاية الاولى بترك الواو والثانية بايرادها ويمكن ان يقال
وجه التخصيص انه انه تقدمه في سورة ابراهيم قوله تعالى وذكرهم
بايام الله اي بنعمه وبلائه كما قيل فناسب العطف على سوم
العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعداد انواع
النعم والمحن التي اشير اليها بقوله تعالى وذكرهم بايام الله
والا لكان السياق في سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول
ان اية البقرة من كلام تعالى لهم فلم يعدد المحن واية ابراهيم
من كلام موسى فعددها ويحتمل انه لما تعددها هنا ذكر انهم
جعل يذبحون بيانا ليسومونكم ليناسب قوله تعالى اذكروا
نعمة الله عليكم فتامل **قوله** فانه بين عذاب اليوم الكبير الخ وفي
الاية وجه اخر وهو جعل الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير
العائد اي فيه مانع من العطف ينبغي ان يراد ويقال مع المغايرة
الكلية والا فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا
قوله وسمي الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم

او لان كل تفصيل تقطع فيكون من صفة المقيد باسم المطلق
قوله ارادها في الضلال تهيم قال الفاضل ارادها مجهول
من ادري يدري لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة ذلك
ان ارا بمعنى ظن متعد الى مفعولين فاذا اري بصيغة متعديا
الى ثلاث مفاعيل ويكون معنى زيد اراها لدعمرا فاضلا ان زيدا
جعل خالدا ظانا عمرا فاضلا ويلزم لهذا المعنى ظن زيد عمرا فاضلا
ثم كما نزعوا استعملوا اري في معنى لازمة يقال لقام على وجهه لهيم
نفيما وهيلما ذهب من العشق وغيره قوله فان بين الجملتين منا
طا هره منه بحث لان هذا يناقض ما ذكره سابقا عقيب ذكر
الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان
ذلك مصرح بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة
وما ذكرها هنا صريح في خلافه ثم لو قال هناك اما في الاول
فلعدم المناسبة واما الثالث فلما بعقبه الاول لاشتماله
على المانع عن مع المغايرة التامة لم يرد هذا الاعتراض ولا
مراده هناك بعد المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع
سوا كان المانع خارجيا ام لا قلت المانع موجود في الثاني
والرابع ايضا فلا وجه لجعلها قسما للاول والثالث قوله
ليبلاينوهم عطف على قوله ليطلى منه لان القطع افاد
كون المقطوع خبرا بعد خبر واحتمال كونه تاكيدا لما سبق
وبيانا له او بدلا منه ففي كل من الفصل والوصل ايهام خلاف
المقصود فلا يتجه لتعليل الفصل بايهام الوصل خلافه ويمكن
ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع
الاحتمال المذكور بالتامل في السياق وايضا الاستيناف
الظاهر في الجملة لانها مستقلة بشانها واما عند الوصل فانه يتعين بالعطف
والعطف على الترتيب كالنص في الواو فاحتمال خلاف المقصود
في العطف

في العطف اقرب منه في تركه فلهذا اختير الفصل قوله لا للوجوب كما
زعم السكاكي لانه لم يبين الوجه الفاصل الحق زعم السكاكي وبين
وجه عدم ذلك البيان والان كلاما الى اخرا كي ان عدم عطف
الله يستهزئ بهم على قالوا انما ذا وجدت قرينه على عدم
اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزء المقيد بدون
لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد السابق لعدم ظهور
قرينه على ان المعطوف عليه لنفس المقيد اعني قالوا بدون
اشتراك في القيد وهو الخلو وظهورها في قوله تعالى اذا جا
اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان
عدم الاعتماد على القرينه الضعيفه عين الاحتياط فلا يرد
ما ذكر وجوب التفصيل قوله لانا نقول الاول ممنوع لان
عطف الشرطيه قبل رعايه المناسب واجبة في الكلام
البليغ فلا يجوز عطف الجمله الاسميه على الجمله الشرطيه
لتحقق المنافات بينهما دايما من حيث لزوم الشك للشرطيه
ولزوم عدم الشك للاسمية وكذا اللزوم القطع للاسمية
ولزوم عدم القطع للشرطيه وجواز عطف الاسميه على
الفعليه وبالعكس لتحقق اصل المناسبة بينهما من
حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورده من
المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير
المبتدا والشرط خبره فلا يكون المعطوف شرطا واما
الثاني فالجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستاخرون
لا يستطيعون تغييره على غلط قوله تعالى ولا رطب ولا
يابس الا في كتاب مبين وقوله كلمته مما رد على سوا دا
ولا بياضا قوله بدليل انه على متعلق بقوله لظهور
المناسبة فان قلت لا تقريب بهذا الاستدلال

فانه انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين
جملة قالوا انا معكم والسائل انما منع وجود الجامع بين جملة
الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية تلك الجملتان من اجزا
الشرطية فالجامع بينهما فيهما جامع بينهما فانهم **قوله** فلكونها
جوابا لسوال اقتضته الاولى صرح الشيخ في دلايل الاعجاز
بوجوب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح
وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو
كمال الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال
الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من
يعلله بان حقهما ان يكونا كلامي شخصين فلا مجال للعطف
اذ لا عطف وجد لعطف التلقين ها هنا وربما يقال لوجي
بالواو لفهم انه من جهة السوال على كل وجه فهو منقوض
بوصل قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الاية فان صدر
الاية وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا
للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب
الجحيم مقتض لسوال فوقع قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم
لابيه جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استينافية
لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر في صورة
الاستيناف التردد في حال المسوول عنه بانه كذا ام لا والغرض
من السوال المعتبر في الاية الكريمة ونظايرها انتفى فليس من
صور الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول بيان ما اجمل
فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورد
فكان كل واحد مما يودي اليه الغرض من السوال والجواب في طرف
وكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من
وجه اخر ومنه ان كيفية القطع وهي الوجوه الثلاثة التي ذكرتها
فيما سبق

فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع
اللهم الا ان يقال لم يعتبر السوال في الاية الكريمة لاستبعاد
حضوره في الاذهان وغنا الجواب عن البيان وحينيذ
لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل يلاحظ كانه بيان اخر لكنه
مناسب بالجملة الاولى فكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل
وفيه ايضا تعسف لا يخفى ان لا يلايم هذا الاستبعاد ذكر
الجواب والله اعلم بالصواب **قوله** او غير ذلك قال الفاضل
المحشي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام اما
مقتض للسوال او على بلادة السامع وعدم تنبيهه لذلك الا
بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه لكون الكلام السابق
مقتضيا للسوال اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه اول
كلامه لا يكون عدم التنبيه له لبلادة فلا يصح الاعتبار الثاني
اللهم الا ان يجعل الاضافة في كمال فطنته بيانية او يراد بالبلادة
عدم كمال الفطانة **قوله** اي ما بالك عليلا قال في الصحاح ما
بالك اي ما حالك والسوال عن الحال بعد العلم بكونه مريضا يكون
عن سببه احرارة تشتعل فيك ام رطوبة تعللك حال كونك
عليلا **قوله** لانها ابعد اسباب المرض اي سبب بعيد بحسب
الوقوع لانه سبب السبب **قوله** وعدم التاكيد ايضا مشعر
بذلك هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا حمل
على خلافه فيمكن ان يكون السوال عن سبب خاص وترك
التاكيد بنا على ان يكون سبب علة العاشق سهرا وحزنا
امر متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل او يشك فيه **قوله**
فالتاكيد دليل على ان يكون السوال عن السبب الخاص هذا ايضا
مبني على سوق الكلام بمساق مقتضى الظاهر المتبادر والا
فالتاكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس

فايدة منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السوال عن السبب المطلق
لكان سوالا عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك وتردد
حتى يوكد في الجواب قوله وهذا ابلغ الوصلين واقواهما
لو قيل فيه بان كلا من هذه الاقسام امر يتعلق بالمقام
وكل منهما ابلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام
الوصل الظاهر يكون قولك في العبارة حق له ابلغ من قولك
العبارة حق له فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين على
الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل
فهذا التركيب ابلغ فيه لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى
قوله نحو قالوا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون تقاولهم بلغة
يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان
يكون بها لانهم كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية
ثم شيوع هذه اللغة العربية انما كان من اسماعيل عليه
السلام قوله زعم العوادل الى اخره فيه ان الزعم اكثر ما يستعمل
في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام
ولو بدل زعم بعلم لكان احسن قوله عاذلة يعني انه ليس جمع
عاذلا لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وتقدم فيه كلام في
شرح الديباجة فليتذكر وانما كون عاذل صفة جماعة مبني
على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا الصارف اذ القول بانه
يجوز ان يكون جمع عاذل بمعنى رجل عاذل على ان التاء لما
لغة
مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسي قوله اي اوقع عنه
الاستيناف يشير الى ان الفعل في كلام المصنف اعني استونف
مسند الى مصدره بالتاويل المشهور كما في قوله فقد حيل
بين العير والنزوان وذلك ان تقول هو مسند الى الظرف
بعده كما يشعر به قوله كما اذا اعقبت المستانف عنه الى اخره
والوجهان

والوجهان مطردان في مثله قوله اي اعادة ذكر ذلك الشي الخ
الاظهر ان يقال ان قوله باعادة صفته من باب المشاكلة على
نمط قوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي
جبة وقميصا على ما سيجي في البديع ان شا الله تعالى والمراد بذلك
الصفة وقرينتك المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع
جميع المشخصات فاذا ذكر اولا كانت الصفة مذكورة بالتبع
فاذا ذكرت بعده وجدت الاعادة فتحصل الدلالة قوله
قلت وجهه انه اذا ثبت لشي حكم اورد عليه الفاضل المحشي ان
سوال المخاطب غيره عن احوال ما لا وجه له اذ هو اعلم باسباب الحامل
له على افعاله الاختيارية فيتعين ما هو الصواب بتفصيل فان قلت
ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السوال المقدر من جانب المخاطب
حتى يرد ما ذكره بل قوله لماذا احسن بصيغة الماضي دون لماذا
احسنت يدل على ان السايل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب
صديقك بالخطاب يدل على اعتبار السوال من المخاطب فالحمل على خلافه
تعسف ظاهر فان قلت رد الفاضل المحشي انما يتوجه لو كان
كلام الشارح في المثال المخصوص السابق وليس ذلك بمتعين بل ظاهر
قوله فان قلت ان كان السوال في الاستيناف عن السبب الخ يدل
على ان كلامه ليس في خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت ان
كان السوال فيما سبق من المثال فيمكن ان يصور السوال والجواب
في مثال يمكن ان يقدر فيه السوال عن السبب مثل ان يكون
احسن زيد الى عمرو صديقه القديم اهل له ثم انه لم يرد ان تقدير
السوال عن السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز
تقدير السوال عن الاستحقاق فمقصوده الاشارة في الجواب
بالنسبة الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحالة الجواب
بالنسبة الى تقدير اخر الى المقايسة قلت هذا بعيد لان قوله

والسوال المقدر فيهما لماذا احسن نص في جواز اعتبار السوال
عن السبب فقوله فان قلت ان كان السوال في الاستيناف وان لم
يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يتناوله قطعا فيرد اعتراض
اللهم الا ان يقال لفظة او في قول الشارح او هل هو حقيق للا
بمعني بل ومعني الاضراب ابطال تقدير السوال المذكور ردا
علي من زعم ان المقدر هو واعلم ان ايراد المحشي مبني علي ان احسنت
في المثال علي صيغة الخطاب كما نص عليه الشارح واما اذا كان
علي صيغة الحكاية فلا يخفي ان صداقة المخاطب قد تكون سببا
لاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفي علي الفطن بقي في كلام الشريف
بحثان الاول ان قوله ثم يتصور ذلك اذا ابني واراد ان يتفحص
غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما عما نحن فيه بمراحل محل منع
لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق الخطاب ليس الا لانا
لازم فايدة الخبر وحقيقة الكلام اني اعلم احسانك الي زيد ولا
يخفي ان الانسب ان يقدر السوال والجواب مناسبا للاصل
ولو قيل معني السوال المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه
ومعني الجواب اعلم انه مستحق للصداقة القديمة لم يكن
بعيدا بمرحلة فضلا عن مراحل الثاني ان السوال اذا
كان هل هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب
لكونه جملة ملقاة الي السايل المتردد وذكر توجب الاستحسان
المغني عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول قال فيكون
المثال الاول حينيذ مستقيما فهذا هو الذي حمل الشارح علي تقدير
السوال عن السبب فقوله السوال المقدر لماذا احسن او هل
هو حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب تامل **قوله**
وليس يجري في ساير صور الاستيناف فتامل اي ليس يجري
كون الجواب باحد الامرين اعني باعادة الاسم تارة واعادة
الصفة

الصفة اخري في جميع الاستيناف بل يجوز ان يقع جوابا عن
عن السوال عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة
وانما امر بالتامل لئلا يتوهم من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم
ومنه ما يبني علي الصفة الحصر فان المفيد لذلك انما وانما
دون منه ومنه **قوله** بالغدو والاصال الغدو في الاصل
نقيض الرواح والمراد ههنا العدوان فعبر بالفعل
عن الوقت كما يقال اتيتك طلوع الشمس اي وقت طلوعها
وان لم يجمع باعتبار الاصل لان المصدر لا يثني ولا يجمع والاصال
جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الي المغرب وقد يجمع
علي اصل واصايل كانه جمع اصيلة ويجمع علي اصلال مثل بعير
وبعران **قوله** كانه قيل من يسبحه الي اخره الشيخ صرح
في دلايل الاعجاز بان السوال المشتمل علي الفعل اذا كان مقدرا
لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية ان قلت فما قولك في الاية
قلت له ان يقدر من المسبحون له فقيل رجال اي هم رجال
فصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل **قوله** لهم الف ونوني
لكم الف مصدر الف بالفتح اي سكن اليه واحبه والاف مصدر
الفه بالفتح **قوله** فحذف هذا الاستيناف الخ فقيل يجوز ان يكون
الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه انه لما قال
زعمتم حركة الساعين ان يبالوا ويقولوا لم ننكر ذلك فاجاب
بقوله لهم الف الخ والدليل علي انكار المتكلم ذلك لفظ زعمتم
لان استعمال الزعم في الكذب اكثر **قوله** موكدا للجواب اوبيانا له
لان المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم في مقتضي الاخوة فحاصل
معني قوله لهم الف وليس لكم الف عين معني قوله كذبتم **قوله**
ولدفع هذا الوهم جي بالواو العاطفة يحكي عن الصاحب بن عباد
انه قال هذه الواو احسن من واوات الاصداغ علي خدود المرد

الملاح **قوله** وقد توهم بعضهم الخ توهمه الزوزني ووجهه
كونه خطأ انه يحتاج كما اعترف به نفسه الى ان يقدر اصل
اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما الدفع الايهام واما التوسط
ففيه تقدير محذوف ليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعية
اليه **قوله** لانه لا تعبدون اخبار في معنى الانشا اي لا تعبدوا لان
اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي والمعنى على تقدير القول
اي قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا
تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون
مقدر بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذف ان عاد الفعل
الى الرفع فعلى هذا يكون قوله صله ولا يكون الاية مما نحن
فيه بل تكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر حينئذ
مول بالمصدر معطوف على خبر ما اوله به **قوله** لانه بمعنى
امنوا لان تومنون ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لها
والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر **قوله**
الا عند التصريح بالنداء فيه بحث لان هذا التصريح من مثله
انما يلزم اذا لم توجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين
اذ لو وجدت لحسن العطف بلا تصريح بحرف النداء كما في
قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك
ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الاخر في الاية قرينة
على اختلاف المخاطب فلا لبس **قوله** فلا يصح عطف بشر عليه
اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب
السوال بما لا يكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا ربنا
فقيل امنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بثبوته لهم وقد
يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين امنوا عام للنبي عليه
السلام وللمومنين والتجارة المذكورة عامة ايضا لكنه

في شانه

في شانه عليه السلام نوع التبشير وفي شانهم نوع الايمان
المذكور فيجوز ان يقع تومنون مع بشر بيانا لكلا نوعيها
فتدبر **قوله** ليس المعتمد بالعطف هو الامر الخ اراد انه
ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر اي الجملة الانشائية
النحوية من حيث خصوصها بل الجملة من حيث انها وصف ثواب
المومنين واراد بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو
جملة وصف الخ ما اريد بها في قولهم وبالجملة وقولهم جملة الامر
وامثالها وهو الامر الاجمالي اي الحاصل كما يشير اليه **قوله**
بل يوخذ عطف الحاصل من المضمون الخ والمعنى ان المعتمد بالعطف
حاصل الكلام الذي هو وصف ثواب المومنين اي المنظور
في العطف ذلك لا خصوص الجملة الامرية من حيث هي
كذلك حتى يطلب لها مشاكل واما قول صاحب الكشاف
ولك ان تقول هو معطوف على فاتقوا الى اخره فهو مبني
على عطف الجمل من حيث خصوصها لان بشر منفردا عن فاعله
معطوف على قوله فاتقوا كذلك كما توهم الفاضل المحشي و بهذا
التوجيه تبين انه لا غبار على كلام الشارح واندفع اعتراض
الفاضل المحشي واما اعتبار عطف القصة على القصة على
الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو ما افاده الشارح ايضا
في شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب حينئذ
التصريح بتلك الجملة لانها مناط الجواز وهذا غير خفي على من
له تدرب في اساليب الكلام مما ذكره الشارح في هذا الكتاب لتوجيه
اخر لكلام الكشاف غير ما ذكر في شرح الكشاف **قوله** لكن من
يشترط اتفاق الجملتين الى اخره قال ابن هشام في مغني اللبيب
عطف الانشا على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك
في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور

في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة
مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر
المومنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه
جاني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر
محذوف نحو او ورد عدة ابيات مستشهدا على جوازه فيما
لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فقول الفاضل المحشي
اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشا في عطف الجمل التي
لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال
مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علما البيان واما ما
نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام بانه غلط
عليه وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا
زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني
الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم
ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها
سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتفرد
ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ
قد يكون للشي مانعان وينتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه
المقام واعلم ان الشيخ بها الدين السبكي حاول التوفيق بين
كلام النحاة وكلام البيانيين البيانيون متفقون على منعه و
ظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين
لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم قوله
فكانه امر النبي صلى الله عليه وسلم بان يودي معنى هذا الكلام في لفظه
كانه ايما الى توجيه اخر وهو ان يقال امر النبي عليه السلام ان
يلقي الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه
على طريقة قراءة من قرا قل للذين كفروا ان ينتهوا الاية

بيا الغيبة

بيا الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكره
الفاضل الترمذي في شرحه قوله من القوى المدركة
العقل اراد بالقوى المدركة القوى التي يحصل بها الادراك
سوا كانت مدركة او معينة في الادراك قوله هي الحاكمة
بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا
الحلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال
المذكور معنى جزئي يدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين
للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك
والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن
من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون
الحاكم في المثال المذكور الحس فان قلت الحاكم هو النفس لكنه
يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك
قوة ترتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور
الة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم الة لها باعتبار
النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار
ان كونهما الة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون
بالاجتماع في قوة واحدة له بل ربما يكفيه الارتسام في الات متعددة
كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على
ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان
القوى الباطنة عند مثبتيها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى
كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهم هو سلطان تلك القوى
فلها تصرف حدنا كما بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها
فيها وتحكم عليها بخلاف احكامها قوله فان استعملها بواسطة
القوة الوهمية فهي المخيلة اي ان استعملها النفس في المحسوسات
مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة للحس

مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه آنفاً من ان القوة الباطنة
كالمرايا المتقابلة فلا تغفل قوله وان استعملتها بواسطة
القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة فان
النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود
وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في موضعه قوله مثل الاتحاد
في المخبر عنه الى آخره التمثيل عنه بدل المسند والمسند اليه
بناء على انه قانون الخبر قوله وكذا حكمه بان هذا اللون
غير هذا الطعم مخالف لما سبق ان الحاكم هو الحس المشترك
الا ان يريد بما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك
كما اشرت اليه مع ما له وما عليه قوله وفيه نظر لان
التضايف الخ يمكن ان يقال مراد الشارح العلامة ان الاقل والاكثر
يكونان محسوسين وذلك عند كون معروضهما محسوساً على
معنى انهما من المحسوسات بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات
بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس
بتلازم الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من اثنين في ضمنها وهذا
بخلاف نفي الامور المحسوسة علة فاعلية لشيء لا يدرك بمجرد
الاحساس قوله اوهمي بان يكون بين تصورهما شبه
تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز
بين الاشياء المكتسبة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة
للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا
في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما
يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد
مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب
الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلاً لتقارن صور المحسوسات
التي منها تنتزع صور الموهمات والمعقولات نسب الجمع

بسبب

نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية
محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان
الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور او لا فالاول
هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع
ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي
قوله نوع واحد زيدي احدها عارض ارادته الصفرة و
السواد فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه في سير
قوله ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد بسبب اشتراكهما
في اشراق الدنيا بها اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا
بالثاني لا ما صححه انوار العدل والاحسان قوله او تضاد وهو
التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما
غاية الخلاف خرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب
وتقابل العدم والملكة وخرج بقوله على محل واحد التضاد
بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت
التضاد بينهما اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان
المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار
الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف تخصيص التعريف بالتضاد
الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما
خامسا من مطلق التقابل يسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد
فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهورا
وينحصر التقابل في الاربعة بقي ها هنا بحث وهو ان تعريفهم
للتضاد الحقيقي الذي اعتبر فيه غاية الخلاف لا يناسب المقام
لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد
وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة
والحموضة والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان تنافي الحلاوة

والحموضة ليس اشد تنافيا من تنافي الحلاوة والمرارة وقد
صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا
ثم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل
البياض والصفرة متضادين بل عدهما من قبيل شبه
التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية
الخلاف في تعريف المتضادين لا ليتمكن من الجواب الاول
عن الاعتراض على عد السكاكي الاول والثاني من شبه التضاد
لا لنفسه كما زعمه الفاضل المحشي قوله لكنهما لا يثبتوا رد ان
على المحل لكونهما من الاجساد دون الاعراض ظاهر هذا الكلام
يدل على التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر
لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو
الثاني لا الاول فتامل قوله ولذلك اختلفت الصور الى اخره
اي لاختلاف اسباب التقارن وقوله لترتبها اي اجتماعها على
هيئة مخصوصة تمتاز من نسبة اختلف الى فاعله وقوله فكم
من صور لا انفكاك اشارة الى اختلاف الصور في الترتيب وقوله
وكم من صور لا تغيب اشارة الى اختلافها في الوضوح واختلاف
الصور ترتبا وان كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه
عليه اصلا قوله وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في
الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى
الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا تساعده عبارة
السكاكي فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون بين تصورها
تقارن في الخيال قوله للقطع بامتناع العطف في نحو هزم
الامير الجند الخ رد عليه الشريف هاهنا وفي شرح المفتاح بقوله
قلت لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور
الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو

هذا

هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع
وحصل يوم الجمعة قيدا لها لم يجز العطف لا لانه ليس جامعا
بل لان جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في حفي ضعيف
قلت فعلى هذا يكون حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع
هي ان لا يلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له السكاكي
وغيره اللهم الا ان يتعسف ويقال مراده بعدم الجامع المذكور
في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه
سوا كان هذا العدم بانتفا اصل الجامع او بانتفا الالتفات
فافهم قوله وكخواص الشمس والف باذنجانه ومرارة الارنب محدث
هذا لتخلله بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة
الارنب وسورة الاخلاص والرجل العبري من الضفدع ودين
المجوس والف باذنجانه كلها محدثة فلفظ كلها دليل قطعي على
ان المثال على الوجه المذكور الذي اورده الشارح والمحشي فلبس
يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف
الخبر في الاولين فظهر ان جزم المحشي بكون المثال من قبيل عطف
المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي قوله منقوض الى ما قبل هذا
الكلام وما بعده فرق بين الفاضل المحشي ما قبل الكلام
وما بعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن في البحث الاول بحث
لانه التاخير الذي لا يمنع التقدم بحسب الاعتبار هو كاف فانك
اذا اردت تعداد الامور الحادثة والحكم عليها بالحدوث فالظاهر
انه يكفي في صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان
يجاب هاهنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه قوله
والمصنف لما اعتقدان كلامه الخ حيث قال في الايضاح واما
ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه انه يكفي ان
يكون الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما

فهو منقوض بنحو ما مر يعني زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير
صحيح كما عرفت وبنحو قولك هزم الامير الاجناد الجند يوم الجمعة
وخاطر بنفسه فيه ولعله سهو فانه صرح به في مواضع اخر
بامتناع عطف قول القائل خفي ضيق على قوله خاتمي ضيق مع
اتحادهما في الخبر **قوله** فظهر الفساد في قوله الوهمي ويراد
المصنف لما ذكر محاكاة الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في الخبر
مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد الخ ظهر انه اراد بالمفرد الذي
اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر في القولين
المذكورين وهذا الفساد انما لزم من تعبيره ولا يرد على نفس
عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المخبر عنه
وفي الخبر وفي قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصوريهما في قوله
الوهمي ان يكون بين تصوريهما ستورا هما على قياس ما سبق **قوله**
فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام فيه بحث لان المصنف
بعد ما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو فرغ منه وقال
ثم قال الجامع بين الشيئين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي
فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين
ان مقصوده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز انه يريد
نقل كلامه بعبارة اخصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين
وبالتصور المعلوم التصوري ويقصد بذكره معرفا الى معنى المعلوم
التصوري المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا او
قيدا من قيودها كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي
الجامع بين الشيئين الى اخره ولهذا قال جمال الدين في شرحه المراد
بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين بعطف
احداهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي باللفظ فوجب حمل
كلام المولف عليه والا لم يصح النقل عنه **قوله** ولعمري انه كلام

في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلامتناع تقديم
الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين
فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول
به مع الغنى عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب
هذا الفن لان ما يستقبحونه في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه
وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في
الفصل **قوله** ولا تحصل المناسبة بان ياتي بالثانية فعلية
صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو الانسب بسياق الكلام ان تقول
اسمية صرفة نحو زيد قام وعمرو قاعد وهو ظاهر **قوله**
وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه الخ الظاهر ان امر الابتدا
بالعكس أعني ان ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور **قوله**
والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب
حيث قال في ايضاح المفصل واما الموضع الذي يستوي فيه الامران
فان تكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة
فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية
وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية
لان المشتمل عين المشتمل عليه والثاني في معنى التاويل بالاسمية
فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التاويل اللهم الا ان يقال
مبني المشاكلة **قوله** تذنيب قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه
مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما
ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تامل المتامل في المباحث المتقدمة
لفهمه منها بخلاف التذنيب **قوله** وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح
الذناب بالكسر عقب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه
سيله وكذا الذنابة بالضم والذناب التابع **قوله** عن تكلف متعلق
احترز بالكسر اي شيء اخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الضمير

قلت مجيء الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا
قوله تعنت بالحال المعنى لذي الحال واما الجملة في قولك
اتيتك والجيش قادم فهي حال وبيان للازم الفاعل وهو
زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل قوله ولا حالا لان المقصود
من الحال المنتقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع
على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد
اذا كان بالصفات المتغيرة المبتذلة لان كون الفعل واقعا
او صادرا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم قوله
فلما صرح الشر فاسي وهو عرفان ابن شيبان من قصيدة مطلعها
صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن
قوما كالذي كانوا صفحنا عنه اي عفونا عن جرمه وصرح
الشر اي ظهر وانكشف دناهم اي جازيناهم قوله تشبيها
بالحلال ووجه الشبه كونها حكما لصاحبها قوله يكون
نكرة مخصوصة يريد ان ذا الحال الذي لم يتقدم عليه
الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذوا الحال
هاهنا اعني قرية بسبب وقوعه في سياق النفي تخصص
لانه في حكم الموصوف والمعنى على قرية من القرى ولذا لم يجب
تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه
بانه لا ينافي في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس
سبعة في حكم الموصوفية حتى يصح الحمل على الحال فالحق ان
قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به اخواه اعني
ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال
لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب
معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تاكيد
اللصوق المذكور فيكون هذه الواو ايضا نوعا للعاطفة
كالتي

كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية وهاهنا بحث وهو
ان المذكور في كتب النحو ان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند
تمحض تنكيره بناء على انها لو تاخرت لالتبست بالصفة
في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت
في حال الرفع والجر وان لم تلتبس طردا للباب وهذا الالتباس
جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد
الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا والا لما الفرق
ثم الواو رافع لالتباس الحال بالوصف ولهذا لم تقدم على ذيها
في الاية الا ان الكلام فيما حكم عدم التقديم على كون ذي الحال
في حكم الموصوف ولكن ان تفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال
نكرة محضة اكثر لان الحال يتبين الهيئة والوصف يبين الذات
والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل
على الوصف حينئذ ارجح واما اذا وصفت مرة فقد حصل بيان
الذات وناسب ان يبين الهيئة بعده فالحمل على الحال حينئذ
ارجح بقي ان يقال اذا كفى مطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب
الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاءني راكبا رجل بل لم
يتصور تمحض تنكير ذي الحال لتخصيصه بتقدم الحكم عليه
وهذا بخلاف ما صرحوا به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص
الفاعل في مثل جاءني رجل بتقدم الحكم من ان التخصيص لما كان
بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص
وهذا ظاهر فليتامل والاوجه عندي ان يعلل جواز الحال في
الاية بلا تقديمها على ذيها بما اشرت اليه من كون الواو رافعا
للالتباس كما اشار اليه الشارح في اخر هذا الباب فحينئذ لا يرد
قوله تعالى وثامنهم كلبهم فتدبر قوله كما هو مذهب صاحب
الكشاف سهو اذ لم يثبت واو بهذا المعنى قوله ولا نكرة

محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة
المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو
المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الخالية عن الضمير الجائية بالواو
ولا يجوز تقديمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف
لكن نص ابن اصبغ على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة
نقله الدماميني تامل **قوله** اولى باللزوم ولذلك الكلام السابق
قوله لذلك الكلام لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل
المحشي من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان
لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان المفهوم من كون هذا الشرط المذكور
اولى باللزوم كونه اولى بالاتصاف واللزوم الثابت للكلام السابق
لا يتصف به غيره لكنه يخرج الكلام عن حضيض الفساد
وهاهنا وجوه اخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر
من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوما ونظيره
تفسير التعقيد فيما سبق بكون الكلام معقدا وثانيها ان قوله
الكلام السابق خبر موضوع بقوله اولى لانه افعل التفضيل وذلك
اشارة الى الضد وثالثها ايضا انه مرفوع باللزوم لانه مصدر
واعمال المصدر المعرف كثير **قوله الكرمه** وان شتمني واطلبوا
العلم ولو بالصين اعلم ان كلمة لو وان في امثال هذا المثال
ليست لانتفاء الثاني لانتفاء غيره والا للمضي ولا لقصد التعليق
والاستقبال بل كل منهما مستعمل في تاكيد الحكم البتة ولهذا ترى
القوم يقولون انها للتاكيد **قوله** فانت طلاق والطلاق
البتة اخره بها المرء في شباك الطوامث الا انه البيني
والشباك الحبايل والطوامث الحيض من طمثت المراة اي
حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء الكلام
واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان
قوله

قوله المرء الى اخره كلام مستقل وقبل اخر المصراع المذكور ثلاثا
ومن يخرق اعق واظلم لكن الرواية في هذا البيت عزيمة كان
العمة ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليها **قوله** ترى
كل من فيها وحاشاك فانيا المصراع لابي الطيب المتنبي في
مدح كافور الاخشيدي صدره ويحتقر الدنيا احتقار مجرب
ويروى في اكثر الكتب ما بدل من **قوله** اي لا تعلط حال كونك
تعد ما تعطيه كثيرا هذا على احد الوجهين في قراءة الرفع في تستكثر و
الوجه الاخر فيه ان تحذف ان ويبطل عملها واما اذا قرى بالجزم
على انه بدل من تمنن من المن اي لا تمنن ولا تستكثر فليس مما نحن
فيه وفي الاية وجوه اخر مذكورة في التفاسير **قوله** فيمتنع
دخول الواو وكما يمتنع في المفردة انما عدل عن عبارة الايضاح حيث
قال فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه
بحسب الظاهر انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور في الحال
المفردة موثرا في وجوب الاكتفاء فيها على الضمير ليتم كلامه ووجه
عدم الواو ما ذكر هاهنا هو ان ليس الملحوظ اصالة الحاق المضا
المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه بها
في امتناع دخول الواو وقد دل كلام سياق كلامه على امتناع
دخول الواو في المفردة حيث استدل اولا على ان اصل
الحال المطلق ان لا يكون مع الواو لقياسه على الخبر والنعت
ثم بين وجه مخالفة الاصل في الجملة فقيس بقاء المفردة على
الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس في اللغة وقد منع
كثير من المحققين فجوابه انما ذكره النحاة من قبيل الحمل على
النظير لا قياس فقهي فهو مقبول اذ قد صرح في ايضاح المفصل
وغيره ان التعليلات المذكورة في امثال هذه المباحث بيان مناسبات
والا فاصل الدليل هو الاستقراء **قوله** اما على ان يكون مشتركا بينهما

او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال مجازا في الحال
لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع علي المقارنة
تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق
الاسما المشتركة علي معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث
ماض لفظ الماضي وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن هو
مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من امهات
المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق
الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الي قرينة وبان
المناسب ان يكون للحال حقيقة كما لها صيغة نحو ضرب وللمستقبل
نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال خفي حتي ذهب كثير
من الحكما الي انه غير موجود والفضل للمتقدم كما لا يخفي قوله
وها هنا نظر لان الحال الي اخره جواب النظر ما سيحققه الفاضل
المحشي في وجه وجوب تصدر الماضي الواقع حالا بقد قوله
واصك وجهه الصك الضرب قال الله تعالي فصكت وجهها اي
ضربت قوله فلما خشيت اظافيرهم البيت الاظافير جمع
اظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد
بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم علي
ارهنتهم ماضيا علي ان ارهنته بمعني رهنته الا الاصمعي فا
رواه وارهنهم علي انه مضارع وحاصل معني البيت لما خشيت
منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما
لديهم قوله ومثله قوله تعالي لم توذونني الاية في شرح اللب
للسيد عبد الله ان وجوب الاقتصار علي الضمير في المضارع
المثبت اذا لم يكن مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فقد
الواو كقوله لم توذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم
وما ذكره الشارح اظهر قوله ومعناها ان يفرض ان

ماكان

ما كان في الزمان الماضي الي اخره وانما يفعل هذا في الفعل الماضي
المستغرب كانه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما تقول
رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ
المضارع بالنظر الي المثال الذي وقع الكلام فيه لان مطلق حكاية
الحال الماضية هكذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ
اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به في قوله تعالي و
كلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط في المفعول
مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعني الحال او الاستقبال
وبالجملة ليس معني حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي في ذلك
الزمان يحكي الان علي ما تلفظ به كما في قولهم دعني من تمرتان
علي ما زعمه الفاضل المحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود
حكاية المعني بهذا وذكر الاندلسي ان معني حكاية الحال الماضية
ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان
كانه موجود الان لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب
الكشاف حيث قال معني حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضي
واقع في حال التكلم كما في قوله تعالي فلم تقتلون انبيا الله من
قبل وقد استحسنه الفاضل الرضي قوله دون النهي
لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقا
القراة بالتخفيف وجهان احدهما انه نهي ايضا وحذف النون الاولي
من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت لحذفت
متحركة فاحتاج الي تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغييرا
الثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه
خبر في معني النهي كما في قوله تعالي لا تعبدون الا الله والثاني
هو موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين هذا
وقد يجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقه نون التاكيد الخفيفة

علي ما ذهب اليه يونس فكسرت لالتقا الساكنين فحينئذ ايضا
تتبعان اثنا ويجوز العطف فظهر ان الاية لا تصلح للاستشهاد
بل للتمثيل **قوله** والمعني ما انضع حال كوننا الي اخره اشارة
الي ان العامل في الحال ما في اللام من معني الفعل خلوهما عن
حرف الاستقبال كالسين ولكن قد يوجه كلام القوم في هذا المقام
بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان المتكلم فيجب التجريد هنا
عن حرف الاستقبال ومما عداه طرد الباب فلا حاجة الي التوجيه
المستبشع الذي ذكره الشارح **قوله** تناقض الحال والاستقبال
في الجمله فيه بحث وهو ان التناقض في الجمله كما هو ثابت بين
الحال والاستقبال علي ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم
لم يستبشعوا تصدير الجمله الحاليه بعلم المضي مثل لم ولما فلا
بد من بيان الفرق فان قلت منافات المضارع المصدر بعلم الاستقبال
من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر
بعلم المضي من جهة المعني ليس الا قلت هذا انما يتم اذا كانت
صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال مجاز في الاستقبال
ليفعل لو ثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع والحال لا لتزموا
في المضارع الواقع حالا ما يقربه الي الحال كما التزموا في الماضي الواقع
حالا لفظة قد بل الجواب الحق ما يسمر عليك في وجه دلالة الماضي
علي المقارنة من ان لما لاستغراق الازمنة وغيرها الانتفا
متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفا فيحصل المقارنة للحال
والمنافاة بهذا الاعتبار فافهم **قوله** اقادوا من دمي البيت
فتلك لجاني مصعب وبنو ابيه ... فاين احيد عنهم لا احيد
بغاني مصعب وبنو ابيه اي طلبني مصعب بن الزبير واخوته
والاستفهام في اين احيد اي اميل واعرض للانكار فلا احيد
تاكيد له واقادوا من اقاد الامير اي مكنه من القود والمفعول
في البيت

في البيت محذوف والمعني مكنوا ولي القتيل من دمي وتهنهني
من نهنهت الرجل عن الشي فتنهنه اي كففته وزجرته فكف
وانزجر والاصل في نهنهته نهه بثلاث هاات وانما ابدلوا
من الها الوسطي نونا للفرق بين فعلل وفعل وانما زادوا النون
من بين ساير الحروف لان في الكلمة نونا **قوله** ان كان تامة ذكر
صاحب الكشاف من قوله تعالي وان كان ذو عسرة الاية ان كان التامة
حقها ان تدخل علي الاحداث والحق انه يدخل الذوات اذا وجد
فيه نكته وهاهنا نكتة شعرية كما بينه الفاضل المحشي وكذا
ذكر في شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الاية تامة ايضا **قوله**
ولا معني لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل
فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان يثبت
وجوب دخول كان التامة علي الاحداث وقد بينا عدمه **قوله**
اني يكون لي غلام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المنتقلة
علي ما سبق والكبر بعد حلوله غير منتقل فكيف اورده هاهنا
قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يتحقق يضمحل **قوله**
ولم يمسني بشر فان قلت لم ينتقل عدم مساس البشر اياها فكيف
عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة علي عدم
انتقاله بخلاف قولك زيد ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي
في عده من الاحوال المنتقلة **قوله** شرط في الماضي المثبت
ان يكون مع قد ظاهر كلامه مشعر بانه عام لكن مذهب البصريين
ان قد انما تجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم توجد الواو
منه كذا ذكره الخديبي واعلم ان وجوب قد في الماضي المثبت
الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا والا فلا الاكتفا بالضمير وحده
من دون قد والواو اكثر نحو ما اغتبته الا اكرمني لانه بتاويل
الا مكرما لان الاغلب في الا ان تدخل علي الاسم ولفظ قد لا يدخل

عليه وقد سبق في اعراب باب الخامس من الشارح نبذ من الكلام
فيه فليتذكر قوله او مقدرة كما في قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم وضاقت وفيه خلاف
سيبويه فانه لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت وذهب
الى ان حصرت لم تقع ههنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف
اي جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور
اذا قدر ويكون حالا موطية وصفة الموطية ايضا اذا كان
ماضيا يجب تصديرها بقد لا سيما اذا حذف الموصوف
فانه يكون في صورة الحال القايمة مقامه قوله لان قد
تقرب الماضي من الحال فيه بحث لان قد تفيد المقاربة
ماليا لا المقارنة بالنون والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول
وقد اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقاربة بمنزلة
المقارنة فان القريب من الشي في حكمه ولذا اطلق
الان على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح
ولعظمة قد تقرب الماضي من ذلك الزمان فتكون بمنزلة المقارنة
والكلام بعد لا يخلوا عن شوب لان الظاهر ان المعتبر في الحال
حقيقة المقارنة لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت
جاءني زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي
متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه
قد قربته من المجي وتفهم المقارنة بينهما وكان ابتدا الركوب كان
متقدما على المجي ولكن قارنه دواما كيف ولو كفى المقاربة في الحال
لم يحتج في مثل قولك جاءني زيد ركب الى قد اصلا لان المفهوم منه
على التقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجي متقدما
عليه لا كونه بعيدا منه فلتفهم المقاربة من جعله قيدا للعامل
ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون
نعم

نعم لو اطرد الاستعمال ولم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون
قد لامكن ابدا المناسبة بان المقاربة في جا زيد قد ركب تفهم من
قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جا زيد ركب من الثاني لا غير فوجد في
بدون ذكر قد كثير في الكلام فاي حاجة الى التقيد بمثل قوله
قول ابي العلا اصدقه في مرية البيت من قصيدة يودع فيها
بغداد ومطلعها ⁂ نبي من الغربان ليس بذي شرع ⁂ يخبرنا ان الشعوب
الى الصدع ⁂ اراد بالنبي المخبر والغربان جمع غراب والشرع الصراط
المستقيم والتخبير الاخبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو
الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا مبني على عادة العرب من
التطير بالغراب وفي المثل اشام من غراب البين اصدقه في مرية
اي اصدق هذا النبي حال كونه في شك مما اخبر به لاستيلاء
خوف الفراق علي مع ان خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن
ان يقال اصدقه استفهام انكاري على حذف الهمزة والاخفش
يقيسه في الاختيار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالايات
التسع ما اشير اليه في قوله تعالى في تسع ايات الى فرعون وملايه
وهي اليد والعصا والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم
والطمسة وهي انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعا موسى عليه السلام الطمس
على اموالهم والجدب في بواديهم واما الاثنتان الاخريان وهما الفلق
والنقصان في مزارعهم فالاولى لم يبعث بها موسى عليه السلام الى
فرعون والثانية من قبيل الجدب في المزارع وبهذا اندفع
اعتراض الكشاف انه الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق ان
المعتبر الدلالة المطابقية ولهذا قيل النفي من المضارع لا يدل
على الحصول وتحققها فيما نحن فيه ممنوع قوله او استمرار
الفعل اصعب بيان من انتفا العكس اعني قصد الاستغراق في الاثبات
والاكتفا في المنفي بالانتفا في الجملة قوله وكان لنفي النفي اثباتا

غير متوقف على الايه السابقة بان الايات التسع مع

مثل ما زال وما انفك و نحو ذلك لا خفا ان الافعال الداله على النفي مثل زال وانفك بحسب الوضع على التجدد واصل التحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دايما لا اثباتا في الجمله والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان يكون بمنزلة الاثبات لعدم ورود النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه لا يتاتي على عمومه واطلاقه لانه اذا قلت في جواب ما زال زيد غنيا لا اردا على من يدعي دوام الغنى لا يكون النفي المورود عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكر في الحقيقه من قبيل ورود النفي على الاثبات فتامل قوله وقد عرفت ما فيه من ان المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال لا لزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنه لزمان التكلم فاين هذا من ذاك فيمن رفع عوده وقوه على الابتدا الرفع رواية سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل الترمذي على الكاكي بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنص النحول بمعزل عن القبول وفي شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على بديه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحاليه تنبيها من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من نصب المبتدا للقطع بان الحال هي الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفيه اي رجع في عوده على بديه اي ذهب في طريقه الذي جا منه وان يكون على المفعوليه فان رجع قد يجي متعديا كما في الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك لعدم دلالتها على عدم الثبوت الخ واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول

الواو

الواو اولى مع ظهور الاستيناف علل في الايضاح ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفايدة وها هنا بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بمجموع واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او المجموع منهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين باطل حينيذ اما الاول فلانه شق الدليل الذي ذكر على جواز الامرين في مقابله الشق الاخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود معارضه واما الثاني فلانه ظهور الاستيناف في الاسمية كظهورها في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفايدة اللهم الا ان يثبت انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى الثاني ايضا والا لكان مجي المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها للحال المفرد كما مر قوله اي وانتم من اهل المعرفة او وانتم تعلمون ما بينه الخ الاول على تنزيل المتعدي منزلة اللازم والثاني على حذف المفعول وقوله حتى ذهب مرتب في المعنى على نو لردان دخولها اولى وفيه خلاف بن مالك فعنده الاكتفا بالضمير اقوى من الاكتفا بالواو لشبهها بالخبر والنعت وورودها في كلام رب العزة كثير نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو والله يحكم لا معقب لحكمه وفي النظم نحو قوله ما بال عينك دمعها لا يرقي وحكي عن سيبويه الاستغنا عن الواو وبنية الضمير اذا كان معلوما نحو بيع السمن منوان بدرهم اي منه قوله حتى تدخل في صلة العامل المراد من الدخول في صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده تابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوي الذي ذكره عكسه قوله ترتب في المعنى من قوله وجدته حاضره الخ يريد ان مجموع الجملة كما في البيت لا يظهر تاويله بالمفرد لعدم استيناف

الذهن الي ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن بسبب تقديم
الخبر علي المبتدا الذي فاعل في المعني صار كانه مستند الي
الظاهر ومعتبر في التقديم هذا ثم التوجيه الذي ذكره
الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان بمعني الاصابة واستعمل
متعديا الي مفعول واحد كما يساعده والمعني وجدت متضمنا
بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا
لحاضراه ولحوق الالف لبيان حال الفاعل وهو قد عمل في
الظاهر لاعتماده علي ذي الحال فلا حاجة الي تكلف وهذا وجه
وجيه اذا جعل لحوق الالف في مثله مقيسا او مسموعا فيه
قوله والذي يلوح منه الي اخره كان اعتراض علي المصنف
كما اشار اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله الشارح عن الشيخ
ثانيا بقوله وقال في موضع اخر انك اذا اقلت الي اخره يلوح منه
ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان
يحمل قوله بمنزلته في الموضعين علي التناسب والتشابه
حذفت الواو اي والواو والحال كما يدل عليه سياق
كلام الكشاف في الاية المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه
اورد كلام الكشاف في دليلا علي ان تجرد الجملة الاسمية
من واو الحال بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد **قوله**
والذي يبني ذلك اي كون جاني زيد هو فارس خبيثا **قوله**
اذا انكرتني بلدة الي اخره علي حذف المضاف اي اهل بلدة
او علي الاسناد المجازي وانكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها
بمعني واحد يقال نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته و
البازي بسكون اليا طاير معروف وجمعه بزاة والبازلغة
في البازي وجمعه ابواز وبيزان **قوله** وان امرا اسري اليك وذو له
موضع الاستشهاد قوله ودونه الاسرا السير بالليل لا في بعضه

كما ظن

260

كما ظن يقال اسري بنفسه واسراه غيره ليتعدي ولا يتعدي
واسري به كما يقال اخذت الخطام واخذت بالخطام والموماة
واحدة المواي وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصلها موموه
علي فعلله وهو مضاعف فلبث فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان تسميه
المفازة بالموماهنا علي انه الي بعض ولا يقدر علي رفع صوته حذرا
عن لحوق الهلاك بهم والبيدا المفازة امن بادي يبيد اي هلك
وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما
والسملق القاع الصفصف وهي المستوي من الارض لا نبات
فيها وجمعه السمالق والسملق بمعناه وجمعه السلقان كحلق
وحلقان **قوله** فالواجب ان يذكر مناسبة تعتضي اختيار الافراد
في الحال علي الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ
ان يقدرها هنا وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا
احترازا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظرف
الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا فلا **قوله** والحق
ان علي كتفه سيف الي اخره لا يخفي عليك ان هذا ليس لتوجيه
لكلام الشيخ فانه يتبين من هذا وجه اختياره الافراد في الحال
علي الخصوص بل هو بيان مقام توجيه لا يرد عليه شي **قوله**
فقلت عسى ان تبصريني الي اخره كانه يخاطب امراة عذلته
علي اعتنايه بشان نبيه يقال قعد احواله وحوله وحواليه
ولا يقال حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح **قوله** بردا ك تبجيل
وتعظيم اي مشتملا عليك التعظيم والتبجيل اشتمال البرد علي
صاحبه **قوله** وقال بعضهم هو الاندلسي نقله عن الفاضل ازمي
قوله نصف النهار الما غامرة غامه ورفيقه بالغيب لا يدري
البيت لمسيب بن عامر بن السكرن علي يصف غواصا ظالب

مكتفي في المائدة انشده ابن السكيت في كتاب اصلاح المنطق والنهار
يروي بالنصب على ان نصف من قولك نصف النهار اي بلغت
نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد الى الغائص وعلى هذا
فلا يكون في البيت شاهد على حذف الواو والحال اذا الجملة الحا
مشتمله على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وقد يروي بالرفع
من نصف الشي بمعنى انتصف فالجملة الحاليه حينئذ خالية
عن الضمير تحتاج اما الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود
الى النهار اي غمرة عنه فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو
الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل
المحشي في شرح المفتاح لم لا يجوز تقدير الواو ولتكون واردة
على الاصل **الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمسا**
قدم الايجاز تنبيها على انه بما سبق التقديم في الكلام و
اردفه بالاطناب ليكون متقابلا له **قوله** اما الايجاز و
الاطناب لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية ايضا لانه
لا فضلية لكلام الاوساط فيما يصدر عن البليغ مساويا
له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح المفتاح للشريف
وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان يكون قصد
البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون
في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ
واما البليغ فمن حقه ان يراعيها ويشير اليها مع كون لفظها
مطابقا ويؤيده ما يشار اليه من جواز كون الموجز
بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا لمتعارف الاوساط مع براهين
اللهم الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو
لمتعارفه ان قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة
الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من

حيث

حيث اشتماله على خواص بخلاف المساواة فتامل **قوله**
الى كلام ازيد منه يشير الى انه لا يقدح في كون الكلام موجزا
كونه زائدا على كلام اخف وكذا الكلام في كونه انقص وقد
يجعلان من قبيل الشتا ابرد من الصيف والعسل احلى من
الخل **قوله** ولا عي ومنها هة كلاهما بمعنى واحد في الصحاح العي
خلاف البيان وقد عي في منطقه وعي ايضا فهو عي وعيي على
فعل وفي المثل اعيا من باقل والفهاهة العي ورجل فه وامراة
فهة **قوله** عن حكم النعيق النعيق صوت الراعي في غنمه وقد
نعق الراعي بغنمه بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها
وحكى ابن كيسان نعق الغراب ايضا بعين غير معجمة **قوله**
من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف وكلما فيه
او الاصابة مدبعبارته **قوله** والاطناب اداؤه باكثر منها الا
على اصطلاح السكاكي في المساواة كما يجي وهذا التفسير لا يلايم
اللهم الا ان يقال هذا اصطلاح اخر **قوله** اي الى كون عبارة
المتعارف اكثر منه لم يقل الى كونه اقل من عبارة مع المتعارف
مع انه المذكور فيما سبق لان هذا اصرح معنى الاختصار فلا
وجه للقول برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق فيبين
لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وكذا الكلام في قوله واحري
الى كون المقام خليقا باسط مما ذكر فافهم **قوله** وليس المراد
رد على الخلخالي ووجه الرد انه لا معنى لان يقال يرجع كون
هذا الكلام موجزا ان المقام خليق بابسط من متعارف
الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيؤول
بعد هذا التكلف الى ما ذكره الشارح واما ما ذكر في وجه الرد
من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه
فلا وجه له اذ الثاني يشمل ما كان مساويا لمتعارف الاوساط

لكن يكون الكلام خليقا بالبسط من هذا المتعارف قوله
لكنه ايجاز بالنسبة الي ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان المقام
خليقا بالبسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا
يكون بليغا قلت مقتضي الظاهر البسط لكن عدل عنه لغرض
كالتنبيه علي قصور العبارة عن وصف اعراض الشباب والمفاخر
المثبت قوله فعلم ان للايجاز الي اخره هذا مبني علي ما ذكره الترمذي
وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو
يستعمل الايجاز تارة والاختصار تارة اخري قوله فيما سياتي
ثم لو قيل الايجاز اخص الي اخره بيان لما مال اليه الشارح نفسه
قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة ظاهر كلامه يشعر بان
حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق
منه الاشارة الي ان الياء محذوفة من عبارة المفتاح فاما
ان يكون للاوساط عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف
مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال قوله اذا قال الخميس
نعم صدره لا يبعد اليه القلب من الغارات الغليب التشهير
والتشهو والنهبو والخميس الجيش الذي له خمسة اركان
قدام وخلف ويمين وشمال وقلب والمعني لا يبعد اليه التشهير
للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم
فاغيروها قوله بين الفاصل المحتي مادة الاجتماع ومادتي
الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الخفية في الصورتين اللتين
ذكرهما مما ليس بضروري في اداء المقصود وانما اعتبره ليبين
الفرق في صورة بلاغة المتكلم قوله وجوابه ان المراد بعدم
تيسر تحقيقه يؤمن منه بان قول السكاكي لكونهما نسبيين
لا يتيسر الكلام فيهما يدل علي انه يعتمد علي مدعاه بمطلق
النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكر قوله اي الحارث بن حلزة اليشكري

الحلزه

الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاي المعجمة
المفتوحة قوله فيه نظر لانه قد اشتهر الخ قيل هذا النظر لا يدفع
الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك
كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلا
فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود
الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهالة والحما قة
خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولا
خفا ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعني فتامل قوله وينبه
علي ذلك لفظ الظلال لانه يشعر بحسب العرف بان النوك شيء خطير
يلتجا الي ظلاله ويطيب حال الملتجي اليه وهذا ظاهر قوله
نحو قول عدي بن الابرش البرش في الاصل نكت صغار في شعر
يخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه
قوله يذكر غدر الزبا بجذيمة الابرش الزبا اسم ملكة وجذيمة
اسم ملك كان قد قتل اباها وقتل زوجها واستولي علي مملكته
وبعد رجوعه استولت الزبا علي مملكة المقتول فارسلت الي
جذيمة اني قد رغبت فيك واردت ان تتزوجني فتضم ملكي
الي ملكك فسر بذلك وشاور اهل الراي من ثقاته وهو يومئذ
ببقعة من شاطي الفرات فاجمعوا علي ان المصلحة ان يسير
اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان يكتب اليها ويطلبها
فخالفوه وسار اليها واستخلف علي ملكه عمرو بن عدي فلما قرب قال
لقصير ما الراي قال ببقة خلفت الراي ثم ادخل بعد النبا
والتي علي الزي فامرت به فاقعد علي نطع وجي بطشت من ذهب
وشد عضداه بالاديم كما يفعله الفصادون فقطعت راهشا ه
فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقطتا فسقط فقطر

بعض الدم خارج الطشت فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال جزيمة
دعوا دما ضيعه اهله فهذا خلاصة قصة فيها لها قصة في شرحها طول
قوله كذبا ومينا زعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا فلا تطويل
قوله ولا فائدة في الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من عطف احد
المترادفين على الاخر وفائدة تقرير المعنى في الاذهان كالتوكيد
ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا نسلم اخلاله بالبلاغة قوله
اسم للمنية من الشعبة وهي الفرقة سميت المنية بشعوب
لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام قوله من شانها
الاهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت
فما معنى قوله من شانها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفا الاهلاك
عن شي بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك قوله وهذا بعينه
معنى الشجاعة لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه
في رضى محبوبه لا يعد شجاعا لغة بل من ثبت جنسه بالدلايل
القاطعة قد يختار هلاكه جبنا ووهما ولو سلم الاتحاد فهذا
انما يرد اذا كان غرض القايل تصحيح كلام ابي الطيب بالكلية
واما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو والمفسد
فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل قوله
واعلم علم اليوم البيت من قصيدة مطلعها ابن ام ادنى دمنه
لم تكلم بحومانة الدراج وبعده ودار لها بالرقمتين كانها
مراجع وشم في نواشر معصم وقد مر شرح المطلع في شرح الديباجة
والرقمة جانب الوادي والمراجع جمع مرجوع من رجعه رجعا والوشم
من وشم اليد اذا غرزها بابرة ثم رد عليها النوار وهو النيلج والمعصم
موضع السوار من اليد ونواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة وقوله
علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما متعلقا بهذين
اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى احصل وقوله
عمي

عمي صفة مشبهة يقال رجل عمي القلب اي جاهل قوله فمعناه
ان قولهم لا يعصرة برهان يريد ان قوله بافواههم لتا دبه
اصل المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر قوله قدمها لانها الاصل
الاصل والمقيس عليه فقيل الاولى ان يذكر وجه تقديمها في الضبط
الاجمالي السابق اعني قوله والاقرب ان يقال الى اخره فانه المقتضي لبيان
فائدة العدول عن اسلوب قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة واما
التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم في الضبط الاجمالي قوله
ولا يحيق المكر السيء الا باهله حاق به الشي اي احاط به ووصف
المكر بالسيء ايما الي ان بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى
ومكروا ومكر الله ونحو لان مكر الله جزا للسي وجزا السي ليس بسي
قوله عنك واسع والمشهور ان اسم المكان لا يعمل لا في الظروف
ولا في غيرها فالظرف متعلق بالخبر اعني واسع على تضمينه معنى
البعد وجوز البعض عمله في الظروف بناء على التوسيع فيها فجاز
عليه ان يتعلق بالمنتاي قوله اعتبار ذلك امر لفظي الخ فان قلت
لو سلم ذلك في الاية فلا نسلم في البيت اذ الشرط يفتقر الي الجزا البتة
فان كان مذكورا والا فمحذوف يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل
المعنى فتقديره ليس لامر كوني لفظي بل لتادية اصل المراد
قلت معنى الجزا يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره
بحسب تادية اصل المراد قوله ناقصا عن اصل المراد ممنوع
هذا المنع مبني على جعل السوال المذكور معارضة كما هو الظاهر
من تقرير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه له
قوله حتى لو ذكر لكان تطويلا الاحسن ان يقول حشوا لان
الزايد متعين قوله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة الاحسن
ان يقول اي رجحان في القصاص حياة كما لا يخفى قوله والمعتبر
الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف في القصاص والياء في

انهما موجودان في الكتابة قوله والنص على المطلوب بعارض
كون سلوك طريق البرهان ينافي البلاغة قوله النوعية
حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحياة العظيمة
نوعا وكذا ذكرها قوله فان قيل في هذا التكرار رد العجز على
الصدر اجيب عنه بان المعتبر في المطلق رد العجز على الصدر
او فيما هو من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي يكون
ما في الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وها هنا ليس
في البيت الا كلمة واحدة قوله قلنا حسنه ليس من جهة
التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وفيه بحث لان المرجوحية
بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر
لم يثبت المدعي هذا واعترض عليه ايضا بان الحسن في حسنه راجع
الى رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على
الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واجيب بان
المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثاني اللغوي قوله ورجح
ايضا بما فيه من الغرابة نعارض بان قولهم ايضا يشتمل على نوع
غرابة حيث جعل الثاني نافيا لنفسه بحسب الظاهر كما سيشير
اليه الشارح قوله ولسلامته عن توالي الاسباب الحقيقية
هو ان يجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو قم وقل قوله في موضع
واخر هو لام القتل الاول والالف الثاني قوله وفيه نظر لان
تقديم الخبر الى اخره قد سبق مني في اواخر احوال المسند جواب
هذا النظر بان حمل تنوين صبابة على التنويع اوجب نوع تخصيص
صح به ان يقع مبتدا ففيه تقديم ما حقه التاخير المفيد للتخصيص
بخلاف قولك في الدار رجل حتى ان حمل تنوينه ايضا على التنويع افاد
الاختصاص فتذكر قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة الخ قائله
الفاضل الرضي والحذف في غير ما ذكر كقوله ما لك عندي غير

سهم

سهم وحجر وغير كبد شديدة الوتر ترمي بكفي كان من ارمي البشر اي بكفي
رجل والكبد ا قوس يملا مقبضها الكف وقوله ترمي صفة كبدا قوله
نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد نبئت من التنبيه
يتعدي الى ثلاثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم اقيم مقام
فاعله واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد بدل من اخوالي او عطف
بيان له او صفة ويزيد محكي بالضمير من يزيد في قوله المال يزيد لا يزيد
المال فلا يتغير حالة في المواقع الثلاثة ولهم فديد اي صياح في
المفرد اي فادين مفعول ثالث لنبئت وقوله ظلما مفعول له والعامل
فيه معنى قوله لهم فديد اي يصيحون لاجل الظلم وعلينا متعلق بظلما
او بفديد على تضمينه معنى الجور ويجوز ان يكون ظلما مفعولا ثالثا
لنبئت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له قوله كما مر في اخر
باب الانشا اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بالحائين
المهملتين الذي في صوته بحة وهي حالة مشعرة بكبر السن وعدم
القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحا المهملة بمعنى النزع يقال
بج بالشي بالكسر وبج بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجته تبجيجا فتبجج
اي فرحته ففرح وعلى كلا الوجهين ينبغي ان يجعل اذا بمعنى الماضي
وكما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين قوله ومنه قوله
تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة
لتاكيد اللصوق كما مر نظيره قوله نحو ابي زيد ليس الا الخ التقدير
في المثال الاول ليس الجاري الا زيدا وفي الثالث والرابع بالي
وغلامي وفي الخامس لنجز بن بدليل قوله تعالى وصب عليهم ربك
صوت عذاب ان للتكلم ثناء وفي السادس كان ما كان ومعنى تله للجبين
صرعه على شقه فوقع احد جبينيه على الارض والجبين ما عن
يمين الجبهة وشمالها والتقدير في المثال الثاني وهو عجز بيت
الفرزدق صدره يا من راى عارضا اسر به يختلف فيه مذهب

المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه للاول والتقدير بين
ذراع الاسد حذف اكتفا بدلالة ما اضيف اليه الجبهة عليه وذهب
سيبويه الى انه من الثاني والاسد المذكور في الاخر هو ما اضيف اليه
ذراع في الاخر ليكون كالعوض من المضاف اليه للثاني مضاف اليه وما
يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل
على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار والعارض السحاب يعرض في الافق واسر
به فعل مضارع مبني للمفعول اي جعل فرحا مسرورا والذراعان كوكبا
نيران بينهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم بينها القمر ايضا
والمنادي محذوف اي يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان تكون موصولة
وهي المنادي فلا حذف **قوله** واما جملة اراد بها الكلام التام
الذي لا يكون جزا من كلام اخر ولهذا لم يعد كلا من الشرط والجزا جملة
قوله فان ضربت فقد الفجرت قال ابن هشام في مغني اللبيب جوز
الزمخشري ومن تبعه ان تكون فانفجرت فالجواب اي فان ضربت
فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقديم الانفجار على الضرب
مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا
بترتيب الانفجار على ضربك انتهى كلامه وفيه بحث لان ما ذكره من
الاستثنا لا يفيد لدفع الاعتراض شيا من جهة انه مبني كلامه ان
الماضي بعد تحقق مضيه معنى فلا يصح ان يكون جوابا لشرط مستقبل
ويمكن ان يجاب عن اصل السوال بان حرف الشرط في ان ضربت
خلصت الماضي الداخل عليه فد الحقيقية للاستقبال وفايدة قد
فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب لم يحتاج الى الثا ويل في
قوله ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لا مجرد وقوع الجزا ماضيا
بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر
على الرقة المنسوبة الى يوسف الى الاخ ~~كانت متقدمة~~ عليه السلام
كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل
فذ

فذو المعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت وكذا في الاية الثانية
فلا يلزم وقوع الجزا فعلا ماضيا بقد فقد بر **قوله** وظاهر
كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة الى اخره عبارة الكشاف في سورة
البقرة هكذا الفا يعني في فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب
فانفجرت او ان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب
عليكم وهي على هذا فا فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا ان اشارة
الى ان التقدير الثاني الاخر وليس بمتعين لجواز ان يكون اشارة
الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفا في فانفجرت فا فصيحة
ثم قدر فضرب فانفجرت ولم يتعرض للتقدير الاخر الاخر فيفهم من
ظاهره ~~الكشاف والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة~~
ان كون الفا فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف
والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح
اعني قوله قالوا خراسان الخ وهو بتقدير الشرط وفا وانما اقتصر
السكاكي على العطف لقلة التقدير فيه ولان الفا الجزائية لا تدخل
على الماضي المتصرف الامع لفظة قد واضمارها ضعيف واعلم ان المختار
في وجه تسمية هذه الفا فصيحة كونها منبية عن ذلك المحذوف بحيث
لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع ان حسن موقعها ذوقي لا يمكن التعبير
عنه **قوله** خراسان اقصى ما يراد البيت للعباس بن الاحنف
وكان الرشيد يالفه فلما خرج الى خراسان استصحبه معه وطال المقام
بها ثم خرج الى ارمينية ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض رض
الرشيد في طريقه وانشده ☙ قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ☙
ثم القفول فقد جينا خراسانا ☙ ما اقدر الله ان يدني على شحط ☙
سكان دجلة من سكان جيحانا ☙ متى يكون الذي ارجو واملُه ☙
اما الذي كنت احاذره فقد كانا ☙ عين الزمان اصابتنا فلا نظرت ☙
وعذبت بصنوف الهجر الوانا ☙ ويروى بدله لقلبنا الهايم المكسو احيانا

فقال الرشيد اشتقت يا عباس واذن له بالعود وامر له بثلاثين
الف درهم القفول الرجوع وقوله ما اقدر الله تعجب من كمال قدرته
تعالى ويدني من الادني لا الدنو وهو القرب واثبت اليا ساكنه
مع تقدير النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحا
المهمله المفتوحتين البعد واصله ساكن العين لانه مصدر شحط بفتح
العين فيهما لكنها حركت للضرورة او يكون الشحط بالتسكين مصدرا
وبالتحريك اسما قوله وسنه بيت السقط طربن لصوت الخ الضمير
في طربن راجع الى الابل والبا في بغداد بمعنى في متعلقة به وبغداد
وبغداد بالدال المهمله والذال المعجمه وبالنون ايضا كذا في الصحاح وكان
الاصمعي يسميها مدينة السلام وينهى على ان يقال بغداد لانه سمع في
الحديث ان بغ صنم وداد بالفارسية عطيته فكان معناه عطية
الصنم والوهن نحو من نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما في الموضعين
للتعجب وانما فصل البيت بقوله وسنه ولم يفعل نحو لاحتمال ان يكون
المعاني المذكورة يعني ما لهن وما في تجنبه لا يكون البيت من ايجاز
الحذف في شي قوله فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية الى المسئلة
اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزله
والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة فتعلقها
بالاعيان حقيقه يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما
قوله قد شغفها حبا في الصحاح الشغاف غلاف القلب
وهي جلده دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه
قوله والعادة دلت على الثاني فان قلت الموافق لغرض زليخا تقدير
الحب لا غير لانهن لما لمن زليخا كانت مشهورة العشق مغلوبة
الهوى ارادت ان تظهر لهن ان لومهن اياها لم يقع موقعه لانه
مخالف للعادة فكانها قالت فذلكن الذي لمتنني فيه في حبه
لوما مخالفا للعادة قلت لا شك ان المقدر يجب ان يكون
ماوقع

ماوقع فيه اللوم في نفس الامر والا كان كذبا والعادة تدل على ان لوم
النسوة انما كان في المراودة لا في نفس الحب الذي لا اختيار فيه وانما ذكرت
الحب حيث قلن امراة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها
حبا انا لنراها في ضلال مبين لاجل اللوم على نفس الحب تحقيقه لا جواز
لتقدير في حبه بنا على ما تقتضيه العادة من انهن ما لمنها فيه في نفس
الامر قوله اي مكانا يصلح للقتال اي انكم قاتلون في موضع لا
يصلح فيه القتال ويخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا على رسول
الله صلى الله عليه وسلم وان لا يخرج من المدينه وان يحرم القتال
فيها وذلك في غزوة احد مشهورة قوله كقولهم للمعرس بالرفا
والبنين هذا دعا الجاهلية حيث يحترزون بالبنين عن البنات
وقد ورد النهي عنه قوله ومقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه
دل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد
في اكثرها فكان تركه اكتفا بقوله سابقا او المخاطب بالفعل قوله
يقال قالت الثوب ارفوه اذا اصلحت ما بوهي منه تقدم اشرنا في
مفتتح الباب الثالث على ان المطهر رد في شرح الكشاف امثال هذا
التركيب بان المناسب ان يقال مثلا تقول فان الثوب بدل تقال
او يقال اي اصلحت بدل اذا اصلحت واشرنا هنالك الى انما ذكره
انما يرد اذا اخرج الفعل بعد يقال على صيغة الحكاية واما اذا اتى
على صورة الخطاب فلا يكون هذا الجواب لا يتاتي فيما نحن فيه
الا بتعسف لان المناسب لو فات على صيغة الخطاب ترفاه لا رفاه
وهذا ظاهر قوله وما يواخي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان
يانيهم الوجه المواخاة ان في كليهما حصول شي عقيب ما ينافيه
وهو اقوى تاثيرا في النفس فان اللذة عقيب الالم احمد واقوى فكانها
لذتان لذه الوجدان ولذه الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب بعد
حطمه الرحمة فان فيه اليمين الم العذاب والم الاياس من الرحمة والظلل

جمع ظلة كظلة وظلل وهي ما اظلك قال القاضي في تفسيره هل ينظرون
استفهام في معنى النفي ولذلك جا بعده الا ان يأتيهم الله اي يأتيهم امره
او بأسه كقوله تعالى او يأتي امر ربك فجاءها بأسنا او يأتيهم الرباسم
فحذف المأتي به للدلالة عليه بقوله فان الله عزيز حكيم وصوابه فاعلموا
ان الله عزيز حكيم وقد وقع في هذا السهو ايضا لصاحب الكشاف والعجب
انه اورد الاية الكريمة في المتن قبل هذا بسطرين على ما هي عليه
فكيف غفل عنه ها هنا **قوله** لان الشر اذا جا من حيث لا يحتسب
كان اشر وفي بعض النسخ كان اغم من الغم والاول انسب في قوله في جانب
الخير كان اسر لما بين اللفظين من التجنيس الخطي **قوله** يحتمل ان يكون
للاغراض الثلاثة يعني ان هذا التركيب من شانه ان يفيد الاغراض
والممتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الاية فان المخاطب هو الله
تعالى فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القران
نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو
خوطب به بليغ ما افاده مع قطع النظر عن خصوصية المخاطب وقد مر مثله
غير مرة **قوله** كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر
هؤلا مقطوع مصبحين في الكشاف عدى قضينا بالى لانه ضمن معنى
اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر
بقوله ان دابر هؤلا مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تفخيم لذلك
وتفخيم له هذا ودابر القوم اخرهم مصبحين اي حال دخولهم في الصبح
والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة **قوله** وقيل الاجمال
والتفصيل انما يطلق قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال
والتفصيل بمعنى الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلايم قول المصنف
سوا ما ذكر ولك ان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام
للامور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه
من الغرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا

محذور

محذور **قوله** يشيب بن ادم لم ينقل نحو قوله عليه السلام لان متن الحديث
على ما ذكره في جامع الاصول وغيره يهرم بن ادم ويشيب منه
اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر بن ادم
ويكبر منه اثنتان حب المال وطول العمر فكان قوله في
الايضاح كما جاء في الحديث يشيب بن ادم الخ مبنيا على انه نقل
بالمعنى وقوله يشيب بالكسر من شيب الغلام **قوله** بمنزلة ان النطق
بعد الحذف فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة ان النطق
وتفسيره بما سمي مسمى طفيفي بمنزلة الحذف فكان الاظهر ان يقول
بمنزلة نفس النطق بعد الحذف قلت لا شك ان الحذف المقصود في
النطق متاخر عن نزوله ثم ان المثنى بعد وجه بحسب عمومه
وشيوعه بمنزلة المحذوف وتعبيرا لمراد منه بالاسمين المتعاطفين
بمنزلة الحذف فيكون التوشيع من قبيل الحذف بعد الحذف ولا احتياج
الى اعتبار التغليب وغيره **قوله** وهي صلاة العصر على قول الاكثر
بن
اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشا طائفة منهم
ولم ينقل عن احد من السلف انها صلاة العشا وذكر بعض المتاخرين
لانها بين صلاتين لا تقصران وقال بعضهم هي احد الصلوات الخمس لا
بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على ادا جميعها كما
قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة **قوله** لان المصابرة من باب
الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو **قوله** والايقاظ عن سنة
الغفلة مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه
قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وايقاظ عن
سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم وهو
يعلم وجه خلاصهم ونصحهم عليه واجب فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم
ويستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه
وينزلوا عن نصيحته لهم كما كرر ابراهيم عليه السلام في نصيحة ابيه يا ابت

قوله وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون البيت لسحبان
ابن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب به
المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده فصحاء الافاق
فلما رآه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم
الحي اليمانون الى آخره فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين
قال لما صنع بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر
الى قرب وقت صلاة العصر ما تنحنح ولا توقف ولا ابتدأ في معنى
فخرج منه وقد بقيت عليه ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال
له معاوية انت اخطب العرب فقال العرب وحدها بل اخطب
الانس والجن فقال انت كذلك الحي القبيلة اليمانون جمع يمني
كما سبق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة قوله ويتبين
بطلان ما قبل الى آخره وجه التشبيه ان عيون الظباء حال
حياتها سود فلا تشبه الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض
قوله فسقيا الى آخره قيل المراد بالخال الشامة فانها تغير لون
الثغر وحينئذ يكون قوله لم يهمم بقبيلة حال من باب التذييل
لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام السقط الخال
هو المختال ويعني به هاهنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال يعني
الكبر يقال رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة
كقولهم رجل عدل فشبهها في العظم والاستدارة بالكاس
الا ان الكاس تكون ابدا منفرجة بالخاتم لكن الخاتم انما يكون
شيئا لا يشابه الثغر فتلافى ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكاس
في الغالب تكون منبوذة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد
حتى كانه يبتذلها فتداركه ذلك بصفة الخ لا انه لم يقبله ملك
عظيم الشان فكيف غيره قوله دفع ذلك بوصفه بانه لم يقبله
ملك كبير الى آخره فان قلت اذا كان المقصود دفع توهم غير المقصود
كان

كان
البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده في الايغال اعم باعتبار
الفائدة لجواز ان يكون الفائدة فيه غير دفع خلاف المقصود
واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس
هذه الاقسام اقساما متناهية فان الشارح صرح بان بين التذييل
والايغال عموما من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل
في الايغال قوله وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء
المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر
ايذان بان ذلك الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر
قوله واحترز به عن الوجه الآخر الخ في الآية وجه ثالث
وهو ان يقال المراد بالكفور في قوله وهل يجازى الا الكفور
العامل لكنه عبر عنه بالكفور ليشاكل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا
الوجه تكون الآية من الضرب الثاني قوله وكل منهما تذييل على ما
قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لتاكيد
وتذييل لتذييل ويحتمل ان يكون كلاهما تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك
الخلد قوله ولا قوله ايضا لتوهم الى آخره قيل القول بان ايضا تنبيه
على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق
السليم اذ لو رجع ضمير هو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم
الى قسمين كما ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل الابعد
ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثاني والا
لوجب ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قوله ولست
بمستبق الخ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لجماعة اي شعرائكم
القائل ولست بمستبق الى آخره البيت قالوا هو النابغة قال هو
اشعر الشعراء قوله او عن ضمير المخاطب في لست لا وجه لتخصيص
الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا تلمه حالا من الضمير في م
ستبق اللهم الا ان يبني الكلام على الاتحاد الذاتي بين الضميرين قوله

قوله يعني انك لا تقدر علي استيفا مودة اخ يشير الي ان قوله اخا علي حذف المضاف واعطا المضاف اليه اعرابه كما في قوله تعالي واسال القرية والتقدير ولست بمستبق مودة اخ لان نزول المطر قد يكون سببا الخ فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال له بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الي الذهن ولا سبق من السقي الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه علي الاصلاح ولذا نري البلغا يكتفون في مقام الدعا بذكر السقي فيكون البيت من قبيل التكميل محل تامل فان قلت تبادر كونه سبب خراب الديار ههنا ليس بمجرد ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر السافي فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدايم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله غير مفسدها علي قوله وديمة تهمي يدفع هذا التوهم كما لا يخفي قوله ولذا عدي الذل بعلي والا فهو يعدي باللام يقال ذل له قوله ويجوز ان تكون التعدية الفرق بين التاويلين ان الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار ان التذلل لكونه من العالي الي السافل يدل علي حصول معني العلو في المتذلل فلا حاجة الي التضمين كذا في شرح الايضاح قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الي اخره قال بعض الفضلا الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم تتبادر منه المهابة لعدم الحكم بالنسبة الي الرعايا واما بالنسبة الي اعدايهم وهم الملوك فان اعدا الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل فصره للمصنف ان ما قاله الشارح باعتبار برهان العقل والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع فتامل قوله فنفي ذلك النوع لقوله مع الحكم الي اخره قد ينا قش فيه بان حال المبا لشة

والتواضع

والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعسفا مع ان مع لا تدل مطلقا علي ان الحكم موجود حال المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب في عين العدو وعليه حليم في وقت مصادفته اياهم مع ان له حلما وتواضعا مع الاحيا وجوابه ظاهر فان ذكر الشارح امر خطابي ادعاوا ذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والا فرب ذي سلطان هو ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا يرفع البوا لمخاطب راسه من مهابته وهذا مما لا يخفي علي المصنف وعدم دلالة مع بطريق القطع علي ما ذكر لا يضر اذ جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام ثم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الي الاعدا كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة قوله بفضلة لنكتة اراد بالفضلة نحو المفعول والحال او نحوهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعني بدونه كما يدل عليه النظر في الامثلة التي ذكرها المصنف في الايضاح قوله او لتقليل المدة في قوله تعالي سبحان الذي اسري بعبده ليلا الاية هذا ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزا فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسرا كان في بعض الليلة اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثاني يقتضي الاستيعاب والاول يدل علي التقدير بعض وذلك لانه حينئذ يصير مجردا لدخول حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره يقع علي البعض والكل فيحمل علي المتعارف من ان الاسرا في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليلا منكرا توسط الليل والدخول في معظمه يقال جاء فلان ليلا او بليل اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاصح ان يقال اذا حمل التنوين علي التقليل يكون الكلام في قوة اسري بعبده ليلا قليلا ومنه يستفاد من القلة بحسب الاجزا علي ما يشهد

به موارد الاستعمال بقي هاهنا بحث وهو انه تبين مما ذكر ان المقصود
بيان وقوع الاسرا المذكور في بعض الليلة فانه ادل على كمال قدرته
تعالى ولو اكتفى بذكر الاسرى لتوهم خلاف المقصود فلا يكون من قبيل التتميم
اللهم الا ان يقال لا بد في الايهام من التبادر الى الذهن في الجملة لما ذكرنا
فيما سبق والاسرا المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فتأمل
قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الترجمان
على وزن الزعفران ويقال ترجمان بضم الجيم ولك ان تضم التاء لضمة الجيم
يقال ترجم كلامه اي فسره بلسان اخر كذا في الصحاح ومعنى البيت ان ثمانين
سنة التي انتهي اليها سنه احدثت في سمعي ثقلا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج
الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قريب ولما احتاج في ادراك المسموع الى
ان يبادله الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان اخر
ناطق عليه الترجمان قيل الدعا للممدوح ببلوغ ببلوغ الثمانين فيه تاكيد
لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدقه في احتياج سمعه الى
ترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعا عليه بالضرورة الى ضعف سمعه واحتياجه
الى ترجمان قوله الاهلي اتاها والحوادث جمة تمامه بان امرأ القيس
بن تملك بيقرا الضمير في اتاها راجع الى ام امرئ القيس وتملك اسمها وبيقر
فعل ماضي بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع والبا في بان زايدة قوله
والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل
وتميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها
بالفا وان والسين ولن وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية
تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الفارقات اللفظية وان لم
يذكرها ابن مالك تجويز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها
بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية هذه هي الفروق
اللفظية واما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من
ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية

فانهما

فانهما تتعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة قوله وضمير
الشان محذوف هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف
ضمير مخاطب للمامور بالعلم اي انك سوف يأتيك كلما قدر كما جوزه
سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا قوله
نحو قوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من
جملة الخ اعترض عليه الشيخ بها الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من
جملة واحدة ان لا يكون احد الجملتين معمولة لما في الاخرى والا فهي
في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان وقوله ويحب المتطهرين
عطف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف
الثانية على خبر ان ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدا محذوف
والجملة عطف على الجملة الاولى المستفادة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع
على هذا الوجه المحتمل والاية مثال لا دليل قوله وخفوق
قلب البيت الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع
على فاعل فعل في البيت السابق واللهيب ما التهب من النار والمراد
تلهب ما في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق قوله وما مات
مناسبة البيت لعبد الملك بن عبد الرحمن الحارثي وقيل لسموأل بن
عاديا اليهودي مطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه
فكل رداء يرتديه جميل وبعده اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها
فليس الى حسن الثناء سبيل تعيرنا انا قليل عديدنا
فقلت لها ان الكرام قليل وما ضرنا انا قليل وجارنا
عزيز وجار الاكثرين ذليل لنا جبل يحتله من نجيره
منيع يرد الطرف وهو كليل رسا اصله تحت الثرى وسما به
الى النجم فرع لا ينال طويل قال ابو زيد يقال طل دمه واطل
دمه وطله الله واطله الله اهدره ولا يقال طل دمه بالفتح
وابو عبيدة والكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت لم يمت منا سيد

الا في الحرب ولا طل دم قتيل منا في اي موضع كان وعلي بر من التقرير
والغرض التفاخر بالمنعة ومعني يحتل بحله وينزل فيه يجيره
اي ندخله في جوارنا وحفظنا منيع اي ممتنع علي طالبه لاستحكامه
يرد الطرف اي هو شرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه
وسوق الابيات يدل علي ان المراد من الجبل جبل العز والسمو كما ذكره
المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارحوا المفتاح فـ
فالتامل **قوله** فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك
بعض صور التذييل لكن لما جعل التفسير شاملا له ايضا وكان
الغرض هاهنا ذكر ما يخص تفسير البعض لم يتعرض له **قوله**
وتفسير كلام علي ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر علي قوله وهو ما يجيء
واقعا في اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معني ولم يزد قوله
ولا محل له من الاعراب جملة كان او اكثر كما زاد المصنف فورد عليه
الاشكال **قوله** فهو لان ما هو اقل من الجملة الخ اخره وقد
يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر بدل لما كان واقعا
في احد الموقعين بعد اشتراطه ما وقع اذا كان جملة بما لا محل له من
الاعراب فالمعني فيشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين
سوا كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل ان قوله جملة حال من
ضميره وخبر كان محذوف ان جوز حذفه وان لم يجوز يجعل هذا
خبر كان ويقدر جملة اخري حالا مما ذكر والتقدير ولا محل له من
الاعراب حال كونه جملة كان الواقع الي اخره ولا يخفي ما فيه من
التعسف **قوله** لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم وايضا تصحيحهم
وحمدهم المستفاد من قوله تعالي لما ذكر هذا الوصف في شانهم و
حالهم تبين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به حملة العرش
ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا فهذا ويحتمل ان يكون قوله تعالي
ويؤمنون به ايضا لا علي مذهب من لم يشترط فيه البيت كما مر
قوله

قوله وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم الي اخره اجيب بان
مراد المصنف ان هذا الكلام قد يقال في امر يعظم شانه فعند
عظم المنظور يقال رايته بعيني وعند عظم القول يقال قاله
بنفسه وهذا لا يمنع ان يكون للتاكيد بحسب اقتضا المقام
وفيه ما فيه **قوله** ولست بناظر الي جانب الغني الخ وما بعده
واني لصبار علي ما ينوبني ؏ وحسبك ان الله اثني علي الصبر ؏
قوله وقول الحماسي وينكران يشبا الخ هذا البيت من ابيات قصيدة
اذا البيت اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه وقبله وبعده كالمزن
ما في سحابنا ولا فينا لعبد بخيل وبعده اذا بدت منا خلا قام سيد
قؤول بما قال الكرام فعول الجهام السحاب لا ما فيه **الفن الثاني
علم البيان** قد اشير في الفن الاول الي ان المراد من الفن الالفاظ
لا المعاني والمضاف محذوف من الاول والثاني فليتذكر **قوله**
وهو علم يعرف به ايراد المعني الخ اورد علي هذا التعريف انه يقتضي
ان يتمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معني كان في طرق مختلفة
في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بين او له لازم
واحد فقط والجواب ان منشا هذا الايراد ان يراد باللازم
ما يمتنع انفكاكه علي ما هو اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد
اعم من ~~فليس المراد علم بالقواعد~~ ذلك ووجود ما ليس له لوازم بالا
الاعم ممنوع **قوله** فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد
بالعلم الادراك لاحتياجه الي تقدير المتعلق بلا ضرورة داعية
الي التقدير ولك ان تلتزم هذا التقدير بنا علي ان الادراك
هو المعني الاصلي للعلم وهو في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية
او اصطلاحية او مجاز مشهور علي ان خروج علم ارباب السليقة
علي تقدير حمل العلم علي الاصول والقواعد الادراك المتعلق
بها ظاهر واما علي تقدير حمله علي الملكة فلا فتدبر **قوله**

واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم الى اخره قال الفاضل المحشي
في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى مركبا روعي فيه مطابقة
مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ
المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور
كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة فلما مر ان البيان شعبة
من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن افادة التراكيب لخواصها
التي يبحث في المعاني عن افادتها اياها انتهى كلامه وفيه بحث
لان لزوم الدور على مدعى السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية
الوضعية والمراد بالمعنى ما هو اعم من الحقيقي والمجازي وايضا
انما هو الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات
موضوعة نوعا ايضا **قوله** على ايراد معنى يدخل تحت قصد المتكلم
فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهت
عقلا وكما ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بما
لا يتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها **قلت**
الاستحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في ساير العلوم **قوله**
لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر
على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق اخر في
نهاية الخفا ولا خفا في نهاية مراتب الوضوح **قلت** القدرة على
ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين النهايتين
غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا وضوح في نهاية مراتب
الخفي ولا خفا في نهاية مراتب الوضوح لان اصل الدال لا يخلو عن
وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفا ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم
بالوضع **قوله** ان بعضها واضح الدلالة قيل الوضوح صفة المدلول
وصف به الدلالة تبعا وقيل صفة لها لاختلافها بالظهور في نفسها
على حسب تفاوت اسبابها في القوة **قوله** فلا حاجة الى ذلك الخفا

بل لا وجه

بل لا وجه لان الخفا من حيث انه خفا لا يدخل تحت القصد
والارادة اولا وبالذات **قوله** يخرج ملكة الاقتدار على
التعبير الى اخره اي يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم
البيان وجزأ من مسماه والا فالملكة بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق
عليه الحد بطريق الاستقلال اصلا لان المراد بالمعنى جميع
المعاني الداخلة تحت القصد والارادة ومن جملتها المعاني التر كيبية
قوله اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس
نفس معرفة ايراد المعنى المذكور بل به يعرف ايراده ووجه
صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة
وارادة السبب وهو الاصول والقواعد والملكة المسببة من
تلك الاصول وتعريف المصنف خال عن هذا التجوز فلذا حكم
عليه بالاولوية **قوله** ودلالة الاثر على المؤثر اقتصاره في تمثيل
الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثلته اشارة الى انحصارها
في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية
شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاد المحقق في شرح المطالع
وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية في غير اللفظية
ايضا فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة في الرقص على وزنها
وعلى ان طبعه يقتضي ان يتحرك تلك الحركات اذا تاثر من طيب
الاحوال وملايمة الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع
لوجه المتالم وحاجبيه عند شدة المه **قوله** اما ان يكون للوضع
مدخل فيها او لا تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد
بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القايل من وراء
الجدار اناحي **قوله** بحسب مقتضى الطبع اي طبع اللفظ او طبع
السامع كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع **قوله**
كدلالة اخ اخ على الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الخا

كيبية

ها

ع

المعجمة المشددة يدل على التحسر واما الذي يدل على الوجع فهو بالضم
لا غير **قوله** وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى
من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل
المحشي في حاشية شرح المطالع مستظهرا بما نقله شارحه من عبارة
الشفا طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق
العلم بالمعنى اللفظ ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه
اما اولا فلان حصر طريق العلم باللفظ في السمع مخالف لما ذكره سابقا
من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع
وان كان جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذي يدل على نقش
الكتابة كلي لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس
فاطلاق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبني على انحصار طريق
العلم في السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى اكثر ما يكون
من الجزئيات المحسوسة ويكون محله الخيال والحق ان الشيخ بنى
كلامه على الاكثر **قوله** لعدم توقفهما على العلم بالوضع لا يخفى على
المصنف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر
وان القيود التي تذكر في التعاريف يجب ان تحمل على المتبادر منها
ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور من الطبيعية والعقلية
فلا يتجه ما قيل ان التوقف وان كان منتفيا عنهما الا انهما لا
ينافيان العلم بالوضع وان كان منتفيا عنهما الا انهما لا ينافيان
العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم
يوجد وحينئذ كيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد **قوله**
واعترض بان الدلالة الى اخره قرر الفاضل المحشي الاعتراض على
الوجه المشهور ونقل جواب الرازي في شرح المطالع بتوضيح وتحقيق
محصله انه تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه
بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عندهم عدم جواز التعريف

به

به فلا بد من تاويل اخر على انه اذا التجأ اخرا الى انه تفسير باللازم
غير المحمول فلا حاجة الى اخراج الفهم السامع ايضا لازم لذلك الا
العارضة لاجل الوضع بعنى الدلالة اللهم الا ان يقال اعتبر ما هو
ما هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر
ثم ان المذكور في شرح المطالع ان الوصف الناشئ من الدلالة اذا
نسبت الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم
كلام الفاضل المحشي اولا انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق
ظاهر فتامل **قوله** وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفته ~~الخ~~
اللفظ الى اخره قرر الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل خلا
ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث التقابل
من حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل قائمة
به فبين كلاميه في كتابيه تناف صريح الا ان يقال ما ذكره في حواشي
شرح التجريد نقل الكلام القوم لا انه مختاره **قوله** لان دلالته
عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم الى اخره اي من جهة هي منشا
لكون العقل حاكما فصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل
غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا
اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة
بحاله ولو قال في التعليل لان دلالته عليهما من جهة الاقتضاء
والاستلزام العقليين لكان اوضح **قوله** واريد بها الكل واعتبر
دلالته الى اخره انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك في بيان الانتقاض
اذ يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على
الجزء بالتضمن يصدق عليها الى اخره لتتضح الكلية والجزئية وما
يتفرع عليها زيادة ايضاح ولمثله اقحم لفظ الاعتبار في قوله واعتبر
دلالته الى اخره فليفهم **قوله** وحينئذ ينتقض تعريف الدلالات
بعضها ببعض اي ينتقض تعريفه بعض الدلالات ببعض

الدلالات لا بحدود بعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة وانما لم
يتعرض لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر
لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره فيما اذا كان اللفظ
موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم ولمجموعهما معا كما فصله
في شرح الرسالة **قوله** فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات الخ
ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا باس في ترك قيد الحيثية والمجاز
فلا انتقاض اصلا **قوله** الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فان
قلت التضمن صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف
يكون التضمن نفس الفهم **قلت** هذا من قبيل قولهم الدلالة
فهم المعنى من اللفظ الى اخره وقد سبق من الشارح والمحشي توجيهه
فلا وجه للاعادة **قوله** وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا او
التزاما قال الفاضل المحشي هذا باطل وبين وجه البطلان ببسط
وتفصيل لكن فيما ذكره بحث من وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء
في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهمه ملتفتا ومخطرا بالبال
قصدا بواسطة القرينة الدالة على انه المراد وتضمنا اذ ليس في
ضمن الكل وهو ظاهر فيلزم القول بانه مطابقة **فان قلت**
يلزم حينئذ ان تتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول
الشارح لا تضمنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة
لا تضمنا ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك
كما يدل عليه السياق فاراد بقوله لا تضمنا فقط وكذا
القول في الالتزام وبالجملة لا شك في كون الفهم الثاني دلالة
وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون
في الدلالة الكلية وادليس تضمنا لما ذكر ولا التزاما اذ ليس
المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقا **الثاني** ان
ما ذكر من ان القرينة في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز
لفهم

لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا
بازاء المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه
وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة
لا بنفسه بخلاف المشترك على ما سيجيء في بحث الحقيقة والمجاز
الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء
او اللازم مطابقة لا تضمنا مبني على مقدمتين احداهما ان
اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا الثانية ان
اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل في تلك
الحالة باحدى الباقيتين محل نظر لان سياق الكلام يدل على ان
نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين
الفهم والقصد كان القصد لا في ضمنه فهما لا في ضمنه فبالضرورة
لا يكون تضمنا لكن عدم التفرقة باطل كما حققه الفاضل المحشي
فكون المقدمة الثانية مبني على ما ذكره الشارح ممنوع اللهم الا ان
يقال مراد المحشي انه مبني ما ذكره على هاتين المقدمتين في نفس الامر
وفي كلام القوم لا على ما ذكره الشارح نفسه **قوله** لا يظهر انها مطابقة
ام تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون
تضمنا فينتقض بها حد التضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر
انه اعتراض على الشارح ففيه بحث اما اولا فلان هذا القائل
صرح بان حقيقة الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد
وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد
صرح ايضا باستلزامهما للمطابقة فمقتضى التصريح الاول كون
الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى
التصريح الثاني كونها مطابقة فلا وجه لبت القول
بنفي الدلالة متمسكا فيه بالتصريح الثاني وبالجملة كما جعل الحيث
المذكور الارادة مدارا للدلالة لم يتصور له ان يعين احدهما

بقية

في الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن
وهذا ظاهر جدا واما ثانيا فلان تعين كون الدلالة فيما
ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن
والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمن ولا التزاما
لاستلزامهما الدلالة المطابقية على الكل او الملزوم وقد انتفت
لانتفاء الارادة وقول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني
على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالة على الارادة وما يلزمه
من امتناعها وبالجملة الكلام ههنا مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض
قوله وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص كما بين البخل والجود
في مقام التمليح والتهكم قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر الى اخر
عبارته هكذا ودلالته اللفظية في كمال معناها دلالة المطابقة
وفي جزئه الدلالة الضمنية وغير اللفظية التزام وقيل
اذا كان ذهنيا قوله لخرج كثير من معاني المجازات
والكنايات الى اخره جوابه ان من اشترط الكلية في الدلالة
لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل
الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية
او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس تلك المجازات
والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه بان الدال
على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب من اللفظ والقرينة
لم يكن المجاز في رأيت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم
يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به واجيب
عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع
له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي
هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني
لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم المجازي

عنه

عنه والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من
الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو المجموع المركب
لجواز ان يكون المستعمل في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط
وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن
القرينة فيكون المجاز مفردا وان كان الدال مركبا على انه
لو سلم ما ذكره في مثال اسد في الحمام فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد
مجاز في المفرد وانما يتم ما ذكر في القرائن اللفظية لا العقلية
وان جعلت القرينة العقلية في حكم اللفظ فغير بعيد ان يقال
المجموع المركب من اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز
هو اللفظ فلا يكون المركب مجازا فضلا عن ان يكون مجازا
في المفرد فصح لزوم ان لا يوجد مجاز في المفرد قلنا قد
سبق ان اللفظ اذا استعمل في جزء الموضوع له لم يكن للقرينة
تعلق بفهم المعنى المجازي بل بالارادة فاللفظ في مثاله مجاز مفرد
فلا يلزم انتفاء المجاز في المفرد مطلقا فتدبر قوله بل لم
يكن دلالة الالتزام الى اخره رده الفاضل المحشي بان لازم الشيء
وان كان لازما لذلك الشيء لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر
من دلالته على لازم لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه
لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم الشيء لازما له كما
صرح به وليس بلازم سواء كان اللزوم بينا بالمعنى الاعم او الاخص
اما في الاول فظاهر لكفاية تصور ا وتصور ب في الجزم
باللزوم بينهما وكفاية تصور ب وتصور ج في الجزم
باللزوم بين ب ج لا يستلزم كفاية تصور ا وتصور
ج في الجزم باللزوم بينهما بل ربما يحتاج في هذا الجزم الى اختيار
لزوم ب ولزوم ج لب واما في الثاني فلان تصور الشيء انما
يستلزم تصور اللازم الثاني تصور ~~الشيء~~ الاول لازمه تبعا

غير ملتفت اليه قصدا والمستلزم لتصور اللازم الثاني
تصور اللازم الاول مقصودا ملحوظا في نفسه اللهم الا ان
يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تبعا غير ملتفت اليه
قصدا تصور لازم له في بعض المواد ولم يكن كليا فتامل **قوله**
لا يتاتي بالوضعية فان قلت التفسير اوضح دلالة على المقصود من
المفسر مع اشتراكهما في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر
انما يختلفان بان يكون احدهما دالا على الهيئة التفصيلية والاخر على
الاجمالية فالاختلاف بينهما راجع الى نفس المدلول لا الى الدلالة **قوله**
والا لم يكن كل واحد دالا الى اخره لا شك ان الوضوح والخفا معتبران
بالنسبة الى السامع فكذا الدلالة المرادة هاهنا اعني الارشاد
لغيره بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى
نفس الامر لا بالنسبة الى السامع فلا يلزم من انتفا علمه بالوضع انتفا
الدلالة **قوله** مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق
ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لنا ما يرادف
كل كلمة **قوله** ويحتمل ان يكون بعضها دالا الخ قلت
قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم
عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض
دالا على كل التقديرين مع انه لا دلالة لشي منها على احد التقديرين
وهو ان لا يكون عالما بوضع شي منها قلت قوله ويحتمل
معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد
اولا ثم العطف فيكون القيد جزا من اجزا المعطوف عليه لا حكما
من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان
المعطوف مقيدا بالقيد سابق والفرق ظاهر فافهم **قوله**
ويقرب منه ما يقال الخ الفرق بين الجوابين ان المعتبر في الاول التغاير
بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب والتقييد
الزمان

الزمان **قوله** وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فان
قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفا الاختلاف
بالوضوح والخفا بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لقلة تكرر
المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم الدعوى ذلك لكن
الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفا الاختلاف بالوضوح
بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه
الوضعي اوضح من دلالة لفظ اخر على مدلول اخر وضعي له والرد
على الدليل على انه يمكن ان يراد بقلة تكرر تكرر المعنى على العقل
قلة تكرر معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام في
دالين على معنى وضعي لكان ذكر قلة تكرر المعنى على العقل ايضا
في محزه **قوله** فيمكن ان يريد ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة
الى اخره فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع
للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم
فتادية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب
ليس بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية
وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منها الملزومية
بالمعنى المعتبر في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتامل **قوله** مثل كونه
كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فينتقل من كثرة الرماد الى
كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنه الى كثرة الطبائخ ومنه الى كثرة
الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعني الجود وينتقل
الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الواردين ومنه الى كثرة الضيفان
ومنه الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه
ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان
ومنه الى المقصود او ينتقل من هزال الفصيل الى نحر امه لاجل
الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن هيرة لا امنع

العقود بالفصال ولا اتباع الا فيما بعد الاجل قوله فان قيل
ينبغي ان يكون الامر بالعكس فقد فهم من الكلام السابق ان دلالة
الشي على جزئيه اوضح من دلالته على جزء الجزء فالعكس المذكور
بالنسبة الى هذا المفهوم الضمني لا بالنسبة الى ما ذكر في الكلام
صريحا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء
كنسبة جزء الجزء الى الكل فغاية الامر ان يتحدا في مرتبة الوضوح
لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزئيه والى هذا المعنى يشير كلام
الفاضل المحشي في حاشيته قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم
صرحوا الى قوله فكانهم بنوا على ذلك رد الفاضل المحشي هذا
الجواب بانه جواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحثان
الاول لقائل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل
البيان لا الميزانيين وما ذكره المؤلف بناء على ما ذهب اليه
الميزانيون في هذا المقام غاية الامر تخالف الاصطلاحين
ولا باس به وجوابه ان ما ذكر اصطلاح جديد لا اتفاق عليه
من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد
بقول الدبتي في شفا به مما يصرح بان المراد من القوم المنطقيون
الثاني ان ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف
الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء الى اخره مما لا حاجة اليه
اذ قد سبق منه في بيان تاتي الوضوح والخفا في دلالة الالتزام على
مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولو بالذات يفيد تفاوت
الترتب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على
الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما بين القوم الموجود
في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما فصله هـ
قوله وهو بعد محل نظر وجه النظر فيما اورده الفاضل المحشي على

الوجه

الوجه الذي نقل من الشارح الى ان في الابحاث التي اوردها
من عنده ابحاثا الاول ان قوله في توجيه مراد الشارح اقول لا يخفى
تصور اختلاف في المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التعريف
بهذا القيد يدل على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب نفس الدلالة
وليس مراد الشارح ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف
العلم بالوضع اختلاف بالنظر اليها ان يختلف بسبب الدلالة فيختلف
الدلالة ايضا بحسبه كاللزوم في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ح
ما افاده لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن في الوضع اذ قد يتبين
التفاوت سابقا على وجه يوجد في العلم الجازم الثاني ان قوله
وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء لا يجب
الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان
يكون الاختلاف بحسب كثرة الممارسة ونحوه كما سبق من الشارح رح
الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيؤول الى
العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى
ارباب العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة
فعدم الانضباط غير مسلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات
مراتب العلم وما دونه بدلالات المقامات وان لم يحفظ قدر ما يوجد
من الكيفية نفيها الثالث ان معنى قوله وربما يقال الخ انه
يقال ذكر في بيان عدم تاتي الايراد المذكور في الدلالات الوضعية
لا في دفع المناقشة المذكورة فيما نقل عن الشارح بقوله اما اولا
الى آخره اذ قد صرح في هذا القول بان الاختلاف المذكور بحسب
الاختلاف في العلم بالوضع فكيف تدفع المناقشة الرابع ان
قوله نعم اذا كان اللفظ مشتركا الى اخره يخالف ما ذكره في شرحه للمفتاح
من ان لا تفاوت في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه الى
قرينة وجوابه ان معنى ما ذكر في المفتاح انه لا تفاوت في نفس

الدلالة كما صرح به ومعنى ماذكره هاهنا انه لما لم يكن في التعريف اشعار
بذلك القيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى الفرا بن الخاص
ان قوله وايضا لو سلم ماذكروه دل الخ قد اجاب عنه في شرحه للمفتاح
بان التراكيب التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات
الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها قوله
ثم ظاهر هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا فيستفاد
من سياق الكلام انه لابد لكل مجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم و
ليس عبارته دضا في هذا لان قوله ثم المراد به لازم ما وضع له الى
اخره يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظية المذكورة في كل مجاز
قوله وهذا لا يصح الى اخره انما قال ظاهرا لان علاقة اللزوم
وان كانت تذكر لبعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات
هو اللزوم والحق ان هذا الكلام واه قوله وانت خبير بما فيه
من الاضطراب قد بين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا ان في كلامه
نكتة ينبغي ان يتنبه لها وهي ان قوله وله مراتب في الوضوح والخفا
مع ان دلالته مطابقة الى اخره توجيه للكلام بناء على ما اختاره الشارح
في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لا انه مختاره كيف
وقد رده في شرحه للمفتاح حيث قال وما يقال من ان المقصود في
التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه
كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه
في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة
المفهوم الوضعي وقد اشار اليه هاهنا بما نقله من كلام كمال الدين
هينم الحرا وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين
كلاميه في كتابيه ولا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها عن بعض
الافاضل تقتضي فساد ما ذكره اولا كما وهم فيه البعض بقي في وجه
الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره

اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما
المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة
قسما للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح
المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة فمن ثم
صح ان العلاقة هي المشابهة قوله وظاهر هذا التفسير
شامل لنحو قولنا قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه
اللغوي بشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي
فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس
بمحذور بل مستلزم وانما مراده التوطية للاعتراض على تعريف
التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه
بقوله وينبغي ان يزاد الى اخره ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه
الاصطلاحي يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشا ركة
التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى اتخذ
الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
وسموا مثلهما تشبيها ضمنيا فالظاهر عندنا مثل قاتل زيد عمرا اذا
به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني قوله وينبغي ان يزاد
فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة لتغني عن قيد لا على
وجه الاستعارة الخ فتامل قوله لان الاستعارة انما تطلق حيث
يطوى ذكر المستعار له بالكلية مراده بذكر المستعار له هاهنا على وجه
ينبي عن التشبيه لا مطلق كما مرت اليه الاشارة في اخر احوال الاسناد
الخبري قوله صالحا لان يراد المنقول عنه او المنقول اليه لولا دلالة
الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى
الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبني على ادعا دخول المشبه
في جنس المشبه به حتى كان من افراده يصلح له لفظا كما يصلح لافراده

الحقيقيه واشتراط نفي القرينه انما هو لصحة ارادة المعني
الحقيقي فلا بد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه
وهو المعني المجازي علي تقدير انتفا القرينه اذ المجاز غير مستقيم
مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم القرينه يوجب
عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان
كل حقيقه تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناشي
عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة بالقطع بحسب الظاهر كما
تقرر في الاصول قوله واطلاق لفظ الاركان علي الاربعة الي اخره يعني
مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلاله قوله لكنه قد
اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر الي اخره فيه
بحث اذ لا يخفي ان ليس المراد تشبيه الكيفية التي هي رايحة الخ بنفس
العنبر الذي هو مشموم عرفي بل برايحته فلا يكفي التثبت بالعرف
في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال يقال شممت بالكسر اشم بالفتح
وشممت بالفتح واشم بالضم قوله لانه عدم الحياة عما من شانه ان
يقل عدم الحياة عن اتصف بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب
لانتقاصه بقوله تعالي وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقه واما انتقاص
المفسرين بقوله تعالي لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الي المجاز
باتفاق اهل اللغة قوله واذا كان المحسوس اصلا للمعقول
فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير
جايز وقد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان
يكون بعض المعقول اوضح واقوي عند العقل بواسطه كما اوضح
اصله الذي هو محسوس مخصوص فيشبه محسوسا اخر ليس باصل
له ولا بواضح مثل وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول
اي معقول كان لا يبلغ درجه وضوح المحسوس اي محسوس كان
فضلا عن ان يكون اقوي منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول
الابطريق

شم بالكسر اشم بالفتح وشمم بالفتح اشم بالضم

الا بطريق الادعا والتنزيل وهذا ظاهر عند المصنف فتدبر
قوله فدخل فيه الخيالي انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات
لانهما يشتركان في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور الماده
المادة والخيال بدونها قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الي اخره
انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة
الحس المشترك الذي يتادي اليه جميع المدركات الحسية قوله ولكنه
بحيث لو ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا حميد رحمه الله بان المراد
بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة
لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك
اتحد الشرط والجزا وجوابه ان المراد منه الادراك الموجود بالحواس
او الادراك بنفسه لا بصورته فلا اعتبار قوله بخلاف اللذه والالام العقليه
يحصل الفرق بين اللذه العقليه والحسية ان الحسية ما يكون المدرك
بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون
المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس علي
هذا الفرق بين الالمين قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك
ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك تحقيق هذا التعريف
ذكرناه في حواشي المواقف فليطلب ثمه واعلم ان المصنف لما اقتفي اثر
السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة علي اصل الفلاسفة عرف
الشارح الامثله علي ما عرفوها فالعهدة في ايراد امثال هذه التحقيقات
عليهم لا علي الشارح قوله كادراك القوة الغضبيه او الشهويه
القويه الغضبيه هي مبتدا الاقدام علي الاهوال والتشوق الي التسلط
التسلط والترفع والقوة الشهويه هي مبتدا جذب المنافع وطلب
الملاذ من الماكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات قوله كتكييف
الذايقة مثال لما هو خير وكمال عند القوة الشهوية كالادراكه
كما يتوهم من ظاهره قوله وهذا ادراكها المجردات اليقينيه

المجردات مفعول الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكاتها

قوله فالمراد بالمعنى الذي الي اخره نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه التشبيه امرا خارجا اما اذا كان داخلا او تمام حاله فيه الشي فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعني زيادة الاختصاص

قوله والضمير ثانيا في او للنجوم اراد بالليالي الليالي المستفادة من رب الدالة على التكثير والتعداد المذكورة في البيت السابق والا في دجاها على التقدير برارجاع الضمير الي النجوم لا ذي التلبس وهو كون النجوم بينها هذا ورايت في نسخة مصححة من نسخة مقروءة على الشارح بعد قوله او للنجوم هكذا والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل في قوله

شعر
رب ليل قطعته بصدود
او فراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل تقذي به العين
وتابي حديثه الاسماع

الصدود الاعراض والبا فيه للملابسة وضمير فيه لليل او الفراق ونفي وجود الوداع فيه مع ان سياق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بنا على ان وجود الوداع يستدعي سابقة التلاقي فيه فعدمه المقتضي لعدم ذلك التلاقي عن اصله مورث لزيادة الملال وموحش بالجر اي مورث وحشة صفة ليل كالثقيل اي كالرجل الثقيل تقذي به العين اي يكون ذا وسخ بمجرد رويته وتابي اي تمتنع ولا تقبل الاسماع حديثه الصادر عنه قوله ولزم بطريق العكس الي اخره هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعله السكاكي لما فيه من تقليل الاصول ومن جعله لتشبيه السنة بالنور اصلا وتفريع لتشبيه البدعة بالظلمة عليه كما صرح به الشارح في بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طار عليه قوله بين الدجا صفة للنجوم لا ظرف لاشتراك الي اخره وانما ظرفه قوله في كونها قوله وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع

من باب

من باب القلب لا يتعين القلب في هذا المصراع لاحتمال ان يكون في المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر في القلب الثاني كما بينه قوله حتى كان البدعة هي التي تلمع بينها لا يخفى ما في اسناد اللمعان الي البدعة التي هي كالظلمة من الركاكة وقيل لا يبعد ان ينظر في الطرفين الي معنى الاشراق بل الي مجرد الظهور وانما لم يجعل ابتداع مبتدا خبره بينهن والجملة صفة للسنن لان الظاهر حينئذ لاحت قوله ونحو ذلك مما يفيد الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها مودية الي بعض المراد وبعضها غير مود به اليه فان حمل على الوجه المودي كان تقليلا للنحو مصلحا وان حمل على الجميع كان تكثيرا له مفسدا قوله في كونها كرباسا او ثوبا او قطنا فيه لف ونشر على ترتيب اللف قوله وكالاستقامة والانحنا والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل الاستقامة والانحنا للخط بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فيعمانه بحسب الحقيقة ايضا فان للكرة المجوفة مقعرا ومحدبا مع انه لا خط فيها بالفعل لعدم تناهي سطحها وضعا قوله كما في اوتار الاغاني الممتدة الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى التغني وهو بحسب متعارف اهل الالة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها الحلاوة والحرافة والمرارة الي اخر الطعم لا بد له من فاعل وهو الحرارة والبرودة او الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو الكثيف واللطيف والمتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدث المرارة وفي المعتدل الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف

حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة وفي المعتدل
حدث القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت
في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف حدثت الحلاوة وفي
المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث
الطعوم دعاوي خالية عن الدلايل كيف والافيون مر بارد
والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه اخر لا يحتمله
المقام ذكرها **قوله** والعفوصة والقبض الفرق بينهما ان
ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره
وباطنه لا اختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض
بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير
غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين
قوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة
وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزايه فلا
يتحلل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله
احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ما هو المختار
قوله من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انها تفرق
المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب من
اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسايطها شديدا
في الغاية فيفعل اللطيف منه فيتبادر الى الصعود الالطف
فالالطف دون الكثيف فيلزم منه تفريق المختلفات واما
انها تجمع المتشاكلات بمعنى ان الاجزاء بعد تفرقها تجمع بالطبع فلان
الجنسية علة الضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسب
اليها كما نسب الافعال الى معداتها **قوله** والبرودة من شانها
تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفا ان البرودة
تجمع بين المتشاكلات وغير المتشاكلات وهذا هو الظاهر
فتامل

فتامل **قوله** وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب
بعض الحكما واما عند غيرهم فالملامسة استواء وضع الاجزاء والخشونة
عدمه فليسا من الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد
الشديد نحو اللاانفعال فيكون من الكيفيات الاستعدادية
واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك **قوله** كالبلة والجفاف
قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام
والجفاف يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان
البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل جوهر فلا
يصح عدها من الكيفيات والجواب ان البلة وكذا الرطوبة
قد تطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا ولا تنافي
لهذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو
المراد بما ذكره المحشي هاهنا والمذكور في تلك الحواشي معنى اخر
قوله واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي تعد من الملموسات
بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد مقابلها بمعنى المذكور
وقد تجعل اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة
عين اليبوسة **قوله** على استعمال الموضوعات ما اراد بالموضوعات
الالات يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او
ذهنية كما في الاستدلال **قوله** وهو حركة للنفس مبدؤها
ارادة الانتقام لهذا يظاهره لا يلايم قوله في تفسير الحكم
لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا نفس
حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد انه
حالة توجب حركة النفس مبدؤها تلك الحالة ارادة الانتقام
او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد
يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحكم اطمينان
للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا تجعلها متحركة

في تعريف على ان الغضب

بحركة اخرى **قوله** كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب للمفهوم من
كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي
على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين
اعتباري محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان
الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها لا وجود
لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف
التفسيري **قوله** كاتصاف الشيء لكونه مطلوب الوجود او العدم مثال
للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب
بل هو وصف اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس **قوله**
او كاتصافه بشيء تصوري محض مثال الاعتباري المحض وفي هذا التمثيل
تنبيه على ان العقل في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين
قوله وبهذا يشعر لفظ المفتاح اي بعموم ما هو بمنزلة الواحد
للحقيقة الملتئمة من امور مختلفة وللهيئة المنتزعة من عدة
امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه التشبيه اما ان يكون امرا
واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه
اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا **قوله** وفيه نظر كما ستعرفه
اي في هذا التعميم المستفاد من المفتاح ووجه النظر على ما ذكره في
بيان قوله المركب الحسي الى اخره وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية
مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه
ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة
التئاما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده
الى مجموعها حتى تصير تلك الكثرة بالاخرة كشيء واحد وقد صرح
بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها
الى هيئة واحدة **قوله** والمتعدد الذي تركب منه ما هو بمنزلة
الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر

الصايب

الصايب انه لا مجال لتركيب الحقيقي من الحسي والعقلي نعم قد تبنى
الامور على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة
وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري
دون الحقيقي **قوله** والحسي طرفاه حسيان لا غير اي وجه
الشبه الحسي طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين
جار في وجه الشبه المركب الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي
طرفاه حسيان اما الجزئيان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين
يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق في العقلي
ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب
وجزء وجه الشبه ليس به فلا يصدق على جزء الشبه وجه
الشبه الحسي ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع
المركب المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقولا
قوله وكذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه
الحسي الظرفان اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في
موضع الحال اي التشبيه كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه
الحسي **قوله** تقرير السوال الى اخره يريد ان تقرير السوال
بقياس مفصول النتائج مركب من قياسين اولهما من الشكل
الاول مولف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وثانيهما
من الشكل الثاني مركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس
الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة هي المطلوب وهو ان لا شيء
من وجه الشبه بحسي **قوله** يابى ان يكون هو غير عقلي اظهار
الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه الى التحقيق **قوله**
لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما
فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلاثة كون الطرفين
عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه

ويكونه مركبا حسيا سقط ثلاثة اخرى ويكون المنفرد حسيا
سقط ثلاثة اخرى ويكونه مختلفا ثلاثة اخرى **قوله** وفيه تسامح
لان الخفا ليس بمسموع بل المسموع هو الخفي ومثل هذا التسامح موجود
في طيب الرايحة ولذة الطعم لان المشمول هو الرايحة لا طيبها والمذوق
هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل الخفا بمعنى الخفي وان يجعل
اضافة الطيب الى الرايحة من اضافة الصفة الى الموصوف
اي الرايحة الطيبة وكذا الكلام في لذة الطعم بل الحق انه
لا حاجة الى التوجيه المذكور في الخفا ولا تسامح اصلا لان المراد
بالخفا هاهنا ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله **قوله**
والجراة على وزن الجرعة وقد تترك همزته فيقال جرة مثل
كرة كما قالوا للمراة مرة **قوله** مختصة بنزلات الانفس اي
الانفس الناطقة بقرينة اخر كلامه والا فلا اسد نفس حيوانية
قوله واذا قلت للرجل القليل المغاني المغاني بالغين المعجمة
جمع مغنى على انه مصدر ميمي بمعنى الغنا بالفتح وهو النفع
قوله فبالعلم يوصل الى الحق الخ اندفع بهذا ما قيل الظاهر
ان العلم ليس بضروري الايصال فالمناسب ان تفسير الهداية
فيما مر بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاندفاع
ان العلم ليس بضروري الايصال الى العمل لكنه ضروري الايصال
الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتامل
قوله وفي وحدة لبعض الامثلة تسامح الى اخره جوابه انه لم يعتبر
في شي من تلك الامثلة الهيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي
الوحدة بالمعنى المراد هاهنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد
لكنه قيد بمعنى اخر جعل تابعا وتتمة له وكم بين التقييد
والتركيب فتامل **قوله** وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد
تقدم منا في اول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحياة

ع

الاصول

الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر **قوله**
ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل
هو الة الادراك كما ان الملكة كذلك **قوله** ومحل تطرق هذا هو
النظر الذي اشار اليه في مفتتح تقسيم وجه الشبه الى الواحد
وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك
وغيره بقوله والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع
من الاشيا المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشي واحد
كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقية
ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصافا الى اخره ولا فساد فيه
قوله اضحه من الجلاح اضحه بحابين مهملتين مفتوحتين بينهما با
ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحا مهملة **قوله**
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الكاف في مثل قوله كما ترى
ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد ان اتصاف الثريا
بمشابهة العنقود امر جلي لا خفا فيه ولو كان قوله كما
ترى متاخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر في افادة
هذا المعنى وفي اعرابه كما ترى وجوه اقربها انه في موضع
المصدر اي ظهر ظهورا مثل ما تراه **قوله** وقد جا بتشديد
اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم
اللغة فيه ام ضرورة وقال شارحه الدينوري وليس بفصيح
قوله اي لفتح نوره النور بفتح النون الزهر **قوله** فكانه اراد
بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا الخ لا ما ذكره الشيخ لئلا
يلغوا ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع
مقدار الثريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله
وعرضه لا مجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود **قوله** وينبغي ان
ان المفرد قد يكون مقيدا الخ دفع لما يتوهم من ان المشبه به

وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مركب لا مفرد **قوله** كان
مثار النقع الخ اخره المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته
الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اي النقع المثار
قوله فقد اخل بكثير من اللطائف المراد من اللطائف ما سنذكره
من المعاني المختلفة وسر ادخال الماضي بها ان تلك المعاني
انما تفهم اذا جعل المشبه به الليل القارن للهوى في حال كونه
مقارنا له وهذه المقارنة انما تستفاد من صيغة المضارع الدال
على الحال واما اذا جعل ما مضافا للمشبه فحينئذ هو التشبيه بليل
تهاوى كواكبه في الزمان الماضي بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه
وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل المحشي في شرح المفتاح تهاوى
كواكبه اي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تهاوى
ماضيا كما لا يخفى **قوله** بفتح الها وكسر الواو وتشديد اليا
ولما بضم الها فهو بمعنى الصعود **قوله** وفي حكم الصلة للمصدر
اقحم لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة
لاسم المفعول ولكنها صلة للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني
المصدر حكما **قوله** فهو لم يقتصر الى اخره العجاجة النقع وسل
السيف اي اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف وترسب
من رسب الشي في الماء رسوبا اي سفل وجعله من رسب السيوف اي
مضى في الضريبة لا يلايم قوله تعلوا وقوله بالارتفاع والانخفاض
وفي بعض النسخ ترسو من رست اقدامهم في الحرب اي تثبتت
والاول اظهر واحتدام الحرب اشتدادها يقال احتدم الناس
بمعنى التهب واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد
الحر **قوله** بل هو مما يتعلق به معنى الاشارة اي تعلق المقارنة
والمصاحبة لانه ينسحب عليه حكم الاشارة كما ينسحب على
تكويني المثال المذكور حكم الضرب **قوله** ما يجي في الهيئات ظاهر

هذه

هذه العبارة يفيد ان وجه التشبيه يجي في الهيئة لا انه
نفسها مع ان المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف
الوجه في الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا
من قبيل اعتبار العام في الخاص كما يقال الحيوان يجي في الانسان
اي يتحقق فيه وهذا التكلف انما لزم من تغيير عبارة الشيخ
فانها تفيد بيان حال التشبيه وضمير يجي فيها عائدا الى التشبيه
لا الى وجهه فيفهم منها كون الهيئة وجه الشبه بلا شائبة تعسف
قوله احدهما ان يقترن بالحركة غيرها في التركيب احتاج الى
التقدير اذ لا عائد في الجملة الخبرية الى المبتدا لان فاعل يقترن
هو غيرها والضمير في غيرها عائد الى الحركة فيبقى المبتدا اعني
احدهما بلا عائد فلا بد ان يقدر لفظ فيه اي ان يقترن فيه
بالحركة غيرها او يقال اللام في الحركة عوض عن المضاف اليه
او بحركته فيحصل الربط بلا احتياج الى تقدير فيه وهذا ايضا
انما لزم من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عائدا الى
المبتدا بلا احتياج تكلف ثم لا بد ان يقدر المصدر الغير
الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قوله ان يقترن
بالحركة غيرها باسم الفاعل ليصح حملها على المبتدا الذي هو عبارة
عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم في عبارة الشيخ ايضا لكن
لزومه في الموضعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى
انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها واما
اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من
الاقتران والتجرد صفة للهيئة ولا حاجة حينئذ ايضا
الى اعتبار الرابط في كلام المصنف لان الخبر عين المبتدا فتامل
قوله اعلم انما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجي في
الهيئات الى اخره لفظ ما في قوله مما يزداد ليس عبارة عن

وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المصنف لكل عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه دقة هذه الحالة وهي المجي المذكور قوله والثاني ان تجرد هيئة الحركة اعاده لفظه الهيئة اعني عن ذكر ضمير عايد الي المبتدا لاتحادها مع المبتدا قوله والشمس كالمراة في كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش في كفه تؤدي المراة الهيئة المقصودة قوله مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال من الحركة اي كاينة زمان تموجه قوله يقال بدا له اذا نزم ومصدره ممدود يقال بدا له بداء وقوله والمعنى ظهر له راي غير الاول اشارة الي ان فاعل بدا ضمير راجع الي الراي المعلوم بدلالة المقام قوله فان الشمس اذا احد الانسان النظر تعليل لمعني الكلام اي شبه الشمس بالمراة فيما ذكر من الهيئة فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتعلم جرمها الي اخره قوله بحذف الهمزة اي قاري قلبت الهمزة يا ثم فعل به ما فعل القاضي قوله فانطباق قحوة وانفتاح القنا للتشبيه كانه جواب السايل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل بمعني اذ للتعليل كما صرح به الشيخ في دلايل الاعجاز بحث الانطباق والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي يخرج منه البرق لانه ينفتح فيخرج منه البرق ثم ينطبق فتلتيم اجزاوه ولعل انفتاح البرق اجزائه ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوءه وانطباقه انضمام اجزايه بحيث يضمحل علي الادصار بالكلية قوله ومن لطايف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو الي اخر من حفت اي احيطت راجع الي الرياض والسرو شجر معروف واحد سروة والقيان جمع قينة وهي الجارية مغنية كانت اولا وبعض الناس يظن القينة المغنية وليس كذلك وقوله تلحفت اي تغطت

حال من الفتيان

تلحفت

فنه ح

حال من القيان او وصف له ان جعلت اللام للعهد الذهني وفي ابيات تلحفت علي تلبست ايما الي اخضرار السرو بتمامه فان اللحاف ما يستر المراة من راسها الي قدمها وخضر الحرير من اضافة الصفة الي الموصوف ونصبه بحذف الجار وايصال الفعل الي مخضر الحرير وقوله علي قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والفا في مكانها للتعقيب والترتيب يعني اذا حصل تشبيه السرو بالقيان فتنبه للتشبيه الثاني والكاوي والريح جابميلها للحال وتذكير جامع ان الريح مونث سماعي قال الله تعالى فيها عذاب اليم تدمر كل شي بامر ربها فاعلي تا ويلها بالمذكر كالهوا الهاب وعميلها حال من ضميرجا او خبر جا بتضمينه معني الصيرورة والجحل بفتح الجيم مصدر اما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتول وان كان بكسر الدال الي ان حركة ما قبل حرف الروي لا تلزم رعايتها ومن وجوه لطايفه ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعي الحركتين حركة التهيوء للدنو والعناق وحركة الرجوع الي حركة الافتراق وادي ما يكون من الثانية من سرعة زايدة تاديه لطيفه لان حركة الشجرة المعتدلة في حال رجوعها الي اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة من يدركه الخجل فيرتد اسرع اسرع من حركتهن بهم بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوي من ازعاج الرجا كذا في الايضاح قوله من جدل الله سحدل الايمان كان اشارة الي دفع التناقض الظاهري بين قوله مجدول وقوله لم يجدل قوله قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق الي اخر البيت للاخطل والصفح الجانب والمراد ها هنا اليد وقيل الخد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس

هو ما يتقدم النوم من الفتور فان النوم ريح تقوم من اغشية
الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت وان وصلت الى القلب
نام واللوثة الاسترخا والتمطي والتمطي التمدد وفي تشبيه المصلوب
الذي لا اثر للحياة فيه بالمحب الذي يدخل حبيبه وهو يمر صفحة
لا حول لو دعه لطاعته لا يماثه اي ان المحب في هذه الحالة في حكم
الاموات **قوله** ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بما فيها فذكر الحمل بلفظ
الحمل على طريق المشاكلة او لانهم لما لم يحملوها جعل حملهم كلا حمل
لعدم علمهم **قوله** وان الحار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه
اراد بجهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر
الملزوم واريد اللازم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع
ما يقال ان الذين حملوا التوراة عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله
وكذا في جانب المشبه **قوله** يقال ابرق الغوم الى اخره ذكر
جمال الدين في شرح الايضاح انه ينبغي ابرق للغيم فوجا اي اظهر
لهم برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا
بد من النقل عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة فلا
الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه **قوله** فلما رووها اقشعت يقال
قشعت الريح السحاب فاقشعت اي صارت ذا قشع كانها اهله
كاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجي افعل
مطاوعا وانكب لفعل بل مطاوع قشع انقشع واكب
كما صرح به الزمخشري في سورة الملك **قوله** زيادة شرح النزح
ضد الشرح **قوله** فالبا في قوله بايصال لبست الباء التي تدخل
في المشبه به اي ليست الباء الصلة للتشبيه بل للآلة كما في كتبت
بالقلم **قوله** فان قيل هذا يقتضي حاصل السؤال انه لم يلزم مما ذكرتم
فيما في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التي من قبيل
المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم

وابدا الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين التشبيه المتعدد
واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما ليس بل المتعدد فيصدق
على ما هو بمنزلة الواحد **قوله** زيد يصفو ويكدر الكدر ضد
الصفو وباب طرب وسهل **قوله** وليس في قولنا يصفو ويكدر
الكثير من الجمع بين الصفتين قيل فيه نظر لانه لما اعتبر في قولنا يصفو
ويكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل من
احداهما الى الاخرى كان ذلك زائدا على الجمع بينهما لان الانتقال
من احدهما الى الاخر امر وراء ثبوتهما **قوله** ولا يخفى ان قولنا زيد
يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد
نقل كلام الشارح والجواب عنه ان حقيقة التشبيه حاصل فيها وان
لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد التمثيل في حقيقة
التشبيه فلا يضر ما ذكرتم وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه
على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك
فمرحبا بالوفاق وليت شعري ان اي مقدمة من مقدماته صارت
منه نقضا بما اجاب بها **قوله** فان قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم
يذكر وجه التشبيه في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو البأس
في الاول والجود في الثاني والمضا في الثالث لظهوره **قوله** اي تزد
الذكر على الانثى قيل ان الغراب يخفيه وقيل ليس له الا المطاعمة
وفي كلام علي رضي الله عنه ان صح ما نقل انه لا يسافد في الطاووس تلبس اعجب
من مطاعمة الغراب **قوله** بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون
بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرح للمفتاح وبالجملة
التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه
بخصوصه فيتدبر **قوله** وان قوله هو حاتم مثال للتمليح دون التهكم
ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال ما اشبهه
بالاسد للتمليح وليس فيه التصريح بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح

فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين لعدم ذكر ان التشبيه
قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة تمليح او تهكم وهما المشبه
بالاسد للجبان والمشبه بحاتم للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال
الاول للتمليح فهم منه انه يجوز كون المثال الثاني له ان قلت لا يفهم
منه نفيه كون المثال الثاني للتهكم فما معنى قوله لا للتهكم قلت
معناه لا للتهكم فقط كما في المثال الاول **قوله** قال الامام المرزوقي
الى اخره في نقل مقالته اشارة الى ان قول المصنف بواسطة تمليح
او تهكم بلفظ او اولى لامتناع الجمع لجواز الجمع مثل الافراد **قوله**
اتاني من انس وعيد البيت لشقيق بن سليك الاسدي
سل على زنة المجهول اي ذاب والغيظ الغضب الكامن وفي بعض
النسخ تغيير الضحاك فسل حينئذ على زنة المعلوم بمعنى اذاب
والضحاك اسم ابي انس كذا ذكره الامام المرزوقي وقيل الضحاك
ملك من الملوك الماضية فتله افريدون الملك اطلق على ابي انس
تمليحا وهزوا **قوله** كان للتشبيه اي نشا تشبيه اسمها بخبرها
قوله لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه
به متحد بالواقع بالاسم الواقع موقع المشبه فلا معنى للتشبيه
للزوم تشبيه الشي بنفسه **قوله** والحذاق قد يستعمل عند الظن الى اخره
وقال الكوفيون والزجاجي كانما تجي للتحقيق ايضا وانشدوا عليه

فاصبح بطن مكة مقشعرا ✿ كان الارض ليس بها هشام ✿

اي لان الارض ولا يجوز ان يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة والتعليل
انما جا باعتبار انها جواب عن السوال عن العلة مقدر واجيب بان
المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه
كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها
كالغيث وربما يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه
لم يكن يمت **قوله** اي في الكاف ونحوها بجريان الكلام على

طريق

طريق الكناية كما تقرر في قولك مثلك لا يبخل لان في الكلام مقدرا
قوله اي حال وقصة العجيبة الشان المثل في الاصل بمعنى المثل
وهو النظير وكذا المثيل كشبه وشبه وشبيه ثم نقل الى القول
السائر الممثل مضربه لمورده ثم استعير للقصة اي الحال
او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة
لانهم لم يضربوا مثلا ولا راوه اهلا للتشبيه الا قولا فيه غرابة
من بعض الوجوه **قوله** او كصيب من السما الصيب فعيل من
صاب يصوب اي ينزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا **قوله**
والمفرد احق يحتمل لتقديره مثل ان يقدر كمثل ما او تقدر كنبات
ما على ان الثاني لا يصح لان المثل بمعنى الصفة وصفة الحياة الدنيا
لا تشبه بذات النبات **قوله** من انصاري الى الله الاية الانصار جمع
نصير بمعنى الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب
وصحب على قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال
الفاضل المحشي في شرح المفتاح معنى من انصاري الى الله من جندي متوجها
الى نصرة الله فالاضافة في انصاري من اضافة احد المتشاركين الى الاخر
كانه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة
الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم
نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف
اي نحن انصار نبي الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن
انصار الله من اضافة احد المتشاركين الى الاخر ومعناه نحن جند
الله نشترك معه فاي ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى واي
وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف قلت
وجه الترجيح والحصر انما ذكرته يقتضي صرف الكلام عن
ظاهره في موضعين الا ولى في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا
انصار الله حتى يلايم التشبيه مع انه صرف قبل الضرورة وان في

في قوله تعالى نحن انصار الله و فيما ذكر ذلك الفاضل صرف واحد لبعد
الداعية فتامل **قوله** والزمان مقدر اي اتيك خفوق النجم هذا
مذهب جمهور النحاة وعند ابي علي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان نتحمل
لسعة الكلام زمنا لا علي طريق حذف المضاف والخفوق الغيوبه
قوله فان الاية حينيئذ لا يكون نظير اذا المشبه به حينيئذ يكون
يكون مذكورا لا مقدرا **قوله** و يستلزمه قولهم نحن انصار الله المراد
بالاستلزام الانتقال من ذلك القول الي ذلك الكون لا الاستلزام العقلي
قوله اذ حواري الرجل صفيه وخلاصته الحواري من الحور وهو
البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى عليه السلام قصارين يحورون
الثياب اي يبيضونها ويقال هو خلصاني وهم خلصاني اي يخالصي
يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالخدن مثل الخلصان **قوله**
واضرب لهم مثل الحياة الدنيا الاية اي بين لهم وصف **قوله**
فلا ينبغي ان يعرج عليه يقال عرج علي المنزل تعريجا اذا حبس مطيه
عليه والتعريج علي الشيء الاقامة عليه **قوله** قال صاحب الكشاف
لولا طلب هذه الضماير مرجعا الي اخره فيه بحث وهو ان الصورة
المنتزعه عن ذوي الصيب معه فتقدير ذوي ضروري و يمكن
دفعه فتدبر **قوله** دمما هو بين في هذا قول لبيد اي في ان
ما يلي الكاف ليس بمشبه به وانما كان بينا في هذا المعنى لان تشبيه
الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحياه بالما وايضا
هناك مضاف اي كمثل بالقرينه ذكره في المشبه والواو في خلو واهلها
بها حالية واهلها مبتدا وبها خبرها ويوم حلوها ظرف لهذا الخبر
وبلاقع خبر مبتدا محذوف اي وهو بلاقع والبلاقع جمع بلقع او
بلقعة وهي الارض القفرة التي لا شي بها وفي الحديث اليمين الفاجرة
تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف بلاقع لما فيها من معني الفعل ولا
يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن غير الحدث
وهذه

وهذه الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيها معني التشبيه
اي يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور

وما المال والاهلون الا ودايع ... ولا بد يوما ان ترد الودايع
وما المرء الا كالشهاب وضوءه ... يحول رمادا بعد اذ هو ساطع

قوله وفي كون الفعل منبيا عن التشبيه نظرا الي اخره يمكن ان يقال
لما استفيد الحكم من الفعل ابنا ذلك الفعل عن التشبيه البته لان
زيد واسد منصوبين لا يوجب الحمل كما في علمت زيدا اسدا فتامل
قوله ولو قيل انه ينبي عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب
ان قلت فليحمل كلام المصنف علي حذف المضاف اي ينبي عن حاله قلت
لا يتم التقرير حينيئذ بل يكون المناسب حينيئذ ان يذكر هذا
الكلام في بحث احوال التشبيه فتامل **قوله** والغرض منه في الاغلب
يعود الي المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتنائه علي
اخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عايدا الي المشبه الذي هو
كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضا المشبه محكوم
عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه **قوله** فلا استبعاد
في ذلك لان المسك بعض دم الغزال فيه اشارة الي ان جواب الشرط
محذوف اقيم سببه مقامه **قوله** او مقدارها اي اذا علم مقدار
حال المشبه به دون المشبه وانما ترك لظهوره مما ذكر اولا **قوله**
مرفوع معطوف علي بيان امكانه لا مجرور معطوف علي نفس
امكانه اذ لا معني له **قوله** وتقوية شانه المعني في شانه
بمعني تقوية حاله **قوله** من لا يحصل من سعيه علي طايل الطايل
الفايدة يقال هذا امر لا طايل فيه اي لا غنا ولا مزية وعلي يحتمل
ان تكون زايدة فاعل يحصل ضمير راجع الي الموصول كما هو الظاهر
ويضمن يحصل معني يطلع **قوله** لتقدم الحيات وربط الف النفس
بها لان النفس في مبتدا الفطره خالية عن العلوم ثم يجد احساسها

للجزئيات بواسطة الالات وتنتهيها لما بينها من المشاركات والمباينات
اجمالا يحصل لها علوم كلية هي المعقولات قوله ما يحدوه
في قوله ويوم كظل الرمح الى البيت لشبرمة بن الطفيل او لابن الطثرية
وبعده
لدن غدوة حتى اروح وصحبتي ۞ عصاة من الناهين شم المناخر
كان اباريق الشمول عشية ۞ اوز باعلى الطف عوج الحناجر
المراد بيوم الروق الخمر دعنا حال منه اي تناول صادم الروق
صادا اعنا او لعوا متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر وهي
العود وهي العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية كجاربارة
واصطكاكها ضرب بعضها ببعض وفي الصحاح اصطفاق بدل
اصطكاك وهو الضرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين
صلاة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون معرفة كسحر
واذا نون يكون نكرة والرواح نقيض الغدو والصحبة هاهنا
جمع صاحب مثل فرهة وفاره والشم جمع اشم من الشمم وهو
ارتفاع في قصبة الانف مع استواء ما عداه والمناخر جمع
منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشمم الانف كناية عن الرفع
والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوز بكسر
الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاي المعجمة البط وقد جمعوه
بالواو والنون وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية
الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم
ومثلها الحنجور شبه اواني الخمور وقد فرغت واسيلت بطيور
ما اجتمعت عشية باعلى الطف معوجة الحناجر قوله ظللنا
عند باب ابي نعيم ظللنا بمعنى دخلنا في النهار والسالفة ناحية
مقدم العنق قوله من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه
عزمه الى اخره البيت لسعد بن ناشب ومطلع القصيدة قد
سبق

299

سبق وهو قوله
ساغسل عني العار بالسيف جالبا ۞ علي قضاء الله ما كان جالبا
ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت ۞ يميني بادراك الذي كنت طالبا
وبعد
ولم يستشر في رايه غير نفسه ۞ ولم يرض الا قائم السيف صاحبا
المراد بالهم المعزوم عليه ونكب بمعنى تنكب اي انحرف
وانتصاب جانبا اما على الظرفية اي في جانب او على الحالية
اي متجنبا قوله / يحرف واشتهر لا على الاطلاق بل ينبغي ان
يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم
والعادات وفيها يوجد وصف يعم امراتهما وهو كل الناس
قوله نقلا لامتناع وقوع المشبه بمقوله نقلا مفعولا له لابرازه
وقوله لامتناع مفعول به لنقلا واللام دعامة وليستطرف
تعليل لنقل الامتناع قوله عند حضوره المشبه فيجب
لان الاستطراف الناشئ عن ندرة حضور المشبه به مع المشبه
كما في حديث البنفسج لا نقل فيه لصورة النادر الى كثير الوقوع
اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكره قوله هو
ليستطرف النوادر رده الفاضل المحشي في شرح المفتاح بان
ليس بحسب لفظ المفتاح في قوله ليستطرف تقييد لكونه لنقل
الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه
مثل لما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن بشاعة وفيه نظر لان
العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاشارة الى نفس
ليستطرف واما التفصيل الذي ذكره فما ل الامر قوله وقيل
معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول فيه حذف
مضاف اي من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل
في هذا التوجيه مقحم بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح
قوله وح لا يبعد ان يكون الى اخره يعني لما لم يكن قول السكاكي
ان حق المشبه به ان يكون احرف بجهة التشبيه واقوى

حالا كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير
لا يبعد ان يكون مراد السكاكي الخ بقي هاهنا شي وهو ان المفهوم
من قوله ثم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف
ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح ان
يكون المراد لجهة التشبيه وهي الغرض منه هو الاستحسان
مثلا مع ان الغرض نفس التزيين مثلا والفرق ظاهر تامل
قوله وجه مجدور بسلحة جامدة الخ المجدور ما عليه اثار
الجدري والسلحة البراز لقرتها اي لقطتها بالمنقار والديكة
بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ قد اشعار بان اثر
النقر باق في السلحة بعد لانه يزول بالزمان وانما اشعر بقوله
نقر بها لانه للتقريب ولازورد به الواو بمعنى رب ولازورد
بالزاي المعجمة الخالصة لان التي اشربت صورة السين استعمل
في كلاب الغرب قوله لما هدة عناق العناق بكسر العين
المهملة مصدر بمعنى المعانقة قوله عض يرى الفض الطري
ويرى بالقاموس رف كونه اي برق وتلالا قال ابن عمر

بربك هل ضممت اليك ريا * قبيل الصبح او قبلت فاها
وهل عفت عليك قرون ريا * رفيف الاقحوان في نداها

قوله كتشبيه الجايع حكي ان قاضي سجستان دخل على الصاحب
ابن عباد فوجد الصاحب متفننا فاخذ يمدحه حتى قال
وعالم يعرف بالسجزي واشار الي ندمايه ان يتموه فاستطرت
كلهم حتى انتهت النوبة الي شريف في البين فقال
اشهى الي النفس من الخبز فامر الصاحب بان يقدم لهم مايدة
قوله هذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال المراد بالناقص
الناقص في الجملة ولو في الاعرفية او الاتمية لا الناقص في
وجه الشبه فقط ثم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عايد
الي المشبه

الي المشبه به فلا حاجة فيه الي ادعا الكمال قطعا ولا يلزم الكمال
حقيقة وهو ظاهر قوله نحن مثل ما في الكاس عيني تسكب
فان قلت قوله نحن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه
فيتناقضان قلت لم يقصد بقوله نحن مثل التشبيه كما لا
يخفى على المتامل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة
الجمع بين الشيئين في امر فاول الكلام اسلوب والثاني اسلوب
اخر فلا محذور قوله من غير قصد الي المبالغة انما لم يذكر
عدم القصد الي بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يوتى فيه بالتشبيه
لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار الى ذلك في المفتاح
بقوله وربما كان القصد الي قوله لوجب جعل الغرة مشبها والصبح
مشبها به قال بعض الافاضل الظاهر ان مراده كما يدل عليه ما نقلنا
من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير
ان يجوز العكس كما قال الشيخ يعني اريد شي من ذلك لم يستقم في التشبيه
اي العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في
التشبيه الا ترى الي قول الشارح لانه اريد في ذلك فان قلت
كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام
الاتمية قلت مراده لا يستقيم العكس على الحقيقة وارادة الحاق
الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام
الاتمية والحاق الناقص بالكامل ادعا يتعين العكس ولا يستقيم
الاصل فتنبه لذلك فانه وقع للشريف هاهنا ذهول اذ في وهو
بوجه حمل الشريف كلام الشارح على ما ذكره بان سياق كلامه على الاشارة
الي حكمي التشبيه والتشابه المقابل له مطلقا فالمناسب ان
يتعرض لنوعي التشبيه لان مراد الفرق بين التشابه والتشبيه
هو ان المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الاول فليس مقتضى
التشابه تعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصدت

المبالغة فيه حقيقة او ادعا لزم نفيهما ضرورة وانت خبير بان نقل كلام الشيخ يوييد ما ذكره ذلك الفاضل **قوله** قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول هذا انما يوجد في بعض النسخ **قوله** فان العكس يستقيم في التشبيه اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا **قوله** فان للشمس وهو الشمس غير مفيد فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مفيد قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا في المشبه فتدبر **قوله** موتلفة متفرقة في اديم السما الخ الموتلفة المتلالاة واديم السما وجهها وزرقتها الصافية نصب على المصدرية **قوله** والمشترى قدامه اي محل حالي الرفعة جملة اسمية حالا والعامل معنى كان في تشابه الرفعة من قبيل جد جده حال من الضمير في قدامه الراجع الى المشترى او خبر بعد خبر والمراد رفعته في المنظر بان يكونا حاصلا في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الي المشرق والا فالمريخ في الفلك السادس والمشترى في الخامس وقد اسرجت صفة لمنصرف قال العلامة التفتازاني المنصرف في سمعة سمع من كلام المولدين والاصلح الفتح **قوله** فانه لو قيل المريخ كالمنصرف الي احره لعني ان تشبيه المشترى والشمع المسرجة وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من حصول شي احمر اللون خلف شي ابيض اللون مثلا لما لا بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف لا يصح **قوله** وهو القول الفصل والذهب الجزل اراد بالفحل القوي وبالجزل القديم لا نه في اللغة بمعنى غير الركيك **قوله** وكذا تشبيه الشاة الجبلي لم يقل الجبليه لان التاء في الشاة للوحدة لا للتانيث وكذا التذكير بما يستفاد من الصفة **قوله** زهر الربى الربى جمع ربوة وهو ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فنقصت باصفرارها انه حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او

استعارة

استعارة **قوله** ولا يخلو هذا عن تسامح لان قوله مغني بتقدير ليل مغني كما صرح به فقيه تعدد وشايبة تركيب وجوابه ان الوصف او الاضافة لا يمنع الافراد لا ما تبين من ان المراد بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشيا والمشبه به ههنا ليس كذلك **قوله** وايضا تقسيم اخر للتشبيه لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما من الاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسما له **قوله** رطبا بعضها ويابسها بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كان فالحجة ان الحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد الفقد ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي لزوم حذف الفاعل وبقا رافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز تركيبهما فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى اخر والاظهر ان يقال المعنى قسما رطبا وقسما يابسا **قوله** اي قول المرقش الاكبر المرقش الترقيش التزيين والتحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا البيت واسمه عوف بن سعد من بني سدوس واما ابن اخيه المرقش الاصغر فهو من بني سعد **قوله** فتشبيه التسوية سمي به لان المتكلم يسوي بين شيئين او اكثر في التشبيه **قوله** فتشبيه الجمع سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به وان كان المشبه بهما لفظ على التساوي **قوله** فكانه غيد محدول فكان الوشاح الغيد المفوهة يقال امرة غيدا وغادة ايضا اي ناعمة بينة الغيد والاغيد

الوسنان المايل العنق والوشاح ينسج من اديم عريضا وبرصع
بالجوهر تشده المراة بين عاتقيها وكشحها يقال وشاح ووشاح واشاح
بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح المصدر وقيل الخاصرة قوله
كانما يبسم عن لولو اضمن يبسم معنى يكشف لعداه بعن قوله يفتر
عن لولو رطب يقال افتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه
واللولو الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطلع من الكم وهو نور
ابيض فينشق منه الكفرى وحبب الما النفاخات التي تعلوه قوله
اثنتي بالامس ابان تعللها بالشي الهاه به كما يعلل الصبي بشي من الطعام والروح
بالفتح نسيم الريح والروح الراحه ايضا وبرد الشباب بفتح البا من قبيل
لجين الما اي الشباب المشبه بالبرد وهو الثبوت من الطراوة والنفا
وقيل هو بفتح البا بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيوخ
والاول اظهر والامان الامن وفي بعض النسخ الافان جمع افنية جمع
فنا الدار وهو جمع اسنية عهد الصبي زمانه والدنان جمع دن وصفو
خالصا والقيان جمع قينة وهي الامة كما سبق قوله غير حقيقي
اي غير حقيقي حسا ولا عقلا وقوله لا يقال ان فيه تمثيلا فعند
الشيخ الشايع في التمثيل مان لا يكون الوصف متحققا حسا ففي التمثيل
اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل قوله فمنه ما هو
ظاهر وجهه قوله ظاهر هو المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد
ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرء القيس كان قلوب
الطير الي اخره ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل
مراده ان اسناد الظهور الي المجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه
فما ذكره مال المعنى لا توجيه التركيب فتدبر قوله مصمتة الجوانب
المصمت الذي لا جوف له قوله وهم ربيع الكامل الي قيد الشارح الكامل
والوهاب بالرفع علي انهما صفتان لما سبقهما دالحفاظ والفوارس
بالجر علي الاضافه لانهما لا يصلحان للوضعية لعدم جواز حملها
علي

علي سابقتها قوله ثكلتهم اي كنت اعلم ثكلتهم علي صيغه الحكايه والثكل
فقدان المراة ولدها قوله اي من المجمل فان قلت ذكر الوصف وعدم
يشمل المجمل والمفصل فلا وجه لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه اذ لا يذكر
الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه
الشبه علي ما صرح به ويشعر به ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار
الحيثية كانه قيل وصف احد طرفي التشبيه من حيث هو كذلك
والمفصل ايضا ما ذكر فيه وجه الشبه فلو ذكر الوصف فيه
للزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغا وقوله لان الفاضل
المحكي لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها اذ لا دلالة للعام
علي الخاص قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الظاهران منه
تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو قوله لا يدري اين
طرفاها ولا يرونه اذ ليس المشبه به هو الحلقة بل الحلقة المفرغة
كما لا يخفي فتدبر قوله ستصبح العينين في والليل عند فتى العيس
بالسين المهملة فاعل يصبح والليل معطوف عليه والباء في للتعدي
ومعنى اصباح العيس والليل به عند الغني ايصالهما اياه اليه
وقت الصباح قوله كقولك فلان ابا دية لدي الخ يشعر بان قوله
كثيرا ابا ديه صفة لفلان وفيه نظر لان فلانا معرفة لكونه
علما جنسيا كما صرح به في شرح اللب وغيره للسيد فكيف تقع الجملة
صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان
يصار الي حذف الموصول اي فلان الذي كثرا ابا ديه علي ما جوزه
الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه
كونه معطوفا علي موصول اخر ويقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية
فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفيه بالجمل كما عومل
المعرف بلام العهد الذهني كذلك قوله قال السكاكي وهذا التشبيه
لا يكون الي اخره ولعل السر في اختصاص التسامح بذلك ان وجه

الشبه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على خفائه بامور موجودة تستبعد
قوله فجعلوا وجه الشبه هاهنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه
بحث لجواز ان يريد ابنوبه والحلاوة الكليه لا الجزئيه قوله والذي يخطر
بالبال ان معنى كلام السكاكي الى اخره وانما قال يشبه لانهم لم يتنبهوا
للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من
ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو
جزئي محسوس وما هو كلي معقول وهاهنا بحث وهو ان السكاكي جزم
بان التشابه المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية
ليست باعتبارية اذ ليست هيئة غير متقررة فكيف يكون التشابه
في هذا من قبيل التشابه المذكور لا يقال المراد بالاعتباري ما لا يكون موجودا
في الخارج والحمرة الكليه كذلك اذا لتحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي
في الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي وهذا التشابه لا يكون الى اخره
فايدة معتدا بها لان كل وجه الشبه حينئذ اعتباري اللهم الا ان
يريد بقوله هذا التشابه لا يكون الى اخره ان تشابهم بطريق القطع لا يكون
الا في ذلك فتدبر قوله ينتقل من المشبه يعني اذا لوحظ المشبه وفتش
عن المشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا سيل بانه هذا الذي بما ذا يشبهه
قوله وكذلك قيل النظرة الاولى حمقا اذ ربما يستحسن بها القبيح ويستقبح
بها الحسن قوله فلان لم يمنع النظر ولم ينعم فيه اي معنى العرب اذا
تباعد في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما
الغم فله معان كثيرة والمناسب هاهنا ما ذكره الجوهري انه يقال
انغم كذا اي زاد قوله وربما يقتضي الرجل دهره اي يمضيه يقال قضيت
الامر اي نفذته قوله لا نزع الطرفين ومنهما ينتقل اليه ان قلت
فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه
بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه
الحاصل من الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما يستند اليه لا الى

المشبه

المشبه قوله حملت ردينيا البيت قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد
نهر وكورة باعلى الشام والقناة الردينيه والرمح الرديني زعموا انه
منسوب الى امراة السمهري وتسمى ردينة وكانا يقومان القناة بخط
هجر والظاهر ان قوله والقناة الردينيه والرمح الرديني ابتدا الكلام اي وثنيا
القناة الردينية وقوله وزعموا انه منسوب بيان لمعنى الرديني فمن فهم
منه ان معنى الرديني رمح منسوب الى الاردن فقد وهم يدل على ما ذكرنا قوله
وزعموا انه الى اخره كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتامل قوله او بعتبر الجميع
كما مر من تشبيه الثريا الى اخره فان قلت جميع اوصاف الشي ظاهرة وباطنة
لا يطلع عليها احد حتى يتاتى ان نعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار
جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ
منها شي بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث
الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر للامر اوصاف من الوجود
وارادة هذا غير خفي على من له مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة لقوله ان تاخذ
بعضا وتدع بعضا قوله واعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة
قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان
وقوله عبارة خبر ان ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتدا وعبارة
خبرا له والجملة هي البيان لقولنا لان قوله معناه ان تعمل وصفين
الى اخره لا يلايمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل
مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا
اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات
بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام
اختص بما عداه واما التخصيص بالمركب فبحسب اصطلاح
الميزاني كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الخبر من
حواشي شرح المفتاح قوله ولا نسوجة عليه العناكب قد ذكرنا
في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي بيوت العناكب لان

العناكب ناسجة لامنسوجة قوله و يعني بعدم الظهور الي اخره
هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اي
اي لخفا وجهه في بادي الراي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل
بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا
الضرب قوله الا بوجه ليس فيه خفا استثنا مفرغ من الحال تقديره
لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا ملتبسة بشي الا ملتبسه بوجه
ليس فيه خفا قوله ان السحاب لسيتحي الي اخره المرا القطا بما فيها
من القطرات تعلم انها اكثر من قطرا تها فيستحي لذلك وانما فصل هذا
البيت بقوله ومثله قول الاخر لان التصرف في قول ابي الطيب بامر عدمي
وها هنا بامر وجودي قوله وهي تمر مر السحاب اي الجبال يوم القيامة
قوله لنا ليلة اسحار ومنها هواجر الي اخره الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين
الزوال الي العصر واصال جمع اصيل فاعل خضلت بمعني ابتلت
وحصل لها النضارة وقوله والشمس تنعس جملة حالية ونعاس
الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كانها تضعف لكثرة السير
والدران هو اجر الربيع تشبه الاصال في الطيب واللطافة قوله
هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين الي اخره لان ما ذكره معنى لطيف
ويشتمل علي صنعة مراعاة النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة
واما التوجيهان الاخران فلا يخفي برودتهما اما الاول الذي للخلخالي
فلانه لا معني لتشبيه وجه الما بمطلق الورق الساقط من الشجر
وهو ظاهر مع فقدان تلك الصفة واما الثاني الذي للزوزني
فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له
اصل وعروق فلا وجه لاضافة الذهب الي الاصيل حينئذ
ولا يخفي لطف ايراد النقد في قوله ان ينقد الذهب واللجين
لان النقد تمييز الجياد من الزيوف قوله فان المشبه به مذكور
قطعا اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القايل من يشبه

الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد جاز
حذف المشبه به ولم تنحصر المراتب في الثمانية اجاب الشريف
في شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما
في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسايل ولو سلم فالكلام في تشبيها
البلغا ولم يرد مثله فيها قوله او كرجل في الشجاعة قد سبق من
الشارح ان الشجاعة عند الحكما مخصصة بذوات الانفس ويجب صدورها
عن رويه فالاصوب ان تبدل الشجاعة بالجراة قوله وكان زيدا
الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كان ظن الاتحاد بين زيد
والاسد او الشك فيه فالقول بان في لفظ كان افادة الشك المرهن
امر التشبيه وهم قوله باعتبار متعلق بالاختصاص الخ لا بشك باعتبار
ظرف مستقر حال من المراتب والمعني واعلي المراتب كاينة بهذا الاعتبار
فلا حاجة الي ما تعسر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال
عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعني لا التقدير في النظم
فليتامل قوله ثم اي الاعلي بعد هذه المرتبة ينبغي ان يتجرد الاعلي
عن معني التفضيل ويراد به العالي اذ لا اعلو فيما بعد هذه المراتب
الاربع كما سيتضح من تقريره قوله اما بعموم وجه الشبه من حيث
الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عاما ضرورة ان
التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه واشهرها قوله
والخلاف لفظي راجع الي تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين
اذ من العلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات
الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مما ثلته له في ضمن دعوي انه
هو فان فسر الاستعارة باعطا اسم المشبه به للمشبه سوا ذكر
تحقيقا او تقديرا او نية او لم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة علي مشاركة
شي لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن
فسر الاستعارة باعطا اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه

مطوي الذكر تحقيقا وتقديرا وفيه وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة
مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها قوله
وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيدا اسدا اي ان لم يكن اسم المشبه به خبرا
عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه سياق الكلام
فلا يسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر
مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه
قبل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها
ان ينتزع منه اسد اخر فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة وتسمى
هذه الباء تجريدية وكذا الكلمة من وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين
لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه
به فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق في كل منهما انه لم يكن
اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة
بالاتفاق قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير ان قلت فلم لا يكون
استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر في النفس
عنده قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه
المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به قوله وهذا الخلاف ايضا لفظي لان
من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها لا على وجه
التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن
قيده لا قوله فان ابيت الا ان تطلق اي امتنعت عن جميع الامور الا عن
اطلاقك اسم الاستعارة وحصوله ان اردت اطلاقه عليه قوله
فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسي التشبيه والاداة
ولو مقدرة تقتضي تذكره فيتنافيان وانما قال الحسن لا الجواز
لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير قوله بان يكون اسم المشبه
به معرفة يتحقق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد
المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا تلايم المشبه به لاشتراك المعرفة
والنكرة

والنكرة الموصوفتين بها في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغا
معرفة مشبه بها موصوفة بصفة لا تلايم المشبه به فتامل قوله وذلك
بان تكون نكرة موصوفة بصفة لا تلايم المشبه به يفهم من كلامه ان تقدير
الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملايمة
للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها هل يحسن تقدير
اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيها ايضا والفارق
بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاولى دون الثانية
ان المقصود من الكلام المبالغة في التشبيه والفردية المستفادة
من النكرة اعني اسد في زيد اسد كاسرة في تلك المبالغة لان
التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة
اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل في وجه التشبيه
كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد
به مجرد صدقه على الموضوع والاتحاد والاتصاف بالتعريف ظاهر
الحصول المقصود بالنكرة ايضا كما صرح به الفاضل المحشي في بحث
تعريف المسند وليس المراد ههنا الاتحاد كما في قولنا زيد
القايم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم
اخلاله بالمبالغة المطلوبة واما اذا نكر فالظاهر دعوى حمل
الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر
اداة التشبيه فاتت المبالغة قوله قال الشاعر شمس تالق بضم
القاف على انه مضارع حذف احد تائيه ولو كان ماضيا لقيل تالقت
يقال تالق البرق اي لمع والواو في قوله والفراق عزو بها عاطفة
للجملة الاسمية على الفعلية اعني تالق ويحتمل ان يكون للتاكيد
الدصوق والجملة صفة شمس ولا وجه لحسن جعلها حالية كما
لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض وانما ذكر الكسوف
مع ان الشايع في القمر الخسوف وان جاز استعمال الكسوف فيه

فيه ايضا كما صرح به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير
سورة العلق بناء على ان النور في الخسوف زايل فلا يحسن استعماله
في الجبين **قوله** فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء من هذه
الامثلة اذ ليس لنا بدر يسكن الارض مثلا وانما لم يبق الجواز لجواز
ان لا يكون المشبه به موجودا كما في انياب الاغوال مثلا والتشبيه
بالامور المعدومة وان تضمن اعتبار الطيف الا انه خلاف الظاهر
فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن
كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا
كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن لفائدة لا توجد فيها الا انها
اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما تضمنه ويصار اليه
والا فيترك ولا يعتبر تضمنه للفائدة **قوله** ما يحيل تقدير اداة
التشبيه اي يمنع منعا قويا فلا ينافيه قوله فيقرب من اطلاق
اسم الاستعارة بناء على دلالة استحالة تقدير الاداة على استحالة اطلاق
التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب الى على جوازه على ان الدلالة الاولى
ممنوعة كما في قوله تعالى فانتفق الانعام وانت منهم البيت ولو سلم
فالاستحالة بالنظر الى البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح
قوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد
الهزبر الاسد القوي والفريصة اللحمة بين الجنب والكتف لا تزال
ترعد من الدابة عند الفزع وجمعه فريص وفرائص وافراص
واعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار
مدلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لان تشبيهه واستحالة البدر
يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر
الواقعي وهو ان البدر لا يسكن الارض واما قول البحتري
وبدرا اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر
خضابه من حيث انه من كون الصفة فيه مما لا يلايم المشبه

به

به يحيل تقدير اداة التشبيه لفسد المفهوم من الصفة اذ من
المستحيل عادة ان ما يضيء شرقا وغربا يكون موضع واحد غير مستغني
به وان فرضنا انه غير البدر وهذا خلاف بدر يسكن الارض فتامل
قوله لان تشبيهه بجنس السبع المعروف الى اخره هذا بناء على
الاعم الاغلب ولذا قال الطيبي في تشبيه صدغك بالمسك قاعده
التشبيه نقصان ما يحكي والاعتقاد انه يجوز الجمع بين الشيئين في
التشبيه ايضا فلا تناقض **قوله** ومثل قول البحتري وبدرا اضاء
الارض الى اخره غير الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل وكقول
البحتري تنبيها على مماثلته للبيت السابق واضاها هنا متعد
وقد جاء لازما وشرقا وغربا تمييز عن المفعول او حال بمعنى جميعا كما
في قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا اي دائما وموضع رحله
منزله **قوله** موصوفا بما ينبئ عنه وهو تنويره الشرق والغرب
مع اسوداد الرحل منه فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين
موضع وموضع ولكن ان تقول الصفة المنفية عن القمر المعروف
اضاءة ما سوى الرحل جميعا لا بناء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان
الثاني انما يوجد من المضيء بذاته فلا يتحقق في القمر لانه بعيد عن
المتعارف بل لان المواضع التي لا يصل اليها نور القمر من الكهوف والمواضع
الغائرة اكثر من ان تحصى **قوله** ان يثبت من الممدوح بدرا من
في قوله من الممدوح بيانية حال من البدر قدمت عليه او تجريدية
والمعنى ان المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف **قوله** فهو كقولك زيد
رجل كيت وكيت قوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف
زيد وهو كونه فاضلا زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا والباقي
دخول الكاف الخ كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر غير
الكاف من اداة التشبيه حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة
المذكورة اقرب **قوله** امرا ثابتا في الجملة فيه بحث لانه ان

اراد بالثبوت في الجملة ما يعم الثبوت الحقيقي والوهمي فعدم
ثبوت الشرع البدر الموصوف بما ذكر غير مسلم وان اراد الحقيقي فقط
فاقتضا كان وحسبت ذلك الثبوت ممنوع لجواز ان يقال كان
الشقيق اعلام ياقوت منتشرة على رماح من زبرجد اللهم الا ان
يقال دلالة كان وحسبت على الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال
البلغا البلغا كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح ولو علل
امتناع دخول كان مثلا في نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه
بما علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا
سوا كان بالكاف او بكان او بغيرها يقتضي النقصان والا وما
الكمال فيلزم التناقض **قوله** او خلاف الظاهر كقولك كان
زيدا اسد ومثل مثل المصنف في الايضاح للمشكوك بقوله
كان زيدا منطلق وخلاف الظاهر بقوله كان زيدا اسد
وهذا الظهور ان الانطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد ولا قطعي
الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه واما الاسدية فثبوتها لزيد
لزيد خلاف الظاهر فلا يشك فيه بل يجزم بخلافه وحمل على
التشبيه واما تمثيل الشارح ففيه خفا واقول وجه ما ذكره الشارح
من ثبوت المشكوكية في صورة المعرفة ومخالفة الظاهر في صورة
المنكر هو ان الظاهر في صورة المعرفة دعوى الشبه لا الاتحاد ولا
الحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولذا احسن
تقدير اداة التشبيه كما مر وتشبيه زيد بالاسد في الشجاعة
ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غايته ان تلك المشابهة مما يشك
فيها واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى حمل الاسد عليه وانه
فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة
التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في ذلك البحث فظهر ان
ما ذكره المصنف في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير

قوله

فيه

قوله والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة اي النكرة الموصوفة بصفة
غريبة غير متعارفة فهذا التي كلامنا فيه ليست بثابتة في نفس
الامر فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول اذ قد
تقرر ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه **قوله**
وايضا هذا الفن اذا تاملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير
اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا
بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة بنا
في هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس على المجهول وتغيير
الكلام في صورة اداة التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان
المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى
والفرق بين الدليلين بان الاول لم يكن حسنا ولا نحو علمنا وان الثاني
حسنا ودل له غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه الحقيقة
والمجاز قوله اي هذا بحث الحقيقة والمجاز اشارة الى توجيه التركيب
بانه حذف المبتدا وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه
قوله انما هو بحث المجاز اذ به بيانا في اختلاف الطرق دون الحقيقة
قوله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة وانما يكون بينهما حقيقة
تقابل العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع
له عما من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز **قوله**
فرع الدال على ما وضع له في الجملة لان الفرعية ليست بين الذاتين لاتحادهما
بل بين الدلالتين فان دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة فالدال على غير ما
وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث الانه مطلقا **قوله** والمطلق
الى الغير اي ينصرف المطلق الى الغير العقلي ويتبادر ذلك منه تبادر المجاز
في الاسناد من التقييد بالعقلي وبهذا يندفع ما يقال التقييد باللغوي
يوهم خروج الشرعي والعرفي والاطلاق يوهم دخول العقلي ففي كل منهما
توهم خلاف المقصود فاوجه ترجيح احدها على الاخر على ان ايهام خروج

امرين ربما يربوا على ابهام دخول امر **قوله** والتا فيها للنقل من
الوصفية الى الاسمية اخره معنى كون التا للنقل من الوصفية الى
الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان
وصفا كان اسميته فرعا لوصفيته فتشبه بالمونث لان المونث
فرع المذكر فتجعل التا علامة للفرعية كما جعل في رجل علامه لكثرة العلم
بنا على ان كثرة الشي فرع تحقق اصله **قوله** ولا يخفى ما فيه من التكلف
المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من
الوصفية الى الاسمية مستعمل بدون موصوفه مع الاستغنا عنه بالوجه
الذي ذكره قال رحمه الله في شرح المفتاح وانما اختار السكاكي هذا
التكليف جريا على قضيه اصل التا بخلاف ما ذهب اليه الجمهور **قوله**
اذ لا معنى له عند التامل بنا على ان المتبادر من استعمال الكلمه في شي
اطلاقها وارادة ذلك الشي منها فالمستعمل فيه لنفس المعنى لا اصطلاح
التخاطب وهذا اذا اجريت في على الظاهر المتبادر منها واما اذا جعلت
ذلك الا انه صرف الكلام عن المتبادر وايضا يلزم انتقاض التعريف
بالمجاز الذي يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع على زعم
المصنف فانه لم يعتبر قيد الحيثيه واعترض على تعريف السكاكي فيما
سياتي بانه لم يعتبر قيد اصطلاح التخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز
المذكور واعلم ان ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له في
اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون
لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقرر عليه في الاصطلاح والعرف
عندما استعمله النحوي وغيره من اهل الاصطلاحات الخاصه
حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في ذلك الاصطلاح سوا احدث الوضع
فيه ام لا **قوله** لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل وذلك
التاويل كما سياتي ادعا دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من
افراده بان تجعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذي له
غاية

غاية الجراة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك
الجراة لكن لا في ذلك الهيكل المخصوص **قوله** تخرج المجاز عن ان يكون
موضوعا اي بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر
فيوجد في المجاز وضع نوعي الثبوت قاعدة من الواضع داله على ان كل
لفظ معين للدلالة بنفسه مع نوع من القرينة المانعة عن ارادة ذلك
المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه
مفهوم بواسطة القرينه لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من
الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه
منه عند قيام القرينه بحالها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه
الوضع لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي
المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفيه
كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة
تعيينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو لذات من
يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من
المعنيين **قوله** على معناه الافرادي قيد المعنى بالافرادي
لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم
فان دلالته على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة
زيد في قولك جاني زيد على الفاعليه بواسطة جاني **قوله** بل ما اشار
اليه بعض المحققين من النحاة الى آخر رده الفاضل المحشي هذا الجواب بتفصيل
الا ان ابطاله للشق الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم
ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الداله على معان متعلقه
بمعاني الفاظ غيرها حروفا محل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام
مفهوم تام غير متعلق بالغير واما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم
الذي هو الموضوع لها كلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم تعلقها بالغير
لا ورود ايضا لان معنى التعريف على هذه الارادة ما دل على معنى هو

حيث

متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة لفظ الاستفهام على
ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك التعلق فتامل **قوله** سلمنا لكن معنى
الدلالة بنفسه الى اخره لا شك ان مسبلة هو الذي منعه اولا وهو
كون معنى الدلالة على معنى في غيره الاشتراط في الدلالة على المعنى
الافرادي ذكر المتعلق فما ذكره هاهنا هناك مناقض لما ذكر في مختصره
لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك بكون العلم بالتعيين كافيا في فهم
المعنى عند اطلاق اللفظ حكم بان هذا شامل للحرف ثم قال نعم لا يكون
هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى
في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فالمفهوم
من كلامه هاهنا شمول التعريف لوضع الحرف ان جعل معنى الدلالة
بنفسه ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة
على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره في المختصر
عدم شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا
يقوي اعتراض الفاضل المحشي اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف
في نفس دلالته على معناها كيف يقال العلم بتعيين من لفظها ها
يكفي في دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى
الحرف بعد تقييده بالمتعلق عين الحرف بازائه وذلك التعيين كاف
في الدلالة فان ذكر المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نفسه
لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة ولا مدخل له في الدلالة والحق
ان الاوضح في دفع الاعتراض ما ابدله به في بعض النسخ كما نقلنا لئلا
لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه ~~بالمانعة عن ارادة~~
يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة بالمانعة
عن ارادة المعنى الاصلي وهو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى
مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان غفل عنه
البعض ودفع اعتراضه بانا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة

لان

لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة نعم
قول الفاضل المحشي على انه ان اراد بالمعنى الى اخره محل بحث اذ يمكن
ان يقال المراد بالمعنى الاصلي المعنى السابق المرتب عليه عمومه هذا
المعنى ولا يخفى ان الكل مجاز معنا اصليا بهذا المعنى فلا يحرز فتامل
قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين لعارض الاشتراك الى اخره
الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى
بنفسه فالدلالة ما لاجلها التعيين وعدم ترتب ما لاجله التعيين
لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل
ان يقال المشترك يدل على كل من المعنيين على التعيين اذ فهمهما
عند عالم ما فيه ان احدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك
وعدم تعيين المراد مما لا مدخل له في تحقيق الدلالة بنفسه
وعدم تحققها قطعا **قوله** كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر
والحيض الخ القرء بفتح القاف وضمها والفتح افصح **قوله**
ان لا يتجاوز اما مصدر بمعنى الفاعل اي مدلوله غير المتجاوز وهو
الاحد الدائر واما بتقدير مضاف اي مدلوله ذو ان لا يتجاوز
قوله وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض الى اخره قد اورد
الفاضل المحشي هاهنا جوابا وسوالا واوضح الفرق بين قرينتي المجاز
والمشترك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة
الدلالة على المراد من حيث انه مراد والا فلازم الوضع الدلالة الصرفة
والارادة امر اخر فعلى تقدير المزاحمة الدلالة على احد المعنيين
بالتعيين محققة ورفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له
في تحقيق تلك الدلالة قطعا ثم ان اطلاق قوله واما قرينة
المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي محل بحث اذ قد
مر منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن لقرينته مدخل
في الدلالة بل في الارادة فبطل اطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معناه

المجازي بنفسه بل بالقرينة فظهر منه عدم اتضاح الفرق بين قرينة
المشترك وقرينة هذا المجاز فليتأمل **قوله** وحصل من هذين
الوصفين وضع اخر ضمنا فيه بحث اذ استلزام الوضعين للوضع
الثالث لا يستلزم استلزام الاوضاع الثلاثة للوضع الرابع وتعقل
المعنى الرابع وهكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد ولعلها
اللهم الا ان يقال استلزام الوصفين الصريحين مع الوضع الثالث
الضمني للوضع الرابع الضمني فتأمل **واعلم** ان المفهوم مما ذكره
الفاضل المحشي هاهنا حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين
مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك او ان كانا متنافيين كما في المثال
المذكور اعني القرء عند الحمل يدل على ان المراد بالتنافي هو التنافي
بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد
هو التنافي في الارادة بان لم يمكن الجمع بين المعنيين فيها مثل
قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة حتى لو قيل اقرأت هند
بمعنى طهرت وحاضت وفي الدار الجون اي الاسود والابيض
يجوز عند القائل بالعموم فليتأمل **قوله** وعلى هذا لا يتوجه
اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي الخ وجه اندفاع
هذا الاعتراض ما مر من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة
لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة هو التبادر الذي
بسبب الوضع والا فعند سماع زيد يتبادر حياته لا قطعه مع
انها ليست معناها الحقيقي والتبادر فيما ذكر بسبب المزاحمة لا بسبب
الوضع اذ الوضع لكل من المقيدين بخصوصه لا يستلزم الوضع لهذا
الاخذ المطلق المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحشي **قوله**
وبان قوله القرء بمعنى الطهر الى اخره وجه اندفاع هذا الوجه ما سبق
هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة **قوله**
اي من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له اراد بارادة الموضوع

له

له ارادته ولو في محل اخر باستعمال اخر والا فالكناية قد تقترن
بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقوله
الرحمن على العرش استوى وقوله عز وجل والسموات مطويات بيمينه
ونظائرهما وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
فلينظر فيها **قوله** لانا نقول الاول يستلزم الدور الى اخره قد
اشرنا فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الاصلي اه بان المتفرع عليه هذا المعنى لم يلزم الدور
قوله والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية وكذا يستلزم
انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وهو ايضا ممنوع **قوله**
فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون
الكناية كان معنى قوله فخرج المجاز دون الكناية على التوجيه
السابق انه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين
الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاوردها هنا
انه لا يجوز ان يكون المعنى فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة
دون الكناية **قوله** لان الكناية لم تستعمل الى اخره ظاهره مناقض
لما اسلفه في تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل
في معناه الموضوع له وقد ذكر في التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه
التلفيق بان في الكناية مذهبين وان الاختلاف في الوصفين بالنظر
اليهما والى ان ميل المصنف الى المذهب المذكور هاهنا ولذا لم يلتفت الشارح
في توجيه ما وقع هاهنا في اكثر النسخ الى المذهب الاخر انه يمكن تصحيحه
ايضا بذلك **قوله** وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم الى اخره
لفظ الايضاح هكذا وفيما ذكره نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ذلك
وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء
بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فهو دال بنفسه على الطهر بالتعيين
فهو ظاهر فان القرينة كما تكون معنوية تكون لفظية

وكل من قوله بمعنى الطهر وقوله بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة اللفظ
على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى
المجاز وجعله علما ووصفه للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان
ما بالذات لا يزول بالغير ولا اختلاف اللغات باختلاف الامم يعني نظر
ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان
قوله وقيل دلالة اللفظ مذكور عقيب الاعتراض فتوهم انه ذا من تتمة
اعتراضه على السكاكي فاجاب بما نقله الشارح قوله فقال ان مراد
السكاكي ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم فيه بحث لان السكاكي اعتبر
الدلالة بنفسها في تعريف الوضع فعلى تقدير ان يقال بهذا اي بكون
العلم بالوضع كافيا لزم الدور كما مرت الاشارة اليه والاولى ان يقال
المراد بان يكون العلم بالتعيين كافيا قوله والظاهر ان
الواضع هو الله تعالى المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطل او غيره
فهو اما الله تعالى وغيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمالات اربعة
والقائل بالاول هو سليمان بن عباد الضيمري وبالثاني ابو الحسن
الاشعري ويسمى مذهبه التوقيف وبالثالث وهو ان الواضع للغات
كلها بنو آدم ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقائل بالمذهب
الرابع وهو ان المخصص في البعض وهو القدر الذي وقع التنبيه
على الاصطلاح هو الله تعالى والباقي مصطلح البشر الاستاذ ابو اسحاق
الاسفرايني قوله او يخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك
الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام في ابتداء تعليم
الوضع فمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك
اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يضم اليه خلق العلم الضروري وكذا الكلام
في الوحي اذا كان قولا خفيا فلا يكون شيء من الوجهين الاولين على تقدير
كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى مستقلا في كونه طريق التوقيف
ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة في جسم على معنى يجوز

ان يكون

ان يكون بالطبع صرح به في فصول البدايع فحينئذ لا يلزم ان تكون
تلك الاصوات معروضة لكيفية الحرفية واعلم ان الفاضل المحشي
جعل في شرح المفتاح خلق علم ضروري طريقا مستقلا للتوقيف والا
لهام طريقا آخر والفرق بينهما خفي اللهم الا ان يصار الى اخص المثا
من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد فيه
ويختص خلق العلم الضروري بما يكون بالاستعداد والتوجه
قوله لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم
الى آخره الظاهر ان كلا منهما وجه مستقل ففي الوجه الاول بحث
لانه ان اراد ان دلالة اللفظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض
بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب
وواضع بعضها لغة العجم اذ ليس واضع بعضها العرب وواضع
بعضها العجم فلا وجه لتخصيص التشبيه فهو غير مسلم لجواز ان يكون
تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان اراد انه لا يجوز
ان تتعدد اللغات حينئذ بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد
فهو ايضا غير مسلم لجواز ان تتعدد اسمائه بحسب الذات على معنى
واحد وان اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره قوله كما ان كل
واحد يفهم من كل لفظ ان له لا وضع فيه اشارة الى دفع ما يقال لعل هناك
شرطا فقد حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه
في حق ذلك البعض وتوجيه الجواب انه حينئذ لم تكن الدلالة
على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كذا لانه على الالفاظ
قوله ولا متنع جعل اللفظ بحسب القرينة بحيث يدل على المعنى
المجازي دون الحقيقي هذا كلام ذكره السكاكي وحققه الفاضل
المحشي ايضا في شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله حيث قال اي لكان
يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم
من ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني

كما في المجاز واما بوضعه له كما في العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة
الناشئة من ذات اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعني منه
لا فهم كونه مرادا للمتكلم وفهم المعني الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك
قالوا ينتقل في المجاز من الملزوم بوجه ما الي اللازم المراد فلا تسلم
امكان جعل اللفظ بواسطة القرينه بحيث لا يدل علي المعني الحقيقي اصلا
فان قلت مناط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة القرينه علي المعني المجازي
لا عدم دلالته علي المعني الحقيقي ومعني قول الشارح دون الحقيقي متجاوزا
عن المعني الحقيقي لا بمعني عدم الدلاله عليه كما هو المتبادر بل تمحض الدلاله
علي المعني المجازي ايضا قلت هذا ايضا لا يتم لان مدعي القايل بذاتية
دلاله اللفظ ذاتية دلالته علي المعني الحقيقي لا مطلق دلالته فتامل
قوله لا ستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل اوجون اتصافه
بالمتنافيين انتقل من ذهنه الي ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا
مرادين للمتكلم معا وقد تحققت ان الدلالة الناشية من ذات
اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعني منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم
كيف ودلالة اللفظ المذكور علي كلا المعنيين عند العلم بالوضع
ثابتة علي المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب هاهنا
فهو الجواب هناك فتدبر قوله علي ما علم ايمة علمي الاشتقاق
والتصريف هذا يدل علي ان كلا منهما علم علي حدة وهو الحق
لاعتبار موضوع كل منهما عن موضوع الاخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات
العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من حيث صورها
وهياتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها
الي بعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح المفتاح للفاضل المحشي
وفيه بحث اما اولا فلان تعريفه علم الصرف في صدر كتابه يشتمل
علي علم الاشتقاق قطعا وكذا السياق كلامه فيما يليه واما اطلاق
اسم العلم علي جزيه فليس ببديع ونظيره قوله لما كان تمام علم النحو
بعلمي

بعلمي الجدل والاستدلال مع ان الاسم المجموع المركب من مباحث التصورات
هو علم الاستدلال عنه واما ثانيا فلانتنا نقض بالكلمات
المغيرة عن اصلها بالابدال ونحوه كما يقال قال اصله قول فان
هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما عن
الاخر بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل
من الاصل والفرع مستعملا في الكلام والاستعمال لقول مثلا عاد النقض
بالبحث عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين امليت وامللت
الواقع في علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى
فليملل الذي عليه الحق والمخلص ان يراد بالاصالة والفرعية
المخصوصتان اي التي بحسب اللفظ والمعني ولا يوجدان بين
امليت واملك الواقع في علم الصرف لاتحاد معناهما بخلاف
الفعل والمصدر فليتدبر قوله كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذي هو وظيفه حرف
ان تكيف كله بكيفية الصوت حتي يحصل صوت قوي كان الحرف
مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة
ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانها في مخرجها انحصارا تاما فلا
يجري والرخاوة ان يجري الصوت جريا تاما والمتوسط بينهما ان
لا يتم الانحصار والجري وامثلة الكل مذكورة في بحث الفصاحة
قوله لا يهمل التناسب بين اللفظ والمعني بحسب خواص الحروف
والتركيبات بيانا في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع
كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في
كلمات جميع اللغات قوله كالنزوان ضراب الفحل والحيدي
صفة مشبهة من حادي اي مال يقال حمار حيدي اي مايل عن
ظله لنشاطه ومثلها الحيوان والخفقان والجولان قوله المجاز
والمجاز مفعل من الاصل من جاز المكان الي اخره يريد انه مصدر ميمي

بمعني اسم الفاعل اي جايز قوله وزعم المصنف ان الظاهر الي اخره
اشارة الي ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال المصنف في الايضاح بعد
نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعني اسم الفاعل علي خلاف
الاصل لانه مجاز واما المناقشة التي ذكرها الاعتراض اي في صحة التجوز
في المصدر الميمي بان المسموع منه في غيره من المصادر ولا يلزم من صحته في
الميمي صحته فيه فليس بشي لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع
نوعها من العرب لا سماع شخصها ويتجه علي الوجه الذي ذكره وزعم
انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل
فان التسمية بالحقيقة لما كان باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلي
لزم في مقابلها ان تكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان
في لفظ الزعم اشارة الي هذا قوله واعتبار التناسب في تسمية
شي الخ كانه دفع سوال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان تسمي الحقيقة
بالمجاز ايضا لانها ايضا طريق الي تصور معناها ووجه الدفع ظاهر
قوله فلا يمكنه جمعهما في تعريف واحد اي بحيث يحصل معرفة
حقيقة كل منهما بخصوصها والا يجوز جمع الانسان والفرس في تعريف
الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة قوله مرتجلا كان
او منقولا او غيرهما المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول الاصطلاحي
المنقول لمناسبة وغيرهما مما لا نقل فيه كالمشترك قوله وهو
متعلق بقوله وضعت لبيان المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث الوضع
في ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة
وتقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوي او غيره
من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه هو
موضوعا له في ذلك الاصطلاح سوا حدث الوضع في ذلك ام لا قوله
فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما
من المعاني وبالكسر علاقة السيف او الصوت ونحوها من المحسوسات
قيل

قيل وعكسه العوج واما قوله تعالي لا تري فيها عوجا ولا امتا فعلي
ضرب من التاول قوله وقد يكون مرتجلا المرتجل ايضا من اقسام
الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في المعني بلا علاقة وضع جديد فيكون
اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث
قال وبقوله وضعت في غيرما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقو
او غيرهما وانما جعل هاهنا من اقسام المستعمل في غير ما وضع نظرا الي الوضع
الاول فانه اولي بالاعتبار قوله والمنقول منه ما غلب في معني مجازي
اي معني مجازي في غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والاطلاق
من حيث خصوصه معني مجازي للكلي واطلاق الكل عليه من حيث
هو بطريق المجاز كما سيصرح سيتضح ذلك ان شا الله تعالي قوله وفي
الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح الذي وقع
عليه النقل في ذلك الاصلاح قوله اما من حيث العرف فهي موضوعة
له ابتدا وفي شرح المفتاح للفاضل المحشي ان الدابة بحسب العرف والمجاز
اراد الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير
الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقي من وجه
مجاز من اخر قوله اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة انما قيد
بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف وعرف
حتي لو استعمله النحوي او الشرع يكون الامر علي حد الامر
عند استعمال اللغوي بنا علي ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه
انما هو بهذه الحيثية اي باعتبار ان الخطاب لعرف اللغة
وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طاري
فيه وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل قوله
وقعل للفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يجي للحدث هو الفعل
بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير
هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا قلت هذا انما يرد عليه

لوكان المراد بالحدث مصدر فعل الفعل وانما المراد الضرب مثلا
فتدبر قوله ثم ما ذكر بلفظ النكرة ان كان المراد بلفظ النكرة هو
صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة
صورة والاشكال لفظ اتى به في صورة النكرة معرفة حقيقة
اذ المراد من اسد وصلاة وفعل ودابة الفاظها وهي اعلام حقيقة
عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتأمل قوله
والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة انما سمي مرسلا لان
الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه
من جنس المشبه به والمرسل مطلق من هذا القيد قوله والا فا
ستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا
تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا تقع في الغلط اذا رأيت
مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة قوله ان يصدر منها ويصل
الى المقصود بها الضمير في منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح
به الشارح في شرح المفتاح اي الذي قصد بالنعمة وهو المنعم عليه
فالقائم مقام فاعل المقصود هو الضمير المستتر فيه الراجع
الى اسم الموصول الداخل عليه قوله ومع هذا فلا بد من اشارة الى
المنعم لئلا يخل بانتقال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون
الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة هذا وقد
ذكرنا في اوايل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا باستعمال
اليد وان الايادي حقيقة عرفية في المنعم فيظهر منه انه
لا احتياج الى ذكر المنعم فليتذكر قوله واما اليد في قوله عليه
السلام لتفصيل المجمل في ذهن السامع ومعنى تتكافأ دماؤهم
تتماثل في القصاص من الكفو وهو المثل لا فضل للشريف
على الوضيع والذمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم
اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمراة اذا اعطى امانا ليس

للباقين

للباقين نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل
ظاهر لان العلاقة هي المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر
الطرفين قوله يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان
يوجه ايضا بحذف المضاف اي من وجوه المجاز المرسل وطرقه
وهذا هو الظاهر من الايضاح قوله في العبارة تسامح فان
قلت المجاز مصدر ميمي صفة للمجاز كما ان التشبيه كذلك فلا
تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف
المعنى المصدري به تعسف بل لعل الحمل على المعنى المصدري بطريق
الاستخدام تعسف ابعد فالاولى ارتكاب التسامح كما لا يخفى على
المنصف قوله وفي تلخيص الترتيب والتاء للمبالغة في الصحاح ربأت
القوم ربأ وارتبأتهم اي رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع الربايا
قوله والانملة جزء من الاصابع والانملة بالفتح واحدة الانامل
وهي رؤوس الاصابع قوله قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر
يخاطب امراته اكلت دما ان لم ارعك بضرة
بعيدة مهوى القرط طيبة النشر
دعا على نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ
الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة مهوى القرط طويلة
العنق وطويلة العنق قوله فالظاهر انه سهو الى آخره قد
يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل
وهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية
المسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا
يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال الدم وان كان سببا لاخذ
الدية لكن اكل الدية مسبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار
فتأمل قوله لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي
لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر ييتم يتما ويتما بالفتح والضم والتسكين

فيها واعلم ان اليتيم في بني ادم من قبيل الاب وفي البهايم من قبيل الام **قوله**
او محله نحو فليدع ناديه ويحتمل ان تكون الايه من قبيل المجاز بالنقصان
علي حذف المضاف واعطا اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالي
واسال القرية لكنه لا يضر بالتمثيل **قوله** قلت يعتبر في جميعها
اللزوم بوجه ما حاصله ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في
الذهن او الخارج بل الاتصال في الجملة ينتقل بسببه من احدهما
الي الاخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز **قوله** واما في غيره فيظهر
الضمير في غيره راجع الي الاستعارة باعتبار انها عبارة عن اللفظ
قوله فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل ليس بلازم بالمعني
الموضوع له الخ فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز
باعتبار ما يوول بل يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا فان الوقت
في الحال فانه مجاز باعتبار ما يوول بل يكفي توهم حصول حقيقة
الخمر بالفعل اصلا **قوله** في زمان سابق او لاحق اي زمان سابق
علي حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة
اليها ولا يلزم فيهما اعني في المجاز باعتبار الكون والاول السبق
بالنسبة الي زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في مثل
قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمي في زمان الاخبار
قتيلا وخمرا حقيقة فان قلت قولكم فقلت هذا الحابس
مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحبس للنار اليه ليس بسابق
علي زمان اعتبار الحكم اعني زمان الفعل بل هي حاصلة له فيه
قلت الحكم الذي يعتبر ها هنا سبق حصول الحبس بالنسبة
الي زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو اشير الي هذا
الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت مشيرا الي قتيل قتلت
هذا انسان لم يكن مجازا فتامل **قوله** فان الانسان لا يوجد بدونها
فان قلت هذا يدل علي اشتراط الكل للجزء والمدعي عكسه

فلا تقريب

فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب
لان عدم وجود الانسان بدونها في الوجود هذا خلاصة ما ذكره
الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل
اللزوم في قوله لجميع ذلك يشتمل علي لزوم علي التبعية يلزم ان يكون
الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع الي التابع كما ادعاه السكاكي ولا
يخفي ان ادعاءه علي تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون
ولو حمل علي اصطلاح ارباب المعقول كان المراد باستلزام الجزء للكل
المعني المصطلح ايضا والا لم يتم التقريب وتفريع قوله ولهذا يشترط الخ
حينئذ لا يتم الجواب المذكور فتامل **قوله** فانه لا يجوز اطلاقها علي الانسان
من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال
منه في موضع يناسب هذا الاعتبار وهو جايز كاطلاق الرئيس علي العين
ولذا جوز الزمخشري في قوله تعالي تبت يدا ابي لهب وتب ان يعني
ان يراد باليد النفس **قوله** فاللفظ الواحد بالنسبة الي المعني الواحد
جوز الي اخره يعني ان اللفظ الواحد اذا اطلق علي شي واحد يجوز ان يكون
ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد
ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الي مطلق مفهوم الشفة واستعارة
بالنسبة الي خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما
قوله اي قول زهير بن ابي سلمي بضم السين والد زهير الشاعر ليس
في العرب غيره واسمه ربيعة بن رباح من بني مازن **قوله** عند اصحابنا
علي التخييل بان يشبه الجوع في التاثير بري لباس فاصعد للتاثير سايغ
منه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليه اسم الموضوع لما هو
متحقق **قوله** من انتقاع اللون ورثاثة الهيئة تغير اللون من
ضرورة او فرح والامتناع مثله وهو اجود والدنانة البذاذة يقال
فلان رثه اي سيه **قوله** فعل هذا الاتيان ولو قلنا هذا تفريع علي
التعريف واشارة الي لبطال قول من قال الاستعارة اجرا المشبه علي المشبه

اطلاقا او حملا علي حذف الاداة وليس بتفريع علي قوله والمراد بمعناه
ما اعني باللفظ حتي يتوهم ركاكته لدلالته علي انه لولا ارادة ذلك المراد
لتناوله ذلك القول المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا عند كلامنا
قوله بل هو مستعمل في الشجاع فيكون مجازا فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة
المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة هاهنا قلت بل الحمل
قرينة هاهنا لا يقال لا دلالة في الحمل علي ذلك لجواز ان يراد الموضوع
له وتقدير الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر ونحو الكلام
بالتقدير مما لا يلتفت اليه ولعلم انه ليس المراد بمعني الشجاع صورته
الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح تشبيهه
بالاسد قطعا مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات المشبهة
بالاسد وعلي هذا باعتبار انه انما تطلق علي ذلك الذات ماخوذة مع
ذلك الوصف فكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك
زيد اسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا هو
تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا ولا
مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة علي
ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد شيراست وشيراست زيد
في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد شبهه في الموضعين فردي
هجوا نيبر فقول الفاضل ولا اشكال ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة
قولنا شيراست وشيراست زيد فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد
ويكون اسد مستعمل في معناه الحقيقي لا يشفي الغليل ثم ان قوله
فهاهنا ثلاث مراتب الاولي ادعا المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا
نحو زيد كالاسد او زيد الاسد الي قوله تشبيه اتفاقا محل بحث اذ يستفاد
منه دعوي الاتفاق علي ان زيد الاسد تشبيه وهو مسلم كيف وقد مر ان
التشبيه اذا كان مذكورا او مقدرا كان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة
او حكما فعند البعض يسمي تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق

بين

بين المعرف والمنكر علي ان قول الشيخ فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة
علي هذا القسم فان حسن دخول اداة التشبيه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك
بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يفيد ان المعرفة
داخلة في القسم المختلف فيه اللهم الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق
علي ان زيد الاسد تشبيه علي تقدير ان يراد منه ادعا المشابهة بتقدير
اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا يخفي انه تعسف قوله اذ لا ملازمة
بينهما ولا دلالة عليه اي لا ملازمة بين زيد واسد ولا دلالة للاسد عليه
في المثال المذكور اعني رايت اسدا يرمي ونظايره مثل رايت اسدا في الحمام
اذ لا دلالة للقرينة المذكورة علي خصوصية زيد فاندفع ما توهم من
ان الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملازمة في الجملة وكذا المراد
بالدلالة علي المعني المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات
والقراين وهذا المعني مما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية
زيد فلا حاجة لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه قوله
اسد علي وفي الحروب نعامة المصراع لعمران بن حطان مفتي الخوارج وزاهدها
وتمامه فتخا تنفر من صفير الصافر والفتخا المسترخية الجناحين والمراد
من قوله تنفر من صفير الصافر انه ينزعج من مجرد الصوت وبعد البيت المذكور هلا برزت
الي غزالة في الوغا بل كان قلبك في جناحي طاير قوله غزالة هي امراة شبيب
الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقلت انها هجمت الكوفة في ثلاثين فارسا
وفيها ثلاثون الف مقاتل فصلت الصبح وقرات سورة البقرة ثم هرب الحجاج
ومن معه والوغا الحرب قوله اخرجه عليه بعض من بيت لابي العلا المعري من
قصيدة يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي مطلعها اودي فليت الحادثات كفاف
مال المسيف وعنبر المستاف وتمام المصراع المشار اليه في الشرح والطير اغربة
عليه باسرها فتخ السراة وساكنات لصاف اودي اي هلك وفاعله مال المسيف
وكفاف اسم معدول مثل قطام بكف الاذي واستاف الرجل اذا ذهب
ماله والاستياف الشم والفتخ بالفتح جمع فتخا من الفتخ وهو اللين يقال

يقال عقاب فتخا لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون
الا من اللين والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها
هذا بل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام ودصاف جبل طي والمعنى
ان كل الطيور في الحزن علي الموتى مثل الاعرابية الباكية عليه قوله
وانه كثيرا ما يكون اما بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه
بل قد لا يصلح كما اذا اقترن به نفي جنس المشبه عن نفسه كما تقال
هو اسد وليس بادمي وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم
اذ لا معنى لان يقال هو شبيه بالاسد ليس بادمي فان الادمية انما
تنافي اما تنافي الاسد ية لا لكون الذي شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ
الشيخ في دلايل الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف علي ان اسدا استعارة لا
لا تشبيه غفل عنه المتاخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصود
في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا من افراد
الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفي جنس الادمي
عنه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل التشبيه في نفس الامر واما ثانيا
فلان هذا الدليل لو تم يدل علي ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا
كيف وقد اعترف هذا المحشي لنفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة
والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة المشبهة مقامه
بحيث لا يفوت الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان
استحالة قولنا رجل شجاع وليس بادمي اقوى من استحالة قولك
هذا اسد وليس بادمي فتامل قوله ولاحت من بروج البدر بعدا
بروج البدر هي التي يجتازها في سيره وهي اثنى عشر اولها الحمل
واخرها الحوت وبعدا نصب علي التمييز والمها جمع مهاة وهي البقرة
الوحشية والتبرج اظهار المراة زينتها ومحاسنها للرجال قيل معنى تبرجها
اكتنانا انهن مخدرات لا يبرزن من الخدر وبهذا يفارقن المها
لان المها متبرجة خلافهن فان تبرجهن استتار فكانه من قبيل

تحيه

تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلايم هذا المعنى بل
الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن اكتنانا ان الناظر لا يستطيع اجتلاها
لانه يخر صعقا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يسرعن في الاكتناف عند
التبرج حتى كان تبرجهن عين اكتنانهن وها هنا معنى اخر وهو ان
ان يراد بالتبرج الدخول في البرج كما هو المناسب للبدر والمعنى
انهن اذا زلن علي الكوة واشتهرن فكانهن دخلن في برج اخر قوله
والظاهر ان هذا من باب التشبيه الي قوله كما في قولنا رايت اسدا في شجاعته
لان قولنا في شجاعته يقتضي تقدير المشبه اي رايت رجلا مثل الاسد في شجاعته
ولا يصح ان يقدر المشبه ويصار الي الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه
به فاكم لو قيل رايت رجلا شجاعا في شجاعته لكان لغوا من الكلام قوله وابعد
من ذلك اي من كون ما ترك فيه المشبه والوجه التشبيه تشبيها كون
الايتين من قبيل التشبيه علي ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان التشبيه
عند رضا ضر بخلاف الايتين ومعنى ضرب الله مثلا وصف وبين والمثل
الاول مضروب للمشترك والثاني للمرحل وقوله رجلا بدل من مثلا وفيه
صلة الشركاء والتناكس التخاصم ومعنى سلما سالما عن الشركاء والعرات
الذي يكسر العطش والسايغ الشراب الذي يسهل دخوله من الحلق
والاجاج صفة موكدة كما في امس الدابر او خبر بعد خبر والغرض التوكيد
يقال ما اجاج اي ملح مر وقد اج الماء يؤج اجوجا قوله علي ما يظهر بالتامل
وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل الاول ولا المومن موقع الرجل
الثاني اذ لا يناسب ضرب المثل لان المقصود من ضربه الانتقال من حال
الي حال شي اخر للمقصود وهذا مقصود علي ذلك التقدير كما لا يخفى قوله
لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها بني علي انه
قصد التشبيه لا الاستعارة ربما يعترض عليه بجواز ان يكون قوله تعالى ومن
كل تاكلون في الاية ترشيحا للاستعارة او ابتدا كلام واعلم ان صاحب الكشاف
فسر الحلية باللولو والمرجان بعد ما فسر قوله تعالى ومن كل تاكلون

بقوله اي ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللولؤ لا يخرج من العذب حتى قال
لنفسه في قوله تعالى يخرج منهما اللولؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما
وانما يخرج من الملح قلت لما التقيا وصار كشيء واحد جاز ان يقال يخرجان منهما
كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من
بعضه ثم قال طر وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب ولعل
تفسير الحلية باللولؤ في سورة فاطر مبني على النقل الاخير الذي نقله في سورة
الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج من العذب من وجه ومن الملح
من وجه فليتامل قوله ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى او كصيب من السماء الاية فان قلت هذا
تشبيه اشيا باشيا فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء مطويا ذكره على
سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات
سايغ شرابه وهذا ملح اجاج وضرب الله مثلا رجلا فيه شركا متشاكسون
ورجلا سالما لرجل ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوي فيه
ذكر المشبه على سنن الاستعارة كما توهمه الطيبي وصاحب الكشف فان
الاول اوضح الى التمثيل من هذا المقام من الثاني قوله وهذا الكلام صريح
الى اخره حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ
ليس موضوعا للمشبه ولا لاعم فانه يدل على انه لو كان موضوعا
لاعم لم يكن مجازا لغويا قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى
تحقيقه حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجا التعدد
باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع قوله بمعنى ان التصرف في امر عقلي اشار
بهذا البيان الى ان المراد المجاز العقلي هاهنا غير ما هو المراد فيما سبق في
المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز هاهنا هو الكلمة وفيما سبق
هو الاسناد او الكلام قوله لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة
ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وقد اعتبر كون العلاقة تشبيها

بكونه

يكون مجرد اصطلاح لا عارية لمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان
الوضع يجعل اللفظ للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة ثم يلزم
ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون
مجرد اصطلاح قوله ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه
جعله اسدا يجري في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه الادعا المذكور ضرورة
انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعا المذكور متحقق ايضا
في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه لما سبق تحقيقه بل
جعله فردا من افراد الاسد ادعا فان قلت ذلك الادعا لا يتحقق في المر
اعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قاله
ايضا جعله اسدا قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة
يكون المراد به انه جعله شبيها بالاسد ولا يجوز هذا في الاستعارة
فتامل قوله فزررا زراره على القمر قد سبق المجاز العقلي ان ذكر المشبه
لا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه وان هذا البيت
من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر قوله وبهذا يندفع الى اخره اي ببيان
القرينة ما نعه عن ارادة المتعارف ليتعين غير المتعارف يندفع الى اخره
وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب
القرينة لا يمنع الا عن ارادة المتعارف فلا منافاة قوله واما التعجب والنهي
عنه فللبنا على تناسي التشبيه قضا لحق المبالغة فيه بحث لان تحصل
الرد السابق تسليم الادعا المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة
التعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعا كما يشير اليه كلام القايل
ولا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضا لحق
المبالغة قوله والاستعارة تفارق الكذب اي الكلام الذي فيه
الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد
والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله وزعم صاحب
المفتاح الى اخره اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع

مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور حينئذ من صاحبها قصد
التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة من اجرا الكلام على ظاهره
واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القايل بعدم مطابقته فانه
ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب
المذكور ليس من مثل المدعي في السهو عن قصد التاويل ان مقصوده
ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل
بل نصب القرينة فلذلك اكتفى هاهنا بان نفى نصب القرينة واقتصر
في الدعوى الباطلة على ذكر التبري عن التاويل لانه اذا تبرا عن التاويل
كان عن نصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير
مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكره ميلا الى مذهب الجاحظ وعدولا
عن مذهب الجمهور كما توهم بل تعيين مراد السكاكي من لفظه وحاصله انه
ان اراد بالكذب هاهنا احد قسميه اعني ما لا يطابق الواقع
مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة **قوله** ولا تكون الاستعارة علما
لا خفا في ان سحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة قد سبق شرح فصاحة
سحبان وخطبته عند معاوية ولما رد فانه رجل من هلال بن عامر
ابن صعصعة قيل سمي ما ردا لانه سقى ابلا له من حوض فلما فرغ الابل
بقي في اسفل الحوض ماء قليل سلح فيه ومدر الحوض بخلا من ان يسقى من حوضه
واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا باحدى عشر درهما
فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه ليشير
بذلك الى احدى عشر فانفلت الظبي فضرب به المثل في العي قال حميد
الارقط يهجو اضيافه ه اتانا وما داناه سحبان وايل ه ه ه
ه بيانا وعلما بالذي هو قايل ه فما زال عند اللقم حتى كانه ه ه ه
ه من العي لما ان تكلم باقل ه واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو
في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه وادعيت انه عين عمرو
لكمال شبهه فقلت رايت عمرا فالظاهر انه استعارة لكون
علاقته

318

علاقته المشابهة ومن هاهنا قيل الفرع انما تعرضوا للجنس في بيان
الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا
علل المحشي في شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان مبنى الاستعارة
على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به بوجه مشتهر
المشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصافها حتى ان اسماءها تنبي عن
اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف كذلك والقول
بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا لذات ما له الشكل المخصوص ادعا
وان كان موضوعا لذات معين له شكل مخصوص حتى يتاتى اعتبار
الجنس تعسف لا احتياج اليه لان المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة
هو المبالغة في حال المشبه اعني وجه الشبه حتى كانه يساوي المشبه
به فيه وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا في جنسه
ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة ان ادخاله
في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتامل **قوله** فان تعافوا من عاف
يعاف كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل
طعامه وشرابه اي كرهه **قوله** لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون
وتلجاون فان **قلت** لم لا يجوز ان يراد بالنيران حقيقتها بان
يقصدوا كويهم بالاحراق **قلت** التاييل يدعي الاخذ بالشريعة
وليس فيها احراق كاره العدل والايمان واما عدم حمل النيران على الرماح فهو
للتعاهد العرفي وغلبة الاستعمال في السيوف **قوله** من فضله اي من فضل
سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى التلبس
قوله على روس الاقران اي خمس سحايب الاقران جمع قرن وهو الكفو في
الحرب وخمس سحايب فاعل ينكفي وبعد البيت المذكور ه ه ه ه ه
يكاد الندا منها يفيض على العدا ه مع السيف في ثني قنا وقواضب ه الندى واحد
الانداء اي تضاعيفه والقنا جمع قناة وهي الرمح والقواضب القواطع
قوله اي انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهي روس الاصابع مجازا ه

ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي مبالغة والمراد برؤس الاقران جمع الكثرة
بقرينة المدح ولكن ان نحمله على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة
اكفائه في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف قوله
وهذا اولى من قول المصنف ان الحياة والهداية الى اخره يعني قوله
في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحيا لا الحياة وانما
قال اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال ان يكون مراده انها
الاستعارة بين لازمي الهداية والاحيا التعدية فالمراد من الهداية
في كلامه ما هو مصدر المبني للمفعول وهو الاهتدا قوله مع ان في كل من
الرسن والطيران خصوصا وصف ليس في الانف والعدو اما في المرسن
فكونه انف مرسون واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهوا
قوله فانهم عدوها في الاستعارات الضمير في عدوها راجع الى وضع
المرسن موضع الانف ونحو ذلك اي الجماعة ولهذا انث او يكون
تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة على
الاطلاق المذكور قوله الى مجانس له كالرسن والانف فان كل منهما
عضو مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف بالاختصاص بالانسان
وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز
المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابهة
لنقل الاسم من المشابه الى المشابه به بناء على ان المشابهة والمجانسة من باب
واحد قوله وفي كون استعارة العدو للطيران من هذا القبيل نظر
الى اخره اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع
تحريك الجناحين الاختياري في الهوي والعدو عبارة عن قطع المسافة
بسرعة مع التخطي على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن
ائمة اللغة قوله وهو جمع حلق الدرع الحلق بفتح الحا جمع حلقة بالتسكين
على غير القياس قال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحا كبدرة وبدر وحكى يونس
عن ابي عمرو بن العلا حلقة في الواحد بالتحريك والجمع حلقة وحلقات
قال

قال ثعلب كلهم يجوزه على ضعفه قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة
اي للشجاع قوله لا الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا
ولا دلالة عليه قوله لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان القول بكون
المستعار له هو المقيد لا المجموع قول يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر
ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي لا
لنفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى
المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي وقيد المعنى
المجازي كذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة
ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا القدر
كان في اللزوم قوله واذا احتبى قربوسه الخ القربوس بفتح الرا ولا يخفف
الا في الشعر لان فعلولا نادر ولجام بات عنبر صعفوق وهو اسم اعجمي غير
منصرف للعلمية والعجمة واما خرنوب بفتح الخا وهو نبت يتداوى به
فضعيف والفصيح الضم وكذا محنون وهو اكل الريح قوله ولم يبطل الغا
الذي هو رائج النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادي
هو السائر من الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر الى المغرب قوله
سيرا حثيثا اي سريعا يقال ولى حثيثا اي مسرعا حريصا قوله والشبه فيهما
اعني وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة قوله وتبين امرها
في الهوادي الهوادي جمع هادية وهي العنق يقال اقبلت هوادي الخيل
اذا بدت اعناقها قوله كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه
الى اخره مطلع القصيدة قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقبل البيت المذكور في الشرح
وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي
ومفعول قولي فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
السدول جمع سدل او سديل وهو ما اسبل على الهودج والتمطي التمدد

والبائي بصلبه للتعديه والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز
بفتح العين وضم الجيم وهو من موضع الشي يذكر ويونث وهو للرجل
والمراة جميعا والعجيزة للمراة خاصه ثم المفهوم من تقرير الشارح
ان ناكلة اصليه ووزنه فعل يقال نا ينو نوا اي نهض بجهد ومشقه
ويحتمل ان يكون مقلوبا من ناي بمعني بعد فوزنه فلع كما صرح به في الشافيه
والكلكل والكلكال الصدر وربما جاء في الشعر مشددا قوله
والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية الخ حيث شبه
الليل بالانسان المتمطي في الطول واثبت له لوازم المشبه به وهي الصلب
والتمطي والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الي ما في شرح التبيان
من ان المجموع استعارة تمثيلية قوله كاليد للشمال اشارة الي ما في البيت
من قول لبيد قوله وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها
قوله من حلي القبط بضم الحا وكسر اللام واليا المشددة جمع حلي بفتح الحا وسكون
اللام كثدي وثدي وقد تكسر في الجمع لمكان اليا مثل عصي والقبط اهل
مصر قوله فان كلامه في المصرحة لانه في ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة
التي هي قسم من المجاز كما دل عليه سياق كلامه من اول الباب والاستعارة التي
هي من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان الاستعارة بالكناية ليست
من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الوضعي
قوله شواظ النار الشواظ اللهب الخالص الذي لا دخان فيه قوله
والباقي تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار فيه بحث
لان هذا الكلام من المصنف لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله
اشتعل استعارة تخييلية وهي عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه
فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم
لا يخلو عن الاشارة الى البحث المذكور قوله وهما حسيان فان قلت
الازالة امر عقلي قلت المراد الهيئة المحسوسة عند الكشط والاسا
والكشط والازالة تشير ان اليها قوله اي حصول امر عقيب امر دايما

اوغالبا

اوغالبا وهذا الترديد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر
الى حصول المقام قوله واجيب بحمل عبارته على القلب السكاكي لا يشترط
النكتة في القلب بل يقبله مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا
يحتاج طلبها في هذا القلب بناء على لزومها القبول له عند المصنف قوله وبان
الظهور هاهنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قول المستعار منه
ظهور المسلوخ من جلدته يابا ه لان المسلوخ لا يزول مع ان استعماله
ظهر بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الشارح الي اندفاع الثاني
بقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول فانه يقال لا نسلم ان المسلوخ
بقوله فاقام من مقام عن واما جواب الاول فانه يقال لا نسلم ان المسلوخ
لا يزول من جلدته بل اذا زال الجلدة عنه فقد زال هو ايضا عن الجلده
قوله وذلك عار يا بن ريطه ظاهر عجز بيت من ابيات الحماسه صدره
اعيرتنا البانها ولحومها فبله اتنس دفاعي عنك اذ انت مسلم وقد
سال بن ذل عليك قراقر ونسوتكم في الروع باد وجوهها يخلن
والاما حراير الاستفهام للانكار ومسلم على صيغه المفعول اي
اي محل بن اسلمته اي خليت بينه وبين من يريد النكاية به وقراقر
اسم واد اي اشتد السيل الذي يحول فسال به عليك قراقر هو
والروع الخوف يخلن اي يظن تلك النسوة اما لكونها مكشوفات
الوجوه والحال انهن حراير في نفس الامر والاستفهام في اغيرتنا
ايضا للانكار اي لم يعيرنا البان الابل ولحومها مع ان اقتنا الابل
مباح ولا انتفاع بلحومها والبانها جاير في الدين والعقل وتفرقها
في المحتاجين اليها احسان وتلك عار ظاهرا اي زايل قوله وتلك هو
تشكاه الشكاه بفتح الشين المعجمة الشكاية قوله وذكر العلامة كلام العلامه
مخالف لكلام الشارح في ان الظلمة هي الاصل والمظروف والنور طارئ
عليها وظرف فان الظاهر على تقدير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار
مظروفا قوله فقد يطول الزمان والعادة الخ فيه انه لا يخفى انه تكلف

ط

بل

بل تحقيق ما اختاره من التاويل والحقيق بلطائف بلاغة التنزيل
ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من
الشروح والموافق لكتب اللغة فتكون الفا للتعقيب الحقيقي نظرا
الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا
يخفى على المصنف ما في اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكلف
فان المفهوم من الاية على توجيهه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذي الذي
هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على ان الاية مجرد اخراج النور من الظلمة
واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا
نسلم ان لها دخلا في المقصود فتامل **قوله** ثم لا يخفى ان المفاجاة انما تصح الخ
قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام فتندفع لا يمه
المفاجاة عن المصنف والمرتب على السلخ في الحال اصل الاظلام لا دوامه
واستمراره وفيه نظر لان لا يمة المفاجاة باعتبار ان المفاجا انما تتصور
فيما لا يكون مترقبا بل يحصل دفعة بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي
شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على
المتامل فتامل **قوله** واقول تقوية لذلك الخ فيه بحث لان الاية على
ما يتبادر من نظم الاية سلخ النهار بحيث يفاجيه الظلام ولا شك ان
سلخه مع انبساطه التام بحيث لا يبقى منه اثر ينعدم في الحال ويترتب
عليه الظلام دفعة اية لكمال القدرة اية اية والتقوية التي ذكرها
الشارح انما تظهر لو كان الاية لتقرير نفس مفاجاة الظلام فتامل
قوله وهاهنا بحث الخ قد يقال لما كان الرقاد كثير الوقوع في
الحس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازمه
اشهر واقوى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع
للقوة محل نظر وان كان افادتها للاشهرية مما لا اشكال فيه **قوله**
وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق
في صدر ذلك القيامة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح

ان يكون

ان يكون قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعي كون البعث
حقيقة شرعية في البعث من الموت **قوله** وللمعنى ان الامرا بانه
لا انتمي اي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالاخر كما
لا يلتئم الزجاجة المكسورة **قوله** والجامع الاحاطة والللزوم وهما
عقليان فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك
احاطة القبة محسوسة فلم عده عقليا قلت المعدود من
الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققة في الذلة بالنسبة
اليهم كما انها متحققة في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة
الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية **قوله** وهو ما دل على نفس الذات
في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة
الى انه يريد به هاهنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفاة
المشتقة واسما الزمان والمكان والالة وما ذكره هاهنا لا يتناولها
قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار
وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات
فلا يتوهم ورود الاشكال بان الفعل وصف وهو ملحوظ كيف وسيا
الكلام يدل على تغاير الذات والوصف **قوله** وكذا ما يكون معنا ولا
باسم الجنس بالتفسير الذي ذكره لا يتناول العلم المشخص اذ ليس مدلوله
ذاتا صالحة لان تصدق على كثيرين والا لكان كليا واذا تضمن مفهوم
نوع وصفية لم يصر كليا ايضا بل اشتهر ذاته المشخصة بوصف من الاوصاف
خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة عن المدلولات
الاصلية لا سيما بخلاف الاسما المشتقة فان المعاني المصدرية
المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها الا فلذلك كانت الاعلام ملحقة
باسما الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات
صالحة لموصوفية مشتهرة بمعنى يصح ان يكون وجه الشبه وكذلك
العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف

لا تصلح للموصوفية وكذا المشتقات **قوله** والا فتبعية القوم انما
تعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة
التبعية المكنية كما في قولك اعجبني اراقة الضارب دم زيد ولعلهم
لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغا **قوله** او بكونه مشاركا
للمشبه به في وجه الشبه انما ذكر لفظ او اشارة الى انه لا فرق بين التعبير ين
في الدلالة على المقصود **قوله** وانما يصلح للموصوفية الحقايق اي الامور
المتقررة الثابتة الخ هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث
قال المراد بالحقايق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول
لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان
في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان كان الزمان عارضا لها
فتبعه الشارح هاهنا توطية للرد عليه على ما اشار اليه بقوله بعد ولم
صحبته ووجه المنع كما نقله عنه رحمه الله تعالى ان كلا من الحركة والزمان
مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا وقد صرح الشارح
في شرحه للمفتاح باندفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال
بعد نقل تفسير العلامة والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها
وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفا في ان القيام والحركة
كذلك بخلاف القايم والمتحرك واما ما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار
اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد بالحقايق المعاني
المستقلة بالمفهومية لا نوع من الامور المتقررة ففيه بحث لا نه
يمكن ان يقال بعد الاغماض عن ان سطحي نظرة الرد على العلامة انما
يتيسر الشارح الحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان عرضه توجيه كلام المصنف
على وجه لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي هو كالشرح لهذا الكتاب
وكلامه هناك اب عن هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية
الحقايق كما في قولك جسم ابيض او بياض صاف دون معاني الافعال

والصفات

والصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقا يق
هاهنا ما ذكره المحشي لعدم صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات
ولهذا اسقطها المحشي من البين في السياق ترويجا لكلامه حيث
قال اولا وبما قررنا لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الافعال
والحروف تبعية الى ان قال وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون معاني
الحروف والافعال وثانيا فكل من الزمان والحركة حقيقة لاستقلاله
بالمفهومية دون الافعال والحروف **قوله** دون معاني الافعال و
الصفات كانه اشار بالحام لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي اورده
نفسه في شرح المفتاح وهو ان الموصوف بالمشاركة لفنس المشبه والمشبه
به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصو فية
لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال
باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظاهما
للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكر في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا
المعنى مفهوم اللفظ اذ قيل لفتيصهما عن الخبر لان المستعار منه مفهوم
الاسم تبعا المفهوم الاسم لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها
اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق ام من تاليفات العقل
قوله او عروضه لها فيه بحث لان العروض ان صنع صريا في التشبيه
ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان حقيقته اللهم
الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا اعرض الزمان
للصفات لها بخلاف المصادر وما لم يلاحظ نسبة الضرب الى شي لا يعرض
الزمان كما لا يخفي على المتامل او يقال المراد بعروض الزمان للصفا ت
دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطاري على اصل الوضع اللغوي لا بحسب
العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في
توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكرته
فارجع اليه **قوله** دون الحروف وههنا نظر لانها روابط والات

الملاحظات فلا يكون موصوفة اصلا كما حققه المحشي وها هنا
بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا
يجري فيه المجاز المرسل ايضا فلم يعتبروا قسم التبعي في المرسل
ايضا اللهم الا ان يقال ما وجد المجاز في الحروف بحيث لا يكون علاقة
التشبيه فلم يكثروا الاقسام فاكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها
لكن هذا لا يتاتى في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها **قوله** واما
الموصوف في نحو شجاع باسل الى اخره الباسل الشجاع الكامل والفياض الوهاب
المبالغ والنحرير العالم المتقن فالوصف الثاني في هذه الامثلة ابلغ وازيد
في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن ان الثاني
وصف للاول **قوله** ونحو مقام واسع ومجلس فسيح المراد بالنعت
الذي سلب ثبوته لغير الحقايق هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي
وانما اورد النعت النحوي ها هنا في قوله واما الموصوف في نحو شجاع
باسل الى اخره لتضمنه المعنوي **قوله** فيجب ان يكون الاستعارتان
اعني الاصلية والتبعية بحسب الاعتبار في اللهم الا ان يريد فيجب
ان توجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط
قوله فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان
قلت هل يجري في نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحروف
قلت لا لان مطلق النسبة لم تشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه
الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة
لها انواع مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب
الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها اوصاف
وخواص يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض دلالة
على قوة نسبته اليه وشبهت نسبته اليه باعتبار التحريض بنسبة
الذي ينسب اليه على جهة القيام قلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب
وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار ان تشبه نسبتها

ما يرجع

ما يرجع نسبتها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا
يرجع اليه لنسب اخرى كذلك كمطلق الالة مثلا فيقال قتلني
السوط او السيف فالتبعية في الافعال لا تختص باعتبار المصادر
على ما هو المشهور فيما بينهم فتدبر فانه دقيق **قوله** قال صاحب
المفتاح المراد بمتعلقات المعاني الحروف ما يعتبر بها عنها عند
تفسير معانيها الضمير في بها عائد اليها والتانيث لكونها عبارة
عن المتعلقات في المعنى وفي عنها راجع الى معاني وفي معانيها
الى الحروف واعلم ان لفظة بها غير موجودة في عبارة المفتاح بل عبارته
هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد
ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها مع انه خلاف الواقع فكانه
اشار ها هنا باقحام لفظ بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العايد محذوف
والتقدير ما يعبر بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لا ان
في العبارة تقديرا نظرا الى الالفاظ المذكورة عند التعبير كلفظ
الابتداء او احواله عبارة عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار يعبر
عنها كما اشار اليه في شرحه للمفتاح وفي عبارة المفتاح احتمال اخر
وهو ان يجعل يعبر عن صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل
المعبر به معبرا مجازا لكن لا يخفى انه تكلف ظاهر ويخالف لنسخ الرواية
قوله مثل قولك من معناها ابتدا الغاية المراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتدا
وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح
واعترض عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي
بضده فنهاية الشيء ضده فكيف تكون جزءا منه بل انما يطلق على
اخر جزء منه لمجاورة بينه وبين النهاية وذلك ان نقول غاية
ما في الباب ان تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله
غير عزيز **قوله** والا لما كانت حروفا بل اسما

قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمه بانه يجوز
ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير
مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة
احد اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر مثلا لا معنى الكاف
الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية
من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب
الشارح وقد ابطل الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه
فظهر به ضعف التضعيف فانظر فيه قوله غير صحيح كما سنشير
اليه قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف اي لمتعلق الجر
في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس المخصوص والتمثيل للمتعلق المطلق
بالمتعلق اللغوي وتوضيحه ان مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة
ظرفا لزيد مع انها ليس كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على
الاستعارة بان يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص با
لظرفية فرق التشبيه اولا في الظرفية المطلقه ثم سرى الى الظرفية
المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به
الضمني وهو الظرفيه المخصوصه في المشبه اعني تلبسه بزيد فالتلبس
مستعار له والظرفيه مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل في الكلام
هذا ما قيل ولا يخفى فساده اذ لا يلايم سياق كلام السلوف فانه
اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجرور كما لا يخفى قوله للدلاله
بالنطق وجه التشبيه ايضاح المعنى وايصاله الى فهم الفاهم قوله
باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم قد اشرنا في اول هذا الفن الى ان
اللزوم امر لازم في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا
فاعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في بيان العلا بل لا بد من
بيان انها من اي نوع من انواعها قوله كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب
على الالتقاط اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عليه الصلاة

والسلام

والسلام او اراد اثرها والا فمحبة الملتقط وهو الفرعون علة للالتقاط
ومتقدمه عليه قوله الذ شبه ترتب العداوة والحزن
على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه فانه فيما قيل هو غير
واضح لاستدعا التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه قوله
ومدار قرينتها في الاولين انما قال في الاولين لما سيجي من ان قرينة
التبعية في الحروف غير مضبوطة قوله جمع الحق لنا في امام
البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد
بويع بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى واستوزر ابن داود وكان
واحد عصره في الكرم والفضل ونزاد ركته حرفة الادب فاضطرب
امره ولم تكن خلافته الا ثلاث ساعات من النهار قوله لم نلق قوما
هم شر الخ الظرف اعني منا متعلق بشر والعشية ما بين المغرب
والعشا والمراد هنا مطلق التوقيت وهي اما مضافه الى الجملة بعدها
او الجملة بعدها صفة لها بتقدير فيها وانتصابها على الوجهين على
الظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة
للتانيث والعلمية لانه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعل
يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي فيها بالدم ظهور
اثر وكثرة الفتن قوله ونقريهم من قريت الضيف قرا وقرا
اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت
قوله كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون
الشموسا هذا البيت من قصيدة ذكرها الحريري في المقامه الثانيه والثلا ثين
مطلعها لست لكل زمان لبوسا ... ولابست صرفيه نعمى وبوسا
فعند الرواة ادير الكلام ... وبين السقاة ادير الكؤوسا
وطورا ابو غطي سبل الدموعا ... وطورا بلهوي ابير النفوسا
واقري المسامع البيت صرف الدهر حدثانه والنعمى بضم النون والقصر
النعمة واذا فتحت النون مددت وبوسى بضم البا مصدر قولك

يبس الرجل ييابس بوسا وبيسا اذا اشتدت حاجته فهو بايس والمسامع
جمع مسمع بكسر الميم الاولي بمعني الاذن وان شرطية وما زايدة وجواب
الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه علي اختلاف
البصرية والكوفية والحروف الغرس الذي تعقف في اثنا الجري والشموس
الذي يستصعب الركوب عليه والجامع بين بين الغرس والنطق ايصال
الشي الي الباطن قوله اوالي الجميع الي هنا بمعني علي ونظيره في مجي
الي بمعني علي قوله عليه السلام من ترك مالا فلورثته ومن ترك
كلا او عيالا فالي قوله تبوي الربا ربا من الحزن مزهرة الي اخره
الحزن بلاد العرب وهي في الاصل ما غلظ من الارض ومزهرة حال
من الرياض يقال ازهر النبت اذا ظهر نوره واذا سري ظرف ليقوي
قوله فغير صحيح لان المجرور الخ وقيل المراد بالجميع الاكثر ذكره
الشارح والفاضل المحشي في شرحيهما للمفتاح ولا يخفي بعده واقرب منه توجيه
الاستاد بان المراد من نسبة الفعل الي المجرور وارتباطه بحسب
المعني بحيث يكون مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر
كما في الاية او باعتبار حاصل المعني كما في البيت فان الاجفان مفعول
به لتقوي بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان الحيوان كما توهموا
بل المراد بها اجفان الرياض وهي الزهر النور الشبيهة بها واللام
عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الي الرياض وسريان النوم
فيها ذبول تلك الزهر وانضمام اطراف بعضها الي بعض وتقوي
الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطا النظا
والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتقوي
والرياض مفعول اول له وظاهر ان الايقاظ لا يكون الا للنايم تعين
ان يكون المراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان الرياض فيكون
ذكر اجفان الرياض قرينة علي ان تقوي استعارة تبعية انتهي كلامه
وهذا واضح الا ان المفهوم من البيت تقوي الايقاظ وقت النوم
واجتماعهما

واجتماعهما في وقت واحد ولا يتاتي هذا علي ما ذكر قوله مطلقة
وهي ما لم تقترن بوصف ولا تفريع مثل الفاضل المحشي في شرح المفتاح
للاستعارة المطلقة بقوله لنشبت اظفار المنية وفيه نظر لان نشبت
ترشيح فانه من نشب الشي بالكسر نشوبا اي علق فهو يلايم المستعار منه
والاولى ان يقال اهلكت بدل نشبت اللهم الا ان يجعل ترشيح التخييلية
علي مذهب السكاكي وينصرف الاطلاق الي المكنية هكذا قيل والحق ان
نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انغرست اظفارها لما كان الامر
علي الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر في لطايف با ارض ابلعي ماءك الاية
ان الخطاب في ماءك ترشيح ولبس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام واعتبار
الوصف المعني بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه فكان تخصيص الصفة
والتفريع بالذكر بنا علي الاغلب لا الحصر فتامل قوله يعني اذا تبسم
غلقت رقاب امواله في ايدي الناس حاصل المعني ان السايلين
ياخذون مال الممدوح من غير علمه ويجيبون الي حضرته فيتبسم ولا
ياخذها منهم فيملكونها قوله والاخري مكنية وهو انه شبه الي اخره
فيه بحث فان الاستعارة بالكناية [illegible] ان يذكر فيها المشبه ويثبت
له شي من لوازم المشبه به وهو مفقود ها هنا فالظاهر ان اذاق
ها هنا تبعية تصريحية والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظه
الحقيقي وفي الاية وجه اخر ذكره المولي في شرح المفتاح حيث قال لو قيل
ان المضاف مقحم كما في قوله تعالي ولمن خاف مقام ربه لم يبعد ولا يخفي
بعده قوله من طعم المر الطعم بالفتح ما يوديه الذوق يقال طعمه مر والطعم
ايضا ما يشتهي منه يقال ليس له طعم وما فلان بذي طعم اذا كان غثا والطعم
بالضم الطعام قوله فلا يكون ترشيحا قيل الظاهر ان يقول فلا يكون
تجريدا لان سياق الكلام علي ان اذاق تجريد وليس بشي فان مساق الكلام
علي انه تجريد وليس بشي فان مساق الكلام علي انه تجريد للاستعارة
المصرحة للاستعارة المكنية وهو الذي ذكرها وانما المتوهم ان يكون

ترشيحا لها لكونه ملايما للمستعار منه في هذه الاستعارة وهو طعم
المرتفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية
لا يسمي ترشيحا لان الترشيح انما يعتبر بعد تمام الاستعارة بالكناية **قوله**
حاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج حاورت بالحا المهملة من المحاورة
بمعنى المكالمة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان
حاورت تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج ترشيح يقال بحر زاخر اي
ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها ببعض **قوله** هذا البحر يد
لا نه وصف الخ مبني علي ان قرينة الاستعارة حالية او في البيت السابق والا
فتشاكي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد **قوله** حتى لظن المجهول اللام في
لظن لام الابتدا دخلت علي الماضي بتقدير قد وبروي يظن وصف هذا
الظن بالجهول مبالغة وايما الي ان المجهول هو الذي يخفي عليه حاله فيظن
ان له حاجة في السما واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عن سواه وجعله
متصفا بجميع الكمالات فلا حاجة الي شي اصلا **قوله** وما ذكرنا صريح في الايضا
حيث قال واذا اجاز البنا علي المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الخ **قوله**
ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله الخ اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان
تقدير الكلام واذا كان نواسخ التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا يخفي ركاكته
قوله كقوله هي الشمس مسكنها في السما فان قلت الاستشهاد بهذا البيت
علي ما ذكره لا يصح لجواز ان يجعل الضمير المنفصل اعني هي علي ضمير
القصة **قلت** نفي الواد عن اجيلا يدل علي ان الضمير راجع
الي الحبيبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من النسب
المشكوكة في الجملة حتى يفيد التاكيد وكون الشمس الحقيقي في السما جلي
لكل احد **قوله** اني اراك تقدم رجلا وتوخر اخري قال في شرح المفتاح
ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا
لا يوخر اخري بل تلك الرجل الاولي تخطو خطوة الي قدام وخطوة
الي خلف وفيه بحث اما اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص

فيكون

327

فيكون الخلف الواقع في حقنا بالنسبة خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس
هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو
عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لا انها حاصلة
حاصلة مقررة تقدم تارة وتوخر اخري واما ثالثا فلان المبا
من المثل اتحاد متعلق التقديم والتاخير لما لا يخفي علي ذي
انصاف وعلي ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين علي شي واحد فالوجه
ان يقال اخري صفة تارة المعني يقدم رجلا تارة ويوخرها اخري
تارة فيتحد متعلق التقديم والتاخير **قوله** فحصر المجاز المركب
في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب الحصر مستفاد
من تعريف المبتدا باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ
المستعمل الخ وقد يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الاخر من المجاز
المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه **قوله**
لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به هذا اولي من تعليل
صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال السايرة لا تكون الا وفيها
غرابة من بعض الوجوه فحوفظ علي تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن
التغيير وذلك لان الظاهر ان فتح التا في قولك بالصيف ضيعت اللبن
لا يغير غرابة كانت عند الكسر **قوله** بالضيف ضيعت اللبن
الباقي بالصيف بمعني في كما في قولك جلست بالمسجد قال المدايني ويروي
في الضعيف فكل من التاويلين مقبولة رواية ودراية **قوله** لان
المثل قد ورد في امراة وهي سوس بنت لقيط بن زرارة ودراية
قوله لان المثل قد ورد كانت تحت عمر بن عدس وكان شيخا نسا
الطلاق وطلقها فتزوجت عمرا بن سعد بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما
شتوا ارسلت الي الشيخ تستسقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول
واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها علي منكب زوجها وقال هذا ومذقه
خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص الصيف لان سولها الطلاق كان

في الصيف **قوله** واما الاستعارة فبمجرد تسمية خالية عن المناسبة
قد يقال انما سمي استعارة بنا على انه يشبه الاستعارة في حقه وهي ادعا
دخول المشبه في جنس المشبه به **قوله** واذا المنية انشبت اظفار ها
اذا شرطية وانشبت مفسر لفعل مضمر دخل عليه اذ تقديرا والفية
جزا الشرط والمنية من الاصل من مبني الشي اي قدر سمي الموت به لانه
مقدر **قوله** تخل معاذة العياذة والتعويذ والعوذة كلها
بمعني وهي شي يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين او الجن
بزعمهم **قوله** بتجلدي للشامتين الخ التجلد اظهار الجلادة والقوة
والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع
الحركة والاضطراب **قوله** ولا بقيا على دي فضيلة البقيا اسم من ابقيت
على فلان اذا رحمته **قوله** ان قلت فماذا يقول المصنف يعني ان فيه استعا رة
تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما متلازمتان
قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه
مثال مخترع لم يصدر عن البلغا وبهذا المنع المشار اليه ظهر وجه احالة
السكاكي في بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله انياب المنية
المشبهة بالسبع وجود التخييلية بدون المكنية في قول ابي تمام شعر
لا تسقني ما الملام فانني صب قد استعذبت ما بكا وذلك ان المثال السابق
لما كان من مخترعات السكاكي نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكر في اخر الفصل
من قول ابي تمام واندفع ايراد الفاضل المحشي هناك حيث قال يخدش هذا
الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو انياب
المنية الشبيهة بالسبع فلا فايدة في هذه الحوالة **قوله** شاع
استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تشبيههم العهد بالحبل ومنه
قول التيهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين قوم حبالا
ونحن قاطعوها فنخشي ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الي قومك **قوله**
ان يسكتوا عن ذكر الشي المستعار ان يسكتوا بدل من هذا اي سكوتهم

عن الشي

عن الشي المستعار من اسرار البلاغة **قوله** وهذا قريب مما ذكره المصنف
في التخييلية والفرق ان التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون مقارنا
للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه ولا كذلك على
ما ذكره المص **قوله** وغداة ريح قد كشفت وقرة الواو بمعني رب المتعار
للكثرة ومفعول كشفت محذوف اي زلت ودفعت بروية
عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بكسر القاف
وتشديد الرا بمعني البرد معطوف على غداة او ريح وقد يروي
بفتح القاف يقال يوم قر وليلة قرا اي باردة واذ ظرف لكشفت
واصبحت تامة فاعلها زمامها والتانيث باعتبار المضاف اليه
او الضمير المستتر فيها العايد الي القرة او للغداة والجملة اعني بيد
الشمال حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر فيها
والجملة اعني بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بفتح ريح تقابل الجنوب
مشهورة البرد **قوله** اي سلا من السلو وهو زوال العشق والحزن
قوله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله
فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر
مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح واقصرت
عنه اي كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت
بلا الف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للحمل على القلب
اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد
بالاقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع **قوله** وكذا الضمير
في معاودية اي هو ايضا راجع الي ما كان يرتكبه **قوله** كذا في الصحاح
بفتح الصاد واسم مفرد بمعني الصحيح يقال صححه الله فهو صحيح وصحاح
بالفتح والجاري على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم
ينكره بالنسبة الي تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا انه ثبت
رواية عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادبا في استعا رة

هذا الكتاب مخاطبا لبعض الروسا ه مولاي ان وافيت بابك طالبا
منك الصحاح فليس ذاك بمنكر ه البحر انت وهل يلام فتى سعى
للبحر كي يلفى صحاح الجوهري ه قوله ويرتكب كون الكلام قلقا
اي مضطربا وجها الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله
على اصح القولين والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبي الذي يتوهم قبل
التامل الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تقدو المعطو
وهو ولا نسميها حقيقة قوله فيجب ان يكون لا زايدة او يحمل على
حذف اللام دون عن اي احترازا لئلا يخرج قوله لفظ الغايط
في فضلات الانسان الغايط في الاصل المطمئن من الارض الواسع
والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي
حاجته فنقل لكل من اتى حاجته قد اتى الغايط يكنى به عن
العذرة قوله وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار هذا بنا
على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله
فلابد ها هنا من حذف مضاف اي احترازا عن خروج ما اذا اتفق
الى اخره الى هذا القيد لان مثل لفظ الغايط اذا استعمله اللغوي
في منهضم المتناولات يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في الجملة
فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد اخر نعم يلزم ان يدخل
في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز
بهذا القيد عن دخول مثل الغايط اذا استعمله اهل العرف في المنهضم
المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله
غير ما هي موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق الاشكال قوله
لان تعيين اللفظ بازا المعنى بنفسه بحسب الادعا الخ حاصله ان
من يدعي ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعي كونها مستعمله
فيما دلت عليه بنفسها بنا على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه
فتكون قرينه الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعا

في انها

في انها ترفع من احد المعنى الاخر لا لتحصيل اصل الدلالة وها هنا.
بحث وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة دلالة
بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة ايضا ففي الاستعارة دلالة ظاهرة
ادعائية فلا تخرج الاستعارة عن الحد الثاني الذي ذكره السكاكي
للحقيقة وهو الكلمة المستعملة فيما تدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة
واخذ بعض القيود بحسب الحقيقة وبعضها بحسب الادعا تعسف
فتامل قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى
الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع الادعائي والقرينه المذكو
قرينه الدلالة بلا شبهة اذ لولم توجد لم توجد الدلالة والادعا المذكور
تعسف هذا وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه اخر وهو ان السكاكي
لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التاويلي بل
مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين المذكور وبين الوضع بالتاويل
كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع
معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتاويل قوله
قوله لزوم الدور اراد به توقف الشي على نفسه سوا كان بواسطة ام لا ه
قوله بل الجواب ان تعلق الحكم بالوصف الخ ارادة قيد الحيثيه في تعاريف
الامور التي تختلف بالاضافة ظاهر ينساق اليه الذهن وهذه الارادة
تجري في القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا في تعاريف الكليات الخمس
وغيرها فلا اعتداد بما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح من ان التقييد
بالحيثية لا التفات اليه لانا لا نسلم انسياق الذهن اليه واما قوله
وعلى تقدير انسياق الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث
هي موضوعة له متعلقة بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد
بالوضع الوضع الذي هو وضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية
وان اريد اي وضع كان كان استعمال لفظ الصلاة في الدعا اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع فيه استعماله فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث

انه موضوع له فلا اعتداد ايضا لان المخاطب بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلاة في الدعا كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم ان استعماله فيه من حيث انه موضوع له **قوله** وهذا غلط لان اشارته الى اخره فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا يتصف في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى ان ينصب اشارته قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان ثبوت قرينة في مادة لا تستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط الذي لا توجد فيه قرينة داخل في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده فتامل **قوله** الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وحاصله ان تكتسي اللفظ حركة لا جل كلمة لا بد من معناها او لا جل اثبات كلمة تستغني عنها استغنا واضحا كالكاف في قوله تعالى ليس كمثله شي والقيد الثاني اعني المتضمن للفايدة احتراز عن استعمال القيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان **قوله** في انه كذلك ينبغي اي السهو كذلك ينبغي وهو ان يكون له اظهار وفي لفظ كذلك حال من المستتر في ينبغي **قوله** وكلامه في مناسبة التسمية الخ كلامه في وجه التسمية هو الذي ذكره في مفتتح الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمنية قد برزت مع الاظفار الى اخره ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الالفاظ اظفار **قوله** وسيجي في كلامه ما ينافي جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان لا يذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية وسيجي توفيق الشارح بين اقواله ان شا الله تعالى **قوله** ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين

منتزعتين

منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبهة بها لا وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تؤول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بنا على ان اللفظ كوصف يكشف المعنى فلا ايضا في هذا التاويل في قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على الغرضية لا صلة الاستعارة **قوله** ولا يلزم من تقسيم المجاز المفرد الى اخره حاصله ان قسم الشي قد يكون اعم من وجه وهذا الكلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشي اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما ابيض او اسود فالمراد اما حيوان ابيض او حيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح في التقسيم الذي لا يراد به الحصر كما في المثال المذكور والتقسيم الذي يذكر في شروع ابواب الكتب وفصولها يراد به استيفا جملة الاقسام فلا يكون من تلك التقسيم الذي لا يراد به الحصر وقولهم ليس بقسم في المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا في المجاز المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكي بل هو دليل على خبط اخر وقع فيه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان اراد بالحصر الذي اوجبه في شروع ابواب الكتب حصر القسم في الاقسام بمعنى انه لا يوجد قسم لذلك القسم الا وقد ذكر كما يدل عليه قوله ويراد به استيفا جملة الاقسام فهو حاصل في المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد حصر القسم في المقسم على معنى انه لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نسلم وجوبه في ذلك الشروع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التي لا يوجد فيها الحصر كذلك كقول المنطقيين التصديق اما بديهي او كسبي وكل منهما اعم من التصديق **قوله** الثاني لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الى اخره للفاضل المحشي هنا كلام طويل الذيل لكن هو تخطيئته في اخر المشروع عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله فان

مبني التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور
بوصف صورة اخرى فان لفظ الوصف مستدرك و الصواب بل صورة
لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها ظاهر الاندفاع
لا انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا على الحالة وليس
كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدر وبالثاني
الصفة المعنوية التي هي وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره
اصلا فتامل قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه به الى اخره
يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات
لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضي حصره
فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل
في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من
قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان
يترك التشبيه الى الاستعارة ومثل التمثيل المركب على عادته الجارية
في كل باب من تعميم مباحثه وايراد النظاير غير ذلك الباب دفعا لتوهم
اختصاص التمثيل بالمفرد قوله للقطع بان لفظة تقدم في قولنا تقدم
رجلا الى اخره قد ينافش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين
الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخيرها حقيقة فالحق
ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه
ازعاج الخاطر نحو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر
عنه تارة اخرى بالتاخير وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة
بهذا المثال والاولى المسلمات ان اعتبار التشبيه في مفردات التمثيل غير
ملتزم قوله واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت
ماء بكاءي الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صب اي عاشق
واستعذاب الشيء عده عذبا ومعنى البيت لا تسقني ايها اللايم على كثرة
بكاءي فانه مستعذب عندي لا يؤثر فيه لو مكنك ان تسقيني ايها اللايم بالملام
فاني ريان

فاني ريان بما البكا لا التفت الى ملامك واعلم ان قوله تعالى
واخفض جناحك لهما جناح الذل من الرحمة ليس من قبيل البيت المذكور
كما توهمه الطاى لنفسه حيث نقل ان بعض ظرفا اصحابه بعث اليه
قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا ريشا
من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطاير عند
اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحيه ويلقيه على الارض
وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاطي من راسه
ويخفض من يديه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطاير
على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها
فانه من الامور الملايمة للحالة المشبهة بها على انه يجوز ان
تحمل الايه على الاستعارة التمثيلية قوله او يكون قد شبه الملام
بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم يسكن حرارة الغرام كما ان الماء
يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكر ليس بمناسب
للمقام فان الشاعر ينبغي ان يدعي هاهنا ان حرارة غرامه لا تسكن
اصلا لا بالملام ولا بغيره فكيف يجعل ما ذكر وجها للشبه وقد اشار
الى المعنى الذي ذكرته من قال ودر كسن او ملايم اي بازرمها ركا بين
ورو عاشقي علامه فرون سوز و ترب منه
احد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم
على ان تسكين غليل الاوام لا يلايم وصف المشبه به بالمكروه
قوله ويخالف تفسيره التخييليه تفسير غيره لها اجيب بان
السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات ليس بصدد
التقليد لغيره حتى يعترض عليه وفيه ان تغيير تفسير الغير
وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فايدة يعتد
بها مما لا يعتد به قال جلال الدين الثاني في شرح الايضاح يشكل
على قول السكاكي ما اذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية

كما تقول اظفار المنية والسبع نشبت بفلان فان اظفار المنية
مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز
واما على قول المص وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة
وانما التجوز في اثباتها للمنية واضافتها اليه انتهى كلامه والجواب
ان السكاكي يقدر في مثله اظفارا اخر بان يقول التقدير اظفار المنية
وكذا اظفار السبع كما تقرر في نظايره **قوله** ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر لا خلاف في ان اليد استعارة الى اخره اراد باليد هاهنا
اليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان
تزعم الخ واراد باليد ثم اليد لا من تلك الحيثية فلا ايراد فقول الشيخ
حجة عليه لا له لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة
لغوية **قوله** لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل
الجواب اختيار الشق الثاني ومنع صورة النزاع لفظيا **قوله**
وفي الترشيح بغير لفظه الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح
قد يقرن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية والمشبهة بالسبع
فان المخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح
الاستعارة بالكناية كما سنذكره الان **قوله** وجواب ان الامر الذي
هو من خواص المشبه به فيه بحث وهو ان هذا الكلام مبني على
ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو
الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب
المنية نشبت بفلان فافترسته اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر
سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهيئة اخرى فتامل
هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصية المشبه به في التخييلية
وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه هو المشبه به عند
السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد
بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعا لا حقيقة والخاصة خاصة

السبع

السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على ان مجرد اقتران اللازم في
التخييلية بلفظ لا يلايم بحسب الظاهر والترشيح بلفظ بلا بحر
بحسبه كاف له فيما ذهب اليه **قوله** فالمشبه به هو الاسد الموصوف
فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في هذا المثال الذي اورده
اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى
اعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شي يتعلق بالعهد
لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار
هذا المقيد للعهد كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس
نظايره فتامل هذا وقد رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه
ح يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة
المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسيه كما هو شان الترشيح
ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس
الامر بالصفة المذكورة لا انه الموصوف من حيث انه موصوف
ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف
في كون ذكره تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه
ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الروية مثلا
بزان البحر ليس لتعلقها بالبحر المقيد بمتلاطم الامواج في افادة
المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشارح وايضا معنى زيادته الى اخره
جواب تسليمي حاصله ان الحق الفرق بين استعارة المقيد كما في المرشحة
واستعارة المجموع كما في التمثيلية ولو سلم عدم الفرق لا يمكن تصحيح
خروج الترشيح بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصود
بدونه وهو ادعا العينية الكاينة بالاستعارة المطلقة وان لم يتم
كماله الحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل **قوله** لا اعترافا بحقيقته
التي اكمل اعترافا مفعول فعل محذوف اي لا تجد اعترافا اكمل وقوله
اكمل مفعول ثان لقوله تجد **قوله** مرادفا للفظ السبع فيه بحث

لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال
والسبع اسم للماهية المطلقة فيهما كرومي وانسان فكيف يجتمع
اذن الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف
التصادق **قوله** ثم يذهب على سبيل التخييل اي سبيل الايقاع في
الخيال لا على سبيل التحقيق **قوله** وفيه ما فيه وجهه على ما نقل
عنه رحمه الله ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الا عدم كون لفظ
المنية حقيقة بنا على انتفا قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم
يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان
الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان
يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكروه لا
يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون
مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن
لم يعرفوه **قوله** ويندفع الاشكال بجذافيره اي بجميعه في الصحاح
جذافير الشي اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بجذافيرها اي باسرها والوا
حد جذفار **قوله** وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة بالكناية
فيه بحث لان هذا الابا في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة
هاهنا استحالة الترجي عليه تعالى وكذا في قوله تعالى ربما يود لان
القرينة هاهنا مناسبة حالهم لكثرة الوداد قال الفاضل المحشي في شرح
المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية
عن المرجو وتجعل لعل قرينة لها وتجعل الودادة الكثيرة استعارة
بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار وتجعل ذكر رب قرينة لها
وفيه ايضا بحث لان مدلول يتقون الاتقا الخالص اعني الماخوذ
من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل
على توجيه السكاكي في المرجو فهذه الاستعارة بالكناية لا بد ان يكون
تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكاكي لدفع التبعية من البين وكذا الكلام

في ربما

في ربما يود الاية والاوجه ان يقال طريقة الرد هاهنا ان يقال المخاطبون
استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقا والقرينة نسبة التقوى
المرجو اليهم بذكر لعل ويتقون وهكذا الحكم في ربما يود فتامل **قوله**
فتكون استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين
هي المشابهة ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام يدلان على الحصر العلاقة
في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا
جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت للحال
امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين
النطق الحقيقي ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل المحشي ايضا
في شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما يقال
يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجا
زا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا القبيل على انه لو سلم تحقق
علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوهم لان التخييلية
عند السكاكي عبارة عن ان يوجد صورة وهمية مختصة تشبهه
بصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على
الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو المطلوب **قوله**
مما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه لا يفيد شيا اذ يعود
الفساد المهروب عنه باختيار مجازيته التبعية وهو وجود
الاستعارة بالكناية بدون التخييلية **قوله** ولا مساس له بكلام
بكلام السكاكي اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية لعينت
في نطقت بل في الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة با
لكناية
وتخييلية عنده ان يكون ذكر المشبه به وارادة مشبه لا تحقق
له حسا ولا عقلا وانتفاؤه في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقت حقيقة
مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما عرف
في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شي من لوازم المشبه به والتزم

في امثلة تلك اللوازم ان تكون على سبيل التخييلية قال وقد ظهر ان
الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه
مساق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية تستلزم التخييلية
اذ قد صرح فيما قبل بان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا
اظفار المنية الشبيهة بالسبع واما ثانيا فلانه قد صرح السكاكي
بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في انه
استعارة تخييلية عنده وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل مخالف
لصريح كلام المفتاح **قوله** فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه رده
جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل
ظهور السكاكي اذ لو لم يخرق اجماعهم كما بين في علم الاصول والجواب
ان القدح بخرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية
معتبر وهو ممنوع كما اشار اليه الدماميني في اول شرح المغني حيث
حيث رد ابن هشام نقل ابن الخباز عن شيخه بان الالف المفردة الاسم
للمتوسط وان الذي للقريب بان فيه خرق اجماع النحاة **قوله**
وان لا يشم رائحته لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكر
اشمام الرائحة المنبي عن القلة لانه لو زيد عليه بان يبين مثلا
المشبه المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض
والاسود حيث بين بقوله من الفجر او بان يذكر وجه الشبه
كما في رايت اسدا في الشجاعة لم يكن هناك استعارة اصلا بل
يعد مثل ذلك تشبيها ومثال اشمام رائحة التشبيه **قوله** قد
زر ازراره على القمر فان فيه ذلك الاشمام فتقبل حسن الاستعا
فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس وجه
يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة الاشعار بذلك **قوله**
ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاعة اي ولاجل ان اشمام
رائحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة
في هذا

334

في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة اشمام الرائحة الى التصريح
بوجه الشبه فتامل **قوله** وذلك لان اشمام الى اخره لفظ ذلك
اشارة الى كون عدم اشمام الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم
الظاهر المتبادر من كلامه ان اشمام الرائحة المذكورة فيما
سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام
حينئذ من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة
اشمام الرائحة المقتضي ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم الا ان
يصار الى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني
ادعا تفسير للغرض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ انتفاء
ما يكون المستعار منه اقوى في وجه الشبه اللازم من ذلك الا
تمام
تبذير **قوله** لئلا يصير الغازا يعني ان وجه الشبه اذا
لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ
ولم يشم رائحة منه يصير كل من التحقيقية والتمثيل الغازا
وتعمية واعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن
التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا غير
غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك واجيب
واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب
ان يكون من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون
ن
الغازا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح وانما خص بهذا
التوجيه الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه
به فاذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين
القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه والا لم
يظهر ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ
المشبه واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل
ذلك على المشبه به فلا يضر في خفاء وجه الشبه هناك هذا

كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه
بالقرينة لا بظهور وجه الشبه فلها دلالة عليها فتامل قوله
حتى اتحدا اي حتى كانهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة قوله
وتعينت الاستعارة اي تعينت الاستعارة اذا قصد تحسين
الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لا انه تعينت الاستعارة البتة
ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا ان كل ما ياتي فيه
الاستعارة ياتي فيه التشبيه فلا منافات بين كلاميه قوله
وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفي لانها
قد تحسن الحسن البليغ عن قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كما قال
اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظايره قوله ولقايل الى اخره
قد يجاب بان التخييلية في غالب الاستعمال تابعة للمكنية مبنى حال
التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر
في المكنية والتابع لا يكون لها حكم بنفسها والا لما كان تابعا ولو لم
يقل السكاكي بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه وان
كانت التخييلية عنده استعارة تصريحية مبنية على التشبيه ه
قوله وظاهر عبارة المفتاح الجاره حيث قال في قوله تعالى وجاء
ربك ان الحكم الاصلي في الكلام لربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا
بان النصب في القرية في قوله تعالى واسأل القرية والجر في كمثله
مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع
من حيث هو مرفوع وهكذا وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة
ربك بمنزلة المعنى ~~الحقيقي~~ المجازي في المجاز المعنوي كما ان الجر
حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التاويل سياق كلام
السكاكي وسياقه كما يظهر لمن يتتبعه وفي شروحه ثم ان قول
الشارح وهذا ظاهر في الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز
ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك ان وصف به في مثل سوال القرية

غير ظاهر

غير ظاهر اللهم الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف
المحذوف لا جر الاصلي ولا يخفى انه تعسف قوله للقطع بان
المراد بسوال اهل القرية لم يلتفت الى قول القاضي بان القرية
تطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم
ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت
على الاهل لم تطلق الا بقيام قرينة تدلنا على المحذوف ولو كانت
مشتركة لم يكن كذلك قوله فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه
خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شي لزم
ان يكون ما هو في موضع المبتدا نكرة وما وقع في موضع الخبر معرفة
وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية
توغلها في الابهام لا تتعرف فلا محذور قوله والاحسن ان لا تجعل
الكاف زايدة فيه بحث اذ لو لم تجعل الكاف زايدة لزم انتفاؤه تعالى
عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه عز وجل مثل لمثله والمقدر انتفاء مثل
المثل لا يقال لا نسلم ان الله تعالى مثل لمثله وانما يصدق لو كان مثله
موجودا لانا نقول صدق القضية ليس يتوقف الا على
وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما متحققا
هاهنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه
كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زايدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق
المحمول اعني مثله تعالى لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه
على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة
الكاف نفي ان يكون لمثله مثل سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم
من قول المتكلم ان دخل داري احد لكل احد سوى المتكلم وايضا
لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال
والمحال جاز ان يستلزم محالا اخر فتامل قوله ويكون من باب
الكناية وفيه وجهان فقيل اتحاد الوجهين في المال وكون كل منهما

رات

كناية في التشبيه لا ينافي عدمها وجهين نظرا الى الجهات والاعتبا
المختلفة فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي وهاهنا وجه اخر
وهو ان يراد نفي تشبيه المثل القاصر عن المثلية في المماثلة على
ما يقتضيه كاف التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من
الاية نفي من يشبه ذاته وصفاته ومعناه ليس كذاته شي نحو فان
امنوا بمثل ما امنتم به اي بنفسه فتامل **قوله** قد يفعت لداته
وبلغت اترابه الايفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو
يافع لا يقال موفوع وهو من النوادر ولدات الرجل اترابه اعني اقرانه
في السن جمع لدة والها عوض عن الواو والذاهبة من اوله لانه من
الولادة وهما لدان وقد يجمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر التا المثناة
فوق وتدا اثير اي بمعناه **قوله** ولذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل
له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شي فيمن له مثل وهو مسوق
لنفي المثل قلت معنى كلامه فيمن يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك
على ان استعماله لنفي المثل ادعا لا ينافي ثبوته حقيقة **قوله** اعني ذكر
اللازم وارادة الملزوم الانسب بسياق كلام المصنف ان يقول اعني ذكر
الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يناسب اصل السكاكي
قوله وارادة المعنى جايزة لا واجبة المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكنا
ية هو الكناية من حيث انها كناية لا تنافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد
يمتنع ذلك في الكناية ~~من حيث انها كناية لا تنافي ذلك~~ كما ان المجاز
بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى قد
ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلينظر منه **قوله**
لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي الخ واما ما اورده
في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن
السامع لينتقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع مقصودا في
الكناية من حيث التصوير دون التصديق فليس بشي اذ لا بد في المجاز

ايضا

انبع

336

ايضا من تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة
المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكناية دون
المجاز تحكم **قوله** ولا يقال جا الامير معه حاصله ان لفظة مع لا تدخل
الا على المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول
قوله ان معنى قوله من جملة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر
انه حمل الكلام على حذف المضاف ولا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز
ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى **قوله**
وفيه ما فيه يعني ان هذه عبارة بعيدة لا تفهم من اللفظ **قوله** اختصا
بموصوف معين عارض المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم
وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضافية مثلا وصار كاملا فيها
بحيث لا يقيد بمضافيته غيره وانما وصف الاختصاص بالعروض لان
الصفة من حيث هي صفة لا تدل بحسب اصلها على موصوف معين
بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها باسباب خارجة عن
مفهومها فيكون عارضا **قوله** بكل ابيض مخذم الابيض السيف
والجمع بيض **قوله** ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان
الكنايتين المذكورتين عامان بحسب المفهوم من المكنى عنه فلا بد
من الاختصاص بحسب التحقيق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب
المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد
الاختصاص كما يفهم من العبارة **قوله** الى ضمير المسبب مع انها
في المعنى عبارة عن السبب اطلاق المسبب على الذات والسبب على
الحادث بالمعنى المتبادر بل المراد تامن المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب
المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب من ذاك اي متعلق به **قوله**
نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه نقلوا الضمير الذي اضيف اليه
الوجه الى الصفة ابهاما الى ان الحسن شاع في جميع اجزايه فلما رفع
الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع

ص

الجم

بفعل واحد وماني معناه اسمان سوا كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اي حمايل السيف ونظايره قوله قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف على انك اذا تحققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطو كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هناك حقيقة بل شايبة منه قوله وعظم الراس بالافراط ما يستدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الراس واستواه ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت حالة النبي صلى الله عليه وسلم بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطه بل يستدل به الاطبا عليها بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور قوله والجواب انه لا التفات الى اخره رده جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست بمطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية عن كثرة احراق الحطب ولا قايل به والجواب ان كون الشي مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم فيجوز ان يكون قصده الى جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا يحتاج الى السماع قوله بان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد مخبرا عن مضيا فيه زيد عند سوال سايل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا او هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف

ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف بها يكون مذكورا لفظا او تقديرا ه والموصوف فيما ذكر من المثال ان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكما قوله وفيه نظر ووجهه ما سبق من ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه انما قال تتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبارين مسوقة موصوف الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان تساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المومن هو غير المؤذي واردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض بموذ معين قوله من المعاريض في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اي سعة عن الكذب قوله وهي التورية بالشي عن الشي وريت الخبر تورية اي سترته واظهرت غيره كانه ماخوذ من ورا الانسان كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر قوله فيختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق فيظهر ذلك الاختصا قوله ان قلت الوسايط مع خفاء اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة ان قلت قلة الوسايط تدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عد المثال الاول فيما سبق مما الانتقال فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية الغير العرضية اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفا فيها اللزوم يسمى المرمز وان لم يخف يسمى الايما والاشارة او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي الشريف بان قل قد يستعمل في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل هاهنا على المعنى

الاعم يشمل التسمين قوله اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا
مع المخاطب الى اخره لم يرد بما ذكره انه ان تريد تارة بضمير المخا
في اذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا او تريد به
اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره
لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل عرفا
على تهديد المخاطب بسبب الايذا ويلزمه لزوما عرفيا تهديد
المؤذي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد مؤذ اخر
كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا قوله
اذ لا يتصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازم لما نبهناك انه ما من
انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز
قوله ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ
من المبالغة لا من البلاغة وكانه مبني على ما نقل عن المبرد والاخفش
من جواز بنا افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل
واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ في امثال هذه المقامات
تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة قوله واعترض المصنف
بان الاستعارة اصل التشبيه الى اخره فان قلت لا دخل في الاعترا
لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في الاستعارة
بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل
في الاستعارة التشبيه الى اخره قلت اصلها التشبيه ليفيد
حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد انه لا تشبيه فيه
بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله ولكن هذا اخرنا اوردناه
في تحقيق مقاصد علم البيان والله المستعان وعليه التكلان

الفن الثالث في علم البديع قوله المطابقة قال صاحب
المطابقة ماخوذة من طابق الفرس اي وضع رجله مكان يده وكونها
من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه قوله بين
متضادين

متضادين هذا اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين
بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين قوله
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب ما معناه ان
الاية تدل على زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده بتثبيتهم
على الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعتماد والقصد
قوله تردى ثياب الموت البيت تردى اي جعلها ردا
لنفسه السندس ما رق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر
لا مجرور صفة سندس لان القوافي على الضم فان ما قبله غدا
غدوة والحمد نسج ردائه فلم ينصرف الا واكفانه الاجر وما بعده
كان بني نبهان يوم وفاته نجوم سماء خر من بينها البدر قوله
فكقول الحريري فهذا غير العيش الاخضر ووقع في المقامات
هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر خضرة العيش كناية عن
نعومته وطيبه فان كل غصن طري يوصف بالخضرة وازور اذا
انحرف والعود جانب الراس رق له اي رق قلبه والازرق الخالص
العداوة الشديدها قيل انما وصف العدو الشديد العداوة
بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم
ثم سمي كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح
لجلال الدين الشاشي والموت الاحمر الشديد يقال احمر الباس
اي اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل قوله مثل السببية واللزوم
قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان
منافي اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون
طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من
وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذي
فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما وملزوم الاخر فيكون
ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع

الاعتراض عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل
في الجملة عن الاربعة فتامل قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة فيه بحث
فانه فات في الاية قسم الرابع لان لفظ فسنيسره تكررت في
الايتين ولم تختلف فما تمت مقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل ان
يكون فسنيسره في معنى فسنيسره لانه اذا تيسر تعسر كان معسرا
لكن ذلك غير صريح واما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى
فيقدح فيه ما سننقله عن الايضاح هذا وقد ذكر الواحدي
من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي ازورهم وسواد الليل يشفع
وانثني وبياض الصبح يغري بي وفيه نظر لان لي وبي جعلتا لتتميم
ويغري تتمان تمام مهما بخلاف اللام وعلى قوله لها ما كسبت وعليها
ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح واما
مقابلة الستة بالستة فمنه قوله على راس عبد تاج عز يزينه
وفي رجل حر قيد ذل يشينه قال الصفدي في شرح اللامية هذا ابلغ
ما يمكن ان ينظم في هذا قوله وصدق بالحسنى الاية بالخصلة الحسنى
وهي الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام او المثوبة الحسنى قوله
فسنيسره اي نهيئه من يسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه
قولهم كل ميسر لما خلق له قوله والشمس والقمر بحسبان اي بحساب
معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما قوله قول البحتري في صفة الابل
وقيل يصف الرماح حال انحنائها عند الطعن وحال استقامتها بلا
انحنا اصلا وفي حالتهما معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم قوله
كالقسي المعطفات القسي جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم قوس النبع
واستقوس اي انحنى ورجل متقوس اي معه قوس فقدم اللام
الى موضع العين تكرها لهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو
فقلبت الواو المتطرفة يا فصار قسوي اجتمعت الواو واليا والاول
ساكن فقلبت الواو يا وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب
اليا

اليا فصار قسي ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة فلمواضعة
القاف كسرة للاتباع فحصل قسي بوزنه فليع قال في الصحاح و
نسبت اليها قلت قسوي لانه فلوع مغير من فعلول فترد ها اليه
وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قووس تفاديا من اجتماع الواوين
ووقوع الضمة على احدهما في الجمع فجمع قسو على قسي كما مر قوله
انما علي الوعد الخ في بعض النسخ يوسف العفوة بدل العهد روي عن
ابن عباس رضي الله عنه ان اسمعيل عليه السلام وعد صاحبا ان ينتظر
في مكان فانتظر سنة ووعد عليه السلام اباه ابراهيم عليه السلام بالصبر
على الذبح ووفاه بذلك العهد معروف وخص شعيبا عليه السلام بالتوفيق
لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيقي الا بالله واما حديث خلق نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم فحسبك فيه قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم
وفي شرح العلامة زيادة وهي ابراهيمي الجود فعلى هذا يكون من
تبيل الجمع بين خمسة قوله كقول ابن رشيق الى اخره الندا العطا
والما نور المروي من اثرت الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحيا
بالقصر المطر والعنعنة الرواية اخذا من قول الراوي عن
فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله
على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين
قوله بما يناسب ابتداه في المعنى لو قال يناسب ما قبله
لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسب اللطيف
وان كان ابتدا الكلام لكونه راس الاية لكن قوله وهو
يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير في ابتدا الكلام
قوله فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك الابصار فيه
تامل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة
وهو ليس بمراد هنا واما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى
الرافة فلا يظهر مناسبة له اللهم الا ان يقال اللطيف

ها هنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع
فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة **قوله** ففي ذلك الحرف والنوع
ايهام بل في ذكر الرسم ايضا حيث يوهم الكتابة **قوله** اي افسد
حال المفرين اعترض عليه بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح ولهذا
يقال اعط القوس باريها واجيب بان البحث قد يكون اصلاحا وقد
يكون افسادا وتعيينه الى المقام ومقابلته ها هنا بقوله
رِش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ها هنا بمعنى افسد **قوله**
فلان يطبع الاشجاع يقال طبعت السيف والدرهم اي عملت
وطبعت من الطين جرة **قوله** فانه لو لم يعرف ان القافية مثل
سلام الخ يفهم من هذا ان معرفة حروف الروي قد لا يكفي في بعض
الصور بل لا بد معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان
الروي ميم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم
انه محرم **قوله** ومنه المشاكلة ان كان بين ذلك الشيء والغير علاقة
مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة
موجبة لمزيد حسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين
الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة
للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه فان قيل كان ينبغي
ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ اجيب
بانها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسهما ومن ثمه سماها
صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله ان الله لا يستحي الاية
قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى الظاهر ان مداره
ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضي بل الوجه
ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع
التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف **قوله**
فتعبير عن لفظ الاصطناع بلفظ الغرس اراد به الاصطناع المامور به

المخاطب

المخاطب بقوله اغرس والغير الذي اعتبر هو مصاحبا له في التقدير
هو غرس الاشجار واما يغرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع
في صحبة الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضع التمثيل
كما لا يخفى على المتدبر **قوله** اي نوقع المزاوجة الخ ولكن ان تقرأ تزاوج
على لفظ الخطاب او تسند الفعل الى بين على ما جوزه الاخفش في
قوله تعالى لقد تقطع بينكم **قوله** حيل بين العير والنزوان اصل
المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ربيعة الاسدي في الحرب فجنبه
ثم مرض حولا حتى ملته امراته وكان يكرمها فمر بها رجل فقال
ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل وقال كيف مريضكم فقال لا حي
يرجى ولا ميت يستراح منه وكان ذلك بسمعه صخر فقال اما والله
ان قدرت لاقدمنك ثم قال لها ناوليني السيف فناولته فاذا هو
لا يقله فقال ابياتا منها ~ اهم بامر الحزم لو استطيعه ~ وقد
حيل بين العير والنزوان ~ **قوله** اصاحت الى الواشي الخ
قيل الصواب رواية ودراية اصاح بالتذكير لان ما قبله كان
الثريا علقت في جبينه وفي نحره الشعرى وفي خده القمر وفي شرح
التبيان ان في قوله فلج بي الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان
لان اللجاج من العاشق في العشق لا من المعشوق فيه ومن المعشوق في الهجر
لا من الهجر في المعشوق **قوله** اذا احتربت يوما الاحتراب الحرب
والضمير في احتربت ودماها الى الفرسان المذكورة في البيت الاول
قوله لفظ له معنيان قيل اراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان
معنيين او اكثر والاقرب انه اخذ بالاقل كما بينا فيما سبق مثله
قوله او الغزاله من طول المدى خرفت الغزاله معطوف على اسم
كان في البيت السابق وهو قوله كانوا اهدي من ملابسه
لشهر تموز انواعا من الحلل فقيل الكانون التنور وقيل اسم شهر
من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب والذي الزمان **قوله** اعني

الرشا الرشا علي فعل بالتحريك وليد الظبية الذي تحرك ومشا
وقوله كبيت السقط اذا اصدق الجد البيت من قصيرة ۵ ۵
۵معاني الوامن مخصكل اليوا طلال ۵ وفي النوم معني من خيا لك محلال ۵
وقبل هذا البيت سيطلبني رزقي الذي لو طلبته لمازاد والدنيا حظوظ
واقبال قوله بالخال المخيلة الخيلة الكبر قوله والتمحل للتثنية
من ضيق العطن المناخ حول المورد وذلك التمحل ان يقال المراد
النعمة الدنيوية والنعمة الاخروية قوله وهو ان يراد بلفظ
واحد له معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي قوله
وهو ذكر متعدد الخ الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد
من المحسنات المعنوية قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار الخ فان
قيل قد تعين الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا تكون
الاية من قبيل اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت
التعيين المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين
في الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ فان ذلك الضمير
صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا قوله
وها هنا نوع اخر من اللف لطيف المسلك الى اخره لم يرد ان مجرد
المعنى الذي ذكره معنى النوع لطيف مسلكه بحيث لا يهتدى في
اليه الا النقاب بل اراد ان هذه الاية الكريمة منه وايراد قول
صاحب الكشاف وهذا نوع من اللف لطيف المسلك الخ اي ان هذا
النوع يزداد لطافة ودقة باقتضا المقامات فاندفع بهذا النو
اعتراض الفاضل المحشي قوله فعدة من ايام اخر فان قلت اخر
جمع اخرى لانه اليوم واخرى لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فما
وجهه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن
ناقصات العقل فكان اخر كاخرى فيجمع على اخر كذا في الاقليد
قوله الا النقاب المحدث النقاب على وزن الكتاب العلامة

كانه

كانه ينقب الامور فيصل الى خفايتها والمحدث الصادق الظن
في الامور كانه حدث بها قوله وقد يقال ان قوله ولتكملوا
العدة الى اخره الجواب لصاحب الكشاف حيث قال قوله
ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة يعني في الادا والقضا
قوله ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغني عن هذا القيد الخ
فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح في قوله اذ بيان في بلح لا يا كلان
اذا اصبحا عن الكبد فهذا طويل كظل القناة وهذا
قصير كظل الوتد من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما لكل
اليه فمن اين التعيين فيه مع ان اذ بيان مجمل لم يفصل حتى
يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان
تقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على
السامع لم يضر في قصد التعيين كذا ذكر في شرح المفتاح للشريف قوله
ولو سلم فنقول جعلت هذا اشارة الخ فيه بحث لان المفهوم الظاهر
من اضافة ما لكل اليه على التعيين ان يضاف الى كل منهما ما يرجع اليه
ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يصلح على كل من التقدير
بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى عراقي وذا الى الوتد ولو
تنزل عن ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين
الاية التي جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين
اعني قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله اللهم الا ان يقال لا تعيين في الاية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا
من فضله بغير ما رجع اليه ضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم
الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة الى امر والاقرب على تقدير
تسليم التساوي في الاشارتين ان يصار الى ما نقله في شرح المفتاح من
ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار
يحصل التعيين واما ما ذكره البعض من ان تعيين المقصود يحصل

من الخبر من الخبر ولو سلم تساوي الاشارتين فقد عرفت انه لا يفيد
لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى
قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما حققته تامل **قوله** الدهر
معتذر الي اخره كان سيف الدولة الهمداني قد غزا الروم كما هو عادته
فاتفق ان سبى وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل اخذ الروم عليه الدروب
وظفروا باصحابه فقال المتنبي القصيدة اراد ان الدهر يعتذر اليك
حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم ليتنفل
منهم وارضهم لك موضع اقامة بالصيف والربيع **قوله** اي سموات الاخرة
وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات
وان اهل الاخرة لا بد لهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه تشبيه
بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه
بما يدل على الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه **قوله**
ما قام ثبير ثبير اسم جبل بمكة يقال اشرق ثبير كيما نغير
قوله وكذا الاستثنا الثاني معناه الي اخره فيه بحث اذ جعل
الفساق داخلين في الاشقيا والسعدا باعتبارين خلاف الظاهر
من سياق الاية اذ قد فرق بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة
قوله سا طالب حقي بالقنا ومشايخ القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض
بالفتى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدي اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ
قومه والالتثام وضع اللثام على الفم والانف في الحرب وكان ذلك
من عادة العرب **قوله** وهو ان ينتزع من امر هذا الانتزاع امر
دايري العرفي يقال في العسكر الف رجل وهم في انفسهم الف ويقال
في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشر ابواب والمبالغة التي
ذكرت ماخوذة من استعمال البلغا لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة
قوله لسعة اشداقها جمع شدق وهو جانب الفم **قوله** اقول لها اذا
جشأت الي جشأت اي اضطربت وجاشت اي جاشت وفي الصحاح

جاشت

جاشت نفسي اي غثت فان اردت انها ارتفعت عن حزن او فزع
قلت جاشت مكانك اي الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة او
تستريحي من الام الدنيا بالقتل **قوله** ودع هريرة هريرة اسم امراة
قوله فلهذا استدرك الي اخره اي يكون خير الكلام ما يولع غاب
النابغة على حسان بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاستدرا
انه قال يلمعن واللمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول يبرقن
ونحوه النجدة الشجاعة فان **قلت** قد صرح الشارح في قوله
الشاعر على اوس الاقران حمس كتايب ان صيغة جمع القلة تستعار
لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة على حسان باستعمال
جمع القلة في موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما يوهمه ظاهر صيغة
جمع القلة في القصور في المبالغة **قوله** غير متناه حنبه اي غير
بالغ فيه الي النهاية **قوله** في طلق واحد الطلق بفتح العين الشوط
يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين **قوله**
فاعراقا من قولهم اعرق البارع في القوس اي استوفي مدها
قوله وتتبعه الكرامة حيث ما ارتحلا قيل ليس هذا من باب المبالغة لان
المراد من الكرامة التزويد ويمكن ان يزود الرجل جاره كلما توجه
الي جهة وهو شايع عند الاسخيا واصحاب المروة وما قيل ان الكرامة
هي النزل ليس بشي اذ النزل انما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير
بان لفظه تتبعه هو الذي يفيد الاغراق كما علم من تقرير
الشارح **قوله** وعليه بيت السقط سجا راكبا الي اخره ضمير سجا
اي احزن راجع الي البرق في البيت السابق وهو قوله سري برق
المعرة بعد وهن فبات براقه يصف الرحالا الوهن طايفة من الليل
والمعرة معرة النعمان وهو بلد بالشام وبراقه موضع معين والرحال
بالحا المهملة جمع رحل **قوله** عقدت سنابكها جمع سنبك وهو
طرف الحافر والعثير بكسر العين الغبار كما ذكره ولا تفتح فيه العين **قوله**

ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام
الذي لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة
الشطارة يقال فلان خليع العذار اي يقول كما يريد وليس له مانع من
غير الصدق والصواب ماخوذ من قول الولي عند التبري من المجنون
خلعت عذاره اي ان جني لم اطلبه وان جني عليه لم اطلب **قوله**
فتنكر النعمان من ذلك اي تغير بما انكر فتنكر اي غيره فتغير
قوله وتنجع بالضم طلب الكلا في موضعه والمراد ها هنا طلب المعروف
قوله الاعادة اسهل عليه من البدا لان المعدوم استفاد بالوجود الاول
الذي كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك
الاهونية بالقياس الي القدرة الحادثة التي تتفاوت مقدورا تها مقيس
اليها واما القدرة القديمة بجميع مقدوراتها علي السوية لا يتصور هناك
تفاوت بالاهونية واليه الاشارة بقوله وله المثل الاعلي قال
الزجاج اي قوله هو اهون عليه قد ضربه لكم مثلا فيما يصعب ويسهل
وقيل الهاي عليه الي الخلق وقيل اهون بمعني هين **قوله** وقد وجد
بيتا فارسيا لو هذا فتوجهه وقد صرح به في الايضاح والبيت الفارسي
المشار اليه قوله كر نبودي عزم جوزا خدمتش كس نديدي بر ميان
او كمر **قوله** وفيه نظر لان المفهوم من الكلام الخ اجيب عن ذلك
بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل هي صفة غير ممكنة الوقوع
اذ الجوزا ليست مما ينتطق بل وصفها بالنسبة الي الكواكب التي حولها
يشبه الانتطاق لا يقال مراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة بالانتطاق
لا حقيقة الانتطاق لا محالة لانا نقول لا نسلم ذلك بل مراده الانتطاق
الحقيقي بالادعا كما هو مذهب السكاكي في قوله واذا المنية انشبت
اظفارها البيت ليكون من محسنات الكلام وهو مما يمتنع وقوعه
فليتامل **قوله** وهو قوله ربي شفعت الي اخوه الربي جمع ربوة وهي التل
المرتفع من الارض شفعت ان كانت الرواية علي صيغة المبني للمفعول
فهو

فهو من الشفع بمعني الضم وان كان علي صيغة المبني للفاعل فالظاهر
انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق علي النفس الريح
ويطلق علي هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد ها هنا
والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض والقطر في جادها للربي السحا
يطلق علي الواحد والجمع وهو المراد في البيت الاول بقرينة الوصف
بالجمع **قوله** طللان طال عليهما الامد الطلل رسم الدار والامد الزمان
كما سبق والدروس الامحا والعلم العلامة والقصد بالتحريك الحجارة
يوضع بعضها فوق بعض والنضد ايضا متاع البيت المنضود بعضه
فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع **قوله** الا ان صوري
البيت العز الصبر والبلقع الارض القفرا التي لا شي فيها **قوله**
ومنه التضريع بالعين المهملة وهو في اللغة جعل الشي ذرعا للغير
وقد روي بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسميه
هذا القسم بذلك علي هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اي
صب من المتعلق الاول الي الثاني قوله وهو احتراز عن نحو قولنا
غلام زيد راكب وابوه راجل الظاهر ان هو راجع الي قوله علي وجه
يشعر الخ فالوجه ان يحترز بما ذكره عن قولنا غلام زيد راكب وابوه
راكب كما وقع في اكثر نسخ المختصر لان اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين
يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب
وللاخر الرجولية **قوله** احلامكم لسقام الجهل البيت السقام بفتح السين
المرض وما في قوله كما دماوكم زايدة لا يمنع الجار من العمل كما في قوله
تعالي فبما رحمة من الله لنت لهم اي فبرحمة فيكون الدما ها هنا
مجرورا بالكاف وما بعده اعني يشفي من الكلب في موضع النصب علي
الحال ويجوز ان يكون مرفوعا علي الابتدا وما بعده خبره **قوله**
ولا دواله اذ جمع من شرب دم ملك اي انفع والكثر ما نبرا يقال نجع
فيه الدوا اي دخل واثر وقيل يشرط الاصبع من رجله اليسري.

فيوخذ قطرة على تمره ويطلع بها المعضوض فيجد الشفا باذن الله
تعالى واساة كلم الاساة جمع من الاسا بالفتح والقصر وهو المداواه والعلاج
والكلم الجراحة والجمع كلوم **قوله** فقد فرع على وصفهم بشفا احلامهم
اراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعيه في الذكر كما ينبي عنه
لفظ الوصف لا ان شفا الدما من الكلب متفرع في الواقع على شفا احلامهم
لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما في نفس الامر اصلا فلا يرد ان التشبيه
في قوله كما دماكم يدل على ان امر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ
المشبه به اصل والمشبه فرع فلا حاجة الى اعتبار القلب على ان
الكاف في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التعليل كما في قوله تعالى
واذكروه كما هداكم والله اعلم **قوله** حتى يلج الجمل في سم الخياط اي
يدخل ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثله في ضيق المسلك
وهو ثقبة الابرة **قوله** من نوع خلابة وناخيذ للقلوب الخلابة الخديعة
باللسان والتاخيذ من الاخذه بالضم وهو رقية كالسحر **قوله** وبيد
بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثنا
متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى
غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد ابو عبيدة
على مجيه بهذا المعنى **قوله**
عمدا فعلت ذاك بيد اني ۞ اخاف ان هلكت ان ترني ۞
قوله ترني بمعنى الترنين وهو الصوت **قوله** فيحتمل ان يكون
من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحشي
الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول السلام في اللغو فقد
اعتبر جهتا تاكيد والا فلم يعتبر الا جهة واحدة وهذا الكلام بصريحه
يدل على ان الاية من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث
لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف تكون
الاية منه على التقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول قطعا
والحق

والحق ان كونها من الضرب الثاني ايضا لا يخلو عن تكلف لانه
اعتبر فيه الاثبات والاثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني
ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني
لكنه الذي يقوله لكنه لم يقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول
في تعريف الضرب الثاني فتامل **قوله** واهل الجنة اغنيا عن ذلك
اي عن الدعا بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد الله وان لم يكونوا
اغنيا عن مطلق الدعا اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات
والمراتب ولا شك انهم يحتاجون الى تلك الزيادة **قوله** الا قيلا
سلاما سلاما سلاما اما بدل من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها لغوا
الا سلاما واما مفعول به لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون فيها الا ان
يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم
فيسلمون سلاما بعد سلام **قوله** هو البدر الا انه البحر زاخرا الى اخره
بحر زاخر اي مرتفع ممتلى الضرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر
الشديد **قوله** انه نهب الاعمار دون الاموال التخصيص الذكري
وان لم يكن مستلزما لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق
السليم في كلام البلغا قيل وفي البيت وجه اخر من المدح وهو
انه لم يكن ما نهب من الاعمار ولم ينتفع الى العمر الذي هو اعز الاشيا
حتى يبقى في الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجراة
قال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملك **قوله** فقد سهى لان
الشكاية مصرح بها قد يجاب بان مقصود الشاعر بالذات مدح الوزير
وتهنيته بالوزارة فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدمجة
بالعرض وفيه تعسف **قوله** ولا يدري عن جهله في وصاله يريد ان
وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار ومداراة رقبايه وملازمة
عتبته والرضا بالطرد والشتم وغيرهما مما هو من افعال الجهلا
والخل بالكسر الخليل **قوله** وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين

اي احتمالا على سوا فلا يبنا ولا الابهام قوله خاطلي عمرو فيا
ليت عينيه سوا المصراع لبشار تمامه قلت شعرا ليس يدري
امديح ام هجا وروي ان بشارا اعطاه الخياط ثوبا لا يدري انه جبة
ام قبا فقال بشعر الى يدري انه مديح ام هجا فان قلت الظاهر
ان المراد المدح لانه بان احياطته وهو الاحسان وهجا بان
يكون احسانا لم تستو الاحتمالان فلا يستقيم عده من التوجيه قلت
المراد استوا الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين
بالنظر الى المقام والكلام بعد محل تامل قوله ويفارقه باعتبار اخر
وهو انه الخ وباعتبار اخر ايضا وهو ان المعنيين في المتشابهات
ليسا متضادين يكون احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه وفي التوجيه
لا بد ان يكونا متضادين قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجد
حاصله ان يذكر الشي على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر
والغرض امر صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته
تغني عن تفسيره قوله ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر
السكاكي في تنكير المسند اليه ان التجاهل لا شتماله على نكتة
بهية والى سحر البلاغة وملاكه فلا يكون من المحسنات البديعية
لا نها من اللواحق ولا تفيد البلاغة قلت هو من البديع من وجه
ومن علم البلاغة من وجه اخر كما نبهناك عليه في المقدمة قوله
ايا شجر الخابور مالك مورقا البيت لليلى بنت طريف ترثي اخاها
وكان قد قتله يزيد بن مزيد قوله مورقا حال من الكاف في لك والعامل معنى
الفعل كانه قيل ما وقع لك حال من كونك مورقا قوله وسوف
اخال ادري اخال بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارعة
اي اظن قال الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد
خاصة وهو القياس قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
وفي بعض النسخ او يدفع البكا يرجع من الرجوع والتسليم مفعوله

وتلك

وتلك الاثافي وهي الصخرات التي تجمع ويوضع عليها القدر
فاعله قوله وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى
او في ضلال مبين قال في الايضاح وفي هذا النمط على هذا
الابهام فايدة وهي انه يبعث المشركين على التفكر في حال
انفسهم وحال النبي صلى الله عليه وسلم والمومنين واذا فكروا
فيما هم عليه من اغارات بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واموالهم
وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم
الله قتلها وشرب الخمر الذي يذهب العقول ويحسن
ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي صلى الله عليه وسلم والمومنون عليه
من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا
ان النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين على الهدى وانهم على الضلال
فيبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فايدة عظيمة قوله كقوله قلت
تثقلت الى اخره ومن هذا الباب قول ابن دريد المغربي من ابيات
يخاطب بها رجلا اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضي ضياعه
ان قال قد ضاعت فيصدق انها ضاعت ولكن منك يعني لو بقي
او قال قد وقعت فيصدق انها وقعت ولكن منه احسن موقع
وما الميق بحال هذا القاضي قول من قال

ولما ان توليت القضايا ... وفاض الجور من كفيك فيضا
ذبحت بغير سكين واني ... لارجو الذبح بالسكين ايضا

وما قيل في القضاة

قضاة زماننا صاروا لصوصا ... عموما في القضايا لا خصوصا
يرون الغنم اموال اليتامى ... كانهم تلوا فيها نصوصا
وخفنا منهم لو صافحونا ... لسلوا من خواتمنا الفصوصا

قوله من غير تكلف في السبك الخ
المراد من التكلف في السبك ان يقع الفصل بين الاسما بلفظ غير دال

على نسب كقولك رايت زيدا الفاضل بن عمرو بن بكر والتحدر
النزول والانسجام من انسجم المطر والدمع اي سال **قوله**
وتضعضعت حالهم اي انتضعت **قوله** او في مجرد الوزن نحو
ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن
بل في عدد الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضا
في بالنسبة الى التشابه المنفي فيهما فلا محذور **قوله** ويوم تقوم
الساعة الاية الا لف واللام زايدة لا تعتبر ولا كذلك الميم تامل
قوله وذي ذمام الخ الواو بمعنى رب واسناد الواو الى الذمة
مجاز **قوله** وقول ابي العلا حطايا حطايا الخ من قصيدة مطلعها
تحيه كسرى في سناء وتبع ۵ لربعك لا ارضى تحية اربع كسرى لقب
ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع وكان تبع الاول ملك اليمن وكان
ملكا صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في لربعك للحبيبه
وحاصل المعنى ان منزلك عندي يقتضي الى احيي ربعك بتحية الملوك
ولا ارضى باعتقاده المحيون من تحية اربع والمطوالمد والمنالي القفر
والمنازل اما منازل الحبيبه وضمير عنها للمطايا على الالتفات
من الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى
القوة يقال اجد بي بعد ضعف اي قواني واما منازل الطريق
والوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل
المحشي وقوله ۵ ۵ ۵ ۵ ۰
۵ ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه البيت من قصيدة مطلعها ۵
۵ لعمرك ما يغني المعاني من الغنا ۵ اذا سكن المثري الثرى وثوى به ۵
۵ فجد من مواض الله بالمال راضيا ۵ بما يقتني من اجره وثوابه ۵
۵ وبادر به صرف الزمان فانه ۵ بمخلبه الاتي يغول ونابه ۵
وبعد البيت المذكور في الشرح ۵ وان فضاري مسكن الحي حفرة ۵
سينزلها مستنزلا عن قبابه ۵ وواها لعبد ساه في سوء فعاله
وابدي .

۵ وابدي التلاني قبل اغلاق بابه ۵ لعمرك كلمه قسم والمعاني المنازل
والمثري صاحب المال الكثير والثرا التراب وثوي به اي اقام ۵
والمخلب للاسد بمنزلة الظفر للانسان ويغول بمعنى يهلك ۵
والناب اعظم الاسنان وواها كلمه تعجب والتلافي الامر تداركه ۵
يريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلافي لعدم القدرة عليه ۵
قوله العبد عن شرك الشرك بفتح الدال المهمله حبالة الصايد ۵
قوله او زايدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من في الاثبات
خلافا للجمهور **قوله** من عصاة ضربه بالسيف وقيل من العصيان
اي عاصيه لاعدايهم عاصية لاصدقايهم لا صدقا بهم قوله كلفظي
نصر وتكل الخ او زد ثلاثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتفق
بها اما في الاول او في الوسط او في الاخر **قوله** وهو ثلاثة لان
الحرف الاجنبي الخ لا شك ان لفظ هو في كلام المصنف راجع الى الحرف
الزيد في قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام
الشارح يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى حينئذ
اللهم الا ان يقال مراد الشارح بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع
الضمير في البيان والمبين فليتامل **قوله** يبني ويبني كني الى اخره
الكن البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ويدمس
بالضم والكسر والطامس الداثر لا يتبين فيه اثر يهتدى به **قوله**
اقل ضبا اي خداعا **قوله** لان في عدم تقارب الفا والميم الشفوي
نظرا بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجي الفا والميم
تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفا من باطن
الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب
يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على طول المسافة بينهما فليتامل
قوله كقولهم عزك وعزك الى اخره قيل هذه الكلمات مما
كتبه علي كرم الله وجهه الى معاوية رضي الله عنه فصادف ذلك

اي نهايته وعلي لغة في لعل قوله كقولهم في مسعود مني يعود
الخ في كل من الامثلة تصحيف فان في مسعود ثلاث سنان بعد
حرف الميم وكذا مني يعود وان كانت متصلة فيه المستعصر به
خمس سنات بعد حرف النقريف والميم وكذا في المعني يضرب به والمستنصر به
مدرسة ببغداد بناها المستنصر بالله من الخلفا من العباسية
وفي استنصح ثلثه خمس سنات بعد الالف كما في الشي تصحيفه
واتيت بتصحيفه فكل من الثلاثة الاخيرة تصحيف الاخر
قوله وهارون اذا ما قلبنا الالف نونا قلبنا للاشباع وقلب
هارون النون فيل وتمامه ان هارون اذا ما قلبا يجعل الحيه
عجبا قوله اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني قد يجاب بانه
لو كان لحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه لكان لحشو
المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة اليه فتامل قوله كقوله
سريع الي ابن العم الخ وبعده حريص علي الدنيا مضيع لدينه
وليس لما في بيته بمضيع قوله اقول لصاحبي والعيس الخ
العيس بكسر العين والسين المهملة الابل التي يخالط بياضها شي
من الشقرة واحدها اعيس والانثا عيسا وهي بالفتح تهوي هويا
اي تمضي منحدرا والمنيفة والضمار موضعان والمحاراة المماشاة
قوله فما الحقة وقلة العقل لهذا علي تقدير ان يكون سفاها
بفتح السين المهملة فيكون نصبا علي التمييز وقد يروي بكسر
الشين المعجمة بمعني المشافهة نصبا علي المصدر اي ملامة مشافهة
او علي الحال قوله املتهم ثم تاملتهم الي اخره ومن هذه القصيدة
قوله يا قوم قد طال مقامي بكم من غير نفع الرواح الرواح قوله ثوي
في السري الخ ثوي اي اقام والسر الاول بمعني السفر والثاني بمعني
الكثير والنائل العطا قوله وقول الحريري فلاح لحي علي جري
العنان الي اخره اي ظهر المشيب باللوم علي جري العنان الي موضع

فيه

فيه اللهو فبعد اله قوله وخصصه بتلخيص المعاني المصطلح بالنبي
القوي فيه الناهض به وتلخيص المعاني اقتصار الفاظها
وتحسين عباراتها وتلخيص المعاني فكاك الاسير وبعد البيت
المذكور وكم من قارئ فيها وقارا ضربا لجفون وبالجفان
ضمير فيها راجع الي البصرة وقاري اي مطعم للضيفان واضرار
الاول بالجفون لكثرة قراته بالليل واضرار الثاني بالجفان
لانه اطعم ما فيها وجعلها خاليه قوله نحو قوله ما لكم لا ترجون
لله وقارا الاية اي ما لكم لا تخافون لله عظمة قوله وذلك
بان يكون ما في احدي القرينتين او اكثره فيه نظر لانه بقي قسم
اخر يشمله قول المصنف والا فمتواز وهو ان يكون نصف ما في
احد القرينتين وما يقابله من القرينة الاخري مختلفين في
الوزن والتقفية مثلا والاية المذكورة من هذا القبيل
لاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية واما الفظ فيها
فلا يقابلها شي من الفقرة الاخري ولكن لك ان تقول ما ذكره اعني
قوله وذلك بان يكون الي اخره علي سبيل التمثيل وانما لم يورد
القسم الذي ذكرته لدلالة الاية عليه الاكواب جمع الكوب وهو
كوز لا عروة له قوله كقول الصابي لا تدركه الاعين الي اخره صدره
احمد الله الذي لا تدركه الاعين الخ قوله كقوله تعالي وقالوا اتخذ
الرحمن ولدا الاية الاد والاده الداهيه والامر الفظيع قوله
في سدر مخضود وطلح منضود السدر شجر النبق يقال لها بالفا
كنار والمخضود الذي لا شوك له كانه خضد اي قطع شوكه والطلح
شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحه وعن السدي شجر يشبه
طلح الدنيا ولكن له ثمر احلي من العسل والمنضود الذي نضد
بالحمل من اسفله الي اعلاه فليست له ساق بارز في الصحاح نضد
متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه فوق بعض وطلح منضود اي

ممتد لا تنسخه الشمس قوله كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان الاية
نظم الايه هكذا واذا اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه
ليوس كفور ولين اذقناه نعما بعد ضرا مسته ليقولن ذهب السيات
عني انه لفرح فخور قوله واثرت به يدي اي صارت ذا ثروة وغني
قوله لما اقتعدت غارب الاعراب الح حكي المسعودي عن بعض اهل
العلم اقتعد الراعي قعوده اذا ركبه في كل حاجة وابتذله والقعود البكر
الذي يمكن ركوبه والغارب الذي ما بين السنام والعنق والاعراب من
الغربة وانا تني ابعد تني والمتربة الفقر والاتراب جمع ترب والتطويح
الرمي وطوايح الزمن حوادثه المبعده جمع مطيحه على خلاف القياس
وصنعا قصبة اليمن مدينه كبيره قوله افاطم مهلا الهمزة حرف النداء
وفاطم مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدريه اي امهل والتدلل بالدال
المهملة الغنج والازماع القصد قوله ولم ينهد الى بلد من نهد ينهد اي
نهض قوله معاني الشعب الى المغاني جمع المغنى وهو المنزل من
غنيت بالمكان اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه
قوله فتى كان شربا الخ الشرب بالكسر الحظ من الما والعفاه
جمع عاف وهو طالب المعروف والمونق اسم موضع من ربقه الماشيه
اي اكلت ماشات قبل نصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر
انه يصفه بالجود السابق والشهادة اللاحقة قوله خارجه مما
نحن فيه لعدم وجود السجع لعدم الموافقه بل لا تصريع فيه بالمعنى
الذي ذكره سابقا وهو جعل العروض مقفا تقفية الضرب قوله
نمارق مصفوفه وزرابي مبثوثه النمارق جمع نمرقه بالضم والفتح
وهي الوسادة الصغيره والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية
مبثوثه اي مبسوطه قوله والكرام جداول جمع جدول وهو
النهر الصغير قوله قول البحتري ماجم لمالم يجدا الخ يمدح فتح بن خاقان
ويذكر مبارزته للاسد والضمير في احجم واقدم للاسد قوله والجواب

ان لفظ .

348

ان لفظ القافيتين يشعر بذلك لان القافية لا تكون الا في البيت
فيستلزم تحققها استقامة الوزن قوله فهذه الابيات كلها
من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل
فعولن مفاعيلن اربع مرات ومن البين ان الابيات ليست
على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل
الكامل متفاعلن ست مرات وانه يستعمل على الاصل تارة ويربع
مجزوا اخرى وضربه الثاني هو مسدسه الذي عروضه سالمه
وضربه مقطوع والابيات المذكور على القافية الثانيه من هذا القبيل
واما ضربه الثامن فهو مربعه الذي اجزاؤه الاربعة سالمة والابيات
على القافيه الاولى كذلك كما لا يخفى قوله جودي على المستهتر الصب
فلان مستهتر بالشراب اي مولع به لا يبالي بما قيل فيه والصب العاشق
والجوي من فعيل من الجوى وهو الحرقه وشده الوجد من عشق
او حزن فعيل ايضا من الشجو وهو الحزن وهذه الابيات على
قواف عديده الاول رابه في المستهتر والمتفكر والثانيه بائيه
في الصب والقلب والثالثه يائيه في الجوى والشجي وعلى هذا
القياس قوله والاعنات من العنت وهو الوقوع في امر شاق
وقد عنت الرجل واعنته غيره قوله ساشكر عمرا الى اخره قبل الابيات
لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاسدي عمرو بن سعيد دخل عليه فرى
كم قميصه مشقوقا من تحته فبعث اليه عشرة الاف درهم فقال
فيه الابيات وان في قوله وان هي جلت للوصل اي لم تمنن وان
كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان يكون نافيه
معطوفة على لم تمنن اي ولم تكن جليله عند عمرو وان كانت كذلك
في نفس الامر قوله وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو فينبغي ان
يقدر الرابطة اي ايادي له لوجوبه في بدل البعض والاشتمال
وان لم يجب في بدل الكل لعدم وجوبه في الجمله التي هي نفس المبتدا

وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا
وفيه نظر لانه مخالف لتصريح ايمة اللغة حيث صرحوا بعدم
تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبني على التسامح **قوله** يقال
في الكناية عن نزول الشدة الى اخره الكلام مبني على تشبيه السقوط
المعنوي الذي هو العثر بالسقوط الحسي بجامع ملال القلب وانكار
البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المشفر على شفة الانسان
قوله وارغد يقال عيشة رغدة ورغد اي واسعة طيبة
قوله وما اشتار العسل من اختار الكسل يقال شرت العسل واشترتها
اي اجتنيتها والمشور عود يكون مع مشتار العسل **قوله** قلت يحتمل
ان يريد الخ قيل انما يستقيم هذا الوهم بمنع قوله ما لا يلزم في السجع فانه
يدل على ان الالتزام المذكور انما هو في السجع على ما لا يلزم في مذهب
السجع فاندفع هذا التوهم **قوله** اولعدم رجوعه الى تحسين الكلام
فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم
دخوله في فن البلاغة لا تسميته ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع
الى التحسين في الخط وما لا اثر له في التحسين اصلا قسمين مما لا يدخل
في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام
فالصواب في العبارة ان يقول لعدم الرجوع الى اخره ويمكن ان يوجه
بان لفظ او اشارة الى التخيير في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض
ومثله شايع في عبارة المفتاح فتنتني تجنبني بجنتي اي صيرتني
مجنونا وجن اسم امراة والتجني بعد الاعراض يفتن اي يتنوع
عن تجني اي بعد الاعراض **قوله** من يلق يوما على علاته اي
على كل حال وهرم بكسر الرا اسم رجل وهو هرم بن سنان بن ابي
حارث المري صاحب زهير الذي يقول فيه ان البخيل
ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح الرا
فهو كبر السن **قوله** صغر الاشترك الاحران ساهيا الخ الظاهر
انه

انه نصف دينار لكن في بعض نسخ ديوانه صهبا فهو يصف
خمرا كما يدل عليه البيت التالي وهو قوله في كف ذات حر في
زي ذي ذكر لها محبان لوطي وزنا **قوله** ومثل المضمر الى اخره
قال العلامة في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج او تحسين
او مطابقة او نحو ذلك الغاية في الحسن كقولهم وضعنا في يدهم
زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي
والبسط والقبض والالزام والهدم والبنا والمنع والعطا
ومن ذلك قول المتنبي الخيل والليل والبيدا تعرفني والضرب
والرمح والقرطاس والقلم **قوله** ومثل ما يسمى تنسيق الصفات
الى اخره مثاله في القران المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا
هو الملك القدوس السلام المومن المهيمن العزيز الجبار المتكبر
ومن الحديث النبوي قوله عليه الصلاة والسلام الا اخبركم
باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقا الموطون
اكنافا الذين يالفون ويولفون الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم
مني مجالس يوم القيامة اسواكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون
ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب في مدح النبي صلى الله عليه
وسلم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل
قوله وعلم بذلك ان الخاتمة الخ قد سبق منا في بحث المقدمة
تحقيقه فلينظر فيه **قوله** بالتهلل اي البشارة والسرور
قوله من خل اي مسعد بالزاي المعجمة والحا المهملة **قوله** عار
واهتضام هضم الشي اي كسرته ويقال هضمه حقه واهتضمه
اذا ظلمه وكسره عليه خفقه **قوله** فانشد قصيدته التي اولها
لعمرك ما ادري الخ انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشدني
شعرا فمفعوله الاول ههنا محذوف اي انشده واوجل
من الوجل وهو الخوف وموضع على ابينا نصب لانه مفعول

لانه مفعول لا ادري وقوله واني لا وصل اعتراض وتقدوا اما الغين
المعجمة اي بصبح الموت واول مبني على الضم لقطعه عن الاضافة
منويا كما في قبل وبعد اي اول كل شي وحاصل المعني ويقال ما اعلم
اينا يكون اقدم من الاخر في غد والموت عليه واني خايف منه قريبا
قوله دع المكارم الي اخره المكارم جمع مكرمة بمعني الكرامة والبغية
الحاجة قوله وقوفا بها صحبي وقوف جمع واقف بمعني الحبس لا من
الوقوف بمعني اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متعد مفعوله
مطيهم وانتصابه على الحال من فاعل نبك اي قفا نبك في حال
وقف اصحابي مراكبهم على قايلين لا تهلك اسى اي من فرط الحزن
وشدة الجزع وتحمل اي اصبر صبرا جميلا قوله شم الانوف الخ جمع
الاشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استوا في اعلاه وهو
صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد ها هنا المجد والشرف
اي من النمط الاول في المجد والشرف قوله وسمي اغارة ومسخا الاغا
في اللغة نهب المال والمسخ تقبيح الصورة ووجه التسمية ظاهر
قوله بسمر الرماح اي بالرماح السمر وهو جمع اسمر من السمرة وهي لون
الاسمر قوله الشي ابا نصر الخ اخره احدي الهمزتين فيه محذوفة
على نمط قوله تعالى افتري على الله كذبا والاستفهام انكاري وينيل من
الانالة وهي الاعطا قوله قال الشيخ في المسايل المشكلة الخ قد
يجاب بان المراد بخل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور
من الزمان تجويز وجود مثل له فكيف يتصور من الانسان فيكون
حاصل المعني ان الزمان لا يتاتي بمثله لانه لا يجوز فضلا عن ان
ياتي وانت خبير بانه لا بد ان يعتبر شي يتعلق به البخل فان تخصص
اي لتجويز مثله لتخيل يفهم منه جواز وجود مثله في نفس الامر وعدم
تجويز الزمان لبخله فاصل المقصود بحاله قوله اعدي الزمان سخاوه
الخ الاعدا ان يتجاوز الشي من صاحبه الي غيره والاسم العدوي وفي الحديث

لا عدوي

350

لا عدوي اي لا يعدي شي شيا قوله لان المضي على المضي لقد كان فان قلت المضي
وان كان على المضي الا انه عدل الي المستقبل قصدا الي الاستمرار او حكاية
للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما لم يبق بخل الزمان بعد اعدا
سخاوته اياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال
فتامل قوله قال ابن جني اي بعلم الزمان الخ فالبيت على ما ذكره ابن جني
من الغلو كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق
قوله وقيل انها جمع لها وهي اللحمة المطبقة في اقصي سقف الفم وقد
يجمع على لهوات مثل عطايات قوله وكذا قول الفاخر الارجاني ان
كان الرواية في اسر على صيغة المعلوم فمدعي بكسر الدال لا غير نا عليه
وان روي على صيغة المجهول على انه مسند الي الجار والمجرور فمدعي
بفتح الدال على انه مصدر او اسم زمان اي وقت تودعي المسمع بكسر الميم
الاولي الاذن والمدمع بكسر الميم الاولي ايضا موضع العين قوله وقايلة
الخ اي رب جماعة قايلة وسمطي سمطين حال من ضمير فيها قطعها والسمط
الخياط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك حسابها اي ملاها قبل قول
الزمخشري افضل لان فيه صيغة المراجعة وهي السوال والجواب كقوله
قال يوما سليمان وبعض القول اشنع قال ضيفنا وعلينا اينا اتقي وأو
قلت اني انا اقل ما فيكما بالحق يجزع قال كلا قلت مهلا قال قل لي قلت
فاسمع قال صفه قلت بوطي قال صفني قلت تمنع واجيب بان كون
المراجعة من المحسنات البديعية محل نزاع ولذا لم يذكرها المصنف
ولو سلم فهي انما تعتبر في السوال المكرر والجواب المعاد قوله مقيم الظن
اي انا مقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب والاماني جمع امنية
والقلق الاضطراب والجروي الاعطا قوله قول ابو الطيب واني
عندك الخ العاد ولرايح وفنا الدار ما امتد من جوانبها محك اي ان
محك قوله في المجلس السامي العالي اي المتلي قوله رحب الباع الرحب
الواسع والباع قدر مد اليدين قوله مدي جعفر اي الغاية التي بلغ

ابهاجعفر قوله وقول ابي تمام لبعده الخ فيه بحث لان بيت ابي تمام يشتمل
علي الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية والاستعارة حيث شبه
الصبر باللباس واثبت له شيا من لوازم المشبه به اعني الملبوسية
وبين تسمية الجازع خازما وتلك تستلزم كون الجزع محمودا والصبر
مذموما فذكر اللازم لينتقل الي ملزومه والبيت الاول لا يشتمل علي
هذه اللطايف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول قوله اي يكون
احد البيتين لتشبيبا يقال شبب الشاعر بالمراة بغشيب بالكسر تشبيبا
اي نسب بها قوله الي المعنى المختلس يقال اختلست الشي واختلسته اي
استلبته قوله سلبوا علي صيغة المجهول قوله وهذا يسلم ويعبر
وقع بعده في بعض النسخ روي لما بلغ هارون كثرة افضال الفضل
البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت الي التنكيل والامر
بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهارون امام الهدى
عند احتفال المجلس الحاشد انت علي ما بك من قدرة فلست مثل
الفضل بالواحد ليس من الله بمستنكر البيت فامر هارون باطلاقه
وخلى عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع قوله واذا جعلتها
للعطف احتجت الحالية بما في العطف من ايهام تجويز تحرم محبته
مع محبته الملامة فيه قوله وتفية معنق نفيه مبتدا اصلي خبره وصرا
اي عطاء مفعول معنق بمعني سايل قوله وقد ظللت عقبان اعلامه
في صحي الخ العقبان الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير
لضخمه كذا في الصحاح وقال الخلخالي المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة
من الذهب وغيره علي رؤس الاعلام والعقبان الثاني جمع عقاب الطير
وهو الطاير المعروف الذي يضرب الارنب قوله لوقع الفريسة الفريسة ما افترس
السباع والميرة الطعام قوله فلم يلم بشي الي اخره يمكن ان يقال ان قوله
حتى كانها من الجيش الم بمعني قوله رأي عين فانها انما يظن كونها
من الجيش اذا كانت قريبة محيطة بهم قوله كما يحكي عن ابن ميادة

بجادة

ميادة امراة والمهلل طلاقة الوجه والاهتزاز التحرك والمهند السيف
المطبوع من حديد الهند والحطيئة اسم شاعر سمي به لقصره وقيل لزنا
قوله فاستغني فما اعني بقا الاعفي من الجروح معك اي دعني منه واستعفاه
من الجروح معه اي ساله الاعفا قوله فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا
ظالم الي اخر القصة وذلك لان ذلك السيف لما لم يكن حادا صالحا للضرب كان
ضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة ايلام له فكان الضرب بمثله ظلما
علي المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل في الضريبة والرعب الخوف والدهش
الحيرة والصمصام والصمصامة السيف الصارم لا ينثني واغماد السيف
جعله في غمده اي غلافه اي وان في ما ان زايدة صبا اي مال
الي الجهل والفترة كما عرفته فيما سبق وكبا بمعنى زل وجراءة اسم
جرير لقبها به الاخطل تعريضا بانها يتمر عليها الرجال والمغارم جمع
مغرم علي القياس او جمع غرم علي خلافه كمحاسن جمع حسن وهما ما يلزم
اداؤه كالدين مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان وقت
حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا
فما ظنك بها في غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذ فهم الفك مجانا وكلكله
السيف طرفه ونياط التميمة وهي العوذة التي تعلق علي الانسان
العنق وكليب اسم قبيلة ودارم اسم رجل واغرب اي اتي بشي غريب
بديع قوله ان كنت ازمعت الخ قيل ازمعت يتعدي بنفسه يقال
ازمعت الامر بخلاف العزم فانه يتعدي بعلي وقيل يتعدي بنفسه
وبعلي كما في جمعت واجمعت عليه والاول مذهب الكسايي والثاني مذهب
الفرا وما في غير ما جرم زايدة قوله وهي المخاتلة المخاتلة المخادعة
قوله اذا اصاف صدري الخ التشبيه في البيت لكونه من شعر الغير
قوله تمثلت قوله كان بالمهنا التشبيه شكره الي اخره في الصحاح
هو يلهيه من الفيء الخ اي سعة صارت الالف بالسكر ما قبلها
والنون زايدة والتشبيه الشباب والصحو خلاف السكر والسيرة

الطريقة والجمل الاتي بني جميل **قوله** كانه كان مطويا الخ الاحن
جمع احنة وهي الحقد قوله اذا اسهلوا اي صاروا الى السهل
وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول الى الفشل التام
قوله وتمامه ٭ ليوم كريهة وسداد ثغر ٭ وبعده ٭ ان لم اكن فيهم وسيطا
ولم تكن نسبتي في ال عمرو **قوله** فقد قلت لما اطلعت الخ الوجنات جمع وجنة
وهي ما ارتفع من الخدين والشقيق ورد احمر والغض الطري والمراد
به خد الحبيب ووصفه ابن معقول اطلعت والاسود احضر كذا
في شرح الايضاح لجلال الدين الثاني والمراد به الشعر النابت على وجهه
والهمزة في اعذاره للندا وعذار الرجل شعره النابت في موضع
العذار واراد الساري بالنصب على انه صفة لعذاره الا انه سكنه
للضرورة وترفق امر من ترفق يترفق اصله ترفقن قلبت النون
الخفيفة الفا **قوله** كنا معا امس في بوس نكابده الخ اراد بالامس
الزمان القريب لا حقيقته والبأس الشدة والمكابدة المقاساة وقذى
العين الخبث الذي يقع فيها حالة الوجع **قوله** تجر عوالينا العوالي
جمع عالية الرمح وهي ما دخل منه في السنان الى ثلثه والسوابق الخيل
قوله اقول للحجاج قوله جلا اي بن رجل وضح امره واشتهر وطلاع
الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وهكذا كله تهكم والثنايا جمع ثنية
وهي طريق العقبة **قوله** انلني بالذي استقرضت انلني اعطني والبا
في بالذي للعدول اي بدل الذي استقرضته والمشرع لغة وصح وضمير
شاهدوه راجع الى الاقتراض المدلول عليه باستقرضت او الى الذي
في بالذي وقوله عنت اي خضعت وذلت جملة معترضة بين اسم
ان وخبرها **قوله** واتى المشيبات اراد بالمشيبات بكون الشين
المعجمة وكسر البا الموحدة الشبه التي لا يعرف حلها وحرمتها ٥
قوله فقوله بعض المغاربة جمع مغربي والتا في الجمع عوض عن يا
النسبة **قوله** على اعاصره متعلق بالنوم والضمير المجرور عائد

الي الانسان

الي الانسان والاضافة لادني التلبس والمراد باصاغره هم الذين
يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله علي اصاغره حال من ما
يخطر علي يعني صدق ما يخطر لقلبه من جنس النوم كاينا علي اصاغره
النوم فقد ركب شططا **قوله** لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى
الخ حوم الهوى قلوبا اي جعلها دايرة حول الحبيب وطير القلوب
ما يخالج فيها من الخواطر والوقوع بالتشمير في المواقع كركع جمع راكع والحال
ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقي ادعا
والراغم الذليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل
بمجيء الشمس والخدر الهودج والصبغ اللون والمراد بانطوا الثوب الجزع
خفا الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النايم في نومه **قوله** والنار
عطف علي الرمضا او معطوف علي عمرو كما ذكره في المختصر فيكون ارتجى اليهما معا
قوله وعمرو هو جساس بن مرة فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث وجساس
هو جساس بن مرة وليس احدهما الاخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان جساسا
ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا فوقف
صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس اغثني بشربة ما فقال جساس تركت الما
وراك وانصرف عنه فلحقه عمرو فقال يا عمرو اغثني بشربة ما فنزل عمرو واجهز
عليه وهذا اصرح فيما قلناه **قوله** وهو ان البسوس الي اخره البسوس اسم امراة وهي
بسوس بنت سعد التميمية وكليب اسم شخص والعالية ما فوق نجد الى ارض
والى ما وراء مكة وهي الحجاز والنسبة اليها عالي ويقال ايضا علوي علي
غير قياس والمصاهرة الي قوم التزوج منهم والاصهار اهل بيت المراة فانكرها
اي لم يعرفها ينحب اي يسيل **قوله** فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه
وانشدت تقول ٭ لعمرك لو اصبحت في دار منقذ ٭ لما ضيم سعد وهو جار لابياتي ٭
ولكنني اصبحت في دار غربة ٭ حتى يعدو فيها الذيب يعدو علي شاتي ٭ والعقل فتل
الابل والفحل ذكر الابل اهدا اي اسكني من هدا يهدي والغرة الغفلة فاجهز ت
عليه يعني علي القتيل اي اسرع قتله ونشب الشر اي علق وثعلب

وبكر قبيلتان قوله كاني ساورتني الخ المساورة المواثبة والصلة
الحية الرقيقة والرقش جمع رقشا وهي الحية التي فيها نقط سود و
بياض بانفها اي بالغ قوله انا الباز المطل الخ المطل المشرف من اطل عليه
اي اشرف ونمر قبيلة ولهذا انث الضمير العايد اليها وانثم له الشرايع
اي فنزروا انضبابا نصب على التمييز قوله نكش الخ نكش اي يصوت
من الكش وهو صوت الافعى من جلده لا من فمه تزليش يضلع وتبري من بري القلم
بحته قوله برقع وجلال البرقع للدواب ونسا الاعراب وكذلك البرقوع
وجلال جمع جل قوله كلفيني لهم الى اخره كلفيني اي دعيني واتركيني والهم الحزن
ناصبا اي ذو نصب والنصب التعب ووصف الهم بالنصب مجاز اذ
النصب لصاحب الهم دليلا فانسيه اي اكابد اهواله وبطوا الكواكب في السير
كناية عن طول الليل قوله فراق ومن فارقت غير مذمم مطلع قصيده
مدح بها كافور الاخشيدي الوالي بمصر حين فارق سيف الدوله وقصده فالمراد
بالمراد من المفارق سيف الدوله ومن اليمم اي المقصود كافور قوله فؤادها
يسليه المدام الخ اي لنا فؤاد وما نافيه والمدام الخمر وقوله مثل ما يهب
كناية عن عصر العمر قوله وهو الغزل الى اخره مغازلة النسا محادثتهن
ومراودتهن وفي المثل اغزل من امرى القيس والاسم الغزل وقيل الغزل
مدح الاعضا الظاهره والنسيب مدح الامور الباطنه قوله ويجب ان يجتنب
في المديح ما يتطير به روي انه لما بنى المعتصم بالله قصره بميدان بغداد
وجلس فيه انشده ابو اسحاق الموصلي قوله يا دار غيرك البلا ومحاكي
يا ليت شعري ما الذي ابلاكي فتطير المعتصم وامر بهدمه قوله وقول ابي الفرج
الساوي الى اخره يبكي وما بعد البيت المذكور فلا يغرركم حسن ابتسامي
فقولي مضحك والفعل مبكي بفخر الدوله اعتبروا فاني اخذت الملك منه بسيف ملكي
فلو سمى الضحا جاريته يوما وقد كان استطال على البرايا ونظم جمعهم في سلك ملكي
فلو سمى الضحا جاريته يوما لقال لها عنوا اف منك ولو زهر النجوم اقتفت
رضاه تابى ان يقول رضيت عنك فامسى بعد ما فرغ السرايا اسير القبر في

ضيق وضنك

ضيق وضنك اقدرانه لو عاد يوما الى الدنيا تسربل ثوب نسك
يقال فرغت قومي اي علوتهم بالشرف او بالجمال والضنك الضيق
قوله السيف اصدق انبا من الكتب الى اخره المراد من الكتب كتب
النجوم وحد السيف جانبه الذي يباشر الضربة والحد الثاني بمعنى الحاجز
وقوله بيض الصفاح مبتدا خبره جملة من متونهن جلاوة والصفايح
جمع صفيحه وهي السيف العريض والمراد بسود الصحايف كتب التنجيم
وبالعيب والريب والشك قول المنجمين ان عمورية لا تفتح قوله فمن عرضت
له شكاة عظيمة لعمري الى اخره الشكاة امر يشتكي منه وبعد البيت
المذكور ولكنهم اهل الحفايظ والندا فهم لملمات الزمان خصوم فان بات
فان بات وعل علة ففيها جراح منهم وكلوم الحفايظ جمع الحفيظة
وهي الغضب والحمية وملمات الزمان مصايبه النازلة والوعك مغث الحمى
قوله لتودعهم والبين الخ البين الفراق والفليق الجنس والجمع فيالق
قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام الشعر على اربع طبقات الجاهليون
كامرى القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهليه والاسلام
كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير وذي الرمة
وهولاء كلهم يستشهد بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشاوا
بعد الصدر الاول من المسلمين كالبحتري وابي الطيب ولا استشهاد بكلامهم
اللهم الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا الجعل وان صدر
عن صاحب الكشاف في اثنا تفسير قوله تعالى كلما اضا لهم مشوا فيه واذا
اظلم عليهم قاموا لان مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول
على الرواية والاحاطه والاتقان في الاول يستلزم الاتقان في الثاني
والقول بان ما يقوله بمنزلة نقله الحديث بالمعنى ليس بمفيد بل هو
يعد الراوي اشبه وهو لا يوجب السماع قوله كقوله لو راى الله
ان الشيب خير الخ قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اول
كلامه يذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد منشيا فيكون نشا سببا

لا ول الكلام واعترض علي المصنف بان كلامه يدل علي ان ابا تمام من
المحضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراده ان الاقتضاب
مذهب العرب والمخضرمين وهذا الابنا في ان يسلكه الاسلاميون
ويتبعونهم في ذلك ولذا اورد بيت ابي تمام قوله كقوله بقيت
بقا الدهر الخ ومثله في الفارسي طول وعرض حواسلم بن تمامه را
مصلحة تامل سكيم خامن را واعلم ان المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب
وهو ايضا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وفسره بان يخرج المتكلم
الي غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة اليه كقوله
اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة علي
المطلوب الذي هو الاستعانة لا نه انسرع الي الطرفيه كما يفعل ذلك
عند الحضور الي الملوك والكبار **قوله** لانك اذا نظرت الي فواتح السور
الخ بيانه انك اذا نظرت الي فواتح السور جملتها ومفرداتها رايت
من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه
العبارة كالتحميدات المفتتح بها اوايل السور وكالابتدا بالندا في
مثل يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان مثل هذا الابتدا يوقظ
السامع للاصغا اليه وكذا الابتدا بحروف التهجي نحو الم وحم فانه
مما يبعث ويحرض علي الاستماع اليه لانه يقرع السمع عن قريب
واما خواتم السور فهي في غاية الحسن الاترى الي الدعا الذي ختم به
سورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتمة ال عمران والفرايض
في خاتمة سورة النسا والتبجيل والتعظيم الذي في خاتمة المايدة
والوعد والوعيد الذي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك **قوله**
وقد تحير مصاقع الخطبا واخرس شقاشق جمع الفصحا يقال
خطيب مصقع اي بليغ يجهر بخطبته اما من صقع الديك اذا صاح
واما من الصقع بمعني الجانب لانه ياخذ في كل جانب من الكلام
واما من صقعه اذا ضرب صوفعته اي وسط راسه والشقاشق

جمع :

جمع شقشقة وهي شبه رية يخرجها الفحل عند سكره شبه تكليم
الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة يقال هو ذو شقشقة وخطيب
ذو شقشقة **قوله** والتذكير للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان
انما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن البلاغة والله اعلم
تمت

حاشية المطول للعلامة زمانه البدر حسن بن الغفري بحمد الله
وعونه وحسن توفيقه والله الموفق للصواب
يوم الثلاثا المبارك ثامن شهر شوال من شهور سنة
اثنين وخمسين والف من الهجرة النبوية علي صاحبها
افضل الصلاة والسلام علي يد افقر العباد
الفقير موسي الظاهري غفر الله له
ولوالديه ولجميع المسلمين
امين امين
يا رب العالمين
انك علي ما
تشا
قدير

حسن شلبي

الحمد لله نقل هذا الكتاب المبارك وهو [illegible] العزيز حاشية المطول
لمولانا [illegible] الى [illegible] علي سويسي بالشراء الصحيح والثمن المدفوع
و[illegible] ونصف [illegible] علي [illegible] الحسني
[illegible] الكتب [illegible] نسخة اخرى كنا اشترينا ها من تركة الشيخ
خاتمة المحققين والمدققين [illegible] سيدنا ابي محمد
[illegible] رحمه الله تعالى ونفعنا به [illegible] هذه
لان فيها زيادة على الاخرى وهي شرح الخطبة
علي سويسي

الموت لا والدا يبقي ولا ولدا ... هو السبيل الى لا ترى احدا
كان النبي ولم يخلد لامته ... لو خلد الله خلقا قبله خلدا
للموت فينا سهام غير خاطئة ... من فاته اليوم سهم لم يفته غدا
ما افر من عوب [illegible] ... لا ينازع فيها [illegible] ابدا

تمنى رجال ان اموت وان امت
فتلك سبيل لست فيها باوحد

الموت لا شك آت فاستعد له
ان اللبيب بذكر الموت مشغول
وكيف يلهو بعيش او يلذ به
من التراب على عينيه مجعول